

أسهل المذكر
شيخ إنشاد السجدة
في فقر إمل الأمت مال

لجامه الفقير لرحمة ربه
أبي بكر بن حسن الكشاورى

المجلد الأول

الطبعة الثانية
[جميع الحقوق محفوظة]

دار الفكر
بيروت لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وآله وصحبه وأئمة الفر
الحجّلين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة توصلنا إلى طريق الرّشد
والرّشاد ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله القائل « مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي
الدين » رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى عن معاوية . وقال عليه الصلاة
والسلام « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » الحديث رواه البخارى
ومسلم عن عمر بن الخطاب .

فخير العلوم وأعظمها قدراً ، وأقربها عند الله منزلةً علم الدين والشرائع ، لما اشتملت
عليه الأحكام الإلهية من الأسرار والبدائع ، إذ به يعلم حال العبادة من صحتها وفسادها ،
وبه يتميز حل الأشياء وحرمتها .

﴿ وبعد ﴾ فيقول الفقير أسير ذنوبه ، الراجى لرحمة مولاه المنيب إليه ، المعترف
بالعجز والتقصير أبو بكر بن حسن الكشناوى ، المهاجر إلى بلد الله الحرام بلغه الله ما هو
من الخير ناوى ، وجعله مع الأبرار ثاوى : هذا ما كثر في حاجته الراغبون ، وسألنى عنه
السائلون ، ولكن الله سبحانه جعل لكل شىء قدراً ، وأجلاً مسمى الذى إذا جاء
لا يؤخر عنه ساعة ولا يستقدم .

هذا وقد أشار إلى جمّ غفيرٍ وجماعةٍ كثيرةٍ من الفضلاء والصالحاء ، والأصدقاء
الأخيار ، والعلماء الأفاضل الذين لا أستطيع مخالفتهم عن سؤالهم فيما ينتفع به المسلمون من
العلوم من أمر الدين ، بعد سؤالهم عن ذلك سؤالاً جازماً إلزاماً بأن أضع شرحاً لطيفاً

لَا تَقَا - يَحِلُّ الْأَلْفَاظُ وَيَقْرَبُ الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ وَلَا إِفْرَاطٍ - عَلَى الْكِتَابِ الْمُسَمَّى
﴿ بِإِرشَادِ السَّالِكِ إِلَى أَشْرَفِ الْمَسَالِكِ ﴾ فِي فقه الإمام أبي عبد الله مالك ، الَّذِي أَلْفَهُ
وَحَرَّرَهُ وَهَذَبَهُ الْعَلَامَةُ فَرِيدُ عَصْرِهِ شَهَابُ الدِّينِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَسْكَرِ
الْمَالِكِيِّ الْبَغْدَادِيِّ ، فَاجِبَتْ فِي ذَلِكَ سُؤَالُهُمْ ، رَاجِعاً مِنْ اللَّهِ تَعَالَى الثَّوَابَ ، بَعْدَمَا
اسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى بِصَلَاةِ رَكْعَتَيْنِ لِلَّهِ تَعَالَى قَاصِداً أَنْ يَبَيِّنَ لِي كَيْفِيَّةَ وَضْعِ هَذَا الشَّرْحِ ،
وَأَنْ يَسْهَلَهُ لِي بِأَحْسَنِ الطَّرِيقِ وَأَصْوَبِهِ فِي الْإِرشَادِ ، مَعَ عِلْمِي وَاعْتِرَافِي عَلَى نَفْسِي بِعَجْزِي
وَضَعْفِي وَقِلَّةِ الْبُضَاعَةِ فِي هَذَا الشَّانِ ، وَالتَّذَلُّلِ وَالْانْكِسَارِ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ ، وَكَثْرَةِ
الشَّغْلِ وَالْعَوَاقِقِ ، وَاسْتِغْثَالِ الْبَالِ بِأُمُورٍ شَتَّى ، كَالْقَاءِ الدُّرُوسِ ، وَالتَّعَالِيقِ الْعَدِيدَةِ
الْكَثِيرَةِ ، وَالطَّعْنِ فِي السَّنِّ ، وَاسْتِغْثَالِ الرَّأْسِ شَيْئاً ، وَمَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى الْحَيِّ
الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَمُوتُ ، وَعَزَمْتُ عَلَى أَنْ أُشَرِّحَ هَذَا الْكِتَابَ ، وَنَسَمِيْتُهُ ﴿ بِأَسْهَلِ
الْمَدَارِكِ ، شَرْحِ إِرشَادِ السَّالِكِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكِ ﴾ .

سَائِلاً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى الْعَوْنَ وَهُوَ خَيْرُ مُسْتَعَانَ ، وَأَنْ يَكُونَ خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ .
وَأَنْ يَوْفِقَنَا إِلَى تَتْمِيمِهِ وَتَبْيِيضِهِ عَلَى أَحْسَنِ حَالٍ ، وَأَنْ يَنْفَعَهُ بِهِ الْأُمَّةَ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ ،
وَيَجْمَعَهُ فِي حِيزِ الْقَبُولِ مَعَ الْفَوْزِ بِالْفَرَانِ وَالرَّضْوَانِ ، وَسَبَباً لِدُخُولِ الْجَنَّةِ مَعَ الدِّينِ
رَوَالِدِهِمْ ، وَجَمِيعِ مَنْ سَعَى فِي هَذَا الْكِتَابِ بِأَيِّ سَعَى مِنْ كِتَابَةٍ أَوْ قِرَاءَةٍ ، أَوْ مَنْ
دَعَى لِلْمَصْنَفِ وَالشَّارِحِ ، أَوْ نَظَرَ فِيهِ بَعَيْنَ الرِّضَا وَالتَّسْلِيمِ ، إِنَّهُ سَمِيعُ الدَّعَاءِ ، وَلَا يَخِيبُ
مَنْ رَجَاهُ وَهُوَ قَرِيبٌ مَحْيَبٌ ، وَبِالإِجَابَةِ جَدِيرٌ ، نَعَمْ الْمَوْلَى وَنَعَمْ النَّصِيرُ . وَلَا حَوْلَ وَلَا
قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

﴿ قُلْتُ ﴾ مُبْتَدِئاً وَمُسْتَعِيناً بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَمُصَلِّياً وَمُسَلِّماً عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

﴿ترجمة المصنف﴾

قال العلامة المحقق قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمرى المدنى المالكي رحمه الله تعالى في كتابه « الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب » في من اسمه عبد الرحمن : عبد الرحمن بن محمد بن عسكر شهاب الدين البغدادي المالكي ، مدرس المدرسة المستنصرية ، كان قتيها عالماً زاهداً سالكاً طريق الزهد والصالح والعبادة ، وله في ذلك تأليف حسن ، وله التصانيف الحسنة المفيدة ، منها كتاب « المعتمد » في الفقه ، غزير العلم ، وذكر فيه مشهور الأقوال غالباً ، وكتاب « العمدة » في الفقه ، وكتاب « الإرشاد » في الفقه - يعني هذا المتن - أبدع فيه كل الإبداع ، جعله مختصراً ، وحشاه بمسائل وفروع لم تحوها المطولات ، مع إيجاز بليغ . وله في الحديث وغيره تأليف مشهورة . كان مشاركاً في علوم جهة ، وكتبه تدل على فضيلته . وقال في موضع آخر : هذا الكتاب - أي الإرشاد - له شرح للعلامة الشيخ أحمد زروق . وفي كتاب « نيل الابتهاج ، بتطريز الديباج » للشيخ أحمد بن بابا التنبكي نقلاً عن البدر القرافي : وقد شرح كتاب الإرشاد الشيخ سليمان بن شعيب بن خضر البحري القاهري ، واعتمد فيه على ابن عبد السلام و خليل ومبرام اهـ

﴿ قُلْتُ ﴾ وحتى الآن ما وقفت على واحد من هذين الشرحين لعلها ليسا بمطبوعين . والله أعلم .

ثم قال ابن فرحون : وتوفي عبد الرحمن بن محمد البغدادي رحمه الله تعالى سنة ٧٣٢
اثنين وثلاثين وسبعائة .

﴿ وقوله المالكي ﴾ أخبر أن المصنف العلامة الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن عسكر

البغدادى كان مالكي المذهب ، أى مقتدياً به فى الأحكام الدينية والشرعية . والمراد بالمذهب: القواعد التى بنى عليها الأحكام وذهب عليها أصحابه ، وكيف لا وهو إمام الأئمة ومصباح السنة ، ومن خير القرون وخير الأمة التى أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر . وكان أبوه وجده تابعين . وأماً والد جده فصحابي . والإمام من تابع التابعين . وهو إمام الأئمة أبو عبد الله مالك بن أنس ، بن مالك ، بن أبي عامر الأصبحي . مولود بالمدينة المنورة ، وقيل ولد بذي الروة موضع من مساجد تبوك سنة ٩٣ ثلاث وتسعين من الهجرة . وهو إمام الأئمة فى التحقيق ، وناصر السنة بالتدقيق .

ومما يدل على عظمة الإمام مالك ومزيد فضله أن ابن هُرْمَزٍ من شيوخه ، وقال فيه : مالكٌ أعلم الناس . وقال فيه ابن عيينة : مالك سيد المسلمين . وكان الأوزاعي يقول فيه : مالك عالم العلماء ، وعالم أهل المدينة ، ومفتى الحرمين . وقال الشافعي : مالك أستاذي وعنه أخذتُ العلم ، ومالك معلّمى وما أحد آمنَ عَلَى من مالك ، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله . ويكتفيك شهادة هؤلاء الأئمة فى بيان فضله . وقد ذكر العلماء فى مناقب مالك ما يطول لنا ذكره هنا من غزارة علمه وديانته وأمانته ، وثقته وانتقاده الرجال فى أخذ الحديث ، واتباعه للسنة وورعه وتعظيمه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأدبه مع الله ، وخشيته وحلمه ووقاره ، وعبادته وجودة عقله ، وحفظه للحديث ، وإدراكه وصفته ، وذكر نسبه وبنية وابتداء طلبة العلم وصبره عليه ، وعدد مشايخه وتلاميذه ، وأدبه معهم ومع مشايخه ، وظهور هيئته عند الناس ، وعدد تآليفه ، واقتداء الأكابر به فى حياته وبعد مماته ، وشهادة أهل العلم والصلاح له بالأمانة والصدق والثبات فى الأمور ، وغير ذلك من سيرته مما لا يحمله هذا الشرح . ولا نطيل بذكره لشهرة ذلك فى كتب الأئمة والتواريخ ، فراجعها إن شئت .

وقال العلامة محمد الطالب بن حمدون في حاشيته على ميارة : (فائدة) الأدلة (١) التي بنى عليها مالك مذهبه سبعة عشر : نص الكتاب ، وظاهره ، أغنى العموم ، ودليله ، أغنى مفهوم المخالفة ، ومفهومه ، أغنى المفهوم بالأولى ، وشبهه ، أغنى التنبيه على العلة ، مثل قوله تعالى « فإنه رجس أو فسقاً » ومن السنة أيضاً مثل هذه الخمسة ، والحادى عشر الإجماع ، والثانى عشر القياس ، والثالث عشر عمل أهل المدينة ، والرابع عشر قول الصحابى ، والخامس عشر الاستحسان ، والسادس عشر الحكم بالذرائع أى بسدها ، والسابع عشر الاستصحاب . وأما مراعاة الخلاف فتارة وتارة ١١ .

وكانت وفاة مالك رحمه الله يوم الأحد في ربيع الأول سنة ١٧٩ تسع وسبعين ومائة هجرية ، ودفن بالبقيع ، وقبره هناك معروف ، رضى الله تعالى عنه ونفعا بعلومه في الدارين آمين .

وقد ثبت أن مصنف هذا الكتاب مالكي مذهباً ، أشعري عقيدة ، بغدادى بلداً ، نسبة لبغداد ، وهى مدينة عظيمة مشهورة ، فهى عاصمة العراق ، بناها المنصور العباسى أبو جعفر عبد الله بن محمد بن على بن عبد الله بن عباس المولود سنة ٩٥ خمس وتسعين هجرية ، وتولى الخلافة فى أول سنة ١٣٧ ، وبني بغداد فى سنة ١٤٦ ست وأربعين

(١) تنبيه منقول من الفائدة عن حاشية ابن حمدون على ميارة (فائدة) الأدلة التى بنى عليها الخ . . هذا الكلام يحتاج إلى التحرير لأن تفسير النص والظاهر عند الأصوليين هو ما بينه سيدنى عبد الله فى مراقى السعود بقوله فى تعريف المنطوق :

معنى له فى القصد قل تأصل	وهو الذى اللفظ به يستعمل
نس إذا أؤد ما لا يحتمل	غيراً وظاهران الغير احتمال
والكل من دين له تحلى	ويطلق النص على ما دلا
وفى كلام الوحى والمنطوق هل	ما ليس بالصرح فيه قد دخل

فهذه الجمل المتتابعة التى يضر بعضها بعضاً بأعنى أعنى لا يتفق مع كلام الأصوليين لا لفظاً ولا معنى ولعل الطلبة حرقها عن أصل وضعها فليتأمل اه . محمد المصطفى الشنيطى العلوى .

ومائة ، وصرف في بنائها أربعة ملايين وثمانمائة ألف درهم . وكانت وفاته في سنة ١٥٨ ثمان وخمسين ومائة هجرية رحمه الله تعالى . نسأل الله أن يغفر لنا ولإخواننا المسلمين مغفرة عزماً ، ولمن سبقنا من العلماء والأئمة الراشدين المجتهدين ، الذين أخرجوا لنا الدرر من أحكام الشريعة السمحاء وميزوا لنا بين الحلال والحرām ، وبذلوا في ذلك الأموال والأرواح ، ودلّونا بسبيل الفقه والإرشاد لما ينفعنا في الدنيا وينجينا في الآخرة فجزاهم الله عنا خير الجزاء آمين .

وهذا أوّان الشروع في المقصود ، نسأل الله تعالى أن يتممه بأحسن تميم ، وأن يحفظنا من الخطأ والتصحيف ، إنه ولي التوفيق . لله الأمر من قبل ومن بعد ، وإليه ترجع الأمور ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .
قال المصنف رحمه الله تعالى :

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ : ابتداء المصنف كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز ، وعملاً بقوله عليه الصلاة والسلام : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أتر » وفي رواية « فهو أقطع » ، وفي أخرى « فهو أجزم » ومعناه : ناقص قليل البركة . وذی بال : أي شرف وقدر وعظمة ، أو ذي حال يهتم به . وقد بدأ المصنف بالبسملة لأن التصنيف من الأمور المهمة التي ينبغي تقديمها عليه ، ولقول عكرمة : إنها أوّل ما كتب القلم في اللوح ، فجعلها الله تعالى أماناً للخلق ماداموا عليها والابتداء ببسم الله الرحمن الرحيم ابتداء حقيق ، وأما الابتداء بالحمد لله بعد البسملة فهو ابتداء إضافي ، إذ المقصود بالحمد الثناء على الله تعالى ، والبسملة من أبلغه ، ولذا قال بعض المحققين : ينبغي الجمع بين حديث البسملة وحديث التحميد بحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي ، وهو أن يتقدم ما ابتداء به أمام المقصود ولم يسبقه شيء ، وحمل حديث التحميد على الابتداء الإضافي ، وهو أن يتقدم ما ابتداء به أمام المقصود وإن سبقه

شئ هـ . قال القرطبي في التفسير : روى عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تفسير بسم الله الرحمن الرحيم فقال : أما الباء فبلاء الله وروحه ونصرته وبهاؤه ، وأما السين فسناء الله ، وأما الميم فملك الله ، وأما الله فلا إله غيره . وأما الرحمن فالعاطف على البر والفاجر من خلقه ، وأما الرحيم فالرفيق بالمؤمنين خاصة هـ . وعن كعب الأبحار أنه قال الباء : بهاؤه ، والسين سناؤه فلا شئ أعلى منه ، والميم ملكه ، وهو على كل شئ قدير فلا شئ يُعَارِضُهُ هـ . وروى عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه قال في قوله بسم الله : إنه شفاء من كل داء ، وعون على كل داء . وأما الرحمن فهو عون لكل من آمن به ، وهو اسم لم يسم به غيره ، وأما الرحيم فهو لمن تاب وآمن وعمل صالحاً هـ .

واختلف في وصل ميم الرحيم بالحمد لله ، أى في كيفية ذلك ، فروى عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم : الرحيم الحمد يسكن الميم ويقف عليها ويتبدأ بالفاء مقطوعة وقرأ به قوم من الكوفيين . وقرأ جمهور الناس الرحيم الحمد ، تعرب الرحيم بالخفض ، وتوصل الألف من الحمد هـ .

وورد في فضل البسملة أحاديث كثيرة ، منها ما هو مسلسل بالخلف في وصل ميم الرحيم بالحمد في نفس واحد من غير قطع ، ومنها ما روى - كما في فيض القدير - أنها لما نزلت اهتزت الجبال لنزولها ، وقالت الزبانية : من قرأها لم يدخل النار ، وهي تسعة عشر حرفاً على عدد الملائكة الموكلين بالنار ، ومن أكثر ذكرها رزق الهيبة عند العالم السفلى والعلوى هـ . ومنها ما روى ابن ماجه والترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ستر ما بين الجن وغورات بني آدم إذا دخل الكنيف أن يقول بسم الله .

ثم اعلم أنه ينبغي لكل شاعر في فن أن يتكلم على البسملة بما يناسبها من الفن

المشروع فيه ، ونحن الآن في فنِّ الفقه فأقول : إن الأحكام الشرعية خمسة : الندب ،
والوجوب والكراهة ، والحرمة ، والإباحة ، وكلها تعتري البسمة (تارة) تكون
مندوبة بالمعنى الأعم الشامل للسنة والمستحب كما في الوضوء والغسل والتيمم ، وتس
في الأكل والشراب (وتارة) تكون واجبة كما إذا قلت نذر على أن أبسل في
هذا الكتاب ، وإلا فلا يتعلق بها الوجوب عند المالكية أصالة ، بل واجبة عند الشافعية
القائلين بأنها جزء من القاتمة ، أو على قول ابن نافع من أئمتنا القائل بوجوبها في
الصلاة . هذا ، وقد تجب عند الذبح بشرط الذكر والقدرة ، لكن وجوبها عند الذبح
ليس وجوباً ذاتياً ، بل الواجب في الذبح مطلق في ذكر الله لا خصوص البسمة كما في شراح
المختصر : (وتارة) يعتريها الكراهة كالإتيان بها في الأمور المكروهة ، كعند شرب
الدخان ، لأنه مكروه على الأظهر في المذهب . وقيل ^(١) حرام وعليه المحققون والصوفية ،
وكالإتيان بها في الوطء المكروه ، كأن يطأ الجنب ثانياً قبل غسل فرجه ، وكذا يكره
الإتيان بها عند المالكية في صلاة الفريضة على المشهور كما سيأتى تفصيله في باب الصلاة
إن شاء الله تعالى : (وتارة) يعتريها التحريم ، أى وتحرم أيضاً في ابتداء المحرمات
كالزنا واللواط وشرب الخمر والسرقة والغصب وأكل الحرام وغيرها مما هو ممنوع شرعاً ،

(١) هذا الذى حكاه بقل ، هو الصحيح في المذهب ، بل في المذاهب ، والقول بالكراهة وهو الضعيف جداً
لأنه انفرد به الأجهورى ، وقد علم ضعف ما خالف فيه غيره ، وقد قالوا أيضاً إنه رجع عنه ، وكذلك
القول بكراهة البسمة في الفريضة عند المالكية ، فقد تساهل التأخرون بنسبة الكراهة لملك ، وأما
الأقدمون المحققون إنما ينسبون لملك أنها ليست بمطلوبة ، لا أنها مكروهة ولا يحنى الفرق بين المكروه
وغير المطلوب ، ولذا قال ابن عاشر (وكرهوا بسمة تعودا) فقد برأ ابن عاشر نفسه من القول بالكراهة
فصحيح المذهب أنها ليست بمطلوبة ، لا أنها مكروهة . وإنما القول بالكراهة تساهل من المتأخرين في
التعمير . وكذلك القول بأن العود لوطء الزوجة قبل غسل الذكر عند إرادة العود للزوجة إنما الأولى فقط
لأنه أنشط للنفس ويزيد قوة الذكر ، فلا تكره عنده البسمة ، وأما الكراهة فإنما هى إذا أراد أن يطأ
زوجته الثانية قبل غسل فرجه من وطء الأولى ، وإذا كانت الأخيرة تأذى بذلك يكون حراماً فليحرر في
المدارك المعتمدة اهـ . محمد مصطفى الشقيطى العلوى .

إلا أن العلامة الشيخ على العدوى رجح في حاشيته على الخرشى أنها في الحرام مكروهة، وقال يوسف بن سعيد الصفى في حاشيته على الجواهر الزكية . وكلامه له وجه ، أى القول بكرهتها عند المحرمات ، لأنها عبادة ، ومصاحبته للمعصية لا تخرجها عن أصلها إلى المعصية ، بل الحسنات يذهبن السيئات ، لا العكس . انتهى والله أعلم (وتارة) يعترىها الإباحة كالإتيان بها في صلاة النفل أو قصد الخروج من الخلاف في الفرض ، وغير ذلك مما هو مذكور في المذهب . قال أبو الضياء سيدى خليل في المختصر في سياق كلامه : « وَتَسْمِيَّةٌ ، وَتَشْرَعُ فِي غُسْلٍ ، وَتَيْمُمٍ ، وَأَكْلٍ ، وَشَرْبٍ ، وَذِكَاةٍ ، وَرُكُوبِ دَابَّةٍ وَسَفِينَةٍ ، وَدُخُولِ وَضْئِهِ ، لِمَنْزِلٍ وَمَسْجِدٍ وَلُبْسٍ ، وَغَلْقِ بَابٍ وَإِطْفَاءِ مَصْبَاحٍ ، وَصُورِ خُطْبٍ مِنْبَرًا ، وَتَفْمِيضِ مَيْتٍ وَلَحْدِهِ » اهـ والكلام على البسملة كثير جداً ، وفي هذا القدر كفاية فتأمل . والله هو الهادى إلى الصراط المستقيم .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ قوله الحمد لله ، ابتداء المصنف كتابه بالحمد لله بعد البسملة عملاً بالخديثين : حديث الابتداء بالبسملة وقد تقدم ، وحديث الابتداء بالحمدلة وهو قوله عليه الصلاة والسلام « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم » وأيضاً واقتداء بالكتاب العزيز ، ولكن الابتداء بالحمدلة بعد الابتداء بالبسملة ابتداء إضافي بعد الإبتداء الحقيقي كما تقدم الكلام عليه في البسملة .

والحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختيارى مع التبجيل والتعظيم ، سواء كان في مقابلة نعمة أولاً ، فمثال الأول ما إذا أكرمك زيد بشئ فقلت زيدٌ كريمٌ ، فإنه في مقابلة نعمة ، ومثال الثانى ما إذا وجدت زيدا يصلى صلاة تامة فقلت زيد رجل صالح ، فإنه ليس في مقابلة نعمة . ولا يحصل الحمد إلا بخمسة دعائم : حامد ومحمود ، وهما معلومان ، ومحمود به كشيء العلم والصلاح مثلاً ، ومحمود عليه وهو الإكرام .

وأما الحمد اصطلاحاً فهو فعل يبنى عن تعظيم النعم بسبب كونه منعماً على الحامد

أو غيره ، كونه وزوجته ، سواء كان ذِكرًا باللسان أو محبة بالجنان ، أو عملاً
وخدمة بالأركان التي هي الأعضاء .

واعلم أن الحمد بجميع أقسامه يعود إلى الله تعالى ؛ لأنه ينقسم على أربعة أقسام :
الأول حمد قديم قديم وهو حمد مولانا عز وجل نفسه لنفسه ، كقوله تعالى : « نعم المولى
ونعم النصير » . والثاني حمد قديم لحادث ، كقوله سبحانه في حق نبينا محمد صلى الله عليه
وسلم « وإنا لك لى خُلِقَ عظيم » وقوله لإبراهيم عليه السلام « نعم العبدُ إنه أواب »
والثالث حمد حادث قديم ، كقول سيدنا عيسى بن مريم عليه السلام « تعلم ما في نفسي
ولا أعلم ما في نفسك إنا أنْتَ علامُ الغيوب » وحمدنا له سبحانه وتعالى . والرابع
حمد حادث لحادث ، كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق سيدنا أبي بكر الصديق
رضي الله عنه « ما طلعت الشمس ولا غربت من بعدي على رجل أفضل من أبي بكر » .
وقال بعضهم : الحمد يعتبر به أحكام أربعة : الأول الوجوب ، كالحمد في العمر مرة عند
المسلكية ، كالخروج ، وكلتي الشهادة ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي خطبة
الجمعة عند الشافعية . والثاني الندب في خطبة النكاح ، وفي ابتداء الدماء ، وبعد الأكل
والشرب : والثالث الكراهة ، كالحمد في المواضع القذرة ، كالجزرة والمزيلة : والرابع
الحرمة كالحمد عند الفرح بوقوع المعصية اه صفى . وقال الإمام الطبري في تفسير
الفاخرة : الحمد لله ثناء أثنى به تعالى على نفسه ، وفي ضمنه أمر عبيده أن يشنوا به عليه ،
فكانه قال قولوا الحمد لله اه . وقال الفاكهاني في شرح الرسالة : ويستحب الابتداء
بها لكل مصنف ومدرس ، وخطيب وخطيب ، ومزوج ، وبين يدي سائر الأمور
المهمة ، وكذا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم . اه باختصار .

وقد ذكر الله سبحانه وتعالى لفظ الحمد لله في كتابه العزيز عشر مرات : خمسة في
أوائل السور ، وخمسة ختم بها بعض السور ، واستأثر الله سبحانه بعلم ما أودعه في ذلك

من الحكمة والأسرار : الأولى قوله تعالى في الفاتحة « الحمد لله رب العالمين » والثانية سورة الأنعام ، وهي قوله تعالى « الحمد لله الذى خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور » . والثالثة سورة الكهف ، وهي قوله تعالى « الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب » . والرابعة قوله سبحانه أول سورة سبأ « الحمد لله الذى له ما فى السموات وما فى الأرض » . والخامسة سورة فاطر ، وهي قوله تعالى « الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رؤسلاً » . وأما السور التى ختمت بها بلفظ الحمد لله : الأولى سورة الإسراء ، وهي قوله تعالى « الحمد لله الذى لم يتخذ وَلَدًا » الآية . والثانية سورة النمل ، وهي قوله تعالى « الحمد لله سِيرِ بِكُمْ آيَاتِهِ فَتَعْرِفُونَهَا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تعملون » . والثالثة سورة الصافات ، وهي قوله تعالى « وسلامٌ على المرسلين والحمد لله رب العالمين » . والرابعة سورة الزمر ، وهي قوله تعالى « وَقِيلَ الحمد لله رب العالمين » . والخامسة سورة الجاثية ، وهي قوله تعالى « فله الحمد رب السموات ورب الأرض رب العالمين » . وإن بقيت آية واحدة فالعبرة ختمها بالحمد لله لا غير اه والله أعلم ما أودع من الأسرار والحكمة فى هذا الاتفاق الغريب . نسأل الله صالح الأعمال وحسن الختام بمنه وكرمه آمين .

وقال بعضهم : والحمد لله ثمانية أحرف ، وأبواب الجنة ثمانية ، فمن قالها عن صفاء قلب يدخله الله من أى باب شاء ، أى يخيره فى ذلك إكراماً له ، وإنما يدخل من الباب الذى علم الله أنه يدخل منه اه . نسأل الله أن يدخلنا الجنة مع عباده الصالحين آمين .

هذا والكلام فى البسملة والحمدلة كثيرٌ جداً ، وفيما قدمناه كفاية ، وبه حصلت البركة إن شاء الله تعالى . قال المصنف رحمه الله : « الْهَادِي » اسم من أسمائه تعالى ، وهو صفة من اسم الجلال بمعنى المرشد « إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ » أى إلى طريق الهدى ،

وهو دين الإسلام الذي لا اعوجاج فيه . قال تعالى في حق نبيه « وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » اللهم اهدنا صراطك المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين . قال المصنف رحمه الله ﴿ الْعَالَمُ بِمَا بَطَنَ وَظَهَرَ مِنْ أَحْوَالِ الْعِبَادِ ﴾ العالم صفة من صفات الله تعالى ، وهو العالم بعلمه القديم بجميع المعلومات الجزئيات والكلييات ، الظاهريات والباطنات ، من الأمور الدنيوية والأخروية ، وهو عالم بما كان ، كما هو عالم بما سيكون في السموات والأرضين ، وما تحت الثرى ، ويستمر علمه بدوام ملكه إلى أن يدخل أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار ، وهو سبحانه عالمٌ بأحوال عباده إنساً وجنّاً وملائكة ، وطيراً وحيتاناً وغير ذلك من عالم الملكوت والجبروت العلوية والسفلية ، وهو عالمٌ بعدد ما تنفست به الأرواح كما هو علم بعدد قطرات المطر ، والحصى والنبات والحبوب ، والأوراق والثمار والأشجار . وقد أحاط علمه تعالى بجميع مخلوقاته : جليلها وخفيها ، موجودها ومعدومها ، قديمها وحديثها ، صحيحها وسقيمها ، طائرها وعاصيها ، سعيدها وشقيها ، قويها وضعيفها ، مالكةا ومملوكها . وهو عالم بأحوال الإنسان في ظاهره وباطنه ، سره وعلايته ، سكونه وحركاته ، نطقه وسكوته ، خاطره وهاجسه ، خيره وشره « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ » الله سبحانه وتعالى عالم بأحوال العباد جملة وتفصيلاً « أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا » « وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا » سبحانه مَنْ لا يخرج شيء عن علمه « أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ » .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ جَاعِلِ الْعُلَمَاءِ وَاسِطَةً فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ ﴾ يعني أن الله عز وجل هو جاعل العلماء واسطة في بيان أحكام الشريعة الإسلامية ، هم الذين يوضحون ويميزون فيما هو واجب على المكلفين ، وما هو سنة أو مُحَرَّم أو مباح أو مكروه ، وغير ذلك من العقيدة وغيرها ، كما جعل الأنبياء الأمتاء

وَاسْطَةَ فِي تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ إِلَى الْأُمَمِ ، وَكَذَلِكَ الْعُلَمَاءُ وَاسْطَةُ فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ وَالْإِرْشَادِ ، وَرِاثَةِ مَنْ الْأَنْبِيَاءِ . قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا ، إِنَّمَا وَرَثُوا الْعِلْمَ ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ . وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنْ شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ ، قَرُبَ مُبْلَغُهُ أَوْعَى مِنْ سَامِعِهِ » رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ » وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ حَفِظَ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَبَلَّغَهُ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ فَقَدْ فَازَ بِحِطِّ وَافِرٍ وَأَجْرٍ عَظِيمٍ وَنُصْرَةٍ ؛ لَدُخُولِهِ فِي دَعَايِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَقَدْ قَامَ الْعُلَمَاءُ وَالْفُقَهَاءُ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ بِتِلْكَ الْوُضُوفَةِ الْفَائِقَةِ بِالتَّبْيَانِ وَالتَّبْلِيغِ وَالمُهْدَايَةِ وَالْإِرْشَادِ عَلَى مَنْ دُونَهُمْ مِنَ الْعَوَامِّ وَالْجُهَالِ ، وَعَلَّمُوا وَتَعَلَّمُوا حَتَّى صَارَ الْجَاهِلُ الْعَامِيُّ عَالِمًا قَاصِدًا لِقِتَابِهِ الْعِلْمَ مِنْ عُلَمَاءِ السَّنَةِ ، فَهَكَذَا إِلَى أَنْ عَمَّ الْآفَاقَ نَوْرُ الْعِلْمِ وَالْإِسْلَامِ بِوَاسِطَةِ الْعُلَمَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُرْشِدِينَ الْمُهْدِينَ . هَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْمَصْنُفِ جَاعِلِ الْعُلَمَاءَ وَاسْطَةَ فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : ﴿ فَارْقَيْنِ بِمَا عَلَّمَهُمْ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ﴾ أَيُّ حَالٍ كُونَهُمْ فَارْقَيْنِ مُمِيزِينَ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الشَّبَهَاتِ . وَفِي الْحَدِيثِ « إِنْ الْجَلَالَ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ » الْحَدِيثُ . وَنَالَ بَعْضُهُمْ : وَالْعِلْمُ النَّافِعُ هُوَ عِلْمُ الشَّرِيعَةِ وَالْحَقِيقَةِ الْمَأْثُورِ الَّذِي نَقَلَهُ كَأَبِرٌ عَنْ كَأَبِرٍ وَخَلَفَ عَنْ سَلَفٍ ، وَهُوَ الْخَبَرُ الْمَرْسُومُ فِي الْكُتُبِ ، الْمُسْتَوْدَعُ فِي الصُّحُفِ ، الَّذِي يَسْمَعُهُ مَنْ غَيْرَ عَنْ قَدَمٍ . فَهَذَا عِلْمُ الْأَحْكَامِ وَالْفُتْيَا ، وَعِلْمُ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْقَضَايَا طَرِيقُهُ السَّمْعُ ، وَمِفْتَاحُهُ الِاسْتِدْلَالُ ، وَخَزَائِنُهُ الْعَقْلُ ، وَهُوَ مُدَوَّنٌ فِي الْكُتُبِ وَمَحْبَرٌ فِي الْوَرَقِ ، يَتَلَقَّاهُ الصَّغِيرُ عَنِ الْكَبِيرِ بِالْأَلْسِنَةِ ، وَهُوَ بَاقٍ بَيَقَاءِ الْإِسْلَامِ ، وَمَوْجُودٌ بِوُجُودِ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ حُجَّةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ ، وَمَحْجَةُ الْعَوَامِّ مِنْ خَلْقِهِ ، فَضَمِنَ إِظْهَارَهُ ، فَلَمْ يَكُنْ لِيُظْهِرَ إِلَّا بِحِمْلَةٍ تَظْهِرُهُ ، وَنَقْلَةٍ تَحْمِلُهُ فَهَذَا هُوَ الْعِلْمُ الَّذِي يُمِيزُ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، فَمَنْ نَالَ

وعمل به نال خيري الدنيا والآخرة ودخل في مدح الله تعالى للعلماء بقوله « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » . وقال « هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » وعن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أَكْرَمُوا الْعُلَمَاءَ فَإِنَّهُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ ، مَنْ أَكْرَمَهُمْ فَقَدْ أَكْرَمَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ » رواه الخطيب . وقال عليه الصلاة والسلام « الْعِلْمُ حَيَاةُ الْإِسْلَامِ وَعِمَادُ الْإِيمَانِ ، وَمَنْ عَلَّمَ عِلْمًا أَتَمَّ اللَّهُ أَجْرَهُ ، وَمَنْ تَعَلَّمَ فَقَمِلَ عِلْمُهُ اللَّهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ » رواه ابن حبان عن ابن عباس . وقد بان لك يا أخي أن العلماء العاملين هم الذين أمرنا الله تعالى بطاعتهم ولذا قال المصنف رحمه الله : ﴿ فَالْأَرَبِشُ مَنْ فَازَ مِمَّا بَعَثَهُمْ وَالْخَاسِرُ مَنْ حَادَّ عَنْ مُصَاحَبَتِهِمْ ﴾ يعني الفائز السعيد من رافقهم وامتلأ أوامرهم واقتدى بهم ، واقتفى آثارهم في أقوالهم وأفعالهم ، والشقي من حاد عنهم ، وأعرض لشقوته وخيبته ، وقد أمر الله سبحانه بطاعة أولى الأمر منكم ، والمراد بهم ولادة الأمور القائمون بالحق وعلى حقوق العباد ؛ لأنهم خلفاء الله في أرضه على إقامة الحدود وتنفيذ الأحكام ونصرة دينه ، قال تعالى : « أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ » وفي رسالته : والطاعة لِأئمة المسلمين من ولادة أمورهم وعلماهم ، واتباع السلف الصالح ، واقتفاء آثارهم والاستغفار لهم اه . والمعنى الانقياد واجب لِأئمة المسلمين مِنْ وَلَاةِ الْأُمُورِ الذين نصبوا أنفسهم لمصالح المسلمين ، فإذا أمروا بمعروف وجب الامتثال ، وإذا نهوا عن منكر وجب الانكفاف عنه . وتجب أيضاً الطاعة والانقياد للعلماء العاملين بعلمهم ، الأمرين بالمعروف والنهي عن المنكر والحفاظين لحدود الله . وفي الأخرى : ولا يحل له أن يفعل فعلاً حتى يعلم حكم الله فيه ، ويسأل العلماء ويقتدى بالتبعين لسنة محمد صلى الله عليه وسلم الذين يدلون على طاعة الله ويحذرون من اتباع الشيطان . والمعنى وعليك يا أخي بالكتاب والسنة وبطاعة علماء السنة المطهرة ، وهم الذين تدرعوا باليقين وغاصت أقدامهم في بحار الشريعة فاستخرجوا لنا نفائس الأحكام ومكارم الأخلاق ، وتزينوا

بالعلم والعمل والتقوى ، ووسعتهم السنة فلم يعدلوا عنها إلى البدعة والإضلال ، ويحذرون من اتباع علماء السوء المفسدين في الأرض الذين ضل سعيهم ، وضلوا وأضلوا ، وأولئك هم الخاسرون .

ثم اعلم أن جيش الزندقة والإلحاد والفساد والإضلال قد عمّ وانتشر ، وأمّ بلاد الإسلام يغزو بخيله ورجله ، ولا معصوم اليوم إلا من عصمه الله بحمايته ، نسأل الله أن يحفظنا ويحفظنا من الناجين المخلصين ببركة سيد المرسلين آمين .

ولما أنهى الكلام على الخطبة انتقل المصنف مُصَلِّيًا وَمُسَلِّمًا عَلَى النَّبِيِّ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَصَلَوَاتُهُ وَسَلَامُهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ﴾ وقد أتى بالصلاة والتسليم امتثالاً لأمر الله سبحانه في قوله « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » وصلاة الله تعالى على نبيه الطاهر هي رحمته المقرونة بالتعظيم ، وتحيته اللائقة به صلى الله عليه وسلم . وأما صلاتنا وصلاة الملائكة فهي الدعاء له بما يليق به . قال الصاوي في حاشيته على الجلالين : وحكمة صلاة الملائكة والمؤمنين على النبي تشریفهم بذلك ، حيث اقتدوا بالله في مطلق الصلاة وإظهار تعظيمه صلى الله عليه وسلم ، ومكافأة لبعض حقوقه على الخلق ؛ لأنه الواسطة العظمى في كل نعمة وصلت لهم ، وحق على من وصلت له نعمة من شخص أن يكافئه ، فصلاة جميع الخلق عليه مكافأة لبعض ما يجب عليهم من حقوقه اهـ

وقال صلى الله عليه وسلم « من صلى عَلَىَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَصَلِّيْ عَلَيْهِ » وفي نسخة « تستغفر له ما دام أُسْمِيَ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ » وقال صلى الله عليه وسلم « من صلى عَلَىَّ صَلَّتْ الْمَلَائِكَةُ مَا دَامَ يُصَلِّي عَلَىَّ ، فَلْيَقُلْ عِنْدَ ذَلِكَ أَوْ يَكْثُرُ » اللهم صلى وسلم على سيدنا محمد عدد معوماتك ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وحكم الصلاة على النبي عند الإمام مالك الوجوب عينا في العمر مرة ، كغيرها من الأذكار ، إلا أنه يستحب تكرارها في كل وقت بلا حدٍّ ، بل بقدر الطاقة والإمكان لأنها عبادة . وقول المصنف ﴿ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ ﴾ أى صلوات الله وسلامه دائماً بدوام ملك الله على عبده ورسوله الذى قد قام بحق العبودية وتبليغ الرسالة وأداء الأمانة سيدنا ﴿ مُحَمَّد ﴾ بن عبد الله ، بن عبد المطلب ، بن هاشم ، بن عبد مناف ، بن قصي ، ابن حكيم ، العربى القرشى المكي . وأما أمه فهى سيدتنا آمنة بنت وهب بن عبد مناف ، ابن زهرة ، بن حكيم المذكور فى نسبه من جوة أبيه .

ولد صلى الله عليه وسلم بمكة المكرمة حين طلع فجر يوم الاثنين الثانى عشر من ربيع الأول عام الفيل ، ونشأ صلى الله عليه وسلم معصوماً محفوظاً بين الأعداء ليقضى الله أمراً كان مفعولاً .

ولمّا بلغ من العمر أربعين سنة بعثه الله رحمة للعالمين ، ونزل عليه الروح الأمين بفار حراء بقوله تعالى « اقرأ باسم ربك » الآية ، ومكث بمكة يدعو الناس إلى الإسلام بعد الوحي سراً ، حتى نزل عليه « فاصدع بما تؤمر » فكان يدعو الناس سراً وعلانية ، وقام فيهم بالدعوة إلى الله فدعا قومه إلى عبادة الله وحده وترك الأوثان ، فمنهم من هدى الله ، ومنهم من حقت عليه الضلالة ، ولاقى صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه أذى كثيراً ، ومكث بمكة ثلاث عشرة سنة على تلك الحالة ، فأمر أصحابه بالهجرة إلى الحبشة ، فهاجر بعضهم ، ثم أمرهم مرة أخرى فهاجر بعضهم فى الثانية ، ثم أذن الله له بالهجرة الكبرى إلى المدينة المنورة فهاجر إليها ومكث هناك ، وفتح الله له منها البلدان ، وصارت المدينة مركزاً للإسلام . ومن المدينة المنورة انتشر الإسلام إلى أقطار الأرض ، ودخل الناس فى دين الله أفواجا ، وأكمل الله الدين بقوله تعالى « اليوم أكملت لكم

دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَى وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا » هذه الآية نزلت بعرفة في حجة الوداع والنبي واقف تحت جبل الرحمة بعد عصر يوم الجمعة ، ثم بعد تمام نسكه ورجوعه إلى المدينة توفي صلى الله عليه وسلم ضحى يوم الاثنين لاثنتى عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة ، ودفن في بيت عائشة يوم الثلاثاء وقيل ليلة الأربعاء ، وله من العمر ثلاث وستون سنة ، وهو صاحب التاريخ النبوى الهجرى صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ الدَّاعِى إِلَى دَارِ السَّلَامِ ﴾ أى المنادى إلى الإيمان بالله المؤدى إلى دار السلام وهى الجنة . والسلام : اسم من أسمائه تعالى ، والمراد به هنا الجنة ، وأضيفت الدار للسلام لأنها سائلة من الآفات والكدرات ، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام هو الداعى لكافة المكلفين من الإنس والجن وغيرهم من أمر بتبليغ الرسالة إليهم ليؤمنوا بالله ورسوله وبجميع ما يجب علينا الإيمان به من المغييات ؛ لأنه طريق مؤدٍ إلى دار الجنة . قال العلامة الصاوى فى حاشيته على الجلالين ، عند قوله تعالى فى سورة يونس « والله يدعو إلى دار السلام » أى السلامة ، وهى الجنة ، أشار بذلك إلى أن المراد بهذا الاسم ما يشمل جميع الجنات لا خصوص المسماة بهذا الاسم ، من باب تسمية الكل باسم البعض ، وكذا يقال فى باقى دورها ، كدار الجلال ، وجنة النعيم ، وجنة الخلد ، وجنة المأوى ، والفردوس ، وجنة عدن ، فهذه الأسماء كما تطلق على مسمياتها يطلق كل اسم منها على جميع دورها لصدق الاسم على المسمى فى كل اه . وقال تعالى : « ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إننى من المسلمين » الدِّعاء إلى الله : تبليغ التوحيد والرسالة إلى المكلفين ، ورد الكفرة عمّا هم عليه . والرسولُ قد بلغ الدَّعوة كما أمر غاية التبليغ ، حتى أتاه اليقين صلى الله عليه وسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ الْمُبَشِّرِ بِمَا فِيهَا مِنَ التَّفْضُلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ وفي نسخة من التفضيل بوزن التفعيل ، والأولى بوزن التفعّل وهي أولى من الثانية لدى أهل هذا الفن . والمعنى أن النبي عليه الصلاة والسلام مُبَشِّرٌ بما في الجنة من النعيم الأبدى ، كما أنه بَشِيرٌ ، أى مخبر عن الله بما يَسُرُّ المؤمنين والطائعين من فضله وإخسانه بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر .

والبشارة - بكسر الباء - هي إذا أطاقمت لا تكون إلا بالخير ، وإذا قيدت جازت أن تكون بالشر ، كقوله تعالى « فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » والمعنى كما تقدم آنفاً أنه صلى الله عليه وسلم مُخَبِّرٌ عن الله بما في الجنة من النعيم والفضل والإكرام تفضلاً منه تعالى ، وأيضاً أنه مُخَبِّرٌ ومبلغ إلى الأمة بجميع ذلك ، فهو بَشِيرٌ مُبَشِّرٌ . وفي الرسالة « ثم ختم الرسالة والنذارة والنبوة بمحمد نبيه صلى الله عليه وسلم ، فجعله آخر المرسلين بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً » .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ ﴾ قال الله سبحانه في حق أهل البيت « إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً » وقال أيضاً في حق الصحابة عموماً « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ، وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْئَهُ » الآية . وقال تعالى : « مِنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا » اه وكل ذلك ثناء من الله تعالى على الآل والأصحاب . والآل في مقام منع الزكاة هم بنو هاشم فقط على المعتمد عند المالكية وكذا عند الإمام أحمد ، وقال الشافعي : هم بنو هاشم والمنطلب ، ووافقه أشهب من أصحابنا . وقال أبو حنيفة

هم فِرَقٌ خمسة : آل علي ، وآل العباس ، وآل جعفر ، وآل عقيل ، وآل الحارث ، أي ابن عبد المطلب . وَأَمَّا في مقام الدعاء فكل مؤمن موحد ولو عاصياً . وهذا المعنى هو اللائق هنا ؛ لأن المقام مقام دعاء يطلب فيه التعميم اه ، وقوله وأصحابه ، جمع صحابي من المهاجرين والأنصار وغيرهم ، وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم من جنس العقلاء ولو حنبلياً أو ملكاً ، أو غير مميز اجتماعاً متعارفاً على وجه الأرض ، ولو لحظة مؤمناً به في حال حياته ، ولم يرتد حتى مات على الإسلام ، وفي حال يقظة ولو أعمى ليدخل ابن أم مكتوم ونحوه من العميان ، فعيسى والخضر والياس صحابة على المعتمد ؛ لأنهم اجتمعوا به في الأرض . وعيسى آخر الصحابة موتاً من البشر ، وهو الآن حيٌّ ، وسئل جلال الدين السيوطي رحمه الله عن حياة عيسى عليه السلام ومقره وطعامه وشرابه فقال : هو في السماء الثانية لا يأكل ولا يشرب ، بل هو ملازم للتسبيح كالملائكة اه . وهو أفضل من جميع الصحابة . وقد قال التاج السبكي في ذلك ملفزاً :

مَنْ بَاتَّفَقَ جَمِيعُ النَّاسِ أَفْضَلُ مِنْ خَيْرِ الصَّحَابِ أَبِي بَكْرٍ وَمِنْ عَمْرِ
وَمِنْ عَلِيٍّ وَمِنْ عُثْمَانَ وَهُوَ قَتِي مِنْ أُمَّةِ الْمُصْطَفَى الْخِتَارِ مِنْ مُضَرٍّ

وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس بيني وبين عيسى عليه السلام نبيٌّ ، وإنه نازل ، فإذا رأيتموه فاعرفوه ، رجل مربوع إلى الحمرة والبياض ، بين مصرتين ، كأن رأسه يقطر وإن لم يصبه بلل ، فيقاتل الناس على الإسلام ، فيدق الصايب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية - أي لا يأخذها - ويهلك الله في زمانه المال كلها إلا الإسلام ، ويهلك المسيح الدجال ، ثم تقع الأمانة على الأرض حتى يرتع الأسد مع الإبل ، والتمار مع البقر ، والذئب مع الغنم ، وتلعب

الصبيان بالحيات ، فيمكث عيسى في الأرض أربعين سنة ثم يُتَوَقَّى فيصلى عليه المسلمون »
رواه أبو داود والحاكم والإمام أحمد اه .

ثم قال المصنف رحمه الله ﴿ الْبَرَّةَ الْكَرَامَ ﴾ هذا من بعض أوصافهم ، أى بررة
أتقياء مطيعين لله ورسوله ، والكرام أى مكرمين معظمين عند الله وعند الناس .
وهؤلاء الصحابة استحقوا المجد الأبدى لأن الله تعالى اصطفاهم لنصرة نبيه وإقامة دينه ،
وَرَفَعَ ذِكْرَهُمْ فى كتابه العزيز ، وأحبهم وأمر بحبهم ؛ لأنهم السابقون الأولون . قال
الله تعالى « وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا
ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ » وقال سبحانه « لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ
اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ » الآية . هذا وقد فازوا بالخط الأوفر فى دار الدنيا والآخرة .
وقد أشاد الله بذكرهم فى مواضع عديدة فى كتابه العزيز ، وفضل بعض الصحابة
على بعض درجات ، كمن اجتمعت له الصفة والقرابة كعلى بن أبى طالب وأمثاله ،
والخلفاء الأربعة لأنهم فازوا بنيل السبقية إليه ، وبالإجابة والهجرة والنصرة فى أول
الأمر ، فواجب على كل أحد من المسلمين تعظيمهم وتوقيرهم واحترامهم رضى الله تعالى
عنهم أجمعين .

قال المصنف رحمه الله ﴿ صَلَاةٌ تَوْجِبُ لَهُمْ مَزِيدَ الْفَضْلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾
وفى نسخة والإينعام . والمعنى أَصَلَّى صَلَاةً عَلَى الْآلِ وَالْأَصْحَابِ بَعْدَ الصَّلَاةِ
والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، صلاة يستحقون بها زيادة
الفضل والإكرام والإينعام عند الله الكريم لِأَنَّ الْكُرَمَاءَ يَقْبَلُونَ زِيَادَةَ
الإكرام والإينعام .

ولما انتهى المصنف من تقديم ما يجب تقديمه من البسطة والحمدلة والصلاة والسلام على النبي والآل والأصحاب ، وعن جميع ذلك شرع الآن في بيان سبب تصنيف هذا الكتاب فقال رحمه الله : ﴿ وَبَعْدُ ﴾ بإسقاط أمّا . قال العلامة الشيخ أحمد زروق الفاسي في شرح الرسالة عند قول مصنفها أمّا بعد : يعنى أمّا بعد ما تقدم من حمد الله والثناء عليه وذكر ما منّ به على الإنسان من المبرة والإكرام ، فإن السؤال ورد على يكذا ، فعلى إذا كلمة فصل تضمنت معنى الشرط . وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعملها في خطبه ومكاتباته ، وجرى السلف في ذلك على سنته . وقيل إنها فصل الخطاب الذي أوتيّه داود عليه السلام . قال النواوى : والتحقيق أن فصل الخطاب الذي أوتيّه الفصل بين الحق والباطل في الحكم . وفي الكشف هي من فصل الخطاب . وفي الترمذى ما يدل على أن أول من تكلم بها يعقوب عليه السلام لبيه فقال : أمّا بعد فإنّا أهل بيت أهل بلاء ، الحديث . وقيل أول من تكلم بها داود عليه السلام . وقيل قس بن ساعدة . وقيل يعرب ابن قحطان . وقيل كعب بن لؤى . وقيل سحبان بن وائل .

وقال ابن ناجي في شرح الرسالة : وتسمى كلمة إقبال وفصل وتفصيل ، وفيها معنى الشرط . والتحقيق أن الفصل والشرط إنما هو في أمّا خاصة دون بعد ، فقيل إن أمّا حرف تفصيل نابت عن حرف الشرط وفعله . وبعد بضم الدال ، وأجاز الفراء أمّا بعداً بالنصب والتنوين . وأجازه ابن هشام بفتح الدال دون التنوين ، وأنكره النحاس . وفي علة ضم بعد للنجوين بضمة عشر قولاً . وهي كلمة توضع في صدور الرسائل عند إرادة المقصد . قال ثعلب : معناها خروج عما نحن فيه إلى غيره ، وفيها معنى التنبيه اهـ .

قال بعض أهل المذهب : يستحب الإتيان بها في أوائل الكتب والخطب اقتداء

به صلى الله عليه وسلم ، ففي حديث البخارى فى كتاب هرقل « أَمَّا بَعْدُ أَسْلِمُ تَسْلِمُ »
الحديث . وقد عقد لها البخارى باباً فى كتاب الجمعة وذكر فيه أحاديث كثيرة فراجعها
إن شئت ، انظر الخطاب ١ هـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْوَلَدَ السَّعِيدَ وَقَّعَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَمَّا رَاقَ سِنَّ
الرَّشَادِ ، وَنَاهَزَ أَنْ يَنْتَظِمَ فِي سِلَكِ أَهْلِ السَّدَادِ ﴾ يعنى أخبر المصنف بسبب إنشاء
تصنيفه هذا الكتاب المبارك ، وذلك أن الولد اللبيب السعيد الذى وفقه الله تعالى ونور
قلبه بنور الإلهام من الله ساقته العناية والسعادة الأبدية إلى السؤال ، لما راق وناهز ،
ومعناها أى حين قارب أن يدخل فى سن الهداية والرشاد باقترابه للبلوغ والاحتلام ،
وقارب أن ينتظم فى سلك الرجال بالخروج من حال الصبا إلى حلل الرجولية التى هى
التكليف ، ويتميز بها الأحوال والحقوق ، أى يميز بها بين الحق والباطل ، وبين الحلال
والحرام ، والخبيث والطيب ، وبين الخطأ والصواب وغير ذلك من الأحكام الدينية
والمعاملة ، وبذلك يسلك الإنسان سبيل أهل الحق والرشاد والتوفيق والسداد ، فلما كان
ذلك لا يمكن ولا يتحصل عليه إلا بواسطة التعلم من العالم المرشد الناصح انتدب هذا
الولد السعيد اللبيب ، وبادر بالسؤال فيما يوصله لذلك وينفعه فى الدنيا والآخرة ، وطاب
من المصنف أن يضع له كتاباً مختصراً ، فأجاب الشيخ عن سؤاله . وهذا الولد السعيد هل هو
ولد للمصنف ، وهو المتبادر فى الذهن أو من تلاميذه ، وهما احتمالان والله أعلم . وعلى
كل حال فإنه ولد عاقل لبيب أديب مبارك ، قد انتفع به المسلمون عموماً ، نفعتنا
الله بسؤاله نفعا عميماً ، ونسأل الله تعالى أن يكثر لنا من أمثاله ، إنه ولى التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى فإن الولد السعيد ﴿ سَأَلَنِي أَنْ أَضَعَّ لَهُ كِتَابًا يَكُونُ مَعَ
كَثْرَةِ مَعَانِيهِ وَجِيزَ الْبَلْغِ سَهْلَ التَّنَاوُلِ وَالْحِفْظِ ﴾ يعنى أن ذلك الولد السعيد السائل

المذكور طلب من المصنف أن يضع له ولأمثاله كتاباً يتفقه فيه ويفهم منه أمر دينه ودنياه ، وأن يكون وجيزاً مختصراً قليل الألفاظ كثير المعنى ، وأن يكون لطيفاً في حجمه ، سهل التناول في حمله ، ومتى كان كذلك كان جديراً بسهولة الحفظ ، وكل ذلك مع مراعاة الاستيفاء والاستيعاب لجميع ما يحتاج إليه في المسائل الدينية مما يجب على المكلف الذي لا غنى عنه من الحقوق البدنية والعبادات والاعتقادات والمعاملات المالية والمناكحات وغيرها من الحقوق اللازمة ، مع ملاحظة كون ذلك في مذهب إمام الأئمة مالك بن أنس رضي الله عنه آمين ، فأجابه المصنف إلى جميع ما شرط في ذلك لما يرجوه من الله من ثواب من علم دين الله أودعا إليه . والحديث عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث عليّاً إلى خيبر قال : « وَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ خُمْرِ النَّعَمِ » رواه البخاري ومسلم وأبو داود .

ولقيامه أيضاً بواجب العلم وحذراً من وعيد كتمه لما في الترمذي وأبي داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلْجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » نسأل الله أن يرزقنا الصواب في السؤال والجواب ، إنه ولي التوفيق .

ثم إن المصنف لما أراد أن يقوم بالواجب في حق السائل وغيره من طلاب العلم قال رحمه الله : ﴿ فَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى ﴾ قوله فاستخرت الله تعالى : الاستخارة هي طلب الإذن في فعل أحد الأمرين المتساويين في الإباحة ، بأن يصلي ركعتين فأكثر بقصد أن يختار الله له أنفع طريق من الأمرين أيهما يسلك فيه ، وهي مستحبة عند كل أمر مهم من الجائزات ، كالسفر ، والنكاح ، والتجارة ، أي في كيفية الشروع فيها كوضع الأبواب أو الفصول في مثل التأليف والتصنيف كما هنا .

وَأَمَّا الأَمْرُ الواجب. والندوب فلا استخارة فيه لأنهما مطلوبان منك إِمَّا وَجُوبًا أَوْ اسْتِحْبَابًا ، وكذا المحرم والمكروه فلا استخارة فيهما ، لأنك منهى عنهما . والاستخارة لا تكون إِلَّا في المباح وهو الجائز .

قال النفراوى فى الفواكه على الرسالة ، عند قول مصنفها « وإياه نستخير » : أى نطلب منه أن يقدّر لنا ارتكاب ما هو خير فى كيفية الإتيان بالفاظ تلك الجملة ، وعلى أى وجه نأتى بها هل هى على غاية من المبالغة فى الاختصار ، أو بين بين . وليست الاستخارة فى أصل الكتابة وعدمها لأنها خير يقدّم فعله على تركه ، وأيضاً الإستخارة فى الشروع تقدمت قبل الشروع ، وإنما الاستخارة المطلوبة الآن فى صفة الإتيان ، فسقط ما قد يقال : الإنسان إنما يستخير قبل شروعه وللصنف شرع فكيف يستخير الآن .

وحكم الاستخارة الندب فى كل أمر تجهل عاقبته ، فإن فيها تسليم الأمر إلى الله سبحانه وتعالى ليختار له تعالى ما هو خير له . وتكون الاستخارة بالمحمد لله والصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام فى جميع الأمور ، ثم يمضى لما انشرح له صدره . فى الصحيح عن جابر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة فى الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول إذا هم أحدكم بأمر فأيركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول : اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمري - أو قال عاجل أمري وآجله - فأقدره لى ويسره لى ثم بارك لى فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمري - أو قال عاجل أمري وآجله - فأصرفه عنى واصرفنى عنه ، واقدر لى الخير حيث كان ثم أرضني به » قال ويُسَمَّى حاجته اه . وروى ابن السنى عن أنس قال : قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم « يا أنس إذا هممت بأمر فاستخر ربك سبع مرات ثم انظر إلى الذي سبق إلى قلبك فإن الخير فيه » قل النووى : ويقرأ فى الركعة الأولى بعد الفاتحة سورة الكافرون ، وفى الثانية بعد الفاتحة قل هو الله أحد . وقال بعضهم : ينبغى أن يقرأ فى الأولى بعد الكافرون « وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله وتعالى عما يشركون ، وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون » « القصص » وفى الثانية بعد الإخلاص « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً « الأحزاب » ثم بعد تمامه يعمل بما ينشرح به صدره ، وبالأكرار الصلاة والدعاء سبعاً لحديث ابن السنى المتقدم . وينبغى أن يكون وقتها وبعد إتمامها تاركاً لجميع أشغاله بالكلية منتظراً لما يختاره الله له ، فإن الخير بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم . وإذا تعذرت الاستخارة بالصلاة استغار بالدعاء كالحائض ، وتجوز الاستخارة للغير لأنها إعانة على الخير كالاستشارة ، قال تعالى « وأمرهم شورى بينهم » وقال تعالى : « وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين » . « سورة آل عمران » .

ولما أتم المصنف الاستخارة وظهر وجه الخيرة عزّم على أن يجعل هذا الكتاب مختصراً ففعل ، وقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَجَعَلْتُ لَهُ هَذَا الْمُخْتَصَرَ ﴾ الضمير فى له راجع إلى السائل وهو الولد السعيد المتقدم ذكره ، والمعنى لما عزمت وتوكلت على الله تعالى كتبت للسائل هذا الكتاب المختصر الذى سمّيته ﴿ بإرشاد السالك إلى أشرف المسالك ﴾ بأن جعلته وجيز الأحراف ، أى قليل الألفاظ ، كثير المعنى ، سهل التناول والحفظ ، كما هو مطلوب السائل . وقد جاء كما سأل ، فله الحمد والشكر ، وأودع فيه المصنف جميع المطلوب والمرغوب كما صرح بقوله : ﴿ وَأَوْدَعْتُهُ جَزِيلاً مِنَ الْجَوَاهِرِ ﴾

وَالدَّرَرِ ﴿١﴾ يعنى أنه ما آلى وما قصر فى البيان فى هذا الكتاب ، بل اجتهد غاية الاجتهاد فى استنباط المآرب ، وغاص فى بحار العلوم والشريعة ، ونظر فيها بعين الحقيقة بالدقة والتحقيق والتدقيق ، حتى استخرج منها الفوامض والفوائد والنفائس ، والجزيئات من اللآلىء والجواهر واليوافيت والدرر الفاخرة الغالية ، والديباج والحلل النفيسة الثمينة . والمعنى أنها عبارة عن المسائل الدينية والأركان الإسلامية والأحكام الشرعية ، حيث إنه أودع فى كتابه هذا جميع ما يحتاج إليه فى الدين من المأمورات والمحظورات ، وكيفية أداء العبادة ، وبيان أحكام للصلاة من الفرائض والسنن والمرغوبات ، وأحكام الطهارة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، والجهاد ، والأيمان ، والنكاح ، والبيوع ، والقضايا فى الدماء والحدود ، والشهادات ، وأحكام الميراث والعنق والولاء ، والوصايا ، وغير ذلك مما يتعلق بأحكام الشريعة الإسلامية مما لا غنى عنه . وقد بين المصنف جميع ذلك تفصيلاً وإجمالاً بدون تفريط ولا إفراط ، أودع جميع ذلك لنفع الأئمة فجزاه الله عنا وعن المسلمين خير جزاء .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَسَمَّيْتُهُ إِرْشَادَ السَّالِكِ إِلَى أَشْرَفِ الْمَسَالِكِ ﴾ والمقصود بتسمية هذا الكتاب بالإرشاد تفافلاً بهداية السائل ورشاده والله أعلم . ومن المعقول طبعاً وشرعاً أن من سئل شيئاً من أمر الدين يريد الهداية والإرشاد والفهم فيه . ومعنى السالك أى الداخل فى طريق النجاة ، ومن أوضحه وأشرفه وأعلاه منزلة فى الفقه ؛ لأنه به يفقه أمر دينه ودنياه ، ويميز به بين الحق والباطل والحرام من الحلال . قال تعالى « فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ » الآية . وفى الحديث الصحيح عن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ » الحديث ، وقال بعضهم :

إِذَا مَا اعْتَزَّ ذُو عِلْمٍ يَعْلَمُ فَعِلْمُ الْفَقْهِ أَوْلَى بِاعْتِزَازِ

فَكَمْ طَيْبٌ يَفُوحُ وَلَا كَيْسٌ وَكَمْ طَيْرٌ يَطِيرُ وَلَا كَبَارِي

ولا شك أنه كذلك . نسال الله سبحانه أن يقهنا في الدين آمين .

وقد نسب المصنف كتابه هذا إلى مذهب إمامنا مالك بقوله : ﴿ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكٍ ﴾ أخبر المصنف أنه وضع أساس بناء هذا الكتاب على قواعد مذهب إمام الأئمة ، ومصباح السنة ، إمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك ابن أنس المتقدم ذكره في أول الخطبة . وقوله الإمام الأعظم هذا من حسن الوضع وحسن الثناء ، ولم أر أحداً من أهل المذهب ولا غيره كنى الإمام بالأعظم سوى مصنفنا العلامة شهاب الدين عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي رحمه الله آمين .

والمعروف بالإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت التابعي صاحب المذهب رضي الله عنه . وقوله على مذهب الإمام ، يعني على ما ذهب إليه وأفتى به نفسه في حياته ، وعمل به أصحابه بعد مماته كما تقدم في أول الخطبة .

وحاصل ما في المقام أن الإمام رحمه الله تعالى نشأ بين العلماء غلاماً مهذباً عاقلاً حافظاً ضابطاً ، متقناً للسنة المطهرة ، برّاً تقياً ، فتعلم منهم وجمع علومهم ، وحفظ آراءهم ، ونقل آثارهم ، وعرف مذاهبهم ومداركهم ، وأحكم قواعدهم ، وجمع بين الفقه والحديث حتى صار إماماً في السنة ، وسيد فقهاء الحجاز ، وهو الذي قيل فيه تعظيماً : « لا يفتى أحد ومالك في المدينة » وأصبحت مثلاً . وكان رحمه الله فقيراً أول أمره ، فحسنت حاله . وقد أخذ العلم عن نحو مائة شيخ انتقامهم وارتضاهم ، فمالئ فيهم إلا وقد تبين فضله واشتهر علمه ومجده ، ونبل قدره وعظمت منزلته ، وعرفت مكانته ، وظهرت سيادته ، فأقروا بفضلهم وأدعوا لعلهم ، فسَادَ جميع أقرانه وفاق أهل زمانه حتى سُمِّيَ « عالم المدينة وإمام دار الهجرة » واشتهر خبره في الأمصار ، وانتشر ذكره وعلمه

في سائر الاقطار ، وضُرِبَتْ له أ كِبَادُ الإبل ، وارتحل إليه الناس أفواجا من كل مصر وأتوه من كل قطر ومن كل فَجٍّ عميق . نجس لتدريس العلوم وهو ابن سبع عشرة سنة وأشياخه متوافرون ، ففتح الله المسلمين بطول حياته فعاش قريبا من تسعين سنة وهو يدرس ويفتي ، وشهد له التابعون بالفقه والحديث وجودة الفهم ، واحتاج إليه معلومه ومشايخه وجاسوا في دُرُوسِهِ وسألوه عن أمر دينهم ، وألف كتابه المرطأ وغيره من تأليفه ، واستقبله الناس بالقبول والتسليم ، وانتفع الناس بأفعاله وأقواله ، وانتشرت علومه ومذهبه شرقا وغربا ، فصار قدوة في الدين وإماما في السنة اه .

وقال العلامة الشيخ أحمد تيمور رحمه الله في رسالته : أمّا المذهب المالكي فهو منسوب إلى إمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي رضي الله عنه ، المولود سنة ٩٣ هجرية ، والمتوفى بالمدينة سنة ١٧٩ . وهو ثاني الأربعة في القدم . ويقال لأصحابه أهل الحديث . وقد نشأ المذهب بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام . ثم انتشر في الحجاز ، وغلب عليه وعلى البصرة ومصر وما والاها من بلاد إفريقية والأندلس وصقلية والمغرب الأقصى إلى بلاد السودان . وظهر ببغداد ظهورا كبيرا ، ثم ضعف فيها بعد القرن الرابع اه .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : إذا رأيت الرجل يتقصّ مالكا فاعلم أنه مبتدع . قال أبو داود : وأخشى عليه من البدعة . وقال ابن مهدي : إذا رأيت الحجازي يحب مالكا فاعلم أنه صاحب سنة ، وإذا رأيت أحدا يتناوله فاعلم أنه على خلاف ذلك اه .

وقال الخطاب : ومن طالع مناقب الأئمة الأربعة عرف علو مرتبتهم ، ووجوب تقديمهم على غيرهم ، ولزوم الاقتداء بهم ، وترجح عندهم أحدهم على ما يتعرف من مراتبهم ، ويرى مع ذلك أن مالكا أعلام وأسنام ، ألا ترى أن الشافعي تلميذه ، وأجد

تلميذ الشافعي . ويرحم الله ابن الأثير حيث يقول : كفى مَالِكًا شرقاً أن الشافعي تلميذه ، وأحد تلميذ الشافعي . وكفى الشافعي شرقاً أن مالكا شيخه .

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فذكر غير واحد أنه لَقِيَ مالكا وأخذ عنه شيئا من الحديث ، فهو إذا شيخ الكل ، وإمام الأئمة ، وكلهم على هدى وتقى ، وعلم ورور وزهد اه .

وأما أصحاب المذاهب غير الأربعة وليس لنذاهبهم ذِكْرُ اليوم ، وأدحت في الأربعة المشهورة ، وذلك كذهب سفيان الثوري ، والحسن البصري ، وعبد الله بن المبارك ، وإسحاق بن راهويه ، وأبي ثور ، والنخعي ، وداود بن علي إمام الظاهرية ، والليث بن سعد ، وسعيد بن المسيب ، والأوزاعي وهؤلاء كلهم إِنْ دَرَسْتَ مَذَاهِبَهُمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَجْمَعِينَ :

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْإِمَامِ مَالِكٍ فَإِنَّهُ انْتَشَرَ وَشَاعَ فِي الْأَقْطَارِ كَشَمْسِ الصُّحَى ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْمَغْرِبِ قَاطِبَةً مِنْ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ وَفَاسَ وَبَعْضَ أَهْلِ مِصْرَ وَسَائِرِ الْأَمْصَارِ فِي الْمَغْرِبِ الْأَقْصَى إِلَى بِلَادِ السُّودَانِ وَبَعْضَ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَمِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقْتَدُونَ بِإِمَامِ دَارِ الْحِجْرَةِ تَوْفِيقًا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى وَتَصَدِيقًا لِقَوْلِ الصَّادِقِ الْمُسَدِّقِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الْمَغْرِبِ « لَا يَزَالُ أَهْلُ الْمَغْرِبِ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ » .

ثم دعى المصنف للإمام بقوله : ﴿ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَنَوَّرَ ضَرِيحَهُ ﴾ قوله قَدَّسَ أَي بَرَزَ وَطَهَّرَ ، وقوله ضَرِيحَهُ أَي قَبْرَهُ : والمعنى أَنَّهُ دَعَى وَسَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى بِلِسَانِ التَضَرُّعِ وَالِابْتِهَالِ أَنْ يُطَهِّرَ وَيَبْرِزَ رُوحَ الْإِمَامِ فِي حَيَاتِهِ الْبَرْزَخِيَّةِ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا انْتَقَلَ مِنَ الدُّنْيَا مَحْتَاجًا لِلدُّعَاءِ وَلَوْ كَانَ فِي الدُّنْيَا ، خُصُوصًا بِتَقْدِيسِ رُوحِهِ وَتَنْوِيرِ قَبْرِهِ الَّذِي

هو أول منزل من منازل الآخرة . وفي الرسالة « وأرواح أهل السعادة باقية ناعمة إلى يوم يبعثون » أى منعمة بروية مقعدها فى الجنة . وفى الحديث « المؤمن فى قبره فى روضة خضراء ، ويوسع له قبره سبعين ذراعاً ، ويضىء حتى يكون كالقمر ليلة البدر » اه ومن نعيم القبر توسيعه ، وجعل قنديل فيه ، وفتح طاقة فيه من الجنة وملؤه خضراً أى نعيماً ، وجعله روضة من رياض الجنة اه نفرأوى .

واختلف العلماء فى مقر الروح من الشخص حال الحياة ، والصواب عدم العلم بمحلها من البدن ، لقوله تعالى « وسؤالونك عن الروح قل الروح من أمر ربي » أى مما انفرد بعلمه .

وأما مقرها بعد الموت وقبل القيامة ، قال نفرأوى : فختلف فيه ، فمقر أرواح الأنبياء الجنة ، ومقر أرواح الشهداء فى أجواف طيور خضر ترد أنهار الجنة ، وتأكل من ثمارها ، وتأوى إلى قناديل من ذهب معلقة فى ظل العرش . ومقر أرواح غيرها البرزخ ، والمراد به هنا الحاجز بين الدنيا والآخرة ، وله زمان وحال ومكان ، فزمانه من حين الموت إلى يوم القيامة ، وحاله الأرواح ، ومكانه من القبر إلى عليين لأرواح أهل السعادة .

وأما أرواح أهل الشقاوة فلا تفتح لهم أبواب السماء ، بل هى فى سجين معذبة تحت الأرض السابعة . والدليل على جميع ذلك ما فى الصحيح من أنه صلى الله عليه وسلم قال : « إذا مات أحدكم عُرِض عليه مقعده بالفداة والعشي إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة ، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار ، فيقال هذا مقعدك إلى أن يبعثك الله » .

ومما يجب اعتقاده والإيمان به أن المؤمنين والأولياء نوراً ساطعاً فى قبورهم ونشورهم إلى دخولهم الجنة ، نسأل الله أن يجعلنا من أهل النور يوم القيامة مع أئمتنا

فإخواننا الذين سبقونا بالإيمان من المؤمنين الذين يسعى نورهم بين أيديهم يوم القيامة .
قال الله تعالى « يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم بُشراكم
اليوم جناتٌ تجري من تحتها الأنهارُ خالدين فيها ذلك هو الفوز العظيم » « الحديد »
وقال تعالى « يوم لا يخزي الله النبيَّ والذين آمنوا معه نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم
يقولون ربنا أتمِّمْ لنا نورنا واغفر لنا إنك على كل شيء قدير » « التحريم » وفي الأثر:
قال قتادة : ذكر لنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من المؤمنين من يُضيء نورُه
إلى عدن وصنعا ، ودون ذلك ، حتى إن من المؤمنين من لا يُضيء نورُه إلا موضع
قدمه » اهـ . اللهم اجعلنا في عبادك الصالحين يوم لا يخزي الله النبيَّ والذين آمنوا معه
نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم يقولون ربنا أتمِّمْ لنا نورنا واغفر لنا إنك على كل
شيء قدير .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَعَلَى اللَّهِ الْمُعْتَمَدُ فِي بُلُوغِ التَّكْمِيلِ وَهُوَ حَسْبِي
وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ هذا وقد اعتمد المصنف على الله وعليه التسكُّان في بلوغ المقصود المراد
به هنا القدرة على إكمال الكتاب على وجه الصواب ، كما أنه يُطلب لكل شارح في فنٍّ
من الفنون أن يعتمد ويتوكَّل على الله ويشقَّ به في جميع أموره ومهماتِه ، ويتوكَّل
عليه قبل شروعه ؛ لأن من يتوكَّل عليه فهو كافٍ وشافٍ . قال عز وجل : « ومن
يتوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ » . « الطلاق » والمعنى أنه من فوَّض أمره إليه كفاه
ما أهمُّه من أمر دينه ودنياه ، نسأل الله حسن التوكل والاعتماد عليه ، فهو حسبنا
ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ولما أنهى الكلام على الخطبة وما اشتملت عليه من البدائع والروثق أراد المصنف
الشروع في المقاصد ، فقال رحمه الله :

كتاب الطهارة

الطهارة : مصدر طهر بضم الهاء أو فتحها ، وهى لغة النظافة والزاهة من الأدناس ،
وشرعاً صفة حُكْمِيَّة توجب للموصوف بها جواز استباحة الصلاة به أو فيه أو له ،
فالأول لأن يرجعان للثوب والمكان ، والأخير للشخص .

والطهارة قسمان : طهارة حدث ، وطهارة خبث . والحدث هو المنع القائم بالأعضاء
لموجب من بول ونحوه ، أو جنابة ، أو حيض أو نفاس ، وإن كان المنوع منه بالنسبة
لمن يريد الدخول فى الصلاة ثوباً أو مكاناً فهى طهارة خبث ، أى طهارة منه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : « لَا يَرْفَعُ الْحَدَثُ وَالْجَنَابَةُ إِلَّا الْمَاءُ الْمَطْلُوقُ » يعنى
أن الحدث والخبث لا يُرفعان إلا بالماء المطلق ، والحدث ينقسم إلى قسمين : الأكبر
والأصغر ، أما الأكبر فهو الجنابة والحيض والنفاس ، والأصغر وهو البول ، والغائط ،
والريح ، والمذى ، والودي ، وخروج المنى بغير لذة معتبر ~~لها~~ والهادى : وهو الماء الذى
يخرج من فرج المرأة عند ولادتها . وأما الخبث فهو عبارة عن النجاسة القائمة بالشخص
أو الثوب أو المكان ، وهذه الأشياء هى المعبر عنها بالأحداث والأخبث ، ولا يصح
التطهير منها إلا بالماء الطاهر ، وهو المطلق الذى أشار إليه المصنف بقوله : ﴿ وَهُوَ مَا كَانَ
عَلَى خَلْقِهِ أَوْ تَغْيِيرِ مَا لَا يَنْفَكُ عَنْهُ غَالِباً كَقَرَارِهِ وَالْمُتَوَلَّدِ مِنْهُ ﴾ وقال الله
تعالى « وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً » الماء الطهور : ما كان طاهراً فى نفسه مطهراً
لغيره ، كماء المطر والبحر والبنر إذا لم يتغير شئ من أوصافه الثلاثة وهى اللون والطعم
والريح بما ينفك عنه غالباً كالابن والعسل والصابون والسمن والعجين ، وكله طاهر غير

مُطَهَّرٌ ، وإذا تغير المِاءُ بكالحِرِّ والعذِرةِ والبول ونحوه فهو نجسٌ ، فإن تغير شيء من أوصافه الثلاثة بما ذكر ونحوه فلا يصح الوضوء منه ولا الغسل ولا الاستنجاء .

والتغير بالطاهر كاللبن طاهر في نفسه غير طهورٍ ، يستعمل في العادات كالطبخ والشرب ، ولا يستعمل في العبادات كالوضوء والغسل .

والتغير بالنجس كالعذرة ونحوها نجسٌ لا يستعمل في شيء من العادات ولا في شيء من العبادات ، لكن يسقى به الزرع أو البهائم ، وقول المصنف رحمه الله : أو تغير بما لا ينفك عنه الخ هو ظاهر في أنه يجوز استعمال الماء المتغير بالمكان الذي عليه الماء كالتراب والحماة والسبخة وجميع المواضع الذي يتغير لون الماء بها كالزرنخ والكبريت والكحل والنورة ونحوها ، أو تغير الماء بما تولد منه كالطحاب - شيء أخضر يعلو على الماء - أو تغير بطول المكث فإنه لا يضر ، أي فطاهر يستعمل في العبادات والعبادات . وقال العلامة الشيخ محمد البشار في منظومته المشهورة الميمونة المسماة « بأسهل المسالك » في باب أقسام المياه وما يرفع الحدث ، مُشيراً لما قدمناه :

وَكُلُّ مَاءٍ نَازِلٍ مِنَ السَّمَاءِ	أَوْ نَاجِعٍ مِنْ أَرْضٍ أَوْ جَارٍ نَمًا
بَاقٍ عَلَى أَوْصَافِهِ أَوْ غَيْرًا	مِنْ أَرْضِهِ أَوْ مَاعْلِيهِ قَدْ جَرَى
أَوْ مُكْتَبِهِ فَطُلُقْ طَهُورُ	يَصِحُّ مِنْهُ الشَّرْبُ وَالتَّطَهِيرُ
وَإِنْ يَكُنْ مُغَيَّرًا بِطَاهِرٍ	يَنْفَكُ عَنْهُ غَالِبًا كَالشُّكْرِ
فَطَاهِرٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْعَادَةِ	مِنْ طَبَخٍ أَوْ عَجْنٍ خِلَا الْعِبَادَةِ
وَإِنْ أَشِيبَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ	أَوْ رِيحُهُ بِالنَّجَسِ نَجَسٌ حُكْمُهُ
وَكَرُهُ مَا اسْتَعْمِلَ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ	كَأَنَّ قَلِيلَ لَمْ يَغْيِرْهُ انْخَبَثَ

وقوله وكره الخ أنه ذكر أن الماء المستعمل في رفع الحدث يكره استعماله في رفع الحدث به مرة ثانية ، لكن مع وجود غيره فإذا لم يوجد غيره وتعين فلا كراهة ، ومثله جميع

المكروهة تنقّي الكراهة إذا قد غيّرهُ ، وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله : **﴿ وَيُكْرَهُ الْوُضُوءُ بِالْمُسْتَعْمَلِ ، وَيَسِيرُ حَلَّتْهُ نَجَاسَةٌ لَمْ تَغَيِّرْهُ ، وَسُورٌ مَا لَا يَتَوَقَّى النَّجَاسَةَ ﴾** اعلم أن الماء الذي يكره التطهير به مع وجود غيره كثير ، منه ما ذكره المصنف وهو الماء المستعمل في رفع الحدث كما تقدم ، ومنه الماء اليسير وهو ما كان قدر آنية الغسل للغتسل أو آنية الوضوء للمتوضئ إذا حات فيه نجاسة ولم تغيره فإنه يكره التطهير به مع وجود غيره . وما في رسالة القيرواني من قوله رحمه الله : وقليل الماء ينجسه قليل النجاسة وإن لم تغيره ضعيف . ولا غرابة في ضعفه وإن كان هو قول ابن القاسم اه . دردير ، مع طرف من حاشية الصاوى عليه ، ومنه - أى الماء المكروه - سُورٌ ما لا يتوقى النجاسة كجَلَّالَةٍ إذا كان الماء قليلاً دون الكثير ، ومن الماء المكروه لذي ولغ فيه كلب أو كلاب ، ويندب إراقة غسل الإناء سبعا بدون تتريب ، ومن المكروه أيضاً الماء المشمس الساخن من حرارة الشمس ، خصوصاً في القطر الحار ، وذلك إذا كان في أواني النحاس وإلا فلا كراهة فيه ، ويكره الاغتسال في الماء الراكد إن لم يكن له مادة ، أو كان كثيراً كالبحر فلا يكره حينئذ ، ومن المكروه ماء بشر أو صهريج مَاتَ فِيهِ حَيَوَانٌ بَرِّيٌّ لَهُ دَمٌ سَائِلٌ ، لا كعقرب ، ولا بحرئ كَسَمَكٍ ، ولا كراهة في مثل هاتين . وكل هذا مالم يتغير الماء تغيراً فاحشاً ، فإن تغير طعمه أو لونه أو ريحه بذلك تغيراً فاحشاً فلا يجوز استعماله في شيء من العبادات ولا في شيء من العادات .

قال المصنف رحمه الله : **﴿ لَا مَا أَفْضَلَتْهُ الْبَهَائِمُ ﴾** البهائم جمع بهيمة وهى الدابة ، وإن كانت البهيمة تخصص بالخليل والحمير والبغال ، كما أن الأنعام تخصص بالإبل والبقر والغنم ، إلا أن هنا المراد العموم . يعنى أنه لا يكره استعمال الماء الذى شربه البهائم وبقي منه شيء سواء فى الإناء أو فى البحر أو غيرها ، بل الباقي بعد شربها طاهر طهور ، يجوز

استعماله في الفسل والوضوء ورفع حكم الخبث ، ويستعمل في العادات ، ما لم يتغير من نجاستها وإلا صار نجساً . وفي الحديث عن جابر قال : « سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْتَوَضَّأَ بِمَا أَفْضَلَتِ الْحُمْرُ ؟ قَالَ نَعَمْ ، وَبِمَا أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ كُلُّهَا » رواه الشافعي والبيهقي اهـ .

وفي القوانين لابن جزي : « المسألة الخامسة » سؤر الدواب والسباع طاهر عند الإمامين . وقال أبو حنيفة : « الأسار تابعة للحوم » اهـ .

وفي خطط السداد والرشد شرح مقدمة ابن رشد للعلامة التتائي عند قول الناظم رحمهما الله .

﴿ وَالْعَلَمَاءُ مِنْ فَمِ الدَّوَابِّ الْقَاطِرُ وَسُؤْرُهُ إِذَا ذَاكَ مَاءٌ طَاهِرٌ ﴾

يعنى أن الماء السائل من فم الدواب عند شربها منه طاهر ، وكذلك سؤرها وهو فضلة شربها . والسؤر مهموز ساكن ، وقد يسهل .

وفي الصحاح : الدَّابَّةُ كل مَاشٍ عَلَى الْأَرْضِ ، والدَّابَّةُ التي تُرْكَبُ . وفي القاموس : مَا دَبَّ مِنَ الْحَيَوَانِ ، وغلب على ما يُرْكَبُ . ويشمل سؤر الحائض والجنب وهو كذلك ، وإن كان آدمى لا يطلق عليه دابة في العرف غالباً . وسمع ابن وهب : سؤر البرذون والبغل والفرس طاهر وغيره أَحَبُّ إِلَيَّ ، ولا بأس به إن اضطر إليه . وقوله طاهر أى طهور ، يريد إلا ما يقتاتول النجاسة فيكره ، إلا ما كان على فيه نجاسة فيكون حكم سؤره حكم ماء حاتم نجاسة أجبره على حكمه اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ أَوْ تَطَهَّرَتْ مِنْهُ امْرَأَةٌ خَلَتْ بِهِ ﴾ يعنى أنه اتفق أهل المذهب على جواز استعمال الماء الذى خلت به المرأة بلا كراهة ، وما نقلوه خارج المذهب من عدم الجواز من أَحَدٍ قَوْلَى ابْنِ حَنْبَلٍ . هو مردود باتفاق مالك مع أصحابه

بالجواز فيه . قال خليل - عَاطِفًا عَلَى الْمُطَلَّقِ : أَوْ كَانَ سُورَ بَهِيمَةٍ أَوْ حَائِضٍ أَوْ جُنُبٍ أَوْ
فَضْلَةً طَهَارَتِهِمَا .

قال المواق وغيره فيها : لا بأس بسور الحائض والجنب ، وما فضل عنهما من
وضوء أو غسل لا بأس بشربه وبالوضوء منه والاعتسال به ٥١ .

وقال الخطاب : قول مالك وجميع أصحابه أنه يجوز وضوء الرجل بفضل وضوء
المرأة وعكسه لا خلاف بينهم في ذلك ، وردوا على ابن حنبل لأنه لا تأثير
خلوتهما به ٥١ .

وفي القَوَانِينِ الفقهية لابن جزى : ويجوز أن يتطهر الرجل بفضل المرأة خلافاً
لابن حنبل ، وقد علمت أن قوله مرْدُودَةٌ باتفاق مالك مع أصحابه بالجواز ٥١ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَا تَغْيِيرُ بِمُخَالَطَةِ أَجْنَبِيٍّ كَالْخُلِّ وَالْبَوْلِ سَلْبُهُ
الطَّهَوْرِيَّةَ وَأَكْسَبُهُ حُكْمَهُ ﴾ يعني أنه إذا تغير الماء بمخالطة شيء أجنبي تارة يكون الشيء
المخالط طاهراً غير مطهر كالخل والعسل ، وتارة يكون غير طاهر كالبول والعدرة ، فإن
تغير الماء بطاهر غير مطهر فقد تقدم أنه ماء طاهر في نفسه غير طهور ، يستعمل في العادات
كالطبخ والشرب ولا يستعمل في العبادات كالوضوء والغسل . والتغير بمخالطة النجاسة كالبول
ونحوه نجس لا يستعمل في شيء من العادات ولا من العبادات ؛ لأن مغْيَرَهُ سلبه الطهورية
وأكْسَبَهُ حكمه . وقد تقدم جميع ذلك عند قول المصنف « أو تغير بما لا ينفك عنه » .

ثم قال رحمه الله : ﴿ وَيُكْرَهُ مِنْ آنِيَةِ عِظَامِ الْمَيِّتَةِ وَجِلْدِهَا ﴾ يعني أن المشهور
في المذهب كراهة استعمال آنية عظام الميتة وجلدها بتغير تحريم . وفي المدونة : وكره
الادهان في أنياب الفيل والمشط بها والتجارة فيها ، ولا ينتفع بشيء من عظام الميتة ، ولا
يوقد بها الطعام ولا الشراب ٥١ .

قال ابن يونس : فإن فعل لم يفسد الشراب والطعام إلا أن يشوى عليها خبز أو لحم ؛ لأن ودك العظام يتجسه . ووجه قول مالك : إن الله حرم الميتة فكان الواجب أن يحرم منها كل شيء ، إلا أن السنة خست الانتفاع بالجلد وبقي ما سواه على أصل التحريم ، خلا أن ما كرهه ولم يحرمه للخلاف ١٥١ .

وقال ابن المَوَاز : كره مالك الادهان في أنياب الفيل وعظام الميتة والمشط بها وبيعها وشراءها ، ولم يحرمه لأن ربيعة وعروة وابن شهاب أجازوا ذلك ١٥٢ .

وقال ابن سيرين وإبراهيم : لا بأس بتجارة العاج ١٥٣ . موافق على خليل . ثم على القول المشهور من نجاسة الجلد المدبوغ يجوز استعماله في غير المائعات كالحبوب والدقيق والخبز الغير المبلول ، وكذا يستعمل في الماء المطبق بأن يوضع فيه الماء سفراً وحضراً لأن الماء طهور لا يضره إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه ١٥٤ . دردير على أقرب المسالك . وقال النفراوى في الفواكه : ووقع الخلاف بين الشيوخ في نجاسة الزيت الموضوع في إناء العاج ، والذي تحرر من كلام أهل المذهب أنه إن كان لا يتحلل منه شيء يقيناً فإنه باقٍ على طهارته كعظم الحمار البالي فإنه لا ينجس ما وقع فيه . وإن كان يمكن أن يتحلل منه شيء فلا شك في نجاسته ، وقس على ذلك سائر أعيان النجاسة الجافة ١٥٥ كذا في العدوى على أبي الحسن .

وقال في المختصر : وفيها كراهة العاج . قال الخرشي : وفي المدونة كراهة عظم الفيل المذكى ، وما تقدم من قوله « وما أبين من عظم قرن وعاج » في فيل لم يذك . وقال العدوى في حاشيته على الخرشي : وجه الكراهة تعارض مقتضى التنجيس ، وهو جزئية الميتة ، ومقتضى الطهارة وهو عدم الاستقذار لأنه مما يتنافس في اتخاذه . ونقل محشى

التثاني : أن المدونة وشراحها وشرح ابن الحاجب وغير واحد على أن الكراهة على التنزيه وعدم التحريم ، والمراد عاج غير المذكي . ثم قال : (فائدة) في البرزلي عن أبي زيد فيمن توضأ على شاطئ بحر وفيه عظم ميتة غطاه الماء والطين ، أى ثم ظهر ففصل رجله وجعلها على العظم ثم نقاها إلى ثيابه إن ثوبه لا يتنجس . قال البرزلي : إن كان العظم يابساً فواضح ، وإن كان فيه دسم ولحم فالصواب أن النجاسة تتعلق برجله إلا أن يؤقن أن رطوبتها قد ذهبت جملة ولم يبق إلا رطوبة الماء فيكون كالعظم البالي اه . وقد علمت فيما تقدم مما أتينا به من تلك النصوص ، وفهمت أن أواني العظام وجلد الميتة المدبوغ إذا وضع فيها الماء المطلق يحوز منها الوضوء والفصل وإزالة النجاسة ، وغاية الأمر فيها الكراهة للخلاف ، والكراهة لا تنافي الجواز . والله أعلم .

ثم قال : ﴿ وَيَحْرُمُ مِنَ التَّقْدِينِ وَيُجْزَى ﴾ يعنى اتفق الأئمة على أن استعمال أواني الذهب والفضة حرام ، لما في الصحيحين عن حذيفة عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافهما ، فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » اه . وعن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الذى يشرب في آنية الفضة إنما يجر جرفى بطنه نار جهنم » رواه البخارى ومسلم اه . قال الشعرانى فى الميزان : ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن استعمال أواني الذهب والفضة حتى فى غير الأكل والشرب حرام على الرجال والنساء ، إلا فى قول الشافعى مع قول داود إنما يحرم الأكل والشرب خاصة اه . وفى شرح الرسالة لابن ناجى عند قول مصنفها : وعن الشرب فى آنية الذهب والفضة ، وذكر - أى ابن ناجى - حديث حذيفة وحديث أم سلمة فى منع استعمالهما ، ثم قال : واعلم أن أهل المذهب ألحقوا سائر الاستعمالات بالأكل والشرب فى التحريم ، وذهب بعض الظاهرية

إلى قصر المنع على الشرب خاصة اه . قال ابن جزى فى القوانين : المسألة الثالثة فى أوانى الذهب والفضة : واستعمالها حرام على الرجال والنساء ، واختلف فى جواز اتخاذها من غير استعمال الخ ، انظره إن شئت اه . قال خليل فى المختصر عاطفاً على ما حرم استعماله : « وإناء نقد » قال العدوى على الخرشى : فلا يجوز فيه أكل ولا شرب ولا طهارة وإن صحت الصلاة اه . وفى الإكليل « وحرم استعمال إناء نقد ذهب أو فضة لأكل أو شرب أو غسل » اه . وفى أقرب المسالك « وعلى المكلف مطلقاً اتخاذ إناء بهما ولو للقنية » يعنى أنه يحرم على المكلف ذكراً كان أو أنثى اتخاذ إناء من ذهب أو فضة ولو لم يستعمله بالفعل ؛ لأنه ذريعة للاستعمال ، ومن المعلوم أن سد الذرائع واجب عند الإمام ، فلا يجوز اتخاذه للأدخار ، أو لعاقبة الدهر ، ولا التزين به على رف ونحوه ، بخلاف الحلى يتخذها الرجل لعاقبة الدهر فخاً ، وهو ظاهر ، إذ الحلى يجوز استعمالها للنساء ، والإناء لا يجوز استعماله لرجال ولا نساء اه . قال فى العمدة : « ويحرم استعمال آنية الذهب والفضة ، ومن تطهر منهما أثم وصح » اه وقال الدسوقي : « فلا يجوز فيه أكل ولا شرب ولا طبخ ولا طهارة وإن صحت الصلاة » اه قال النفراوى فى الفواكه : واختلف فى إعادة من توضأ منهما ، فقليل أبداً ، وقيل فى الوقت ، وقيل لا إعادة . والقول بالأبدية ضعيف ؛ لأن الصلاة تصح بالحرام . وقال خليل : « وعصى وصحت إن لبس حريراً أو ذهباً ، أو سرق ، أو نظر محرماً ، ومن حضرته صلاة وآلة إخراج الماء من النقد فإنه لا يخرج الماء بها ، بل يتركها ويتيمم ، حرمة الوضوء منها من غير نزاع » اه وقد بان لك وجه قول المصنف فى تحريم استعمال النقيدين مع صحة العمل إذا وقع ونزل . والله الموفق للصواب .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَحِبُّ النَّحْرَى فِي أَشْتَبَاهِ الطَّاهِرِ بِالنَّجِسِ ، فَيَتَوَضَّأُ بِمَا بَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ طَهَارَتُهُ . تَوَقَّلْ يَتَوَضَّأُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَيُصَلِّ وَيُفْسِلُ أَعْضَاءَهُ مِنْ

الثاني ثم يتوضأ به ويصلي ، فإن كثرت زاد على عدد النجاسة واحدة ١٠ يعني أنه إذا اشتبهت الأواني الطاهرة والنجسة بكالبول وجب على مرید التطهير التحري في ذلك ويستعمل الآنية التي يغلب على ظنه طهارتها ، وإن لم يغلب على ظنه طهارة شيء منها تركها وانتقل إلى التيمم . وهذا هو الصحيح إن شاء الله . وقيل يتوضأ من أحدهما إلى آخر ما قال المصنف . وهي المسألة للشهورة ذات الخلاف . قال خليل في المختصر : « وإذا اشتبه طهور بمتنجس أو نجس صلى بعدد النجس وزيادة إناء » قال الشارح الدسوقي : وحاصل المسألة أنه إذا كان عنده ثلاث أوان نجسة أو متنجسة واثنان طهوران ، واشتبهت هذه بهذه فإنه يتوضأ ثلاث وضوآت من ثلاث أوان عدد الأواني النجسة ، ويتوضأ وضوءاً رابعاً من إناء رابع ، ويصلي بكل وضوء صلاة ، وحينئذ تبرأ ذمته « اه وقال أبو البركات أحمد الدردير عليه : ويبنى على الأكثر إن شك فيه ، وهذا إن اتسع الوقت ، وإلا تركه وتيمم إن لم يجد طهوراً محققاً غير هذه الأواني ، وإلا تركها وتوضأ . وأما لو اشتبه طهور بطاهر فإنه يتوضأ بعدد الطاهر وزيادة إناء ، ويصلي صلاة واحدة ويبنى على الأكثر إن شك اه . وقال النظيفي في الإفادة الأحمديّة : لا يصح قول من قال يصلي بعدد النجس وزيادة إناء ، بل الحق أنه يعدل عن استعمال ذلك الماء إلى التيمم اه . وقال الخرشي على المختصر يعني إذا اشتبه ماء طهور بمتنجس أو نجس كالبول فإنه يصلي بوضوآت بعدد النجس أو المتنجس وزيادة إناء ، ويبنى على الأكثر إن شك فيه ، فإذا كان عدد الطهور اثنين مثلاً والنجس أو المتنجس اثنين برئت ذمته بثلاث صلوات بثلاث وضوآت ، أو ثلاث فيأربع ، أو أربع فبخمس ، وهكذا . ثم قال - أي الخرشي - : وكلام المؤلف فيما إذا اتسع الوقت ، وإلا تحرى واحداً فتوضأ به إن أمكنه التحري واتسع الوقت للتحري ، وإلا تيمم ، هكذا وقع في مجلس المذاكرة ، ثم ظهر أن هذا يجري فيه الخلاف في قوله : وهل إن خاف فواته باستعماله ؟ خلاف ، إذ هذا من أفراده ، ويأتي أن يعتمد من الخلاف القول

بالتيميم ، وأنه يعتبر خوف فوات الوقت الذي هو فيه . قاله بعض أهـ خروشى . وقال يوسف ابن سعيد الصفى : فلو اشتبه الماء المطلق بغيره فيتوضأ بعدد غير المطلق ويزيد إناء بأن كان عنده خمس أو أن من الماء المطلق ، وخمس فيها ماء غير مطلق واشتبه المطلق بغيره ، فيتوضأ بخمس أو أن وي زيد إناء ويصلى ست صلوات ، ويفرد كل وضوء بصلاة ، ويجزم النية عند كل وضوء وصلاة ، هذا إذا كان غير المطلق نجساً ، فإن كان طاهراً أكاء ورد فيجمع الوضوآت ويصلى صلاة واحدة أهـ . وقال ابن جزى فى القوانين : المسألة الرابعة فى اختلاط الألوانى ، وإذا اشتبه إناء طاهر بنجس ولم يميز الطاهر منهما ولم يكن له غيرهما ، فحليل يتيم ويتركهما وفقاً لابن حنبل . وقيل يتحرى واحداً ويصلى وفقاً لهما ، أى الشافعى وأبى حنيفة . وقيل يتوضأ بالواحد ويصلى ، ثم يتوضأ بآخر ويصلى . وزاد محمد بن مسلمة : ويفسل أعضائه بالثانى قبل أن يتوضأ به أهـ . انظر الخطاب عند قول خليل « وإذا اشتبه ظهور بمتنجس أو نجس » الخ تجد فيه ما يشفى الغليل فى المسألة . والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَإِذَا مَاتَ بَرِّىْ ذُو نَفْسٍ سَائِلَةٍ فِي بَيْتٍ فَإِنْ تَغَيَّرَ ﴾ أى الماء طعماً أو لوناً أو ريحاً ﴿ وَجَبَ نَزْحُهُ حَتَّى يَزُولَ التَّغْيِيرُ ﴾ ويعود كهيئته أولاً طاهراً مطهراً . قال مالك فى المدونة : من توضأ بماء وقعت فيه مئنة تغير لونه أو طعمه وصلى أعاد وإن ذهب الوقت ، وإن لم يتغير لون الماء ولا طعمه أعاد مادام فى الوقت أهـ .

ثم قال : ﴿ فَإِنْ زَالَ بِنَفْسِهِ فَالظَّاهِرُ عَوْدُهُ إِلَى أَصْلِهِ ﴾ يعنى صار الماء طهوراً خلافاً لابن القاسم . وقال البنانى : الأرجح أنه يطهر ، وهو قول ابن وهب عن مالك ، واعتمد عليه المصنف والأجهورى . وقال عبد الباقي : إنه

لا يظهر ، ورجح ابن رشد ما لابن وهب . وقال الصاوى على الدردير :
فيه نظر اه .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ اسْتَحْبَبَ النَّزْحُ بِحَسَبِ الْمَاءِ وَالْمَيِّتَةِ ﴾
يعنى إذا مات حيوان برى ، أى منسوب للبر ضد البحر خلقة وحياته فيه ، وكان له نفس
أى دم سائل فى الجسد وتغير الماء فإنه يجب نزح ماء البئر التى مات الحيوان المذكور فيها
جميعه ؛ لأنه صار نجساً ولا يستعمل فى شيء من العبادة ولا شيء من العادات ، وإن لم
يتغير نذب النزح بقدر الماء قلة وكثرة ، والحيوان صغيراً وكبيراً . وأما إن وقع حياً
أو طرح ميتاً وأخرج فلا نزح ولا كراهة . قال ابن جزى فى القوانين . « المسألة التاسعة
إذا وقع دابة نجسة فى بئر وغيرت الماء وجب نزح جميعه ، فإن لم تغيره استحب أن
ينزح منه بقدر الدابة والماء » اه . وفى المختصر « وإذا مات برى ذو نفس سائلة براكد
ولم يتغير نذب نزح بقدرها » قال الشارح المواق : انظر قوله براكد . ونص التلقين :
البرى ذو النفس السائلة ينجس بالموت ، وينجس مامات فيه من مائع غيره
أو لم يُفَيِّزْهُ ، ولا ينجس الماء إلا أن يفيره ، إلا أنه يستحب نزح اليسير
بقدر الدابة وقدر ماء البئر ، وذلك توقٍ واستحب ، وإن تغير نزح حتى
يزول التغير .

وفى المدونة : « إن مات برى ذو نفس سائلة بماء لا مادة له كالجب لا يشرب منها
ولا يتوضأ ، وينزح الماء كله بخلاف ماله مادة » ابن عرفة : تطهير ذى المادة نزح ما يطيبها
أصبغ : بقدر مائه والدابة ومكئها . وفى العتبية قال مالك فى ثياب أصابها ماء بئر وقعت
فيه فأرة فماتت وتساخت : يغسل الثوب وتعاد الصلاة فى الوقت . ابن رشد : هذا إن كان
الماء لم يتغير ، وغسل الثوب إنما هو استحباب فيما لا يفسده الفسل . التلقين ، فيستحب

نزع البثر التي يموت بها ذو نفس سائلة ولم يتغير بحسب كبر الدابة وصفرها . المأزرى :
إنما كان النزع استحباباً لأن الماء لا تؤثر فيه النجاسة إلا إذا غيخته ، ولأجل قول بعضهم :
إن الحى إذا مات خرجت منه بلة على وجه الماء فينزع من الماء قدر ما يقع فى النفس أنها
تذهب بذهابه . الباجى : البرك الكبار جداً لا تفسد بما يموت فيها مالم يتغير . وفى
التمهيد فى الحديث الخامس عشر لإسحاق بن أبى طاحنة : لا عبرة بما حلّ بالماء إذا لم
يتغير ، بدليل بثر بضاعة يطرح فيها لحوم الكلاب والعذرة وأوساخ
الناس . اهـ موافق .

وقال الدردير على أقرب المسالك : وإذا مات الحيوان البرئى فى الماء القليل أو
الكثير له مادة أو لا كالصهاريج وكان له نفس سائلة أى دم يجرى منه إذا جرح فإنه
يندب النزع منه بقدر الحيوان من كبر أو صغر ، وبقدر الماء من قلة وكثرة إلى ظن زوال
الفضلات التى خرجت من فيه حال خروج روحه فى الماء ، وينقص النازح الدلو لثلا
تطفو الدهنية فتعود للماء ثانياً ، والمدار على ظن زوال الفضلات ، فنؤخر الحيوان
من الماء قبل موته ، أو وقع فيه ميتاً ، أو كان الماء جارياً ، أو مستبحراً كغدير عظيم جداً ،
أو كان الحيوان بحرياً كحوت ، أو برياً ليس له نفس سائلة كعقرب وذباب لم يندب
النزع ، فلا يكره استعماله ، كما لا يكره بعد النزع . هذا مالم يتغير الماء بالحيوان المذكور ،
فإن تغير لوناً أو طعماً أو ريحاً تنجس ، لأن ميته نجسة اهـ .

ونأى الكلام على ما يرفع الحدث وحكم الخبث وغيرهما بالماء المطلق انتقل
المصنف إلى ذكر بيان النجاسة والطهارة ، وما وقع فيه الخلاف بين أهل المذهب ، فقال
رحمه الله تعالى :

﴿فصل﴾

النصل لغة هو الحاجز بين الشيئين ، واصطلاحاً اسم لجملة من الألفاظ اشتملت على مسائل غالباً . واعلم أن المصنف قد أراد الشروع في بيان ذكر النجسة والطاهرة ليكون الطالب على بصيرة في عبادته ، فقال رحمه الله : ﴿ الْمَيْتَاتُ وَالْمُسْكِرَاتُ كُلُّهَا نَجَسَةٌ ﴾ وفي نسخة بتقديم المسكرات على الميتات . وقوله الميتات جمع ميتة ، وهى ما أينت حياتها من غير ذكاة شرعية كما عرفها بعضهم ، وبعبارة أخرى الميتات جمع ميتة ، وهى كل ما حرم الشارع أكلها من الحيوان البرى التى لها نفس سائلة كالأنعام ؛ لعلة الموت ؛ ولعدم استعمال الذكاة فى بعضها كالحيل على المشهور ، والبغال والحير إجماعاً ، فهى ميتة نجسة . ودخل فيها ما ذبحه الجوسى مطلقاً ، وصيد المحرم ، وما أهل به لغير الله ؛ لأنه ميتة لا يجوز أكله إلا للمضطر الذى لم يكن باغياً ولا عادياً ولم يجد غيره فله الأكل والتزود به إلى أن يستغنى عنه ، وذلك لقوله تعالى « إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَحْلَى بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » « البقرة »

وقوله : والمسكرات معطوف على الميتات فى هذه النسخة ، وفى الأخرى بالعكس ، جمع مسكر وهو كل ما يستر العقل من المشروبات وغيرها كالخمر . وفى الرسالة « وحرم الله سبحانه شرب الخمر قليلها وكثيرها ، وشرب العرب يومئذ فضيخ التمر » . وبين الرسول عليه السلام أن كل ما أسكر كثيره من الأثرية قليله حرام ، وكل ما خامر العقل فأسكره من كل شراب فهو خمر . وقال عليه السلام « إن الذى حرم شربها حرم بيعها » اهـ النفراوى . هذا حكم الخمر إذا استمرت على حالها . وأما لو تحجرت أو تخللت

فإنها تطهر، ويجوز بيعها وشرؤها، ويطهر إناءها تبعاً لها ولو غخراً بفواصٍ، ولو ثوباً، ويصلى به من غير غسل إلى آخر ما قال، فراجعه إن شئت اهـ.

وقول المصنف: وكلها نجسة، يعنى أن الميتات والمسكرات اللذكورات يحرم تعاطيها أكلاً وشراباً وأدھاناً، ووقع الخلاف فى التداوى بالنجاسة كالخمر، والمعتمد فى المذهب الحرمة، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله عز وجل أنزل الداء والدواء، وجعل لكل داء دواء، فتدأؤوا، ولا تدأؤوا بحرام» رواه أبو داود. وفى رواية «إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها» اهـ.

وقد ذكر ابن جزى فى القوانين الفقهية ما أجمع أهل المذهب على نجاسته والمختلف فيه، وعقد فى بيان ذلك ثلاثة فصول على التفصيل، ثم ذكر تلخيص ما أجمع على نجاسته بقوله: «النجاسات المجمع عليها فى المذهب ثمانية عشر: بول ابن آدم الكبير، ورجيعه، والمذى، والودى، ولحم الميتة، والخنزير، وعظمها، وجلد الخنزير مطلقاً، وجلد الميتة إن لم يدبغ، وما قطع من الحي فى حال حياته إلا الشعر وما فى معناه، ولبن الخنزير، والمسكر، وبول الحيوان المحرم الأكل، ورجيعه، والمني، والدم الكثير، والقبيح الكثير» اهـ.

والمختلف فيها فى المذهب ثمانية عشر: بول الصبي الذى لا يأكل الطعام، وبول الحيوان المكروه الأكل، وجلد الميتة إذا دبغ، وجلد المذكى المحرم الأكل، ولحمه، وعظمه، ورماد الميتة، وناب القيل، ودم الحوت، والذباب، والقليل من دم الحيض، والقليل من الصديد، ولعاب الكلب، ولبن ما لا يؤكل لحمه غير الخنزير، ولبن مستعمل النجاسة، وعرق مستعمل النجاسة، وشعر الخنزير، والخمر إذا خللت اهـ. قلت: وهذه الأشياء المختلف فيها منها ما هو نجس على المشهور كبول الحيوان المكروه

الأكل ، ومنها ما هو طاهر على المشهور كرماد الميتة ، ومنها ما هو مكروه على المشهور كأنياب الفيل . انظر بقية الكلام في الفصل الثاني والثالث من القوانين في الباب السادس في النجاسات .

ولما ذكر المصنف جملة الميتات والمسكرات بقوله كَلِّهَا نَجَسَةً استثنى منها بعض الأشياء فقال : ﴿ إِلَّا دَوَابَّ الْمَاءِ وَمَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ ﴾ يعنى أنه قد استثنى دواب الماء وما ليس له نفس سائلة فميتته طاهرة إِيَّاهُ في الحديث أنه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن البحر فقال « هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيِّتَتُهُ » رواه اصحاب السنن عن أبي هريرة ، وفي المختصر عاطفا على المباح « والبحرى ولو طال حياته بَيَّرَ » اه وقال الخرشي : والمعنى أن ميتة الحيوان البحرى طاهرة لقوله عليه السلام « هو الطهور ماؤه الحِلُّ ميتته » ولقوله « أَحَلَّتْ لَنَا مَيِّتَانِ السَّمَكُ وَالْجُرَادُ » وسواء مات حتف أنفه ووجد طافياً أو بسبب شيء فعل به من اصطيداء مسلم أو مجوسى ، أو ألقى في النار ، أو دس في طين فمات ، أو وجد في بطن حوت أو طير ميتاً ، ولا فرق بين أن يكون ممالاً تطول حياته ببر كحوت أو تطول حياته كالضفدع البحرى والسلفحفاة البحرية ، وهى ترس الماء والسرطان اه . وفي أقرب المسالك في باب المباح : « والبحرى وإن مَيِّتاً أو كلباً أو خنزيراً » الصاوى في حاشيته عليه . واعلم أن ميتة البحر طاهرة ولو تغير بنتونة ، إلا أن يتحقق ضررها فيحرم أكلها لذلك لا لنجاستها ، إلى أن قال سواء وجد ذلك الميت راسباً في الماء ، أو طافياً ، أو في بطن حوت أو طير ، سواء ابتلعه ميتاً أو حياً ومات في بطنه ، ويفسل ويؤكل ، وسواء صاده مسلم أو مجوسى . قلت : أو المحرم لقوله تعالى « أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَالسَّيَارَةِ » وما ذكره الخرشي وصاحب المختصر من كون ميتة البحرى الذى تطول حياته ببر طاهر هو قول مالك ، وهو المشهور كما في الخطاب . وأما قول ابن نافع وابن دينار القائلان إن ميتته نجسة إذا كان يعيش ببر فقد ردّها صاحب المختصر بقوله

ولو طال حياته بير . قال الشارح الدردير : كتمساح وضفدع وسلحفاة بحرية ، ونقل ابن عرفة القول بالفرق بين ان يموت في الماء فيكون طاهراً أو في البر فيكون نجساً ، وذلك كالضفدع والسلحفاة والسرطان . وقيل هي ترس الماء اه . وفي المواق عن ابن عرفة : رابع الأقوال قول مالك إن البحري ولو طال حياته بير كالضفدع والسلحفاة وترس الماء طاهر ، وفي العتبية : إنما يذبح ترس الماء استعجالاً لموته ، وعن عبد الحق : وأما ميتة الضفادع البرية فنجسة اه . لكن المعول عليه من الأقوال في ميتة ما يطول حياته بير من الحيوان والبحر كالتمساح الطهارة ، وعليه مالك وأكثر أصحابه من أهل المدن والأمصار إلا من شذَّ . والله تعالى أعلم . هذا ما يتعلق بميتة البحري مع الاختصار .

وأما ما يتعلق بخشاش الأرض وهو المقصود بما ليس له نفس سائلة ، وتسمى بالهوام وهي من المستثنى بقول المصنف ﴿ إِلَّا دَوَابَّ الْمَاءِ وَمَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ ﴾ فميتته طاهرة ولو جُعلا ، دويبة تدفع النجاسة بأنفها وتستعمل النجاسة . وثبت أنَّ ميتة الخشاش طاهرة ، قال مالك في المدونة : كل ما وقع من خشاش الأرض في إناء فيه ماء أو في قدر فيه طعام فإنه يُتَوَضَّأُ بذلك الماء ، ويؤكل ما في القدر ، وخشاش الأرض الزنبور والعقرب والصرصار والخنفساء ، وبنات وردان ، وما أشبه هذا من الأشياء ، وقال مالك في بنات وردان ، والعقرب ، والخنفساء ، وخشاش الأرض ، ودواب الماء مثل السرطان والضفدع : مامات من هذا في طعام أو شراب فإنه لا يفسد الطعام ولا الشراب اه . قال خليل في المختصر : فصل « الطاهر ميتة مالا دم له » وقال الشارح : يعني أن الطاهر أنواع : منها ميتة الحيوان البري الذي لا دم فيه ، وهو الذي يقال فيه ليس له نفس سائلة كما تقدم بيان ذلك ، ولو كانت فيه رطوبة كالغسكبوت ، والجداجد ، (: - أسهل الدراك - ١)

والمقرب ، والزنبور ، والصرصار ، والخنافس ، وبنات وردان ، والجراد والنحل والدود والسوس .

وفي ميتة مالا نفس له سائلة طريقتان في المذهب الأولى أنها طاهرة باتفاق ، وهذه طريقة ابن بشير . قال في العتبية : وأما البرى مما لا نفس له سائلة لا ينجس بالموت بلا خلاف ، والطريقة الثانية أن فيها قولين ، المشهور أنها طاهرة . قال في التوضيح : نقل سند عن سحنون أنها نجسة لكنها لا تنجس غيرها اه خطاب . ونقل المواق عن التلقين أنه قال : مالا نفس له سائلة كالزنبور ، والمقرب ، والخنفساء ، والصرصار ، وبنات وردان ، وشبه ذلك حكمة حكم دواب البحر ، لا ينجس في نفسه ولا ينجس مامات فيه من مائع أو ماء ، وكذلك ذباب العسل والبقلاء ودود الخلل . عياض : في قول التلقين نظر ، والصواب أنه لا يؤكل مالا نفس له سائلة إذا كان مختلطاً بالطعام وغالباً عليه ، وإن تميز الطعام منه أكل الطعام دونه ، إذ لا يؤكل الخشاش على الصحيح من المذهب إلا بذكاة ، الباجي : مالا دم فيه ولا دم له كالخنفساء ، لا ينجس بالموت ، إلا أن من احتاجه لدواء أو غيره ذكاه بما يذكي به الجراد ، ويجب أن يبين إذا باع طافي الحوت ، وإلا فله شترى الرداه . وفي أقرب المسالك « وجراد ، وخنشاش ، أرض ، كمقرب ، وخنفساء ، وجندب ، وبنات وردان ، ونمل ، ودود ، فأب مات بطعام وميز عنه أخرج لعدم ذكاته ، وإن لم يمت جازاً أكله ينيته ، وإن لم يميز طرح إلا إذا كان أقل . وأكل دود كالفاكهة معها مطلقاً ، وقال الصاوي . في الحاشية . قوله وجاز أكله أى خشاش الأرض إن قبلته طبيعته ، وإلا فلا يجوز حيث ترتب عليه ضرر ، لأنه قد يعرض للطاهر المباح ما يمنع أكله كالمریض إذا كان يضربه نوع من الطعام لا يجوز له أكله اه . قلت فمن هذه الحيثية ينبى ألا يؤكل الجمل المذكور في أول هذه المسئلة وإن كان من الخشاش لإستفادته وكراهية النفوس له ،

وَرُبَّ شَيْءٍ طَاهِرٍ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ إِلَّا لِذَوَاءِ هـ . وفي حاشية الخرشى : أى أن الحيوان الذى لا دم له كالعقرب والذباب ، والخنفس ، وبنات وردان ، والجراد ، والدود ، والنمل ، وما فى معناها - وهو مراد أهل المذهب بما لا نفس له سائلة - طاهر وإن مات حتف أنفه ، ومعنى حتف أنفه خروج روحه من أنفه بنفسه ، وإنما كان ما ذكر طاهراً لَعَدَمِ الدَّمِ منه الذى هو علة الاستقذار إلى أن قال : ثم إنه لا يلزم من الحكم بطهارة ما لا دم له أن يؤكل بغير ذكاة ، لقول صاحب المختصر : وافتر نحو الجراد لها بما يموت به ، فإذا مات ما لا نفس له سائلة فى طعام واختلط به وغلب على الطعام لم يؤكل ، وإن تميز الطعام منه أكل الطعام دونه ، إذ لا يؤكل الخشاش على الصحيح إلا بذكاة ، كما أشار به القاضى عياض ، وقد تقدم لنا ذلك فى هذا الكتاب . ثم قال : وظاهره أن الطعام إذا كان هو الغالب أنه يؤكل ، والمراد بقلته كونه كثيراً والخشاش قليلاً ، وأما لو كان الطعام على النصف من الخشاش فلا يؤكل بمنزلة الغالب ، كما هو عند ابن يونس ، خلافاً لصاحب التلقين ، والممول عليه كلام ابن يونس هـ . وفى هذا كفاية لمن استغنى ومن يريد أكثر من ذلك فعليه بالمطولات .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَأَجْزَاءُ الْمَيْتَةِ نَجَسٌ إِلَّا الشُّعُورَ وَمُشَبَّهَاتِهَا مِنَ الرِّيشِ ﴾ يعنى أنه قد تقدم عند ذكر الميتات على الجملة بقوله « الميتات والمسكرات نجسة » وهنا يذكر الأجزاء ليرتب عليها ما استثنى من الشعور والريش وما أشبه ذلك لما فيها من المعنى المعتبر . ثم اعلم أن أجزاء ميتة حيوان البر غير الخشاش نجسة ، وإن كان فى بعضها اختلاف خارج المذهب . قال العلامة أحمد بن جُزى فى القوانين الفقهية : وأما أجزاء الحيوان فإن قطعت منه فى حال حياته فهى نجسة إجماعاً إلا الشعر والصوف والوبر ، وإن قطعت بعد موته ، فإن حكمتها بالطهارة فأجزاؤه كلها طاهرة ، وإن حكمتها بالنجاسة فاجمعه نجس . وأما العظم وما فى معناه كالقرن والسن والظلف فهى نجسة من

الميتة خلافاً لأبي حنيفة ، وأما الصوف والوبر والشعر فهي ظاهرة من الميتة خلافاً للشافعي
 ١٥١ . وفي المختصر : الطاهر ميتٌ مالا دم له ، إلى أن قال : وصوفٌ ، ووبرٌ ، وزغب
 ريش ، وشعر ولو من خنزير إن جُرَّت . قال الخرشي : يريد أن ذلك طاهر من سائر
 الحيوانات ولو أخذت بعد الموت ، لأنه مما لا تحله الحياة ، وما لا تحله الحياة لا ينجس
 بالموت ، وأيضاً فإنه طاهر قبل الموت فبعده كذلك عملاً بالاستصحاب . والمراد بزغب
 الريش ما يشبه الشعر من الأطراف ، ولا فرق في المذهب بين صوف البحرَم وشعره
 ووبره ، وبين صوف غيره وشعره ووبره ، ولكن الطهارة في ذلك مشروطة بجزئه ولو
 بعد التنف . ويستحب غسائها إن جُرَّت من ميتة كما في المدونة والرسالة ١٥٢ . وفي أقرب
 المسالك « والنجس ميتٌ غير ما ذكر ، وما خرج منه ، وما انفصل منه ، أو من حي مما
 تحله الحياة كقرنٍ ، وغظم ، وظفر ، وظلف ، ووسن ، وقصب ريش ؛ وجلده ولو دُبِغَ ،
 وجاز استعماله بعد الدبغ في يابسٍ وماء » ١٥٣ . وفي الرسالة « وينتفع بصوف الميتة
 وشعرها وما ينبز منها في الحياة ، وأحب إلينا أن يغسل ، ولا ينتفع بريشها ، ولا بقرنها
 وأظلافها وأنيابها ، وكره الانتفاع بأنياب الفيل . وكل شيء من الخنزير حرام ، وقد
 أرخص في الانتفاع بشعره ١٥٤ . نقل الخطاب عن ابن فرحون : الشعر بفتح العين
 وسكونها يطلق على شعر الإنسان وغيره من الدواب والسباع ، فهو عام ، والصوف للشاة
 أي الغنم والمعز ، فهو أخص منه ، والوبر بفتح الموحدة : صوف الإبل والأرنب ونحوهما ،
 وما ذكره موافق لما في الصحاح . وفي القاموس الشعر ما ليس بصوف ولا وبر ، والريش
 للطائر ، والزغب ما اكتنف القصبه ١٥٥ . وأما أجزاء الأدمى ففيه خلاف وتفصيل كما
 سيأتي عند قول المصنف : وهل ينجس بالموت ؟ قولان :

قال رحمه الله : ﴿ فِي طَرَفِ الْقَرْنِ وَالظِّلْفِ وَالْعَاجِ خِلَافٌ ﴾ الخطاب والقرن
 والعظم معروفان ، والظلف بالطاء للبقرة والشاة والظبي . والظفر أيضاً بالطاء للبعير والأوز

والدجاج والنعام . والعاج عظم الفيل ، واحده عاجة . قاله في الصحاح هـ . أما العاج فقد تقدم الكلام فيه عند قول المصنف « ويكره من آنية عظام الميتة وجلدتها » فراجع إن شئت ، وأما قوله وفي طرّف القرن الخ كأنه لما تكلم في أجزاء الميتة وكان من جملتها طرّف قرن وما عطف عليه أراد أن يذكر ما فيها من الخلاف في المذهب ، كأنه سأله سائل : هل حكم الأطراف كحكم أصلها ، أو هي طاهرة كسائر الطاهرات ؟ فجاب : في ذلك خلاف . وقال ابن ناجي في شرح الرسالة بقوله : وتقدم أن في القرن والظلف والسن ثلاثة أقوال ، ثالثها الفرق بين طرفها وأصلها ، وكذلك في العظم ، حكاه غير واحد . وحكى الباجي فيه الفرق بين أن يصلق أم لا كأحد الأربعة في أنياب الفيل هـ . وفي الرسالة : ولا ينتفع بريشها ولا بقرنها وأظلافها وأنيابها . وقال أبو الحسن في كفاية الطالب : قوله ولا ينتفع بريشها أي الميتة ، ظاهره مطلقاً ، وفيه تفصيل ؛ لأن أصله الرطب لا يجوز الانتفاع به مطلقاً من غير خلاف ، وأعلاه يجوز الانتفاع به من غير خلاف ، وفيما بينهما قولان بالجواز والمنع وهو المشهور . وكذا أي لا يجوز الانتفاع بقرنها أي الميتة ، وأظلافها وأنيابها ، ظاهره على جهة التحريم ؛ لأن الحياة تحله هـ . وقد رجع الهدوي في حاشيته على كفاية الطالب نجاسة كلّ من ريش وقرن وظلف وأنياب وعظم الميتة ، ولم يستثن منها شيئاً من ذلك بقوله المعتمد أن رموس الريش من الميتة نجس ، ومثله رموس القرن وقال أيضاً : الراجح أن أعلاه كأسفله في النجاسة وعدم الانتفاع فأحرى الوسط هـ . قلت : هذا وقد رجع إلى الأصل في نجاسة طرف القرن ، وطرف قصبة ريش وما ذكر معهما .

وقال خليل في سياق كلامه على النجس « وما أبين من حي وميت من قرن وعظم وظلف وظفر وعاج » قال الخطاب : يعني أن ما أبين من حي أو ميت من هذه الأشياء فإنه نجس . وفي قوله « وقصب ريش » قال الحرشي : أي النجس قصبة ريش ، وهي

التي يكتنفها الريش ، وسواء أصابها وطرفها على المشهور ، هذا في القصة ، وأما الزغب فقد تقدم أنه طاهر إن جُزَّ ١٠٠ .

« قلت » : فالخلاص أن ما أُبين من حيٍّ وميتٍ من قرنٍ ، وعظمٍ ، وظلفٍ ، وعاجٍ ، وظفرٍ ، وقصةٍ ريشٍ ، وجلد ولو دبح كلها نجسة . وأما ما لا تحله الحياة من الأطراف في جميع ما ذكر فإنها طاهرة مع الكراهة لما فيها من المقتال . والله أعلم ١٠١ .

ثم قال المصنف رحمه الله ﴿ وَمَا أُبَيِّنَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتَةٌ ﴾ هذا تقدم الكلام عليه في المسائل السابقة بأن ما أُبين من الحي والميت من قرنٍ وما عطف عليه نجس فلا حاجة لنا إلى تكراره .

قال المصنف رحمه الله ﴿ وَفِي طَهَارَةِ جِلْدِهَا بِالْدِّبَاغِ خِلَافٌ ﴾ وهذا أيضاً تقدم لنا الكلام فيها عند قول المصنف : ويكره من آنية عظام الميتة وجلدها ، إلا أن هناك تكلمنا في حكم الجواز باستعماله ، ومراد المصنف هنا في حكمه بعد الدباغ ، وذكر أن فيه خلافاً ، فالشهور عند المحققين من أهل المذهب أن طهوريته لغوية لا حقيقية ، فهو نجس حقيقة ولو بعد الدبغ ، هذا هو المنعتمد . ثم على القول المشهور من نجاسة جلد الميتة المدبوغ يجوز استعماله في الياسات كالحبوب والدقيق والخبز الغير المبلول ، وكذا يستعمل في الماء المطلق بأن يوضع فيه الماء سفراً وحضراً لأن الماء طهور لا يضره إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه . وأما اللاناعات كالسمن والعسل والزيت وسائر الأدهان والماء الغير المطلق كماء الورد ، ومن ذلك الخبز قبل جفافه والجبن فإنه لا يجوز وضعه فيه ، ويتنجس بوضعه فيه . قال الدردير : وهذا معنى قوله وجاز استعماله بعد الدبغ في يابس وماء ، تبع في ذلك قول خليل : وَرَحْصٌ فِيهِ مَطْلَقاً إِلَّا مِنْ خَنْزِيرٍ بَعْدَ دَبْغِهِ فِي يَابِسٍ وَمَاءٍ ١٠٢ .

وقال أبو محمد في الرسالة : « ولا بأس بالانتفاع بجلدها إذا دبغ ولا يصلى عليه ولا يباع »
وقال أبو الحسن عليه : ومفهوم الشرط أنه لا ينتفع به قبل الدبغ ، وهو كذلك باتفاق .
وقوله : ولا يصلى عليه ، ولا يباع ، ظاهر يدل على أن جلد الميتة ليس بطاهر . قال
المدوي : (تنبيه) لا يطهر الجلد عندنا بالدبغ ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم :
« أيما إهاب » أى جلد « دبغ فقد طهر » فالمراد الطهارة اللغوية ، بمعنى النظافة
لا الشرعية اهـ .

وفي الخرشى : يعنى أن جلد الميتة والمأخوذ من الخى نجس ولو دبغ على المشهور
المعلوم من قول مالك ، لا يجوز بيعه ولا يصلى عليه . قال ابن رشد ولا يؤثر دبغه طهارة
في ظاهره ولا باطنه . وفي المدونة « ومن صلى ومعه لحم ميتة أو عظمها أو جلدها أعاد في
الوقت » وأيضاً قال مالك : لا يجزئ أن يصلى على جلدها وإن دبغ اهـ . وقد ظهر لك
أن جلد الميتة نجس ، ولا يطهر بالدبغ إنما رُخص في استعماله في اليابسات والماء المطلق
كما تقدم ، والرخصة لا تتجاوز موردها .

وأما الكيمخت ، وهو جلد الحمار أو الفرس أو البغل المدبوغ توقف الإمام فيه
عن الجواب في حكمه أربعين يوماً لمّا سُئل عنه ، وروى في المدونة أنه قال : لا أدرى .
وفي العتبية أنه قال : وتركه أحبّ إلى . ومنشأ الخلاف استعمال الصحابة الكيمخت .
قال الخرشى : واختلفوا إذا صلى به هل يعيد في الوقت أولاً ، والخلاف المذكور مبنى
هل هو نجس معفو عنه أو طاهر أو مستثنى من جلد الميتة المدبوغ ، ورجح في
الشامل أنه نجس . وقال التتائي وأبو الحسن : إنه طاهر معفو عنه ومستثنى من جلد الميتة
المدبوغ اهـ مع زيادة إيضاح . ونقل الصاوى عن الدسوقي : واختلف في توقف الإمام
هل يعد قولاً أولاً ؟ والراجح الثانى . وقال واعلم أن في استعماله ثلاثة أقوال : الجواز

مطلقاً في السيوف وغيرها ، وهو لما لك في العتبية . والجواز في السيوف فقط ، وهو لابن
 النواز وابن حبيب . والكراهة مطلقاً ، قيل هذا هو الراجح الذي رجع إليه مالك ،
 ولكن ذكر بعضهم أن الحق أنه طاهر ، وأن استعماله جائز ، أمّا مطلقاً أو في السيوف
 لا مكروه . قال في الأصل وجه التوقف أن القياس يقتضي نجاسته لا سيما من جلد حمار
 ميت ، وعمل السلف في صلاتهم بسيوفهم وجفيرا منه يقتضي طهارته ، والمعتمد كما
 قالوا إنه طاهر للعمل لا نجس معفو عنه ، مستثنى من قولهم جلد الميتة نجس ولو دبغ .
 وانظر ما علة طهارته ؟ فإن قالوا الدبغ ، قلنا يلزم طهارة كل مدبوغ ، وإن قالوا
 الضرورة ، قلنا إن سلم فهي لا تقضي الطهارة بل العفو . وحمل الطهارة في كلام الشارع
 على اللغوية في غير الكيمخت وعلى الحقيقة في الكيمخت تحمك ، وعمل الصحابة
 عليهم الرضا في جزئي يحقق العمل في الباقي اه صاوى . كذا في الدسوقي ، انظر الخطاب
 والله هو الهادى إلى الصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَسُورُ الْحَيَوَانِ وَعَرَقُهُ طَاهِرَةٌ ﴾ وقد تقدم لنا هذه
 المسئلة عند قول المصنف « ما أفضله البهائم » وقد شرحناه هناك فراجعه إن شئت .
 وأمّا قوله وعرقه ، أى ولا خلاف في طهارة العرق ولو من كافر أو شارب الخمر ؛ لأن كل
 حي طاهر سواء آدمياً أو غيره ، وكذلك عرقه ولعابه ومخاطه ودمعه ، ويبيضه غير المذر
 منتن فهو نجس .

قال رحمه الله : ﴿ إِلَّا مَا يَتَنَاوَلُ النَّجَاسَةَ فَيُكْرَهُ ﴾ يعنى أن سُورَ الحيوان الذى
 تناول النجاسة كالجلالة مكروه ، كما تقدم ذكره عند قول المصنف « وسور ما لا يتوقى
 النجاسة » فراجعه إن شئت . وأمّا عرق من يتناول النجاسة - ويسمى بالجلالة - فإن كان
 متلطخاً بالنجاسة فعرقه نجس ، وإن كان جسده غير ملطخ بها فعرقه طاهر .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ إِلَّا مَا كَانَ عَلَىٰ فِيهِ نَجَاسَةٌ ظَاهِرَةٌ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ سُورِهِ حُكْمَ مَا حَلَّتْهُ نَجَاسَةٌ ﴾ . يعني أنه إذا رُبِيتِ النجاسة في فم الدابة أو غيرها ظاهرة فحكمه حكم الماء الذي حلت فيه النجاسة ، وقد تقدم ذلك . وإن تغير لونه أو طعمه أو ريحه فالماء نجس ، وإلا فيجوز استعماله ، إلا أنه يكره مع وجود غيره كما تقدم عند قول المصنف « ويسير خلته نجاسة لم تغيره » .

وقال خليل « وإن رُبِيت على فيه وقت استعماله عَمِلَ عليها » قال الخطاب : والمعنى أن شارب الخمر والحيوان الذي لا يتوقى استعمال النجاسات إذا رُبِيت النجاسة على فيه وقت استعماله الماء أو الطعام عمل عليها ، فإن غيرت الماء ضرت باتفاق ، وإن لم تغيره فيكره استعماله مع وجود غيره ؛ لأن الكلام في الماء القليل . وأما الطعام فإنه يطرح كله إن كان مائناً ، وإن كان جامداً طرح منه ما أمكن السريان فيه ١٥١ .

وقال الخرشي : وإن علمت على فم الحيوان السابق أو عضو من أعضائه في جميع الصور ، وقت استعماله الماء أو الطعام ، أو قبل الاستعمال دون غيبة يمكن زوال أثرها عمل عليها ، فيفرق بين قليل الماء وكثيره ، وتغيره وعدمه ، وبين مائع الطعام وجامده ، وطول المكث وعدمه ١٥٢ . وكذا في الدردير .

قال المصنف رحمه الله ﴿ وَيَجِبُ غَسْلُ الْإِنَاءِ مِنَ الْوُلُوحِ الْكَلْبِ فِي الْمَاءِ سَبْعًا ﴾ وفي الموطأ عن الإمام عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا شرب الكلب في إناء أحدم فليغسله سبع مرات » ١٥٣ . وقال المصنف : ويجب غسل الإناء الخ المشهور في المذهب أن ذلك مندوب . قال في أقرب المسالك « ونذب إراقة ماء وغسل إنائه سبعاً بلائية ولا ترتيب عند استعماله بولوغ كلب أو أكثر ، لا طعام وحوض » ١٥٤ . يعني أنه إذا ولغ كلب أو أكثر في إناء

ماء مرة أو أكثر ندب إراقة ذلك الماء ، وندب غسل الإناء سبع مرات تعبدًا ، إذ الكلب طاهر ، ولعابه طاهر ، ولا يفتر غسله لنية لأنه تعبد في الغير ، كغسل الميت ، ولا يندب الترتيب بأن يحمل في أولاهنَّ أو الأخيرة أو غيرها تراب ؛ لأنَّ طرق الترتيب مضطربة ضعيفة لم يعول عليها الإمام ، مع كون عمل أهل المدينة على خلافه ومحل ندب غسله سبعاً عند إرادة استعماله لا قبلها ، والباء في قوله بولوغ سببية ، والولوغ : إدخال لسانه في الماء وتحريكه أى لعقه ، وأما مجرد إدخاله بلا حركة أو سقوط لعابه أو لحسه الإناء فارغاً فلا يُسَبَّح ، كما لو ولغ في حوض أو طعام ولو لبناً فإنه لا بأس به ، ولا يراق ولا يفضل سبعاً . وأشار بقوله : كلب أو أكثر إلى أنه لا يتعدد الفصل سبعاً بولوغ كلب مرات ، أو كلاب متعددة اهـ دردير .

وقال ابن جزى في القوانين : « المسألة الثانية في سؤر الكلب ، ويفسل الإناء سبع مرات من ولوغه في الماء عند الأربعة ، وزاد الشافعي التغير بالتراب . وفي وجوب هذا الفصل واستحبابه قولان . وفي إراقة ما ولغ فيه قولان . وفي نجاسة ما ولغ فيه قولان . وفي غسله سبعاً من الولوغ في الطعام قولان . وفي تكرار الفصل لجماعة الكلاب وتكرار الكلب الواحد قولان . وفي غسله سبعاً من ولوغ الكلب المأذون في اتخاذه قولان . انتهى كلام ابن جزى . وقد تقدم لك جواب تلك الأقوال فيما بيناه كما في الدردير ، وهو المشهور الذي به الفتوى . أمّا الجواب في الكلب المأذون أنه كغيره في استحباب الفصل والإراقة مطلقاً ، قال الخطاب : يعنى أن الفصل لا يختص بالمنهى عن اتخاذه ، بل بفصل من ولوغ المأذون في اتخاذه والمنهى عن اتخاذه . وهذا هو المشهور كما صرح به ابن الفاكهاني في شرح العمدة ، واقتصر عليه صاحب الوافي . قاله السيد في تصحيح ابن الحاجب . وقال في الشامل هو الأصح . وقيل يختص بالمنهى عن اتخاذه ، وهما روايتان ، قاله ابن عرفة ، والعمل بالقول الأول وهو المشهور فتأمل اهـ .

قال المصنف رحمه الله ﴿ وَفِي إِحْقَاقِ الْخَنزِيرِ بِهِ ، وَفِي إِهْنَاءِ غَيْرِ الْمَاءِ وَلَا تَنْفَاجَ بِمَا فِيهِ خِلَافٌ ﴾ وفي نسخة محذوف الفاء في قوله وفي إهْناء الخ ؛ لأن التي قبلها نابت عنها ولا حاجة إلى إعادتها .

ثم إنه لما ذكر حكم غسل الإهْناء وإراقة الماء الذي ولغ فيه الكلب أراد أن يبين ما في الخنزير والإهْناء غير الماء إذا ولغ فيه الكلب ، وهل الخنزير يلحق بالكلب فيكون حكمه كحكم الكلب أم لا ، وهل الطعام كالماء أم لا ؟ خلاف ، فالجواب أنه إذا ولغ الخنزير لا يجب ولا يندب بولوغه غسل الإهْناء سبعاً ، ولا إراقة الماء ، ولا طرح الطعام . وقد سبق آنفاً عن الدردير أنه إذا ولغ الكلب في الطعام ، أو لحس الإهْناء فَأَرِغَا فلا يسمع ، كما لو ولغ في حوض أو طعام ولو لَبَنًا فإنه لا بأس به ، وكذلك لا غسل ولا إراقة بولوغ الخنزير على المشهور في المذهب . وفي الخطاب : يعني أن الفيل خاص بالكلب ، فلا يفسل الإهْناء من غيره وهو الظاهر من المذهب . قال ابن رشد : وهو الصحيح . وقيل يلحق به الخنزير ؛ وهما روايتان . قاله ابن الحاجب وابن عرفة بناء على أن الفسل للتعبد أو للقدارة اه . وفي الخرشى : وقوله بولوغ كلب لا خنزير أو سيع فلا يستحب الفسل اه . وقد ظهر أن غسل الإهْناء سبعاً وإراقة الماء مختص بالكلب فقط لا غير على المشهور . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله ﴿ وَلَا خِلَافَ فِي نَجَاسَةِ الدِّمِّ الْمَسْفُوحِ ﴾ يعني أن الدم المسفوح هو الذي يسيل عند موجبه من ذبح أو جرح أو فصد نجس . قال الله تعالى : « إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ » الآية . وقال « أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا » وغيرها من الآيات .

واعلم أن الدم المسفوح لا خلاف في نجاسته ، وهو حرام اتفاقاً لا يجوز أكله كالميتة ولحم الخنزير ، فإذا أصاب الثوب أو البدن أو مكان الصلاة وجب إزالته ، فإن صلى به

وجبت الإعادة في الوقت على المشهور إن كان الدم كثيراً كالدرهم البغلي فأكبر، وإلا فلا شيء عليه . قال في الرسالة : ويفسل قليل الدم من الثوب ، أى وجوباً ، وقيل ندباً وهو الصواب ولا تُعاد الصلاة إلا من كثيره . وقليل كل نجاسة غيره وكثيرها سواء . ودم البراغيث ليس عليه غسله إلا أن يتفاحش اه . قال خليل عاطفاً على النجس « ودم مسفوح ولو من سمك وذباب » المواق عن ابن عرفة : مسفوح الدم نجس . وقال عز الدين : ويجب غسل محل الذكاة بالماء . وقال بعض الشيوخ : يجب أن يرفع بأنف البهيمة ليخرج الدم المسفوح .

قوله ولو من سمك وذباب ، قال ابن يونس : الدم عند مالك كله سواء : دم حيض أو سمك أو ذباب أو غيره يفسل قليله وكثيره اه . قال الخطاب : اختلف الناس في السمك هل له دم أم لا ؟ فقال بعضهم : لا دم له ، والذي ينفصل عنه رطوبة تشبه الدم ، ولذلك لا تسود إذا تركت في الشمس كسائر الدماء ، بل تبيض ، لكن هذا القائل اعترض عليه ، انظره في الخطاب إن شئت اه .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَالْأَرْوَاثُ وَالْأَبْوَالُ وَالْمَنِيُّ تَوَابِعُ ، إِلَّا أَنْ يَتَغَدَّى أَلْمَأْ كُولُ بِنَجَاسَةٍ فَيَنْجُسُ رَوْثُهُ وَبَوْلُهُ لَا لَحْمَهُ ﴾ قوله والأرواث والأبوال ، جمع روث وبول وهي فضلة الحيوان التي تخرج من أحد السبيلين ، آدمياً أو غيره ، فإن كانت مما يؤكل لحمه كالإبل والبقر والغنم فلحمها وأرواثها وأبوالها طاهرة ، ما لم تتغذى بنجس وإن كانت تتغذى بالنجس فلحمها طاهر ، وبولها وروثها نجاسة كأرواث محرم الأكل : الخيل والبغال والحمير والخنزير ، وجميع ما يكره أكله كالسباع ونحوها فأرواثها وأبوالها نجس . وأما الطيور إن كانت تستعمل النجاسة فذرقها نجس وإلا فطاهر ، وهي محمولة على الطهارة حتى يتبين خلافها . قال بعضهم :

الطَّيْرُ مَحْمُولٌ عَلَى الطَّهَارَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ فِي فَمِهِ الْقَذَارَةُ

وأما ما ينكره أكله كالذئب ونحوه فالحمة ولبنه مكروه ، وروثه وبوله نجس ولو لم يأكل النجاسة ، كحرم الأكل من الخيل وما عطف عليه . وأما الدجاج إن كانت تأكل النجاسة فذرقها نجس واللحم طاهر كالطير . وقال ابن جزي في القوانين الفقهية : وأما فضلات الحيوان ، فإن كانت مما ليس له مقر كالدمع ، والعرق والغاب فهي طاهرة من كل حيوان ، إلا أنه يختلف في لعاب الكلب وعرق ما يستعمل للنجاسات ، كشارب الخمر والجلالة ، وإن كانت مما له مقر . فأما الأبول والرجيع فذلك من ابن آدم نجس إجماعاً إلا أنه اختلف في بول الصبي الذي لا يأكل الطعام ، وأبول سائر الحيوانات تابعة للحومها في المذهب ، فبول الحيوان المحرم الأكل نجس ، وبول الحلال طاهر ، وبول المسكروه مكروه أى تحريماً . وقال الشافعي : البول والرجيع نجس من كل حيوان اهـ . وقال الدردير : ومن النجس فضلة الأذى من بول وعذرة ، وفضلة غير مباح الأكل ، وهو محرم الأكل كحمار ، أو مكروه كالحمر والسبع . وفضلة مستعمل للنجاسة من الطيور كالذجاج وغيره أكلاً أو شرباً ، فإذا شربت للبهائم من الماء للتنحس أو أكلت نجاسة فضلتها من بول أو دوث نجسة ، وهذا إذا تحقق أو ظن ، وأما لو شك في استعمالها ، فإن كان شأنها استعمال النجاسة كالذجاج والفأرة والبقرة الجلالة حلت فضلتها على النجاسة ، وإن كان شأنها عدم استعمالها كاللحم والغنم حلت على الطهارة اهـ . وأما قول المصنف : « والآزوات والأبول والمني توابع » ليس على عمومه عند المالكية ؛ لأن المني ليس بتابع لما كول عندهم كما هو معلوم ، بل إن المني والمذي والودي نجسة ولو من مباح الأكل ، ولا يقاس على بول وعذرة من مباح الأكل ، فإنها طاهران لما حتمن باللحم . قال في أقرب المسالك عطفاً على النجس : « وَالْمَنِيُّ وَالَّذِي وَالْوَدِيُّ وَلَوْ مِنْ مُبَاحٍ » قال الشارح : ومن النجس المني ، وهو ما يخرج عند اللذة الكبرى عند الجماع ونحوه . والذي وهو الماء الزقيق الخارج من الذكر أو فرج الأنثى

عند تذكر الجماع ، والودى وهو ماء خائر يخرج من الذكر بلا لذة ، بل لنحو مرض أو بيس طبيعة ، وغالباً يكون خروجه عقب البول ، ولو كانت هذه الثلاثة من مباح الأكل ، ولا تقاس على بول ٥ . وهذا وجه عدم متابعة النى للحم المأكول فتأمل .

قال المصنف رحمه الله ﴿ وَفِي لَبَنِهِ وَيَبِيضِهِ وَرَمَادِ النَّجَاسَةِ وَالْمُسْتَحْجَرِ مِنَ الْأَعْمُرِ فِي أَوَانِيهَا خِلَافٌ ﴾ قوله وفي لبنه ، الضمير عائد إلى المأكول الذي يتغذى بنجاسة .
يعنى أن هذه الأشياء الأربعة اختلف العلماء في طهارتها ونجاستها ، والمشهور في المذهب الطهارة . أمّا اللبن من المأكول لحمه الذي يستعمل النجاسة قد تقدم أنه طاهر ؛ لأن النجاسة لا تخلطه . والحاصل أن لبن المأكول لحمه كالأنعام والمكروه كالسباع طاهر ولو كان يستعمل النجاسة ، لأن اللبن يخرج منها طاهراً خالصاً من غير شوب ولا اختلاط بشيء من النجاسة ولا غيرها ، وقد أباحه الله عز وجل في كتابه العزيز بقوله تعالى « وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ مَعْرَظٌ نَسْتَقِيمُ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ﴾ صدق الله العظيم . وما قاله الخرشي عند قول صاحب المختصر : ولبن غيره تابع ، وهو كذلك كالمصنف . ونص الخرشي على المختصر « يعنى أن لبن غير الآدمي تابع للحم ، فإن كان الحيوان مباح الأكل فلبنه طاهر ولو أكل نجاسة على المشهور ، وإن كان محرم الأكل فلبنه نجس ، وإن كان مكروه الأكل فلبنه مكروه شربه .
وأما الصلاة به فحائزة كما قاله ابن دقيق العيد . ولبن الجن كلبن الآدمي لا كلبن البهائم ، لجواز مناكتهم ، وجواز إمامتهم ومحو ذلك ٥ . الدردير على أقرب المسالك : « ومن الطاهر لبن الآدمي ولو كافراً ، ولبن غير محرم الأكل ولو مكروهها كالحمر والسمك ، بخلاف محرم الأكل كالخيل والحمر فلبنه نجس » اهـ وأما بيض الجلالة فإنه طاهر . قال في المختصر : ويبيضه ولو أكل نجساً ، إلا المذر والخارج بعد الموت ، أى إلا البيض المذر وهو

مانعير مفعونة أو زرقة أو صار دماً فإنه نجس ، أو خارج بعد الموت فإنه نجس أيضاً .
وقال الخطاب : وَأَمَّا العرق والبيض وكذا اللبن فالخلاف فيها معروف بالطهارة والنجاسة
والتكراهة ، حتى من الآدمي وشارب الخمر . قال في التوضيح : والذي اختاره
المحققون الطهارة هـ .

وقال ابن القاسم : لبن الجلالة طاهر . اللخمي : ومثله يبيضها ولبن شاربة الخمر هـ .
وقال ابن جزى في القوانين : (فرع) في البيض إذا سلق فوجد فيه فرخ ميت لم
يؤكل ، وإذا أخرج بيضة من دجاجة ميتة لم تؤكل . وقال ابن نافع تؤكل إذا اشتدت ،
كما لو أقيت في نجاسة هـ . وَأَمَّا رماد النجاسة فهو أيضاً طاهر ، ومثله المستحجر من الخمر
في أوانها كما تقدم عليه . انظر جواب النفاوى في أول الفصل عند قول المصنف الميتات
والمسكرات الخ هـ . قال الدردير : وخمر خلل أو حجر ، ورماد نجس ودخانه . قال
الشارح : وكذا الخمر إذا خلل بفعل فاعل ، أو تحجر أى صار كالحجر في اليبس بفعل
فاعل فإنه يصير طاهراً ، وأولى لو تمخل بنفسه أو تمحجر بنفسه .

ومن الطاهر رَمَادُ النجس كالزبل والروث النجسين ، وأولى الوقود المتنجس فإنه
يطهر بالنار ، وكذا دُخَانُ النجس فإنه طاهر . ثم قال وما مشى عليه الشيخ ضعيف ،
والمراد بالشيخ صاحب المختصر خليل هـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي الْآدَمِيِّ لَا خِلَافٍ فِي نَجَاسَةِ الْبَوْلِ وَالْعَذْرَةِ
وَالْدَّمِ وَشِبْهِهِ ، وَالْقَيْءِ الْمُتَغَيَّرِ عَنْ حَالِ الطَّعَامِ ﴾ يعني أنه قد تقدم أن البول والعذرة
من الآدمي نجسان ، والدم الكثير غير مفعو عنه ، ولا خلاف في ذلك عند المحققين .
وقوله وشبهه أى كالقيح والصديد الكثيرين وكل ما لا يعنى عنه من النجاسة . وكذا
من النجس القيء المتغير عن حال الطعام فهو نجس يجب غسله عن الثوب والجسد والمكان
كما تقدم .

قال المصنف رحمه الله ﴿وَلَا خِلَافَ فِي طَهَارَةِ الدَّمْعِ وَالْبَصَاقِ وَالْمُخَاطِ وَاللَّبَنِ﴾
وقد تقدم الكلام في هذه الأشياء المذكورة وكلها طاهرة لا خلاف في طهارتها . وفي المدونة :
وعرق الدواب وما يخرج من أنوفها طاهر . الغزاية : كل حي فهو طاهر آدمياً أو غيره ،
وكذلك عرقه ولعابه ومخاطه ودمه ، والبصاق كالحطاط كما نص بعضهم عليه اه .

قال المصنف رحمه الله : ﴿وَالْمَشْهُورُ نَجَسَةٌ مَنِيَّةٌ﴾ أي منى آدمي إنه نجس على
المشهور ، وهو كذلك كما تقدم الكلام عليه عند قول المصنف : والأرواث والأبوال
واللبن توابع ، فراجع إن شئت .

قال رحمه الله ﴿وَهَلْ يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ قَوْلَانِ﴾ يعني هل الإنسان ينجس بالموت ؟
فلجواب أنه لا ينجس بالموت ، بل آدمي طاهر حياً وميتاً لإكرام الله له في قوله :
سبحانه « ولقد كرّمنا بني آدم » الآية . والخلاف الواقع في غير ميتة الأنبياء صلوات الله
وسلامه عليهم أجمعين . قال العلامة خليل في المختصر : « والنجس ما استنقى ولو قلة وادمياً
والأظهر طهارته » قال الخرشي : يعني أن ميتة القملة نجسة لأن لها نفساً سائلة ، بخلاف
البرغوث والبعوض والذباب ونحوها فإن ميتتها طاهرة لأن دمه منقول على المشهور .
وأما ميتة آدمي ولو كافراً فهي طاهرة على المعتد . ومذهب ابن القاسم وابن شعبان
وابن عبد الحكم نجاسته . وإلى الطهارة ذهب سحنون وابن القصار ، واختاره القاضي
عياض وابن رشد وغيرهما من الأشياخ . وإلى اختيار ابن رشد أشار المؤلف بقوله :
والأظهر طهارته . قال عياض : لأن غسله وإكرامه يأبى تنجيسه ، إذ لا معنى
لفس الميتة التي هي بمنزلة العذرة ، ولصلاته عليه السلام على سهيل بن بيضاء في
المسجد ، ولما ثبت أنه عليه السلام قبل عثمان بن مظعون بعد الموت ، ولو كان
نجساً لما فعل عليه السلام ذلك ، إلى غير ذلك . وقال الخطاب : ولم أر تشهير القول

المصدر به عند المؤلف ، ولا من اقتصر عليه ، بل أكثر أهل المذهب يحكيهما من غير ترجيح . ومنهم من رجح الطهارة ، وإن أخذ الأخمى النجاسة من المدونة فقد أخذ عياض منها الطهارة وابن هارون ، وهذا الخلاف لا يدخل عندى أجساد الأنبياء ، بل يجب الاتفاق على طهارة أجسادهم ، والخلاف في غير الأنبياء ، وأما هم فأجسادهم بل جميع فضلتهم طاهرة . والخلاف أيضاً في طهارة ميتة الآدمي ونجاستها عام في المسلم والكافر اهـ . هذا ، وقد جابت لك بعض كلام الأسيخ من الخلاف في طهارة ميتة الآدمي ونجاسته لتسكون على بصيرة لتأخذ بالمشهور الذى اعتمد عليه المحققون ، ولا يدخل شك ولا ريب في ذهنك . والمشهور الطهارة والله أعلم :

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَالْمِسْكُ طَاهِرٌ ﴾ يعنى أن المسك لا خلاف في طهارته وهو الدم المنعقد يوجد عند بعض الحيوان كالغزال ، أى يشبه الغزال ، قال ابن جزى في القوانين : والمسك طاهر إجماعاً . قال المواق في شرح المختصر نقلاً عن الأخمى : اتفقوا على طهارة المسك وإن كان خراج حيوان لا تصافه بنقيض علة النجاسة . قال إسماعيل . فارة المسك ميتة طاهرة . الباجي : إجماعاً لا تتقارن عن الدم ، كالحمر للخل اهـ .

قال الشيخ خليل عاطفاً في الطاهر : « ومسك وفأرته » الخرشى : والمعنى أن من الطاهر المسك - يكسر فسكون - وهو دم منعقد استحال إلى صلاح ، وكذا فأرته وهى وعاؤه الذى يكون فيه من الحيوان المخصوص ؛ لأنه عايه السلام تطيب بذلك ، ولو كان نجساً لما تطيب به ، وبعبارة أخرى : المسك - بكسر فسكون - فارسى مغرب ، وتسميه العرب المسموم - خراج يتولد من حيوان كالغزال المعروف ، ولا فرق بينهما إلا أن لهذه أنياباً نحو الشبر كأنياب الفيلة ، ورجلاها أطول من يديها ، توجد في الهند كما في الخطاب . وبعد أن كان دماً منعقداً يستحيل مسكاً طيب الرائحة . وتوقف الشيخ زروق في

شرحه على هذا الكتاب في جواز أكل المسك بقوله : وانظر هل يجوز أكله كاستعماله؟ انظر ذلك فإنني لم أقف فيه على شيء . قال الخطاب : لا ينبغي أن يتوقف في ذلك ، وهو كالعلوم من الدين بالضرورة ، وكلام الفقهاء في باب الإحرام في أكل الطعام المسك دليل على ذلك . والله أعلم . وأما الزيد فأفتى الشيخ سالم بطهارته بعد التوقف . انتهى خروشى مع الاختصار . وطرف من الخطاب .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَاتَتْ فَأَرَّةٌ وَنَحْوُهَا فِي سَمْنٍ جَامِدٍ وَنَحْوِهِ طَرِحَتْ وَمَا حَوْلَهَا ﴾ وما ذكره المصنف في موت الفأرة في السمن الجامد وهو كذلك كما في الرسالة ، إلا أن يطول مقامها فيه فإنه يطرح كله . قاله سحنون . وأما لو ماتت في المائع كالزيت فينجس كله ، وإليه أشار المصنف بقوله : ﴿ وَفِي مَائِعٍ يَنْجُسُ وَلَا يَطْهَرُ بِنَسْلِهِ ﴾ وما ذكره مثل ما في الرسالة ، ونصها : وما ماتت فيه فأرة من سمن أو زبد أو غسل ذائب طرح ولم يؤكل ، ولا بأس أن يستصبح بالزيت وشبهه في غير المساجد ، وليتجنب منه ، وإن كان جامداً طرح وما حولها وأكل ما بقى . قال سحنون إلا أن يطول مقامها فيه فإنه يطرح كله . اهـ . قال الثفراوى في الفواكه : قال خليل : وينجس كثير طعام مائع بنجس قلّ كجامد إن أمكن السريان ، وإلا فبحسبه . والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « إذا وقعتِ الفأرة في السمن فإن كان جامداً فألقوها وما حولها ، وإن كان مائعاً فلا تقربوه » رواه البخارى وأبو داود والترمذى والنسائى . ومن ذلك مسألة ابن القاسم وهى : من فرغ عشر قلال سمن في زقاق ، ثم وجد بقلة فأرة يابسة لا يدري فى أى الزقاق فرغها ، حرم أكل جميع الزقاق وبيعها ، وهو كذلك على المشهور اهـ .

قال المصنف رحمه الله ﴿ وَتَطْهَرُ أَوْ إِنِى أَخْلَمَرِ بِنَسْلِهِ ﴾ وفى بعض النسخ : ولا تطهر ، وهو خطأ ، والصحيح ما قررناه فى هذه النسخة وإن كان فى ذلك قولان قال

ابن جزى فى القوانين : وفى طهارة الفَخَّارِ من نجس غَوَّاصٍ كالخمر قولان اه وقد تقدم لنا الكلام فى آنية الخمر أنها تطهر إذا تحجرت الخمر فيها أو خللت ، كما نقلناه عن الشيخ أحمد النفاوى فى شرح الرسالة عند قول مؤلفها : وحرّم الله سبحانه شرب الخمر قليلها وكثيرها الخ . قال الشارح المذكور : هذا حكم الخمر إذا استمرت على حالها ، وأمّا لو تحجرت أو خللت فإنها تطهر ، ويجوز بيعها وشربها ، ويطهر إناؤها تبعاً لها ولو نفخاً بنفوَّاصٍ ، ولو ثوباً ، ويصلى به من غير غسل ، بخلاف الثوب المصاب بالبول أو الدم فلا بدّ من غسله ولو ذهبت عين النجاسة . والفرق أن نجاسة الخمر عارضة بالشدة ، ونجاسة نحو البول أصلية ، ولا فرق فى ذلك بين تخليلها بنفسها أو بفعل فاعل ، وإن اختلف فى الإقدام على تخليلها بالجواز والكراهة اه : انظر إن شئت بقية الكلام فى الشرح المذكور .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَيَكْفِي فِي الصَّفِيلِ كَالسَّيْفِ مُبَالَغَةُ الْمَسْحِ ﴾ قال خليل فى المختصر عاطفاً على عفى عنه : وكسيف صقيل لإفساده من دَمٍ مباحٍ اه . قال الدردير : دخل بالكاف ما شابهه فى الصقالة ككلمة ومراة وجوهر وسائر ما فيه صقالة وصلابة مما يفسده الغسل ، يعنى أن كل ما كان صلباً صقيلاً وكان يخشى فسادة بالغسل كالسيف ونحوه فإنه يعفى عما أصابه من الدم المباح كفى الغزو ودم القصاص والذبح والنحر والعقر والصيد ونحوها مما هو مباح فيعفى عنه بالمسح دون الغسل . قال بعضهم : سواء أكان الدم كثيراً أم لا ، مسحه أم لا على المعتمد .

وفى التوضيح : قال مالك : ولا بأس بالسيف فى الغزو وفيه دم أن لا يغسل . قال ويصلى به . قال عيسى فى روايته عن ابن القاسم عن مالك : مسحه من الدم أو لم يمسحه . قال عيسى : يريد فى الجهاد أو فى الصيد الذى هو عيشه . انتهى كلام التوضيح .

ولما أنهى الكلام على أعيان النجاسات والطهارة أراد المصنف الانتقال إلى بيان آداب من يريد قضاء الحاجة ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فَصْل ﴾

هذا الفصل مفعول لآداب قضاء الحاجة مما يستحب على المكلف عند البول أو الغائط ، وتسمى حاجة الإنسان . قال رحمه الله : ﴿ مُرِيدُ الْبَرَازِ فِي الصَّخْرَاءِ يَطْلُبُ مَوْضِعًا مُطْمَئِنًّا رِخْوًا بَعِيدًا عَنِ النَّاسِ ﴾ وفي الحديث الصحيح عن المغيرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذهب المذهب أبعد » وفي رواية لأبي داود « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد » اهـ . وقول المصنف رخواً والرخو : محلٌ لين سهل كترابٍ ورملٍ . قال خليل : ندب لقاضي الحاجة جلوسٌ ، ومنع - أى كمره - برخوٍ نجسٍ .

قال الحرثي : والمعنى أنه يندب لمريد البول إذا كان الممكان رخواً طاهراً الجلوس لأنه أقرب للستر ، ويجوز له القيام إذا أمن الاطلاع ، وإن كان رخواً نجساً منع الجلوس لئلا ينجس ثوبه ، وتعين القيام حيث أراد البول في ذلك المحل ، وأما لو أراد الغائط فإنه لا يجوز له القيام كما في التوضيح وغيره اهـ باختصار .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدِيرُهَا ﴾ وفي الصحيحين عن أبي أيوب الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يؤتمها ظهره ، شَرِّقُوا أو غربوا » اهـ . وفي العزبة : وأن لا يستقبل القبلة ولا يستديرها إذا كان في الفضاء ولم يكن فيه ساتر ، فإن كان فيه ساتر ففي منعه قولان ، المختار منهما المنع . وأما فعله في المنزل فيجوز مطلقاً ، أعنى سواء أكان هناك ساتراً أم لا ، أكان هناك مشقة أم لا اهـ .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَكْشِفُ عَوْرَتَهُ حَتَّى يَدْنُو مِنَ الْأَرْضِ ﴾
وفي الحديث الصحيح عن ابن عمر قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد حاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض » اهـ .

قال خليل في المختصر : وسُتِرَ إلى محله . وقال في محل آخر : وبالفضاء
تَسْتَرُّ وَبَعْدُ اهـ .

قال الخرشي عليه : يعني أن من الآداب أن يديم الستر إلى محل خروج الأذى فيديمه إليه ،
دنوه من الأرض إذا لم يخش على ثيابه وإلا رفع قبله ما لم يره أحد وإلا وجب الستر .
قوله وبالفضاء الخ ، أي وندب لمن أراد قضاء الحاجة في الفضاء أن يستتر عن أعين الناس
بكشجرة ، وأن يبعد حتى لا يسمع له صوت ولا يرى له عورة اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَتَّقِي الظِّلَّ وَالشَّاطِئَ وَالرَّأَكِدَ وَالْجَحَرَ ﴾ يعني
أنه يجب عليه أن يختبئ للملاعن . وفي الحديث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال « اتقوا اللَّاعِنِينَ ، قالوا وَمَا اللَّاعِنَانِ يا رسول الله ؟ قال : الذي يَتَخَلَّى
في طريق الناس أو ظلهم » اهـ . رواه مسلم وأبو داود . وعن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال « اتقوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَ : الْبَرَّازُ فِي الْمَوَارِدِ ، وَقَارِعَةُ الطَّرِيقِ ،
وَالظِّلُّ » رواه أبو داود .

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبال في الجحرة لأنها مَسَاكِنُ الْجِنِّ . رواه
النسائي وأبو داود عن عبد الله بن سَرْجِسٍ اهـ . وفي المختصر : وإتقاء جحرٍ ، وريحٍ ،
وموردٍ ، وطريقٍ ، وظلٍ ، وصُلبٍ اهـ . وفي العِزَّة : وأن يختبئ الموضع الصُّلْبَ والماء
الدائم ، وأن يغطى رأسه ، وأن لا يتكلم إلا لِمِهِم كخوف فوات نفسٍ
أو مالٍ ، وأن يتقى الريح والجحرة والملاعن الثلاث ، وهي مواضع جلوس
الناس وطرقاتهم اهـ .

قال المصنف رحمه الله: ﴿ وَفِي الْكُتُفِ يُزِيلُ عَنْهُ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى ﴾ والكتف جمع كنيف ، وهو الحل المد لتقضاء الحاجة في الدور ، أو المواضع التي تعد لذلك ويسمى بالمرحاض ، والحنفية ، وبيت الماء؛ لأنه لا يخلو عن الماء غالباً . والمعنى أنه إذا أراد الدخول في الكنيف لا ينبغي أن يدخل فيه شيء من أسماء الله تعالى ، كالخاتم وقد روى أبو داود عن أنس قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء نزع خاتمه » .

وقد نقل المواق عن الحاوي في شرح قول خليل : وبكنيف ، نحى ذكر الله . وقال : قاضي الحاجة نحى اسم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم . وقال الجزولي : من آداب الحدث أن لا يدخل الخلاء بما فيه اسم الله تعالى إكراماً له ، كالدرهم والخاتم وغير ذلك ، كما كره مالك أن يعامل أهل الزمة بالدرهم عليه مكتوب اسم الله ، لكن قال سند : جَوَزَ مالك أن يدخل الخلاء ومعه الدينار والدرهم عليه مكتوب اسم الله اهـ (قُلْتُ) لعل هذا من باب الضرورات لأنها تبيح المحظورات . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله: ﴿ يُقَدِّمُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى قَائِلًا بِسْمِ اللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ وَمِنَ الرَّجْسِ النَّجَسِ وَمِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ وفي نسخة ومن النجس وهو خطأ ، والصحيح ماقرناه . وفي الحديث « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء قال: اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث » رواه أنس في الصحيحين وروى فيهما زيادة « من الرجس النجس الشيطان الرجيم » وعن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « سِتْرُ مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الْجَنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إذا دخل أحدهم الخلاء أن يقول بسم الله » اهـ . رواه الترمذي وأحمد . وقال بعضهم : والأفضل أن يقول : بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث ، فانه في غاية المأمول . وكذا في العزية .

قال المصنف رحمه الله: ﴿ وَالْيَمْنَى فِي الْخُرُوجِ قَائِلًا : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي

الْأَذَى وَعَاقَانِي ﴿ وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخِلَاءِ قَالَ : غُفْرَانُكَ » اهـ رَوَاهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ . . وَفِي الْمَخْتَصَرِ : وَيَقْدُمُ إِسْرَاهُ دَخُولًا وَيَمْنَاهُ خُرُوجًا ، عَكْسَ مَسْجِدِهِ ، وَالْمَنْزِلُ يَمْنَاهُ بِهِمَا . قَالَ الدَّرْدِيرُ عَلَى أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ : مِنْ الْأَدَابِ أَنْ يَقْدُمَ حَالُ دَخُولِهِ الْكَثِيفَ رِجْلَهُ الْيَسْرَى وَيُؤَخِّرُهَا حَالُ خُرُوجِهِ مِنْهُ ، بَأَنَ يَقْدُمَ فِي الْخُرُوجِ رِجْلَهُ الْيَمْنَى ، وَذَلِكَ عَكْسُ الْمَسْجِدِ ، فَإِنَّهُ يَنْدُبُ لَهُ تَقْدِيمَ الْيَمْنَى دَخُولًا وَتَقْدِيمَ الْيَسْرَى خُرُوجًا لِشَرْفِهِ ، كَمَا يَنْدُبُ فِي تَنْغَلُّهِ تَقْدِيمَ الْيَمْنَى وَفِي خَلْعِ النِّعَالِ تَقْدِيمَ الْيَسْرَى . وَأَمَّا الْمَنْزِلُ فَيَقْدُمُ الْيَمْنَى دَخُولًا وَخُرُوجًا اهـ .

قال المصنف رحمه الله ﴿ وَيَجْتَهِدُ فِي الْاسْتِبْرَاءِ ﴾ يعنى إذا قضى الإنسان حاجته وجب عليه الاستبراء بالسات والنتر إن كانت بؤلاً ، أو بالاستنجاء أو الأحجار إن كانت غائطاً لإزالة الأذى عن مخرجها ؛ ولا يصلى بها وهى فى جسده .
قال خليل فى المختصر : ووجب استبراء باستفراغ أخبثيه مع سات ذكر وتبر خفاً . كذا فى أقرب المسالك . قال الدردير عليه : يجب على من قضى حاجته أن يستبرى أى يخلص مجرى البول من ذكره بسلته بأن يجعل إصبعه السبابة من يده اليسرى تحت ذكره من أصله ، والإبهام فوقه ثم يسحب برفق حتى يخرج ما فيه من البول . والنتر بسكون التاء المثناة : جذبه . وندب أن يكون كل منهما برفق ، وهو معنى قوله أى الشيخ خليل خفاً - بفتح الخاء - حتى يغلب على الظن خلوص الحبل ، ولا يتتبع الأوهام فإنه يورث الوسوسة وهى تفتر بالدين اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَيَسْتَحْمِرُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، وَفِي مَعْنَاهَا كُلُّ جَامِدٍ طَاهِرٍ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ ، وَيُحْزَرُ الْوَاحِدُ إِنْ أَنْقَى ، وَيَزِيدُ عَلَيْهَا إِنْ احتاج ، وَالْمَاءُ أَفْضَلُ كَجَمْعِهِمَا ﴾ يعنى بعد فراغه من الاستبراء على الوصف المتقدم أنه يجب أن يستنجى ويستعمل الأحجار وتراً . قال أبو محمد فى الرسالة : وصفة الاستنجاء أن يبدأ بعد غسل

يده فينسل مخرج البول ، ثم يمسح مافي المخرج من الأذى بمدر أو غيره أو يديه ، ثم يَحْكُمُهَا بِالْأَرْضِ وَيَسْلُهَا ، ثم يستنجي بالماء ويواصل صبه ، ويستترخي قليلا ، ويجيد عَرَكُ ذَلِكَ يَدَهُ حَتَّى يَنْتَظِفَ ، وليس عليه غسل ما بطن من المخرجين ، وَلَا يُسْتَنْجَى مِنْ رِيحٍ ، ومن استجمر بثلاثة أحجار بمخرج آخرهن تَقِيًّا أَجْزَاءَهُ ، والماء أظهر وأطيب وأجَبَ إِلَى الْعُلَمَاءِ اهـ .

وفي المختصر : ونَدَبُ جَمْعِ مَاءٍ وَحَجَرٍ ثُمَّ مَاءٍ ، قال الخرشى عليه : يعني أنه يندب للمستنجي الجمع بين الماء ولو عذبا والحجر لإزالة التهما العين والأثر ، ولأن أهل قبا كانوا يجمعون بينهما فمدحهم الله تعالى بقوله « إِنْ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ » وقال تعالى « رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا » وإذا أراد أن يقتصر على أحدها فالماء أفضل من الإقتصار على الحجر ، فإن اقتصر على الحجر أجزاءه وخالف الأفضل ، لقوله عليه الصلاة والسلام « فَإِنَّهَا تُجْزَى عَنْهُ » وقول ابن حبيب : لا تجزئ مع القدرة على الماء ، مردود بما قبله ومثله تخصيص ماورد وخصص ماورد بالسفر وعدم ماء اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَتَعَيَّنُ فِي الْمَذْيِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَهَلْ يَغْسِلُ مِنْهُ جَمِيعَ الذِّكْرِ أَوْ الْمَخْرَجِ قَوْلَانِ ﴾ يعني أنه يتعين الماء بمخروج المذي ، وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالإنعاط عند الملاعبة أو التذكار كما تقدم . وفي الرسالة : الوضوء يجب لما يخرج من أحد المخرجين من بول أو غائط أو ريح ، أو لما يخرج من الذكر من مذي مع غسل الذكر كله منه ، وهو ماء أبيض إلى آخر ما ذكرناه اهـ .

قال أبو البركات الشيخ أحمد الدردير - عاطفاً على ما يتعين عليه الماء - : ومذي بلذة مع غسل كل ذكره بنية ، ولا تبطل الصلاة بتركها ، وفي اقتصاره على البعض قولان . وحاصل المسألة أن خروج المذي من الرجل بلذة معتادة يوجب غسل جميع الذكر بنية على إحدى القولين كما تقدم اهـ .

قال أبو الضياء سيدى خليل عاطفياً : وتعين في مئى وحيض ونفاس وبول امرأة ومنشتر عن مخرج كثيرًا ومذى بفسل ذكره كله ، ففي النية وبطلان صلاة تاركها ، أو تارك كله قولان اه .

قال الخرشي : يعنى اختلف هل تجب النية في غسل الذكر من المذى أو لا تجب فيه ، وعلى القول بالوجوب لو تركها وغسله كله فهل تبطل الصلاة لترك واجب أو لا ؟ (قُلْتُ) قد أجاب الشيخ أحمد الدرديرى في أقرب المسالك بقوله : ولا تبطل الصلاة بتركها كما تقدم آنفاً ، وكذا لو ترك غسل ذكره كله بأن اقتصر على محل الأذى سواء غسله بنية أم لا ، وعلى كلا الأمرين فالصلاة صحيحة ، إلا أنه وجب عليه في الأمر الثانى أن يغسله كله بنية لما يستقبل ، مراعاة للمراقين القائلين بالاكْتفاء بفسل محل الأذى ، وعليه فيكمل غسل ذكره لما يستقبل من الصلوات . هذه خلاصة المسألة . والله أعلم بالصواب . انتهى مع زيادة الإيضاح .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَيَسْتَجِمِرُ بِشِمَالِهِ وَيَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ قَبْلَ مُلَاقَاتِهَا الْأَذَى يَبْتَدِئُ بِقَبْلِهِ ﴾ وقوله ويستجمر وفي نسخة ويستنجى بشماله . والاستجمار استعمال الحجارة لإزالة النجاسة أو المدر أو بكل طاهر يابس منق ، والاستنجاء هو غسل مخرج الأذى بالماء المطلق ، وكلا النسختين صحيحة إلا أن الماء أفضل عند الاقتصار على أحدهما كما تقدم . وقوله ويستنجى بشماله الخ . قال الدرديرى في أقرب المسالك : واستنجاء ، وندب يسراه ، وبأنها قبل لقي الأذى كما في المختصر ، ونصه : وبلها قبل لقي الأذى وغسلها بكثراب بعده اه . قال الخرشي : يعنى أنه يندب بل باطن اليد اليسرى قبل ملاقات النجاسة من بول أو غائط ليسهل إزالة ما تعلق بها من الرائحة ، لأنها إذا لانت النجاسة وهى جافة تعلق الرائحة باليد وتمسكن منها .

ويندب أيضاً غسلُ اليد بعد الاستنجاء بتراب أو رمل أو نحو ذلك مما يقطع الرائحة .
وقول المصنف يَبْتَدِئُ بِقُبْلِهِ ، وفي نسخة يَبْدَأُ بِقُبْلِهِ . وقد تقدّم الكلام أنه يبدأ بغسل
مخرج البول قبل مخرج الأذى ، ثم يمسح ما في المخرج من الأذى بمدر أو غيره أو بيده ،
ثم يحكمها بالأرض ويفسلها ، كما في الرسالة . فالحاصل أن الابتداء بالاستبراء وغسل قبله قبل
الدبر مندوب آخر لثلاثين ينحس يده من الذكر إذا مس مخرج الفائط قبل مخرج البول .
التفراوى : ولذا لو كانت عادته قطر بوله عند مس دبره بالماء يؤخر غسل قبله ؛ لأنه
لا فائدة في التقديم حينئذ اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ فَإِنْ كَانَ فِيهَا خَاتَمٌ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ نَقَلَهُ إِلَى الْيُمْنَى ﴾
هذا لأنه قد ثبت في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان « إذا دخل الخلاء ينزع خاتمته »
رواه أبو داود عن أنس اهـ . وهو دليل على أنه يحرم دخول الخلاء وفي إصبعه خاتم إذا
كان فيه شيء من أسماء الله أو شيء من أسماء الأنبياء . ولا يجوز الاستنجاء وهو في يده ،
بل الواجب نقله إلى اليمنى كما قال المصنف . نعم وقد نقل الشيخ عبد السمیع الآبي في شرح
العزنية عن ابن العربي أنه قال في آداب الاستنجاء : لا يحل لمسلم أن يستنجي وفي يده
خاتم فيه اسم الله ، وقد كان لي خاتم منقوش فيه محمد العربي فتركت الاستنجاء به لحمة
اسم محمد ، وإن لم يكن ذلك الكريم الشريف ولكن رأيت للاشتراك حرمة ، ثم
استدل بنص المصنف الذي هو قوله : فَإِنْ كَانَ فِيهَا خَاتَمٌ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ نَقَلَهُ إِلَى الْيُمْنَى .
قال التتائي وجوباً ، ثم قال : فكل من التقاين يؤيد القول بالتحريم . وقد مرّ حرمة
الاستنجاء بالمكتوب الذي فيه الحروف مطلقاً ، وهو أيضاً يرجح القول بالحرمة اهـ .
هذا ، ونسأل الله التوفيق بمنه وكرمه آمين .

ولما أنهى الكلام على آداب قضاء الحاجة أراد الانتقال والشروع في بيان فرائض
الوضوء فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فَصْل ﴾

اعلم أن هذا الفصل عقده المصنف في بيان فروض الوضوء . والفروض جمع فرض جمع القلة ، وأما الفرائض جمع فريضة ، وهي جمع الكثرة ، بمعنى مفروضة . والفرض هو ما يثاب على فعله ويترتب العقاب على تركه ، كالصلاة والصوم . والوضوء - بضم الواو - هو الفعل ، وبالفتح اسم للماء . وهو - أي الوضوء - مُشْتَقٌّ من الوضأة ، وهي لغة الحسن والنظافة ، واصطلاحاً هو طهارة مائة تتعلق بأعضاء مخصوصة على وجه مخصوص وهي الأعضاء الأربعة اهـ . ذكره الصاوي .

اعلم أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة على المعتمد ، خلافاً لمن قال إنه من خصائصها ، فهو ضعيف . قال الصفتي : والصحيح أن الوضوء فرض صبيحة ليلة الإسراء حين جاء جبريل فتوضأ وعلم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء ، ذكره جماعة من أهل الحديث ، خلافاً لبعض الشراح اهـ .

ومن فضائل الوضوء تكفير الذنوب ، ورفع الدرجات ، قال عليه الصلاة والسلام « أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ . قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَسْكُورِ ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ ، وَاتِّظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَذَلِكَ الرَّبَاطُ » اهـ . رواه مسلم والترمذي والنسائي عن أبي هريرة . وعن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما منكم من أحد يتوضأ فيُحَسِّنُ الوضوء ثم يقول حين يفرغ من وضوئه : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء » رواه مسلم

وأصحاب السنن . وزاد الترمذى « اللهم اجعلنى من التوابين واجعانى من المتطهرين » اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى فى بيان فرائض الوضوء : ﴿ فَرُوضُ الْوُضُوءِ ﴾ سبعة على المذهب ، الأولى ﴿ غَسْلُ الْوَجْهِ ﴾ والدليل على فرضيته قوله تعالى فى سورة المائدة « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ » يعنى أنه يجب على المتوضى أن يغسل جميع الوجه طولاً وعرضاً .

وكأنَّ السائل سأل ما طول الوجه وما عرضه ؟ فأجاب رحمه الله بقوله : حده طُولاً . ﴿ مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَادِ إِلَى آخِرِ الذَّقَنِ أَوْ اللَّحْيَةِ ﴾ يعنى قد أخبر أن حدَّ الوجه طولاً من منابت شعر الرأس المعتاد إلى آخر الذقن للأمرد أو إلى آخر اللحية لمن له شعر اللحية ، فيجب على الأغم - وهو من استرخى شعره - غسلُ بعض شعر رأسه لأنه من الوجه . قال الدردير : فيجب عليه أن يدخل فى غسله ما نزل عن المعتاد ، ولا بد من إدخال جزء يسير من الرأس ؛ لأنه مما لا يتم الواجب إلاَّ به . ولا يجب على الأصلع - وهو من انحسر شعر رأسه إلى اليافوخ - أن يغسل ما انحسر عنه الشعر ؛ لأنه من الرأس لا من الوجه ، فلا يجب عليه أن ينتهى فى غسله إلى منابت شعره اه .

وأجاب المصنف أيضاً فى حد عرض الوجه فقال : ﴿ وَ ﴾ حده عرضاً ﴿ مِنْ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ ﴾ قال الدردير : وحده عرضاً من وتد الأذن إلى التود الآخر ، فلا يدخل التودان فى الوجه ولا البياض الذى فوقهما ، ولا شعر الصدغين ، ويدخل فيه البياض الذى تحتهما لأنه من الوجه .

والخاصل أن بعض الصدغ من الوجه، وهو العظم الناقى فما دونه ، وبعضه من الرأس وهو ما فوقه من الشعر ، فما بين شعر الصدغين من الوجه قطعاً ، وشعر الصدغين من الرأس قطعاً ، وما فوق الوتدين من البياض من الرأس كذلك ، وما تحت الوتدين من الوجه فيفصل . ودخل في الوجه الجبينان وهما المحيطان بالجبهة يميناً وشمالاً اهـ . نقله الصاوى عن حاشية العدوى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الفريضة الثانية من فرائض الوضوء ﴿ غَسَلَ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْقَيْنِ ﴾ يعنى أنه أخبر أن غسل اليدين إلى المرفقين من فرائض الوضوء . والدليل على ذلك قوله تعالى : « وَأَيِّدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ » كما تقدم في الآية الشريفة . قال عبد السميع في شرح العزيمية : نَبَّهَ بِمَعْنَى إِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْغَايَةَ فِي الْآيَةِ دَاخِلَةٌ . والمرفق بكسر أوله وفتح ثالثة : آخر الذراع المتصل بالعضد اهـ . وفي الرسالة : ثم يغسل يده اليمنى ثلاثاً أو اثنتين ، يُفِيضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ وَيَعْرِكُهَا بِيَدِهِ الْيُسْرَى ، وَيَخْلُلُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، ثُمَّ يَغْسِلُ الْيُسْرَى كَذَلِكَ وَيَبْلُغُ فِيهِمَا بِالْفَسْلِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ يَدْخُلُهُمَا فِي غَسْلِهِ . وقد قيل إليهما حد الفسل ، فليس بواجب إدخالهما فيه ، وإدخالهما فيه أحوط لزوال تكلف التحديد اهـ .

قال المصنف رحمه الله :

﴿ وَ ﴾ الفريضة الثالثة من فرائض الوضوء ﴿ مَسَحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ مُبَاشَرَةً ﴾ يعنى أن مسح جميع الرأس من فرائض الوضوء . والدليل على ذلك قوله تعالى « وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ » قال الدردير على أقرب المسالك : الفريضة الثالثة مسح جميع الرأس ، من منابت الشعر المعتاد من المقدم إلى قرة القفا ، مع مسح شعر صدغيه مما فوق العظم الناقى في الوجه . وأما هو فلا يمسح بل يفصل في الوجه . ويدخل في الرأس البياض الذي فوق وتدى الأذنين كما مر ، ومع مسح ما استرخى من الشعر ولو طال جداً ، وليس على الماسح

من ذكر أو أنتى نقض مضفوره ، ولو اشتدَّ الضفر ما لم يكن بخيوط كثيرة ، وإلا نقض
لأنها حائل ، واغتفر الخيطان .

وأما الفسل فلا بد فيه من نقض ما اشتدَّ ضفره ولو بنفسه بحيث لا يُظنُّ سريان
الماء في خلاله ، كالمضفور بخيوط كثيرة ، وأدخل الماسح يده وجوباً تحت الشعر المستطيل في
رد المسح ، إذا كان لا يحصل التعميم إلا به . ومحل قولهم الرد سنة أى بعد التعميم ، ذكره
الأجهورى ، ورَدَّ بأن جميع نصوص أهل المذهب على أن الرد بعد مسح ظاهر الشعر
أولاً سنة ، ولا يجب رد أصلاً اه . قال فى الرسالة : ثم يأخذ الماء بيده اليمنى فيفترغه على
باطن يده اليسرى ، ثم يمسح بهما رأسه يبدأ من مقدمه من أول منابت شعر رأسه وقد
قرن أطراف أصابع يديه بعضها ببعض على رأسه وجعل إبهاميه على صدغيه ، ثم يذهب
بيديه ماسحاً إلى طرف شعر رأسه مما يلي قفاه ، ثم يردهما إلى حيث بدأ ، ويأخذ بإبهاميه
خلف أذنيه إلى صدغيه ، وكيفما مسح أجزأه إذا أوعب رأسه . الخطاب : والمشهور من
المذهب أن مسح جميعه واجب ، فإن ترك بعضه لم يجزه . وقال ابن ناجي فى شرح قول
الرسالة : وكيفما مسح أجزأه إذا أوعب رأسه : ظاهر كلام الشيخ أنه إن ترك بعضه
وإن قل لا يجزئه ، وهو كذلك عند مالك اه .

قال الشيخ يوسف الصفتى : (تنبيه) الدليل لنا على وجوب مسح جميع الرأس
التمسك بظاهر القرآن وفعله عليه الصلاة والسلام ، فى الموطأ والصحيحين « أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما
إلى قفاه ، ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذى بدأ منه » فهذا صريح فى أنه مسح جميعه .
وأما القرآن فقوله تعالى « وامسحوا برءوسكم » لأن الباء للإلصاق ، وأما كونها
للتبعية فلم يصححه أهل اللغة . وقال ابن جنى : لا يعرفه أصحابنا البصريون . وقال بعضهم :
لم أر أحداً نقله عن الكوفيين ولا عن غيرهم اه .

وعلى ما تقرر من أن الباء هي للإلصاق^(١) أشار به المصنف في قوله ﴿مُبَاشَرَةً﴾ أى بيدك ملاصقا بهما على رأسك ، وإليه أشار صاحب الرسالة في صفة المسح بقوله : وقد قرن أطراف أصابع يديه بعضها ببعض على رأسه إلى آخر كلامه ، فإن ترك مسح جميع الرأس بطل المسح على المشهور في المذهب .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَ ﴾ الفريضة الرابعة من فرائض الوضوء ﴿غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ﴾ يعنى أن غسل الرجلين مع الكعبين من فرائض الوضوء كما سبق في الآية الكريمة . وقال الخرشي : ووجوب غسل الرجلين ثابت بالكتاب والسنة والإجماع والقياس . قال الدردير على أقرب المسالك : الفريضة الرابعة غسل جميع الرجلين ، أى القدمين مع إدخال الكعبين فى الفسل ، وهما العظامان الفاتتان ، أى البارزان أسفل الساق تحتها مفصل الساق . والمفصل بفتح الميم وكسر الصاد المهمة : واحد المفاصل ، وبالعكس اللسان . ويجب تعهد ماتحتهما كالعرقوب والأخص بالفسل وكذا سائر المفاصل . أى وجميع مالا يكاد يداخله الماء بسرعة فليبالغ بالعرك مع صب الماء كما فى الرسالة اه :

قال المصنف رحمه الله ﴿ وَفِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ خِلَافٌ ﴾ قال فى المختصر : وندب تخليل أصابعهما : يعنى أن تخليل أصابع الرجلين مندوب على المشهور فى المذهب ، ومقابله أنه يجب وهو ضعيف ، وإن رجحه بعضهم . وفى الدردير : وندب تخليل أصابع الرجلين . يبدأ ندباً يختصر اليمنى ويختم بايهاما من أسفلها بسبائته ، ثم يبدأ بإيهام اليسرى ويختم بخنصرها كذلك . والدلك باليد اليسرى اه . وقال فى العزّة : وندب تخليل أصابعهما : قال الشارح : وإنما كان التخليل مندوباً لا واجباً لأن شدة التصاق

(١) وقيل ليس هو مباشرة بل هو مقصد آخر فى كتب النحو اه .

الأصابع صيَّرها كالعضو الواحد ، وهذا حكمها في الوضوء ، وأما في الغسل فالتخليل واجب على أقوى القولين اهـ . وفي الرسالة : وإن شاء خَلَّلَ أصابعه في ذلك ، وإن ترك فلا حرج ، والتخليل أطيب للنفس فلا يبقى معه شك . وفي الأخضري : ويجب تخليل أصابع اليدين ، ويستحب في أصابع الرجلين . فقد بان لك أنَّ المشهور في تخليل أصابع الرجلين الندب ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الفريضة الخامسة من فرائض الوضوء ﴿ الْمَوَالَاةُ ﴾ مع الذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ ﴿ ﴾ يعني أن الفريضة الخامسة من فرائض الوضوء الموالاة ، بشرط الذكر والقدرة ، وتسقط مع العجز والنسيان . وقد اختلف أهل المذهب في وجوب الموالاة وسُنَّيتها كما في المختصر ، والمشهور الوجوب . قال في أقرب المسالك : وموالاة إن ذكر وقدر . وقال الشارح : الفريضة السادسة الموالاة بين أعضاء الوضوء بأن لا يترأخى بينهما ، والتعبير بالموالاة أولى من التعبير بالفور ، لأنه يومئ العجلة حين غسل الأعضاء ، وليس هو المراد . ومحل وجوب الموالاة إن كان ذا كراً قادراً عليها ، فإذا فرق بين الأعضاء اختيئاراً مع القدرة عليها بطل ما فعله من الوضوء وأعاد بالنية ، وإن فرق ناسياً أنه في حال الوضوء ، أو عاجزاً عنها ففيه تفصيل ، وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله : ﴿ فِي النَّسْيَانِ يَبْنِي مُطَقَّاً ، وَفِي الْعَجْزِ مَا لَمْ يَطُلِ الْفَضْلُ ﴾ يعني إتماماً يبنى الناسى مطلقاً بنية الإتمام كالعاجز إن لم يفرط ، وإلا يبنى ما لم يطل بحفاف عضو وزمن اعتدلاً ، كالعائد . وقال الشارح : يعني أن من فرق بين الأعضاء ناسياً كونه في وضوئه فإنه يبنى على ما فعل ، طال الزمن أو لم يطل ، ولو أكثر من نصف النهار بنية إتمام الوضوء وهو معنى الإطلاق . وأما لو فرق عاجزاً عن إكمال الوضوء ، فإن لم يكن مفرطاً في أسباب العجز كما لو أعدَّ ماءً كافياً لوضوئه فأهريق منه ، أو غضب ، أو أكره على عدم الإتمام فإنه يبنى كالناسى مطلقاً طال أو لم يطل ، وإن كان مفرطاً كما لو أعدَّ من

الماء مالا يكفيه ولو ظناً ولم يكفه ، فإنه يبنى على ما فعل ما لم يطل الفصل ، وصار حكمه حكم
 العائد المختار ، كالذى يغسل بعض الأعضاء بمكان ثم ينتقل لتسكيله بمكان آخر ،
 أو استمر في مكانه تاركاً لتكميل وضوئه قصداً بلارفض ، فإن طال ابتداء وضوءه وجوباً
 لعدم الموالاة ، والطول يقدر بجفاف العضو الأخير لزمن المعدل . أى الذى لا حرارة
 به ولا برودة فيه ولا شدة هواء ، ويعتبر أيضاً اعتدال المصو أى توسطه بين الحرارة
 والبرودة احترازاً من عضو الشاب والشيخ الكبير السن . ولا بُدَّ من اعتبار اعتدال
 للمكان أيضاً بأن لا يكون القطر حاراً ولا بارداً انتهى . قاله الدردير على أقرب المسالك .
 انظر الصفتى عند قول عبد البارى : والفور ، تجد هناك جُلّ ما قررناه فيما نقله عن
 الخرشى والحاشية .

ثم ذكر المصنف رحمه الله الفريضة السادسة وذكرها على خلاف أسلوبه فقال ﴿وَالنِّيَّةُ
 شَرْطٌ﴾ أخبر رحمه الله أن النية شرط ، لو قال والنية فرض ، أو قال ونية رفع الحدث في
 ابتدائه أو استباحة ما منعه ، أو أداء الفرض كما فعل غيره لكان أحسن ؛ لأن التعبير
 بالشرط يوم عدم الفرضية ؛ لأن الشرط غير الفرض على المعروف ، وهو خارج عن
 الماهية ، والفرض داخل في الماهية . هذا هو المشهور^(١) .

وقد قال بعضهم فى تعليقه على هذا الكتاب : اعلم أن كتاب الإرشاد أُلْفَهُ صاحبه
 على طريقة مالكيّة العراق ، فهو يمثل أسلوبهم ويمشى على ما رجحوه من الروايات
 واستظهروه من الأقوال مما يخالف ما عرفه متأخرو المالكية الذين اقتصروا على مختصر
 الشيخ خليل وشروحه وحواشيه ، فإذا رأى القارى شيئاً هنا يخالف ما فى المختصر أو

(١) وفى القاموس المحيط : (الشرط للزام الشيء والتزامه) ، وهو معنى الفرض . والشرط واليؤم والركن
 والفرض ، وكل هذا يرجع إلى مقصد واحد . اهـ مصححه .

الرسالة ، أو العزيمية فليحمل ذلك على تخالف طريقتي العراقيين وغيرهم . وهذه أم فوائد
هذ المتن مع وضوح عبارته وخلوها من الحشو والتعقيد اه .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ فِي طَهَارَةِ الْحَدَثِ يَنْوِي بِهِ رَفْعَ الْحَدَثِ أَوْ اسْتِبَاحَةَ مَا يَمْنَعُهُ ﴾ وفي نسخة في طهارة بلا زيادة الفاء . وما قررناه أثبت ، يعني أنه ينوي عند ابتداء
الوضوء كفصل الوجه بأن ينوي بقلبه رفع الحدث الأصغر ، أى المنع المترتب على الأعضاء
أو استباحة مامنه الحدث ، أو يقصد أداء فرض الوضوء . والأولى ترك التلفظ بذلك ؛ لأن
حقيقة النية بالقلب لا علاقة لها باللسان اه دردير . ثم اعلم أن المقصود بالنية في جميع
الأعمال تمييزُ العبادات عن العادات ، وتمييز بعض العبادات عن بعضها ، ولذا قال عليه
الصلاة والسلام في الحديث الصحيح « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُ مَا نَوَى »
رواه الشيخان .

قال المصنف رحمه الله : إن المتوضئ ينوي ما ذكر من رفع الحدث ونحوه ﴿عِنْدَ
غَسْلِ الْوَجْهِ، وَقِيلَ عِنْدَ الْمَضْمُضَةِ ﴾ يعني أنه اختلف الأئمة في أى عضو ينوي عنده
للمتوضئ . قيل عند غسل الوجه وهو المشهور . وقيل عند المضمضة . وقيل عند غسل اليدين
حين الشروع في الوضوء لثلاث يخلو غسل اليدين عن النية . وقد علمت أن المشهور الذى عليه
أهل المذهب أنه ينوي عند غسل الوجه . قال الشيخ صالح عبد السميع في هداية المتعبد :
النية هى قصدُ الشيء مقترباً بفعله ، فإن كان ذلك الشيء وضوءاً فينوي عند غسل الوجه
استباحة الصلاة أو رفع الحدث أو الفريضة ، ومحلها القلب ، وتكون عند أول مفعول
كالوجه في الوضوء ، وعند تكبيرة الإحرام في الصلاة اه . وقوله في طهارة الحدث الخ أما
طهارة الخبث فلا نية لها . لأنها لإزالة نجاسة ، إلا الذى فى وجوب النية فى غسل الذكر
منه وعدمها قولان ، أرجحهما عدم الوجوب كما تقدم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَاسْتِدَامَهَا شَرْطٌ إِلَى آخِرِهِ ، وَلَا يَضُرُّهُ

اِخْتِلَافُهَا مَا لَمْ يَقْصِدْ رَفْضَهَا ۝ يعنى أنه قد أخبر أن الاستمرار في نية الوضوء وإجرائها في القلب من أوله إلى آخره شرط في الإجزاء، إلا أنه يفتقر ذهابها عن القلب بعد الإتيان بها، وإليه أشار صاحب المختصر « وعزوبها بعده ورفضاً مفتقر » قال الخرشي عليه : والمعنى أن الذهول عن النية بعد الإتيان بها في محلها عند غفل الوجه مفتقر لمشقة استصحابها، وإن كان هو الأصل : والمسألة الثانية رفض النية، وهو لغة الترك، والمراد به هنا تقدير ما وجد من العبادات والنية كالعدم، وذكر المؤلف أنه مفتقر أيضاً بعد كمال الوضوء أو في أثنائه إذا رجع وكله بنية رفع الحدث بالقرب على المشهور، لا إن لم يكمله، أو كله بنية التبرد، أو بعد طول الحج كالوضوء عكس الصلاة والصوم، فإن رفض النية فيهما غير مفتقر . انظر فيه بقية الكلام اهـ .

قال العلامة الشيخ يوسف بن سعيد الصفي : (فروع) من ذهب إلى الميضة ليتوضأ فلما وصل إليها توضأ ولم يستحضر النية أجزأه قصده الأول، وكذا من أمر زوجته أو خادمه أن يضع له الماء ليتوضأ ولم يستحضر النية عند أخذه ذلك، لأن طلبه الماء قرينة على قصد الطهارة، وهو عين النية كما في الشرحي اهـ . وفي أقرب المسالك : ولا يضر عزوبها بخلاف الرفض في الأثناء لا بعده كالصلاة والصوم . يعنى أن عزوب النية أى ذهابها بعد أن أتى بها في أوّل له بأن لم يستحضرها عند فعل غير الفرض الأول لا يضر في الوضوء، بخلاف الرفض، أى الإبطال في أثنائه بأن يبطل ما فعله منه، كأن يقول بقلبه أبطلت وضوئى فإنه يبطل على الراجح، ويجب عليه ابتداءه إن أراد به صلاة ونحوها، بخلاف رفضه بعد إتمامه فلا يضر، وجاز له أن يصلى به، إذ ليس من نواقضه إبطاله بعد الفراغ منه . ومثل الوضوء الغسل . وأما الصلاة والصوم فيرتفعان في الأثناء قطعاً، وعليه القضاء والكفارة في الصوم لا بعد تمامهما على أظهر القولين المرجحين . وأما الحج والعمرة فلا يرتفعان مطلقاً . ويرتفع التيمم مطلقاً ما لم يصل به لضعفه اهـ .

وقد نظم ذلك الشيخ يوسف بن سعيد الصفقي، رحمه الله بقوله :

والْفُسل والوُضوء في الأثناء ارتقضا فقط بلا خفاء
كالصَّوم والصلاة في المشتهر ومثله اعتكافهم في الأظهر
تيمُّم يُرْفَض إذا مُطلقاً هذا هو القول الذي قصد ارتقى
والحجُّ والعمرة مطلقاً فلا يرتفضان فأفهمن ما تقيلا

ثم قال المصنف رحمه الله : (وَ) الفريضة السابعة من فرائض الوضوء (الدَّلْكُ فِي الْمَغْسُولِ كَأَنَّ صُغْرَى أَوْ كَبْرَى ، وَالْفُسلُ مَرَّةٌ يُسْقِطُ الْفَرْضَ إِنْ أَوْعَبَ) يعنى أخبر المصنّف أن الفريضة السابعة من فرائض الوضوء الدلك ، وهو إمرار اليد على العضو مع الماء ، ولا يشترط مقارنته للصب ، بل يكفي الدلك عقب صب الماء ، وهو أصح الأقوال . قال الخطاب : فأما حقيقة الدلك في الوضوء والغسل فهى إمرار اليد على العضو . قال في المدونة : وإذا انغمس الجنب في نهر ينوى به الغسل لم يجزئه حتى يمر بيديه على جميع جسده ، وكذلك لا يجزيه الوضوء حتى يُمرَّ بيديه على مواضع الوضوء . وقال أبو البركات الشيخ أحمد الدردير : وَدَلْكٌ خَفِيفٌ بِيَدٍ ، ثم قال : وهو إمرار اليد على العضو ولو بعد صب الماء كما قاله ابن أبي زيد ، وهو المعتمد . والمراد باليد باطن الكف ، ويندب أن يكون الدلك خفيفاً مرة واحدة ، ويكره التشديد والتكرار لما فيه من التعمق في الدين المؤدى للوسوسة . وقال الصفقي في الحاشية عند قول عبد الباري : والتدليك ، أى في المغسول ، ولا يسقط بالنسيان ، وتجوز الاستنابة عليه لضرورة ، وينوى المستنيب دون النائب ، وتمتع الاستنابة عليه بغير ضرورة اتفاقاً ، فإن وقع في الإجزاء وعدمه قولان مشهوران . وأما الاستنابة على صب الماء فبأثرة اتفاقاً ولو بغير ضرورة ، لما ورد « أن الغيرة بن شعبة صب على النبي صلى الله عليه وسلم الماء وهو يتوضأ » وقد تجب الاستنابة كالأقطع . ويكفى في الدلك غابة الظن على المعتمد ، ولا يشترط اليقين . أفاده

العدوى في حاشيته على الخرشى . وقال الرماصى محشى التتائى : متى تعذر الدلك باليد سقط من أول وهلة ، ولا تجب استنابة ولا غيرها ، ويكفى وصول الماء ، وهو سعة ، ودين الله يسر ، خصوصاً والدلك مختلف فيه . قال العدوى : وكلام الرماصى هو المعتمد اه . نقله الصفى عن العدوى . والله أعلم .

﴿ سنن الوضوء ﴾

ولما أنهى الكلام على فرائض الوضوء شرع فى الكلام على سننه فقال رحمه الله : ﴿ وَسَنَنُهُ ﴾ أى سنن الوضوء ، وهى ثمانية على المشهور : الأولى ﴿ غَسْلُ الْيَدَيْنِ ﴾ إلى الكوعين عند الشروع . وفى أقرب المسالك : وسننه غسل اليدين إلى الكوعين قبل إدخالهما فى الإناء إن أمكن الإفراغ وإلا أدخلهما فيه ، كالكثير والجارى . وندب تفريقهما . وفى العزّة : سننه ثمانية : الأولى غسل اليدين قبل إدخالهما فى الإناء ، وينوى بفصلهما التعبد ، ويفسل كلّ واحدة على حدة ثلاثاً اه .

قال المصنف رحمه الله ﴿ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ مَا لَهُمْ يَكُنْ بِهِمَا أَذَى فَيَجِبُ ﴾ يعنى أخبر أن من أراد الوضوء يندب له أن يفسل يديه ثلاثاً قبل إدخالهما فى الإناء إن أمكنه ذلك إلا إذا كان بهما أذى ، أى نجاسة فيجب عليه غسلهما قبل إدخالهما فى الإناء ثلاثاً ينجس الماء بإدخالهما فيه قبل غسلهما ، وإذا لم يكن بهما أذى فإنه ينوى عند غسلهما التعبد . وفى حاشية الصفى : اعلم أن كل سنة تقدّمت على محل الفرض كفصل اليدين للكوعين ، والمضمضة ، والاستنشاق ، والاستنثار ، فلا بد لهما من نية ، أى فالسنة تتوقف على النية . وأمّا ما تأخر منها عن الشروع فى الفرض فنية الفرض تشمله كالفرائض اه .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَ ﴾ السنة الثانية من سنن الوضوء ﴿ الْمُضْمَضَةُ ﴾ يعنى أخبر أن السنة الثانية من سنن الوضوء المضمضة ، وهى إدخال الماء فى الفم ثم يخفضه ويمجئه . وظاهر كلامهم أن سنيتها تحصل بمرة ، وأن الثانية والثالثة كل منهما مستحب كما يأتى عن المصنف قوله : وتكرار المغسول مرتين بعد سقوط الفرض . وهنا نعبّر بعد حصول السنّة بمرّة واحدة . وفى الرسالة : ويجزئه أقل من ثلاث فى المضمضة والاستنشاق كما هو معلوم .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَ ﴾ السنة الثالثة من سنن الوضوء ﴿ الاسْتِنْشَاقُ ﴾ وهو جذب الماء بنفسه بفتح الفاء لداخل أنفه . قال بعضهم : ليخرج مائى الخيشوم من الأوساخ المانعة من إخراج الحروف على هيئتها (قُلْتُ) المعتمد فى المضمضة والاستنشاق أن يختبر حال الماء من طعمه أو ريحه أو نحو ذلك وفى الدردير : والثالثة الاستنشاق ، وهو إدخال الماء فى الأنف وجذبه بنفسه إلى داخل أنفه . وتنب فعل كل من هاتين السنتين بثلاث غرفات ، بأن يتمضمض بثلاث ، ثم يستنشق بثلاث ، وهذا معنى قول الشيخ أى خليل : وفعلها بست أفضل . أى أفضل من أن يفعلها بثلاث غرفات يتمضمض ويستنشق بكل غرفة منها ، أو بغرفتين ، أو بغير ذلك ، كما قال : وجاز أو إحداها بغرفة . وتنب للمفطر أن يباليغ فى المضمضة والاستنشاق ، وإيصال الماء إلى الحلق وإلى آخر الأنف . وكرهت المبالغة للصائم ثلاثاً يقصد صومه ، فإن بالغ ووصل الماء للحلق وجب عليه القضاء اهـ .

﴿ وَ ﴾ السنة الرابعة من سنن الوضوء الاستنثار ، وهو دفع الماء من الأنف بنفسه ، مع جعل السبابة والإبهام من يده اليسرى على أنفه . وإليه أشار المصنف بقوله : ﴿ يَسْتَنْثِرُ ﴾ بِشِمَالِهِ يعنى أن الاستنثار بيده اليسرى من تمام السنة . وقيل مستحب . وفى الرسالة :

ثم يستنشق بأفقه الماء ويستنثره ثلاثاً ، يجعل يده على أفقه كامتعاظه . ويجزئه أقل من ثلاث في المضضة والاستنشاق ، وله جمع ذلك في غرفة واحدة والنهاية أحسن اه .

قال المصنف رحمه الله ﴿ وَيُجْزِيَانِ بِغَرَفَةٍ ﴾ يعني أن المضضة والاستنشاق يكفيان بغرفة واحدة كما تقدم آنفاً ، لكن فعلهما بستة غرفات أفضل كما في المختصر ، ولذا قال المصنف : ﴿ وَإِفْرَادُ كُلِّ بِغَرَفَةٍ أَفْضَلُ ﴾ وقد تقدم لنا بيان جميع ذلك فراجع إن شئت .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ السنة الخامسة من سنن الوضوء ﴿ مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ﴾ يعني أن مسح الأذنين ظاهراً وباطنهما بماء جديد غير الماء الذي مسح به الرأس سنة من سنن الوضوء . وبيان ذلك أن كلا منهما سنة مستقلة ، فالمسح سنة على حدة ، وتجديد الماء لهما سنة على حدة . وصفة المسح المستحبة أن يمسح ما يلي الوجه بالسبابتين ، وما يلي الرأس بالإبهامين ، وذلك بماء غير الماء الذي مسح به الرأس كما تقدم . وقد ذكر المصنف هنا سنتين معاً من سنن الوضوء وهما السنة الخامسة والسادسة ، وهما مسح الأذنين وتجديد الماء لهما . وأما ما يأتي في قوله : والبدء بمقدم الرأس ، فإنه ليس بسنة بل هو من فضائل الوضوء على المشهور .

ثم ذكر السنة السابعة من سنن الوضوء فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ من السنة في المذهب ﴿ التَّرْتِيبُ عَلَى الْمَشْهُورِ ﴾ يعني أن السنة السابعة من سنن الوضوء الترتيب بين فرائضه : فيفسل الوجه قبل ذراعيه ، وذراعيه قبل مسح الرأس ، ومسح الرأس قبل الرجلين ، هكذا . وما ذكره المصنف من أن الترتيب سنة هو المشهور . وقيل إنه مستحب . وروى عن مالك أنه واجب ، وعليه فلونكس بأن غسل يديه - أي

ذراعيه - قبل الوجه كان وضوءه باطلاً إن لم يأت بالمنكس ثانياً ، لكن العمل
بالمشهور كما قد علمت . وفي الدردير على أقرب المسالك : فإن نكس بأن قدم فرضاً
على موضعه المشروع له كان غسل اليدين قبل الوجه أو مسح رأسه قبل اليدين أو قبل
الوجه أعاد المنكس استثنائاً وحده مرة ، ولا يعيد مابعد إن طال ما بين انتهاء وضوءه
وتذكره طولاً مقدراً بجفاف العضو الأخير في زمان ومكان اعتدلاً ، فإن لم يبعد فعلة
مرة فقط مع تابعه شرعاً ، فلو بدأ بذراعيه ثم بوجهه فرأسه فرجليه ، فإن تذكر بالقرب
أعاد الذراعين مرة ، ومسح الرأس وغسل رجليه مرة مرة ، سواء نكس سهواً أو عمداً ،
وإن تذكر بعد طول أعاد الذراعين فقط مرة إن نكس سهواً ، واستأنف وضوءه
ندباً إن نكس عمداً ولو جاهلاً ، ولو بدأ برأسه ثم غسل يديه فوجهه أعاد اليدين
والرأس مطلقاً ، ثم يفصل رجليه إن قرب وإلا فلا ، ولو بدأ برجليه فرأسه فيديه فوجهه
أعاد مابعد الوجه على الترتيب الشرعي مطلقاً قرب أو بعد ؛ لأن كل فرض من الثلاثة
منكس ، ولا يعيد الوجه إلا إذا نكس عمداً وطال كما تقدم . ولو قدم الرجلين على
الرأس أعاد الرجلين مطلقاً إلا إذا تعمد وطال فيبتدئ وضوءه ندباً . فقوله - أى الشيخ
خليل - : وإلا فع تابعه ، أى إن كان له تابع ٥١ .

قال العلامة المحقق الصاوى فى حاشيته على الدردير : وحاصل مقاله المصنف والشارح
أن ترتيب الفرائض فى أنفسها سنة ، فإن خالف ونكس بأن قدم عضوا عن محله
فلا يخلو إما أن يكون ذلك عمداً أو جهلاً أو سهواً ، وفى كلِّ إيمان يطول الأمر أم لا ،
فإن كان الأمر قريباً بحيث لم يحصل جفاف أتى بالمنكس مرة إن كان غسله أولاً ثلاثاً
أو مرتين ، وإلا كمل تثليثه وأعاد مابعد مرة مرة على ما تقدم ، لا فرق بين كونه عمداً
أو جاهلاً أو ناسياً . وإن طال فإن كان عمداً أو جاهلاً ابتداءً وضوءه ندباً ، أو ناسياً
فعلة فقط مرة واحدة ، لا فرق بين كون الطول عمداً أو عجزاً أو سهواً ، فصور الطول

تسعة والقرب ثلاثة فتأمل هـ . وإلى جميع ذلك أشار المصنف بقوله : ﴿ فَمَنْ نَكَسَ
أَعَادَ مَا نَكَسَهُ ﴾ وقد تقدم بيانه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْبَدْءُ بِمَقْدَمِ الرَّأْسِ ﴾ وتقدم الكلام في شرح
مسح الأذنين بقولنا : وأما ما يأتي من قوله - أي المصنف - : والبدء بمقدم الرأس أنه
ليس بسنة من سنن الوضوء ، بل هو من فضائله على المشهور . وعدّه المصنف من
سنن الوضوء ، والصحيح أنه من المستحبات . وفي العزّة : والتاسعة أي من فضائله أن
يبدأ بمقدم الرأس . وقال ابن جزى في القوانين في الفصل الرابع في فضائل الوضوء :
الخامسة الابتداء بمقدم الرأس . وفي الأخرى : والبدء بمقدم الرأس هـ .

ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى السنة الثامنة من سنن الوضوء بقوله : ﴿ وَ ﴾ السنة
الثامنة من سنن الوضوء ﴿ الرُّدُّ إِلَيْهِ ﴾ أي إلى مقدم الرأس على المشهور . قال في
المختصر : « ورد مسح رأسه » المواق : قال ابن عرفة : من سنن الوضوء رد اليدين من
منتهى المسح لمبدئه . وفي الخطاب : يعني أن السنة السابعة - أي في سياق كلامه - رد
اليدين في مسح الرأس إلى المحل الذي بدأ منه ، فإن بدأ من مقدم رأسه كما هو المستحب
في ذلك ردهما من المؤخر إلى المقدم ، وإن بدأ في المسح من مؤخر رأسه وترك المستحب
من ذلك فالسنة أن يردهما من المقدم إلى المؤخر كما صرح بذلك ابن القصار ، ونقله اللخمي
وعبد الحق . قال اللخمي : والفرض في مسح الرأس واحد وهو بلوغ اليدين إلى مؤخره ،
ولا خلاف أنه لو اقتصر على ذلك ولم يردهما لأجزأه . والسنة ردهما من القفا إلى مقدم
الرأس . قال ابن القصار : وإن بدأ رجل من مؤخر رأسه إلى مقدمه لكان المسنون أن
يرد من المقدم إلى المؤخر هـ .

﴿ فضائل الوضوء ﴾

ولما أنهى الكلام عن سنن الوضوء انتقل المصنف يتكلم على فضائل الوضوء فقال رحمه الله : ﴿ وَفَضَائِلُهُ ﴾ جمع فضيلة ، وهى ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمر به أمراً غير مؤكد يُثَاب فاعله ولا يَأْتُم تاركه . يعنى أن فضائل الوضوء إحدى عشرة فضيلة عد المصنف منها ثلاثة ، وهى : التسمية ، والسواك ، وتكرار المفسول ، وترك باقيها اختصاراً منه . ونحن إن شاء الله سنذكرها على التفصيل بعد ما ذكره المصنف . وهو قوله رحمه الله ﴿ التَّسْمِيَةُ ﴾ أى فى ابتداء الوضوء بأن يقول : بسم الله ، والمعتمد أنه يأتى بالبسملة كاملة ، فإن اقتصر على بسم الله حصلت البركة إن شاء الله ، وفى الحديث « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » والمعنى لا وضوء كاملاً ؛ لأن التسمية عند الوضوء مستحبة .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَ ﴾ الفضيلة الثانية من فضائل الوضوء ﴿ السَّوَاكُ ﴾ وفى الموطأ عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك » وفى رواية « مع كل صلاة » . والحاصل أن استعمال السواك عند الوضوء قبل أن يتمضمض مستحب ، ثم يتمضمض بعده ليخرج ما تحلل منه . والسواك يكون بعود رطب أو يابس ، والأخضر أفضل لغير الصائم ، فإن لم يجد عوداً فبأصبعه أو بشيء غير متنجس ، ولا بعود الريحان ، ولا الرمان لتحريكهما عرق الجذام . وينهى عن الاستيائك بالجوزة التى تحمر الشفتين : حرمة للصائم وكراهة لغيره . وكذا لا يجوز الاستيائك بالقصب لأنه يورث البرص وداء الأكلة . وإلى ما تقدم أشار المصنف رحمه الله بقوله ﴿ وَبِالْأَرَاكِ الْأَخْضَرِ أَفْضَلُ لِغَيْرِ الصَّائِمِ وَفِي عَدَمِهِ يَسْتَاكُ بِأَصْبَعِهِ ﴾ يعنى أن الأراك الأخضر أولى للفطر كما تقدم . ولا ينبغي أن يزيد فى طوله على شبر . وفضائله

كثيرة تزيد على بضع وثلاثين فضيلة . وقد نظمها الحافظ ابن حجر الشافى فقال :

إن السواك مرضى الرحمن	وهكذا مبيض الأسنان
ومظهر الشعر مذكى الفطنة	يزيد فى فصاحة وحسنه
مشدد اللثة أيضاً مذهب	لبخري والعدو مرهب
كذا مصفى خلقة ويقطع	رطوبة وللغذاء ينفع
ومبطل للشيب والإهرام	ومهضم الأكل من الطعام
وقد غدا مذكر الشهادة	سهل النزاع لدى الشهادة
ومرغم الشيطان والعدو	والعقل والجسم كذا يقوى
ومورث لسعة مع الفقى	ومذهب لآلم حتى العنا
ولللشداع وعروق الراس	مسكن ووجع الأضراس
يزيد فى مال وينمى الولدا	مطهر للقلب جال للصدأ
مبيض الوجه وجال للبصر	ومذهب لبثم مع الحفر
ميسر موسع للرزق	مفرح للكاتبين الحق

اه

وفى السواك كلام طويل فراجع فى محله إن شئت .

قال المصنف رحمه الله (و) الفضيلة الثالثة من فضائل الوضوء (تكرر المغسول مرتين بعد سقوط القرص لا الممسح) يعنى قد أخبر المصنف بأن تكرار غسل الأعضاء المفسولات مرتين أو ثلاثاً من فضائل الوضوء إذا أوعب بالأولى ، بخلاف الممسوح ، وهو الرأس والأذنان فإنه لا يستحب تكرار مسحهما . هذا آخر ما ذكر للمصنف من فضائل الوضوء .

وقد تقدم لنا أن فضائل الوضوء إحدى عشرة فضيلة ذكر للمصنف منها ثلاثة ، وأنا

أذكر الباقي (فَقُلْتُ) : والفضيلة الرابعة ، أى من فضائل الوضوء تقليل الماء الذى يرفعه للأعضاء حال الوضوء ، ولا تحديد فى التقليل لاختلاف الأعضاء . والناس منهم مَنْ يُتَقَنُّ غسل عضوٍ بالتقليل من الماء ، ومنهم غير ذلك . وفى الرسالة : وَقَلَّةُ الْمَاءِ مع إحكام الغسل سنة ، أى خفيفة مستحبة ، والسرف منه غلوٌ وبدعة اهـ . والفضيلة الخامسة من فضائل الوضوء وضع الإناء على جهة اليمين إن كان مفتوحاً كالقصة ؛ لأنه أمكنُ فى تناول الماء منه ، وأما إن كان الإناء غير مفتوح بأن كان ضيق الفم كالإبريق فالأفضل أن يكون على جهة اليسار ، والفضيلة السادسة من فضائل الوضوء البداءة بمقدم الرأس عند غسل الوجه . وما ذكره المصنف من عَدِّهِ من سنن الوضوء قد تقدم لنا الكلام فيه من أنه ليس بسنة ، بل من فضائل الوضوء على المشهور كما قد علمت ، والفضيلة السابعة من فضائل الوضوء عدم الكلام فى حال وضوئه إلا من ذكر الله أو الضرورة . والفضيلة الثامنة من فضائل الوضوء أن يرتب المسنون مع المسنون ، كالمضمضة والاستنشاق ، وكذا ترتيب السنن مع الفرائض من فضائل الوضوء . وَأَمَّا ترتيب الفرائض فى أنفسها أى ترتيب فرض مع فرض مثلها فهو سنة من سنن الوضوء كما تقدم فى السنن ، والفضيلة التاسعة من فضائل الوضوء الموضع الطاهر ، أى إيقاعه فى محل طاهر الذى شأنه الطهارة ، بخلاف الكنيف وما فى معناه فيكره الوضوء فيه ، والفضيلة العاشرة من فضائل الوضوء استقبال القبلة مع الإمكان بغير مشقة ، وإلا جاز الانصراف بأى جهة ، والفضيلة الحادية عشرة من فضائل الوضوء الدعاء بعد الفراغ منه ، بأن يقول وهو رافع طرفه إلى السماء : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلنى من التوابين ، واجعلنى من المتطهرين . انتهت فضائل الوضوء . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَمَنْ نَسِيَ قَرَضاً أَتَى بِهِ وَبِالصَّلَاةِ ﴾ يعنى أن من نسى فرضاً من فرائض الوضوء المتقدمة وجب عليه الإتيان به وإعادة الصلاة التى صلاحها قبل

تذكره ، وما ذكره المصنف كالختصر ونصه : (ومن ترك فرضاً أتى به وبالصلاة ، وسنةً فعلها لما يستقبل) وفي الأخرى : ومن نسي فرضاً من أعضائه فإن تذكره بالقرب فعله وما بعده ، وإن طال فعله وحده وأعاد ما صلى قبله ، وإن ترك سنة فعلها ولا يعيد الصلاة ، ومن نسي لُمةً غسلها وحدها بنية ، وإن صلى قبل ذلك أعادها .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ أَوْ سُنَّةً فَعَلَهَا لِمَا يَسْتَقْبِلُ ﴾ وفي نسخة بالجيم بدل الفاء جعلها ، وهي خطأ والصحيح ما قررناه . والمعنى أن من نسي سنة من سنن الوضوء أنه يفعل تلك السنة حين تذكره لما يستقبل من الصلوات إن أراد أن يصلي بذلك الوضوء وإلا فلا يأتي بها ، كما أنه لا يعيد ما صلى قبل ذلك اتفاقاً اهـ :

﴿ مكروهات الوضوء ﴾

وقد ذكر أبو البركات الشيخ أحمد الدردير في أقرب المسالك بعض مكروهات الوضوء بقوله : وكره موضع نجس ، وإكثار الماء ، والكلام بغير ذكر الله ، والزائد على الثلاث ، وبدء بمؤخر الأعضاء ، وكشف العورة ، ومسح الرقبة ، وكثرة الزيادة على محل الفرض ، وترك سنة . وندب لزيارة صالح ، وسلطان ، وقراءة قرآن ، وحديث ، وعلم ، ، وذكر ، ونوم ، ودخول سوق ، وإدامته ، وتجديده إن صلى به أو طاف .

﴿ شروط صحة الوضوء وجوبه ﴾

وشروط صحته إسلام ، وعدم حائل ، ومُنافٍ ، وشروط وجوبه دخول وقت ، وبلوغ ، وقدرة عليه ، وحصول نأقضى ، وشروطها عقل ، ونفاً من حيض ونفاس ، ووجود ما يكفي

من المطلق ، وعدم نوم وغفلة ، كالفسل وكالتيمم ، بإبدال المطلق بالصعيد إلا أن الوقت فيه شرط فيهما اهـ .

وفي الرسالة : ويجب عليه أن يعمل عمل الوضوء احتساباً لله تعالى لما أمره به يرجو تقبله وثوابه وتطهيره من الذنوب به ، ويشعر نفسه أن ذلك تأهب وتنظيف لمساجدة ربه ، والوقوف بين يديه لأداء فرائضه ، والخضوع له بالركوع والسجود . فيعمل على يقين بذلك وتحفظ فيه ، فإن إتمام كل عمل بحسن النية فيه اهـ .

﴿ نواقض الوضوء ﴾

ولما أنهى الكلام عن فضائل الوضوء ومكروهاته وما يتعلق بجميع ذلك انتقل يتكلم على نواقضه ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فصل ﴾

هذا الفصل عقده المصنف في بيان نواقض الوضوء . والنواقض جمع ناقض ، أى مبطل للوضوء وموجب لإعادته مرة أخرى . والناقض ثلاثة أنواع على الإجمال ، وهى حدث ، وسبب ، وغيرهما ، وأشار المصنف إلى الأول بقوله ﴿ يَنْقُضُهُ الْخَارِجُ الْمُعْتَادُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ ﴾ أى الحدث الخارج من القبل أو الدبر ﴿ عَلَى وَجْهِ الْعَادَةِ ﴾ يعنى الحدث الذى ينتقض به الوضوء هو الخارج من الخرج المعتاد على وجه الصحة والاعتقاد . وأما الخارج غير المعتاد كخروج الدود أو الحصى من أحد السبيلين ، أو غير الخارج كالقرقرة ، أو كان خروجه على سبيل المرض كالسلس فلا ينتقض به الوضوء ، وإليه أشار المصنف بقوله : ﴿ لَا النَّادِرُ وَالسَّكْسُ ﴾ أى فلا يوجبان الوضوء بخروجهما ، هذا إن لازم السلس كل الزمن أو جلّه ، أما إن فارق كل الزمن أو جلّه فينتقض . والمراد بالخارج الناقض الذى

ينقض بنفسه ، وهو البول والغائط والريح والمذي والودي والهادى فى الاتى . ثم ذكر المصنف السلس الذى ينشأ لأجل طول العُزْبَةِ فحكمه حكم الخارج المعتاد فى نقض الوضوء به . ولذا قال رحمه الله تعالى ﴿ وَسَلَسُ الْمَذْيِ لِطُولِ الْعُزْبَةِ كَالْمُعْتَادِ ﴾ والسلس : ما يسيل بنفسه لتغير الطبيعة ، سواء بولاً أو ريحاً أو غائطاً أو منياً ، يعنى أن السلس لطول العُزْبَةِ ناقض كالخارج المعتاد سواء ، يجب منه ما يجب فى خروج المذي ، إن كان مَذْيًا مع غسل الذكر كله بنية كما تقدم جميع ذلك على التفصيل ، وفى نسخة هنا زيادة فى المتن وهى « والخارج من غيرهما » هذه الزيادة ليست من كلام المصنف وإن كانت موافقة ، والأولى جعلها شرحاً لا نصاً فتأمل .

ولما فرغ المصنف من الكلام على الحدث وتعريفه وأحكامه انتقل إلى النوع الثانى من أنواع نواقض الوضوء ، وهى الأسباب التى لا تنقض الوضوء بنفسها بل بسبب حدث ولو لم يحصل ، فبدأ رحمه الله بالمسّ واللمس لأن كل واحد منهما يؤدى إلى خروج المذي أحياناً : ﴿ وَ ﴾ من نواقض الوضوء ﴿ مَسُّ الذَّكَرِ ﴾ أى المتصل ﴿ بِيَاطِنِ الْكَفِّ وَالْأَصَابِعِ ﴾ يعنى من النواقض للوضوء مس الذكر بباطن الكف أو بباطن الأصابع أو بجنبيهما ولو بأصبع زائدٍ إِنْ حَسَّ بِأَن كَانَ يَتَحَرَّكُ تَحَرُّكاً مُعْتَبِراً ، فينقض الوضوء بذلك سواء مسه من كرة أو من قصبة ، أَلْتَذَّ أَمْ لَا ، هذا إذا مسه من غير حائل ، أما إن مسه من فوق حائل فلا نقض ولو كان الحائل خَفِيفاً ، إلا ما كان وجوده كالعدم . والحاصل أن النقض مشروط بشروط خمسة : أن يكون ذكر نفسه ، وأن يكون متصلاً ، وأن يكون المس من غير حائل ، وأن يكون بالباطن ، وأن يكون بباطن الكف أو ماشابهه اهـ صفتى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَا ﴾ ينقض الوضوء بسبب مس ﴿ الذَّيْبِرِ ﴾ يعنى أن الوضوء لا ينتقض بمس الذبير عند المالكية ، ولا بمس الأثنيين ، ولا بمس فرج الصغرة

التي لا تشهى ، وكذا لا ينتقض الوضوء بخروج قء ، ولا بأكل لحم جَزْؤٍ ، ولا بحجامة ، ولا بفصد ، ولا بقهقهة في صلاة ، ولا بمس امرأة فرجها على المعتمد .

قال المصنف رحمه الله مشيراً لهذا الأخير ﴿ وَفِي مَسِّ الْمَرْأَةِ فَرْجَهَا خِلَافٌ ﴾ وقد علمت آنفاً أن المعتمد الذي به الفتيا عدم النقض ولو ألفت . وعليه مشى خليل . والإلطاف أن تدخل المرأة يدها بين شفرى فرجها . ولا ينتقض الوضوء بلمس البهيمة ، ولا بإغماظ من غير مذى ، ولا بالنظر أو التفكير ولو مع اللذة في القلب بغير خروج شيء ولو في الصلاة . ومما لا ينتقض به الوضوء على المعتمد القرقرة ، وهى الريح المسموع داخل الجوف ؛ لأن الناقض هو الخارج المعتاد ، وليست القرقرة من الخارج . وما ذكره صاحب العزى من أن القرقرة الشديدة توجب الوضوء ضعيف .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَ ﴾ من نواقض الوضوء ﴿ لَمَسُ النِّسَاءِ لِلذَّةِ ﴾ أى لقصد اللذة أو وجدانها ، يعنى أن قصد اللذة أو وجودها شرط في نقض الوضوء . والمراد باللمس ملاقة جسم لآخر وهو من نواقض الوضوء ، والدليل على ذلك قوله تعالى « أَوَّلَا مَسَّتُمُ النِّسَاءَ » وقال بعضهم : المراد باللمس الجماع ، فأجاب الصفى ليس كذلك لأن حكم الجنابة ذكر في قوله تعالى « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا » فلو كان المراد باللمس الجماع لكان تكراراً . وبهذا قد تقرر أن قصد اللذة أو وجودها ناقض ، سواء ممن تحمل له كالزوجة والأمة ، أو أجنبية . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَحَرَّمَ ﴾ كَأَمَّ وبنت وغيرها ؛ لأن وجود اللذة ناقض على المعتمد ، ولا فرق في ذلك بين المحرم وغيره إلا في القصد وحده بدون وجدان ، ففي الأجنبية ناقض وفي المحرم غير ناقض ، سواء كان من فاسق وهو من يلتذ بمحرمه أم لا اه صفى ، كما سيأتى تفصيل ذلك عن المرديز . قال المصنف رحمه الله : ﴿ أَوْ ﴾ كان اللمس واقعاً ﴿ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ لَا يَمْنَعُ الذَّةَ ﴾ فينتقض به الوضوء لأنه كالعدم . قال : ﴿ وَلَوْ ﴾ كان العضو الممسوس ﴿ ظُفْراً أَوْ سِنّاً

أَوْ شَعْرًا ﴿﴾ يعنى أنه قد أتى المصنف بصفة المبالغة فى انتقاض الضوء بهذه الأشياء الثلاثة بشرط اللذة أو قصدتها من اللامس ، وأما الملموس فينتقض وضوءه بوجود اللذة فقط ، ولتقض وضوءهما معاً أشار المصنف بقوله : ﴿ اللَّامِسُ وَالْمَلْمُوسُ سَوَاءٌ ﴾ قال العلامة الشيخ أحمد الدردير فى أقرب المسالك : ولمس بالغٍ من يُلتذّ به عادة ولو لظفر أو شعر أو بحائل إن قصد اللذة أو وجدها ، وإلا فلا اه : قال الشارح : يعنى أنَّ لمس المتوضئ البالغ لشخص يُلتذّ بمثله عادة من ذكر أو أنثى ينتقض الضوء ولو كان الملموس غير بالغ أو كان اللمس لظفر ، أو شعر ، أو من فوق حائل كثوب ، وظاهرها كان الحائل خفيفاً يحس اللامس معه بطراوة البدن ، أو كان كثيفاً . قال وتأولها بعضهم بالخفيف (قُتِلَتْ) قد تقدم لنا فى مس الذكر أنَّ مسّه من فوق الحائل لا يوجب الضوء فلا ينتقض ولو كان الحائل خفيفاً ، إلا ما كان وجوده كالعدم فينتقض ، كما فى حاشية الصفتى . فلنرجع إلى إتمام كلام الدردير : قال : وأما اللمس من فوق حائل كثيف فلا ينتقض ، ومحل النقض إن قصد التلذذ بلمسه ، وإن لم تحصل له لذة حال لمسه ، أو وجدها حال اللمس وإن لم يكن قاصداً لها ابتداءً ، فإن لم يقصد ولم يحصل له لذة فلا نقض ، ولو وجدها بعد اللمس . والملموس إن بلغ ووجد ، أو قصد بأن مالت نفسه بأن يلمسه غيرُه فلمسه انتقض وضوءه لأنه صار فى الحقيقة لامساً وملوساً ، فإن لم يكن بالغاً فلا نقض ولو قصد ووجد اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى . ﴿ وَ ﴾ من الأسباب التى تنقض الضوء ﴿ زَوَالُ الْعَقْلِ ﴾ أى استتارُه ﴿ يَحْنُونِ ﴾ وهو زوال الشعور من القاب مع بقاء القوة والحركة ، وهو أنواع ﴿ أَوْ إغْمَاء ﴾ وهو زوال الشعور من القاب مع استرخاء الأعضاء . قال مالك رحمه الله : ومن أغمى عليه فعلية الضوء . (تنبيه) إذا أفاق المحنون والعمى عليه لا يجب

عليهما غسل على المعتمد ، نقله الصنف عن شرح الأصيلي اهـ (قُلْتُ) هذا إن لم يتحقق خروج الإنزال منه وإلا وجب عليه الغسل اتفاقاً . قال المصنف رحمه الله : ﴿ أَوْ ﴾ كان زوال العقل بسبب ﴿ سُكْرٍ ﴾ يعني أراد بذلك مطلق غيبوبة العقل ، سواء أكان من مائعات حلال كالبين حامض ، أو من حرام كخمر ، أو من مُضِرَّات بالجسم والعقل كسُم ، أو من مخدِّرات كحشيشة . والمدار في الجميع على زوال العقل ، فإذا زال العقل بشيء من تلك الأشياء نقض الوضوء مطاقاً ، لا فرق بين طول زمنه وقصره كما يفصل في النوم ، وهو ظاهر المدونة والرسالة ، فهو ناقض . قال ابن عبد السلام : وهو الحق . وقال ابن بشير : والقليل في ذلك كالكثير خلافاً لبعضهم اهـ . نقله الصاوى عن الدسوقي . قال المصنف رحمه الله : ﴿ أَوْ ﴾ كان الزوال بسبب ﴿ نَوْمٍ مُسْتَقْلٍ وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ جَالِسًا غَيْرَ مُسْتَنِدٍ ﴾ يعني أن النوم من الأسباب التي تنقض الوضوء ، وهو على أربعة أقسام : طويل ثقيل ينقض الوضوء ، قصير ثقيل ينقض الوضوء أيضاً . قصير خفيف لا ينقض الوضوء ، طويل خفيف يستحب منه الوضوء . ولا عبرة عند المالكية بصفة النَّائِم من كونه جالساً أو مُسْتَنِدًا أو مضطجعا ، بل العبرة عندنا بصفة النوم كما تقدم ، فإذا ثقل النوم حتى لا يشعر صاحبه بمن يأتي ومن يذهب نقض وضوءه على كل حال .

ثم انتقل المصنف إلى ما ليس يحدث ولا سبب وهى الردة والشك ، وقدم الردة لأنها أهم ، فقال رحمه الله ﴿ وَالْمَشْهُورُ ﴾ عندنا معشر المالكية ﴿ أَنَّ الرَّدَّةَ مُبْطِلٌ ﴾ للوضوء ، خلافاً للشافعية . قال الدردير : وأما غيرها - أى غير الحدث والسبب - وهو الردة والشك في الناقض بعد طهر عُلِمَ وعكسه ، أو في السابق منهما . قال الشارح : هذا هو النوع الثالث من الناقض للوضوء ، إما حدث ، وإما سبب ، وإما غيرها ، وهو أمران : الردة ، والشك ، وكل منهما ليس يحدث ولا سبب . وبعضهم جعلهما من أقسام

السبب : أما الردة فهي محبطة للعمل ومنه الوضوء والغسل على الأرجح ، إلى آخر كلامه رحمه الله : يعنى أن الردة - وهى كفر مسلم والعياذ بالله - مبطله لجميع أعمال البر من العبادات وغيرها ، وهى تكون بالأشياء من الأفعال والأقوال ، نحو أن يقول هو مشرك ، أو هو نصرانى ، أو يهودى ، أو ياتى مصحفاً فى القاذورات ، أو يسب الله تعالى ، أو يسب نبيا مجمعاً على نبوته ، أو ملكا كذلك ، أو نحو ذلك مما يقتضى الكفر ، فإذا حصل منه واحدة مما ذكرنا صار كافراً مُرتدّاً . قال تعالى « ومن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ » وقال تعالى « لئن أشركت ليحبطن عملك » والوضوء من جملة العمل كالغسل فإن الردة تبطله على المعتقد . فإذا رجع المرتد إلى الإسلام وجب عليه إعادة وضوئه الذى فعل قبل ارتداده بنية رفع الحدث إن أراد الصلاة ، وكذا وجب عليه الغسل إن أراد جميع ما يقتضى الطهر كالطواف ومَسَّ المصحف وغيره مما هو شرطه الطهارة . فافهم ذلك .

ثم قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَ ﴾ من نواقض الوضوء . ﴿ الشُّكُّ فِي الْحَدَثِ بَعْدَ تَيَقُّنِ الطَّهَّارَةِ ﴾ قال مالك فى المدونة فيمن توضأ فشك فى الحدث فلا يدرى أحدث بعد الوضوء أم لا : إنه يعيد الوضوء بمنزلة من شك فى صلاته ، فلا يدرى أثلاثاً صلى أم أربعاً فإنه يلغى الشك اهـ . وكذلك من شك فى السابق منهما بأن تيقن أنه توضأ وتيقن أيضاً بالحدث وشك فى السابق منهما فإنه يجب عليه الوضوء ؛ لأنه لا تَبَرُّأَ ذِمَّتُهُ إِلَّا بِالْيَقِينِ . ولذا قال المصنف : والشك فى الحدث الخ ﴿ مُوجِبٌ ﴾ يعنى من موجبات الوضوء ، ما لم يكن مُسْتَنَكِحاً . وإذا استنكحه شك فإنه لا يعيد الوضوء . وأما غير المستنكح فإن وضوؤه يبطل بالشك باتِّفَاقِ أهل المذهب .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْحَدَثُ يَمْنَعُ فِعْلَ كُلِّ مَا يَشْتَرِطُ لَهُ الطَّهَّارَةُ ﴾ يعنى أنه إذا قام بالمكلف الحدث مُنْعَ أن يفعل ما يشترط فيه الطهارة كالصلاة

والطواف وحمل المصحف ، إلا بقصد حمل أمتعة فيجوز . قال الله تعالى « إنه لقرآنٌ كريمٌ في كتابٍ مكنونٍ لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » صدق الله العظيم . ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ يمنع الحدث ﴿ حَمَل ﴾ جملة ﴿ الْمُصْحَفِ وَلَوْ بِجَانِبٍ أَوْ عِلَاقَةٍ ﴾ بغير طهرٍ إِلَّا لِمَتَعَمَّ فِيهِ أَوْ مُعَلِّمٌ ، وَإِلَّا الْجُزْءَ وَنَحْوَهُ لَتَعَوَّذَ أَوْ دَلَالَةً فِيَجُوزُ . قال المصنف رحمه الله : ﴿ لَا ﴾ يمنع حمل المصحف ﴿ بَيْنَ أُمْتَعَةٍ قُصِدَ حَمْلُهَا ﴾ بمعنى أنه يجوز حمل القرآن الكامل في الأمتعة كالصندوق بنية حمل المتاع ، لا بنية حمل القرآن . وفي المختصر : وَمَنَعَ حَدَثُ صَلَاةٍ وَطَوَافًا وَمَسَّ مَصْحَفٍ وَإِنْ بَقِضَ بِهِ ، وَحَمَلَهُ وَإِنْ بَعْلَاقَةً أَوْ وَسَادَةً ، إِلَّا بِأَمْتَعَةٍ قُصِدَتْ ، وَإِنْ عَلَى كَافِرٍ ، لَا دِرْهَمَ وَتَفْسِيرَ وَلَوْ جِ لِمُعَلِّمٍ وَمَتَعَمٍّ وَإِنْ حَائِضًا ، وَجُزْءَ لِمَتَعَمٍّ وَإِنْ بَلَغَ ، وَحِرْزٍ بِسَاتِرٍ وَإِنْ لِحَائِضٍ أَه . قال الخرشي : يعني أن الطواف ولو نفلاً ، والصلاة كلها على اختلاف أحكامها من فرض وسنة ونفل وسجود القرآن لا يجوز إِلَّا بالوضوء ، وأن الحدث مانع من ذلك أه . وقد عقد الأخضري فصلاً في هذه المسئلة : فقال : لا يحل لغير المتوضى صلاة ولا طواف ، ولا مَسُّ نُسخةِ القرآن العظيم ، ولا جلدِها ، لا بيده ولا بِعُودٍ وَنَحْوِهِ ، إِلَّا الْجُزْءَ مِنْهَا لِمَتَعَمٍّ فِيهِ ، وَلَا مَسُّ لَوْجِ القرآن العظيم على غير الوضوء إِلَّا لِمَتَعَمٍّ فِيهِ أَوْ مُعَلِّمٍ يُصَحِّحُهُ . والصَّيِّئُ في مس القرآن كالكبير ، وَالْإِنَّمُ على مناوله له . ومن صلى بغير وضوء عامداً فهو كافرٌ والعياذ بالله أه . قال الشارح في هداية المتعبد السالك عند قول المؤلف « ومن صلى بغير وضوء عامداً فهو كافر » قد أمر الله سبحانه وتعالى كل من أراد القيام إلى الصلاة بالوضوء بقوله « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ » الآية . والأمر من الله بإيجاب وتكليف يجب تصديقه ، والإيمان به ، والعمل على مقتضاه ، فمن تهاون في ذلك واستخفَّ به فهو عمقوت من قبل الشارع ، غيرُ محترم ، محكومٌ عليه بالكفر لتهاونه بأوامر الله وعدم الخضوع لها بالاذعان والقبول . وهو أيضاً مطرود عن أهل القبلة والجماعة ، نعوذ

بالله من سوء العاقبة اه . (قُلْتُ) : ما ذكره المؤلف وتبعه الشارح من تكفير المصلي بغير وضوء عامداً محمول على ترك الوضوء جحداً أو استخفافاً وتهاوناً بالأوامر وعدم المبالات ، كما ذكره الشارح . وأما من فعل ذلك كسلاً أو عجزاً أو جهلاً أو نسياناً أو بالضرورة مع اعتقاده وجوب الطهارة ، وهو مسلم مَوْحِدٌ مُؤْمِنٌ بالله ورسوله فإنه لم يكن كافراً ، ولم يخرج ذلك من الإسلام ، كما هو اعتقاد كثير من المحققين . وغاية الأمر أنه عاصي لله ورسوله وتجب عليه التوبة مع وجوب إعادة الصلاة أبدأً لأنها باطلة هذا هو المفهوم من كلام بعض المحققين رحمهم الله تعالى . نسأل الله أن يرزقنا العمل بالكتاب والسنة إنه ولي التوفيق .

موجبات الغسل

ولما أنهى الكلام عن النواقض أراد الشروع في ذكر موجبات الغسل قال :

﴿ فُصِّلْ ﴾

هذا الفصل عقده المصنف رحمه الله تعالى في بيان موجبات الغسل وأنواعه ، وفرائضه ، وسننه ، ومستحباته ، وجميع أحكامه .

أما أنواع الغسل فإنه ينقسم إلى أربعة أقسام : واجب ، وسنة ، ومندوب ، وجائز أما الواجب . فهو غسل الجنابة . والجنابة قسمان : أحدهما خروج المني ببلذة معتادة ، في نوم أو يقظة ، بجماع أو غيره كما يأتي عن المصنف . والمني هو الماء الدافق ، أى يندفق عند خروجه دفعةً بعد دفعة ، وغالب لونه أبيض خائر رائحته كريهة الطامع أو المعجين ، فإن خرج ببلذة معتادة من الجماع فما دونه وجب الغسل إجماعاً ، وإن خرج بغير لذة ، أو

بلذة غير معتادة لم يجب الغسل . والثاني مفيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها في أى فرج كان .

وأشار المصنف إلى القسم الأول من قسمي الجنابة فقال : ﴿ الْفُسْلُ يُوجِبُهُ خُرُوجُ الْمَنِيِّ عَلَى الْعَادَةِ وَلَوْ فِي النَّوْمِ ﴾ . يعنى أن خروج المنى على وجه العادة والصحة من موجبات الغسل ، سواء كان خروجه في حال اليقظة أو في النوم . قال الدردير في أقرب المسالك : يجب على المكلف غسل جميع الجسد بخروج مَنِيِّ نَوْمٍ مُطْلَقًا ، أو يقظة إن كان بلذة معتادة من نظير أو فكرٍ فأعلى ، ولو بعد ذهابها ، وإلا وجب الوضوء فقط اه وقال الشارح : اعلم أن موجبات الغسل أربعة : خروج المنى ، ومفيب الحشفة . والحيض ، والنفاس ، والمراد بالمكلف البالغ العاقل ذكرًا أو أنثى ، فخرج المني من الذكر أو الأنثى في حالة النوم يوجب الغسل مطلقًا بلذة معتادة أم لا ، بل إذا انتبه من نومه فوجد المنى ولم يشعر بخروجه ، أو خرج بنفسه وجب عليه الغسل على ما استظهره الشيخ على الأجهورى . انظره في الصاوى اه .

وأشار المصنف إلى الثاني من قسمي الجنابة وهو مفيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها في الفرج مطلقًا بقوله : ﴿ وَ ﴾ من موجبات الغسل على المكلف ﴿ إِبْلَاجُ الْحَشْفَةِ أَوْ قَدْرَهَا فِي فَرْجٍ ﴾ قال الخرشي : الموجب الثاني للغسل مفيب حشفة بالغ على الفاعل والفعل . قال عياض : الحشفة بفتح الشين : الكرة ، وهى رأس الذكر ، وكذلك يجب على المرأة الغسل بإدخال ذكر البهيمة اه . وقال الدردير : وبمفيب الحشفة أو قدرها في فرج مطبق وإن بهيمة أو ميتة . الشارح : الموجب الثاني للغسل تفيب المكلف جميع حشفته أى رأس ذكره ، أو تفيب قدرها من مقطوعها في فرج شخص مطبق للجماع قبلًا أو دبرًا من ذكر أو أنثى ولو غير بالغ ، أو كان المطبق بهيمة أو ميتة ، وعلى ذى الفرج إن بلغ ، أى يجب الغسل على صاحب الفرج الغيب فيه إن كان بالغًا ، وإلا فلا

يجب على غير المكف ، ولا بتغيب الحشفة في غير فرج كالأيتين والفخذين ، ولا في فرج غير مطبق اه . وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ بَالِغٍ لَمْ يَلْزَمْهَا إِلَّا أَنْ تُنْزَلَ أَوْ يَكُونَ مُرَاهِقًا ﴾ المراهق هو الذى قارب البلوغ ، فلا يجب عليه الغسل إذا وطئ زوجته ، لكن ينبغي لوليه أن يأمره بالغسل استحباباً وإليه أشار المصنف بقوله : ﴿ وَهَلْ يُؤْمَرُ بِهِ تَمَرِينًا قَوْلَانِ ﴾ وقد علمت أن المشهور من القولين أنه يؤمر به ندباً . وفي أقرب المسالك : وندب لمأمور الصلاة كصغيرة وطئها بالغ وإلا فلا . هذا هو المعتمد . والحاصل أن الصور أربع : لأن الواطئ والموطوء إما بالغان ، أو بالغ وصغيرة ، أو صغير وبالغة ، أو صغيران : فالأولى يجب فيها الغسل عليهما اتفاقاً ، وفي الثانية يجب الغسل على الواطئ ، ويندب للموطوءة حيث كانت مأمورة بالصلاة ، وفي الثالثة يندب للواطئ دون موطوءته مالم تنزل ، وكذا في الرابعة اه صاوى . وبالحاصل المصنف في إيجاب الغسل على المرأة بقوله رحمه الله : ﴿ وَلَوْ عَزَلَ . أَوْ وَطِئَ عَيْنَيْنِ الْفَخْذَيْنِ فَسَبَقَ الْمَاءُ إِلَى فَرْجِهَا فَأَنْزَلَتْ أَوْ التَّدَّتْ لَزِمَهَا ﴾ يعنى أن الرجل لو عزل عن امرأته بأن جامعها ولم ينزل في فرجها بل خارج الفرج فلا غسل عليها مالم تنزل ^(١) وإن أنزلت وجب عليها الغسل . وكذا لو وطئ بين نخذيها وسبق الماء في فرجها فأنزلت لزمتها الغسل . وأمّا لو سبق إليها والتدت من غير إنزال فلا غسل عليها خلافاً لمفهوم ما للمصنف من قوله أَوْ التَّدَّتْ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَوْ التَّدَّتْ بَدُونِ إِنْزَالِ لَزِمَهَا الْغُسْلُ ، مع أن التذاذها بلا إنزال لا يوجب الغسل . قال خليل لا يمتنى وصل للفرج ولو التدت . الخرشى يعنى أنه لا يجب الغسل ولا الوضوء بمتنى وصل للفرج المرأة ولو التدت إلا أن تُنْزَلَ فيجب عليها

(١) فقه المسألة : أن الرجل إذا جامع زوجته وعزل عنها ، أى أنزل خارج الفرج ، فقد وجب عليها الغسل أنزلت أو لم تنزل ، لأنها إذا لم تنزل فقد وجب عليها الغسل من التقاء الختانين وهذا يتفق مع المتن ويخالف ما ذكره الشارح . (الزاوى)

حينئذ الفصل . وإنما لم يوجب الوضوء لأنه ليس يحدث ولا سبب ولا غيرها مما ينقضه اهـ .

ثم انتقل المصنف إلى موجب آخر فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ من موجبات الفصل ﴿ انْقِطَاعُ دَمِ الْجَيْضِ ﴾ والحيض شرعاً هو الدم الخارج بنفسه من فرج المرأة الممكن حملها عادة غير زائد على خمسة عشر يوماً ، من غير مرض ولا ولادة . وقوله انقطاع دم الحيض ، وانقطاعه يكون بالقصة البيضاء ، أو الجفوف كما سيأتي عن المصنف في فصل الحيض والنفاس ، فإذا انقطع دم الحيض وجب عليها الفصل بلا تأخير .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ من موجبات الفصل أيضاً انقطاع دم ﴿ النَّفَاسِ ﴾ والنَّفَاسُ شرعاً : هو الدم الخارج من القُبْلِ بسبب الولادة غير زائد على ستين يوماً ، فإذا زاد على ستين يوماً فليس بنفاس ، فلا تستظهر ، بل تقتسل وتصلي كما يأتي عن المصنف في محله . قال الدردير متناً وشرحاً : وبحيض ونفاس ولو بلا دَم ، لا باستحاضة ، وندب لانقطاعه . يعني الموجب الثالث والرابع الحيض ولو دفعة ، والنفاس ولو خرج الولد بلا دَم أصلاً ، ولا يجب بخروج دم الاستحاضة لكن يندب لها الفصل إذا انقطع لأجل النظافة وتطيب النفس ، كما يندب غسل المعفوات إذا تفاحشت لذلك ، والاستحاضة من جملتها .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ من موجبات الفصل على المشهور كما استحسنته ابن عبد السلام و خليل من روايتين عن مالك وهو الأقوى ﴿ خُرُوجُ الْوَلَدِ وَإِنْ لَمْ تَرَ دَمًا ﴾ خلافاً للخمى القائل : فلو خرج الولد جافاً لم يجب الفصل . والمعتمد مامشى عليه المصنف كما في أقرب المسالك . وفي الخرشى : ووجوب الفصل في حال خروج الولد بلا دَم أصلاً بناءً على إعطاء الصورة النادرة حكم غالبها ؛ لأنَّ الغالب خروج

الولد بِدَمٍ ، أى معه أو قبله أو بعده لِأجله ، وهو المعبر عنه بالنفاس كما تقدم اه
بزيادة إيضاح .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَ ﴾ من موجبات الفسل على المشهور فى المذهب ﴿ إِسْلَامُ
الْكَافِرِ ، وَيُجْزِئُهُ عِنْدَ اعْتِقَادِهِ قَبْلَ تَلَفُّظِهِ بِهِ ﴾ يعنى قد أخبر أن من موجبات الفسل
إسلام الكافر ، فإذا أسلم وجب عليه الفسل لِأَنَّهُ جنب . قال خليل : ويجب غُسلُ
كافر بعد الشهادة بما ذكر ، أى بمنى ، أو مغيب حشفة بالغ ، وبحيض ونفاس . وقول
المصنف : ويجزئه أى الفسل عند اعتقاده قبل التلفظ به . والضمير فى به عائد إلى الإسلام ،
وهو هنا بمعنى القصد والتصديق بالقلب .

قال خليل : وصَحَّ أى غسله قبلها ، أى الشهادة وقد أجمع على الإسلام ، لا الإسلام ،
أى لا يصح الإسلام من الكافر الأصلي قبل نطقه بالشهادتين إلَّا لعجز يمنعه من النطق
بها بنحو خرس . قال الخرشي : يعنى أن الشخص الكافر ذكرًا كان أو أنثى إذا أسلم
وتلفظ بالشهادتين وجب عليه الفسل إذا تقدم له سبب يقتضى وجوب الفسل من جماع
أو إنزال أو حيض أو نفاس للمرأة ، فإن لم يتقدم له شىء منها ، أى من ذلك بأن بلغ
الكافر بالسن مثلاً وأسلم ، فلا يجب عليه الفسل على المشهور ، بل يندب عند ابن القاسم .
وقيل يجب غسله مُطلقاً تعبدًا ، وشهره الفاكهاني اه كذا فى الخطاب . وقد ثبت بهذا
أن موجبات الفسل ستة : الأولى خروج المني بِلذة معتادة . والثانية مغيب الحشفة فى
الفرج . والثالثة انقطاع دم الحيض . والرابعة انقطاع دم النفاس . والخامسة خروج الولد
ولو جافًا على المشهور . والسادسة إسلام الكافر على الخلاف ، وإليه ذهب المصنف
وصاحب المختصر وغيرهما من أئمة المذهب . وأطلق الدردير . وقيل إنَّ غُسل الكافر
لِلجنابة لا للإسلام ، وإليه ذهب بعض المحققين ، ومنهم أبو محمد . قال فى الرسالة فى باب
جل : والفسل على من أسلم فريضة لِأَنَّهُ جنب (قُلْتُ) وإذا تحقق أنه جنب فيرجع إلى

معنى خروج النوى أو مغيب الحشفة كما تقدم ، فتكون الموجبات للفعل خمسة . ومما يُؤيدُ هذا ما ذكره الخطّاب من قول خليل وابن بشير : أنه قال : ثم اختلف القائلون بالوجوب هل ذلك للإسلام أو لأن الكافر جنب ؟ اهـ . قال الخطّاب : (قُلْتُ) : بل القول بالوجوب للإسلام جعله الفاكهاني هو المشهور في المذهب . ونصه : الاغتسالات الواجبة خمسة : وهي الجنابة ، والحيض ، والنفاس ، والتقاء الختانين ، وإسلام الكافر على المشهور في هذا الأخير . انتهى هكذا قال في أول باب ما يجب منه الوضوء والغسل اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ يَنْوِي رَفْعَ الْجَنَابَةِ ﴾ يعني ينوى الكافر عند إرادة غسله رفع الجنابة ؛ لأنه جنب ، هذا إذا تقدم له موجب مما تقدم من موجبات الغسل ، وهذا أيضاً يدل على أن الغسل للجنابة لا للإسلام كما تقدم للمصنف ، وحينئذ يرجح القول بأنه للجنابة ، والكافر جنب كما هو ظاهر النصوص ، ولذا أطلق الشيخ أحمد الدردير في شرح مختصر خليل بقوله : سواء نوى بغسله الجنابة أو الطهارة أو الإسلام ؛ لأنّ نيته الطهر من كل ما كان فيه حال كفره وهو يستلزم رفع الحدث اهـ .
نظر الدسوقي .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ فَإِنْ عَدِمَ الْمَاءَ تَيَمَّمَ ﴾ يعني أن الكافر إذا أراد الدخول في الإسلام ولم يجد الماء للغسل فإنه يتيمم لعموم قوله تعالى « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا » إلى « فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا » الآية . فهذا عامٌّ للجنب وغيره . ومن أراد من الكفار الدخول في الإسلام ولم يجد الماء فإنه يتيمم . قال ابن القاسم في المدونة : والنصراني عندي جنب ، فإذا أسلم اغتسل ، أو تيمم ، فإن تيمم ثم أدرك الماء فعليه الغسل اهـ . وقال أيضاً : وإذا تيمم النصراني للإسلام نوى بتيممه ذلك تيمم الجنابة اهـ .
قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ يَبْدَأُ بِغَسْلِ يَدَيْهِ وَالْأَذَى عَنْ بَدَنِهِ ﴾ هذا شروع

من المصنف في صفة الغسل . واعلم أن الغسل من الجنابة وغيرها مشتمل على فرائض وسنن وفضائل . فأما فرائضه فخمسة : الأولى نية رفع الحدث الأكبر ، والثانية تعميم ظاهر الجسد بالماء ، والثالثة الدلك ، والرابعة تحليل الشعر ، والخامسة الموالاة . وقد ابتداء المصنف بغسل اليدين وهو من سنن الغسل ، ثم ثنى بغسل الأذى عن البدن أى إزالة النجاسة التى على البدن كالملى ، وهو أى غسلها من المندوبات . وفى العِزَّة : وأما سننه فأربعة : البدء بغسل اليدين قبل إدخالها فى الإناء ، ومسح صمماخ الأذنين ، والمضمضة ، والاستنشاق . وأما فضائله فسبعة . التسمية ، والبدء بغسل ماعلى بدنه من الأذى ، ثم الوضوء كاملاً مرة مرة وينوى به رفع الجنابة عن تلك الأعضاء ، ثم إفاضة الماء على رأسه ثلاثاً ، ثم إفاضة الماء على شقه الأيمن قبل الأيسر ، ثم البدء بالأعلى قبل الأسفل ، وقليل الماء مع إحكام الغسل - بكسر الهمزة - أى إتقانه اهـ . وإلى ما تقدم أشار المصنف بقوله رحمه الله : ﴿ وَمَسْنُونُهُ الْمَضْمُضَةُ وَالْاسْتِنْشَاقُ ﴾ أى يريد مع الاستنشاق ، وتقدم أن البدء بغسل يديه أولاً هى السنة الرابعة من سنن الغسل . وأما قول المصنف رحمه الله ﴿ وَالْوُضُوءُ يَنْوِي بِهِ سُنَّةَ الْغُسْلِ ﴾ المشهور فى المذهب أن الوضوء عند الشروع فى الغسل مستحب ، بخلاف ماذهب إليه المصنف . قال خايل : وتدب بدء بإزالة الأذى ثم أعضاء وضوئه كاملة مرة .

فرائض الغسل

ثم شرع المصنف يذكر فرائض الغسل فقال : ﴿ وَيَحْتَئُلُ أَصُولَ شَعْرِ رَأْسِهِ حَتَّى يَرْوِيَهَا ﴾ يعنى يصب عليه الماء ويضعفه ، يفعل ذلك ثلاث مرات حتى يعم رأسه . وفى أقرب المسالك : وتحليل أصول شعر رأسه ، وتثليته يعمه بكل غرفة . ثم قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَيَعْمُ سَائِرَ جَسَدِهِ ، فَإِنْ بَقِيَتْ لَمْعَةٌ لَمْ يُجْزِهِ ﴾ يعنى أنه يجب على

المكلف أن يعم جميع جسده بالماء ، وإن بقي منه شيء أى من جسده بأن ترك بعضه ولم يصل إليه الماء ، أو ترك لُمةً في أى عضو من أعضائه وجب المبادرة إلى غسله ، وإن صلى قبل ذلك أعادها . قال الصفتى : فلو ترك لُمةً عامداً وجف طهره بطل غسله وعابه إعادته ، وإن كان ناسياً غسأها وحدها سواء جف طهره أولاً ، وأعاد الصلاة إن كان صلى اه . وتقدم لنا أن تعميم ظاهر الجسد بالماء من فرائض الغسل كما هو معلوم .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَلَا يَلْزَمُ الْمَرْأَةُ نَقْضُ ضَفَائِرها ، بَلْ تَعْرِكُ كَهَ حَتَّى تَرْوِيَهُ ﴾ وفى نسخة بل تحركه بدل تمركه ، والمعنى أنها لا يلزمها حل عقاصها بل تضعفه وتحركه ليدخل الماء على البشرة . قال خليل : وضفت مضمفوره لا نقضه . وفى أقرب المسالك : لا نقض مضمفوره إلا إذا اشتد ، أو بخيوط كثيرة ، أى لا يجب على المتغسل نقض مضمفور شعره ما لم يشتد الضفر حتى يمنع وصول الماء إلى البشرة ، أو يضفر بخيوط كثيرة تمنع وصول الماء إلى البشرة ، أو إلى باطن الشعر اه . وقال الخرشي : يعنى أنه يجب غسل ظاهر الجسد بسبب خروج منى مع تخايل شعر وضعفه حيث كان مضمفوراً ، أو صمّه وجمعه وتحريكه . ولا يكلف مريد الغسل رجلاً أو امرأة بنقض الشعر المضمفور حيث كان مرخوفاً يدخل الماء وسطه وإلا فلا بد من حله اه وفى الحديث عن أم سلمة « قالت يا رسول الله إنى امرأة أشد ضفر رأسى أفأقضه لغسل الجنابة ؟ فقال لها صلى الله عليه وسلم يكفيك أن تحنى على رأسك ثلاث حثيات ثم تقيضى عليه الماء فتطوى » رواه مسلم . ولما بلغ عائشة أن ابن عمر يأمر النساء إذا اعتسأن أن يقضن شعرهن قالت : أفلا تأمرهن أن يخافن رؤسهن ! لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ، وما أزيد أن أغرف على رأسى ثلاث أغرفات اه . وقال الصفتى : وعدم النقض مقيد بما إذا لم يقو الشد ، ولم يكن موصولاً بخيوط

كثيرة ، كما تقدم تفصيل ذلك فراجعه إن شئت . ثم قال : ولا يجب تحريك الخاتم إذا كان مأذوناً فيه ، ولو فرض أن الماء لم ينزل تحته لكن إن نزع بعد يجب غسل موضعه اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُجْزَى عَنْ الْحَدَثِ الْأَصْفَرِ وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ ﴾ قال الشيخ أحمد الدردير في أقرب المسالك : ويجزى عن الوضوء ، وإن تبين عدم جنابته ، ما لم يحصل ناقض بعده وقبل تمام الغسل ، وإلا أعاده مرة بنية ، أى أن الغسل يجزى عن الوضوء ولو لم يستحضرنية رفع الحدث الأصفر ؛ لأنه يلزم من رفع الأكبر رفع الأصفر ، لا عكسه ، ولذا قال : والوضوء عن محله ولو ناسياً لجنابته اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُجْزَى عَنْهَا لِلْحَيْضِ وَالْجَنَابَةِ غُسْلٌ وَاحِدٌ إِذَا نَوَّهْتُمَا ﴾ قال خايل : وإن نوت الحيض والجنابة ، أو أحدهما ناسية للآخر أو نوى الجنابة والجمعة ، أو نيابة عن الجمعة حصلاً . وإن نسى الجنابة ، أو قصد نيابة عنها انتفياً . إنما قد أخبر المصنف رحمه الله تعالى بما هو معلوم شرعاً ضرورياً من أن الغسل الواجب يجزى عن غيره مما هو دونه ، كما يأتى عن المصنف كغسل الجنابة عن غسل الجمعة أو الاحرام إذا نواهما ، أو نوى الجنابة ناسياً عن غيرها مما هو دونها من الحدث الأصفر ؛ لأن الحدث الأكبر مشتمل عن الأصفر ، ويجزى عنه وإن لم ينوه اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَصِفَةُ الْوَاجِبِ وَغَيْرِهِ سَوَاءٌ ﴾ يعنى أن الغسل الواجب كغسل الحنافة صفتة كصفة غيره من الأغسال . وقد تقدم لنا أول هذا الفصل أنواع الغسل وهو ينقسم إلى أربعة أقسام : واجب كغسل الحائض والنفساء ، وسنة كغسل الجمعة والاحرام ، ومندب كغسل دخول مكة والاستحاضة ، وجائز كغسل التبرد والنظافة ، وجميع تلك الأغسال المذكورة وغيرها يندب أن تكون على هيئة واحدة ، كهيئة

غسل الجنابة من تقديم غسل بعض الأعضاء قبل بعضها . قال الدردير في شرح أقرب المسالك : وحاصل كيفية الغسل المندوبة أن يبدأ بغسل يديه إلى كوعيه ثلاثاً كالوضوء بنية السنية ، ثم يغسل ما يحسبه من أذى ، وينوى فرض الغسل أو رفع الحدث الأكبر ، فيبدأ بغسل فرجه وأُثْيَيْهِ ورفغيه ودبره وما بين أليتيه مرة فقط ، ثم يتمضمض ويستنشق ويستنثر ، ثم يغسل وجهه إلى تمام الوضوء مرة مرة ، ثم يخلل أصول شعر رأسه لتسند المسام خوفاً من أذية الماء إذا صب على الرأس ، ثم يغسل رأسه ثلاثاً يعم رأسه في كل مرة ، ثم يغسل رقبته ، ثم منكبيه إلى المرفق ، ثم يفيض الماء على شقه الأيمن إلى الكعب ثم الأيسر كذلك ، ثم إذا غسل شقه الأيمن يغسله باطناً وظاهراً ، وكذلك إذا غسل شقه الأيسر ، فإن شك في محل ولم يكن مُسْتَكْبِحاً وجب غسله وإلا فلا . انتهى مع الاختصار . وهذه هي الطريقة التي اختارها الدردير والزرقاني والزروقي وغيرهم من المحققين . وينبغي للمغتسل أن يتابع كل ما غار من جسده كعمق سرته ، ورفغيه ، والأليتين ، وتحت إبطيه ، وأسابير جبهته وعنقه وحلقه ، وتحت قدميه ، وطيات البطن والدبر ، وطى المرفقين ؛ وكعبيه وعرقوبيه وشقوقه ، وكل ذلك مما يجب أن يتعهدا المغتسل لأن تحت كل شعرة جنابة كما في الحديث .

قال المصنف رحمه الله ﷻ وَيُجْزَى الْوَاجِبُ عَنْ غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ عَكْسِهِ ، يعني أن الغسل الواجب كغسل الجنابة يجزى عن غير الواجب ، كما إذا اغتسل للجنابة والجمعة غسلاً واحداً ونواهما حصلاً ، لا إن نسي الجمعة فلا يجزى الواجب عنها ، كما أنه لا يجزى غير الواجب عن الواجب ، كما قررناه سابقاً عند قول المصنف : وَيُجْزَى هُهَا لِلْحَيْضِ وَالْجَنَابَةِ غَسْلَ وَاحِدٍ إِذَا نَوَيْتَهُمَا . وكذا قول خليل : وَإِنْ نَوَى الْحَيْضَ وَالْجَنَابَةَ إِلَى قَوْلِهِ : وَإِنْ نَسِيَ الْجَنَابَةَ أَوْ قَعَدَ نِيَابَةَ عَنْهَا اتَّقِيَا ، فراجعهما إن شئت ، ولا حاجة إلى التكرار ثم ذكر المصنف بعض الندوبات وهو تقليل الماء مع إحكام الغسل بلا حد عند

صب الماء وبلا إسراف فقال رحمه الله : ﴿ وَلَا حَدَّ لِقَدْرِ الْمَاءِ ، بَلْ بِحَسَبِ حَالِهِ ﴾
يعنى أنه يستحب التقليل فى صب الماء عند الاستعمال بلا تحديد ، بل بحسب حال المقتسل
من نعمة جسده وخشونته ، أما إحكام الغسل ، أى اتقانه فواجب ، ويسكنى فى ذلك
غلبة الظن كما فى حاشية الخرشى ، وكل هذا موافق لما قدمناه .

ثم ذكر المصنف بعض ما يجوز للجنب قبل أن يغتسل فقال رحمه الله تعالى :
﴿ وَلِلْجَنْبِ الْأَكْلُ ، وَتَكَرُّارُ الْجَمَاعِ ، وَالنَّوْمُ قَبْلَ غُسْلِهِ ﴾ يعنى وبعد غسل
يديه . قال مالك فى المدونة : ولا بأس أن يأكل قبل أن يتوضأ ، فكان الإمام بأمر
الجنب بغسل يديه إذا كان قد أصابهما الأذى وأراد أن يأكل وإن لم يتوضأ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ لِلنَّوْمِ ﴾ يعنى أنه يستحب
للجنب أن يتوضأ إذا أراد النوم ليلاً أو نهاراً لينام على طهارة وليحصل له نشاط . قال
خليل فى سياق كلامه على مندوبات الغسل : كغسل فرج جنب لعوده لجماع ، ووضوئه
لنوم ، لا يتيم ، ولا يبطل إلا بجماع . قال الخرشى : يعنى أن الشخص إذا أراد أن
يعود إلى وطء زوجته أو أمته فإنه يستحب له أن يغسل فرجه ، وهو المراد بالوضوء فى
قوله عليه الصلاة والسلام « إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد الجماع فليتوضأ » . وفى رواية
— كما فى المدونة — عن عائشة أنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد
أن ينام وهو جنب توضأ للنوم وضوء للصلاة قبل أن ينام » . وفى المدونة أيضاً : لا ينام
الجنب فى ليل أو نهار حتى يتوضأ جميع وضوئه ، وليس ذلك على الحائض . وقول
خليل : ووضوؤه لنوم لا يتيم ، أى لا يتيم الجنب لعوده أو نومه عند عدم الماء . هذا
على المشهور ، خلافاً لما نقله ابن فرحون . انظره فى الخطاب . وكذا يستحب الوضوء
للنوم لغير الجنب ، لعموم قوله عليه الصلاة والسلام « من نام على طهارة سجدت روحه

تحت العرش » . وقال الخرشى : وفي الفسل فوائد : تقوية الأعضاء ، وإتمام اللذة ، وإزالة النجاسة اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَلَهُ تِلَاوَةُ الْآيَاتِ ﴾ أى السيرة للتعوذ والرقى ، أو الاستدلال ، كأن يقرأ آية أو آيتين كآية الكرسي والمعوذتين ، أو كالأيتين اللتين فى آخر سورة البقرة وهى « آمن الرسول » الخ . وكل ذلك يجوز للجنب قراءتها لما ذكره فى العزىة : وتمنع الجنبه موانع الحدث الأصغر مع زيادة تحريم قراءة القرآن ، إلا الآيه ونحوها على وجه التعوذ والرقى والاستدلال ودخول المسجد والمسكث فيه اهـ . وفى الأخضرى : لا يحل للجنب دخول المسجد ولا قراءة القرآن إلا الآيه ونحوها للتعوذ ونحوه . وقوله ولا قراءة القرآن الخ قال شارحه عبد السميع الآبى : الجنب ممنوع من قراءة القرآن ، لأن القارى يخاطب الرب سبحانه وتعالى ، والجنب ليس بأهلا لذلك . ومصدر ذلك الأحاديث الصحيحة ، فقد ورد « أن القارى يناجى ربه » وقد استثنى العلماء قراءة الشيء اليسير لأجل التعوذ ، أو لأجل الاستدلال ، كما لو سئل عن حكم من الأحكام فاستدل عليه بآيه من القرآن ، أو تعوذ من عين إنس ، أو مسجن ، أو قرأ شيئاً من القرآن عند النزول بمنزل ليتجزز به مما يخاف ، وكل ذلك جائز له اهـ . مع زيادة البيان .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ لِلنَّوْمِ ﴾ يعنى أنه إذا كان ذمير فيما سبق أن وضوء الجنب للنوم مستحب ذكر هنا أيضا أن غير الجنب ينبغى له أن يتوضأ إذا أراد النوم لينام على طهارة ، وتقدم لنا عن قريب قوله عليه الصلاة والسلام : « من نام على طهارة سجدت روحه تحت العرش » وقد تبين لك أن ما ذكره المصنف من قوله يستحب الوضوء للنوم فى موضعين ليس بتكرار ؛ لأن الأول عنى به للجنب ، والثانى لغير الجنب وكلاهما مطالب بالوضوء على سبيل الندب .

ثم تكلم في بيان مامنه الحدث الأكبر على سبيل الإجمال فقال رحمه الله :
﴿ وَيُتِمُّ الْحَدَّثُ الْأَكْبَرُ مَا يَمْنَعُهُ الْأَصْفَرُ وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ ، وَتِلَاوَةُ الْقُرْآنِ ،
إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْحَائِضُ النَّسْيَانَ ﴾ يعني قد أخبر أن الحدث الأكبر يمنع مامنه الحدث
الأصفر ، وزيادة منع الدخول في المسجد وكذا منع الحدث الأكبر قراءة القرآن
إِلَّا الآية ونحوها للتعود ونحوه ، وَإِلَّا الْحَائِضُ التي تخاف النسيان فيجوز لها أن تقرأ
القرآن تِلَاوَةً . قال خليل : لا قراءة ، أى فجازة . قال بهرام : والمشهور أنها تقرأ القرآن
في غير المصحف . وفي الخطاب : قال ابن عرفة : عياض وقراءتها في المصحف دون مسها
إياه كقراءة حفظها . قال اللخمي : ولا يُتِمُّ الْحَائِضُ السَّعْيَ ، ولا الوقوف بعرفة ،
ولا يُتِمُّ ذكر الله كالتسبيح والاستغفار وإن كثر ، وهذا ظاهره . وأما قول المصنف :
ودخول المسجد . قال الخطاب : عدّه ابن رشد في التفتق عليه ، ولم يفصل بين المكث
والمرور . وظاهره أن الجميع متفق على منعه . وَأَمَّا الْحَائِضُ والجنب فقد اختلف العلماء في
دخولهما المسجد ، وقد منعه مالك رحمه الله ، وأجازه زيد بن أسلم للجنب العابر اه . انظره
في الخطاب . وما ذكره المصنف هنا شبيهاً بما قاله سابقاً في فصل نواقض الوضوء
من قوله رحمه الله « والحدث يمنع فمسل كل ما يشترط له الطهارة » فراجعه
إن شئت .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ مَنِيًّا وَلَمْ يَذْكُرْ احْتِلَامًا
اغْتَسَلَ وَأَعَادَ مَاصِلَ فِيهِ مَا بَيْنَ نَوْمِهِ وَرُؤْيَتِهِ ﴾ وفي نسخة ما بين نومه ورؤيته فيه ، ولفظ
فيه زائد ليس من كلام المصنف . والمعنى أن مَنْ رَأَى في ثوبه مَنِيًّا رَطْبًا كَانَ أَوْ يَابِسًا وَلَمْ
يَتَذَكَّرْ وقت خروجه وجب عليه الغسل ، ووجب عليه إعادة الصلاة التي صلاها قبل
رُؤْيَتِهِ ، وَفِي الْأَخْضَرِ : ومن رأى في ثوبه مَنِيًّا كَانَ يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

ومن وجد في ثوبه منياً يابساً لا يدرى متى أصابه اغتسل وأعاد ماصلي من آخر نومة نامها فيه . قال الشارح : قوله ولم يخرج منه شيء الخ لأن الغسل في غير الجماع منوط بخروج المنى ، وأما الجماع فليس الغسل فيه منوطاً بالإنزال ، بل المدار على مغيب الحشفة كما تقدم وإن لم ينزل . وقوله ومن وجد في ثوبه منياً الخ ، فالواجب الذي تبرأ به الذمة أن يعيد جميع ماصلي بعد آخر نومة نامها قبل أن يغتسل اه .

(تنبيهات) الأول قال ابن الحاجب : من انتبه من النوم فوجد بلكاً لا يدرى أمنى أم مذى ، قال بعضهم للمشهور وجوب الغسل ، كمن أيقن بالوضوء وشك في الحدث . الثاني من انتبه من نومه فوجد في لحافه بلكاً فإن كان منياً اغتسل وإن كان مذياً غسل فرجه . قال ابن نافع : فإن شك فيه فليغتسل . قال ابن يونس : يريد احتياطاً . قال الإمام مالك رحمه الله تعالى : وكذا من لآعب امرأته في اليقظة أو رأى في منامه أنه يجامع فإن أمنى اغتسل ، وإن أمذى غسل فرجه ، والمرأة في ذلك كالرجل فيما يراه في المنام أو اليقظة . قال الباجي : وسواء ذكر أنه يجامع في نومه أو ألتذ ، أو لم يذكر شيئاً إلا أنه رأى المنى في ثوبه فإنه يغتسل ؛ لأن الغالب خروجه على وجه اللذة . وأما إن استيقظ فذكر احتلاماً ولم يجد بلكاً فلا حكم له . الثالث وفي حاشية الصفتي : وقولنا بلذة معتادة احتراز عن خروجه - أي المنى - بلا لذة ، كأن خرج بلدغ عقرب في يقظة فلا يجب عليه الغسل . أما إن رأى في النوم أن عقرباً لدغته وأن منيه خرج بذلك فاستيقظ فوجد المنى خرج بالفعل والعقرب لم تلدغه فإنه يجب عليه الغسل على المعتمد . قال بخلاف من رأى أنها لدغته وأنه أمنى فانتبه فوجد المنى والعقرب لدغته بالفعل فلا غسل عليه كما في حاشية الخرشي . الرابع من خرج منه بقية المنى بعد غسله فإنه يتوضأ فقط ، ولا يعيد الغسل ولا الصلاة ، قاله في النوادر . ونقله ابن عرفة .

(تنمة) ولم يتعرض المصنف لذكر مكروهات الغسل ، وهي ستة : الأولى التنكيس

على ماتقدم ، والثانية إلا كثار من صب الماء ، والثالثة تكرار المفسول بعد إسباغه بالماء . ولو جف إلا الرأس فإنه يندب فيه التثليث كما تقدم ، والرابعة الاغتسال في موضع النجس ، والخامسة الكلام بعد الشروع فيه إلا من ذكر الله تعالى ، والسادسة أن يفعل وهو كاشف العورة أو حيث يراه الناس من غير قصد لذلك ، فإن اغتسل عرياناً فليضم ، فإن الله سبحانه وتعالى أحق أن يستحيا منه . وفي الخبر « إياكم والتعري فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند قضاء الحاجة والجماع » وفي الذخيرة : أوحى الله تعالى إلى سيدنا إبراهيم الخليل : إن استطعت أن لا تنظر إلى عورتك الأرض فافعل ، فاتخذ السراويل ، فهو أول من لبسها ، على نبينا وعليه وعلى جميع الأنبياء أفضل الصلاة والسلام . ولما أنهى الكلام عن الفسل وأقسامه وما يتعلق بجميع ذلك انتقل يتكلم على بيان المسح على الجبيرة فقال رحمه الله :

المسح على الجبيرة

(فصل)

هذا الفصل عقده المصنف هنا ، والمناسب تأخره عن التيمم كما تأخر عن فصل الفسل لأنه فرع منهما . قال الصاوى : لما كان المسح عليها - أى على الجبيرة - رخصة في الطهارة المائية والتراية ناسب تأخير هذا الفصل عنهما ، وليكون إحالة على معلوم في قوله - أى قول الشيخ خليل - كالتييم . وحكم المسح أى على الجبيرة الوجوب إن خاف هلاكاً أو شدة أذى كما سيأتى اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ جَرِيحٌ أَكْثَرُ جَسَدِهِ أَوْ أَعْضَاءُ وَضُوئِهِ قَرَضُهُ التَّيْمُ ﴾ . يعنى إذا كان الجرح على أكثر الجسد ، أو فى أعضاء الضوء وكثر منه ذلك فإنه ينتقل إلى التيمم . وفى العزبة : إذا كان فى أعضاء الضوء أو غيرها جرح ، وخاف

من غسله بالماء فوات نفسه ، أو فوات منفعة ، أو زيادة مرض ، أو تأخر بُرء ، أو حدوث مرض ، فإنه يمسح عليه ، فإن لم يستطع المسح عليه مسح على الجبيرة ، وهي الدواء الذي يجعل عليه ، فإن لم يستطع المسح عليها مسح على العصابة ولو على الزائد غير المقابل للجرح ، كقصد وعمامة خيف بنزعها اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَا يُجْزِيهِ غَسْلُ الصَّحِيحِ وَالْمَسْحُ ﴾ وما مشى عليه المصنف من عدم أجزاء غسل الصحيح غير الراجح ، والراجح أنه يجزيه غسل الصحيح إذا لم يتضرر بفعله ويمسح على الجريح . وفي العزّة : ويشترط في المسح المذكور أن يكون جُلُّ جسده صحيحاً ، أو جريحاً ولا يتضرر إذا غسل الصحيح ، فإن كان يتضرر بفصل الصحيح ، أو كان الضحيح قليلاً جداً ، كأن لم يبق إلا يَدٌ أو رجلٌ فإنه لا يفصل الصحيح ولا يمسح على الجريح ، بل ينتقل إلى التيمم . وإذا تعذر مسح الجريح بحيث لا يمكن وضع شيء عليه ولا ملاقاته بالماء ، فإن كان في موضع التيمم كالوجه ولا يمكن مسحه أيضاً بالتراب تركه بلا مسح ولا غسل وغسل ماسواه ، وإن لم يكن في أعضاء التيمم كما إذا كان الجرح على الجسد فإنه يفصل الصحيح . ويمسح على الجريح على أحد الأقوال الأربعة اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ يَخْلَافُ الْجُرْحُ الْبَسِيرُ فَإِنَّهُ يَمْسَحُ عَلَى الْجَبَائِرِ وَالْعَصَائِبِ الْمُضْطَرِّ إِلَيْهِمَا ﴾ يعني أن الجرح إذا كان يسيراً فإنه يمسح عليه أو على الجبيرة أو العصابة إذا اضطر إليها بالشرط المتقدم من خوف زيادة مرض أو تأخر بُرء ، أو حدوث مرض فيمسح عليه وجوباً إن خاف هلاكاً ، وندباً إن خاف شدة الألم ، سواء شدها على الطهارة أم لا ، وإليه أشار المصنف بقوله ﴿ وَإِنْ شَدَّهَا مُحْدَثًا ﴾ لأنه لا يشترط لبسهما على الطهارة ، وضمير التثنية في شدها وفي إليهما عائد على الجبار والعصائب فتأمل اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ أَوْ تَجَاوَزَتْ الْمَجْرُوحَ ﴾ وفي العِزَّة فإن لم يستطع المسح عليها - أى على الجبيرة - مسح على العصابة ولو على الزائد غير المقابل للجرح .
والعصابة هى الخرقه أو اللزقة التى تشد على الجرح ، ولا يشترط لبسها على طهارة
كما تقدم .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ فَإِنْ نَزَعَهُمَا لِلتَّداوِي بَادَرَ إِلَى مَسْحِهِمَا بَعْدَ شَدِّهِمَا ،
وَلِفَنَائِهِ غَسَلَ مَوْضِعَهُمَا ﴾ يعنى إذا نزع الجبيرة أو العصابة لأجل الدواء أو غيره بادر إلى
مسحهما مرة ثانية بعد ربطهما ، فإن تأخر بطل المسح . وإن استغنى عنهما بأن برأ الجرح
بادر إلى غسل موضعهما بدون تأخير . وفي العِزَّة : وإذا مسح على الجبيرة ثم نزعها لدواء
أو غيره بأن نزعها اختياراً ، أو سقطت بنفسها بطل المسح عليها ، وإذا ردها فلا بُدَّ من
المسح ثانية اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِنْ سَقَطَتْ فِي الصَّلَاةِ قَطَعَ وَفَعَلَ مَا لَزِمَهُ وَابْتَدَأَ ﴾
يعنى أن الجبيرة لو سقطت وهو فى الصلاة فإنه يقطع الصلاة لبطلانها ووجب عليه إعادة
الجبيرة فى محلها وإعادة المسح عليها إن لم يطل ثم ابتداء صلاته ، فإن طال نسياناً بنى بنية
وإلاَّ إبتدأ طهارته اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى . ﴿ وَفِي حُكْمِ الْجَبِيرَةِ عَصَابَةُ الْفِصَادِ يَخَافُ انْفِجَارَهُ ،
وَقِرْطَاسُ الصَّدْعِ ، وَكِسْوَةُ الظَّفْرِ ، وَدَوَايَا أَوْ غِشَاوَةٌ ﴾ يعنى أن حكم العصابة
وما عطف عليها كحكم الجبيرة سواء بشرط خوف زيادة مرض أو تأخر برء كما تقدم .
قال خليل : كقصد ومرارة وقرطاس صدغ ، وعمامة خيف بنزعها . قال الخرشي : والمراد
محل الفصد لأن الفصد مصدر وهو لا يمسح . وقوله ومرارة الخ معطوف على جبيرة ،
أى ويمسح على المرارة التى تجعل على الظفر ، وظاهره ولو من غير مباح لأنه محل ضرورة ،
وكذلك يمسح على القرطاس يلبصق على الصدغ لصداع ، وكذلك يمسح على عمامته إذا

خاف بنزعها ضرراً، ويدخل في عصابته الأرمد يمسح على عينيه ، فإن لم يقدر فعل القطنة، أو على المصابة ، ولا يقيم ، فلو أمكنه مسح بعض رأسه فعل . ولا يستحب للمسح على العمامة . ونقل بعض الاستحباب ، وقول المصنف ودواء الخ أي كذلك يمسح على الدواء الذي يجعل على الجرح لمعالجه وهو المراد بالجيرة . وأما الفشاوة وهي أيضاً ما يجعل على المينين لمعالجهما لأنها تفشاهما وتسترهما اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَا تَعَدَّرَ مُلَاقَاتُهُ بِفَسْلِ أَوْ مَسْحٍ أَوْ تَيْمُمٍ سَقَطَ فَرَضُهُ ﴾ هذا دليل على أن دين الله يسر سمح ، قال تعالى « لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » وإلى جميع ما تقدم أشار بعضهم بقوله :

إِنْ خِفْتَ غَسْلَ الْجُرْحِ كالتَّيْمُمِ	فَامَسَحْهُ أَوْ مَا يَتَّقِي لِلْأَمِّ
مِثْلَ الْجَبِيْرَاتِ أَوْ الْقِرْطَاسِ	أَوْ الْعِصَابَاتِ وَشَدِّ الرَّأْسِ
وَأِنْ بِنَفْسٍ أَوْ بِلَا طَهْرٍ كَانِ	انْتَشَرَتْ أَوْ صَحَّ مُعْظَمُ الْبَدَنِ
أَوْ قُلَّ مَا صَحَّ وَغَسْلُ السَّالِمِ	لَمْ يُوْذِ لِلْجُرْحِ وَلَمْ يُوْأَلَمْ
فَإِنْ يَكُنْ جُرْحٌ بِأَعْضَاءِ الْبَدَلِ	يَتْرَكُهُ وَلِلْوُضُوءِ يَنْتَقِلُ
أَوْ كَانَ ذَا الْجُرْحِ بِأَعْضَاءِ الْوُضُوءِ	فَجَمْعُ مَاءٍ مَعَ صَعِيدٍ قَدْ رَضُوا

وقول الناظم رحمه الله تعالى فإن يكن جرح الخ ، يعني فإن كان الجرح بأعضاء التيمم ولا يستطيع أن يمسح عليه لشدة الألم فإنه يتركه بلا غسل ولا مسح ، بل ينتقل إلى الوضوء بأن يفسل ما يمكن غسله ويمسح ما بقى من أعضاء الوضوء ، وإن كان بأعضاء الوضوء . غسل الصحيح وتيمم على الجريح (تنبيه) المراد بمعظم البدن في قول الناظم ما يشمل أكثر الجسم أو نصفه في الفسل ، وكذا يقال في أعضاء الوضوء كما في مصباح السالك اه :

المسح على الخفين

ولما أنهى الكلام عن الجبيرة وجميع ما يتعلق بذلك انتقل المصنف إلى بيان المسح على الخفين فقال :

﴿ فصل ﴾

يعنى أنه رحمه الله قد عقد هذا الفصل في بيان حكم المسح على الخفين عقب حكم المسح على الجبيرة للمناسبة . والمسح على الخفين رخصة في الحضر والسفر . يجوز المسح عليهما في أى حال كان سفرأ أو حضرا ، ليلا أو نهارا ، ولا يقيد بزمن إذا حصل مانع للمسح كالجنابة كما سيأتى ببيان ذلك . وبدأ المصنف بحكم المسح فقال رحمه الله تعالى :

﴿ مَسْحُ الْخُفِّ جَائِزٌ سَفَرًا وَحَضْرًا ﴾ قد أخبر المصنف أن حكم المسح على الخفين الجواز ، أى الرخصة ، بدلا عن غسل الرجلين في الوضوء إذا اجتمعت الشرط ، وهى أحد عشر ، أشار المصنف إلى الشرط الأول بقوله ﴿ بِشَرَطِ إِسْكَانِ مُتَابَعَةِ الْمَشْيِ بِهِ ﴾ يعنى أن الخلف الواسع الذى لا يمكن أن يتابع المشى فيه لا يصح المسح عليه . وأشار إلى الشرط الثانى بقوله : ﴿ وَسَتْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ ﴾ يعنى أن الشرط الثانى من شروط المسح على الخلف أن يكون ساترا لمحل الفرض ، فالقصر الناقص عن الكعفين لا يُمسح عليه ؛ لأنه دون محل الفرض ، وكذا لا يُمسح عليه إن كان فيه خرق كبير قدر ثاب القدم ، أما اليسير فلا يمنع المسح عليه كما سيأتى عن المصنف . ثم أشار إلى الشرط الثالث من شروط المسح بقوله : ﴿ وَلُبْسِهِ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ ﴾ يعنى أن الشرط الثالث والرابع والخامس من شروط صحة المسح على الخلف أن يلبسه على طهارة كاملة ، فلا يُمسح عليه إذا لبسه وهو محدث ، وكذا لا يُمسح عليه إذا لبسه بطهارة غير كاملة ، فلو غسل

إحدى رجله وأدخلها في الخف قبل غسل الأخرى لا يمسح عليه . وقوله بالماء ، فلو
تيمم ثم لبسه لم يمسح عليه . ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِمُدَّةٍ عَلَى
الْمَشْهُورِ ﴾ وما ذكره المصنف من عدم تقيد المسح بمدة هو المشهور في المذهب ، وبه
الفتوى . قال في الرسالة : وله أن يمسح على الخفين في الحصر والسفر ما لم ينزعهما ،
وذلك إذا أدخل فيهما رجله بعد أن غسلهما في وضوء تحل به الصلاة ، فهذا الذي إذا
أحدث وتوضأ مسح عليهما وإلا فلا اه وما ذكر في كتاب السر من التقيد بثلاثة
أيام للمسافر وليلة للمقيم غير معمول عليه ، وإن اختاره ابن عبد السلام . وأصل هذا
الأثر ما في صحيح مسلم والنسائي عن علي بن أبي طالب وخزيمة بن ثابت أخذ به الجمهور .
وقال المالكية : لا نهاية للمسح عليهما ، فلا يجب نزعهما إلا بالجنابة ، ولكن يندب
نزعهما في كل يوم كما هو مروي عن ابن نافع ، قال : للمقيم من الجمعة لثأها . فأطلقه
الأكثر ، وحمله ابن يونس على الندب لفصل الجمعة كما للمصنف . وفي العزاية : تنبيه
إذا اجتمعت هذه الشروط جاز المسح ، ولا يتوقت بوقت ولا يلزمه نزع إلا أن تحصل
له جنابة ، أو يحصل فيه خرق كبير ، أو ينزع قدمه أو أكثرها إلى ساق خفه اه . هذا
ظاهر . على أن المشهور عند المالكية عدم التقيد بمدة معينة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ كُلُّ جُمُعَةٍ نَزَعَهُ لِلْفُغْلِ ﴾ هذا
هو المعروف في المذهب . ثم ذكر المصنف بيان ما تقدم من اشتراط كمال الطهارة في صحة
المسح بقوله : ﴿ وَإِذَا خَالَ إِحْدَى الرَّجُلَيْنِ قَبْلَ غَسْلِ الْأُخْرَى يَمْنَعُهُ حَتَّى يَنْزِعَهَا
وَيَلْبِسَهَا بَعْدَ غَسْلِ الْأُخْرَى ﴾ وقد تقدم الكلام في اشتراط كمال الطهارة عند قول
المصنف : ولبسه بعد كمال الطهارة بالماء ، فراجع إن شئت . وقال رحمه الله : ﴿ وَالْخَرْقُ
الْيَسِيرُ لَا يَسْتَمْنَعُ عِخْلَافِ الْكَثِيرِ ، وَهُوَ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ أَكْثَرُ الْقَدَمِ ﴾ وفي نسخة
وهي بالتأنيث والصواب ما ذكرناه . يعني أن الخرق اليسير لا يمنع المسح على الخف ،

بخلاف الخرق الكثير فلا يصح المسح معه كما تقدم لنا ذلك عند قول المصنف وستر محل
الفرص فراجع إن شئت .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَجُوزُ عَلَى غَيْرِ الْخُفِّ ﴾ يعني أن المسح المذكور الذي
هو رخصة لا يجوز على شيء غير الخف كالخرق الملقوفة والملزوق ببعضه على بعض ،
والمربوط ولو بالزرار ، أو الملتصق برسراس أو صمغ أو عجين حتى صار كهيئة الخف ، فإنه
لا يمسح عليه ، وأما الجورب وهو ما كان على شكل الخف من الكتان أو القطن ونحوها
فيجوز عليه المسح بشرط أن يكون من فوقه ومن تحته جلد مخروز ، لكن المصنف
حكى فيه وفي الخف الأعلى قولين بقوله : ﴿ وَفِي مَسْحِ الْجُورِبِ وَالْخُفِّ الْأَعْلَى قَوْلَانِ ﴾
أى فى جواز المسح وعدمه ، والمشهور الجواز فيهما . قال خليل رحمه الله : رخص لرجل
وامرأة وإن مستحاضة يحضر أو سفر مسح جورب جلد ظاهره وباطنه ، وخف ولو
على خف . هـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ فَإِنْ نَزَعَهُ بَعْدَ مَسْحِهِ بَادَرَ إِلَى مَسْحِ الْأَسْفَلِ فَإِنْ نَزَعَهُ
بَادَرَ إِلَى غَسْلِ رِجْلَيْهِ ﴾ قال العلامة الدردير على أقرب المسالك : أى إذا نزع المتوضى خفيه
بعد المسح عليهما ، أو نزع الأعلى بعد المسح عليهما وكان قد لبسهما على طهارة فوق
الأسفلين ، أو نزع أحد الخفين الأعلى أو أحد المنفردين ، فإنه يجب عليه أن يبادر إلى
الأسفل فى كل من المسائل الأربعة ، فيبادر لفصل الرجلين فى الأولى ، ولمسح الأسفلين فى
الثانية ، ولمسح الأسفل فى الثالثة ، ولنزع الآخر وغسل الرجلين فى الرابعة . وإنما وجب
نزع الثانى لأنه لا يجمع بين غسل ومسح . والمبادرة هنا كالمبادرة التى تقدمت فى الموالات ،
فإن طال الزمن عمداً بطل وضوءه واستأنفه ، وبني بنية إن نسي مطلقاً ، ويعتبر الطول
بحفاف الأعضاء بزمان اعتدلا هـ . وما تقدم من أن شروط صحة المسح أحد عشر هو

كذلك ، وقد ذكرها المصنف إجمالاً والآن نذكرها تفصيلاً إن شاء الله تعالى كافي الدردير على أقرب المسالك حيث قال :

ولجوازه شروط أحد عشر : ستة في المسوح ، وخمسة في الماسح ذكرها بقوله :
(بشرط جلد طاهر خرز وستر محل الفرض وأمكن المشى فيه عادة بلا حائل) قال أى أن
الشرط الأول في المسوح كونه جليداً فلا يصح المسح على غيره . الثانى أن يكون طاهراً
احترازاً من جلد الميتة ولو مدبوغاً ، الثالث أن يكون مخروّزاً لا إن لُزق بنحو الرسراس .
الرابع أن يكون له ساق سائر محل الفرض بأن يستر الكعبين ، احترازاً من غير السائر
لهما . الخامس أن يمكن المشى فيه عادة ، احترازاً من الواسع الذى ينسلت من الرجل عند
المشى فيه ، وهو الذى لا يمكن تتابع المشى فيه . السادس أن لا يكون عليه حائل من
شمع أو خرقه أو نحو ذلك « ولبس بطهارة ماء كملت بلا ترفه ولا عصيان بلبسه » قال
هذا إشارة لشروط الماسح الخمسة : الأول أن يلبسه على طهارة ، احترازاً من أن يلبسه
مُحدثاً فلا يصح المسح عليه ، الثانى أن تكون الطهارة مائية لا ترابية . الثالث أن
تكون تلك الطهارة كاملة بأن يلبسه بعد تمام الوضوء أو الغسل الذى لم ينتقض فيه
وضوءه ، فلو غسل رجله قبل مسح رأسه ولبس خفه ثم مسح رأسه لم يجزله المسح عليه ،
وكذا لو غسل إحدى الرجلين ولبس فيها الخف ثم غسل الثانية ولبس فيها الأخرى لم
يجزله مسح حتى ينزع الأولى ثم يلبسها وهو متطهر . والرابع أن لا يكون مترففاً بلبسه
كن لبسه لخوف على حناء برجليه ، أو لجرد النوم به ، أو لكونه حاكاً ، أو لقصد
مجرد المسح ، أو لخوف برغوث فلا يجوز له المسح عايه ، بخلاف من لبسه لحر أو برد
أو وعراً أو خوف عقرب ونحو ذلك فإنه يمسح . الخامس أن لا يكون عاصياً بلبسه كحرم
بحج أو عمرة لم يضطر للبه فلا يجوز له المسح ، بخلاف المضطر والمرأة فيجوز اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَخْرَجَ أَحَدَهُمَا أَوْ أَكْثَرَ قَدَمِهِ إِلَى سَائِ

الخفُ تَزَعَهُمَا وَغَسَلَ ﴿ وقد تقدم الشرح في هذا عند قول المصنف ولبسه بعد كمال الطهارة بالماء ، وكذا عند قوله والخرق اليسير لا يمنعه بخلاف الكثير الخ فراجع شرح ذلك إن شئت .

ثم قال رحمه الله ﴿ وَالْأَفْضَلُ مَسْحُ أَعْلَى الْقَدَمِ وَأَسْفَلِهِ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَعْلَاهُ أَجْزَأُهُ خِلَافَ عَكْسِهِ ﴾ يعني أشار بما يستحب للماسح أن يبدأ به من صفة المسح وكيفية . وفي الرسالة : وصفة المسح أن يجعل يده اليمنى من فوق الخف من طرف الأصابع ، ويده اليسرى من تحت ذلك ، ثم يذهب بيده إلى حد الكعبين ، وكذلك يفعل باليسرى ويجعل يده اليسرى من فوقها واليمنى من أسفلها ، ولا يمسح على طين في أسفل خفه أو روث دابة حتى يزيله بمسح أو غسل هـ . وقال العلامة الدردير في مندوبات المسح : ووضع يمينه على أطراف أصابع رجله ويسراه تحتها ويمرهما لكعبيه ، ومسح أعلاه مع أسفله . وبطلت بترك الأعلى ، لا الأسفل فيعيد بوقت . قال والضمير في وبطلت عائد على الصلاة المعلومة من المقام . وترك البعض من الأعلى والأسفل كترك الكل فيعيد لترك بعض الأعلى أبداً ، ولبعض الأسفل في الوقت هـ ا .

التيمم

ولما فرغ المصنف من الكلام عن الخف وما يتعلق بذلك شرع في بيان التيمم المبدل عن الوضوء فقال :

﴿ فصل ﴾

عقد المصنف هذا الفصل في بيان حكم التيمم . والتيمم لغةً القصد ، وشرعاً طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين بنية نيابة عن الطهارة الصفري والكبرى ، عند

عدم الماء ، أو عدم القدرة . والمراد بالتراب جنس الأرض ، فيشمل جميع أجزائها إلا ما استثنى كما سيأتى تفصيله . وهو من خصائص هذه الأمة على الإجماع . قال الله سبحانه وتعالى « وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الفائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » الآية . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فضلنا على الناس بثلاث : جُعِلَتْ صفوفنا كصفوف الملائكة ، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، وجعلت تربتها طهوراً إذا لم نجد الماء » اهـ رواه مسلم . قال مالك في الموطأ : من قام إلى الصلاة فلم يجد ماءً فعمل بما أمره الله به من التيمم فقد أطاع الله ، وليس الذي وجد الماء بأطهر منه ولا أتم صلاة لانهما أمرًا جميعاً ، فكل عمل بما أمره الله به . وإنما العمل بما أمر الله به من الوضوء لمن وجد الماء ، والتيمم لمن لم يجد الماء قبل أن يدخل في الصلاة اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ يَنْتَقِلُ إِلَى التَّيْمُمِ سَفَرًا أَوْ حَضَرًا لِعَدَمِ الْمَاءِ أَوْ تَعَذُّرِ اسْتِعْمَالِهِ لِمَرَضٍ ﴾ يعني أنه إذا لم يجد المصلي الماء للوضوء أو الغسل ، أو لم يقدر على استعماله لعذر كمرض ، له أن ينتقل إلى التيمم سفراً أو حضراً . ثم عطف المصنف بقية أسباب التيمم على لعدم الماء بقوله ﴿ أَوْ خَوْفِ زِيَادَةِ ﴾ أى زيادة مرض ﴿ أَوْ تَأَخُّرِ بُرْئِهِ ، أَوْ حُدُوثِهِ ، أَوْ سُقُوطِ عَضْوِ الشَّدَةِ الْبَرْدِ ، أَوْ عَدَمِ مُنَاوِلِ ، أَوْ آلَةٍ أَوْ خَوْفِ عَطَشٍ مُتَوَقَّعٍ وَلَوْ عَلَى غَيْرِهِ ﴾ فتلك سبعة معطوفة على لعدم الماء ، وكلها موجبة للتيمم . قال العلامة الدردير على أقرب المسالك : أعلم أن التيمم لا يجوز ولا يصح إلا ل أحد أشخاص سبعة : الأول فاقد الماء الكافي للوضوء أو الغسل ، بأن لم يجد ماء أصلاً ، أو وجد ماء لا يكفيه . الثانى فاقد القدرة على استعماله ، أى من لا قدرة له عليه ، وهو شامل للسكره والمربوط بقرب الماء والخائف على نفسه من سبع أو نص ، فيتيمم كل منهما في الحضر والسفر ولو سفر معصية خلافاً لما مشى عليه الشيخ خليل من تقييده

بالمباح اه وقول المصنف أو خوف زيادة هذا هو الثالث ، وهو الواجد للماء وخاف من استعماله زيادة مرضه فإنه يتيمم . وقوله أو تأخر برئه هذا هو الرابع وهو الواجد للماء القادر على استعماله لكن خاف تأخر برئه باستعماله فإنه يتيمم . وقوله أو حدوثه هذا هو الخامس ، وهو الواجد للماء أيضاً القادر على استعماله ، ولكن خاف باستعماله حدوث مرض من نزلة أو حمى أو نحو ذلك فإنه يتيمم . وقوله أو سقوط عضو لشدة البرد ، وهو أيضاً واجد للماء ، ولكن خاف باستعماله سقوط عضوه ، وهذا راجع إلى قوله أو زيادة مرض ؛ لأن سقوط العضو يكون غالباً بزيادة المرض وهو السبب السادس من أسباب التيمم . وقوله أو عدم تناول أو آلة . هذا هو السابع . قال الدردير : أى أن من كان له قدرة على استعمال الماء ولكن لم يجد من يناوله إياه ، أو لم يجد آلة من حبل أو دلو فإنه يتيمم . ولك أن تدخل هذا القسم في فاقد القدرة على استعماله بإرادة فقد القدرة حقيقة أو حكماً ، بل إذا تحققت تجد الأقسام ترجع إلى قسمين : الأول فاقد الماء حقيقة أو حكماً فيدخل فيه خوف عطش المحترم وتلف المال وخروج الوقت بالطلب أو الاستعمال . الثانى فاقد القدرة كذلك فيشمل الباقي . وفاقد القدرة مقيس على فاقد الماء المنصوص في الآية اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَوْ وَجَدَهُ بِوَقْتٍ لَوْ تَشَاغَلَ بِاسْتِعْمَالِهِ لَخَرَجَ الْوَقْتُ الضَّرُورِيُّ فَمَذْهَبُ الْمَغَارِبَةِ لَزُومُهُ ، وَمَذْهَبُ الْعِرَاقِيِّينَ يَتَيَمَّمُ ، وَحَكَاهُ الْأَبْهَرِيُّ رِوَايَةً ﴾ أخبر المصنف هنا بما اختلف فيه الأئمة في المذهب . قال خليل في المختصر : وهل إن خاف فواته باستعماله ؟ خلاف . قال الخرشي : أى وهل يتيمم المحدث ولو أكبر الواجد للماء بين يديه القادر على استعماله إذا خاف فوات الوقت الذى هو فيه باستعماله وإن تيمم أدركه ، وهو الذى رواه الأبهري ، واختاره التونسي ، وصوبه ابن يونس ، وشهره ابن الحاجب ، وأقامه اللخمي وعياض من المدونة ، أو يتوضأ ولو فاتته

الوقت . وحكى عبد الحق عن بعض السيوخ الاتفاق عليه ، فلا أقل من أن يكون مشهوراً
فلذا قال خلاف . كذا فى الصاوى . ولكن المولى عليه الأول . وعبارة الخطاب :
والقول بالتيمم إذا خاف خروج الوقت رواه الأبهري عن مالك على ما نقله المازرى وغيره .
وهو مذهب ابن القصار وعبد الوهاب وغيرهما من العراقيين . واختاره التونسي وابن
يونس وصوبه ، وقال أى الخطاب فى موضع آخر : وإذا كان الحكم كذلك فيمن يخاف
خروج الوقت إذا تشاغل بالطلب فأحرى بمن يخاف خروجه باستعماله الماء أو ينزعه من
البئر أو يطلب آلة ينزع بها اهـ . وفى أقرب المسالك : أو خروج وقت استعماله ، قال هذا
هو النوع السادس ، وهو الخائف باستعمال الماء خروج وقت الصلاة ، وأولى بطلبه فإنه
يتيمم ولا يطلبه ولا يستعمله إن كان موجوداً محافظة على أداء الصلاة فى وقتها ولو
الاختيارى ، فإن ظن أنه يدرك منها ركعة فى وقتها إن توضأ أو اغتسل فلا يتيمم اهـ
(قُلْتُ) هذا هو الحق الذى به الفتوى ، وهو الذى رواه الأبهري واعتمده الخطاب ،
ورجحه المدوى فى حاشيته على الخرشي ، وهو المولى عليه ، فلذا اقتصر عليه الدردير
كما فى حاشية الصاوى عليه . وأما اعتبار التيمم بالوقت الضرورى فقد خالفه بعض العلماء .
قال الخطاب : وما قاله ابن عسكر من اعتبار الضرورى هنا غير معروف ، نقله عن ابن
غازى . وقال يعنى أنه إذا ذكر أن المعتبر فى جواز التيمم هو الوقت الضرورى فلا يباح
التيمم إلا إذا خاف خروجه ، وإنه لا يقيم إذا خاف خروج الوقت المختار فهذا هو
غير المعروف . وقد قال اللخمي : الأوقات التى تؤدى فيها الصلاة بالتيمم أوقات الاختيار
لا أوقات الضرورات ، فكل وقت تؤدى فيه الصلاة بالوضوء ولا يجوز تأخيرها عنه
مع الاختيار هو الوقت الذى تؤدى فيه بالتيمم ولا تؤخر عنه اهـ . والحاصل أن خوف
خروج الوقت باستعمال الماء مبيح للتيمم سواء كان الوقت ضرورياً أو اختيارياً كما فى حاشية
المدوى على الخرشي ، وهو الراجح اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَتِيمٌ بِمَجْمَعِ أَنْوَاعِ وَجْهِ الْأَرْضِ حَتَّى الصَّلْدِ وَالْمَعَادِنِ مَا لَمْ تَتَغَيَّرْ عَنْ أَصْلِهَا ﴾ الدليل في ذلك قوله تعالى « فَتَتِمُّوا صَعِيداً طَيِّباً » قال ابن جزي في القوانين الفقهية في فصل فرائض التيمم : والصعيد هو التراب ، ويجوز التيمم بما صعد على الأرض من أنواعها كاللحجارة والحصى والرمل والجص ، خلافاً للتافئ اهـ . وفي أقرب المسالك : وصعيد طاهر كتراب وهو أفضل ، ورمل وحجر وجص لم يطبخ ، ومعدن غير نقد وجوهر ومنقول كغشَب وملح وحديد ورخام كثلج ، لا خشب وحشيش اهـ . يعني أن أفضل أنواع الصعيد التراب ، والمراد بالصعيد كل ما صعد على وجه الأرض من أجزائها من تراب ورمل وحجر ومعدن في محله - غير نقد وجوهر - كذهب وفضة وياقوت ولو بمحليها . وكذا لا يجوز التيمم على كغشَب وملح وكحل وحديد ورصاص وقزديران نقلت عن محليها وصارت أموالاً في أيدي الناس ، وأما مادامت في موضعها فيجوز ، كجص قبل الحرق . وقول الدردير وجص لم يطبخ ، أي يجوز التيمم على جص إن لم تغيره صنعة آدمي . والجص نوع من الحجر يحرق بالنار ويسحق وتبنى به القناطر والمساجد والبيوت العظيمة ، فإذا أحرق وهو المراد بالطبخ لم يجز التيمم عليه لأنه خرج بالصنعة عن كونه صعيداً . وقول المصنف حتى الصلْد . والصلد هو المكان الشديد الصلابة الذي لا ينبت فيه شيء لشدة صلابته قال الله تعالى « فَتَرَكَهُ صَلْدًا » أي صلباً أملس لا شيء عليه . وفي الخطاب - بعد كلام ابن عرفة - يعني أنه اختلف في التيمم على صلب الأرض مع وجود التراب على ثلاثة أقوال : (الأول) يتيمم به وهو المشهور (الثاني) لا يتيمم به وهو قول ابن شعبان (الثالث) يتيمم به ويعيد في الوقت وهو قول ابن حبيب اهـ . والأول أصح ، ولذا ذهب إليه المصنف .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَلْزَمُ الْعَادِمَ الطَّلَبُ مَا لَمْ يَتَيَقَّنِ الْقَدَمَ ، أَوْ يَكُنْ

عَلَى مَسَافَةٍ تَشُقُّ عَلَى مِثْلِهِ ، أَوْ يَخَافُ تَلَفَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ﴿ قَالَ الدَّرْدِيرُ : وَطَلَبُهُ ، أَيْ
 وَيُلْزِمُهُ عَادَمَ الْمَاءِ طَلَبُهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَلَبًا لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ دُونَ الْمِيلِينَ ، إِلَّا إِذَا ظَنَّ عَدَمَهُ .
 يَعْنِي أَنَّ مَنْ لَمْ يَظُنْ عَدَمَ الْمَاءِ فِي مَكَانٍ بَانَ كَانَ مُتَرَدِّدًا فِي وَجُودِهِ أَوْ ظَانًّا لَوْجُودِهِ فَإِنَّهُ
 يُلْزِمُهُ طَلَبُهُ وَالتَّفَتُّيشُ عَلَيْهِ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَلَبًا لَا يَشُقُّ عَلَى مِثْلِهِ فِيمَا دُونَ الْمِيلِينَ ، فَإِنْ كَانَ
 يَعْلَمُ أَوْ يَظُنُّ أَنَّهُ لَا يَجِدُهُ إِلَّا بَعْدَ مَسَافَةِ مِيلِينَ فَلَا يُلْزِمُهُ طَلَبُهُ وَلَوْ كَانَ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ
 الشَّأْنَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمَشَقَّةِ ، كَمَا لَا يُلْزِمُهُ الطَّلَبُ فِيمَا دُونَ الْمِيلِينَ إِذَا شَقَّ عَلَيْهِ أَوْ خَافَ
 فَوَاتَ رُقَّةً ، وَكَذَا إِذَا ظَنَّ عَدَمَهُ ، وَأَوَّلَى الْيَأْسِ مِنْهُ . قَالَ الصَّاوِي : حَاصِلُ مَا أَفَادَهُ
 الْمُتَنُ وَالشَّرْحُ أَنَّ صُورَ الْمَسْأَلَةِ عَشْرُونَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ مُحَقَّقَ الْوُجُودِ ،
 أَوْ مَظْنُونَهُ ، أَوْ مُشْكُوكًا فِيهِ . أَوْ مُحَقَّقَ الْعَدَمِ ، أَوْ مَظْنُونَهُ ، فَهَذِهِ خَمْسٌ . وَفِي كُلِّ
 إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى مِيلِينَ ، أَوْ أَقَلِّ ، فَهَذِهِ عَشْرٌ ، وَفِي كُلِّ إِمَّا أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ الطَّلَبُ أَوْ لَا .
 أَمَّا إِذَا كَانَ مُحَقَّقَ الْعَدَمِ أَوْ مَظْنُونَهُ فَلَا يُلْزِمُهُ الطَّلَبُ مُطْلَقًا . وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُحَقَّقَ الْوُجُودِ
 أَوْ مَظْنُونَهُ أَوْ مُشْكُوكًا فَيُلْزِمُهُ الطَّلَبُ فِيمَا دُونَ الْمِيلِينَ إِنْ لَمْ يَشُقَّ ، وَإِلَّا فَلَا أَهْ . وَقَوْلُ
 الْمُصَنِّفِ أَوْ يَخَافُ تَلَفَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ، يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا خَافَ مَرِيدَ الصَّلَاةِ تَلَفًا عَلَى نَفْسِهِ
 أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ خَافَ تَلَفَ مَالٍ لَهُ بِأَلٍ بِطَلَبِ الْمَاءِ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَرْكُ الطَّلَبِ ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ
 أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى التَّيَمُّمِ .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَيَطْلُبُهُ الْمُسَافِرُ مِنْ رُقَّتِهِ ﴾ يَعْنِي لَزِمَ الْمُسَافِرُ
 طَلَبَ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ أَوْ الْغُسْلِ مِنْ رُقَّتَانِهِ الَّتِي مَعَهُ فِي السَّفَرِ إِنْ ظَنَّ الْإِعْطَاءَ . قَالَ
 خَلِيلٌ : كَرُفَقَةٍ قَلِيلَةٍ ، أَوْ حَوْلَةٍ مِنْ كَثِيرَةٍ إِنْ جَهِلَ بِخَالِمْ بِهِ . الدَّسُوقِيُّ : كَمَا يُلْزِمُهُ
 طَلَبُ الْمَاءِ عَلَى دُونَ الْمِيلِينَ يُلْزِمُهُ طَلَبُهُ مِنْ رُقَّةٍ قَلَّتْ كَالْأَرْبَعَةِ كَانَتْ حَوْلَهُ أَمْ لَا ، أَوْ
 مِنْ حَوْلِهِ مِنْ رُقَّةٍ كَثِيرَةٍ إِنْ جَهِلَ بِخَالِمْ بِهِ بِأَنْ اعْتَقَدَ الْإِعْطَاءَ ، أَوْ ظَنَّهُ ، أَوْ شَكَّ ،
 أَوْ تَوَهَّمَ ، فَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ وَتَيَمَّمْ وَصَلَّى أَعَادَ أَبَدًا إِنْ اعْتَقَدَ أَوْ ظَنَّ الْإِعْطَاءَ ، وَفِي الْوَقْتِ إِنْ

شك ، ولم يعد إن توهم ، وهذا كله إن تبين وجود الماء أو لم يتبين شيء ، فإن تبين عدمه فلا إعادة مطلقاً . ومفهوم جهل بخلافه به أنه لو تحقق بخلافه لم يلزمه الطلب . انتهى . وكذا في الصاوى .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَبَازَمُ شِرَاؤُهُ بِمَا لَا يُخَفِّفُ بِمَالِهِ وَقَبُولُهُ ، لَا قَبُولُ ثَمَنِهِ ﴾ وفي أقرب المسالك : ولزم شراء الماء بشئ اعتيد وإن بذمته إن لم يحتاج له ، وقبول هبته ، واقتراضه ، وكذا في المختصر . أى يجب على المكلف الذى لم يجد ماء لطهارته أن يشتريه بالثمن المعتاد فى ذلك الحل ، وإن كان الثمن فى ذمته بأن يشتريه بشئ إلى أجل معلوم إن كان غنيا ببلده ، أو يرجو الوفاء ببيع شيء أو اقتضاء دين أو نحو ذلك . ومحل وجوب شرائه إذا لم يحتاج لذلك الثمن فى مصارفه ، وإلا جاز له التيمم ، كما لو زاد الثمن على المعتاد ولو غنياً ، وكذلك يجب عليه قبول هبته إذا وهب له لأجل التطهر به . ومثل الهبة الصدقة والقرض فى وجوب القبول لعدم المنفعة فى ذلك اهـ . قال مالك فى المدونة : إذا لم يجد الجنب الماء إلا بالثمن ، فإن كان قليل الدراهم تيمم ، وإن كان يقدر فليشتره ما لم يرفعوا عليه فى الثمن ، فإن رفعوا تيمم حينئذ . قلت هذا مراد المصنف بما لا يخفف بماله والله أعلم . وقوله لا قبول ثمنه ، أى لا يلزمه قبول هبة الثمن ليشتري به الماء . قال بعضهم : ولو وهب له ثمن الماء وهو لا يجد الثمن لم يلزمه قبوله ؛ لأن هذا مال تدركه فيه المنفعة اهـ . ذكره المواق .

ثم انتقل يذكر صفة التيمم المستحبة فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَكْمَلُهُ بِضَرْبَتَيْنِ تَمُّ وَجْهَهُ وَيُرَاعَى الْوَتْرَةُ ، وَحِجَاغَ الْعَيْنَيْنِ ، وَمَوْضِعَ الْعَنْقَةِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَعْرٌ ﴾ يعنى أخبر أن أكمل صفة التيمم يكون بضربتين الأولى فرض من فرائض التيمم ، والثانية سنة . والمراد بالضرب هنا وضع اليدين على الصعيد بنية التيمم ، بأن ينوى (٩ - أسهل المدارك - ١)

استباحة الصلاة من الحدث الأكبر إن كان محدثاً حدثاً أكبر ، أو الأصغر ، وتكون
النية عند الضربة الأولى ، يقول بسم الله ، ويستعمل الصعيد ، يضرب عليه يديه جميعاً
ضربة واحدة ، فإن تعلق بهما شيء نفضهما نفضاً خفيفاً ، ويمسح بهما وجهه كله يبدأ
من أعلاه إلى أن يعم جميع الوجه ، ثم يضرب يديه الأرض ، فيمسح ظاهر يده اليمنى
بيده اليسرى ، بأن يجعل أصابع يده اليسرى على أطراف أصابع يده اليمنى ، ويمرُّ بها
على ظاهر يده وذراعه . وقد حنى عليه أصابعه حتى ينتهي إلى المرفق ، ثم يجعل كفه على
باطن ذراعه من طيِّ مرقفه قابضاً عليه حتى يبلغ الكوع من يده اليمنى ، ويجزى باطن
إبهامه اليسرى على ظاهر إبهام يده اليمنى ، ثم يمسح ظاهر اليسرى باليمنى إلى المرفق ثم
يمسح باطنها إلى حد الكوع ، ثم يمسح كفه اليمنى بكفه اليسرى إلى آخر أطرافه ،
ويخلل أصابعه . ويجب عليه نزع الخاتم ، فإن لم يترعه لم يجزه . ويجب عليه تعميم وجهه
كله بالمسح كما تقدم . وهذا الترتيب مستحب . ولو مسح اليمنى باليسرى واليسرى
باليمنى كيف شاء وتيسر عايه وأوعب المسح لأجزأه ، وقد تقدم أن الضربة الثانية سنة ،
وكذا المسح إلى المرفقين ، فلو اقتصر على ضربة واحدة للوجه واليدين أجزأه ، ولو اقتصر
(أو) في مسح يديه على الكوعين وصلى أعاد في الوقت . وقوله ويراعى الوتره بفتح الواو
وهى الحاجز الذى بين طائفتى الأنف ، وتسمى بالممارن . وقوله وحجاج العين ، وفى
المصباح : وحجاج العين بالكسر ، والفتح لغة : العظم المستدير حولها ، وهو مذكر
وجمه أحجة . وكذلك ينبغى للتيمم أن يراعى موضع العنقفة وهى الحبل الذى ينبت فيه
الشعر تحت الشفة السفلى إذا لم يكن فيه شعر أن يعمه بالمسح ، وإن كان يكره عليه تنبغ
الفضون لأن هذا من تعميم الوجه بالمسح ، وهو واجب . وقد تقدم أن أكل صفة التيمم
يكون بضربتين : ضربة للوجه وضربة لليدين . وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله :
﴿ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ﴾ وتقدم أن الضربة الأولى فريضة والثانية سنة . ومن اقتصر

على ضربة واحدة في مسح الوجه واليدين أجزاءه . والدليل على ذلك حديث عمار بن ياسر الذي اتفق أصحاب الحديث على صحته ، ونصه « جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال إني أجنت فلم أصب الماء فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب : أما تذكر إذ كنا في سفر أنا وأنت ، فأما أنت فلم تُصِلْ ، وأما أنا فتممكت وصليت ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنما كان يكفيك هكذا ، فضرب بكفيه على الأرض ونفخ فيهما ، ثم مسح بهما وجهه وكفيه » اه . قال الشارح : هذا صريح في أن التيمم بضربة واحدة للوجه والكفين فقط ، وعليه بعض الصحب والتابعين وجمهور الحديثين ، وقال به من الفقهاء الأوزاعي ومالك وأحمد وإسحاق ، لكن الأكل عندهم تتميم المسح إلى المرققين . وقد أجاب مالك بالصفة الأكلية لما سُئِلَ عن كيفية التيمم وأين يبلغ به فقال : يضرب ضربة للوجه وضربة لليدين ويمسحهما إلى المرققين . قال الزرقاني في شرحه على الموطأ : أجاب بالأكل ليجمع بين الفرض والسنة ، فلو اقتصر على ضربة واحدة لما كفاه ولا إعادة على المذهب . وقال عند قوله يمسحهما إلى المرققين تحصيلاً للسنة ، ولو مسحهما إلى الكوع صح ، ويستحب الإعادة في الوقت . وأجاب رحمه الله بالصفة الكاملة وإن كان الواجب عنده ضربة لهما . وإلى الكوعين ، لما في الصحيحين من حديث عمار بن ياسر المتقدم اه باختصار . وما ذكره من مسح اليدين إلى المرققين هو المشهور في المذهب . وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ عَلَى الْمَنْصُوصِ ﴾ المراد بالمنصوص - والله أعلم - ما نصه المتقدمون من الصحابة والتابعين كحديث عمار بن ياسر ، وفعل ابن عمر وغيره من الأئمة رضي الله عنهم أجمعين . كما أفتى به الإمام . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَنْزَعُ خَاتِمَهُ وَيُخَالِّ أَصَابِعَهُ ﴾ قد سبق لنا شرح هذا في صفة التيمم فراجع .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَجَازَ ابْنُ الْقَاسِمِ إِلَى الْكُوعَيْنِ ﴾ ابن القاسم هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة المصري من أئمة المالكية ، صاحب مالكاَ عشرين سنة يتفقه منه ، وعنده أن السج إلى الكوعين فرض ، وإلى المرققين سنة كما فهم من حديث عمار ، وهو ظاهر قول الله تعالى « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » ولم يذكر فيها إلى المرافق كما ذكره في آية الوضوء ، وقياساً على القطع في السرقة . وأما نصوص أهل المذهب في ذلك فهي ظاهرة كشمس الضحى . قال خليل في المختصر : وسن ترتيبه ، وإلى المرققين ، وتجديد ضربة اه . انظر شراحه . وفي المقدمات بعد كلام طويل : وإن التيمم عنده - أعنى عند مالك - من الجنابة والحدث الذي ينقض الوضوء سواء ، وإن فرض التيمم فيها ضربة واحدة للوجه واليدين إلى الكوعين ، إلا أنه يستحب ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرققين ، فإن تيمم إلى الكوعين أعاد في الوقت ، وإن تيمم بضربة واحدة لوجهه ويديه إلى المرققين لم يعد اه . فدل ذلك على أن الفرض إلى الكوعين وما زاد عليهما سنة فتأمل . والله أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَنْوِي بِهِ اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ ﴾ أو فرض التيمم ، ولا ينوي به رفع الحدث لما فيه من الخلاف ، ولذا قال المصنف رحمه الله : ﴿ لَا رَفْعَ الْحَدَثِ ﴾ لأن التيمم لا يرفع الحدث على المشهور . قال رحمه الله تعالى : ﴿ الْأَصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ سَوَاءٌ ﴾ يعنى أن التيمم لا يرفع الحدث الأصغر ولا الأكبر ، أشار المصنف بما في المقدمات لابن رشد ، وأنه عقد لهذه المسألة فصلاً فقال : التيمم لا يرفع الحدث الأكبر ولا الأصغر عند مالك رحمه الله وجميع أصحابه وجمهور أهل العلم ، خلافاً لسعيد بن المسيب وابن شهاب في قولهما : أنه يرفع الحدث الأصغر دون الأكبر ، وخلافاً لقول أبي سلمة بن عبد الرحمن في أنه يرفع الحدثين جميعاً ، حدث الجنابة

والحدث الذى ينقض الوضوء . انظر المقدمات . وما ذكره الدردير من ملاحظة الحدث الأكبر ليس باعتراض فى المسألة وهو قوله : ووجب عليه ملاحظة الحدث الأكبر إن كان عليه أكبر بأن ينوى استباحة الصلاة من الحدث الأكبر ، فإن لم يلاحظه بأن نسيه أو لم يعتقد أنه عليه لم يحزه ، وأعاد أبدأ اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يُجْزَى قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ ﴾ وفى بعض النسخ بإسقاط لفظ « وقت » وهو خطأ . يعنى من شروط صحة التيمم دخول الوقت ، ومن تيمم قبل دخول الوقت فلا يجزئه تيممه ووجب عليه الإعادة . قال خليل : وفعله فى الوقت . أى لزم فعل التيمم فى الوقت لا قبله ولو اتصل ولو نقلاً كركعتى الفجر . والمعنى أنه يجب فعل التيمم فى وقت الصلاة ، وذلك لأنه إنما جاز للضرورة ، والضرورة لا تتحقق إلا بعد دخول الوقت ، فلو فرض أنه تيمم قبل دخول الوقت وبعد فراغه بسرعة دخل الوقت فهو باطل . والوقت فى صلاة الجنائزة بعد غسل الميت وإدراجه فى الكفن ، وإذا تيمم قبل ذلك لم يصح تيممه . ومن تيمم للوتر بعد طلوع الفجر جاز له أن يصلى به الفجر . هذا إذا تيمم بعد الفجر ، وأما من تيمم للوتر قبل الفجر فلا يصلى به الفجر اه صفتى مع زيادة إيضاح كما فى الخرشي .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَتِيمٌ الْيَائِسُ أَوَّلُهُ وَالرَّاجِي آخِرُهُ وَالْمُتَرَدِّدُ وَسَطُهُ ﴾ هذا ، وقد تقدم بعض أحكام عدم الماء عند قول المصنف : ويلزم العادم الطلب ما لم يتيقن العدم . وما ذكره من قوله ما لم يتيقن العدم ، فإذا تيقن عدم الماء صار يائساً ، وهو الذى يئس من وجود الماء أو لحوقه فى الوقت المختار فإنه يتيمم أول الوقت ، إذ لا فائدة فى تأخيره . وأما الراجى فهو الذى غلب على ظنه وجود الماء فى الوقت فإنه يتيمم فى آخر الوقت المختار . والمتردد فى لحوق الماء أو وجوده

أو زوال المانع فإنه يتيم وسط الوقت المختار . قال ابن عاشر رحمه الله تعالى في المرشد المعين :

آخره للراج آيس فقط أوله والمتردد الوسط

وفي الرسالة : وإذا أيقن المسافر بوجود الماء في الوقت آخر إلى آخره ، وإن يئس منه تيم في أوله ، وإن لم يكن عنده منه علم تيم وسطه . وكذلك إن خاف ألا يدرك الماء في الوقت ورجا أن يدركه فيه اه .

ثم انتقل يذكر ما يبطل به التيم بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ وَوُجُودُ الْمَاءِ قَبْلَ الشَّرُوعِ يُبْطِلُهُ ﴾ يعني أن وجود الماء قبل الدخول في الصلاة بأن لم يكبر يبطل للتيم ، ووجب عليه الوضوء إن كان عليه الحدث الأصغر ، أو الفسل إن وجب . وفي العزية : ويبطل التيم بما يبطل به الوضوء ، وبوجود الماء قبل الصلاة إلا أن يخشى فوات الوقت باستعماله . وإذا رأى الماء وهو في الصلاة لم تبطل صلاته اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي أَثْنَانِهَا أَوْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا لَا يَلْزَمُهُ إِعَادَةٌ إِلَّا مَنْ نَسِيَ فِي رَحْلِهِ ﴾ وفي شرح العزية عند قول مصنفها : وإذا رأى الماء وهو في الصلاة لم تبطل صلاته . يعني لو اتسع الوقت ، ويحرم عليه قطعها إلا أن يكون ناسياً له فتبطل إن اتسع الوقت ، وإلا فلا . وترك حكم ما إذا رآه بعد الفراغ منها ، وحكمه أنه إذا كان ناسياً للماء تندب له الإعادة في الوقت لتقصيره ، وإن لم يكن ناسياً له فلا تندب له الإعادة . هذا بعد الطلب ولم يجده اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَجْمَعُ فَرِيضَتَيْنِ بِتَيْمَمٍ وَاحِدٍ ، بِخِلَافِ التَّوَافِلِ فِي قَوْرٍ أَوْ تَابَعَةٍ لِلْفَرْضِ ﴾ وفي نسخة « ولا يجمع بين فرضين » وكلها صحيحة .

وما ذكره المصنف هو المشهور . وفي المختصر : لا فرض آخر وإن قُصِدَا ، وبطل الثاني ولو مُشْتَرَكَةً . للشارح : يعنى لا يجوز فرضان بتييم واحد وإن قُصِدَا معاً عند التيم ، وإذا وقع بطل الثاني ولو لمريض لا يقدر على مس الماء ، أو إحداها مندورة ، أو فائتة ، أو مشتركة مع الأخرى في الوقت كظهريين وعشاءين ، وأعادها أبداً على المشهور . وما رواه أصبغ من إعادة الثانية من المشتركين في الوقت وغيرها أبداً مردود بالمبالغة من قول خليل : ولو مشتركة كما نقله الصاوى عن الدسوقي ، انظر الخرشى ، وقرره الدردير ، وقوله بخلاف النوافل في فور أو تابعة للفرض ، قال في أقرب السالك ميئاً لذلك : وجاز نفل ، ومس مصحف وقراءة ، وطواف ، وركعتاه بتييم فرض أو نفل وإن تقدمت ، وصح الفرض إن تأخرت . قال يعنى أن من تيمم لفرض سواء كان حاضراً صحيحاً أم لا ، ولنفل استقلالاً بأن كان مريضاً أو مسافراً فإنه يجوز له أن يصلى بذلك التيمم نفلاً وجنابة ، وأن يمس به المصحف ، ويقرأ القرآن إن كان جنباً ، وأن يطوف ويصلى ركعتيه ، وسواء قدم هذه الأشياء على الفرض أو النفل الذى قصده بذلك التيمم أو أخرها عنه بشرط الاتصال كما تقدم ، لكن إن قدم عليها ما قصده بالتيمم فظاهر ، وإن قدمها على ما قصده به فإن كان المقصود به نفلاً كان تيمم مريض أو مسافر لصلاة الضحى مثلاً جاز له أن يصلى به ذلك النفل المقصود بعدها ، وإن كان المقصود به فرضاً لا يصح أن يصليه بعد أن فعل شيئاً منها ، فقوله وصح الفرض إن تأخرت ، أى صح الفرض الذى قصد له التيمم من حاضر صحيح أو مسافر أو مريض إن قدمه عليها ، لا إن قدمها أو شيئاً منها عليه . وحاصل المسئلة أن من تيمم لشيء من هذه الأشياء يجوز أن يفعل به غير مانوى منها متقدماً أو متأخراً إلا الفرض إذا نوى له التيمم فإنه لا يجوز إلا إذا تقدم اه . وفي المرشد المعين :

وصل فرضاً واحداً وإن فصل جازة وسنة به يحل
وجاز للنفل ابتداءً ويستبيح الفرض لا الجمعة حاضر صحيح

يعنى من تيمم للفرض لا يجوز له أن يصلى بذلك التيمم إلا فرضاً واحداً ، ولا يجوز له أن يصلى بالتيمم فرضين ولو قصدهما به فإن الفرض الثانى باطل ولو مشتركى الوقت كالظهر والمصر مثلاً ، وجاز أن يصلى بذلك التيمم الجنائز والوتر لمن تيمم للعشاء ، والطواف إذا كان ذلك متصلاً بالفرض الذى تيمم له . وقول الناظم : وجاز للنفل الخ ، يعنى أنه يجوز التيمم للنافلة ابتداء أى استقلالاً فى حق المريض والمسافر . وأمّا الحاضر الصحيح فلا يقيم للنوافل استقلالاً ، وإنما يصليها بالتبع للفرض . ولا يجوز له أن يصلى الجمعة بالتيمم ، فإن فعل لم يحزته اهـ الحبل المتين . وفى الأخرى : ولا تُصلى فريضتان بتييم واحد ، ومن تيمم لفريضة جاز له النوافل بعدها ومسّ المصحف والطواف والتلاوة إن نوى ذلك واتصلت بالصلاة ولم يخرج الوقت . وجاز بتييم النافلة كل ما ذكر إلا الفريضة . ومن صلى العشاء بتييم قام للشفع والوتر بعدها من غير تأخير . ومن تيمم من جنابة فلا بُدَّ من نيتها اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي الْفَوَائِدِ قَوْلَانِ ﴾ قال أبو الحسن : والقول الأول لابن شعبان ، والثانى لابن القاسم وهو المشهور . وفى الرسالة : وقد روى عن مالك فيمن ذكر صلوات أن يصليها بتييم واحد ، قال النفراوى : وهذا ضعيف والمعتمد من المذهب أن كل فرض لا بُدَّ له من تيمم ، وهو المحكى قبل هذا بقليل ، وعلى المشهور لو خالف بأن صلى الفوائت بتييم واحد فإنه يعيد ما بعد الأولى أبداً عند ابن القاسم ، ولو كانت مشتركيتين فى الوقت على ما شهره فى المختصر . قال العدوى فيمن صلى الفريضتين بتييم واحد أنه يعيد الثانية أبداً ولو كانتا فائتتين ، ولو كانت إحداهما مندورة ، قاله ت على الشامل اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَدِمَ الْمَاءَ وَالصَّعِيدَ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ الضَّرُورِيُّ فَالْمَنْصُوصُ سُقُوطُهُ . وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ يُصَلَّى وَيَقْضَى . وَقَالَ أَشْهَبُ

لَا يَقْضَى . وَقَالَ أَصْبَغُ لَا يُصَلِّي حَتَّى يَجِدَ أَحَدَهُمَا ۞ . يعنى أخبر المصنف رحمه الله بما اشتهر فى المذهب من سقوط الصلاة وقضاؤها لعدم الماء والصعيد ، وهو قول الإمام . وجهه والله أعلم أَنَّ الله لا يكلف نفساً إلّا وسعها . وفى المختصر : وَتَسْقُطُ صَلَاةُ وَقُضَاؤُهَا بِعَدَمِ مَاءٍ وَصَعِيدٍ ، وعبرة الدردير على أقرب المسالك : وتسقط الصلاة بفقد الطهورين أو القدرة على استعمالهما ، قال : والمذهب أن فاقد الطهورين وهما الماء والتراب ، أو فاقد القدرة على استعمالهما كالمكره والمصلوب تسقط عنه الصلاة أداء وقضاء ، كالحائض . وقيل يؤديها بلا طهارة ولا يقضى كالعريان . وقيل يقضى ولا يؤدى وقيل يؤدى ويقضى عكس الأول . الخرشى يعنى أن من عدم الماء والصعيد كراكب سفينة أو مصلوب لا يصل إلى الماء ، أو فوق شجرة تحتمها مانع من الماء ، أو مريض لا يجد مناولاً ، فإن الصلاة تسقط عنه فى الوقت ، ويسقط عنه قضاؤها بعده عند مالك ، وكذا بعدم القدرة على استعمالهما ، وظاهره أمكنه الإيماء إلى الأرض أم لا لأن الطهارة شرط أداء وقد عدم . وشرط القضاء تعلق الأداء بالقاضى اهـ . قال العلامة المحقق المدقق الشيخ محمد عايش فى تقريراته على الدسوقي : قول الإمام بسقوط الأداء والقضاء مبنى على أن القدرة على الطهور شرط وجوب وصحة . وقول أشهب بوجوب الأداء فقط مبنى على أن الطهارة بالفعل شرط صحة على القادر . وقول أصبغ بوجوب القضاء فقط مبنى على أنها شرط صحة على القادر والعاجز . وقول ابن القاسم بوجوبهما مبنى على الاحتياط . واتفق غير الإمام على أن القدرة على ذلك ليست شرطاً فى الوجوب . ثم قال : هذا ما وجه به الأقوال الأربعة فى ضوء الشموع . وقوله فى ضوء الشموع وهو شرح على المجموع لمؤلفه العلامة الشيخ محمد الأمير مفتى المالكية بالحجاز سابقاً ، وهو كتاب معتبر فى المذهب : واعلم أن فى المسألة أربعة أقوال :

(الأول) لمسالك وابن نافع من أن فاقد الطهورين لا يصلى ولا يقضى .

(الثاني) قول ابن القاسم يصلى ويقضى .

(الثالث) يصلى ويقضى ، قاله أشهب .

(الرابع) لا يصلى ولكن يقضى إذا وجد أحد الظهورين وهو قول أصبغ . وقد نظم

بعضهم هذه الأقوال :

ومن لم يجد ماءً ولا متيمماً فأربعة الأقوال يُحكِّين مذهباً
يُصلّى ويقضى عكس ما قال مالكٌ وأصبغ يقضى والأداء لأشهباً

قال التتائي :

وللقاسمي ذو الرُّبط يومى لأرضه يوجِّهه وأبدي للتيمم مطلباً اهـ :
وفى المواق روى وعن والمدنيون عن مالك فيمن لم يجد ماءً ولا ما يتيمم به ، كمن تحت
هدم أو مريض ولا يجد من يناوله ماءً ولا تراباً أنه لا يصلى ولا يقضى . قال ابن القصار :
وهو المذهب . قال ابن خويز منداد : وهو الصحيح من مذهب مالك . قال أبو عمر : لا أدري
كيف أقدر على أن أجعل هذا الصحيح من مذهب مالك مع خلافة جمهور السلف وعامة
الفقهاء وجماعة المالكيين . روى ابن سحنون عن أبيه أنه يصلى ولا إعادة عليه وكذا قال
أشهب اهـ . قال ابن عبد السلام : والأكثر على اختيار ما لأشهب معتمدين على
ظواهر أشهرها صلاة الصعابة قبل نزول آية التيمم لما عدموا الماء ، لأن عدم الماء
قبل شرع التيمم كعدم الماء والتيمم بعد شرعه اهـ (' قلت ') وإلى هذا القول ذهب العلامة
الشيخ عبد الرحمن الجزيري في كتابه المسمى بالفقه على المذاهب الأربعة في مبحث من
عجز عن الوضوء والتيمم ، قال : من عجز عن الوضوء والتيمم لمرض شديد أو حبس في
مكان ليس به ما يصح التيمم عليه فإنه يجب عليه أن يصلى في الوقت بدون وضوء وبدون
تيمم ، على أن المريض الذي لا يقدر على القيام للصلاة فإنه يصلى قاعداً فإن عجز يصلى

بالإشارة كما سيأتى فى مبحث الصلاة بالإيماء . والفرض من هذا إنما هو إظهار الخشوع والخضوع لله عز وجل فى جميع الأحوال . فإدام الإنسان قادراً على إظهار هذا الخشوع بأى كيفية من الكيفيات فعليه أن يفعلها وله على ذلك أجر العاملين الأقوياء بلا فرق ، بل ربما كان أوفر أجراً لأنّ الذى يخضع قلبه لمولاه وتظهر آثار هذا الخضوع على جوارحه وهو مريض تعب أقرب إلى رضوان الله تعالى ورحمته إن شاء الله . أمّا كيفية طهارة فاقد الماء وفاقد ما يصح التيمم عليه وصلاتهما فإن فيهما تفصيل المذاهب اهـ . انظر المذاهب تجدها راجعة إلى الأربعة الأقوال المتقدمة . والله هو الهادى إلى الصواب .

أحكام الحيض

ولما أنهى الكلام على التيمم وجميع أحكامه انتقل رحمه الله تعالى يتكلم على الحيض وأحكامه فقال :

﴿فَصْلٌ﴾

اعلم أن المصنف رحمه الله عقد هذا الفصل فى بيان أحكام الحيض وما يتعلق به من علامات الطهر للحائض وغيرها . وفى بعض التقريرات الحيض من علامات البلوغ للفتاة كالحمل وهو كما فى المختصر : دم كصفرة أو كدرة خرج بنفسه من قبل من تحمل عادة . وقال الآخر : الحيض لغة السيلان ، وعرفاً دم يرخيه رحم المرأة بعد بلوغها فى أوقات معتادة . وأقل سن تحيض فيها الفتاة تسع سنين ، وما خرج منها قبلها فليس بحيض ، وكذا ما يخرج بعد سبعين سنة اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَا حَدَّ لِأَقَلِّ الْحَيْضِ كَالنَّفَاسِ ﴾ يعنى لا حدّ لأقلّ

دم الحيض ، كما لا حد لأقل دم النفاس . قال في أقرب المسالك : وأقله في العبادة دفعة فيجب عليها الغسل بالدفعة ، ويبطل به صومها ، وتقضى ذلك اليوم . وأما في العدة والاستبراء فلا يعد حيضاً إلا ما استمر يوماً أو بعض يوم له بال .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً كَمَشْهُورٍ أَقَلُّ الطَّهْرِ ﴾ العزّة : وأما أكثر الحيض فيختلف باختلاف الحيض ، فإن كانت مبتدأة فأكثره في حقها إذا تبادت بها الحيضة خمسة عشر يوماً ، وإن كانت معتادة فإما أن تختلف عاداتها أم لا ، فإن لم تختلف استظهرت على عاداتها بثلاثة أيام ما لم تجاوز خمسة عشر يوماً ، وإن اختلفت استظهرت على أكثر عاداتها كذلك وهي في أيام الاستظهار حائض ، فإن تبادى بها إلى تمام خمسة عشر يوماً فحكمها حكم الطاهر في توجيه الصلاة والصوم وعدم القضاء وإتيان الزوج اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَعْتَبِرُ الْمُبْتَدَأَةُ بِأَثَرِهَا ﴾ وهي التي لم يتقدم لها حيض قبل ذلك ، فإن تبادى بها الدم فالمشهور أنها تمكث خمسة عشر يوماً . اهـ خرش . وفي المدونة : ما رأت المرأة من الدم أول بلوغها فهو حيض ، فإن تبادى بها قعدت عن الصلاة خمسة عشر يوماً ، ثم هي مستحاضة وتغتسل وتصوم وتصلّي وتوطأ اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَجَاوَزْتَهُنَّ فِرَاقُهُ ابْنِ الْقَائِمِ فِي الْمَدَوْنَةِ تَبَادَى أَكْثَرُهُ ﴾ أى تبادى إلى تمام خمسة عشر يوماً ، ثم هي مستحاضة تغتسل وتصلّي وتصوم وتوطأ كما تقدم . وقيل تستظهر وإليه أشار المصنف رحمه الله ﴿ وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ تَسْتَظْهِرُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَا لَمْ تَجَاوِزْ أَكْثَرُهُ ﴾ وعن بعضهم إذا تبادى بها الدم إلى أكثر الحيض وهو خمسة عشر يوماً تغتسل ولا تستظهر . زواه عبيد الله ابن سعيد .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَرَوَى عَنْ ابْنِ زِيَادٍ تَقْتَصِرُ عَلَى عَوَائِدِهِنَّ ﴾ الضمير في عوائدهن عائد إلى أترابها ، يعني أقرانها في السن ، فنستعمل بعوائدهن في الحيض من قلة الدم وكثرته على ما رواه ابن زياد عن مالك . يقال إنها تقيم قدر أيام لداتها ، ثم هي مستحاضة بعد ذلك تصلي وتصوم ويأتيها زوجها أبداً إلا أن ترى دماً تستكثره لا تشك فيه أنه دم حيضة . وقد قيل إنها تقعد أيام لداتها عن مالك ؛ لأن أقصى ما تحبس النساء للدم خمس عشرة ليلة اه قال ابن جزى في القوانين : فالمبتدأة تعتبر أيام لداتها فإن تمدى بها الدم اغتسلت وكانت مستحاضة وقيل تستظهر على ذلك بثلاثة أيام وقيل تكمل خمسة عشر يوماً . والمشهور لا استظهار لها كما تقدم اه اعلم أن أربعة من النساء لا تستظهر واحدة منهن : المبتدأة والحامل والمستحاضة والنفساء قاله الصاوي في آخر باب النفاس اه ثم ذكر المصنف المعتادة أى غير المبتدأة بقوله رحمه الله ﴿ وَفِي تَجَاوُزِ الْمُعْتَادَةِ عَادَتُهَا رِوَايَاتٌ ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ وَهِيَ مُسْتَمِرَّةُ الطَّهَارَةِ ﴾ يعني أن المعتادة إذا تجاوزت عادتها واختلف فيها العلماء اختلافاً كثيراً ذكر ابن رشد بعض ذلك في المقدمات فقال : فصل فإن تمدى بالمرأة الدم المحكوم له بأنه دم حيض ففي ذلك ستة أقوال أحدها أنها تبقى أيامها المعتادة وتستظهر بثلاثة أيام ثم تكون مستحاضة تغتسل وتصلي وتصوم وتطوف إن كانت حاجةً ويأتيها زوجها ما لم تردماً تنكره بعد مضي أقل مدة الطهر من يوم حكم باستحاضتها ، وهو ظاهر رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة لأنه قال في الحج أن الكرى لا يحبس عليها إلا أيامها المعتادة والاستظهار ، فظاهر قوله أنها تطوف بعد الاستظهار وقبل تمام الخمسة عشر يوماً كاللستحاضة وعلى هذه الرواية تغتسل عند تمام الخمسة عشر يوماً استحباباً لا إيجاباً ، والقول الثاني أنها تقعد أيامها المعتادة والاستظهار ثم تغتسل استحباباً وتصلى احتياطاً وتصوم وتقضى الصيام ولا يطؤها زوجها ولا تطوف طواف الإفاضة إن كانت حاجةً إلى تمام الخمسة عشر يوماً ، فإذا بلغت الخمسة عشر يوماً

اغتسلت إيجاباً وكانت مستحاضة، وهذا دليل رواية ابن وهب عن مالك في كتاب الوضوء من المدونة ، والقول الثالث أنها تقعد إلى تمام الخمسة عشر يوماً ثم تغتسل وتصلّي وتكون مستحاضة ، والقول الرابع أنها تقعد أيامها المعتادة ثم تغتسل وتكون مستحاضة من غير استظهار وهو قول محمد بن مسلمة ، والقول الخامس أنها تقعد أيامها المعتادة ثم تغتسل وتصلّي وتصوم ولا يأتها زوجها ، فإن انقطع عنها الدم ما بينها وبين خمسة عشر يوماً علم أنها حيضة انتقلت ولم يضرها ما صامت وصلت ، يريد وتغتسل عند انقطاعه . وإن تبادى بها الدم على خمسة عشر يوماً علم أنها كانت مستحاضة وأن ماضى من الصيام والصلاة في موضعه ولم يضره امتناعه من الوطء اه انظر في المقدمات .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُمَيِّزَةً فَتَعْمَلُ عَلَى مَا تَقْدَمُ عِنْدَ تَغْيِيرِ الدَّمِ وَبَعْدَهُ طَهْرٌ فَاصِلٌ ﴾ يعني أن الميزة تعمل بتمييزها من رؤية أوصاف الدم وأحواله من النقطع والزيادة واللون ككدورتته وصفرتة واسوداده ونحو ذلك من أوصافه ، فتتميز به مما هو حيض وما هو استحاضة . وقد قال عليه الصلاة والسلام لفاطمة بنت أبي حبيش : « إن دم الحيض دم أسود يُعْرَفُ فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة ، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي » اه رواه أبو داود والنسائي عن عائشة .

وفي المختصر : والمميز بعد طهر تم حيض . قال الشارح : المستحاضة إن لم تميز بين الدمين فلا إشكال أنها على حكم الطاهر ولو أقامت طول عمرها وتعتمد عدة المرتابة ، وإن كانت تميزه فالمميز من الدم إما أن يكون قبل طهر تام ولا حكم له ، وإما بعد طهر تام من يوم حكم لها بالاستحاضة ، فالمميز حيض في العبادة اتفاقاً ، والعدة على المشهور اه خرشي . وعبارة الدردير على أقرب المسالك أنه قال : فإن ميزت بعد طهر تم فحيض ، فإن دام بصفة التميز استظهرت ، وإلا فلا . ينشأ أن المستحاضة - وهي من استمر بها الدم بعد تمام حيضها بتلفيق أو بغير تلفيق - إذا ميزت الدم بتغير رائحة أو لون أو رقة أو ثخن أو نحو

ذلك بعد تمام طهر أى نصف شهر ، فذلك الدم المميز حيض لا استحاضة . فإن استمر بصفة التميز استظهرت بثلاثة أيام مالم تجاوز نصف شهر ، ثم هى مستحاضة ، وإلا بأن لم يدم بصفة التميز بأن رجع لأصله مكثت عادتها فقط ولا استظهار اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ تَقَطَّعَ دَمُهَا فَإِنْ كَانَ الثَّانِي بَعْدَ طَهْرٍ فَحَيْضٌ مُؤْتَمِّتٌ ، وَإِلَّا فَهِيَ حَيْضَةٌ فَتَلْفِقُ حَتَّى تَبْلُغَ أَكْثَرَهُ ، فَإِنْ زَادَ فَمُسْتَحَاضَةٌ وَتَغْسِلُ وَتَصَلَّى وَتَصُومُ أَيَّامَ انْقِطَاعِهِ وَتُوطَأُ ﴾ وفى المختصر : وإن تقطع طهر لفقت أيام الدم فقط على تفصيلها . قال الشارح : يعنى أن المرأة إذا أتاها الحيض فى وقته وانقطع بعد يوم أو يومين أو ساعة وأتاها بعد ذلك قبل طهر تام فإنها تلتق أيام الدم بعضها إلى بعض على تفصيلها السابق ، فإن كانت معتادة فتلتق عادتها واستظهارها ، وإن كانت مبتدأة لفقت نصف شهر ، وإن كانت حاملاً فى ثلاثة أشهر فأكثر لفقت نصف شهر ونحوه ، وبعد ستة أشهر لفقت عشرين يوماً ونحوها ، وفى الشهر الأول والثانى لفقت مايلزمها على الخلاف المتقدم وألفت فى الجميع أيام الطهر إن قصت عن أيام الدم اتفاقاً ، إذ لا يكون الطهر أقل من أيام الحيض أصلاً ، وكذا إن ساوت أو زادت على المشهور اه . وفى المدونة قال مالك رحمه الله : إذا رأت المرأة الدم يوماً ثم انقطع عنها يومين ثم رآته يوماً بعد اليومين ، ثم انقطع عنها يوماً أو يومين ، ثم رآته بعد ذلك يوماً أو يومين ، قال إذا اختلط هكذا حسبت أيام الدم وألفت ما بين ذلك من الأيام التى لم ترفيها دماً ، فإذا استكملت من أيام الدم قدر أيامها التى كانت تحيضها استظهرت بثلاثة أيام ، فإن اختلط عليها أيضاً أيام الاستظهار حسبت أيام الدم وألفت أيام الطهر التى فيها بين الدمين حتى تستكمل ثلاثة أيام من أيام الدم ، فإذا استكملت ثلاثة أيام من أيام الدم بعد أيام حيضتها اغتسلت وصلت وكانت مستحاضة بعد ذلك ، والأيام التى استظهرت بها هى فيها حائض ، وهى مضافة إلى الحيض إن رأت الدم فيها بعد ذلك ، وإن لم تره والأيام التى

كانت تلغيها فيما بين الدم الذي كانت لا ترى فيها دماً تصلي فيها ويأتيها زوجها وتصومها ،
وهي فيها طاهرة ، وليست تلك الأيام بطهر تعتدُّ به في عدة من طلاق لأن الذي قبل تلك
الأيام من الدم والتي بعد تلك الأيام قد أضيف بعضها إلى بعض وتجعل حيضة واحدة ،
وكان ما بين ذلك من الطهر ملغى ، ثم تغتسل بعد الاستطيار وتصلّي وتتوضأ لكل صلاة
إن رأت الدم في تلك الأيام وتغتسل كل يوم إذا انقطع عنها الدم من أيام الطهر . وإنما
أمرت أن تغتسل لأنها لا تدري لعل الدم لا يرجع إليها ولا تكف عن الصلاة بعد ذلك ،
وإن تطاول بها الدم الأشهر ، إلا أن ترى في ذلك دماً لا تشك وتستيقن أنه دم حيضة
فلتكف عن الصلاة ، ويكون لها ذلك عدة من طلاق ، وإن لم تستيقن لم تكف عن
الصلاة ولم يكن لها ذلك عدة ، وكانت عدتها عدة المستحاضة ويأتيها زوجها في ذلك
وتصلّي وتصوم اه .

ثم انتقل المصنف إلى بيان علامة الطهر في دم الحيض والنفاس فقال رحمه الله تعالى :
﴿ وَعَلَامَةُ الطَّهْرِ الْجُفُوفُ أَوْ الْقَصَّةُ الْبَيْضَاءُ ﴾ يعني أخبر المصنف أن للطهر علامتين :
الأولى الجفوف وهي أن تدخل المرأة خرفة في فرجها فتخرج جافة ليس عليها شيء من
الدم . والثانية القصة البيضاء وهي ماء أبيض كاللبن أو الجير المبلول وهو المسمى بالقصة ،
أي هي ماء رقيق يأتي في آخر الحيض كماء القصة وهي أبلغ للمعتادة من الجفوف ، فإذا
رأت الجفوف أو لا انتظرت القصة لآخر الوقت المختار بحيث يسع الطهر مع إدراك الصلاة .
هذا حكم معتادة القصة وكذا معتادتهما معاً . وأما المبتدأة فحكمها أنها لا تنتظر القصة إذا
رأت الجفوف أولاً ، بل تغتسل وتصلّي وتصوم ويأتيها زوجها .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُتَمَنَعُ وَطُوءُهَا قَبْلَ غُسْلِهَا ، فَإِنْ فَعَلَ أُتِمَّ
وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ﴾ والمعنى أن وطء الحائض والنفساء ممنوع بعد انقطاع الدم وقبل
غسلها بالماء لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ

أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين » وقوله تعالى « حتى يطهروا » أى
يفتسلن بالماء بعد انقطاع الدم فإذا تطهروا أى بالماء فأتوهن الآية . ومن اقتحم الممنوع
أثم ، ويجب عليه الاستغفار ولا كفارة عليه . قال ابن جزى فى القوانين : ومنع الجماع
بعد انقطاع الدم وقبل الاغتسال خلافاً لأبى حنيفة ، فإن وطئ فى الحيض فليستغفر
ولا كفارة عليه . وقال ابن حنبل : يتصدق بدينار أو نصف دينار اهـ . واستدل القائل
بالصدقة بالذى أتى امرأته وهى حائض قال له عليه الصلاة والسلام « يتصدق بدينار
أو بنصف دينار » رواه ابن عباس ، لكن رجح المحققون وقفه ، والصحيح ما روى عن
مالك فى الموطأ أنه قال : إن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار سُئلا عن الحائض هل
يصيبها زوجها إذا رأت الطهر قبل أن تفتسل ؟ فقالا لا حتى تفتسل اهـ . هذا هو المشهور
فى المذهب . وفى الرسالة : ولا يوطئ الرجل امرأته التى انقطع عنها دم حيض أو نفاس
بالتطهر بالتيمم حتى يجد من الماء ما تنطهر به المرأة ، ثم ما ينظرون به جميعا اهـ . وفى
الأخضرى : ولا يحل للحائض صلاة ولا صوم ، ولا طواف ، ولا مس مصحف ، ولا
دخول مسجد ، وعليها قضاء الصوم دون الصلاة . وقراءتها جائزة . ولا يحل لزوجها
فرجها ، ولا ما بين سرتها وركبتها حتى تفتسل . وفى المختصر ، ووطئ فرج ، أى وكذا
يمنع الحيض الوطئ إجماعاً وتجب منه التوبة لمسلمة أو كاتبة أو مجنونة ، ويحبرهن الزوج
على الفسل لحلية الوطئ ، ويحل وطؤهن بذلك الفسل ولو لم تنوه لأنه لحلية الوطئ من
باب خطاب الوضع ، وللصلاة من باب خطاب التكليف اهـ . خرشى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا بَأْسَ بِالْإِسْتِمَاعِ بِأَعْيُنِهَا شَادَّةً عَلَيْهَا
إِذَا رَأَتْهَا ﴾ لما فى الصحيحين والموطأ « عن مالك عن زيد بن أسلم أن رجلاً سأل رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما يحل لى من امرأتى وهى حائض ؟ فقال رسول الله ﷺ

لَتَشَدَّ عَلَيْهَا إِزَارُهَا ثُمَّ شَأْنُكَ بِأَعْلَاهَا » اه وفي المختصر : أو تحت إزار ولو بعد قضاء .
قال الخرشي : أى ومنع الاستمتاع بما تحت إزار وهو ما بين السرة والركبة ، وهما
خارجان ، ويجوز بما فوقه لقوله عليه الصلاة والسلام « الحائض تشدّ إزارها وشأنه
بأَعْلَاهَا » قال ابن القاسم : شأنه بأَعْلَاهَا أى يجمعها في أعكائها وبطنها أو ما شاء مما
له هو أَعْلَاهَا اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَتُحْبَرُ الْكِتَابِيَّةُ عَلَى الْفُسْلِ لِزَوْجِهَا الْمُسْلِمِ ﴾
قال الخطاب عند قول خليل وطء فرج : أى فلا يجوز وطء الحائض حتى تطهر وتغتسل
كما سيأتى ، وسواء كانت مسلمة أو كتابية . قال في المدونة في باب غسل الجنابة :
ويحبر الرجل المسلم امرأته النصرانية على الطهر من الحيضة ، إذ ليس له وطؤها
كذلك حتى تطهر ، ولا يُحْبَرُهَا فِي الْجَنَابَةِ لِمُجَاوَزِ طَهْنِهَا كَذَلِكَ اه (قُلْتُ) ونص
المدونة : وقال ابن القاسم عن مالك في النصرانية تكون تحت المسلم فتحيض فتطهر : إنها
تُحْبَرُ عَلَى الْفُسْلِ مِنَ الْحِيْضَةِ لِيَطَّأَهَا زَوْجُهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَطَّأَ الْمُسْلِمُ لَا يَطَّأُ امْرَأَتَهُ حَتَّى تَطْهَرَ مِنَ
الْحِيْضِ ، وَأَمَّا الْجَنَابَةُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَطَّأَهَا وَهِيَ جَنْبٌ اه .

(تنبيه) ذكر النفراوى على الرسالة في آخر باب التيمم : تنبيهين ، قال الأول : من علم
من زوجته أنه إن وطئ ليلاً لا تغتسل زوجته إلاً نهائراً والحال أنه لا يمكنه الوطء إلاً
ليلاً فإنه يجوز له الوطء ويأمرها أن تغتسل ليلاً فإن خالفت فقد أدّى ما عليه ، ومن علم
من زوجته أنها لا تغتسل إن جامعها فهل يجوز له وطؤها أو يجب طلاقها ، فالمشهور أنه
يجوز له وطؤها ويأمرها بالغسل ولو بالضرب مع ظن الإفادة ، فإن لم تفعل عصت ، ولا
يجب طلاقها خلافاً لبعضهم ، وإنما يستحب قراقتها فقط كاستحباب فراق الزانية ومن
كانت على بدعة محرمة . والثانى أى من التنبيهين فاقد الطهورين وقد تقدم ذكره في آخر
باب التيمم في هذا الكتاب فراجع إن شئت .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْحَامِلُ تَحِيضٌ ، فَإِنْ تَجَاوَزَتْ عَادَتَهَا فَالْمَشْهُورُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ إِنْ كَانَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ تَمَادَتْ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا وَبَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ عِشْرِينَ يَوْمًا ﴾ وفي نسخة بإسقاط أشهر بعد ستة وكلاهما صحيح . وفي القوانين لابن جزي : وأما الحامل إذا رأت الدم فهو حيض عند الإمامين خلافاً لأبي حنيفة . ثم إنها إذا لم تتغير عاداتها فهي كغير الحامل ، وإن تغيرت عاداتها ففيها الأقوال الثلاثة التي في المعتادة . وقال ابن القاسم : تمكث بعد ثلاثة أشهر خمسة عشر يوماً ، وبعد ستة أشهر عشرين يوماً ، وآخر الحمل ثلاثين يوماً ونحو ذلك . وقيل تمكث ضعف أيام عاداتها اه وفي الأخضرى : وللحامل بعد ثلاثة أشهر خمسة عشر يوماً ونحوها ، وبعد ستة أشهر عشرين يوماً ونحوها ، فإن تقطع الدم لفقت أيامه حتى تكتمل عاداتها . يعني أن الحامل إذا مضى عليها ثلاثة أشهر بعد أن علقت بالحمل ونزل بها الحيض وتماذى بها زيادة على عاداتها فإنها تمكث خمسة عشر يوماً ونحوها كالعشرين ، وبعد هذا يعتبر استحاضة ، وإذا مضى لها ستة أشهر بعد أن علقت بالحمل ونزل بها الحيض واستمر زيادة على عاداتها فإنها تمكث عشرين يوماً ونحوها كالخمس والعشرين ثم هي بعد ذلك مستحاضة ، هذا إذا استمر عليها الدم ولم ينقطع فإنها تمكث ما سبق تقريره من الخمسة عشر ونحوها فإذا انقطع الدم لفقت أيامه بعضها إلى بعض حتى تكمل عاداتها المعلومة على ما تقدم من التفصيل ثم تصير بعد ذلك مستحاضة اه هداية المتعبد .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَجْرَاهَا الْمَغِيرَةُ وَأَشْهَبُ مُجْرَى الْحَائِلِ ﴾ يعني أن الحامل إذا حاضت وتجاوزت حيضتها عن عاداتها لحكمها حكم غير الحامل عند المغيرة وأشهب على التفصيل السابق . والله الموفق للصواب .
انظر المطولات .

أحكام النفاس

ولما أنهى الكلام عن الحيض وما يتعلق بأحكامه انتقل يتكلم على مسائل النفاس وما يتعلق به فقال رحمه الله

﴿فصل﴾

يعنى أن هذا الفصل قد عقده في بيان أحكام دم النفاس عقب فراغه من أحكام دم الحيض لمناسبة ما بينهما في غالب الأحكام ، ولذا أتى بفصل ، وفي نسخة بإسقاط لفظ فصل . والناسب عدم إسقاطه قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالصَّحِيحُ أَنَّ أَكْثَرَ النَّفَاسِ مُعْتَبَرٌ بِالْعَوَائِدِ مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ سِتِينَ يَوْمًا ﴾ . والنفاس شرعاً : هو الدم الخارج من القبل بسبب الولادة ، غير زائد على ستين يوماً ، فإن زاد على ستين يوماً فليس بنفاس ، فلا تستظهر ، بل تغتسل وتصلى وتصوم وتوطأ لأَنَّهَا مستحاضة . وفي أقرب المسالك : والنفاس ما خرج للولادة معها أو بعدها ولو بين توأمين ، وأكثره ستون يوماً ، والطهر منه ، وتقطعه ، ومنعه كالحيض اهـ . وأما قول المصنف إن أكثر النفاس معتبر بالعوائد ما لم يتجاوز ستين ، يعنى العوائد تعتبر فيما دون الستين ، فإن زادت على الستين فالحكم فيها حكم الطهر فلا عبرة بالعوائد . وفي الأخضرى : والنفاس كالحيض في منعه ، وأكثره ستون يوماً ، فإذا انقطع الدم قبلها ولو في يوم الولادة اغتسلت وصلت ، فإذا عاودها الدم فإن كان بينهما خمسة عشر يوماً فأكثر كان الثانى حيضاً ، وإلا ضم إلى الأول وكان من تمام النفاس اهـ . والحاصل أن دم النفاس لا حد لأقله ولو دفعة ، كالحيض ولا يزيد على ستين يوماً ، وإن زاد على ستين تعتبر مستحاضة فلا تستظهر بل تغتسل وتصلى وتصوم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُتَخَلِّلَ بَيْنَ الْوَضْعَيْنِ حَيْضٌ وَقِيلَ نَفَاسٌ فَتَضُمُّ إِلَيْهِ مَا بَعْدَهُ ﴾ قال في المختصر : والنفاس دم خرج للولادة ولو بين توأمين ، وأكثره ستون يوماً ، فإن تَخَلَّلَهما فنفاसान اهـ . التوأمين هما الولدان في بطن واحد ، إذا كان بينهما أقل من ستة أشهر ، يقال لكل واحد توأم ، وللأنثى توأمة . قال الخرشي : والمعنى أن الدم الذي بين التوأمين نفاس . وقيل حيض . والقولان في المدونة . وعلى الأول فتجلس أقصى أمد النفاس . وعلى الثاني فتجلس كما تجلس الحامل في آخر حملها عشرين يوماً ونحوها على مامر ، ويصير الجميع نفاساً واحداً ، وإليه ذهب أبو محمد البرادعي . وقال الصاوي : وهو المعتمد قال العدوي على الزرقاني : وما تقدم من أنها تبني بعد وضع الثاني على ماضى من الأول ظاهر حيث لم يحصل لها النقاء خمسة عشر يوماً ، فإن حصل النقاء خمسة عشر ثم أتت بولَدٍ - أى ثانٍ - فإنها تستأنف له نفاساً لاقطاع حكم النفاس بمضى المدة المذكورة اهـ . وكذلك إذا كان بين التوأمين ستون يوماً فأكثر فنفاसान . أما إن كان بينهما أقل من ستين يوماً فنفاس واحد وتبني على الأول إن دام الدم ، بل وإن تخلل أقل الطهر . قال الدردير على خليل : فإن تخلل التوأمين أقل من أكثره فنفاس واحد وتبني على الأول . قال الدسوقي : قوله أقل من أكثره بأن تخللها خمسة وخمسون أو تسعة وخمسون يوماً سواء كانت كلها أيام دم أو كان فيها أيام نقاء ، لكن أقل من خمسة عشر يوماً أى فتضم إلى الأول وكان نفاساً واحداً على المعتمد ، إلا أنه قال العدوي على الزرقاني نقلاً عن تقرير الخرشي أنه ينبغي أن يكون حكم الوضع قبل تمام الستين من ولادة الأول بأربعة أيام فأقل كحكم ولادتها بعد تمام الستين ، فتستأنف للثاني نفاساً اهـ . قلت فهذا القول خلاف قول الدسوقي المتقدم آنفاً ، والحاصل أن المسألة ذات خلاف . والله أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَقْضِي الْحَائِضُ الصَّوْمَ لَا الصَّلَاةَ ، وَالنَّفْسَاءُ مِثْلَهَا ﴾

فَمَا يَجِبُ وَتَمْتَنِعُ وَيَجُوزُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿ هذا واضح قد تقدم الكلام فيه . نسأل الله
حسن التوفيق .

ولما أنهى الكلام عن الطهارة الكبرى والصغرى وما يتعلق بها ، وجميع ما ينوب عنها
من التيمم والمسح على الخفين والجباائر وغير ذلك أراد المصنف الشروع في المقصود
بهذه الوسائل فقال رحمه الله تعالى :

كتاب الصلاة

الصلاة لغة الدعاء قال الله تعالى : « وصلوات الرسول » أى دعواته . وقال تعالى : « وصل عليهم » أى ادع لهم « إن صلاتك سكن لهم » أى دعواتك طمأنينة لهم ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاءه الناس بصدقاتهم - أى بهديتهم - يدعوا لهم . فهذا معناها لغة . وأما شرعاً فهي الأقوال والأفعال المخصوصة المفتحة بالتكبير المحتمة بالتسليم . فهي فرض عين على كل مسلم مكلف ، أى بالغ عاقل ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، بلغة الدعوة ، خال من الموانع كالحيض والنفاس . فرضت بمكة ليلة الإسراء بعد عشر سنين وثلاثة أشهر من البعثة . وقيل قبل الهجرة بسنة . فالصلاة ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع . اتفق الأئمة على أن تاركها جحداً وإنكاراً كافراً يقتل كفراً . وأما تاركها كسلاً وتهاوناً فذهب الإمام أحمد إلى أنه يقتل كفراً أيضاً . وقال الشافعى ومالك : يقتل جحداً لا كفراً . وقال أبو حنيفة : لا يقتل ولكنه يسجن حتى يصلى أو يموت فى سجنه فهي من العبادات التى لا تقبل النيابة ، بل هى بدنية محضة . وهى ثلاثة أقسام : فرائض وسنن ونوافل .

وقد أجمع المسلمون على أن الصلاة المفروضة المعينة خمس صلوات فى اليوم والليلة ، وهى صلاة الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، والصبح وكل واحدة منها لها وقتان اختياري وضروري .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَدْخُلُ وَقْتُ الظُّهْرِ ﴾ أى المختار ﴿ بِالزَّوَالِ ﴾ أى يدخل أول المختار للظهر بزوال الشمس عن كبد السماء ﴿ وَهِيَ زِيَادَةُ الظِّلِّ بَعْدَ غَايَةِ نَقْصِهِ ﴾ قال فى الرسالة : ووقت الظهر إذا زالت الشمس عن كبد السماء وأخذ الظل فى

الزيادة ، ويستحب أن تؤخر في الصيف إلى أن يزيد ظل كل شيء رבעه بعد الظل الذي زالت عليه الشمس . وقيل إنما يستحب ذلك في المساجد ليدرك الناس الصلاة ، وأما الرجل في خاصة نفسه فأول الوقت أفضل له . وقيل أما في شدة الحر فلافضل له أن يُبَرِّدَ بها وإن كان وحده لقول النبي صلى الله عليه وسلم « أبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم » وآخر الوقت أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل نصف النهار اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَآخِرُ الْاِخْتِيَارِ إِذَا صَارَ ظِلُّ الشَّخْصِ مِثْلَهُ بَعْدَ ظِلِّ الزَّوَالِ ، وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ وَآخِرُهُ مِثْلِيهِ ﴾ يعني قد أخبر أن آخر الوقت المختار للظهر هو أول المختار للعصر وقال في الرسالة في باب أوقات الصلاة : وأول وقت العصر آخر وقت الظهر . وآخره أن يصير ظل كل شيء مثليه بعد ظل نصف النهار اه . والمذهب أن إقامة العصر أول وقتها أفضل . قال مالك في المدونة : إن عمر بن الخطاب كتب إلى عماله « إِنَّ أَمْرَكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ فَنَحْفَظُهَا وَحَافِظُهَا عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ ، وَمَنْ ضَعِفَ عَنْهَا فَهُوَ لَمَّا سَوَاهَا أَضِيعَ » ثم كتب « أَنْ صَلُّوا الظُّهْرَ إِذَا كَانَ النَّفْسُ ذِرَاعًا إِلَى أَنْ يَكُونَ ظِلُّ أَحَدِكُمْ مِثْلَهُ ، وَالْعَصْرُ وَالشَّمْسُ مَرْتَفَعَةً بِيضَاءَ نَفِيعَةٍ قَدَرِ مَا يَسِيرُ الرَّكْبُ فَرَسَخِينَ أَوْ ثَلَاثَةَ قَبْلِ غُرُوبِ الشَّمْسِ » اه وكذا في الموطأ بزيادة لفظة قبل غروب الشمس .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَغْرِبُ بِالْمَغْرُوبِ مُقَدَّرٌ بِفَعْلِهَا بَعْدَ تَحْصِيلِ شُرُوطِهَا ﴾ يعني أن المختار للمغرب يدخل بغروب قرص الشمس وهو وقت مضيق غير ممتد ، يقدر بفعلها بعد تحصيل شروطها وهو طهارتا الخبث والحدث ، كبرى وصغرى ، مائية وترايبية ، وستر عورة ، واستقبال قبله ، وأذان ، وإقامة . قال الخرشي : ويجوز لحصل الشروط التأخير بقدر تحصيلها أن لو كان غير محصل لها ؛ بأن يتأخر قليلا قدر الأذان والإقامة اه . وكذا في الدردير .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْعِشَاءُ بِغُرُوبِ الْحُمْرَةِ إِلَى مُتَهَيِّ الثَّلَاثِ ﴾ يعني

أن يختار العشاء الأخيرة يدخل بمغيب الحمرة الذى بالمغرب وهو الشفق ، ثم يمتد إلى منتهى ثلث الليل الأول . قال فى الرسالة : فإذا لم يبق فى المغرب صفرة ولا حمرة فقد وجب الوقت ، ولا ينظر إلى البياض فى المغرب ، فذلك لها وقت إلى ثلث الليل ممن يريد تأخيرها لشغل أو عذر ، والمبادرة بها أولى . ولا بأس أن يؤخرها أهل المساجد قليلاً لاجتماع الناس . ويكره النوم قبلها والحديث لغير شغل بعدها اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالصُّبْحُ بِالْفَجْرِ الصَّادِقِ إِلَى الْإِسْفَارِ الْأَعْلَى ﴾ قال العلامة الدردير فى أقرب المسالك : وللصبح من طلوع الفجر الصادق للإسفار البين ، أى أوّل المختار لصلاة الصبح من طلوع الفجر الصادق وهو ما ينتشر ضياؤه حتى يعم الأفق ، احترازاً من الكاذب وهو الذى لا ينتشر ، بل يخرج مستطيلاً يطلب وسط السماء دقيقاً يشبه ذنب السرحان أى الذئب ثم يذهب ، ثم يخرج الفجر الصادق ، وينتهى مختاره إلى الإسفار البين ، أى الذى تظهر فيه الوجوه ظهوراً بيناً وتختفى النجوم . وقيل بل إلى طلوع الشمس ولا ضرورى لها . والصحيح أن لها ضرورياً من الإسفار الأعلى إلى طلوع الشمس .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَالْأَفْضَلُ التَّغْلِيسُ بِهَا ﴾ الضمير عائد إلى الصبح والغلس اختلاط ظلمة الليل بضياء النهار وهو معنى المبادرة بها . يعنى أن الأفضل للمصلى أن يصلى الصبح من أوّل وقتها بالغلس ، لما فى الحديث « أفضل الأعمال الصلاة أوّل وقتها » هذا صريح فى الصبح . وأما الأفضل لمصلى المغرب سواء كان فذاً أو جماعة التعجيل .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَتَعْجِيلُ الْمَغْرِبِ ﴾ أى بعد تحقق الغروب لأن وقتها ضيق بقدر فعلها بعد تحصيل شروطها المتقدمة . وأما غيرها وغير الصبح فالأفضل للمصلين جماعة التأخير .

قال المصنف : ﴿ وَتَأْخِيرُ الْبَوَاقِ بِمَسَاجِدِ الْجَمَاعَةِ قَدْرًا لَا يَضُرُّ بِهِمْ ﴾ يعني أنه يندب للمصلين جماعة تأخير غير الصبح والمغرب ، وهى الظهر والعصر والعشاء ، وقد تقدم أن إقامة العصر أول وقتها أفضل وهو المذهب . قال الدردير : وأفضل الوقت أوله مطلقاً إلا الظهر لجماعة فلربع القامة ، ويزاد لشدة الحر لنصفها اهـ . وهذا ولو لمنفرد . وقد قال صاحب الرسالة : أمّا فى شدة الحر فالأفضل له أن يُبْرَدَ بها وإن كان وحده كما تقدم . وفى المختصر : والأفضل لِقَدْ تَقْدِيمُهَا مطلقاً ، وعلى جماعة آخره ، وللجماعة تقديم غير الظهر وتأخيرها لربع القامة ، ويزاد لشدة الحر . وَفِيهَا نَدَبُ تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ قَلِيلاً اهـ . قال الخرشى : يعنى أن تقديم الصلوات صباحاً أو ظهراً أو غيرها ، فى صيف أو شتاء فى أول الوقت بعد تحقق دخوله ، وتمكينه أفضل فى حق المنفرد ومن ألحق به من الجماعة التى لا تنتظر غيرها كأهل الربط من غير مبادرة جداً لقوله تعالى « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى » ومن المحافظة عليها الإتيان بها أول وقتها اهـ . فهذا فى غير الظهر كما تقدم ، وأمّا الظهر فالأفضل للجماعة تأخيرها لربع القامة ، وللإبراد ولو قَدْأ فى شدة الحر فتَنَبَّهُ . قال الدردير : فتحصل أنه يندب المبادرة فى أول المختار مطلقاً إلا الظهر لجماعة تنتظر غيرها فيندب تأخيرها ، وتحتة قسمان : تأخيرها لا انتظار الجماعة فقط ، وتأخيرها للإبراد لأن شدة حر الشمس من فيح جهم كما فى الحديث اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي الْحَرِّ ﴾ والمراد بالإبراد التأخير بها حتى يذهب حر الشمس . وقد سبق لنا أن الأفضل للجماعة تأخير الظهر لربع القامة ، وللإبراد ولو قَدْأ فى شدة الحر .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي إِبْرَادِ الْمُنفَرِدِ قَوْلَانِ ﴾ المعتمد من القولين أن المنفرد يقدم فيصلها فى أول وقتها إلا فى شدة الحر فإن الإبراد بها أفضل له ، لِمَا فى الرسالة من قوله : أمّا الرجل فى خَاصَّةِ نفسه فأول الوقت أفضل له ، وقيل أمّا فى شدة

الحرف الألف له أن يُبرَدَ وإن كان وحده ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم « أبردوا بالصلاة فإنَّ شدة الحرِّ من فيح جهنم » .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ ومن شكَّ في دخول الوقت لم يصل ، وليجتهد ، ويؤخر حتى يتحقق أو يغلب على ظنه دخوله ، فإن تبين الوقوع قبله أعاد ﴾ .
 أن من شك وتردد في دخول الوقت وعدمه فلا يصلي بل عليه بالاجتهاد . قال العلامة الدردير : ومن خفي عليه الوقت اجتهد بنحو ورد ، وأما من لم يخف عليه الوقت بأن كانت السماء مُصحية فلا بد له من تحقق دخول الوقت ، ولا يكفيه غلبة الظن ، فإن تبين عدم دخول الوقت بعد الصلاة وجب عليه الإعادة اهـ . وقال الصاوى : حاصله أنه إذا تردد هل دخل وقت الصلاة أم لا ، أو ظن ظناً غير قوى الدخول ، أو ظن عدمه ، وسواء حصل ما ذكر قبل الدخول في الصلاة أو فيها فإنها لا تجزئه لتردد نيته ، سواء تبين أنها وقعت قبله أو فيه أو لم يتبين شيء . وأما إذا دخل الصلاة جازماً بدخول وقتها أو ظاناً ظناً قوياً فتجزئ إن تبين وقوعها فيه أو لم يتبين شيء ، وإن تبين وقوعها قبله لا تجزئ اهـ مع حذف . قال الخطاب قلاً عن الزروق في شرح الإرشاد بعد إيراد المتن المذكور : يعنى أن دخول الوقت شرط في جواز إيقاع الصلاة ، كوجوبها ، فلا يصح إيقاعها إلا بعد تحققه بحيث لا يتردد فيه بعلم أو ظن ينزل منزلة العلم . وقد قال مالك : سنة الصلاة في النيم أن تؤخر الظهر وتقدم العصر ، وتؤخر المغرب حتى لا يشك في الليل ، ويقدم العشاء ويؤخر الصبح حتى لا يشك في الفجر . وما ذكره أى صاحب الإرشاد من العمل على غلبة الظن لم تقف عليه لغيره ، لكن مسائلهم تدل على اعتبار الظن الذى فى معنى القطع . وفى الجواهر ما يدل عليه ، ثم مع التحقيق أو ماى معناه ، فإن كشف الغيب عن خلافه بطلت ، كما إذا صلى شاكاً ولو صادف . انتهى كلام الزروق . وقال الخطاب مذنباً عليه : وما ذكره فى سنة الصلاة فى النيم ذكره غير واحد من أهل المذهب ،

ومرادهم بقولهم وتعجيل العصر ، أى بعد أن يغلب على ظنه دخول وقتها ، وكذلك العشاء يصلحها إذا غلب على ظنه مغيب الشفق ، كما قال فى الرواية ويتحرى ذهاب الحمرة . ذكره صاحب الشامل وغيره . والمقصود أن الصلاة التى تشارك ماقبلها لا يؤخرها كثيراً بل إذا غلب على ظنه دخول الوقت صلاحها ، بخلاف الصلوات التى لا تشارك ماقبلها كالظهر والمغرب والصبح فلا يصلحها حتى يتحقق دخول الوقت اهـ .

ولما أنهى الكلام على المختار كان مما ينبغى أن يأتى بذكر الأوقات الضروريات عقب المختار ليفوز الطالب بعلم ذلك ، فقد اكتفى المصنف بذكر المختار فقط عن الوقت الضرورى ، وفى ذكره فائدة عظيمة كما فعل غيره . وأنا إن شاء الله تعالى أذكره لتمام الفائدة للطالب مثلى .

(قُلْتُ) : أما وقت الضرورى للظهر فمن أول القامة الثانية إلى الاصفرار وهو منتهى مختار العصر ، ثم يشتركان فى الضرورية إلى الغروب . والضرورى للمغرب من مقدار مايسعها وشروطها إلى مضى ثلث الليل الأول ، وهو منتهى مختار العشاء ، ثم يشتركان فى الضرورية إلى طلوع الفجر الصادق . والحاصل أن ضرورى المغرب وضرورى العشاء يشتركان ويمتدان إلى طلوع الفجر الصادق ، كما أن ضرورى الظهر والعصر يشتركان ويمتدان إلى الغروب . وتقدم أن للصبح ضرورياً على الصحيح ، وهو من الإسفار الأعلى إلى طلوع الشمس ، وَالْكُلُّ أَدَاءٌ والقضاء مابعد الضرورى فى الجميع . وقال خليل فى المختصر : والضرورى بعد المختار للطلوع فى الصبح ، وللغروب فى الظهرين ، وللغروب فى العشاءين اهـ . قال الخطاب : تقدم أن الوقت ينقسم إلى اختيارى وضرورى . ولما فرغ من بيان الوقت الاختيارى شرع فى بيان الوقت الضرورى . ومعنى كونه ضرورياً أنه لا يجوز لغير أصحاب الضرورات تأخير الصلاة إليه ، ومن أخر إليه من غير عذر من الأعذار الآتية فهو آثم ، اعلم أن هذا هو الذى يأتى على مامشى عليه المصنف أى

الشيخ خليل . وقيل أن معنى كونه ضرورياً أن الأداء فيه يختص بأصحاب الضرورات ، فمن صلى فيه من غير أهل الضرورات لا يكون مؤدياً ، وهذا القول نقله ابن الحاجب ، وسيأتى بيان ذلك .

وذكر المصنف أى الشيخ خليل أن الضرورى يدخل بعد خروج الوقت المختار المتقدم بيانه فى جميع الصلوات . فلم من هذا أول الوقت الضرورى ، وذكر أن آخره يختلف بحسب الصلوات ، ففي الصبح بطولع الشمس ، وفي الظهرين لغروب الشمس ، وفي العشاءين لطلوع الفجر ، فعلى هذا يكون الوقت الضرورى للصبح من الإسفار الأعلى إلى طلوع الشمس ، وللظهر من أول القامة الثانية أو بعد مضي أربع ركعات منها إلى الغروب ، وللعصر من الاصفرار إلى الغروب ، فما بعد الاصفرار ضرورى للظهر والعصر ، وللمغرب من بعد مضي ما يسعها بعد تحصيل شروطها إلى طلوع الفجر ، وللعشاء من بعد ثلث الليل الأول إلى طلوع الفجر ، فما بعد الثلث الأول ضرورى للمغرب والعشاء اهـ .

ثم ذكر المصنف أحوال أصحاب الأعذار من حيث إدراكهم الصلاة فى آخر وقت الضرورى ، كما أنهم يدركون المختار فى آخره لبقاء الركعة منه بسجديتها فقال رحمه الله : ﴿ وَيَذُرْكَ الْمَعْذُورُنْ ﴾ أى يدركون الظهرين تامتين لبقاء خمس ركعات من النهار ، كما أنهم يدركون العشاءين تامتين لبقاء أربع ركعات قبل الفجر ، وإن كان الباقي من النهار قدر أربع ركعات أو دون ذلك وجبت الثانية وفاتت الأولى وكذا إن كان الباقي من الليل ثلاث ركعات فأقل يصلون العشاء وفاتت المغرب ، وأمّا الصبح فهي تدرك لبقاء ركعة منها قبل طلوع الشمس .

والمراد بالمعذورين فى قول المصنف : ويدرك المعذورون ، أى أهل الأعذار الذين قام بهم العذر ، وهم ثمانية أشخاص الحائض وذات النفاس ، والكافر ، والصبي ، والمجنون ، والمغنى عليه ، والنائم ، والناسى ، وهؤلاء هم المعذورون . وكل واحد منهم

يدرك الوقت ببقاء ركعة من الضروري بعد تحصيل الطهارة والستر، إلا الكافر إذا أسلم في الضروري فلا يقدر له الظهر .

ثم شرع المصنف يذكرهم فقال : ﴿ الْحَائِضُ تَطَهَّرَتْ ﴾ ومثلها النساء التي انقطع عنها الدم لبقاء خمس ركعات فإنها تدرك الظهرين بعد تحصيل الطهارة والستر . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَجْنُونُ وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ يُفَيِّقَانِ ﴾ فإنهما يدركان الظهرين في آخر الضروري لبقاء خمس ركعات من النهار بعد تحصيل الطهارة والستر وفي الرسالة : والنمى عليه لا يقضى ما خرج وقته في إغمائه ، ويقضى ما أفاق في وقته مما يدرك منه ركعة فأكثر من الصلوات ﴿ وحكم من أغمى عليه حكم المجنون والسكران بحلال كلبين سواء ﴾ قال : وكذلك الحائض تطهر فإذا بقي من النهار بعد طهرها بغير توان خمس ركعات صلت الظهر والمصر ، وإن كان الباقي من الليل أربع ركعات صلت للغرب والعشاء وإن كان الباقي من النهار أو من الليل أقل ذلك صلت الصلاة الأخيرة ، وإن حاضت لهذا التقدير لم تقض ما حاضت في وقته ، وإن حاضت لأربع ركعات من النهار فأقل إلى ركعة ، أو ثلاث ركعات من الليل إلى ركعة قضت الصلاة الأولى فقط . واختلف في حيضها لأربع ركعات من الليل ، فقليل مثل ذلك وقيل إنها حاضت في وقتيهما فلا تقضيها اهـ .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَالصَّبِيُّ يَحْتَلِمُ وَالْكَافِرُ يُسَلِّمُ ﴾ يعني أن الصبي إذا احتلم ، والكافر إذا أسلم في آخر الضروري لبقاء خمس ركعات من النهار فإنهما يدركان الظهرين بعد تحصيل الطهارة للصبي فقط والستر لهما لأن الكافر إذا أسلم لا يقدر له الطهارة على المشهور عند ابن القاسم . وكذا إنهما يدركان العشاءين لبقاء أربع ركعات فأكثر من قبل الفجر . قال مالك في المدونة في المجنون والنمى عليه وإن أغمى أياماً ثم يفيق ، والحائض تطهر ، والذمي يسلم إن كان ذلك في النهار قضا صلاة ذلك اليوم ، وإن كان في الليل قضا صلاة تلك الليلة ، وإن كان في ذلك ما يقضى صلاة واحدة قضا

الأخزة منهما اهـ . ومعنى قضوا الآخرة أى إذا ضاق الوقت ولم يسع إلا أربع ركعات في الظهرين أو ثلاثاً فأقل في العشاءين فإنه يصلى الأخيرة فقط وسقطت الأولى .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ الظَّهْرَيْنِ ﴾ مفعول يدرك المتقدم . ومعنى الظهرين صلاة الظهر والعصر أى أنهم أدركوا وقتيهما معاً أداءً . وقال خليل والكل أداءً . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لِبَقَاءِ خَمْسِ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الطَّهَارَةِ وَالسَّتْرِ ﴾ يعنى بغير توان ، لأن الطهارة والستر شرطان من شروط صحة الصلاة ، فلا بد منهما أى من تقديرهما ، وجميع ما تقدم إنما هو فى الصلاة الحضرية ، وأمّا السفريّة فأشار إليها المصنف بقوله : ﴿ وَلِثَلَاثٍ فِي السَّفَرِ ﴾ يعنى أن المسافر الذى حقه أن يقصر الصلاة الرباعية إذا ضاق عليه الوقت وكان من أصحاب الأعذار فإنه يدرك الظهرين لبقاء مقدار ثلاث ركعات قبل غروب الشمس بعد زوال العذر . وتحصيل الطهارة والستر .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلِدُونِهِنَّ إِلَى رَكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَقَطْ ﴾ يعنى أن المسافر إذا ضاق عليه الوقت ولم يبق بعد زوال عذره إلا مقدار ما يسع ركعتين أو ركعة واحدة بعد تحصيل الطهارة والستر فإنه يصلى الصلاة الثانية وهى العصر وسقط عنه الظهر لمضى وقتها زمن العذر ، هذا إذا كان عذره بما تقدم من الحيض والنفاس أو الكفر أو الصبا أو الجنون أو الإغماء ، وأمّا الناسى والنائم ونحوهما فالحكم فيه كما ذكر صاحب الرسالة بقوله : ومن خرج ولم يصل الظهر والعصر وقد بقي من النهار قدر ثلاث ركعات صلاتهما سفريتين ، فإن بقي قدر ما يصلى فيه ركعتين أو ركعة صلى الظهر حضرية والعصر سفرية ، ولو دخل خمس ركعات ناسياً لهما صلاتهما حضريتين ، فإن كان بقدر أربع ركعات فأقل إلى ركعة صلى الظهر سفرية والعصر حضرية ، وإن قديم فى ليلٍ وقد بقي للفجر ركعة فأكثر ولم يكن صلى المغرب والعشاء صلى المغرب ثلاثاً والعشاء حضرية . ولو خرج وقد بقي من الليل ركعة فأكثر صلى المغرب ثم صلى العشاء سفرية اهـ .

وقد ذكر ابن جزى مثله في القوانين الفقهية مع زيادة البيان : قال : ومثال ذلك لو نسي الظهر والعصر في الحضر ثم سافر فذكرهما في السفر قبل الغروب لثلاث ركعات قصرهما ، وإن بقي مقدار ركعتين أو ركعة أتم الظهر وقصر العصر . وإن ذكرهما بعد الغروب أتمهما ، فلو نسيهما في السفر ثم ذكر في الحضر قبل الغروب بخمس ركعات أتمهما ، ولدون ذلك إلى ركعة قصر العصر ، وإن ذكر بعد الغروب قصرهما . ولو نسي المغرب والعشاء في الحضر ثم ذكرهما في السفر قبل الفجر بأربع ركعات قصر العشاء ، ولدون ذلك إلى ركعة فاختلف هل يقصرها أو يتمها ، وإن ذكر بعد الفجر أتمهما ، ولو نسيهما في السفر ثم ذكر في الحضر قبل الفجر بأربع أتم العشاء ، ولدون ذلك إلى ركعة فاختلف هل يتمها أو يقصرها ، وإن ذكر بعد الفجر قصرها اهـ وإلى ما تقدم أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ وَلَا زَبَعَ قَبْلَ الْفَجْرِ الْعِشَاءَيْنِ ﴾ يعني أن المسافر إذا ضاق عليه الوقت الضروري ولم يبق بعد زوال عذره من الليل إلا مقدار ما يسع أربع ركعات قبل الفجر فإنه أدرك العشاءين فيصلّى المغرب ثلاث ركعات ويدرك العشاء بركعة كما تقدم البيان في ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلِدُونِهِنَّ الْأَخِيرَةَ ﴾ يعني وإدراك أقل مما تقدم سواء حضراً أو سافراً فإنه يصلّى الصلاة الأخيرة . فحاصل ما تقرر من أحوال أصحاب الأعذار في جميع الحالات أنهم يدركون العشاءين في الحضر والسفر بأربع ركعات بقيت قبل طلوع الفجر ، وإن كان الباقى دون ذلك فإنهم يصلون الصلاة الأخيرة وهي العشاء وسقطت الأولى وهي المغرب ، سواء كان ذلك في الحضر أو في السفر ، وإن كان أقل من خمس ركعات حضراً أو أقل من ثلاث ركعات سافراً سقطت الأولى وهي الظهر فيصلون الأخيرة وهي العصر .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَسْقُطُ الْأَوَّلِيَّانِ ﴾ وهما الظهر في إدراك أقل من

خمس ركعات حضرية ، أو أقل من ثلاث ركعات سفرية ، أو المغرب في إدراك أقل من أربع ركعات قبل الفجر سواء كان في الحضر أو في السفر ، وعلى أى حال تسقط الأوليان لأن وقتيهما قد فاتا في زمن العذر فلا قضاء فيهما .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالصُّبْحُ لِبَقَاءِ رَكْعَةٍ قَبْلَ الطُّلُوعِ ﴾ وفي المختصر : وتدرك فيه الصبح بركة . يعنى أنها تدرك بفضل ركعة قبل طلوع الشمس . قال الدسوقي : حاصله أنه إذا زال العذر كالنوم والإغماء والجنون على ما يأتى وكان الباقي من ضرورى الصبح ما يسع ركعة بسجديتها فإنها تكون مُدْرَكَةً من حيث الأداء ، ويتعاقب به وجوب فعلها . وإِنَّمَا خص الصبح بالذكر مع أن الوقت الضرورى يدرِك بركة مطلقاً كان للصبح أو لغيرها ؛ لِأَنَّ غيرها يؤخذ من قوله بفضل ركعة عن الأولى إن كانت متعددة ، وإلا فبركة اهـ . وفي الخطاب : يعنى أن الصبح تدرك في الوقت الضرورى بمقدار ركعة تامة ، فإذا أدرك منها ركعة بسجديتها قبل طلوع الشمس فقد أدرك الوقت ، ولا تدرك بأقل من ركعة ، وهذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم . وقال أشهب : لا يشترط إدراك السجود بل يكفى إدراك الركوع . قال فى التوضيح : والخلاف مبنى على فهم قوله صلى الله عليه وسلم « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » قال الخطاب : يعنى هل المراد بالركعة الركعة بتمامها ، أو المراد بالركعة الركوع ؟ قال فى التوضيح : وقول ابن القاسم أولى لحمل اللفظ على الحقيقة . وصرح ابن بشير بمشهوريته اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَطَرُّوْهُ الْعُدْرُ لِمِثْلِ ذَلِكَ مُسْقِطٌ ﴾ يعنى أن طرو عذر من الأعذار المتقدمة فى تقدير الأوقات المذكورة مسقط للصلاة على ما تقدم بيانه فى ذلك . قال العلامة الدردير فى أقرب المسالك : وطرو غير النوم والنسيان فيه لما ذكر (١٠ - أسهل الدارك - ١)

مسقط لها ، ولا يقدر طهر . يعنى فإذا طرأ العذر والباقي من الضرورى قدر ما يسع ركعة
لا أقل سقطت الصبح إذا لم يكن صلاحها ، وإن عمداً ، وأخيرة المشتركين وهى العصر أو
العشاء الأخيرة لحصول العذر فى وقتها ، وتخلدت فى ذمته الظهر أو المغرب لعدم حصوله
فى وقتها ، لما علمت أن الوقت إذا ضاق اختص بالأخيرة ، وقدر ما يسع خمساً بالحضر
أو ثلاثاً بالسفر سقط الظهران معاً ، وقدر ما يسع أربعاً قبل الفجر سقط العشاءان معاً ولو
بدون تقدير طهر فى جانب السقوط على المعتمد اهـ . وفى المختصر : وأسقط عذر حصل
غير نوم ونسيان المدرك . الحرشى : يعنى أن العذر المسقط إذا طرأ فى الوقت المدرك لمن
زال عذره أسقطه ، فكما تدرك الحائض مثلاً الظهرين والعشاءين بطهرها لخمس ، والثانية
فقط لطهرها لدون ذلك كذلك يسقطان إذا حصل الحيض لخمس قبل الغروب ، أو تسقط
الثانية وتتخلف الأولى عليها إن حاضت لدون ذلك ، ولو أخرت الصلاة عامدة كما يقصر
الصلاة المسافر . ولو أخرها عامداً ، ونحوه لإبن عرفة عن ابن بشير . ومثل الحيض
الإغماء والجنون . وأما الصبا فلا يتأتى لأنه لا يعار . وأخرج النائم والناسى فلا يسقطان
المدرك ، لكن يسقطان الإثم كما مر اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ إِلَّا النَّوْمَ وَالنَّسْيَانَ . وَالْبُلُوغُ فِي الْوَقْتِ يُوجِبُ
الْإِعَادَةَ فَرَضًا ﴾ وَأَمَّا النَّوْمُ وَالنَّسْيَانُ فَلَا يَسْقُطَانِ الصَّلَاةَ أَى وَلَوْ اسْتَفْرَقَ النَّوْمُ
أَوِ النَّسْيَانُ جَمِيعَ الْوَقْتِ . قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لَذِكْرَى » وَفِي
الصَّحِيحِينَ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا « مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا
ذَكَرَهَا ، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ » اهـ . وَفِي الْمَدُونَةِ قَالَ مَالِكٌ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا خَيْرٌ يَذْكُرُهَا » قَالَ : وَمَنْ ذَكَرَ صَلَاةً
نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا فِي آيَةِ سَاعَةٍ كَانَتْ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ، عِنْدَ مَغِيبِ الشَّمْسِ أَوْ
عِنْدَ طُلُوعِهَا ، قَالَ وَإِنْ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَلْيُصَلِّهَا . قَالَ وَإِنْ غَابَ بَعْضُ الشَّمْسِ فَلْيُصَلِّهَا

إذا ذكرها ولا ينتظر ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها » قال مالك : فوقها حين ذكرها فلا يؤخرها عن ذلك . اهـ . وأما الصبي إذا بلغ في الوقت ولو الضروري وجبت عليه الصلاة ولو صلاها قبل ذلك لأنه لا ينوب تطوع عن واجب . وقيل يكتب بما مر منه ، انظر ابن عرفة . فإن بلغ أثناء صلاته إما بإنبات أو تنن إبط أو غلظ حنجرة كلها نافلة إن اتسع الوقت ثم صلاها فرضاً ، ولا تجزئه صلاته الأولى وإن نوى الفريضة ، خلافاً لعبد الكافي الأبوتيجي ، فإن ضاق الوقت قطع وابتدأ الفريضة ولا يعيد الوضوء قطعاً : لأن البلوغ ليس من نواقض الوضوء . قاله عبد الباقي الزرقاني على المزيّة اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَقَبْلَ فَوَاتِ الْجُمُعَةِ يُوجِبُ إِتْيَانَهَا ﴾ يعني أن من زال عذره وتحقق إدراك ركعة من صلاة الجمعة وجبت عليه . قال الخرشي عند قول خليل في الجمعة أو بلغ : يعني أن من صلى الظهر ثم بلغ قبل تمام فعل الجمعة بحيث يدرك منها ركعة مع الإمام فإنها تلزمه ولا ينبغي أن يتخلف عنها كما في توضيحه ، لأن ما أوقعه نقل ، وبالبلوغ خوطب بها اهـ . وسيأتي قول المصنف في الجمعة : وقدم المسافر والعق و البلوغ والإقامة لوقت يدركها بوجوب إتيانها .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ تَطَهَّرَ وَأَدْرَكَ الْوَقْتَ فَأُحْدِثَ لَزِمَهُ مَا كَانَ أَدْرَكَ وَقْتَهُ ﴾ وفي المواق عن ابن القاسم : لو أحدثت الخائض بعد غسلها أو المغمى عليه بعد وضوئه فتوضأ فغربت الشمس فليقض ما لزمها قبل الحدث لأنها صلاة قد وجبت عليهما ، وليس نقض الوضوء بالذي يسقطها ، ولو كانا اغتسلا أو توضأ بماء غير طاهر وصليا ، ثم علما بعد غروب الشمس فلا إعادة عليهما ، وإن علما قبل أن يصليا أعادا الوضوء والغسل وعملا على ما بقي لهما بعد فراغها ولم ينظرا إلى الوقت الأول ، وهذه مسألة مخالفة للتي قبلها . وقال ابن القاسم في الخائض تطهرت ، والمغمى عليه يفيق لقدر أربع ركعات

من النهار ، ثم ذكر صلاة نسيها فإنه يبدأ بالفائتة ثم يصلي العصر ، كما لو ذكرت صلاة نسيها لقدر أربع ركعات ولم تكن صلت العصر فإنها تبدأ بالفائتة ، ثم تصلي العصر . وكما لو حاضت حينئذ لسقطت العصر ، فكذلك إذا طهرت حينئذ تجب عليها ؛ لأن ما يسقط بالحيض يجب بالطهر اه باختصار . وفي جواهر الإكليل : وإن تطهر من زال عذره في آخر الضروري وظن إدراكه بركعة فأحدث عمداً أو غلبة أو نسياناً قبل كمال الصلاة فتطهر فخرج الوقت فالقضاء واجب عليه لما أدركه عملاً بالتقدير الأول عند ابن القاسم اه .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ مَنْ ذَكَرَ صَلَاةً مَنَسِيَةً وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ ﴾ تقدم لنا بيان هذه المسألة في شرح المسألة قبلها فراجع قول ابن القاسم في الحائض تطهرت ، والمفنى عليه يفيق في آخر الوقت ، ثم ذكر كل منهما صلاة منسية فإنه يبدأ بالفائتة الخ .

حكم الأذان

ولما انتهى الكلام عن أوقات الصلاة الاختياري والضروري وما يتعلق بأحكامهما انتقل يتكلم في بيان حكم الأذان .

والأذان لغة هو مطلق الإعلام ، وشرعاً الإعلام بدخول وقت الصلاة المفروضة بالألفاظ المشروعة . وهو سنة مؤكدة على المشهور بكل مسجد ولو تقاربت المساجد ولجماعة طلبت غيرها للاجتماع في الصلاة فقال المصنف رحمه الله تعالى :

﴿ فَصْل ﴾

﴿ الْأَذَانُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِلْمُصَلِّينَ الْفَرَضِ فِي وَقْتِهِ جَمَاعَةً ﴾ وفي الرسالة : والأذان واجب ، أى وجوب السنن في المساجد والجماعات الراتبية . فأما الرجل

في خاصة نفسه فإن أذن فحسن ، ولا بدَّ له من الإقامة . وأما المرأة فإن أقامت فحسن وإلا فلا حرج اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ وَلَا يُقِيمُ إِلَّا مُسْلِمٌ ذَكَرَهُ مُكَلَّفٌ عَارِفٌ بِالْأَوْقَاتِ ﴾ يعني أن الأذان والإقامة لهما شروط لا يصح كل منهما إلا بها . قلل في العزمية : ويشترط في المؤذن شروط صحة وشروط كمال ، فشروط الصحة أن يكون مسلماً ذكراً بالغاً عاقلاً ، وشروط الكمال أن يكون عدلاً ، عارفاً بالأوقات ، صيتاً ، متطهراً ، قائماً ، مستقبل القبلة إلا لإسماع ، وأن لا يكون قد صلى تلك الصلاة التي أذن لها اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يُشْفَعُ كَلَامُهُ إِلَّا الْآخِرَةَ ﴾ يعني أن المؤذن يأتي بألفاظ الأذان مثنى مثنى ، بأن يكرر كل لفظ مرتين إلا الجملة الأخيرة ، وهي قوله : « لا إله إلا الله » فمرة واحدة . وفي الرسالة : والأذان ، أى ألفاظه الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، ثم تُرْجَعُ بأرفع من صوتك أوّل مرة فتكرر التَّشَهُّدَ فتقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ، حتى على الفلاح ، فإن كنت في نداء الصبح زدتها هنا : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم . ولا تقل ذلك في غير نداء الصبح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، مرة واحدة اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُرْجَعُ فِي الشَّهَادَتَيْنِ ﴾ يعني أن المؤذن يُرْجَعُ أى يكرر الشهادتين كما ذكره صاحب الرسالة موضعاً . قال خليل : يرجع الشهادتين

بأرفع من صوته أولاً . قال الخرشي : يعنى أنه يسن للمؤذن أن يرجع الشهادتين بأعلى من صوته بالشهادتين أولاً ويكون صوته فى الترجيع مساوياً لصوته فى التكبير هذا هو المعتمد اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَزِيدُ التَّثْوِيْبَ فِي الصُّبْحِ ﴾ يعنى أن المؤذن يكرّر التثويب وهو قوله ، الصلاة خير من النوم ، مرتين فى نداء الصبح فقط كما تقدم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَجُوزُ قَبْلَ الْوَقْتِ إِلَّا لَهَا ﴾ يعنى أنه لا يجوز للمؤذن أن يؤذن قبل دخول وقت الصلاة حتى الجمعة إلا الصبح فقط . قال فى الرسالة : ولا يؤذن لصلاة قبل وقتها إلا الصبح فلا بأس أن يؤذن لها فى السادس الأخير من الليل اهـ . قال مالك فى المدونة : لا ينادى لشئ من الصلوات قبل وقتها إلا الصبح وحدها . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ بِلَالاً ينادى بليل فكلوا واشربوا ، حتى ينادى ابنُ أمِّ مكتوم » قال وكان ابنُ أمِّ مكتوم رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له أصبحت أصبحت . قال مالك : ولم يباغنا أن صلاةً أُذِّنَ لها قبل وقتها إلا الصبح . ولا ينادى لغيرها قبل دخول وقتها ، ولا الجمعة اهـ .

ثم اعلم أنه ما أخر المصنف الكلام على الإقامة إلى أن يتم الكلام على الأذان كما فعل غيره من المصنفين كما ينبى ، لكنه أتى بهذا الطريق ، أى بالإقامة فى أثناء الكلام على الأذان لغرض أرادته ، فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْإِقَامَةُ آكِدٌ ﴾ يعنى أن الإقامة أوكد من الأذان لاتصالها بالصلاة . وحكمها أنها سنة الكفاية فى حق الجماعة ، وسنة العين فى البالغ المنفرد ، أو كان مع النساء ، وأمّا المرأة فالإقامة فى حقها مستحبة سراً ، وإن لم تُقيم فلا إثم عليها . وأمّا الرجل فلا بدُّ له من الإقامة وإن قاضياً ، وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَيَقِيْمُ الْقَاضِى وَالْمُنْفَرِدُ ﴾ يعنى أن القاضى الذى يقضى ما فاتته من الصلاة ،

والمنفرد الذى يصلى وحده فعلى كل واحد منهما أن يقيم إذا أراد أن يصلى ، وإن لم يقيم بأن تركها عمداً فقال ابن كنانة من تركها عمداً بطلت صلاته . والمشهور فى المذهب صحتها ، فلا احتياط أن يحافظ على الإتيان بها ولا يتساهل فى ذلك . ويشترط أن يكون المقيم متوضئاً لاتصالها بالصلاة ، بخلاف الأذان فإن الوضوء فيه مندوب ، لقول مالك فى المدونة : لا بأس بأن يؤذن غير متوضئ ، ولا يقيم إلا متوضئاً اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُؤْتَرُ كَلِمَاتُهَا إِلَّا التَّكْبِيرَ ﴾ وفى نسخة ويوتر كلماته بالتذكير ، والصواب بالتأنيث كما قررناه ؛ لأن الإقامة مؤنثة . يعنى أن ألفاظ الإقامة وتر ، لا يثنى ولا يكرر شيء منها إلا التكبير فقط . وفى الرسالة : والإقامة وتر : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . وما ذكرناه من إفراد الإقامة ما عدا التكبير فإنه مثنى هو المشهور ، فإن شفع غير التكبير لا تجزئ الإقامة ، قاله أبو الحسن عليّ الشاذلى فى العزى اهـ .

وفى أقرب المسالك : وهى مفردة ، أى الإقامة حتى قد قامت الصلاة ، إلا التكبير منها أولاً وآخرأ فثنى . قوله مفردة قال الصاوى فى الحاشية : فلو شفعها كلها ، أو جأها ، أو نصفها بطلت ، كأفراد الأذان كله أو جله ، أو نصفه ، لا الأقل فيهما اهـ .

ثم رجع المصنف إلى الكلام على المؤذن وبعض أوصافه المقدمة بقوله رحمه الله تعالى ﴿ صَبِيئًا مُتَطَهِّرًا عَلَى عَلْوٍ مُسْتَقْبِلًا ﴾ هذا قد تقدم لنا أنه من شروط كمال المؤذن أن يكون عدلاً عارفاً بالأوقات ، وأن يكون صبيئاً متطهراً ، وأن يكون قائماً على شيء مرتفع وأن يكون مستقبل القبلة إلا للإسماع ، وأن لا يكون قد صلى تلك الصلاة التى أذن لها .

قال خليل : وندب مُتَطَهَّرٌ ، صِيْتٌ ، مرتفعٌ ، قائمٌ إِلَّا لِمُدْرِ ، مستقبلٌ إِلَّا لِمُتَّاعٍ اه . انظر الخطاب .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَلَا بَأْسَ بِتَصَفُّهِ يَمِينًا وَشِمَالًا ﴾ يعني أن المؤذن يجوز له في حال أذانه أن يميل بوجهه يَمِينًا وَشِمَالًا لإسماع الناس . قال ابن حبيب : وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم « أَمَرَ بِالْأَلَا أَنْ يَلْتَفِتَ بِوَجْهِهِ يَمِينًا وَشِمَالًا وَبَدَنَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ » ونهاه أن يدور كما يدور الحمار اه . ذكره الخطاب .

ويجوز للمؤذن جعل إصبعيه على أذنيه حين الأذان والإقامة . قال ابن الحاجب : ولا يكره الالتفات عن القبلة للإسماع ، ولا يفصل بين كلمات الأذان بابتداء سلام ولا رده ولا غيرها ، فإن فرق بذلك أو غيره فاحشاً استأنف . ولا يرد السلام إِلَّا بِالْإِشَارَةِ عَلَى الْمَشْهُور اه .

لن
٧١

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَشْتَغِلُ بِالْأَكْلِ وَالْكَلَامِ ﴾ فإن وقع واحد منهما في أثناء الأذان ، فإن كان ذلك يسيراً فلا شيء عليه فليمض في أذانه ، وإن كان كثيراً بطل الأذان . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَبَيِّنِي لَيْسِيرِهِ ﴾ يعني أن المؤذن إن اشتغل بشيء غير الأذان فإن كان يسيراً بنى على ما فعله . وإن كان كثيراً ابتداءه . قال خليل : وبني إن لم يطل . الخرشى : أى وإن حصل شيء مما سبق أو غيره حمداً أو سهواً بنى إن لم يطل ، فإن طال ابتداء الأذان لإخلاله بنظام الأذان وتخليطه على السامع لا اعتقاده أنه غير أذان ، وقال الخطاب : يعني فإن فصل بين كلمات الأذان بكلام أو سلام أو شيء غير ذلك ، فإن كان الفصل يسيراً كرّد سلام أو كلام يسير فإنه يبنى ، وإن كان كثيراً فإنه يستأنف الأذان من أوله . قال في النوادر : قال في المجموعة : ولا يتكلم في أذانه ، فإن فعل بنى ، إلا أن يخاف على صبي أو أعمى أو دابة أن يقع في بئر وشبهه فليتكلم ويبنى . قال ابن حبيب : وإن عرضت له حاجة مهمة فليتكلم ويبنى . اه .

وفي تبصرة اللخمى : ولا يتكلم في أذانه ، فإن فعل وعاد بالقرب بنى على ماضى ، وإن بعد ما بين ذلك استأنفه من أوله . ومثله إن عرض له رفاف أو غير ذلك مما يقطع أذانه ، أو خاف تلف شيء من ماله أو مال غيره ، أو خاف تلف أحد أعمى أو صبي أن يقع في حفرة فإنه يقطع ثم يعود إلى أذانه فيبني في جميع ذلك إن قرب ، وابتدى إن بعداه مع إيضاح .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْأَعْمَى يُقَلِّدُ عَارِفًا بِالْوَقْتِ ﴾ يعني لا يُدِّدُ للمؤذن الضرير أن يعتمد على البصير في دخول الوقت لئلا يخطئ فيه ويلتبس على الناس . قال خليل : وجاز أعمى . قال الخرشي : والمعنى أنه يجوز أذان الرجل الأعمى كما تجوز إمامته إذا كان ثقة مأموناً ، ويكون تابعاً لغيره ، أو لمعرفة ثقة . وفضله أشبه في الأذان والإمامة على العبد ، ثم العبد الرضى على الأعرابى . ثم هو على ولد الزنا اه . قال في المدونة : وجائز أذان الأعمى وإمامته . ولفظ الأم : كان مالك لا يكره أن يكون الأعمى مؤذناً وإماماً ، وقال ابن ناجي في شرح المدونة . والمراد بأذان الأعمى إذا كان تبعاً لأذان غيره أو معرفة من يثق به إن حضر الوقت . قال صاحب الطراز : قال مالك : وكان مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم أعمى . يريد ابن أم مكتوم . ولا يختلف في حل أذانه إذا كان من أهل الثقة والأمانة ، إلا أنه لا يرجع في الوقت ما يقع في نفسه دون أن يستخير من يثق به ويثبت في أمره ، وقال في مختصر الواضحة : ولا بأس أن يؤذن ويؤم الأعمى والأقطع والأعرج وذو العيب في جسده إذا لم يكن العيب في دينه اه خطاب ، وقال الصاوى في حاشيته - بلغة السالك لأقرب المسالك - : (تنبيه) يجوز أذان الأعمى والراكب ، وتعدُّه بمسجد واحد إذا كان المؤذن غير الثانى ، وإلا كره . واستظهر الخطاب الجواب حيث انتقل لركن آخر منه . (قُلْتُ) هذا في غير أذان الصبح ، وإلا فلا بأس أن يؤذن لها في السُّدُس الأخير من الليل ، ثم يؤذن هو عند دخول الوقت . ثم قال : والأفضل ترتبهم

إن لم يضيّعوا فضيلة الوقت . وجاز جمعهم إن لم يؤذ لتقطيع ، فإن أدى إلى تقطيع اسم الله حرم ، وفوات الكلمات لبعضهم مكروه ، ويمحور حكاية المؤذن قبله ، والأفضل الاتباع ولا يكفي ما نقل عن معاوية أنه سمع المؤذن يشهد فقال : وأنا كذلك ، أى أتشهد ، بل لا بُدَّ من اللفظ بمثاله حملاً للحديث على ظاهره . وجاز أخذ الأجرة عليه وعلى الإقامة أو مع الصلاة ، وكره على الإمامة وحدها من المصلين ، وأما من الوقف أو من بيت المال فجعلوه إعانة ، وأما عادة الأكا بر بمصر ونحوها إجارة الإمام فى بيوتهم فالظاهر أنه لا بأس به لأنه فى نظير التزام الذهاب للبيت . ويكره للمؤذن ومثله للمبى رد السلام فى الاثناء ، ويرده بعد الفراغ ، ولا بُدَّ من اسماع المُسَلَّم إن حضر اه . نقله الصاوى من المجموع .

قال المصنف رحمه الله ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لِلْقَضَاءِ ﴾ يعنى أن القاضى لا يشتغل بالأذان لأنه يزيداه تفويهاً ، والمطلوب المبادرة لبراءة الذمة ، ولأن الأذان إنما شرع لقرض وقى لا للفوات ، فإن الأذان فيها مكروه كما تقدم . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَا الْمُنْفَرِدُ ﴾ والمعنى أن الشخص المنفرد إذا كان فى الحضر فيكره له أن يؤذن ، ومثله الجماعة التى لم تطلب غيرها كأهل الزوايا ، لقول مالك رحمه الله : لا أحب الأذان للفرد الحاضر والجماعة المنفردة هذا إذا كانوا بالحضرة ، أمّا إذا كانوا مسافرين فيندب لهم الأذان ، كالمفرد ، ولو كان السفر دون مسافة القصر . قال خليل فى المختصر - يذكر المندوبات - وأذانُ قَدْرٍ إن سافر . قال الشارح : والمعنى أنه يندب الأذان للفرد - إن سافر - للحاضرة ، أى إن كان بفلاة من الأرض ، فليس المراد بالسفر السفر الشرعى ، بل اللغوى ، إلى أن قال : لا مفهوم للفرد ، وكذا الجماعة التى لم تطلب غيرها ، فيندب لهم الأذان فى السفر ، وأما إن طلبت غيرها فيسن فى حقهم الأذان اه خرسى ، وفى الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن ، عن أبى سعيد الخدرى أنه قال له : « إني أراك تحب الغنى والبادية ، فإذا

كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء ، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة » قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه البخاري والموطأ . وفي الموطأ أيضاً عن سعيد ابن المسيب أنه كان يقول : من صلى بأرض فلاة صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك ، فإذا أذن وأقام صلى وراءه من الملائكة أمثال الجبال . وأخرج النسائي عنه صلى الله عليه وسلم « إذا كان الرجل في أرض فأقام الصلاة صلى خلفه مائة ، فإذا أذن وأقام صلى وراءه من الملائكة مائة يراه طرفاه ، يركعون بركوعه ، ويسجدون بسجوده ، ويؤمنون على دعائه » اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : (وَالنِّسَاءُ يُقِمْنَ لِنَفْسِهِنَّ) وفي نسخة ويقمن بالواو ، والمعنى أن الإقامة في حق كل واحدة منهن مستحبة ، بأن تقيم لنفسها وتصلي فرضها منفردة إذا لم يكن معها ذكر بالغ ، أو كان ولم يمكنها الاقتداء به لمانع من موانع الشرع وليس المعنى في قوله يُقِمْنَ لِنَفْسِهِنَّ بأن تقيم إحداهن وتأم أخرى ، لا ، فإن ذلك غير مطلوب منهن . قال مالك في المدونة : لا أذان على المرأة ولا إقامة ، وإن أقامت خسن وفي المختصر : وإن أقامت المرأة سراً خسن . قال الخطاب : يعني أن المرأة إن صلت وحدها فإن الإقامة في حقها حسنة ، يعني مستحبة ، وليست سنة كما في حق الرجل ، وأما إذا صلت مع الجماعة فتكتفي بإقامتهم ، ولا يجوز أن تكون هي المقيمة للجماعة لأن صوتها عورة ، ولا تحصل السنة بإقامتها ، كما لا تحصل سنة الأذان بأذانها . وفي شرح المدونة . أنها تقيم لنفسها ، لا أنها تقيم في المساجد للجماعة . وإذا أقامت لنفسها فإنها تقيم سراً ، كما أن المنفرد من الرجال يسر الإقامة . ثم قال : وما ذكره المصنف من كون الإقامة في حق المرأة حسنة أي مستحبة هو المشهور ، وهو مذهب المدونة . قال فيها : وليس على المرأة أذان ولا إقامة ، وإن أقامت خسن . قال ابن ناجي في شرح المدونة : المعروف من المذهب أن إقامتها حسنة كما قال اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُنْدَبُ لِسَامِعِهِ حِكَايَتُهُ ﴾ أى يستحب لمن سمع المؤذن أن يحكيه ، أى يندب للسامع أن يحكيه ولو قبل تمام الأذان ، بأن سمع أوله فيحكيه ، ثم يسبقه في ذكر باقيه . ومعنى الجواز خلاف الأولى ، إذ المستحب متابعة الحاكم المؤذن قال خليل - عاطفاً في الجائزات - : وحكايته قبله ، وأجرة عليه أو مع صلاة ، وكره عليها . قوله وأجرة عليه ، قال الخرشي : أى يجوز أخذ الأجرة على الأذان وحده ، أو على الإقامة وحدها ، أو على أحدهما مع الصلاة فريضة أو نافلة ، وسواء أكانت الأجرة من بيت المال كما فعل عمر ، أو من آحاد الناس على المشهور . ومنعها ابن حبيب من آحاد الناس على الأذان . وقوله وكره عليها ، يعنى أنه يكره أخذ الأجرة على الصلاة أى إمامتها مفردة فرضاً ونفلاً على مذهب المدونة . قال ابن القاسم : وهو فى المكتوبة عندي أشد كراهية ، وإن وقعت صحت وحكم بها ، كالإجارة على الحج ، وأجازها ابن عبد الحكم ، ومنعها ابن حبيب كالأذان . وتجاوز الصلاة خلف من يأخذ الأجرة من غير كراهة ، قاله فى سماع أشهب ، ومحل الكراهة إذا كانت الأجرة تؤخذ من المصلين ، وأما إذا أخذت من بيت المال أو من وقف المسجد فلا كراهة ، لأنه من باب الإعانة لا من باب الإجارة ، كما قاله ابن عرفة اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُبدَلُ الْحَوْقَلَةُ مِنَ الْحَيْمَنَةِ ﴾ أى يقول لا حول ولا قوة إلا بالله بدل : حى على الصلاة حى على الفلاح . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي النَّافِلَةِ يَحْكِي إِلَى مُنْتَهَى الشَّهَادَتَيْنِ ﴾ يعنى يستحب لمن سمعه أن يحكيه إلى آخر الشهادتين من غير ترجيح ، ولو كان فى صلاة نافلة ، فإن حكى ما زاد على الشهادتين صحت إن أبدل الحيمنتين بحوقلتين ، وإلا بطلت إن قالهما عمداً أو جهلاً لا سهواً . وحكاية لفظ : الصلاة خير من النوم يبطل حتى النفل ، لأنه كلام أجنبى من الصلاة . وتكره حكاية الأذان فى الفريضة أصلية كمندورة ، ويحكيه بعد فراغه . قاله العلامة صالح

ابن عبد السميع على العززية اه . وفي أقرب المسالك : وندب حكايته لسامعه لمتنهي
الشهادتين على المشهور ، ولو كان السامع بنفل فلا يحكى الحيعلتين ، وظاهره أنه لا يحكى
مابعدهما من تكبير وتهليل أيضاً وهو المشهور . قال الصاوى عليه : فلو حكاه فى النفل كله
على القول الثانى ولم يبدل الحيعلتين بالحوقلتين بطلت صلاته . وأما حكايته فى الفرض
فمكروهة مع الصحة إن اقتصر على منتهى الشهادتين ، أو أبدل الحيعلتين بالحوقلتين ،
وإلا فتبطل كما تقدم فى النفل اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ
الْقَائِمَةُ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَالدرَجَةَ الرَّفِيعَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا
الَّذِى وَعَدْتَهُ إِنَّكَ لَا تَخْلِفُ الْمِيعَادَ ، اللَّهُمَّ اسْقِنَا مِنْ حَوْضِهِ بِكَأْسِهِ مَشْرَبًا
هَبِئْنَا سَائِفًا رَوِيًّا غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَاكِثِينَ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ﴾ يعنى ينبغى أن
يدعو بهذا الدعاء بعد الأذان لما فيه من عظيم النفع وعظيم الفضل وجسيم الأجر . قال
النفراوى : ويستحب لكل من سمع الأذان أن يحكى لمتنهي الشهادتين من غير ترجيع ،
كما يستحب المؤذن والسامع أيضاً أن يصلى ويسلم على النبى صلى الله عليه وسلم بعد فراغه
ثم يقول عقب الصلاة والسلام : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدًا
الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة وابعثه مقاماً محموداً الذى وعدته إنك لا تخلف الميعاد .
والدعوة التامة هى دعوة الأذان ، والصلاة القائمة هى التى ستقام ، والوسيلة هى درجة فى
الجنة ، والمقام المحمود هو الشفاعة العظمى فى فصل القضاء يوم القيامة ، وسائفاً : سهلاً ،
وقوله ولا ناكثين أى ناقضين عهد الإيمان اه مع إيضاح . وعن سعد بن أبى وقاص
أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من سمع المؤذن فقال مثل مايقول ، ثم قال
« رضى الله به رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم رسولاً غفر الله له » رواه مسلم
بغير هذا اللفظ . وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من قال

حين يسمع الأذان اللهم ربّ هذه الدعوة النافعة والصلاة القائمة صل على محمد عبدك ورسولك وأعطه الوسيلة والفضيلة والشفاعة حلت له شفاعتي يوم القيامة » . وعن عائشة رضي الله عنها أنها كانت إذا سمعت المؤذن قالت : « شهدت ، وآمنت ، وأيقنت ، وصدقت ، وأجبت داعي الله ، وكفرت بمن أبى أن يحببه » اه قاله الخطّاب . وينبغي أن يكون الأذان موقوفاً بقليل السكت في جملته ، بخلاف الإقامة فإنها معربة .

(تنبيه) ينبغي للمؤذن أن يتحفظ عن الفاظ في ألفاظ الأذان كالإقامة ، لأن السلامة من اللحن في الأذان مستحب كما في الحرشي . وقد نقل العلامة الشيخ محمد بن محمد المراكشي مؤلف سبيل السعادة عن التوضيح فقال : (فائدة) يغلط بعض المؤذنين في مواضع منها أن يمد الباء من أكبر فيصير أكبر ، والأكبر جمع كبر وهو الطبل ، فيخرج إلى معنى الكفر . ومنها أنهم يمدون الهمزة في أوّل أشهد ، فيخرج إلى حيز الاستفهام ، وكذلك يصنعون في أوّل الجلالة . ومنها الوقوف على لا اله وهو خطأ ، ومنها أن بعضهم لا يدغم تنوين محمد في الراء بعدها ، وهو لحن خفي عند القراء ، ومنها أن بعضهم لا ينطق بالهاء في حي على الصلاة وبالحاء في حي على الفلاح ، فيخرج في الأول إلى صلا النار ، وفي الثاني إلى غير المقصود اه . قلتُ : ومنها أن بعضهم يشيع الراء من أكبر بزيادة الواو بعدها ، ومنها أن بعضهم يضم الكاف من أكبر ، ومنها أن بعضهم يغلط في لفظ حي على الصلاة حي على الفلاح بكسر اللام في حي ، وذلك في الأذان والإقامة ، وهو خارج عن معنى المقصود اه .

شروط الصلاة

ولما أنهى الكلام على الأذان والإقامة وما يتعلق بهما انتقل يتكلم على شروط الصلاة فقال رحمه الله :

(فصل)

أى فى بيان شروط الصلاة ، وهى أربعة على الجملة : الأول استقبال القبلة ، والثانى طهارة الحدث وطهارة الخبث ، والثالث ستر العورة ، والرابع البلوغ . وسيأتى زيادة بيان على التفصيل بعد تعريف الشرط . والشروطُ جمع شرط ، وتجمع على شرائط وأشرط . قال العلامة الدردير على أقرب المسالك : وهى ثلاثة أقسام : شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً . والمراد بشرط الوجوب ما يتوقف عليه الوجوب ، وبشرط الصحة ما يتوقف عليه الصحة ، وبشرطهما ما يتوقفان عليه . وشرط الشيء ما كان خارجاً عن حقيقته ، وركنه ما كان جزءاً من حقيقته . والشرط ما يلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم . فإن كان شرطاً وجوب فقط كالبلوغ قلت هو ما يلزم من عدمه عدم وجوب الشيء - كالصلاة مثلاً - ولا يلزم من وجوده وجود الوجوب لاحتمال وجود مانع كالحيض ، ولا عدم الوجوب ، بل قد يحصل الوجوب وذلك عند انتفاء الموانع وتوفر الأسباب كدخول الوقت . وإن كان شرط صحة فقط كالإسلام قلت : هو ما يلزم من عدمه عدم الصحة ، ولا يلزم من وجوده وجود الصحة لجواز انتفاء شرط آخر كالطهارة ، أو وجود مانع كالحيض ، ولا عدمها ، بل قد توجد إذا انتفت الموانع وتوفرت الأسباب . وإن كان شرطاً فى الوجوب والصحة معاً كالعقل بالنسبة للصلاة قلت هو ما يلزم من عدمه عدمها ولا يلزم من وجوده وجودها

ولا عدهما . وأما كونه لا يلزم من وجوده وجودها فلجواز حصول مانع منهما كالحيض وأما كونه لا يلزم من وجوده عدهما فلجواز توفّر الأسباب وانتفاء الموانع وهى إذا توفرت مع انتفاء الموانع حصل الوجوب والصحة . وأما شروط وجوبها فقط فائتان البلوغ وعدم الإكراه على تركها . فوجوبها يتوقف عليهما ، لكن عدم الإكراه ليس بشرط وجوبها على التحقيق . وأما شروط الصحة فقط خمسة : طهارة الحدث ، وطهارة الخبث على أشهر القولين ، وقيل إنّ طهارة الخبث سنة . والإسلام ، وستر العورة ، والاستقبال . وأما شروطها معاً فسته : بلوغ الدعوة ، والعقل ، ودخول الوقت ، والقدرة على استعمال الطهور ، وعدم النوم والغفلة . والخلو من حيض ونفاس وهو خاص بالنساء اهـ .

قال المصنف مُبتدئاً بالشروط الأول وهو من شروط الصحة بقوله : ﴿ اِسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ شَرْطٌ فِي الصَّلَاةِ ﴾ يعنى أن استقبال القبلة شرط من شروط صحة الصلاة . وسُميت القبلة قبلة لأن المصلّى يقابلها وتقابله ، وهى على سبعة أقسام : الأولى قبلة تحقيق وهى قبلة الوحي كقبلته عليه الصلاة والسلام ، بمعنى قبلة عيان وإن لم تعين ، وهى الكعبة . الثانية قبلة إجماع وهى قبلة جامع عمرو بن العاص بمصر ؛ لإجماع الصحابة عليها . الثالثة قبلة استتار وهى قبلة من غاب عن البيت من أهل مكة أو عن مسجده عليه الصلاة والسلام . الرابعة قبلة اجتهد ، وهى قبلة من لم يكن فى الحرمين . الخامسة قبلة بدل وهى جهة السفر للراكب على الدابة فى النوافل حينما توجه فى سفر قصر لقول الله تعالى « والله المشرق والمغرب فأينما تَوَلَّوْا فَمُجْهٌ لِلَّهِ » أى قبلته . السادسة قبلة تخيير ، وهى قبلة من لم يجد مجتهداً يقلده ، أو تخير ، أو نسي المجتهد ، أو خفيت عليه الأدلة لسجن أو ظلمة أو حجاب أو غير ذلك . وسأتى عن المصنف . فإن تخير تخير جهة . السابعة قبلة عيان وهى استقبال عين الكعبة لمن بمكة ، أى مسامحة بناء الكعبة بجميع البدن تيقناً مع الأمن والقدرة ، لأن القدرة

على اليقين تمنع الاجتهاد ، فإن عجز فالحجة قال تعالى « قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوُتُّوا أَوْجُوهَكُمْ شَطْرَهُ » وروى البيهقي عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : البيت قبله لأهل المسجد ، والمسجد قبله لأهل الحرم ، والحرم قبله لأهل الأرض » اهـ وهذا الحديث وإن ضعف الترمذى بعض رجاله فعنه صحيح لقوله تعالى « قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » الآية . وفى الحديث عن البراء بن عازب : قال « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فضلى نحو بيت المقدس سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا ثُمَّ وُجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ ، فَرَّ رَجُلٌ قَدْ كَانَ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ وُجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ فَانْحَرَفُوا إِلَى الْكَعْبَةِ » رواه الحمسة . وهذا لفظ النسائى اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ إِلَّا فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ ﴾ يعنى أن الخوف الشديد مبيح للخائف إيقاع الصلاة على غير القبلة . قال خليل : أو خوف من كسب . وفى المواق : قال مالك فى المدونة : من خاف أن نزل من سباع أو غيرها صلى على دابته إيماءً أيما توجهت به ، فإن أمن فى الوقت فأحب إلَّيَّ أن يعيد بخلاف العدو . قال بن يونس : ووقته وقت الصلاة المفروضة . قال اللخمي : ويسقط استقبال القبلة عن المكثوف ، والمربوط ، وصاحب الهدم ، والمساييف للعدو ، والخائف من اللصوص والسباع إذا كان يخشى متى وقف أدركه العدو أو اللصوص أو السباع اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى عاطفا على شدة الخوف : ﴿ وَالنَّافِلَةِ فِي سَفَرِ الْقَصْرِ عَلَى الدَّابَّةِ ﴾ يعنى أن المتنفل يجوز له أن يصلى حيث ماتوجهت به الدابة . قال ابن جزى فى القوانين : الاستقبال شرط فى الفرائض إلَّا فى صلاة السايقة ، والراكب فى السفر فى القوانين (١٢ - أسهل الدارين - ١)

يخاف إن نزل لصاً أو سبيماً فتجوز الصلاة حينئذ على الدابة إلى القبلة وغيرها ، وهو أيضاً شرط في النوافل إلا في السفر فيصلى حيث ما توجهت به راحلته ، ويومئ بالركوع والسجود ، ويجعل السجود أخفض من الركوع ، ولا يتكلم ولا يلتفت . وذلك بشرط أن يكون السفر طويلاً ويكون راكباً . ويصلى من في السفينة إلى القبلة ، فإن دارت استدار : وروى ابن حبيب أنه يتنفل حيث سارت به كالدابة اه . وفي المختصر : وصوب سفر قصر لراكب دابة قطع ، وإن بمحمل بدل في نفل وإن وترأ . قال الشارح : يعنى أن جهة السفر للمسافر عوض له عن توجهه إلى الكعبة في النوافل ، وإن وترأ لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك ، وأجرى ركعتا الفجر وسجود التلاوة بشرط أن يكون سفره سفر قصر ، وأن يكون لراكب دابة فلا يرخص في ذلك في حضر ولا فيما دون مسافة القصر ، أو سفر غير مباح ولوالى القبلة ، ولا لماش ولا لراكب سفينة . والحمل كالدابة وهو ما يركب فيه من شقذ وغيره . وإذا استوفى هذه الشروط له أن يبتدى تنفله إلى جهة سفره ، ولا يجب عليه أن يبتدئه إلى جهة القبلة اه .

ثم رجع إلى بيان وجوب استقبال الكعبة وجهها لمن تأهل ، فقال رحمه الله : ﴿ فَيَلْزَمُ مَعَانِيهَا إِصَابَتُهَا ، وَغَيْرُهُ جِهَتُهَا ﴾ هذا في غير ما استثنى من الخائف والمتنفل في سفر قصر على الدابة ، ومن كان في حالة الالتحام في قتال جائز فهو لا يجوز لهم الصلاة إلى القبلة وغيرها ، لا غيرهم ، وأما أهل مكة فيلزمهم معاينة الكعبة مع الأمن والقدرة كما تقدم . وأما غيرهم ممن كان خارجاً عنها فيلزمه التوجه إلى جهتها لقوله تعالى « وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره » وفي المختصر : ومع الأمن استقبال عين الكعبة لمن بمكة ، فإن شق في الاجتهاد نظرٌ وإلا فلا يظهر جهتها اجتهاداً ، كأن نقضت والعياذ بالله تعالى . انظر حاشية الصاوى على أقرب المسالك عند قول مصنفه وهى عين الكعبة لمن بمكة الخ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَشْكَلَتْ تَحَرَّى ﴾ يعني أن المصلّي إذا أشكلت عليه القبلة ولم يهتد بجهتها ، ولم يجد من يقلده فإنه يجتهد ويتحرى جهة ويصلى عليها ، وإن تبين خطؤه في الصلاة قطع ، وبعدها أعاد في الوقت . قال في المدونة : إن علم بعد الصلاة أنه استدبر القبلة ، أو شرق أو غرب أعاد في الوقت ، ووقته في الظهرين اصفرار الشمس ، وفي العشاءين طلوع الفجر ، وفي الصبح طلوع الشمس .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ فَإِنْ تَخَيَّرَ تَخَيَّرَ جِهَةً . وَقِيلَ يُصَلِّي أَرْبَعًا إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ ﴾ وفي المختصر : فإن لم يجد ، أو تخير مجتهد تخير ولو صلى أربعا لحسن ، وهو المختار عند اللخمي . وقال الدردير : والمعتمد الأول ، فإن لم يجد غير المجتهد مجتهداً يقلده ولا محراباً تخيّر جهة من الجهات الأربع وصلى إليها صلاة واحدة وسقط عنه الطلب لمجزئه . وقال الدسوقي : وأما لو وجد ذلك المقلد من يقلده من مجتهد أو محراب وترك تقليد ما ذكر ، واختار جهة تركن لها نفسه وصلى لها كانت صلاته صحيحة إن لم يتبين خطؤه ، فإن تبين الخطأ فيها قطع حيث كان كثيراً ، وإن تبين بعدها فقولان بالإعادة أبداً ، أو في الوقت اهـ . وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ فَإِنْ تَبَيَّنَ أَلْخَطَأُ فِي أَثْنَائِهَا أُسْتَدَارَ ، وَبَعْدَهَا لَا إِعَادَةَ ﴾ يعني أنه قد تقدم البيان في ذلك ، لكن نذكر هنا نص المدونة لزيادة الإيضاح . قال مالك فيمن استدبر القبلة أو شرق أو غرب فصلّى وهو يظن أن تلك القبلة ، ثم تبين له أنه على غير القبلة فقال : يقطع ما هو فيه ويتبدى الصلاة ، فإن فرغ من صلاته ثم علم في الوقت فعلية الإعادة . قال : وإن مضى الوقت فلا إعادة عليه . وقال أيضاً : لو أن رجلاً صلى فأنحرف عن القبلة ولم يشرق ولم يغرب فعلم بذلك قبل أن يقضى صلاته فإنه يميل إلى القبلة ويبنى على صلاته اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَغَيْرُ الْمُجْتَهِدِ يُقَلَّدُ عَارِفًا جِهَتَهَا كَالْأَعْمَى ﴾ يعني أن غير المتأهل للإجهاد سواء كان بصيراً أو أعمى يقلد عارفاً بطريق القبلة بشرط أن يكون

مكلفاً عدلاً ، أو يقلد محراباً وإن لم يكن من محاريب الأمصار . انتهى بمعناه . قال ابن جزى : المصلون ثلاثة : متيقن للقبلة ، ومجتهد ، ومقلد ، وهى مُرْتَبَةٌ فلا يجوز الانتقال عن واحد إلى ما بعده إلا بعد العجز عنه . فالقطع لمن صلى فى مكة ، ومحراب النبى صلى الله عليه وسلم بالمدينة بمنزلة الكعبة . والاجتهاد لمن صلى فى سائر الأقطار إن قدر عليه ، والتقليد لمن عجز عن الاجتهاد فيسأل مسلماً عاقلاً عارفاً بالقبلة ويقلده ، فإن عدم من يقلد فقليل يصلى إلى حيث شاء ، وقيل يصلى أربع صلوات إلى أربع جهات اه . وقد تقدم أن المتمد من القولين الأول .

قال المصنف رحمه الله تعالى : (وَدَاخِلُ الْقَرْيَةِ الْمُسْلِمَةِ يَعْمَلُ عَلَى مُحَرَابِهَا)
يعنى أنه قد تقدم أن غير المجتهد إذا لم يجد مجتهداً يدلّه على القبلة يقلد المحراب وإن لم يكن من محاريب الأمصار ، هذا إذا كان بلداً عظيماً حضر نصب محرابه إلى جهة الكعبة جمع من العلماء العارفين ، وذلك كبغداد ومصر والإسكندرية وإلا فلم يجتهد أن يعتمد على اجتهاده . قال فى المختصر : ولا يقلد مجتهد غيره ولا محراباً إلا لمصر . وفى المواق : قال ابن القصار : يجوز تقليد محاريب البلاد التى تكررت صلواتها ونصبها الأئمة ، القبّاب : وهذا إذا لم تكن مختلفة ولا مطعوناً عليها انظر المواق اه . قال الحرشى : وقوله ولا يقلد محراباً ، يريد إن كان البلد الذى هو فيه خراباً ، أمّا لو كان البلد عامراً : تتكرر فيه الصلاة ويعلم أن إمام المسلمين قد نصب محرابه ، أو اجتمع أهل البلد على نصبه فإنه يجب أن يقلده ، وهو معنى قوله إلا لمصر ، ولا يجوز له الاجتهاد حينئذ اه .

ولما أنهى الكلام عن الشرط الأول انتقل يتكلم على الشرط الثانى وهو الستر ، ولما كان ستر العورة شرطاً من شروط صحة الصلاة على القادر عليه أفردّه المصنف بالفصل استقلالاً واعتناء بشأن ذلك فى الصلاة وخارجها ، فقال رحمه الله :

(فَصْلٌ)

أى فى ستر العورة . والمعنى أن المصنف رحمه الله عقد هذا الفصل فى بيان وجوب ستر العورة بقوله : (سَتْرُ الْعَوْرَةِ شَرْطٌ) أى فى صحة الصلاة . قال الحرشى : والعورة فى الأصل الخلل فى الثغر وغيره وما يتوقع منه ضرر وفساد ، ومنه عورة المكان أى توقع الضرر والفساد منه . وقوله تعالى « إِنَّ بَيُوتَنَا عَوْرَةٌ » أى خالية يتوقع فيها الفساد . والمرأة عورة لتوقع الفساد من رؤيتها أو سماع كلامها ، لا من العور بمعنى القبح لعدم تحققه فى الجميلة من النساء لميل النفوس إليها . وقد يقال المراد بالقبح ما يستقبح شرعاً وإن ميل إليه طبعاً . وعبارة بعضهم : والعورة وهو القبح ، لقبح كشفها لانفسها ، حتى قال عيسى الدين بن عربى : الأمر بستر العورة لتشريفها وتكريمها لانفسها ، فإنها - يعنى القُبْلَيْنِ - منشأ النوع الإنسان المكرم المفضل اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : « وَهِيَ مِنَ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ إِلَى الرَّكْبَةِ » يعنى أن عورة الرجل التى يحرم النظر إليها ما بين السرة والركبة ، فيجب على كل رجل مكلف سترها فى جميع الأحوال ، فى الصلاة وخارجها ، إلا فى الخلوة فمستحبة ، وكل ذلك إن قدر ووجد ما يستتر به بأى ستر كان . وعبارة المصنف شاملة للعورة المغلظة والمخففة ، لأن العورة المغلظة هي السؤأتان ، وهما القبل والدبر وما والاها من الأليتين والعانة والانشين ، وما عدا ذلك من الفخذ عورة مخففة فى حق الرجل ، وفى الرسالة : والفخذ عورة وليس كالعورة نفسها . قال شارحها : فغاية ما يقال إنه يكره كشفه مع غير الخاصة ، والحرمة بعيدة لأنه عليه الصلاة والسلام كشف فخذَه مع أبى بكر وعمر ، ففى مسلم « عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعاً فى بيته كاشفاً فخذيه وساقيه ، فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو على تلك الحالة فتحدث ، ثم استأذن

عمر فأذن له وهو كذلك فتحدث ثم استأذن عثمان فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وسوى ثيابه فدخل وتحدث معه ، فلما خرج قالت عائشة دخل أبو بكر فلم يتبأله ، ودخل عمر فلم يتبأله - أي لم تهتم لدخولهما وتستر نخديك - ثم دخل عثمان فجلست وسويت ثيابك ، فقال ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة » والإستحياء منه مزية وهي لا تقتضى الأفضلية اه . قال النفراوى : والحاصل أن الفخذ عورة مخفية يجوز كشفه مع الخواص ، ولا يجوز مع غيرهم ، فقد كشف النبي صلى الله عليه وسلم فخذه مع أبي بكر وعمر ، وستره حين أقبل عثمان ، ثم ذكر الحديث المتقدم إلى آخره ، وقال : ولذا لا يعيد الرجل الصلاة لكشفه ولو عمداً ، وإلا أعادت الأمة في الوقت ، والحرمة أبداً لأنه من الأنثى عورة حقيقة مطلقاً اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا إِزَارًا لِتَزَرَ بِهِ ، أَوْ ثَوْبًا وَاسِعًا لَتَحْفَ بِهِ وَخَالَفَ طَرَفِيهِ وَعَقْدَهُمَا عَلَى عَاتِقِهِ ﴾ يعنى أن المصلى إذا لم يجد إلا إزاراً واحداً فإنه يشده على وسطه ويصلى فيه ولا يعيد ، وأما إن وجد ثوباً واسعاً فإنه يلتحف به ويخالف طرفيه ويعقده على عاتقه ، والعاتق هو ما بين المنكب والعنق . والأصل في هذا حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « إذا كان الثوب واسعاً فالتحف به » يعنى فى الصلاة . ولمسلم « فخالف بين طرفيه ، وإن كان ضيقاً فاتزر به » رواه البخارى ومسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَتُكْرَهُ السَّرَاوِيلُ بِإِنْفِرَادِهَا ﴾ وفى نسخة السراولة بمفردتها . والسراويل تذكر وتؤنث . وفى المصباح : والجمهور أن السراويل أجمعية . وقيل عربية ، جمع سراولة تقديرها ، والجمع سراويل . يعنى أن الصلاة فى السراويل مكروهة إلا إذا كان معها شئ . وفى الأخضرى : وتكره الصلاة فى السراويل إلا إذا كان فوقها شئ . وفى الرسالة : ويكره أن يصلى بثوب ليس على أكتافه منه شئ ، فإن فعل

لم يعد اه . وما ذُكر من كراهة الصلاة في السراويل محله إذا لم يكن شفافاً ، وإذا كان فوقهما شيء كثيف يحجب الوصف انتفت الحرمة والكرهية اه .

قال المصنف رحمه الله : ﴿ وَالْحُدُّدُ لِرِقَّتِهِ ﴾ يعني أنه يكره لبس الثوب المحدد لأجل رقته ، وهذا ليس مخصوصاً بالسراويل ، بل لجميع الثوب الرقيق الذي يصف الجسد أو العورة لرقته ولو بغير صلاة لاخلاله بالمروءة ومخالفته لزي السلف الصالح . وفي المواق : قال ابن الحاجب ما يصف لرقته أو لتجديده يكره كالسراويل . ومن المدونة : كره مالك الصلاة في السراويل لابن يونس لأنه يصف . والمنزراً أفضل منه . قال خليل : لا يريح . وفي المواق : الذي لابن يونس من صلى في ثوب رقيق يصف أعاد ، إلا أن يكون رقيقاً لا يصف إلا عند ريح فلا يعيد اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْأَمَةُ كَالرَّجُلِ ﴾ يعني أن عورة الأمة كعورة الرجل . وقد تقدم أن عورة الرجل ما بين السرة والركبة . قال في المختصر : وهي من رجل وأمة وإن بشائبة ، وحرمة مع امرأة ما بين سرة وركبة . قال الخرشي : يعني أن عورة الرجل مع مثله ، أو مع أمة ولو بشائبة من أمومة ، فما دونها مع رجل أو امرأة بالنسبة للرؤية وللصلاة ما بين السرة والركبة ، وعورة الحرة مع حرة ، أو أمة ولو كافرة بالنسبة للرؤية ما بين السرة والركبة وهما خارجان اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ سِتْرُ بَدَنِهَا لَا رَأْسَهَا ﴾ يعني أنه يندب للأمة القن أن تستر جميع بدنها إلا الرأس فلا تستر للتمييز بينها وبين الحرة ، كما يستحب لأمة الولد والمبغضة تغطية العنق . وأما الأمة فلا يستحب لها ذلك . قال في المختصر : ولا تطلب أمة بتغطية رأس .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ يستحب ﴿ تَغْطِيَةُ الْمُتَوَلِّدَةِ وَالْمَبْغُضَةِ

الْعُنُقُ ﴿١﴾ قال العلامة العدوى في حاشيته على الخرشى : وحاصل ما في المقام أن أم الولد وغيرها اشتركتا في وجوب ستر ما بين السرة والركبة وفي ندب ما زاد على ذلك إلا الرأس ، واختافتا في الرأس ، فأم الولد يندب لها أى ستر الرأس ، وغيرها أقوال ثلاثة بالجواز ، وندب التغطية ، وندب عدمها . قال أفاده على الأجهورى رحمه الله . ثم قال : والحاصل أن المعتبر ما قلنا كما أفاده شيخنا . قال عياض الصواب ندب تغطيتها في الصلاة لأنها أولى من الرجال ، ولا ينبغى اليوم الكشف مطلقاً لمعوم الفساد في أكثر الناس ، فلو خرجت جارية مكشوفة الرأس في الأسواق والأزقة لوجب على الإمام أن يمنعها من ذلك ، ويلزم الإمام بهيئة تميزهن من الحرائر . وبعض الشراح جعل كلام المصنف عاماً ، ولا تطلب أمة لا وجوباً ولا ندباً ، بل يندب عدم التغطية كما صرح به ابن ناجي . وقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يضرب من تغطى رأسها من الإمام لثلاث يشتهن بالحرائر .. وصب سنن الجواز كما نقله أبو سعيد ؛ لأن غايتها أن تكون كالرجل ، فإذا لم يستحب له كشف رأسه بل يجوز في الأمة أولى اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَرْأَةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا ﴾ يعنى أن المرأة الحرة البالغة يجب عليها ستر جميع بدننها لأنها كلها عورة إلا وجهها وكفيها لقوله تعالى : « وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ » الآية . أى لا يكشفن أبدانهم إلا عند أزواجهن أو أقربائهم ومن ذكر معهم في الآية الكريمة . قال ابن جزى في القوانين الفقهية : وأما الحرة فكلها عورة إلا الوجه والكفين . وزاد أبو حنيفة القدمين ، ولم يستثن ابن حنبل . ثم قال حكم المرأة في النظر إلى المرأة كحكم الرجل في النظر إلى الرجل ، فيمنع النظر إلى العورة ، ويجوز ما عدا ذلك . وحكم المرأة في النظر إلى ذوى محارمها كحكم الرجل في النظر إلى الرجل . وحكمها في النظر إلى الأجنبي كحكم الرجل مع ذوات محارمه وهو النظر إلى الوجه والكفين فقط على الأصح . وقيل كنظر الرجل

إلى المرأة الأجنبية اهـ . وفي العِزَّة : وعورة المرأة الحرة مع أجنبي جميع بدنِها إلا الوجه والكفين اهـ . وفي الأخضري : والمرأة كلها عورة ما عدا الوجه والكفين اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالسَّاتِرُ الْخَصِيفُ لَا الشَّافُ ﴾ يعني يشترط في الساتر الذي يستر المكلف عورته به أن يكون كثيفاً . قال ابن جزى : وأمّا الساتر فيجب أن يكون ضقيقاً كثيفاً ، فإن ظهر ما تحته فهو كالعدم ، وإن وصف فهو مكروه اهـ . وفي الرسالة : وأقل ما يجزئ المرأة من اللباس في الصلاة الدرْعُ الخفيفة^(١) السابغة التي تستر ظهور قدميها ، وهي القميص والخمار الخفيف . قال الشارح : القميص هو الذي يسلك في العنق ، وشرطه كونه كثيفاً لا يصف ولا يشف . وقوله والخمار تنقع به أى تغطى به رأسها وشعرها وعنقها ، ولا يجوز لها أن تجعل الوقاية فقط فوق رأسها وتترك ذقنها وعنقها مكشوفين ، ويشترط في الخمار من الكثافة ما يشترط في الدرع . قاله النفراوى . وفي الثمر الدانى : الخمار بكسر الخاء المعجمة وهو ثوب تجعله المرأة على رأسها فشرطه شرط القميص من كونه كثيفاً لا يشف ، فإن صلت بالخفيف النسج الذي يشف ، فإن كان مما تبدو منه العورة بدون تأمل فإنها تعيد أبداً ، وإن كان يصف العورة فقط أى يحددها فيسكروه وتعيد في الوقت . والرجل كالمرأة في ذلك : فيجب على المرأة أن تستر ظهور قدميها وبطونهما وعنقها ودلاليتها ، ويجوز أن تظهر وجهها وكفيها في الصلاة خاصة . والأصل فيما ذكر قوله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » يعني بالغة . وفي رواية « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) قال في الثمر الدانى : الخفيفة - بالخاء المهملة - على الرواية الصحيحة . وروى بالخاء المعجمة . ومعنى الأولى : الكثيف الذي لا يصف ولا يشف . ومعنى الثانية : الساتر السابق . . . ويراد به أيضاً الذى لا يصف ولا يشف .

أُصلي المرأة في درع وخمار وليس عليها إزار ؟ قال : إذا كان الدرع سابغاً ينطى ظهور قدميها » اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْذِ إِلَّا حَرِيرًا أَوْ نَجَسًا صَلَّى بِهِ ﴾ يعني أن المصلي إذا لم يحذ ما يستبر به العورة إلا ثوب حرير أو نجس فإنه يصلي به للضرورة ، وصحت صلاته ، وإن تركه وصلى عرياناً فإنه يعيد صلاته أبداً . قال الدردير على أقرب المسالك : فإذا علم من يعبره ما يستبر به عورته فلم يستمره وصلى عرياناً بطلت . وكذا من صلى عرياناً مع وجود حرير أو نجس اهـ بمعناه . قال خليل - مشبهاً بالإعادة في الوقت - : كصلي بحرير وإن انفرد أو بنجس بغير . وقال بعد ذلك بقليل : وعصى وصحت إن لبس حريراً أو ذهباً أو مرق أو نظر محرماً فيها . قال الشارح : قوله كصلي بحرير تشبيه في الإعادة في الوقت ، يعني أن من صلى بحرير أو بذهب لابساً لكل فإنه يعيد في الوقت ، وإن انفرد باللبس مع وجود غيره خلافاً لابن حبيب القائل بإعادته أبداً . ويحتمل وإن انفرد في الوجود ، أي لم يحذ غيره حتى صلى به ، خلافاً لأصبح القائل بعدم الإعادة . وأما من صلى حاملاً له في كمه أو في جيبه أو في فمه فلا إعادة عليه ولا إثم عليه . وقوله أو نجس ، أي وكذلك يعيد إلى الاصفرار إذا صلى ثوب نجس ذاتاً أو عارضاً لابساً له أو حاملاً ، ويعيد في شيء طاهر غير حرير ، إذ لا فائدة في الإعادة بشيء نجس أو حرير . وكذلك لا يعيد في الآخر إذا صلى بأحدها اهـ خرشي . وأما قول خليل : وعصى وصحت إن لبس حريراً الخ ، قال المواق : أما إن صلى به مختاراً فقد نص ابن الحاجب على أنه عاصي ، فإن كان معه ساتر غيره فقال ابن القاسم وسخنون يعيد في الوقت ، وقال ابن وهب وابن الماجشون لا إعادة عليه . قال ابن عرفة ونقل ابن الحاجب عدم صحة الصلاة لأعرفه . فانظر قول خليل وصحت ، هل يريد ويعيد في الوقت لأن الإعادة في الوقت فرع الصحة ، أو يكون بني على قول ابن وهب وابن الماجشون ؟

وأما إن صلى بثوب حرير بلا ساتر معه فقال ابن وهب وابن الماجشون أيضاً لا إعادة عليه . وقال أشهب : يعيد في الوقت . وقال ابن حبيب يعيد أبداً . ثم قال : وعبرة ابن يونس من صلى بخاتم ذهب أو ثوب حرير وعليه ما يواريه غيره فليعد في الوقت . وقال أشهب : لا إعادة عليه إلا أن يكون عليه غيره فليعد في الوقت . وقال ابن حبيب إذا كان عليه غيره أجزأه وقد أتم ، وإذا لم يكن عليه غيره أعاد أبداً . قال ابن يونس : فصار فيمن صلى بثوب حرير عامداً ثلاثة أقوال : ابن وهب : لا إعادة عليه ، أشهب يعيد في الوقت . ابن حبيب : يعيد أبداً . قال المازري : يلزم ابن حبيب أن يعيد أبداً من صلى في دار منصوبة أو ثوب منصوب ، والمعروف خلافه فانظر هذا كله مع لفظ خليل ومع ما تقدم عند قوله كصل بحرير إلى أن قال : وكذا المدوم شرعاً هو كالممدوم حساً ، فالمصلي بثوب الحرير كأنه ليس ذلك التوب عليه ، فإن كان عليه غيره صحت الصلاة ، وإلا فهو كريان اه مع حذف شيء . انظر الخطاب فإنه قد أتى بما يعني الطالب .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي اجْتِمَاعِهِمَا يُقَدَّمُ النَّجَسُ ، وَقِيلَ الْحَرِيرُ ﴾ يعني أنه إذا اجتمع عند مريد الصلاة ثوبان ! حرير ونجس ولم يجد غيرهما ، فإنه يقدم النجس على الحرير ، وهو قول أصبغ . قال العدوي على الخرشى ضعيف . قال الخرشى : وإذا اجتمع الحرير مع النجس ، أو المتنجنس قدم الحرير على المشهور ، وهو قول ابن القاسم . وفي التردير على أقرب المسالك : وهو أي الحرير مقدم على النجس عند اجتماعهما وجوباً ، لأنه لا يتنافى الصلاة بخلاف النجس . وقال الصاوي عليه : قوله مقدم على النجس وكذا على المتنجنس ، وهذا قول ابن القاسم . وقال أصبغ : يقدم النجس ، لأن الحرير يمنع لبسه مطلقاً ، والنجس إنما يمنع لبسه في حال الصلاة ، والمنوع في حالة أولى من المنوع مطلقاً ، والمعتمد ما قاله ابن القاسم اه .

(قُلْتُ) والمسألة ذات خلاف ، ولذا قال ابن جزى فى القوانين : وإن لم يحسد إلا ثوبى حرير ونجس فاختلف بأيهما يصلى اه ونقل المواق عن المدونة ونصها : من لم يكن معه غير ثوب نجس وثوب حرير فليصل بالحرير ويعيد فى الوقت . قال ابن يونس : لأن النجس غير مباح لأحد الصلاة به ، والحرير مباح للنساء لبسه والصلاة به وللرجل فى الجهاد فهو أخف ، وقال أشهب : الأخص مقدم على الأعم ، فيقدم النجس فى الاجتناب لأنه أخص ، كالحرم . يقدم الصيد على الميتة فى الاجتناب اه . باختصار . وفى حاشية العدوى على الحرشى : اعلم أن حاصل ما قيل أن الثوب النجس يصلى به اتفاقاً ، وفى الحرير الخلاف ، وذلك لأن الثوب النجس جائز لبسه فى جميع الأوقات إلا فى حالة الصلاة ، بخلاف الحرير ، إلا أنه إذا اجتماعا يقدم الحرير ، ومقتضى ما ذكر العكس . والجواب أنه إذا صلى بالنجس مع وجود غيره تبطل ، وأما الحرير فلا بطلان اه . (قُلْتُ) وغاية الأمر أنه يعيد فى الوقت لأن الإعادة فى الوقت فرع الصحة كما تقدم . وقد علمت فيما مرّ أن المشهور الذى اعتمد عليه المحققون قول ابن القاسم . والله موفق للصواب م

قال المصنف رحمه الله تعالى : (وَمَنْ عَدِمَ السَّاتِرَ صَلَّى عَرِيَانًا بِمَوْضِعِ سَاتِرٍ قَائِمًا رَأَى كَمَا سَاجِدًا) يعنى أن من لم يجد الساتر بأن عجز عن كل ما يجب الاستتار به ، فإنه يجب عليه أن يصلّى عرياناً بموضع لا يراه أحد ، وليصاها كما هى قائماً بالركوع والسجود . ولا تسقط عنه لعدم الساتر مادام يقدر على أدائها . قال خليل : ومن عجز صلى عرياناً ، قال الدرر : أى وجوباً ، وأعاد بوقت على المذهب . وفى جواهر الإكليل : ومن عجز عن ستر عورته المفلطة صلى عرياناً لأن اشتراط الستر فى صحة الصلاة مقيد بالقدرة وهو عاجز عنه اه . قال ابن جزى فى القوانين : ومن لم يجد ثوباً صلى وحده عرياناً قائماً يركع ويسجد . وقال أبو حنيفة : يصلّى جالساً ، فإن جاء الثوب وهو فى الصلاة فاختلف

هل يستر ويتماذى أو يقطع ويتبدى اه . وفي الأخرى : ومن لم يجد مايستر به عورته صلى عرياناً ، قال عبد السميع الأزهرى الآبى . يعنى أن المكاف إذا ضاق عليه الأمر ولم يجد مايستر به عورته من ثوب نجس أو حرير أو حشيش أو ورق أو طين يتمك فيه وتعذر عليه جميع ذلك فيجب عليه أن يصلى عرياناً ولا يؤخر الصلاة حتى يجد مايستر به عورته اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي جَمَاعَةِ الْعُرَاةِ فِي الظُّلْمَةِ يَتَقَدَّمُ إِمَامُهُمْ وَيُصَلُّونَ كَذَلِكَ . وَفِي نَهَارٍ أَوْ لَيْلٍ مُقَمَّرٍ قِيلَ يَنْفَرُ كُلُّ بِمَوْضِعٍ . وَقِيلَ جَمَاعَةٌ غَاضِيْنَ ﴾ يعنى أن العراة قد يصلون جماعة ، وقد يصلون أفذاذاً بحسب الحال . قال مالك في المدونة في العراة الذين لا يقدرّون على الثياب : إنهم يصلون أفذاذاً يتباعد بعضهم عن بعض ، ويصلون قياماً . وإن كانوا في ليل مظلم لا يتبين بعضهم بعضاً صلوا جماعة ، وتقدمهم إمامهم اه . قال ابن جزى : وإن اجتمع عراة في الظلام صلوا كالمستورين ، وإن كانوا في الضوء تباعدوا وصلوا أفذاذاً ، وإلا صلوا جلوساً . وقيل قياماً ويفضون أبصارهم اه . وفي المختصر : فإن اجتمعوا بظلام فكالمستورين ، وإلا تفرقوا ، فإن لم يمكن صلوا قياماً غاضين ، إمامهم وسطهم . قال الشارح : يعنى أن العراة إذا اجتمعوا في ظلام الليل ، أو لظلمة مكان فإنهم يصلون الصلاة على هيئتها من قيام وركوع وسجود ، ويتقدم إمامهم ، فإن كان الاجتماع في ضوء كنهار أو ليل مقمر فإنهم يتفرقون إن أمكن ويصلون أفذاذاً ، فإن لم يمكن تفرقهم لخوف على مال أو نفس من عدو أو سبع أو لضيق مكان صلوا قياماً غاضين أبصارهم ، وركعوا وسجدوا وإمامهم وسطهم ، فإن كان معهم في هذه الحالة نساء ينبغى أن يصلى الرجال ثم النساء ، أى فرادى قائمات راكعات ساحدات ، وتصرف كل طائفة وجهها عن الأخرى ، ولو تركوا التفرق مع القدرة عليه فالظاهر أنه بمنزلة من صلى عرياناً مع القدرة على السترفينيد أبداً . وقيل في الوقت . ومثله

لو تركوا غض البصر . ولا يقال هذا بمنزلة من نظر عورة إمامه أو غيره فيجرب فيه ما تقدم ؛ لأن ذلك مع السترو هذا مع فقد كافي شرح الأجهوري اه خشي مع إيضاح . ولذا كبر بقية الأمثلة التي ذكرها الشيخ خليل هنا إتماماً للفائدة وهي قوله : وإن علمت في صلاة بعثني مكشوفة رأس ، أو وجد عريان ثوباً استترا إن قرب ، وإلا أعاداً بوقت ، وإن كان لمرأة ثوبٌ صلوا أفضلأ ، ولأحدهم نذب إعارتهم اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُمْنَعُ التَّلْتِمُ فِي الصَّلَاةِ ﴾ التلثم هو تغطية النعم وما تحت الشفة السفلى بثوب . وليس التلثم بحرام إلا لقصد الكبر ، وإن قصد به الكبر فحرام ، وإلا فمكروه على المشهور ولو في غير الصلاة . وقد نقل الخطاب عن الزروق . ونصه : قال الشيخ زروق في شرح الإرشاد عند قول صاحب الإرشاد ويمنع التلثم في الصلاة : أما التلثم فيمنع إذا كان لكبر ونحوه ، ويكره لغير ذلك ، إلا أن يكون ذلك شأنه ، كأهل ملتونة ، أو كان في شغل عمله من أجله فيستمر عليه . وتنقب المرأة للصلاة مكروه ؛ لأنه غلو في الدين ، ثم لا شيء عليها لأنه زيادة في السترا . وفي المواق عند قول خليل : وانتقاب امرأة — من المدونة — قال مالك : إن صلت الحرة منتقبة لم تعد . ابن القاسم وكذا التلثمة . اللخمى : يكرهان . وتستدل على وجهها إن خشيت رؤية رجل اه . وفي الدسوقي : والحق كافي بن أن اللثام يكره في الصلاة وخارجها سواء فعل فيها لأجلها أولاً لأنه أولى بالكراهة من النقاب ، وحينئذ فلا اعتراض على المصنف اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُكْرَهُ كَفُّ الْكُمِّ وَالشَّعْرِ وَشَدُّ الْوَسْطِ لَهَا ﴾ يعني أن كل هذه الأفعال مكروهة في الصلاة . قال خليل : وانتقاب امرأة ، ككشف كم وشعر الصلاة وتلثم . وفي الرسالة : ولا يغطي أنفه أو وجهه في الصلاة ، أو يضم ثيابه ، أو يكفت شعره . قال شارحها أبو الحسن في كفاية الطالب : والنهي عن هذه الأمور

كلها نهى كراهة إذا كان في الصلاة ، وأما خارجها فلا كراهة لما في الحديث « أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء » الحديث . أمّا تغطية الأنف بالنسبة إلى المرأة فلا أنه من التعمق في الدين ، وأمّا بالنسبة إلى الرجل فلكبر إلا من كانت عاداته ذلك كأهل مسوفة - بلد بالمغرب - فيباح له في الصلاة وغيرها ، ويستحب له تركه في الصلاة . وأمّا تغطية الوجه لهما - أي للرجل والمرأة - فالتعمق في الدين . وأمّا ضم الثياب فإنما يكره إذا فعل ذلك لأجل الصلاة أو صوتاً لثيابه لئلا تتلوث تراباً لأن في ذلك ضرباً من ترك الخشوع المطلوب في الصلاة . وأمّا إذا كان في صنعة أو عمل فحضرته الصلاة وهو كذلك فيجوز له أن يصلي على ما هو عليه من غير كراهة . وأمّا كفت الشعر فإنما يكره إذا قصد بذلك خوف تلوثه ، أما إذا كان عاداته ذلك لشغل فلا كراهة . والأفضل أن يحل ذلك كله اه . وروى « إذا سجد الإنسان فسجد معه شعره كتب له بكل شعرة حسنة » وفي الحديث « أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ، ولا أكفت شعراً ولا ثوباً » فأخبر أن النهي إنما هو إذا قصد به الصلاة . قال النفراوى : والحاصل أن كلاً من الانتقاب والتأثم والاحتزام والتشمير وضم الأكام والشعر إنما يكره إذا فعل في الصلاة ، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ، ولا يكره شيء من ذلك لغير الصلاة إلا الانتقاب لمن لم يكن عاداته ذلك . ويفهم من ذلك أنه لو حضرته الصلاة وهو محزم أو شامر لثوبه لا تسكره صلاته على تلك الحالة ، وإن كان الأولى حل ذلك اه .

ثم ذكر المصنف شرطاً ثالثاً من شروط صحة الصلاة بقوله رحمه الله تعالى : « وَإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ شَرْطٌ . وَقِيلَ فَرَضٌ مَعَ الذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ » يعنى أن إزالة النجاسة عن محمول المصلى شرط في صحة الصلاة . وقيل فرض مع الذكر والقدرة . والقول الثالث أنها سنة مؤكدة . والقول بالسنية هو المشهور في المذهب ؛ لأنه قول ابن القاسم عن مالك في المدونة . واعتمد عليه ابن رشد وابن يونس وعبد الحق . وحكى بعض المحققين الاتفاق

عليه كما في الخرشى . ولفظ المدونة عن مالك : رفع النجاسات من الثياب والأبدان سنة لا فريضة . قال ابن رشد : وعليه فمن صلى بثوب نجس أعاد في الوقت - ولو عمداً - الظهرين للاصفرار ، والعشاءين للفجر ، والصبح للطلوع ، والجمعة كالظهرين اه . وفي الرسالة : وطهارة البقعة للصلاة واجبة ، وكذلك طهارة الثوب ، فقليل إن ذلك فيهما واجب وجوب الفرائض . وقيل وجوب السنن المؤكدة اه . قال شارحها أبو الحسن في كفاية الطالب : وقد شمر كل من القولين . وعلى الأول لو صلى بالنجاسة متعمداً قادراً على إزالتها أعاد أبداً ، وإن صلى بها ناسياً أو عاجزاً أعاد في الوقت ، وعلى الثاني يعيد في الوقت مطلقاً . ثم قال : والوقت في الظهرين إلى الاصفرار ، وفي العشاءين الليل كله ، وفي الصبح إلى الإسفار البين اه . قال الزروق في شرحه على الرسالة : وذكر في البيان أن المشهور في المذهب قول ابن القاسم عن مالك أن رفع النجاسة من الثياب والأبدان سنة لا فريضة . فمن صلى بثوب نجس على مذهبه ناسياً أو جاهلاً مضطراً إلى الصلاة فيه أعاد في الوقت اه . قال النفراوى : وهذا القول أى بسنية إزالة النجاسة عن ثوب المصلى وبدنه شهره ابن رشد لأنه قول ابن القاسم رواه عن مالك كما تقدم اه . انظره في الطولات . والله أعلم بالصواب .

أركان الصلاة

ولما أنهى الكلام على الشروط وما يتعلق بجميع ذلك مما هو خارج للماهية انتقل يتكلم على للماهية المعبر عنها بالركن والقرض والواجب واللازم والحتم ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿فصل﴾

أى فى الأركان . واعم أن المصنف عقد هذا الفصل فى بيان أركان الصلاة . والأركان جمع ركن . وركن الشيء جزء ماهيته : أى حقيقته كما فى الصباح . والمراد بالصلاة مطلق الصلاة ولو نقلاً . وابتدأ بالركن الذى إذا تركه المصلى تبطل صلاته فقال رحمه الله تعالى : ﴿ أَرَكْنُهَا النَّيَّةُ مُقْتَرَنَةٌ بِالتَّكْبِيرِ ﴾ يعنى أنه أخبر أن النية هى أول ركن من أركان الصلاة . وقد أورد للمصنف هنا اثنى عشر ركنًا كما سيأتى . والنية هى أصل كل العمل وأساسه . وفى الصحيحين عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » الحديث . وشرطها أن تكون فى أول كل عمل ، فيشترط هنا أى فى الصلاة أن تكون مقرونة بتكبيرة الإحرام بأن يكون قصده مقارناً للفظ التكبير .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ فَإِنْ قَدَّمَهَا بِالتَّكْبِيرِ لَمْ يُجْزِهِ إِلَّا أَنْ يَسْتَصْحِبَهَا ذِكْرًا ﴾ بضم الذال ضد النسيان . يعنى أن تقديم النية على تكبيرة الإحرام أو تقديم تكبيرة الإحرام عليها قد تصح به الصلاة وقد تبطل أخرى . قال خليل : وبطلت بسبقها إن كثر ، وإلا فخلاف . قال الشارح : يعنى أن النية إذا سبقت أى تقدمت على تكبيرة الإحرام فإن الصلاة تبطل إن بعدَّ السبق اتفاقاً ، وكذا إن تأخرت النية عن تكبيرة الإحرام مطلقاً ، فإن لم يبعد سبق النية لتكبيرة الإحرام بل تقدمت عنها يسيراً بخلاف ، البطالان لابن الحاجب وتلميذه عبد الوهاب فيشترط المقارنة ، وعدمه لابن رشد حيث قال : تقدم النية قبل الإحرام يسيراً جائز كالوضوء والغسل عندنا ، والصوم عند الجميع اه . وفى حاشية العدوى على الحرشى : وأما المقارنة فهى حال الصحة والكمال (١٣ - أسهل المدارك - ١)

اتفاقاً . قال في توضيحه أى خليل : والذي يظهر لى أن أقوال المتأخرين في اشتراط المقارنة معناها أنه لا يجوز الفصل بين النية والتكبير ، لأنه يشترط أن تكون مصاحبة له اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَحَلَّلَهَا الْقَلْبُ بِفَيْزٍ تَلَفُظٍ ، فَإِنْ تَلَفَّظَ بِهَا فَوَاسِعٌ ﴾ قال الدردير في أقرب المسالك : وجاز التلفظ بها ، لكن الأولى تركه في صلاة أو غيرها . قال الصاوى : ويستثنى الموسوس فيستحب له التلفظ ليذهب عنه اللبس كما في المواق اه . قال ابن جزى : محل النية القلب ، ولا يلزم النطق بها ، وتركه أولى خلافاً للشافعى اه . فالحاصل أن النطق بالنية مكروه وبدعة إلا من كثر عليه الوسواس فيجوز له ذلك لدفع ما عليه من الوسواس .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَوْ اُخْتَلَفَ الْعَقْدُ وَاللَّفْظُ فَالْمُعْتَمَرُ الْعَقْدُ ، وَالْأَخْوَطُ الْإِعَادَةُ ﴾ يعنى لو تلفظ بالنية وخالف لفظه مانواه في قلبه ، كأن نوى صلاة الظهر مثلاً وتلفظ بالعصر فالمعبرة بما نواه لا بما تلفظ به . وينبنى له الإعادة احتياطاً ، فإن لم يعد فلا شىء عليه . وفي حاشية الصاوى على الدردير : تنبيه : إن خالف لفظه نيته فالمعبرة بالنية إن وقع ذلك سهواً . وأما عمداً فتلاعب تبطل صلاته اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَقْصِدُ آدَاءَ فَرَضِ الْوَقْتِ ﴾ أى بنوى أداء الصلاة المعينة التى حضر وقتها كالظهر مثلاً حال كونه ﴿ قَائِماً مُسْتَقْبِلاً ﴾ أى إلى القبلة إلا فى ما استثنى من شدة خوف أو متنفل على الدابة فى سفر قصر كما تقدم . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ غَيْرَ مُقَنَّعٍ رَأْسُهُ وَلَا مُطَاطِئٍ لَهُ ﴾ يعنى أنه يكون عند تكبيرة الإحرام قائماً مستقبلاً معتدلاً غير رافع رأسه ولا مطاطئه ويحضر بقلبه جلال الله عز وجل ، ويشعر نفسه أنه واقف بين يديه يناجيه لأداء ما فرض عليه ، ثم يكبر .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الركن الثانى من أركان الصلاة ﴿ تَكْبِيرَةٌ

الإِحْرَامُ يَتَعَيَّنُ لفظ (اللهُ أَكْبَرُ) يعنى أن المصلّى يتعين عليه إذا أراد الدخول في الصلاة أن يقول الله أكبر ، سواء كان إماماً أو فذاً أو مأموماً ، كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً ، ذات ركوع وسجود أو غيرها . وفي الرسالة : والإِحْرَامُ في الصلاة أن تقول الله أكبر ، لا يجرى غير هذه الكلمة اهـ . نعم اتفق أهل المذهب على أن غير الله أكبر لا يجرى . ذكره ابن ناجي في شرح الرسالة . وفي الحديث « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، وكلهم عن علي بن أبي طالب . وخرجه الترمذي أيضاً عن أبي سعيد الخدري (تنبيه) قال المحقق عبد الرؤوف المناوي في فيض القدير شرح الجامع الصغير : قد جعل الله لكل مطلوب مفتاحاً يفتح به ، فجعل مفتاح الصلاة الطهور ، ومفتاح الحج الإِحْرَام ، ومفتاح البر الصدقة ، ومفتاح الجنة التوحيد ، ومفتاح العلم حسن السؤال والإصغاء ، ومفتاح الظفر الصبر ، ومفتاح المزيد الشكر ، ومفتاح الولاية والمحبة الذكر . ومفتاح الفلاح التقوى ، ومفتاح التوفيق الرغبة والرهبة ، ومفتاح الإجابة الدعاء ، ومفتاح الرغبة في الآخرة الزهد في الدنيا ، ومفتاح الإيمان التفكر في مصنوعات الله ، ومفتاح الدخول على الله استسلام القلب والإخلاص له في الحب والبغض ، ومفتاح حياة القلوب تدبر القرآن والضرعة بالأسفار وترك الذنوب ، ومفتاح حصول الرحمة الإحسان في عبادة الحق والسعي في نفع الخلق ، ومفتاح الرزق السعي مع الاستغفار ، ومفتاح الغز الطاعة ، ومفتاح الاستعداد للآخرة قصر الأمل ، ومفتاح كل خير الرغبة في الآخرة ، ومفتاح كل شر حب الدنيا وطول الأمل . وهذا باب واسع من أنفع أبواب العلم ، وهو معرفة مفاتيح الخير والشر ، ولا يقف عليه إلا الموفقون اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الركن الثالث من أركان الصلاة ﴿ الْقِيَامُ لَهَا ﴾ أي لتكبيرة الإِحْرَام للقادر عليه في الفرض ولو كفاً ، فلو كبر القادر جالساً في الفرض

ثم قام فصلاته باطله ، وكذا لو كبر راكعاً ، إلا أن ينوى بها الإحرام على أحد القولين في السبوق . وأما العاجز والمتنفل فيجوز لهما الجلوس عند تكبيرة الإحرام . قاله ابن تركي في « الجواهر الزكية » ، مع طرف من الصفتي .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الركن الرابع من أركان الصلاة ﴿ الْفَاتِحَةُ ﴾ ، يَفْتَتِحُهَا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ أَى فَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، وهى الحمد لله رب العالمين الخ وقوله يَفْتَتِحُهَا بِالْحَمْدِ يَقْرَأُ بضم الدال تأدياً بالقرآن ، يعنى أن الركن الرابع من أركان الصلاة قراءة الفاتحة ، فهى فرض لكل مصل إلا من كان خلف الإمام فيستحب له قراءتها فى السرية دون المجهرية ، وفى الموطأ : أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل هل يقرأ أحد خاف الإمام قال : إذا صلى أحدكم خلف الإمام فحسبه قراءة الإمام ، وإذا صلى وحده فليقرأ . قال : وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف الإمام . قال يحيى سمعتُ مَالِكاً يقول : الأمر عندنا أن يقرأ الرجل وراء الإمام فيما لا يجهر فيه الإمام بالقراءة ، ويترك القراءة فيما يجهر فيه الإمام بالقراءة اه ثم اعلم أنه يجب لمن لم يحسن الفاتحة أن يتعلمها إن اتسع الوقت لذلك ، وكان يقبل التعليم ، ووجد من يعلمه ولو بأجرة وجدها ، وإلا وجب عليه أن يأتى بمن يحسنها إن وجد ، فإن وجد ولم يأتى به بطلت صلاته . وأما قوله يَفْتَتِحُهَا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ إشارة إلى ما فى الصحيحين من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه قال : « إن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يستفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ، رواه البخارى ومسلم ، وزاد مسلم « لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها » وفى رواية لأحمد والنسائى « لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم » وفى الموطأ « عن أنس بن مالك أنه قال : قتُ وراء أبى بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم إذا افتتح الصلاة » وإليه ذهب أبو محمد فى الرسالة ، فإنه قال فى باب صفة العمل : ثم تقرأ ، فإن كنت فى الصبح قرأت جهراً بأَمِ الْقُرْآنِ لَانْتَفَتَحَ

بسم الله الرحمن الرحيم في أمّ القرآن ولا في السورة التي بعدها اه . قال النفراوى :
 أى لا تقرأها لا سراً ولا جهراً ، وإماماً كنت أو فذاً أو مأموماً لأنها عند الإمام أحمد
 وأبى حنيفة ليست آية من الفاتحة ولا من أول كل سورة فينبى المصلى عن قراءتها في
 الفريضة نهى كراهة ، هذا هو المشهور في المذهب . ولابن نافع قول بوجوبها كذهب
 الشافعى . وعند الإمام مالك في البسوط إباحتها ، وعزى لابن مسلمة نذيتها ، ودليل
 المشهور حديث عبد الله بن مغفل ، والعمل . (قُلْتُ) وكذا حديث أنس المتقدم وحديث
 عائشة ، انظر (رسالة الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف) للعلامة المحقق ابن عبد البر
 النمرى القرطبى المتوفى سنة ٤٦٣ هجرية ، فقد أتى بما لا يستغنى عنه من هذا الشأن ،
 وعليك بها والله يتولى التوفيق ، وكان المازرى يأتى بها سراً فكلّم في ذلك فقال :
 مذهب مالك على صحة صلاة من يبسل ، ومذهب الشافعى على قول واحد ببطان صلاة
 تاركها ، والمتفق عليه خير من المختلف فيه . وقد ذكر القرافى وابن رشد والغزالى
 وجماعة أن من الورع الخروج من الخلاف بقراء البسلة في الصلاة ، ومثل ذلك قراءة
 الفاتحة في صلاة الجنائز بعد إحدى التكبيرات ، لكن مع بعض دعاء لتصير الصلاة
 صحيحة باتفاق ، لأن الدعاء عندنا ركن . . . وحل كراهة البسلة في الفريضة إذا أتى
 بها على وجه أنها فرض من غير تقليد لمن يقول بوجوبها ، وأما إذا أتى بها مقلداً له ،
 أو بقصد الخروج من خلاف من غير تعرض لفريضة ولا نفاية فلا كراهة ، بل واجبة إذا
 قلد القائل بالوجوب ، ومستحبة في غيره ، وأما البسلة والتعوذ في النافلة فالجواز من
 غير كراهة اه نفراوى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَشْهُورُ وَجُوبُهَا فِي أَكْثَرِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي
 أَبُو مُحَمَّدٍ بَلْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ﴾ يعنى أنه اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في تارك
 قراءة الفاتحة في الصلاة على ثلاثة أقوال ، والترك إما عمداً أو سهواً ، أما العمداً فلا

إشكال في بطلان صلاة تاركها ، وأما السهو فلا يخلو من ثلاثة أوجه : إما أن يترك القراءة في الصلاة كلها ، أو في ركعتين منها ، أو في ركعة من الصبح أو الجمعة أو غيرها . وانظر أقوال العلماء في جميع ذلك في المطولات ، لكن المعتمد أن قراءة الفاتحة فرض واجب على المصلي في كل ركعة كالركوع والسجود ، ويؤيد ذلك ما قرره الشيخ صالح عبد السميع في شرحه على الرسالة المسمى بالثمر الداني من قوله : وما ذكره من عدم الجبر في ترك القراءة - يعني قراءة أم القرآن في الصلاة كلها - هو قول الأكثر ، وهو الراجح ، ومقابله ما رواه الواقدي عن مالك أنه إذا ترك القراءة في الصلاة كلها أن صلاته تجزئه ، وما ذكره من عدم الجبر في ترك القراءة في الركعتين قال ابن ناجي هو مؤثر في البطلان اهـ . فهذا ظاهر في وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة فتأمل . قال القاضي أبو محمد في الرسالة : ولا يجزئ سجود السهو لنقص ركعة ولا سجدة ، ولا لترك القراءة في الصلاة كلها أو في ركعتين منها ، وكذلك في ترك القراءة في ركعة من الصبح ، واختلف في السهو عن القراءة في ركعة من غيرها ، فقلل يجزئ فيه سجود السهو قبل السلام ، وقيل بلفيها ويأتي بركعة ، وقيل يسجد قبل السلام ولا يأتي بركعة ويميد الصلاة احتياطاً ، وهذا أحسن ذلك إن شاء الله تعالى اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالرَّكْنُ الْخَامِسُ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ ﴾ الرُّكُوعُ ﴿ وفي العزيمية الخامسة أي من فرائض الصلاة الركوع ، وأكمله أي ينحني بحيث يستوي ظهره وعنقه ، وينصب ركبتيه ، ويضع كفيه عليهما ، ويجافي الرجل مرفقيه عن جنبه ، ولا يتكسر رأسه بل يكون ظهره مستوياً اهـ . قلت إنه قد اتفق الأئمة على ركنية الركوع والسجود ، ولا خلاف بين الأمة في ذلك كما هو معلوم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَكْمَلُهُ تَمَكُّنُ رَأْسِهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ مُعْتَدِلًا

رَأْسُهُ وَظَهْرُهُ وَلَا يَبْزَخُ ﴿ المعنى أن أكل الركوع أن ينحن ويمكن كفيه على ركبتيه حال كونه معتدلاً بأن يسوى رأسه وظهره ، ولا يطأطئه . وقوله ولا يبرز ، البرزخ خروج الصدر ودخول الظهر . وقيل ولا يبرز أى ولا يرفع . وفى نسخة ولا يبرز بالنون والهاء المهملة وهى خطأ ، وصوابه بالباء الموحدة التحتانية والهاء المعجمة اه . وفى الرسالة : فإذا تمت السورة كثرت فى الخطاطك للركوع فتمكن يديك من ركبتيك ، وتسوى ظهرك مستويا ، ولا ترفع رأسك ولا تطأطئه ، وتجنأ بضبعيك عن جنبيك ، وتعتقد الخضوع بذلك فى ركوعك وسجودك اه وفى جواهر الإكليل : وأكل الركوع أن يسوى فيه ظهره ورأسه فلا ينكسه ولا يرفعه ، والذي فهمه أبو الحسن والإمام سند من المدونة أن وضع اليدين على الفخذين فى الركوع مستحب ، وفهم اللخمي والباحي منها وجوبه . وأما نصب الركبتين فتدوب اتفاقاً اه مع إيضاح .

(تنبيه) قال الأقفهسي فى شرح الرسالة : ولو كان بيديه ما يمنع وضعهما على ركبتيه أو قصرنا كثيرا لم يرد فى الاحتناء على تسوية ظهره ، فإن كانت إحداها مقطوعة وضع الباقية على ركبته اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الركن السادس من أركان الصلاة ﴿ الرَّفْعُ مِنْهُ ﴾ أى الرفع من الركوع من فرائض الصلاة ، فتبطل الصلاة بتعمد تركه . قال الدسوقي : وأما إن تركه سهواً فيرجع محدودباً حتى يصل لحالة الركوع ثم يرفع ويسجد بعد السلام ، إلا المأموم فلا يسجد لحل الإمام لسهوه ، فإن لم يرجع محدودباً ورجع قائماً لم تبطل صلاته مراعاة لقول ابن حبيب إن تارك الرفع من الركوع سهواً يرجع قائماً لا محدودباً ويسجد من غير إعادة الركوع ، أى لا يكون كتارك الركوع فى إعادته اه بتصرف .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الركن السابع من أركان الصلاة ﴿ السُّجُودُ عَلَى جَبْهَتِهِ ﴾ قال الدردير على خليل : وهى مستدير ما بين الحاجبين إلى الناصية ، أى على

أيسر جزء منها ، وندب إلصاقها بالأرض وما اتصل بها كسرير على أبلغ ما يمكنه . وكره
شده بأرض بحيث يظهر أثره في جهته كما يفعله الجملة . وأما قوله تعالى « سِيَّاهُمْ
في وجوههم من أثر السجود » معناه خضوعهم وخشوعهم في وجوههم من أثر
عبادتهم كما ذكره الأمير في ضوء الشموع . ويشترط استقرارها على ما يسجد عليه ، فلا
يصح على تبن أو قطن إلا إذا اندك لا ارتفاع العجيزة عن الرأس ، أى لا يشترط ذلك
بل يندب اه مع إيضاح .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي ﴾ وجوب السجود على ﴿ الْأَنْفِ ﴾ وسننته أو
استحبابه ﴿ خِلَافٌ ﴾ يعنى أنه اختلف العلماء في السجود على الأنف ، قيل إنه سنة ،
وقيل واجب ، وقيل مستحب . قال في المختصر : وأعاد لترك أنفه بوقت . قال الدردير
ولو في سجدة واحدة سهواً مراعاة للقول بوجوبه وإلا فهو مستحب على الراجح ولا
إعادة لمستحب اه . وقد عدّ صاحب الأخرى السجود على الأنف من سنن الصلاة .
وفي الجواهر الزكية : السجود على الجبهة والأنف ، فإن ترك الأنف أعاد في الوقت ، وإن
سجد على أنفه دون جهته أعاد أبداً على المشهور . قلت هذا كما في المدونة . قال مالك
فيها : والسجود على الجبهة والأنف جميعاً . قال ابن القاسم : فإن سجد على الأنف دون
الجبهة أعاد أبداً ، وإن سجد على الجبهة دون الأنف أجزأه . وقال عبد الوهاب : ويعيد
في الوقت استحباباً ، قاله للمواق اه . وفي شرح العزّية للشيخ صالح ابن عبد السمیع
الأزهرى قال قال الخطاب : والسجود على الأنف مستحب على الراجح ، وإتمام الإعادة
ترك السجود عليه بالوقت الاختيارى مراعاة لمن يقول بوجوبه ، وإلا فالمستحب
لا يترتب عليه سجود بتركه . وقيل سنة ، فالمسألة ذات أقوال ثلاثة المعتمد منها
الاستحباب اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الركن الثامن من أركان الصلاة ﴿ الرَّفْعُ مِنْهُ ﴾

لِلْفَصْلِ) يعنى أن الركن الثامن من أركان الصلاة الرفع من السجود لأجل الفصل بين السجدين ، والضمير في منه عائد إلى السجود المتقدم ذكره . قال الدسوقي نقلاً عن المأزرى : أما الفصل بين السجدين فواجب اتفاقاً ؛ لأن السجدة وإن طالت لا تتصور أن تكون سجدين ، فلا بد من الفصل بين السجدين حتى تكونا اثنتين ، ونحوه في التوضيح اهـ ومثله في الخرشي . قال الدردير على شرح خليل : والمعتمد صحة صلاة من لم يرفع يديه عن الأرض حال الجلوس بين السجدين حيث اعتدل اهـ (قلت) ولم يذكر المصنف ركنية الاعتدال بين السجدين ، ولعله رأى أن الجلوس بينهما في رفع من السجود هو عين الاعتدال واستغنى عن ذكره في الأركان ، أو كان عدم ذكره للاختلاف في ركنيته ، مع أنه من أركان الصلاة كما ذكروه في غالب مؤلفاتهم ، وسيأتى زيادة البيان فيه إن شاء الله في الركن الحادى عشر عند قول المصنف والطمأنينة ، فترقب .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَجْلِسُ وَاضِعًا يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ مَبْسُوطَتَيْنِ ﴾ هذه صفة الجلوس بين السجدين وكذا بين التشهدين . قال أبو محمد عبد الله بن أبي زيد في الرسالة : ثم تسجد وتسكبر في انبطاطك للسجود فتتمكن جهتيك وأنفك من الأرض ، وتبأشر بكفيك الأرض باسطاً يديك مستويتين إلى القبلة تجعلهما حذو أذنيك أو دون ذلك ، وكل ذلك واسع ، غير أنك لا تفترش ذراعيك في الأرض ، ولا تضم عضدك إلى جنبك وليكن تجنح بهما تجميعاً وسطاً ، وتكون رجلاك في سجودك قائمتين وبطنون إبهاميهما إلى الأرض ، وتقول إن شئت في سجودك : سبحانك ربى ظلمت نفسى وعملت سوءاً فاغفر لى ، أو غير ذلك إن شئت ، وتدعو في سجودك إن شئت ، وليس لطول ذلك وقت ، وأقله أن تطمئن مفاصلك متمكناً ، ثم ترفع رأسك بالتكبير فتجاس فتثنى رجلك اليسرى في جلوسك بين السجدين ، وتنصب اليمنى وبطنون أصابعها

إلى الأرض ، وترفع يديك عن الأرض على ركبتيك ، ثم تسجد الثانية كما فعلت أولاً
وفيه كفاية عن جلب النصوص في هذا المقام وبالله التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الركن التاسع من أركان الصلاة الجلوس
﴿ قَدَرَ السَّلَامَ مِنَ الْجَلْسَةِ الْأَخِيرَةِ ﴾ يعنى أخبر المصنف أن من أركان الصلاة
الجلوس بقدر إيقاع السلام من الجلسة الأخيرة ، وأما الجلوس للتشهد فهو سنة ، كما أن
التشهد سنة من سنن الصلاة كما سيأتى عن المصنف . وفى المختصر والجلوس بقدر
السلام ، قال الشارح يعنى أن الجلوس لأجل إيقاع السلام فى الجزء الأخير من الجلوس الذى
يوقع فيه السلام فرض ، وما قبله سنة ، فلا يلزم إيقاع فرض فى سنة بل فى فرض ، فلو
رفع رأسه من السجود واعتدل جالساً وسلم كان ذلك الجلوس هو الواجب وفاتته السنة .
ولو جلس ثم تشهد كان آتياً بالفرض والسنة اه خرشى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الركن العاشر من أركان الصلاة ﴿ السَّلَامُ ﴾
يعنى أن السلام من أركان الصلاة . ومن أراد الخروج من الصلاة فلا بد له أن يقول ، السلام
عليكم ، بالالف واللام ، ولا يكفيه سلام عليكم ، ولا سلامي عليكم ، ولا سلام الله عليكم . ولا بد
أيضاً من تقديم السلام على عليكم ، ولا يجزى عليكم السلام ، وكذلك لا بد من لفظ عليكم
بميم الجمع ، ولا يكفى السلام عليكم . وفى الجواهر الزكية على متن العشماوية : والسلام المعروف
بالالف واللام ، فلا يجزى ما عرّف بالإنضافة كسلامي عليكم أو سلام الله عليكم ، ولا مانكر
كسلام عليكم ، أو نون مع التعريف كالسلام عليكم ، ولا يجزى لفظ السلام دون عليكم ،
ولا عليكم السلام بلفظ الرد على المشهور فى ذلك كله . وأما تسليمه الرد فيجزى ذلك كله
فيها اه . قال الدردير فى أقرب المسالك : وسلام وإنما يجزى السلام عليكم بالعربية وتعريفه
بأل وتقديمه على عليكم بلا فصل وإلا لم يصح ، فإن تركه أو أتى بمتاف قبله بطلت اه .
وقال الخرشي : ولا بد من قول السلام عليكم ، ولا تكفى النية للقادر ، ولا يقوم مقامه

شيء من الأضداد ، وسواء كان المصلي إماماً أو مأموماً أو قذاً ، إذ لا يخلو من مصحوب أقلهم الحفظه ، ولا يضر زيادة ورحمة الله وبركاته لأنها خارجة من الصلاة . وظاهر كلام أهل المذهب أنها ليست بسنة وإن ثبت بها الحديث لأنه لم يصحبها عمل أهل المدينة ، كالتسليم الثانية للإمام والفذ . ولا بُدَّ في السلام أن يكون بالعربية ، فإن قدر على الإتيان به بنير العربية فلا يأتي به ، وإن قدر على الإتيان ببعضه وكان له معنى ليس بأجنبي من الصلاة أتى به على نحو ما تقدم في تكبيرة الإحرام اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَهُوَ ﴾ أى السلام عليكم ﴿ مُتَعَيِّنٌ ﴾ فلا يجزى غيره من الألفاظ ﴿ مُعَرَّفٌ ﴾ أى بالألف واللام مع تشديد السين ، وفي نسخة معرفاً بالنصب صحيح كل منهما . قال خليل : وسلام عرف بال . قال المواق قلا عن التلقين : الواجب من التسليم مرة ، ولفظه متعين وهو أن يقول السلام عليكم ، ولا يجزى غيره اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلْ يَنْوِي بِهِ الْخُرُوجَ قَوْلَانِ ﴾ يعنى أن المصلي إذا أراد الخروج من الصلاة هل يشترط عليه نية الخروج عنها كما دخل بنية ، أم لا يشترط عليه ذلك ، فيه قولان مشهوران ، فأجاب صاحب العروة بقوله : ولا يشترط أن ينوى بسلامه الخروج من الصلاة على أحد القولين المشهورين ، وقد فهمنا منه أن المشهور هو الأول بدليل قوله ومقابله لا بُدَّ من ذلك ، ولذا قال وعليه يقصد الإمام بسلامه الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة اه . وقال الصاوى فى بلغة السالك : تنبيه وقع خلاف هل يشترط أن يحدد نية للخروج من الصلاة بالسلام لأجل أن يتميز عن جنسه كافتقار تكبيرة الإحرام إليها لتمييزها عن غيرها ، فلم سلم من غير تجديد نية لم يجزه . قال سند وهو ظاهر المذهب ، أولاً يشترط ذلك ، وإثماً تندب فقط لانسحاب النية الأولى ؟ قال ابن الفاكهاني وهو المشهور . وكلام ابن عرفة يفيد أنه المعتمد ، فذلك سكت المصنف عن الاشتراط . والمراد بالمصنف أى الدردير اه . والمفهوم من كلامهم أن المشهور من

القولين الأول ، بمعنى لا يشترط نية الخروج من الصلاة كما اعتمد عليه المحققون .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ الركن الحادى عشر من أركان الصلاة ﴿ الطَّمَأْنِينَةُ وَيُجْزَى مِنْهَا أَدْنَى اللَّبَثِ ﴾ يعنى أخبر المصنف أن الطمأنينة من فرائض الصلاة . وحقيقتها استقرار الأعضاء فى حال الركوع والسجود ، ولا حد لأقله على المشهور فى المذهب ، وأكمله مقدار ثلاث تسبيحات أو أكثر وهو راكمٌ أو ساجدٌ . وكذا يطلب منه أن تستقر أعضاؤه فى الاعتدال بعد الرفع من الركوع والسجود ، لحديث أبى داود بذلك ، ومن لم يطمئن فى ركوعه أو سجوده فصلاته باطلة . والدليل على ركنية الطمأنينة والاعتدال جريان العمل به ، كما أمر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفى الصحيحين عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ، ثم استقبل القبلة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راکماً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم افعل ذلك فى صلاتك كله » قال خليل : وطمأنينة . وفى المواق قال أبو عمر : الاعتدال فرض لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا ينظر الله إلى من لا يقيم صلبه فى ركوعه وسجوده » ولا خلاف فى هذا ، وإنما اختلفوا فى الطمأنينة بعد الاعتدال . وقال فى الكافية : لا يجزى ركوع ولا وقوف بعد الركوع ، ولا سجود ولا جلوس بين السجدين ، حتى يعتدل راکماً وواقفاً وساجداً وجالساً . وهذا هو الصحيح فى الأثر ، وعليه جمهور العلماء . وقال عياض : فرائض الصلاة الطمأنينة فى أركانها ، ومن سنها الاعتدال فى الفصل بين الأركان اهـ . وفى العزبة : الحادية عشرة الاعتدال فى الفصل بين الأركان . الثانية عشرة الطمأنينة فى أركان الصلاة كلها قيامها وركوعها وسجودها والرفع منها وبين السجدين . والفرق بينهما وبين الاعتدال أن الاعتدال فى القيام مثلاً انتصاب القائمة ، والطمأنينة استقرار الأعضاء اهـ (قلت) والصحيح

أن الطمأنينة والاعتدال فرضان من فرائض الصلاة ، فلا ينبغي أن يُتخلف في فرضيهما على المذهب كما اعتمد عليه المحققون الذين اعتنوا بتحرير كل مسألة من مسائل دين الإسلام . قال العلامة عبد الوهاب الشعراني في كشف الغمة : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالطمأنينة في السجود، وينهى عن نقرة الغراب فيه اه . فثبت أن الطمأنينة مأمور به . ونقر الغراب منهى عنه ، فحينئذ ومن لم يطمئن ولم يعتدل في صلاته بأن نقر فيها كنقر الدِّيكَةِ للحَبِّ بطات صلاته ؛ لأن العلماء قد مثلوه برجل له جارية حسناء مرغوبة عند الناس فماتت ، فجعلها والدها هديةً للسلطان عظيم الملك ، فهل الواهب يستحق المكافأة بالإكرام من الموهوب له أم لا ؟ فأجاب العارف بالله الشيخ الحاج عمر بن سعيد الفوتى في « تذكر المسترشدين وفلاح الطالبين » له بقوله رحمه الله تعالى ونفعنا الله بعلومه آمين :

يَنْقُرُ فِي الصَّلَاةِ نَقْرَ الدِّيكِ مَا نَالَ غَيْرَ لَعْنَةِ الْمَلِكِ
نَصَّوْا بِأَنَّهُ كَانَ سَانِ مَلَكٌ جَارِيَةٌ مَاتَتْ وَأَهْدَاهَا الْمَلِكُ

وقال غيره :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ وَنَقَرَ الدِّيكَ لَا تَفْعَلْ لِكُونِهِ الصَّلَاةَ مَبْطَلَا

ومعنى نقر الديك كناية عن الإسراع المفرط في الصلاة المفضى إلى ترك الطمأنينة الواجبة في الصلاة جميعاً . قاله العارف بالله محمد العربي في البقية . وقال أيضاً : ومن تكمل هيئتها وإقامة أركانها إتمام الطمأنينة في الركوع والسجود ، وإتمام الاعتدال كذلك في القيام بين يدي الملك المعبود ، فلا ينقرها نقر الدِّيكَةِ للحب ، فإن ذلك مبطل لها ومبعد لفاعله عن حضرة القرب اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الركن الثانى عشر من أركان الصلاة ﴿ تَرْتِيبُ الْأَدَاءِ ﴾ يعنى أن ترتيب أداء الصلاة من أركانها ، بأن يقدم النية على تكبيرة الإحرام ،

وهي على الفائحة ، ويقدمها على الركوع ، وهو مع الرفع منه على السجود ، وهو على السلام . قاله الدردير . قال خليل : وترتيبُ أداء . والمراد به ترتيب الفرائض في أنفسها . الدليل على وجوب الترتيب ما أخرجه البخارى عن مالك بن الحويرث رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » ومعلوم أنه عليه الصلاة والسلام رتب صلاته كما ثبت في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم . وقد تقدم ذلك في الكلام على الطمأنينة فراجع إن شئت . وفي المواق نقلاً عن عياض قال : من فرائض الصلاة الترتيب في أدائها ، وقال في القباب : لو عكس أحد صلاته فبدأ بالجلوس قبل القيام ، أو بالسجود قبل الركوع وما أشبه ذلك لم تجزه صلاته بإجماع اهـ .

وقد تمت أركان الصلاة اثني عشر كما وعدنا بإتيانها في أوّل هذا الفصل . وعدّها بعضهم ثلاثة عشر . وقد عدّها صاحب المختصر خمس عشرة فريضة . وقال بعض الأئمة : جملة فرائض الصلاة سبع عشرة ، النية ، وتكبيرة الإحرام ، والقيام لها ، وقراءة الفائحة ، والقيام لها ، والركوع ، والرفع منه ، والقيام له ، والسجود ، والرفع منه ، والجلوس بين السجدين ، والجلوس للسلام ، والسلام المرفّء بأل ، والطمأنينة ، والاعتدال ، وترتيب الأداء ، ونية الاقتداء في حق المأموم اهـ قاله الصفتي في حاشيته على الجواهر الزكية .

سنن الصلاة

ولما أنهى الكلام عن أركان الصلاة شرع يتكلم في بيان سننها فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَسُنَّهَا ﴾ والسنن جمع سنة ، وهي ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وأظهره في جماعة وواظب عليه ولم يدل دليل على وجوبه . وسنن الصلاة قد عدّها بعضهم اثنتي عشرة

وبعضهم أربع عشرة . وعدها صاحب العزّة ثمانى عشرة وغير ذلك ، وكل ذلك بحسب إخراج بعض الندوب وإدخاله ، والأم سهل .

قال المصنف رحمه الله تعالى أولها : ﴿ قِرَاءَةُ مَا تَيْسَّرَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ﴾ يعنى أنه من سنن الصلاة المفروضة قراءة شيء يسير من القرآن بعد الفاتحة ولو آية ، أو بعض آية له بال ، كآية الكرسي ، أو قصيرة كالفجر والعصر ، ومدهامتان . وأما إكمال السورة فندوب كما يأتى عن المصنف فى الفضائل . قال الخرشي : والمعنى أن قراءة شيء ما ولو آية بعد أمّ القرآن فى كل ركعة من الأولى والثانية فى صلاة الفرض الوقتى التسع وقته سنة ، وإكمال السورة مستحب ، بدليل أنه لا سجود عليه إذا قرأ ولو آية . وخرج بالفرض ماعداه فإن قراءة ما زاد على أمّ القرآن مستحب ، وبالوقتى مالا وقت له كالجنازة فلا فاتحة فيها فضلاً عن السورة ، وبالتسع وقته مالا يتسع وقته فلا سورة فيه خشية خروج الوقت اهـ . وعبارة صاحب العزّة أنه قال : فصل وسنن الصلاة ثمانى عشرة : الأولى قراءة سورة أو مايقوم مقامها بعد الفاتحة فى الصبح والجمعة والأوليين من غيرها من فرائض الأعيان الخ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ إِلَّا فِي آخِرَتَى الرَّبَاعِيَّةِ وَثَلَاثَةِ الْمَغْرِبِ ﴾ . يعنى أن قراءة السورة أو مايقوم مقامها مما تيسر من القرآن فى صلاة الفريضة سنة إلا فى الركعتين الأخيرتين من الظهر والعصر والعشاء ، وثلاثة المغرب فإنه يقرأ فى جميع ذلك بالفاتحة فقط . وقد أسقط المصنف هنا القيام لقراءة سورة أو مايقوم مقامها بعد الفاتحة ، فإن القيام لذلك سنة من سنن الصلاة ، فتنبيه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ السنة الثانية من سنن الصلاة ﴿ الْجَهْرُ فِي الصُّبْحِ وَالْجُمُعَةِ وَأَوَّلَيِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ﴾ وفى نسخة بإسقاط لفظ الجهر وهو خطأ ، والصواب

إثباته . يعنى أن الجهر فيما يجهر فيه سنة ، وهو فى صلاة الصبح والجمعة وأولى المغرب والعشاء . وأما السنن من الصلوات كالوتر والعيدى ونوافل الليل فالجهر فيها بالقراءة مستحب ، كما يستحب الإسرار فى نوافل النهار ، وإن جهر فيها نهاراً وأسرَّ ليلاً بخلاف الأولى . وأقل الجهر أن يسمع نفسه ومن يليه ، وأعلاه لا حد له ، إلا أنه يكره رفع الصوت جداً حتى يتفاحش ، أو يضرَّ عقيرته بذلك ، هذا فى حق الرجل ، وأما الأنثى فهى دون الرجل فى الجهر بأن تسمع نفسها فقط ؛ خشية الفتنة برفع صوتها .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ السنة الثالثة من سنن الصلاة ﴿ السِّرُّ ﴾ أى فيما يسر فيه ، ويثبته بقوله : « فى الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَثَلَاثَةِ الْمَغْرِبِ وَآخِرَتِي الْعِشَاءِ » يعنى أن محل السر يكون فى الظهر والعصر وأخيرة المغرب وأخيرة العشاء . وأقله حركة لسان يتكلم بالقرآن ، وأعلاه أن يسمع نفسه فقط . قال الخرشي : واعلم أن أدنى السر أن يحرك لسانه بالقراءة ، فإن لم يحرك لسانه لم يحزه لأنه لا يعدُّ قراءة ، بدليل جوازها للجنب ، وأعلاه أن يسمع نفسه كجهر المرأة لأن صوتها عورة على المشهور ، وربما كان فتنة إذا كان معها الدجال ، ولذلك لا تؤذن . وينبغى للمنفرد أن لا يرفع صوته بالقراءة إذا كان بقربه مصل آخر مخافة أن يشوش عليه ، هذا فى حق غير الإمام ، وأما هو فله رفع صوته بقدر ما يسمع من خلفه اه مع تصرف .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ السنة الرابعة من سنن الصلاة ﴿ الْجُلُوسُ لِلتَّشَهُدِ ﴾ يعنى أن الجلوس الأول بعد الركعتين لأجل التشهد سنة على المشهور ، وأما الجلوس الثانى بقدر إيقاع السلام قد تقدم أنه ركن ، وما زاد عليه للتشهد فسنة على المشهور . وأما الجلوس الذى يقع فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وجلوس الدعاء فإنه مستحب . وقيل إن جلوس الصلاة على النبي سنة وهو المعتمد . قال فى التوضيح :

إن حكم الظرف حكم المظروف ، وهو يفيد أن الجلوس للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مختلف فيه بالسنة والفضيلة ، والجلوس للدعاء قبل سلام الإمام مستحب ، وله بعده مكروه ، وللدرد على الإمام وعلى من على يساره سنة ، إعطاء للظرف حكم المظروف اهـ . قاله العدوى في حاشيته على الخرشى . وأما لفظ التشهد الوارد فسيأتى عن المصنف الكلام فيه هل هو سنة أو فضيلة ، وأما أصل التشهد بأى لفظ كان فلا خلاف فى أنه سنة . ولذا قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَفْظُهُ ﴾ أى الوارد عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ؛ لأنه تشهد بهذا اللفظ الذى أوردته المصنف وهو على المنبر بحضرة جمع من الصحابة ما بين المهاجرين والأنصار مُعْلَمًا به الناس من غير تكبير عليه فكان إجماعاً سكوتياً ، وهو الذى أخذ به مالك رضى الله تعالى عنه . وجزم بعض المالكية أن هذا اللفظ الوارد عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب سنة فى نفسه ، ولم يعتبر أنه من تمام سننية التشهد . والصحيح أن خصوص هذا اللفظ الوارد عن عمر رضى الله عنه فضيلة ، ومعنى قول المصنف ولفظه ، أى ﴿ وَ ﴾ السنة الخامسة من سنن الصلاة ﴿ لَفْظُهُ ﴾ الضمير عائد إلى التشهد . والمعنى ولفظ التشهد الوارد عن أمير المؤمنين من سنة الصلاة ، وأما لو أتى بغيره من الألفاظ فى التشهد لصح ، إلا أنه ما أتى بسننية اللفظ الذى أخذ به الإمام لأنه اختار هذا اللفظ فى مذهبه كما هو مشهور . وأما أبو حنيفة وأحمد رضى الله عنهما فقد أخذوا بتشهد ابن مسعود . وأما الشافعى فإنه أخذ بتشهد ابن عباس ، وهى ألفاظ متقاربة ، فسأل الله التوفيق وحسن الأدب معهم . واللفظ الوارد الذى أخذ به المالكية هو ما أتى به المصنف رحمه الله : ﴿ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ ، الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا

عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﴿ قَالَ فِي الرِّسَالَةِ : فَإِنْ سَأَلْتَ بَعْدَ هَذَا أَجْزَاكَ . وَمِمَّا تَزِيدُهُ إِنْ شِئْتَ : وَأَشْهَدُ أَنَّ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ حَقٌّ ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا ، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحَّمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ . اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مَلَائِكَتِكَ وَالْمُقَرَّبِينَ ، وَعَلَى أَنْبِيَائِكَ وَالْمُرْسَلِينَ ، وَعَلَى أَهْلِ طَاعَتِكَ أَجْمَعِينَ . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِأُمَّتِنَا وَلِمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ مَغْفِرَةً عَظِيمًا . اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ سَأَلْتُكَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ كُلِّ شَرٍّ اسْتَعَاذَكَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا مَا قَدْ مَنَّا وَمَا أَخْرَنَا وَمَا أَسْرَرْنَا وَمَا أَعْلَنَّا وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا « رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ » وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ وَسُوءِ الْمَصِيرِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَه . هَذَا . ثُمَّ تَقْدُمُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَثْبَتَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَذَكَرَهُ فِي سُنَنِ الصَّلَاةِ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ .

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَ ﴾ السَّنَةُ السَّادِسَةُ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ ﴿ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي ﴾ أَيُّ بَعْدَ التَّشْهِيدِ الَّذِي ﴿ يُسَلِّمُ مِنْهُ ﴾ أَيُّ يَقَعُ فِيهِ السَّلَامُ . قَالَ الدَّرْدِيرُ عَلَى أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ فِي سُنَنِ الصَّلَاةِ : وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ التَّشْهِيدِ الْآخِرِ ، أَيُّ بَأَى لَفْظِ كَانَ . وَقِيلَ بَلْ هِيَ مَنْدُوبَةٌ كَالدُّعَاءِ بَعْدَهَا بِمَا أَحَبَّ كَمَا يَأْتِي . ثُمَّ قَالَ : وَأَفْضَلُهَا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ . أَيُّ إِلَى آخِرِهَا بِصِيغَةِ الصَّلَاةِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ . الصَّوَابُ لِكُونِهَا أَصَحَّ مَا وَرَدَ ، وَالِاقْتِصَارُ عَلَى الْوَارِدِ أَفْضَلُ ، حَتَّى إِنْ الْأَفْضَلُ فِيهَا تَرَكَ السِّيَادَةَ لَوُرُودِهَا كَذَلِكَ أَهْ وَفِي الْعَرَبِيَّةِ : الْعَاشِرَةُ - أَيُّ مِنْ السَّنَنِ - الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّشْهِيدِ الْآخِرِ ، وَهِيَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى

آل محمد كما صليت على إبراهيم الخ كما تقدم . وفي الأخرى : والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أى يسن بعد أن يفرغ من التشهد أن يصلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله الشارح فى الهداية اه . وقد ظهر لك أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى التشهد الأخير سنة من سنن الصلاة على مذهب السادة المالكية على المعتمد . وأما مذهب السادة الشافعية والحنابلة فالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى التشهد الأخير ركن من أركان الصلاة . قاله الجزيرى فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة اه .

قال النصف رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ السنة السابعة من سنن الصلاة ﴿ التَّكْبِيرُ سِوَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ﴾ يعنى أن التكبير عند الشروع فى أفعال الصلاة غير تكبيرة الإحرام سنة من سنن الصلاة ، وأما تكبيرة الإحرام فقد تقدم أنها ركن من أركان الصلاة ولا خلاف فى ذلك . قال العلامة المحقق المدقق عبد الوهاب الشعرانى فى كشف الغمة عن جميع الأمة : وكان صلى الله عليه وسلم يكبر فى الرباعية اثنتين وعشرين تكبيرة وكان يكبر للركوع ، وللهمزة للسجود الأول ، وللرفع منه ، وللهمزة للسجود الثانى ، وللرفع منه ، فهذه خمس تكبيرات فى كل ركعة من الأربع ، ماعدا تكبيرة الإحرام وتكبيرة القيام عن التشهد الأول اه . قال خليل فى سنن الصلاة : وكل تكبيرة إلا الإحرام . يعنى كل تكبيرة سنة مستقلة إلا تكبيرة الإحرام فإنها فرض كما تقدم . هذا مذهب ابن القاسم وهو المعتمد . وقال أشهب والأبهري : إن مجموع التكبيرات سوى تكبيرة الإحرام سنة واحدة . وفى جواهر الإكليل : وينبنى على الأول السجود لترك تكبيرتين سهواً ، وبطلان الصلاة بترك السجود للسهو عن ثلاث تكبيرات ، دون الثانى . قال الصفتى : وقد علمت ضعفه وأن كلام ابن قاسم هو المعتمد اه . قال الخرشي : يعنى أن كل تكبيرة من تكبيرات الصلاة سنة سوى تكبيرة الإحرام فإنها

فرض كما مرّ . ثم يحتمل أن المراد الكل الجمعي ، أى كل فرد من أفراد التكبير ، فيكون ماشياً على قول ابن القاسم . ويحتمل أن المراد الكل المجموعى فيكون ماشياً على قول الأبهري واختاره الشارح ، إلا أنه يرد على الكل المجموعى قوله إلا الإحرام لأن الاستثناء إنما يكون من الجميع لا من المجموع ، فحمله على قول ابن القاسم متعين اهـ . وفى الخطاب قوله وكل تكبيرة إلخ ظاهره أن كل تكبيرة سنة ، وهذا هو الذى يؤخذ من كلام المصنف يعنى خليل فى فصل السهو حيث جعله يسجد لتكبيرتين . وصرح البرزلى بأنه المشهور . ونصه : مسألة ، من نسى التكبير فى صلاته شهراً أعلدها كلها . قلت هذا على القول المشهور أنها سنن ، ومن يقول كلها سنة لا يعيد أو خطاب .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ اختلف فى المذهب ﴿ هَلْ كُلُّ تَكْبِيرَةٍ ﴾ سنة مستقلة من سنن الصلاة وهو المشهور وبه الفتوى ﴿ أَوِ الْجَمِيعِ ﴾ وفى نسخة أو الجمع . يعنى هل كل تكبيرة سنة فى نفسها أو جميع التكبيرات جعلتها سنة واحدة؟ ﴿ قَوْلَانِ ﴾ والقولان بين ابن القاسم وأشهب ، وقد علمت فيما تقرر سابقاً أن المشهور قول ابن القاسم من أن كل تكبيرة بانفرادها سنة كما هو ظاهر فيما تقدم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ اختلف أيضاً ﴿ فِي سَمْعِ اللَّهِ لِمَنْ حَمْدُهُ ﴾ يعنى أن قول سمع الله لمن حمده هل كل واحدة منها سنة مستقلة ، أو جميعها سنة واحدة؟ فى ذلك خلاف . قال بعض المدققين : إن قول سمع الله لمن حمده فى حق الإمام والفد يجرى فيها ما جرى فى كل تكبيرة من الخلاف من أن جميع سمع الله لمن حمده هل سنة واحدة ، أو كل واحدة سنة مستقلة ؟ قاله ابن ناجى ، فمن نسيها فى صلاته ونسى أن

يسجد لها وطال بطلت إن كان غير صُبحٍ وإلا فلا . وقال ابن ناجي في شرح الرسالة :
وحكم سمع الله لمن حمده السنة اتفاقاً ، وهل مجموعه في الصلاة سنة واحدة ، أو كل
تسمية سنة ؟ يجرى غندى على الخلاف في التكبير حسباً حكاه ابن رشد . وحكم ربنا
ولك الحمد الفضيلة باتفاق . وما ذكره الشيخ من أن الفذ يجمع بينهما هو كذلك باتفاق .
وكذلك حكم الإمام في قول ، والمشهور أن يقول سمع الله لمن حمده فقط ، وما ذكر من
أن المأموم يقول ربنا ولك الحمد فقط هو المشهور . وقال عيسى إنه يجمع بينهما كالفذ ،
ومثله لابن نافع ، حكاه الباجي عنهما . ومثله نقل المازري ، وغلطهما عياض في الإكمال
فانظره . وروى ابن القاسم : ولك الحمد بإثبات الواو ، كما قال الشيخ . وزوى ابن وهب
لك بإسقاط الواو ، وما ذكر من إثبات اللهم هو نص المدونة وغيرها . وقيل
بإسقاطها . قاله ابن حارث . ومثله في المعلم والإكمال وغيرهما اه ابن ناجي . وقال
الصفقي : الحاصل أن الإمام يخاطب بسنة وهي سمع الله لمن حمده ، والمأموم يخاطب
بمندوب وهو ربنا ولك الحمد ، والفذ يجمع بينهما ، والترتيب بينهما مندوب .

والأصل في مشروعية سمع الله لمن حمده أن الصديق رضي الله عنه كان لم تفته صلاة
خلف النبي صلى الله عليه وسلم قط ، فجاء يوماً وقت صلاة العصر ، فظن أنها فاتته معه
عليه الصلاة والسلام ، فاعتم لذلك وهروا ودخل المسجد فوجده صلى الله عليه وسلم
مكبراً في الركوع فقال : الحمد لله وكبر خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنزل
جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال : يا محمد سمع الله لمن حمده ، فقل سمع
الله لمن حمده ، فقالتا عند الرفع من الركوع ، فقال الصديق : ربنا ولك الحمد . وكان قبل
ذلك ركع بالتكبير ويرفع به ، فصار سنة من ذلك الوقت ببركة أبي بكر الصديق رضي
الله عنه اه كذا في الخرشي .

واعلم أنه اختلف أهل المذهب في قول ربنا ولك الحمد ، قال المصنف رحمه الله تعالى :
﴿ وَرَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ﴾ يعني هل هي سنة من سنن الصلاة أو مندوب ؟ والمشهور أنها
مندوب . أفاده الصفتي . وكذلك اختلفوا في لفظ التشهد ، قال المصنف رحمه الله تعالى :
﴿ وَلَفْظُ التَّشَهُّدِ ﴾ يعني اختلفوا فيه أيضاً هل هو سنة من سنن الصلاة أو مندوب قال :
﴿ فَقِيلَ سُنٌّ وَقِيلَ فُضَائِلٌ ﴾ وفي نسخة وقيل سنة أى لفظ الوارد عن أمير المؤمنين
عمر بن الخطاب أنها مختلف فيها والمعتمد النذب . وأما التشهد بأى صيغة فهو سنة مستقلة
قال الدردير في أقرب المسالك في سنن الصلاة : وكل تكبيرة ، أى سنة ، وسمع الله لمن
حمده لإمامٍ وقد حال رفعه ، وتشهده ، وجلس له ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
بعد الأخير اه وقال العلامة الصاوى في حاشيته : والحاصل أنهم اختلفوا في خصوص
اللفظ الوارد عن عمر ، قيل سنة ، وقيل مندوب ، وأما التشهد بأى لفظ كان من جميع
الروايات الواردة فهو سنة قطعاً كما قال البساطي والخطاب والشيخ سالم . وقيل إن الخلاف
في أصله ، وأما اللفظ الوارد عن عمر فنندوب قطعاً ، وقواه الرماصي حيث قال : وهو
الصواب للوافق للنقل ، وتعقبه البناني . وبالجملة فأصل التشهد سنة قطعاً أو على الراجح ،
وخصوص اللفظ مندوب قطعاً أو على الراجح . وبهذا يعلم أن ما اشتهر من بطلان
الصلاة بترك سجود السهو عنه ليس متفقاً عليه ، إذ هو ليس عن نقص ثلاث سنن
باتفاق اه صاوى . وتقدم نصّ تشهد عمر الذي اختاره مالك . وأما تشهد ابن عباس
الذي اختاره الشافعي فهو : « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله » وزاد
« وبركاته » بعد ورحمة الله . وقال « وأن محمداً رسول الله » واختار أبو حنيفة تشهد
ابن مسعود كما تقدم وهو « التحيات لله والصلوات والطيبات » وزاد « وبركاته » وبقية
سواء . قاله ابن جزى في القوانين اه .

فضائل الصلاة

ولما أنهى الكلام عن سنن الصلاة انتقل يتكلم في بيان فضائلها فقال رحمه الله تعالى :

﴿فَضْلٌ﴾

أى فى فضائل الصلاة . والفضائل جمع فضيلة ، وهى ما يثاب فاعلها ولا يأنم تاركها ويعبر عنها بالمستحبات . والتعبير بالمندوبات أعم وأشمل . وفضائل الصلاة كثيرة . قال صاحب العزىة : ومستحبات الصلاة تزيد على ثلاثين فضيلةً ، وأنهاها بعضهم إلى نحو الخمسين فضيلةً كما فى حاشية الصاوى على الدردير .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفَضَائِلُهَا ﴾ أى فضائل الصلاة ، وعدّها المصنف ثلاث عشرة فضيلةً ، الأولى ﴿ رَفْعُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْإِحْرَامِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ﴾ يعنى أخبر المصنف أن من فضائل الصلاة رفع اليدين عند الشروع فى تكبيرة الإحرام فقط حتى تقابل الأذنين أو المنكبين ، ويستحب كونهما مكشوفتين حال الرفع ، وسترهما بالثياب مذموم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ اختلف ﴿ هَلْ عَلَى صِفَةِ الرَّاهِبِ ﴾ أى الذى يجعل ظهورها للسماء وبطنهما للأرض وهو الراجح عند الفاكهاني ﴿ أَوْ ﴾ على صفة ﴿ النَّابِذِ ﴾ وهو الذى يجعل بطنهما للسماء وظهورها للأرض ، وتسمى هذه الصفة صفة الراجب وقد فُسر قوله تعالى بهاتين الصفتين ، أى صفة الراجب وصفة الراجب « يَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا » ومن صفة النابذ أن يحمل أصابعهما قائمتين ثم ينبذهما برفق ،

كتاب الدنيا وراء ظهره . وحكى المصنف أى صفة منها أفضل ؟ فى ذلك ﴿ قَوْلَانِ ﴾ المشهور منهما على صفة النابذ كما فى الخرشي ، ونصه بعد قول خليل فى المتدوبات كرفع يديه إلخ : والمعنى أنه يندب للمصلى رفع يديه عند إحرامه حين يشرع فى التكبير ، يحاذى بهما منكبيه قائمة رءوس أصابعهما مما يلى السماء على صورة النابذ للشيء ، لا على صورة الراهب ، بأن يجعل ظهورهما مما يلى السماء وبطنهما مما يلى الأرض ، ولا الراجب بأن تكون اليدين قائمتين يحاذى كفاه منكبيه وأصابعه أذنيه . وجعل الأجهورى فى شرحه كون الرفع على صورة الراهب هو المذهب ، وكذا عند الفاكهاني . انظر بقية الكلام فى الخرشي اه . قال نفرأوى على الرسالة : ويستحب كشفهما عند الإحرام ، كما يستحب إرسالهما بعد التكبير لكرامة القبض فى المفروضة ، ويكون إرسالهما برفق ، ولا يرفعهما إلى قدام . وحكمة استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام إمّا لخالفه المنافيين فى ضم أذرعهم إلى أجنابهم حرصاً على بقاء أصنامهم تحت أباطهم ، فأمرنا بالرفع لخالفهم ، وإمّا للإشارة إلى أن المصلى قد رفض الدنيا وأقبل على ربه اه نفرأوى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلِ الْأَفْضَلُ عَقْدُهَا تَحْتَ صَدْرِهِ ﴾ وهو الراجح عند الجمهور خارج المذهب ﴿ أَوْ إِزْسَالُهَا ﴾ وهو المشهور فى المذهب فى الفرض عند السادة المالكية .

قال المصنف : فى ذلك ﴿ قَوْلَانِ ﴾ ولم يطالع المصنف على أرجحية أحدهما . والحل يحتاج إلى البيان الوافر . وإنى إن شاء الله سأؤلف رسالة فى هذين الأمرين يستغنى بها الطالب المنصف ، ويشفى بها العايل المسقم ، ويروى بها الغايل المتأسف ، ويستريح بها المتعصب ؛ لأن هذا الشرح لا يحمل ما أردنا إيراده . نسأل الله سبحانه وتعالى أن يتم لنا المراد فى الدنيا وفى المعاد إنه ولى التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَهَلْ يَرْفَعُهُمَا عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ خِلَافٌ ﴾
 يعني أن المصلي هل يرفع يديه عند الركوع وعند رفعه منه أم لا ؟ فالجواب أنه لا يرفع يديه
 في شيء من ذلك إلا عند تكبيرة الإحرام فقط ، قال مالك في المدونة لا أعرف رفع اليدين
 في شيء من تكبير الصلاة لا في خفض ولا في رفع إلا في افتتاح الصلاة يرفع يديه شيئاً
 خفيفاً ، والمرأة في ذلك بمنزلة الرجل اه . قال كرفع يديه مع إحرامه فقط ، أى لامع هويّة
 للركوع ، ولا مع رفعه منه ، ولا إثر قيامه من اثنتين اه . قاله في جواهر الإكليل . وكذا
 في الدردير . وقال أبو الحسن في كفاية الطالب : وظاهر كلام الشيخ أن الرفع مختص
 بتكبيرة الإحرام ، وهو كذلك على المشهور ، فلا يرفع عند الركوع ، ولا عند الرفع منه ،
 ولا في القيام من اثنتين اه . قال الدسوقي فوله : لامع ركوعه ولا رفعه أى ولا مع رفعه منه ،
 وهذا هو أشهر الروايات عن مالك في المواق عن الإكمال ، وهو الذي عليه عمل أكثر
 الأصحاب . قال وفي التوضيح : الظاهر أنه يرفع يديه عند الإحرام والركوع والرفع منه
 والقيام من اثنتين ؛ لورود الأحاديث الصحيحة بذلك اه . لكن العمل بالمشهور كما تقدم
 قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الفضيلة الثانية من فضائل الصلاة ﴿ كَمَالُ السُّورَةِ ﴾
 يعني أنه قد تقدم في أول السنن أن قراءة ما تيسر بعد الفاتحة هو سنة من سنن الصلاة ،
 وأما إكمال السورة كلها فمندوب ، قال العلامة الدردير في أقرب المسالك : وإكمال سورة
 بعد الفاتحة . الصاوى في حاشيته عليه . قوله وإكمال سورة أى فالسورة ولو قصيرة أفضل
 من بعض سورة ولو أكثر . والمعنى أنه يندب للمصلي أن يكمل قراءة سورة ولا يقتصر على
 بعضها ولو كان البعض طويلاً ، وإن كان الاختصار جائزاً فالأفضل إكمال السورة :

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الفضيلة الثالثة من فضائل الصلاة ﴿ تَطْوِيلُ
 الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ قَدْرًا غَيْرَ شَاقٍ ﴾ يعني أن تطويل القراءة في الصبح والظهر
 مستحب ، وذلك قدر ما لا يشق على نفسه إن كان قذا ، أو على المأموم إن كان إماماً لقوله

تعالى « فاقروا بما تيسر من القرآن » لأن الدين يسر . وفي الحديث « إن هذا الدين يسر ، ولن يشاد أحد هذا الدين إلا غلبه » وأما التطويل فمندوب إذا كان منفرداً فيما لا يشق عليه ، أو كان إماماً وطلب المأموم التطويل بلسان المقال أو الحال ، وإلا فالتقصير في حقه أفضل ؛ لأن في الناس الكبير والضعيف والمرضى وذا الحاجة كما في الحديث . قال خليل : وتطويل قراءة صبح ، والظهر تليها . الشارح يعني أنه يستحب للفرد أن يقرأ في صلاة الصبح بسورة من طوال المفصل ، والظهر تليها في الطول عند مالك ، وعند أشهب مثلها ، ومثل الفذ في استحباب التطويل الإمام إذا طلب منه الجماعة التطويل ، أو فهم منهم ذلك وإلا فالمطلوب منه التقصير . والمفصل من الحجرات ، وقيل من شورى إلى عبس ، وسمى بالمفصل لكثرة فصل سوره بالبسملة اه . خرشي مع التقديم : وفي الخطاب قال الشيخ زروق في العصر والمغرب يشتهر أن في قصر القراءة إلا أن العصر أطول . وقيل لا ، وهو المشهور . وما ورد في الصحيح من قراءة سورة الأعراف ، وسورة الطور ، والمرسلات في صلاة المغرب إنما ذلك ورد لبيان الجواز . وقد قرأ صلى الله عليه وسلم في الصبح بالمعوذتين لبيان الجواز ، رواه النسائي اه . مع حذف . قال مالك في المدونة : أطول الصلوات قراءة الصبح والظهر . وقال غيره ويخففها في العصر والمغرب ، ويوسطها في العشاء ، انظر المواق . وفي الرسالة : ثم تقرأ سورة من طوال المفصل ، وإن كانت أطول من ذلك فحسن بقدر التفاضل اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الفضيلة الرابعة من فضائل الصلاة ﴿ تَقْصِيرُهَا ﴾ أي تقصير القراءة ﴿ فِي الْمَغْرِبِ ﴾ يعني أنه يندب تقصير القراءة في صلاة المغرب بأن يقرأ فيها بالقصار من السور ، أولها من والضحي إلى الناس ، والمشهور أن القراءة في صلاة العصر كالمغرب بالقصار خلافاً للمصنف . قال : ﴿ وَ ﴾ الفضيلة الخامسة والسادسة من فضائل الصلاة ﴿ تَوْسُطُهَا ﴾ أي توسط القراءة ﴿ فِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ ﴾ وتقدم آنفاً أن المشهور في

العصر كالمغرب يقرأ فيهما بالقصر . قال الدردير في أقرب السالك في الندوبات : وتقصيرها بمغرب وعصر ، وتوسط بعشاء . العزّة وتقصيرها في العصر والمغرب وتوسطها في العشاء وفي المختصر : « وتقصيرها بمغرب وعصر كتوسط بعشاء » قال الشارح : وكذلك يستحب تقصير القراءة في المغرب والعصر بالقصر ، وأولها من الضحى إلى الآخر ، كما يستحب أن يقرأ في العشاء بما بين الطول والقصر ، وأوله من عبس إلى الضحى ، وهذا مع الاختيار ، وأما مع الضرورة كسفر أو إضرار فالتخفيف على حسب الإمكان اه خرشي قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الفضيلة السابعة من فضائل الصلاة ﴿ تَأْمِينُ الْمُؤْتَمِّمِ وَالْمُنْفِرِ سِرًّا ﴾ يعنى أن المأموم يؤمن عند قول إمامه ولا الضالين ، وكذا المنفرد إذا أتم القامحة فإنه يقول آمين في السرية والجهرية على الاستحباب ، والإسرار بها مستحب آخر وفي الرسالة : فإذا قلت ولا الضالين قل آمين إن كنت وحدك أو خلف إمام ، وتخفيها ، ولا يقولها الإمام فيما جهر فيه ، ويقولها فيما أسر فيه وفي قوله إياها في الجهر اختلاف اه . قال في المختصر : وتأمين فذّ مطلقاً ، وإمام بسرّ ، ومأموم بسرّ أو جهر إن سمعه على الأظهر ، وإسراهم به . قال الخرشي : أى أنه يندب على المذهب تأمين الفذ ، أى قوله آمين عقب ولا الضالين في قراءته ، سواء كانت قراءة الصلاة سرّاً أو جهرّاً ، كما يندب للإمام التأمين على قراءته في السرية وكذا مأمومه ، وأما في الجهرية فلا يندب للإمام ، ويندب للمأموم إن سمع قراءة الإمام لأنه مؤمّن حينئذ على دعائه ، فإن لم يسمعه فلا ، على الأظهر عند ابن رشد ؛ لأنه ليس معه دعاء يؤمّن عليه ، لأن نفسه لأنه لا يقرأ ، ولا لإمامه لعدم سماعه ، والتأمين إجابة وهي فرع السماع ، فلو تحرى كما قاله ابن عبدوس لربما أوقعه في غير موضعه ، وربما صادف آية عذاب ، وكل من طلب منه التأمين إماماً كان أو غيره يستحب له الإسرار به لأنه دعاء والأصل فيه الإخفاء اه . في العزّة : والتأمين سرّاً ، وهو قول آمين بعد

الفراغ من الفاتحة بالمدِّ مع التخفيف اسم الله تعالى^(١) ، ونونه مضمومة على النداء ، والتقدير يا آمين استجب^(٢) دعاءنا . ولا يؤمن المأموم خلف الإمام في الجهرية إلا إذا سمع قراءته اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَالْإِمَامُ يُؤَمِّنُ فِي السَّرِّيَّةِ ﴾ وهو كذلك لا خلاف فيه ﴿ وَيَقُولُ ﴾ أى الإمام على السُّنَّةِ ﴿ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ ﴾ أى فى حال رفعه ﴿ مِنْ رُكُوعِهِ ﴾ : سَمِعَ اللَّهُ إِمْنًا حَمْدَهُ ﴾ يحجر به ولو كانت الصلاة سرِّيةً ، وتقدم الكلام عليه فى السنن فراجع إن شئت .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ الفضيلة الثامنة من فضائل الصلاة أن يقول ﴿ أَلْمَأْمُومُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ﴾ أى بعد قول الإمام سمع الله لمن حمده ، وتقدم عن الصفتى أن الإمام يخاطب بسنة وهى سمع الله لمن حمده ، والمأموم يخاطب بمندوب ، وهو ربنا ولك الحمد ، والقد يجمع بينهما ، والترتيب بينهما مندوب كما مرَّ ، وإليه أشار المصنف بقوله ﴿ وَالْمُنْفَرِدُ يَجْمَعُهُمَا ﴾ كما تقدم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الفضيلة التاسعة من فضائل الصلاة ﴿ التَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ﴾ يعنى أن التسبيح فى حال الركوع والسجود من هيئات الصلاة ، أى من فضائلها . قال خليل : وتسبيح بركوع وسجود . وقال غيره : والتسبيح فى الركوع والسجود ، الشارح لقوله صلى الله عليه وسلم « أَمَّا الرُّكُوعُ فَعُظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَادْعُوا فِيهِ بِمَا شِئْتُمْ قَمِينَ » أى حقيق - أن يستجاب لكم « وفى رواية « وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ فَإِنَّهُ قَدْ قَبِلَ أَنْ يَسْتَجَابَ لَكُمْ » اه وبهاتين الروايتين تعلم أن الدعاء فى السجود مطلوب ، ولأن السجود من مواضع الإجابة للدعاء . وفى الحديث قال عليه الصلاة

(١) قال فى الجواهر المضية : لم يصح نقله على أنه اسم من أسمائه تعالى . بل هو اسم فعل لطلب الإجابة

(٢) هذا على أنه اسم من أسمائه تعالى ، وقد علمت أنه لم يصح نقله . وعلى أنه اسم فعل فنونه مفتوحة

والسلام « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، فاجتهدوا في الدعاء » هذا .
والحديث يدل على أن الركوع لا يدعو فيه ولا يقرأ ، وأما السجود فله أن يقرأ ويدعو فيه
بما شاء من خيرى الدنيا والآخرة . وفي الدسوقي : وأما السجود فيجمع فيه بين التسبيح
والدعاء بما شاء اه . وينبغي تقديم التسبيح على الدعاء ، والاقتصار على أحدهما يفوت المستحب
الآخر . والتسبيح يحصل بأى لفظ كان . قال الصفى : والأفضل أن يقول فى السجود
سبحان ربى الأعلى ، وفى الركوع سبحان ربى العظيم ، لما رواه عقبة بن عامر لما نزل قوله تعالى
فسبح باسم ربك العظيم قال عليه الصلاة والسلام : « اجعلوها فى ركوعكم » فلما نزل سبح
اسم ربك الأعلى قال عليه الصلاة والسلام : « اجعلوها فى سجودكم » اه قال ابن شعبان :
قال الله تعالى « فسبح بحمد ربك حين تقوم » فحق على كل قائم إلى الصلاة أن يقول
سبحان ربى العظيم وبحمده اه خطاب

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ الفضيلة العاشرة من فضائل الصلاة ﴿ الْقُنُوتُ ﴾
فى ثَانِيَةِ الصُّبْحِ سِرًّا ﴾ يعنى أن القنوت من فضائل الصلاة ، وله معان كثيرة ، انظر
الزرقانى على الموطأ . والمراد به هنا الدعاء بخير ، ولا يكون عند مالك إلا فى ثانية الصبح
فقط ، والإسرار به مندوب . العزبة : والقنوت فى الصبح فقط بعد الفراغ من القراءة
فى الركعة الثانية قبل الركوع سِرًّا . وإن نسى وتذكر بعد الركوع أتى به بعد رفعه منه
ثم يهوى إلى السجود . قال فى أقرب المسالك : وندب القنوت بأى لفظ بصبح ،
وإسارؤه ، وقبل الركوع . هذا هو المشهور .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَقَبْلَ الرُّكُوعِ أَفْضَلُ ﴾ وندب لفظه الوارد عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، أى الذى اختاره الإمام مالك رحمه الله وهو « اللهم إنا نستعينك ،
ونستغفرك ، ونؤمن بك ، ون托كلُ عليك ، ونثنى عليك الخير كله ، نشكرك
ولا نكفرك ، ونمنع لك ، ونخلع ونترك من يكفرك ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلى ونسجد ،

وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ، ونخاف عذابك الجذ ، إن عذابك بالكافرين ملحق » قال الشيخ الزروق في شرحه على الرسالة : وليس في صحيح الرواية وتتوكل عليك ، وثبت في بعض النسخ اه . قال الصاوى في حاشيته على أقرب المسالك : ولم يثبت في رواية الإمام « وشئى عليك الخير كله ، نشكرك ولا نكفرك » وإنما ثبت في رواية غيره . قال النفراوى : والصواب عدم زيادتها . وقال العلامة الشيخ صالح عبد السميع في الثمر الدانى : قيل الصحيح أن قوله وتتوكل عليك زيد في الرسالة ، وليس منها . وفي رواية وشئى عليك الخير وما يجرى على السنة العامة من لفظ كله بعد قوله الخير غير مثبت في الرواية ، مع أن البعد لا يطبق كل الثناء عليه ، فتركه خير ، ومثله في شرحه على العزى اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ الفضيلة الحادية عشرة من فضائل الصلاة أن لا ﴿ يُكَبِّرُ ﴾ في حال انتقاله إلى الثالثة حتى يستوى ﴿ قَائِمًا ﴾ معتدلاً بعد قيامه ﴿ مِنْ ﴾ ركعتين ﴿ اثْنَتَيْنِ ﴾ و ﴿ إِذَا أَسْتَوَى قَائِمًا ﴾ أى معتدلاً حينئذ يكبر ويقرأ . وفي الدردير : والتكبير حالة الخفض والرفع ، إلا في القيام من التشهد فلا استقلال . قال الصاوى عليه : قوله فلا استقلال ، أى لأنه كفتتح صلاة ، ويؤخر المأموم قيامه حتى يستقل إمامه ، وكل من الفذ والإمام والمأموم لا يكبر إلا بعد استقلاله اه ، وما ذكره الدردير كذا في المختصر ونصه : وتكبيره في الشروع إلا في قيامه من اثنتين فلا استقلاله . وفي الرسالة : ثم يقوم فلا يكبر حتى يستوى قائماً . هكذا يفعل الإمام والرجل وحده . وأما المأموم فبعد أن يكبر الإمام يقوم المأموم أيضاً فإذا استوى قائماً كبر اه . والمعنى في الجميع والله أعلم أن المصلى سواء كان إماماً أو غيره يستحب له أن لا يكبر في حال قيامه من الجلوس الأول الذى بعد ركعتين حتى يستقل قائماً لعمل أهل المدينة بذلك ، أو لكونه كفتتح صلاة ، لما قيل من أن الصلاة فرضت ركعتين في الحضر والسفر ، فأقرت صلاة

السفر وزيد في صلاة الحضرة رواه الإمام في الموطأ بإسناده عن عائشة رضي الله تعالى عنها . ومما ينبغى للإنسان في الصلاة وخارجها أن يكثر الخشوع والدعاء لأن الدعاء من العبادة كما في الحديث .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا بَأْسَ بِالْدُّعَاءِ ﴾ بمعنى يندب الدعاء في الصلاة نافلة أو مكتوبة ﴿ فِي جَمِيعِ هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ إِلَّا فِي الرُّكُوعِ ﴾ يعنى يندب للمصلى أن يتضرع إلى الله تعالى بالدعاء في جميع الحالات إلا في حال الركوع فإن المطلوب فيه تعظيم الرب سبحانه ، والدعاء فيه مكروه . وسئل مالك في الموطأ عن الدعاء في الصلاة المكتوبة فقال لا بأس بالدعاء فيها ﴿ قُلْتُ ﴾ وأما الدعاء قبل الدخول في الصلاة وبعد الإقامة فحائز بل مندوب ، وعن مالك رضي الله عنه : ندب قوله قبلها سبحانه اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، وجهت وجهي الآية^(١) اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، ونقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، واغسلني من خطاياي بالماء والثلج والبرد . قال ابن حبيب : يقوله بعد الإقامة وقبل الإحرام . قال في البيان . وذلك حسن اه جواهر الإكليل . وأما الدعاء بين الأذان وهو مطلوب بين الأذان والإقامة فستجاب كما في الحديث . قال الصنفى : وأما الدعاء قبل الركوع وفي حال الرفع من الركوع فلا يكره ، بل هو جائز . والدعاء بين السجدين مستحب . وكان صلى الله عليه وسلم يقول بينهما « اللهم اغفر لي واسترني واجبرني وارزقني واعف عني وعافني » ويستحب الدعاء في السجود وبعد التشهد الأخير ، وفي المختصر : ودعاءً بتشهد ثانٍ . المواق : قال ابن عرفة يستحب الدعاء عقب التشهد الأخير . وندب الدعاء في القنوت . قال الزروق في شرح الرسالة : والمشهور لا يتقيد للقنوت دعاء أى مخصوص ، ودعاً بما أحب وإن لدنيا ، ولو قال : يا فلان فعل الله بك كذا ، لم تبطل على

(١) وجهت وجهي الذى فطر السماوات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين .

الأصح كما في المختصر، وفي الجلاب : إنما يدعو في القيام بعد القراءة ، وفي الجلوس بعد التشهد .

والحاصل أنه ينبغي أن يعتنى الإنسان بالدعاء في حال الصلاة وخارجها في غير أوقات النهى ؛ لأن الدعاء مخ العبادة ، وأن من رزقه الله الدعاء لم يحرمه الإجابة كما في الحديث . انظر تفسير قوله تعالى « فإذا فرغت فانصب » إلخ في « الدر المنثور في التفسير بالمأثور »^(١) للعلامة الحافظ السيوطي تجد فيه الأحاديث بالأسانيد المتصلة إلى ابن عباس وإلى ابن مسعود وغيرهما ، وتجد أن أكثر المفسرين في الآية فهموا أنها أمر من الله تعالى إلى المصلّي بالدعاء والاجتهاد في السؤال . والله أعلم بالصواب .

(فائدتان) الأولى نقل سيدى عبد الوهاب الشعراني عن الخضر أنه قال : سألت أربعة وعشرين ألف نبي عن استعمال شيء يأمن به العبد من سلب الإيمان فلم يجبني منهم أحد ، حتى اجتمعت بمحمد صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فأخبرني عن جبريل عن الله « أن من واطب على قراءة آية الكرسي ، وآمن الرسول إلى آخر السورة ، وشهد الله إلى قوله الإسلام ، وقل اللهم مالك الملك إلى قوله بغير حساب ، ولقد جاءكم رسول من أنفسكم إلى آخر السورة ، وسورة الإخلاص ، والمودتين ، والفاتحة عقب كل صلاة أمن من سلب الإيمان اهـ » (الثانية) الدعاء بلا واسطة من خصوصيات هذه الأمة بخلاف الأمم السابقة فكانوا إذا نزل عليهم كرب ذهبوا إلى أنبيائهم يسألون لهم اهـ أفادها الصفي نقلا عن بعضهم .

واعلم أن المصنف رحمه الله اكتفى بذكر بعض الفضائل عن البعض اختصاراً ، ونحن إن شاء الله نأتي ببقيتها إتماماً وتبركاً (فقلت) : منها أي من الفضائل قديم يديه حين يهوى بهما للسجود على ركبتيه ، وتقديم ركبتيه على يديه عند القيام . ومنها عقد المختصر

تقديم ركبتيه (١) رد أحد الفضلاء على هذه المسألة فراجع في آخر هذا الجزء .

والبنصر والوسطى من اليد اليمنى ماذا السَّبَّابة والإبهام منها في التشهدين ، ويحرك السَّبَّابة ويمتد بالإشارة بها أنها مطردة للشيطان ، ويبسط اليسرى . ومنها وضع اليدين على الركبتين في الركوع مع تفرقة أصابعهما . ومنها وضعهما حدو أذنيه أو قريبهما في السجود مع ضمهما واستقبالهما للقبلة . ومنها محافات الرجل دون المرأة بأن يبعد بعداً وسطاً في السجود بين ركبتيه ، وبين مرقفيه وجنبه ، وبين نخذه . ومنها تقصير الركعة الثانية عن الأولى ، وتقصير الجلوس الأول عن الثاني . ومنها كون التشهد الثاني أطول من الأول . ومنها النظر إلى موضع السجود في القيام ، وهل النظر إلى موضع السجود أفضل للمصلي مطلقاً ، أو النظر إلى الكعبة لمن في المسجد الحرام ؟ فيه نظار . ومنها التيامن عند السلام في القرص بحيث ترى صفحة الوجه . ومنها قراءة المأموم خلف الإمام في السرية فقط . ومنها المشي إلى الصلاة بسكينة ووقار . ومنها اعتدال الصفوف لأنه من كمال الصلاة كما في الحديث . ومنها ترك التسمية في الفريضة على المشهور في المذهب ، وتقديم الكلام عليه في الركن الرابع من أركان الصلاة فراجع إن شئت . ومنهائية الأداء في الوقتية والقضاء في الفائتة خروجاً من الخلاف . ومنهائية عدد الركعات كذلك . قال الدردير في أقرب المسالك : وتنب نية الأداء وضده ، وعدد الركعات ، وخشوع ، واستحضار عظمة الله تعالى وامتنال أمره اه . وفضائل الصلاة كثيرة جداً ، واقتصر المصنف على اثنتي عشرة أو أقل ، وزدت عليه بعض ما أمكنني إحضاره بدون تكلف ، فله الحمد . فعليك بالمطولات أيها الطالب الراغب إن شئت . وأيضاً سكت المصنف عن ذكر مكروهات الصلاة اكتفاءً بذكر الفضائل ، واعتماداً على أن لها أضداداً ، فكل فضيلة يصادها مكروه فتأمل .

أحكام السترة

ولما أنهى الكلام عن الفضائل انتقل المصنف يتكلم في بيان المار الذي يمر بين
يدى المصلي رحمه الله تعالى :

﴿فصل﴾

والأصل في هذا الفصل ما في الموطأ عن أبي جهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن
يمر بين يديه » وعن كعب الأحبار أنه قال « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه
لكان أن يُخسف به خيراً له من أن يمر بين يديه » وغير ذلك مما ورد . والمعنى أن
المرور بين يدي المصلي ممنوع شرعاً باعتبار تأثم المار تارة ، أو مكرهٌ باعتبار عدم تأثيمه
تارة أخرى . فقال رحمه الله تعالى : ﴿ مَنْ لَا يَأْمَنُ الْمُرُورَ بَيْنَ يَدَيْهِ يُصَلِّيْ إِلَى السُّتْرَةِ ﴾ .
يعنى أن من يأمن للمرور بين يديه ، ولم يخش أن يمر بين يديه أحدٌ فله أن يصلي بغير
سترة ، سواء كان في الحضر أو في السفر . قال مالك في المدونة : ويصلي في الموضع الذي
يأمن فيه من مرور شيء بين يديه إلى غير سترة اه .

قال العلامة الشيخ أحمد الدردير في أقرب المسالك في مندوبات الصلاة : وسترة
لإمامٍ وفدٍ خشياً مروراً بمحل سجودهما . أى يندب للإمام والفذ أن يجعل كل
واحد منهما سترة بين يديه لمنع المار بين يدي كل منهما إن خشى المرور ، ولا تبطل
الصلاة بالمرور أصلاً .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْطُلُ بِمُرُورِ شَيْءٍ بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ لقول مالك
في المدونة : لا يقطع الصلاة شيء من الأشياء مما يمر بين يدي المصلي اه . وقال خليل

في المختصر : وأثم ما رآه مندوحة ، ومُصلّ تعرض اه . قال الخرشي يعني أن المارّ إذا كان له سعة في ترك المرور بين يدي المصلّي ومَرَّ فإنه يَأْثِمُ ، كان بين يدي المصلّي سترة أم لا ، تعرض المصلّي أم لا ، فإن كان لا مندوحة له والمصلّي هو الذي تعرض للمرور ، بأن صلى لغير سترة بمحل يخشى به المرور وهو قادر عليها أو على الانحياز إلى شيء فلا إثم على المارّ ويأثم للمصلّي فقط ؛ حيث حصل المرور له في المحل المذكور ، كما لا إثم على واحد منهما بمرور من لا مندوحة له ولا تعرض ، فالصور أربع . يَأْثِمَانِ ، وعكسه ، يَأْثِمُ المارّ لا المصلّي ، وعكسه . هذا في غير مصلّي وطائف ، وأما ما فقد قال البردبر : وأثم ما رآه غير طائف ، ومصل له مندوحة ، ومصل تعرض . قال الصاوي في حاشيته عليه أي فلا يمنع مرور الطائف بين يدي المصلّي بل يكره فقط إن كان للطائف مندوحة وإلا جاز ، ومثل الطائف المارّ بالحرم المكي لكثرة زواره إن لم يكن بين يديه سترة وإلا منع إن كان له مندوحة اه . وقال الخرشي : الحاصل أنه يجوز المرور بين يدي المصلّي لسترة ولغيرها إن كان المارّ مصلّيًا ولو كان له مندوحة ، ويكره إن كان المارّ طائفًا وله مندوحة ، وأما إن كان المارّ غير مصل ولا طائف فيحرم مروره بين يدي المصلّي إن كان له مندوحة . هذا بخلاف المسجد الحرام مطلقًا ، وبه إن صلى لسترة ، فإن صلى لغير سترة لم يحرم المرور بين يديه ، وإن كان المارّ مندوحة فقول المؤلف وأثم ما رآه أي ما رآه غير مصل ولا طائف ، وهذا ما لم يكن المرور بين يدي المصلّي في المسجد الحرام من غير سترة فإنه لا يحرم المرور بين يديه ولو كان المارّ مندوحة اه مع إيضاح . قال العلامة الزرقاني في شرحه على الموطأ : وقد قسم المالكية أحوال المارّ والمصلّي في الإثم وعنده أربعة أقسام : يَأْثِمُ المارّ دون المصلّي ، وعكسه . ويَأْثِمَانِ جميعًا ، وعكسه . فالأول إذا صلى إلى سترة والمارّ مندوحة فيأثم دون المصلّي . الثاني إذا صلى في مشروع مسلوكة بلا سترة أو متباعدًا عنها ولا يجد المارّ مندوحة فيأثم المصلّي لا المارّ . الثالث مثل الثاني لكن

يحد المار مندوحة فيأتمان جميعاً . الرابع مثل الأول لكن لا يحد المار مندوحة فلا يأتمان اهـ .

ثم وصف المصنف أقل ما يجزى المصلى من السترة فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَقْلَاهَا ذِرَاعٌ ﴾ هذا هو المشهور في المذهب ، وفي الصحيح « عن عائشة أنها قالت : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن سترة المصلى فقال : مثل مؤخرَةِ الرَّحْلِ » أخرجه مسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فِي غَاظِ الرِّمْحِ ﴾ قال مالك في المدونة : السترة قدر مؤخرَةِ الرحل في جلة الرمح اهـ . قال العدوي في حاشيته على الخرشى : قوله في غاظ رمح أى أن أقل ما تكون أن تكون في غلط رمح إلخ . وأولى إذا كان أغاظ ، فإن كان أدنى من غلط رمح فلا يحصل به المطلوب . وقوله وطول ذراع ، وأولى أطول من ذلك ، فإن كان أدنى من ذلك فلا يحصل الندب اهـ . وعدّها عبد الرحمن الأخرى سنة من سنن الصلاة بقوله والسترة لغير المأموم ، وأقلها غلط رمح وطول ذراع ، طاهر ثابت غير مشوش اهـ . وفي كون السترة سنة ، أو مستحبة ، أو واجبة أقوال في المذهب ... انظره في الخطاب .

ثم ذكر المصنف الأشياء التي لا تصح أن يستتر بها فقال رحمه الله تعالى : ﴿ لَا يَحْطِ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ ، وَلَا صَغِيرٌ لَا يَنْبْتُ ، وَلَا دَابَّةٌ وَلَا نَائِمٌ ، وَحَلَقِ الْمُتَكَلِّمِينَ ﴾ . يعنى أن هذه الأشياء كلها لا ينبغي أن تكون سترة للمصلى لما فيها من العال . قال خليل : لا دابة ، وحجر واحد ، وخطير ، وأجنبية ، وفي المحرم قولان . وقول المصنف لا يحط أى لا يستتر بخط يحطه في الأرض من المشرق للغرب أو من جهة القبلة إلى الجهة التي تقابلها ، ومثل الخط للحفرة والماء والنار . وقوله أو أجنبية ، فالأجنبية لا يصح أن تكون سترة بين يدي المصلى لأنها مشغلة ، ولما يغلب الظن من الافتتان

بها . وقوله ولا صغير لما فيه من اللغف ، فالصغير الذى لا يثبت لا يصح أن يكون ستره لأنه مشغل . قال الخرشي : وأما الكبير لا بأس بالاستتار به . ونصه : لا بأس بالاستتار بظهر الرجل إذا رضى أن يثبت له ، والصبي الذى يثبت مثله ، وإن كان لا يتحفظ من الوضوء اه . وقوله ولا دابة ، والعلة فيها إما لنجاسة فضلها كالبعال ، وإما لخوف زوالها ، وإما لها ، فهو محتراز طاهر ، أو ثابت ، أو هامعاً ، فإن كانت طاهرة الفضلة وثبتت بربط ونحوه جاز اه . قاله الدردير . وقوله ولا نائم ، فالنائم مشغل باعتبار ما يعرض له من خروج شيء منه يشوش على المصلى ، أو كشف عورته ، أو تقدير انتباهه وذهابه . وقوله وحلق المتكلمين ، قال الصفى نقلاً عن الخرشي وحاشيته : ومن المشغل النائم ، والمأبون الذى يفعل به فى دبره ، وحلق المحدثين والمتكلمين فى الفقه وغيره فلا يستتر بهم . وأما لو كانوا ساكتين فيستتر بهم إذا لم يكن وجوه بعضهم إليه وإلا فهو مشغل ، وكذا يكره الاستتار بالكافر لأن شأنه النجاسة اه . وأما قول سيدى خليل ، وحجر واحد ، أى أنه يكره استتار به مع وجود غيره لشبهه بعبادة الصنم ، فإن لم يجد غيره جاز الاستتار به ماثلاً عنه يميناً أو شمالاً ، ومفهوم واحد جوازه بأكثر من واحد ، فهو كذلك ، وأما الأحجار لجائز اه قاله الأبي فى الإكليل مع طرف من الخرشي .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ بِخِلَافِ الطَّائِفِينَ ﴾ يعنى أن الطائف بحول الكعبة المشرفة يجوز له المرور بين يدي المصلى حسبما تقدم عن قريب عند قول المصنف ولا تبطل بمرور شيء بين يديه فراجع إن شئت .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَدْنُو مِنْهَا وَلَا يَنْصِبُهَا قِبَالَ وَجْهِهِ ﴾ يعنى أن المصلى يندب له أن يدنو ، أى أن يقرب من سترته بحيث يكون بينه وبينها قدر ممر الشاة .

وقيل شبراً . وقيل ذراعاً . ولا ينصبها صمداً أى قبالة ، بل يجعلها من جهته
يمينه أو شماله . وأما قدر حریم المصلی فيستحق محل ركوعه وسجوده فقط كما
في الخطاب .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَذَرُ الْمَارَّ بِرَفْقٍ ﴾ يعنى أن المصلی يندب له أن
يدفع المارَّ بين يديه بلطفٍ . قال الخطاب (فرع) وأما حكم مدافعة المارَّ فالمذهب أنه
يدفعه دفعاً خفيفاً لم يشغله عن الصلاة . قال ابن عرفة : ودراً المارَّ جهده اهـ .

حكم العاجز عن القيام في الصلاة

ولما أنهى الكلام عن ستره المصلی انتقل المصنف يتكلم على بيان أحكام العاجز
عن القيام في الصلاة فقال رحمه الله تعالى :

﴿ ففصل ﴾

في بيان حكم من لم يقدر على القيام في الفرض ، وترتيب أحواله من القيام استقلالاً
واستناداً وما يتعلق بحكم العاجز عن كل شيء ، وبيان جميع ذلك على التفصيل . والأصل
في صلاة المريض على الصفة الآتية الكتاب والسنة ، أما الكتاب فقوله تعالى :
« لَا يَكْفُفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعُهَا » وقوله عز وجل « مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ
حَرَجٍ » وأما السنة فما في صحيح البخارى « عن عمران بن حصين قال كانت بنى بواسير
فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال : « صَلِّ قَائِماً ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَجَالِساً ،
فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمَلًى جَنْبَكَ » زاد ابن صخر « فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمُسْتَقِياً » .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ الْعَاجِزُ عَنِ الْقِيَامِ ﴾ أى استقلالاً في صلاة الفريضة بأن
عجز عنه جملة أو تاحقه بالقيام مشقة شديدة ولا يقدر أن يصلى قائماً ولو ﴿ مُعْتَمِداً ﴾ على

شيء قال المصنف فإنه ﴿يُصَلِّي جَالِسًا﴾ أى استقلالاً ﴿مُسْتَقْبِلًا﴾ إلى القبلة . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ اسْتِنْدَادًا إِلَى طَاهِرٍ ﴾ يعنى كما قال فى الرسالة : وصلى المريض إن لم يقدر على القيام صلى جالساً إن قدر على التربع وإلا فبقدر طاقته . والنفراوى : قوله صلى جالساً ، أى مستقلاً ، ويستحب أن يتربع إن قدر على التربع اقتداء به صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان يتربع فى صلاته جالساً كما هو مروي عن ابن عباس وعمر وأنس ، ولأنه الأليق بالأدب . قال العلامة خليل : وتربع كالتمنل ، وغير جلسته سجديته ، قال شراحه وكذا فى حال سجوده ثم قال : واعلم أن الذى يصلى الفرض جالساً هو من لا يستطيع القيام جملة ، أو يخاف بالقيام لمرض أو زيادته كالتيميم ، إلى أن قال والقادر على القيام مع الاستقلال يجب عايه ولو عجز معه الطمأنينة والاعتدال ، والقادر مع الاستناد يجب عليه الاستناد لغير جنبٍ وحائضٍ ، ولهما أعاد بوقت حيث استند مع وجود غيرهما إلى أن قال : والحاصل أن الصور أربع : القيام استقلالاً ، والقيام الاستناد ، والجلوس استقلالاً ، والجلوس مع الاستناد

ولما فرغ المصنف من الكلام على العاجز عن القيام والجلوس بحالتيهما شرعية على أحوال المضطجع فقال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَجَزَ فَعَلَى يَمِينِهِ ﴾ : فَإِنْ عَجَزَ يَسَارِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ فَمُسْتَلْقِيًا ﴾ يعنى أنه إن عجز عن جميع الحالات المرتبة صلى على المشهور . وقيل الظهر مقدم على الجنب الأيمن ، نقله ابن محرز عن أشهب وابن القاسم . قال ابن ناجى فى شرح الرسالة : وهذا الخلاف على طريق الاستحباب حالة واحدة وهى الاضطجاع اهـ . قال العلامة ابن جزى فى القوانين الفقهية : الفصل فى صلاة المريض ، وفيه أحوال : أن يصلى قائماً غير مستند ، فإن لم يقدر أو قدر فادحة صلى قائماً مستنداً ، ثم جالساً مستقلاً ، ثم جالساً مستنداً ثم مضطجماً على جنبه مستقبلاً القبلة بوجهه ، ثم مستقبلاً على ظهره مستقبلاً القبلة برجليه . وقيل يقدم الأ

على الأيمن ، ثم مضطجعا على جنبه الأيسر ، ويومئ بالركوع والسجود في الاضطجاع والاستلقاء ، فإن لم يقدر على شيء نوى الصلاة بقلبه وفاقا للشافعي . وقيل تسقط عنه وفاقا لأبي حنيفة اهـ . وفي الرسالة : وإن لم يقدر على السجود فليومئ بالركوع والسجود ، ويكون سجوده أخفض من ركوعه ، وإن لم يقدر صلى على جنبه الأيمن إيماء ، وإن لم يقدر إلا على ظهره فعل ذلك ، ولا يؤخر الصلاة إذا كان في عقله ، وليصليها بقدر ما يطيق اهـ . قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ يَأْتِي بِمَا يُمَكِّنُهُ وَيُؤَمِّنُهُ بِمَا يَنْجِرُهُ عَنْهُ وَيَخْفِضُ لِلْسُجُودِ عَنِ الرُّكُوعِ ﴾ يعني أن المريض إذا عجز عن الأركان في صلاته يأتي بمقدوره ويكون سجوده أخفض من ركوعه كما في الرسالة . قال الدردير ثم إن لم يقدر على الجلوس بحالتيه صلى على شقٍّ أيمن بالإيماء ، فأيسر ، إذا لم يقدر على الشق الأيمن ، فعلى ظهره ورجلاه للقبلة ، فإن لم يقدر فعلى بطنه ورأسه للقبلة ، فإن قدمها على الظهر بطلت . والمعنى إن قدم هذه الصفة بأن جعل رجله ابتداء للقبلة ورأسه لدبرها بطلت صلاته إذا كان قادرا على التحول وإلا فلا يطلان ، كما لو قدم الظهر على الشق بحالتيه ، أو قدم الأيسر على الأيمن فلا تبطل ؛ لأن الترتيب بينهما مستحب . وبطلت أيضا إن قدم الاضطجاع مطلقا على الجلوس بحالتيه ، أو استند جالسا مع القدرة عليه استقلالاً ، بخلاف ما لو جلس مستقلا مع القدرة على القيام مستندا كما تقدم اهـ (قُلْتُ) انظر قوله بخلاف ما لو جلس إلخ مع ما في كتاب الأحضرى لأنه قال : فالتى على الوجوب أو لها القيام بغير استناد ، ثم القيام باستناد ، ثم الجلوس بغير استناد ، ثم الجلوس باستناد . فالترتيب بين هذه الأربعة على الوجوب ، إذا قدر على حالة منها وصلى بحالة دونها بطلت صلاته . فعلى هذا فالصلاة تبطل بترك الترتيب بين القيام باستناد والجلوس بغير استناد مع القدرة عليه . وأشكل ذلك على الطالب وسأل عن معناه ، فأجاب العلامة الصاوى في الحاشية عن الدردير فقال : (قوله) كما تقدم ، أى من ندب الترتيب بينهما على قول ابن ناجي وزروق ، وأما على قول

ابن شاس فالبطالان لوجوب الترتيب . والحاصل أن المراتب خمس : القيام بحالتيه ، والجلوس كذلك ، والاضطجاع ، فتأخذ كل واحدة مع ما بعدها يحصل عشر مراتب كلها واجبة إلا واحدة وهي ما بين القيام مستنداً والجلوس مستقلاً ففيها القولان بالوجوب والندب (قُلْتُ) وبهذا يظهر لك عدم البطالان على ما قاله الدردير بترك الترتيب في ذلك . ثم قال أى العلامة الضاوى : والرتبة الأخيرة تحتها ثلاث صور ، وهي تقديم الأيمن على الأيسر ، والأيسر على الظهر ، وهاتان مستحبتان ، وأما تقديم الظهر على البطن فواجب اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ وَهُوَ يُعْقِلُ ، فَإِنْ وَعَجَزَ عَنْ جَمِيعِ الْحَرَكَاتِ قِيلَ يَقْصِدُ بِقَلْبِهِ ، وَقِيلَ تَسْقُطُ عَنْهُ ﴾ يعنى أن المريض لا تسقط عنه الصلاة مادام معه شيء من عقله ، لأن الصلاة خشوع وتضرع لله تعالى وهو مطلوب من العبد ما بقى منه شيء من عقله مع القدرة . وقد تقدم ما صرح به أبو محمد في الرسالة بقوله : ولا يؤخر الصلاة إذا كان في عقله ، وليصلها بقدر ما يطيق . قال شارحها : ولو بنية أفعالها . قال في الجلاب : ولا تسقط عنه الصلاة ومعه شيء من عقله . وصفة الإتيان بها أن يقصد أركانها بقلبه بأن ينوى الإحرام والقراءة والركوع والرفع والسجود وهكذا إلى السلام إن كان لا يقدر إلا على الإيمان بطرفه أو غيره ، وإلا أوماً بما قدر على الإيمان به ولو بحاجب كما قال المأزرى . وإذا لم يستطع المريض أن يرمى إلا بطرفه وحاجبه فايومى بهما ويكون مصلياً بهذا مع النية ، وهذا مقتضى المذهب اه نفرأوى . وكذا في الثمر الدانى . ثم اعلم لو كان المريض يستطيع الإتيان بالصلاة على حالة من الحالات لكن نسي بعض أقوالها وأفعالها ولكن يقدر عليها بالتلقين فهل يجب عليه اتخاذ من يلقيه أم لا ؟ قال الأجهورى نقلاً عن ابن المنير من علماء المالكية إنه يجب عليه اتخاذ من يلقيه نحو القراءة التكبير ولو بأجرة ، ولو زادت على ما يجب عليه بذله في ثمن الماء ، فيقول له عند

الإحرام للصلاة قل الله أكبر ، وهكذا إلى السلام : ويقول له بعد الفاتحة والسورة
افعل هكذا إشارة إلى الركوع أو السجود عند نسيانها هـ . ذكره النفراوى
فى التنبيهات .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي خَوْفِهِ الْغَلَبَةِ عَلَى عَقْلِهِ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ﴾
يعنى أن المريض الذى يخاف أن يُغْلَبَ على عقله بتأخيرهِ إلى وقت الصلاة الثانية يجوز له
أن يجمع بين الصلاتين المشتركين فى الوقت كظهرين بأن يقدم الثانية فى وقت الأولى .
قال الدردير فى أقرب المسالك : ومن خاف إغماء أو نافضاً أو ميّداً عند دخول وقت
الثانية قدّمها ، فإن سلم أعاد الثانية بوقت . قوله من خاف إغماء : الإغماء مرض معروف
من نواقض الوضوء كما تقدم فى نواقض الوضوء ، وقوله أو نافضاً أى أو خاف حُمّى
نافضةً بالفاء أى يرتعش ويتحرك جسد المريض به من شدة الحمى ، وقوله أو ميّداً بفتح
الميم أى دوخة . قال أبو الضياء سيدى خليل : وقدّم خائف الإغماء والنافض والميّد إلخ .
وفى التوضيح : إذا جمع أول الوقت للخوف على عقله ثم لم يذهب عقله فقال عيسى بن
دينار يعيد الأخيرة ، وقال سند يريد فى الوقت هـ . وقال مالك فى المدونة : إذا خاف
المريض أن يُغْلَبَ على عقله جمع بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس لا قبل ذلك ، وبين
العشاءين عند الغروب هـ . قال الخرشي : يعنى أن الشخص إذا خاف الإغماء أو الحمى
النافضة ، أى المرعدة أو الدوخة عند العصر أو العشاء فإنه يستحب له أن يقدم العصر
أول وقت الظهر ، والعشاء عند أول وقت المغرب على المشهور هـ . وفى الرسالة : وللمريض
أن يجمع إذا خاف أن يُغْلَبَ على عقله عند الزوال وعند الغروب وإن كان الجمع أرفق به
لبطن به ونحوه جمع وسط وقت الظهر ، وعند غيبوبة الشفق هـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي طَلَبِ الرِّفْقَةِ يُؤَخَّرُ الْأَوَّلَى إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا
الْاِخْتِيَارِ وَيُصَلِّيَهَا ﴾ يعنى أن الشخص إذا كان منفرداً وهو يرجو الرفقة فى الوقت أى

يرجو الجماعة فيستحب له الانتظار بأن يؤخر صلاة الأولى كالظهر مثلاً إلى آخر وقتها الاختياري لتحصيل فضل الجماعة . وقال الدردير في أقرب المسالك : والأفضل لفتد انتظار جماعة يرجوها . يعنى أن المنفرد يندب له أن يؤخر الصلاة لجماعة يرجوها فى الوقت لتحصيل فضل الجماعة . وقيل يقدم . ثم إذا وجدها أعاد إن كانت مما تعاد ، وأما المغرب فيقدمها جزماً لضيق وقتها . وعلم من هذا أن قولهم الأفضل للفتد تقديمها أول الوقت محله ما لم يرج جماعة اه . وقد تقدم الكلام فى المنفرد عند قول المصنف : وفى إبراد المنفرد قولان فراجعه إن شئت .

ولما أنهى الكلام عن أحكام العاجز عن القيام فى الفرض وجميع ما يتعلق بذلك شرع المصنف يتكلم على ما يتعلق بالجمع بين المغرب والعشاء ليلة المطر فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فُضِّل ﴾

فى بيان أحكام الجمع بين المغرب والعشاء ليلة المطر أو الوحل أى الطين مع الظلمة ، لا بأحدهما . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْمَطَرِ أَوْ الْوَحْلِ مَعَ الظُّلْمَةِ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ ﴾ يعنى أنه يُرَخَّص للجماعة الجمع بين المغرب والعشاء للمطر النازل أو المترقب فى نزوله . قال فى الرسالة : ورُخِّص فى الجمع بين المغرب والعشاء ليلة المطر ، وكذلك فى طين وظلمة ، يؤذن للمغرب أول الوقت خارج المسجد ، ثم يؤخر قليلاً فى قول مالك ، ثم يقيم فى داخل المسجد ويصليها ، ثم يؤذن للعشاء فى داخل المسجد ويقيم ، ثم يصليها ، ثم ينصرف وعليهم إسفار قبل مغيب الشفق اه . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَا الْمُنْفَرِدُ فِي بَيْتِهِ أَوْ مَسْجِدِهِ ﴾ يعنى أنه لا يرخص لجار المسجد أن يجمع بين الصلاتين تبعاً لأهل المسجد وهو فى بيته أو فى مسجده ، ولو كان مريضاً

أو امرأة ، بل إما أن يذهب للمسجد فيجمع معهم ، أو يصلي كل صلاة بوقتها ، وأما المقيم بالمسجد للعبادة بنحو الاعتكاف أو المجاورة فيه جاز له أن يجمع تبعاً للجماعة لَا اسْتِقْلَالًا . قال في أقرب المسالك : وجاز لمنفرد بالمغرب يخدم بالعشاء ، ولمقيم بمسجد تبعاً لَا اسْتِقْلَالًا ، ولا لجار مسجد ولو مريضاً أو امرأة اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يُوْخَّرُ الْأَوَّلَى وَيُقَدِّمُ الْأَخِيرَةَ وَيُصَلِّيَانِ فِي وَسْطِ الْوَقْتِ يُوْذَنُ لِلأَوَّلَى خَارِجَ الْمَسْجِدِ ﴾ يعنى أنه شرع في كيفية الجمع بين العشاءين كما وصفها صاحب الرسالة ، إِلَّا أن مصنفنا أتى بقولين في محل إعادة أذان الثانى بقوله : ﴿ وَهَلْ يُوْذَنُ لِلْآخِرَى دَاخِلَهُ أَوْ خَارِجَهُ قَوْلَانِ ﴾ المشهور منهما الأول كما في الرسالة . قال خليل : ثم صلياً ولاء ، إِلَّا قدر أذانٍ مُنْخَفِضٍ لمسجد وإقامة . قوله بمسجد أى فيه ، لا على المنار لثلاث يشك من صلى المغرب أو أفطر بسماع الأذان الأول . قال الدردير : ولثلاث يابس على الناس ، بل يؤذن عند محرابه ، وقيل بصحنه . الدسوقي : قوله لثلاث يابس على الناس ، أى فيظنون أن وقت العشاء دخل ، وهذه العلة تشعر بحرمته على المنار اه . قال صاحب العزيمية : وصفة الجمع لذلك أن يؤذن للمغرب على المنار أول وقتها ويؤخر صلاتها قليلاً ، ثم يؤذن للعشاء في صحن المسجد أذاناً منخفِضاً ثم يصلونها قبل مغيب الشفق ، ثم ينصرفون ولا يصلون الوتر إِلَّا بعد مغيب الشفق اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَيُقِيمُ لِهَئَا ﴾ أى لكل واحدة منهما . قال : ﴿ وَلَا يَتَنَفَّلُ ﴾ أحد ﴿ بَيْنَهُمَا ﴾ أى بين الصلاتين المجموعتين في المسجد على المعتمد ، والنهى للكرهية ، أى يكره التنفل بينهما . وقيل يحرم . قال الثراوى في شرح الرسالة : فهم من طلب انصرافهم بعد العشاء أنهم لا يشتغلون بنفل ولا غيره . قال خليل : ولا تنفل بينهما ولا بعدها ، وإذا وقع وترل وتنفل بينهما لا يمنع الجمع إِلَّا أن تكثر النوافل بحيث يدخل وقت الظلمة الشديدة فيفوت الجمع .

والظاهر أن حكم التنفل الكراهة ولا وجه لحرمة لأنه وإن كثرا لا يترتب عليه قوات واجب ، إذ الجمع مندوب أو مسنون ، والمفوت لأحدهما لا يحرم فعله ، فتأمل اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ انْقَطَعَ فِي أَثْنائِهِمَا تَمَادَى ﴾ يعني إذا انقطع سبب الجمع ليلة المطر بعد الشروع فلا يقطعون . قال الدردير في شرح قول خليل : كأن انقطع المطر بعد الشروع ، أى ولو فى الأولى فيجوز الجمع ، وظاهره ولو لم يعقد ركعة لا قبل الشروع فلا يجوز اهـ . وقال الخرشى أى أن الجماعة إذا شرعوا فى صلاة المغرب لوجود سبب الجمع وهو المطر فلما صلّوها أو بعضها ارتفع السبب فإنه يجوز لهم التمدى على الجمع ، إذ لا تؤمن عودته ، وظاهره ولو ظهر عدم عودته ، أمّا لو انقطع قبل الشروع فلا جمع إلا بسبب غيره . فالمراد بالشروع فى الأولى اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَدْرَكَ الثَّانِيَةَ مَعَهُمْ وَقَدْ صَلَّى الْأُولَى ﴾ يعني من أدرك الجماعة فى المسجد يصلون الجمع وأدركهم فى العشاء والحال أنه قد صلى المغرب فى بيته منفرداً أو فى جماعة أخرى ، قال المصنف : ﴿ هَلْ يَجْمَعُ مَعَهُمْ ﴾ تبعاً لهم ، أولاً يجوز له ذلك ؟ فيه ﴿ قَوْلَانِ ﴾ المشهور منهما الجواز ، أى يجوز له الدخول معهم فى الجمع ويحصل له فضل الجماعة على المعتد . قال فى أقرب المسالك . وجاز المنفرد بالمغرب يخدم بالعشاء ، ولقيم بمسجد تبعاً لا استقلالاً اهـ .

وحاصل فقه المسألة أن المعتكف فى المسجد لا يجمع ليلة المطر مع الجماعة ولو كان إماماً إلا تبعاً لهم لا استقلالاً ، ولذا وجب على الإمام إذا كان فى الاعتكاف أن يستخلف من يجمع للجماعة ويصلى هو وراء خليفته مأموماً ، وأما من كان خارجاً عن المسجد أى ساكناً فى منزله ، ثم جاء وأدرك الثانية فإنه لا يخلو من ثلاثة أحوال : إما أن يكون قد

صلى المغرب منفرداً في بيته أو في الجماعة ثم أتى مسجد الجمع ، أو لم يصلها أصلاً ، أما الذي صلى المغرب في بيته منفرداً أو في الجماعة فيجوز له أن يجمع مع الجماعة تبعاً لهم لطلب فضل الجماعة ، فإن وجدهم قد فرغوا لا يجمع وحده إلا إذا كان بأحد المساجد الثلاثة ، والمراد بها المسجد الحرام ، والمسجد النبوي ، ومسجد إيلياء وهو المسجد الأقصى ، فيجوز له الجمع إذا دخلها ، سواء كان راتباً أو غيره . وأما إن لم يدخل وعلم أن إمامها قد جمع فلا يطالب بالدخول ويبقى العشاء للشفق إلا إذا كان لم يصل المغرب والحال بأحد المساجد الثلاثة فله الدخول فيه والجمع لنفسه بأن يصلي المغرب والعشاء معاً لعظم فضلها على الجماعة في غيرها اهـ .

تخصناه من كتب معتبرة فراجعها إن شئت . قال العلامة الصاوي في حاشيته على الدردير نقلاً عن الدسوقي . (تنبيه) حيث كان إمام المسجد معتكفاً لا يجوز له الجمع إلا تبعاً ، فذلك يلزمه استخلاف من يصلي بهم ويصلي هو مأموماً ، ولا تصح إمامته ، ولا يصح الجمع بمسجد لشخص منفرد غير راتب إلا بالمساجد الثلاثة ، إذا دخلها فوجد إمامها قد جمع صلى المغرب مع العشاء جمعاً ، وأما إذا لم يدخل وعلم أن إمامها قد جمع فلا يطالب بدخولها ويبقى العشاء للشفق ، هذا هو الموافق لما مر كما جزم به بعضهم اهـ (فرع) يلزم المصلي نية الجمع عند الأولى ، فلو تركها لم تبطل بخلاف نية الإمامة فتبطل الثانية بتركها . قال النفراوى في شرح الرسالة في التنبيه الخامس : لم يبين المصنف حكم نية الجمع ولا محلها ، ومحلها على الراجح عند الصلاة الأولى ، وتطلب من الإمام والمأموم ، وأما نية الإمامة فقبل عند الثانية لأنها التي يظهر أثر الجمع فيها ، وقيل فيهما ، والمشهور الثاني ، فلو ترك الإمام نية الإمامة بطلت الثانية على الأول وبطلت على الثاني حيث تركها فيهما ، وأما لو تركها في الثانية وأتى بها في الأولى فالظاهر صحتها وتبطل الثانية ولا يصلحها إلا عند مغيب الشفق . وأما لو تركها عند الأولى ونيته الجمع فإنها تبطل لأن صحتها مشروطة بنية الإمامة على هذا القول كترك الإمام نية الإمامة في صلاة الجمع اهـ . فتأمل .

ولما أنهى الكلام عن الجمع ليلة المطر وما يتعلق بجميع ذلك انتقل يتكلم على بيان حكم الصلاة في الجماعة مطلقاً أى في الصلوات الخمس ، فقال رحمه الله تعالى .

﴿ فُضِّلَ ﴾

حكم الجماعة

في بيان أحكام الجماعة ، ومن أولى بالإمامة ، وحكم الإمام والمأموم ، ومن يقف وحده خلف الصف ، وما يلزم المآثم من المتابعة للإمام ، وغير ذلك مما يتعلق بالجماعة . وبدأ المصنف بحكم الصلاة في الجماعة فقال رحمه الله تعالى : ﴿ الْجَمَاعَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ﴾ . يعنى أن الصلاة المكتوبة غير الجمعة إيقاعها في الجماعة سنة مؤكدة يحصل به ثواباً جزيلاً وفضلاً عظيماً . وفي الحديث عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » وفي رواية عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً » رواها الإمام في الموطأ اهـ . وفي الرسالة : والصلاة في الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة كما في الحديث . العزيمية : صلاة الجماعة سنة مؤكدة ولا يحصل فضلها إلا بإدراك ركعة بسجديتها ، فمن أدركها ليس له أن يعيدها في جماعة أخرى . والجماعة اثنان فصاعداً ، ومن صلى وحده ، أو لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة فإن له أن يعيدها في جماعة مأموماً ناوياً بذلك التفويض إن كانت تلك الصلاة غير المغرب ، وكذا العشاء بعد وتر صحيح . وأما قوله أو مع واحد ضعيف كما في شراح المختصر ، إلا إذا كانت الإعادة مع الراتب الذى إذا صلى وحده في مسجد قام مقام الجماعة فله أى للفذ أن يعيد معه للفضل المذكور . قال خليل : الجماعة يفرض غير جمعة سنة ، ولا تتفاضل ، وإنما يحصل فضلها بركعة ، ونادب لمن لم يحصله .

كصلٍ بصيٍّ لا امرأة - أن يعيد مفوضاً مأموماً ولو مع واحد غير مغرب ، كغشاء بعد وتير ، فإن أعاد ولم يعقد قطع ، وإلا شفع ، وإن أتم ، ولو سلم أنى برابعة إن قرب اه . قال الخرشي : يعني إن اجتماع الجماعة في الفرض العيني الحاضر أو الغائب سنة مؤكدة ، وليست واجبة إلا في الجمعة . وظاهر كلام المؤلف كغيره أنها سنة في الجملة ، وفي كل مسجد وفي حق كل مصل حتى في حق المنفرد فيسن في حقه طاب الجماعة بدليل أنه يستحب لمن صلى وحده طاب الجماعة ، خلاف ما جمع به ابن رشد بين الأقوال من كونها فرضاً في الجماعة ، سنة في كل مسجد ، فضيلة للرجل في خاصته . وظاهر كلام ابن عرفة أن طريقة ابن رشد هذه خلاف طريقة الأكثر ، وعلى طريقة ابن رشد يحمل كلام المؤلف على إقامتها بكل مسجد ، لا على إقامتها بالبلد ، ولا على إيقاع الرجل صلاته في الجماعة اه قال العلامة الصاوي في حاشيته على أقرب المسالك : وظاهر المذهب أنها سنة في البلد ، وفي كل مسجد ، وفي حق كل مصل ، وهذه طريقة الأكثر . وقتال أهل البلد على تركها تهاونهم بالسنة . وقال ابن رشد وابن بشير : إنها فرض كفاية بالبلد ، فذلك يقاتلون عليها إذا تركوها ، وسنة في كل مسجد ، ومندوبة للرجل في خاصة نفسه . قال الأبي : وهذا أقرب إلى التحقيق اه . قال أبو البركات الشيخ أحمد الدردير : وأما غير الفرض منه ما يندب فيه الجماعة وهو العيد ، والكسوف ، والاستسقاء ، والتراويح ، والأوجه في غير التراويح السنية ، ومنه ما تكره فيه كجمع كثير مطلقاً ، أو قليل بمكان مشتهر في غير ما ذكر ، وإلا جازت كما تقدم . وأما الجمعة فالجماعة فيها شرط صحة كما سيأتي اه

أحكام الإمامة

ولما انتهى الكلام على تحقيق معنى الجماعة وبيان أحكامها وإثبات فضلها لمن أدرکها انتقل يتكلم على بيان أحكام الإمام والإمامة ، وصفة الإمام ومن أولى بالتقديم . قال رحمه

الله تعالى : ﴿ وَلَا يَوْمٌ ﴾ اى لا يتقدم على الناس فى أداء الصلاة او قضائها ﴿ إِلَّا مُسْلِمٌ ﴾ اى رجل من المسلمين . وقولنا رجل احتراز من المرأة . وقوله مسلم اى بأن يكون الإمام مسلماً إذا الكافر لاتصح صلاته وأخرى امامته . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ عَدْلٌ ذَكَرٌ ﴾ يعنى ان من شروط الإمام أن يكون عدلاً ، فالفاسق تكبره امامته مع حجة الصلاة على المعتمد لأن الكراهة لاتتافى الصحة كما لا تتافى الجواز ولكن لا يبنى الإفتداء به إلا عند الضرورة كما هو معلوم . وقوله ذكر اى محقق الذكورية ، إذ لا تصح امامة المرأة ولا خنثى مشكل فى الفريضة ولا النافلة ، لارجالاً ولا نساء ، لاحضراً ولا سافراً . قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ عَالِمٌ بِمَا لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ ﴾ يعنى أنه لا يتقدم إلا من كملت له الأوصاف المتقدمة بأن يكون غير جاهل بما لاتصح الصلاة إلا به من قراءة وقفة مع القدرة على الإتيان بالأركان ، فالعاجز عن جميع ذلك أو بعضه لاتصح امامته إلا لمثله ، الا امرأة فلا تؤم احدا مطلقاً كما تقدم . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ بَالِغٌ فِي الْفَرِيضَةِ ﴾ يعنى أن غير البالغ ولو مميزاً لا يؤم أحداً فى الفرض لا رجالاً ولا نساء . وأما فى النوافل أو مع مثله فشرطه التمييز فقط كما قال المصنف ﴿ مُمَيِّزٌ فِي النَّافِلَةِ ﴾ يعنى ان الصبي المميز تصح امامته فى صلاة النافلة وإن لم تجز ابتداء كما فى المختصر وكذا فى الصاوى سواء كان مأموماً رجالاً أو نساءً أو رجالاً ونساءً ، لكن إن أم البالغين تصح مع الكراهة الشديدة على المعتمد فى المذهب لأنه ربما صلى بلا وضوء لكونه لارجح عليه فى تركه الوضوء لأن الوضوء فى حقه مستحب ، وأما إن كان مع مثله فلا كراهة . اهـ صفتي مع ايضاح

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَكَرِهَةٌ كَوْنُ الْعَبْدِ وَوَلَدِ الزَّانَا رَاتِبًا ﴾ يعنى أنه لما ذكر المصنف من يستحب منه الإمامة شرع الآن فى ذكر من تكبره إمامته بقوله وكرهه الخ . والمعنى أنه يكره ترتب العبد وولد الزنا بأن يكون كل منهما إماماً راتباً فى المسجد للعار القائم بهما فى ذلك ، ولو بلغا إلى أعلى الدرجة عند الناس ، قال الخرشى عند قول خليل : وولد

زناً أى يكره ترتب ولد زنا خوفاً من أن يعرض نفسه للقول فيه لأن الإمامة موضع رفعة .
وقال عند قوله: وعبد فى فرض ، أى وكذا يكره أن يتخذ العبد إماماً راتباً فى الفرض ، أى
غير الجمعة وأما هى فلا تصح ويعيد هو ومن خلفه أبداً كما يأتى فى باب الجمعة من أن شرط
وجوبها الحرية اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُهُ أَكْمَلَهُمْ زَيْبًا وَخَلْقًا ﴾ يعنى أنه يستحب
للإمام أن يكون أكمل الناس صفة بأن يكون حسن الهيئة ، جميل الصورة ، صبيح
الوجه ، سالم الأعضاء ، معتدل القامة ، نظيف الثياب ، معروف النسب ، مشهوراً بالأخلاق
المرضية . قال بعضهم فى نظمهم :

وَمِنْ شُرُوطِهِ عَلَى الْكَمَالِ	مُنَزَّهٌ فِي الْقَوْلِ وَالْأَفْعَالِ
ذُو حَسَبٍ يُرَى وَمَعْرُوفُ النَّسَبِ	ذُو خُلُقٍ وَذُو مَقَامٍ فِي الْحَسَبِ
يُعْرَفُ بِالسَّيِّئِ إِذَا تَرَاهُ	نَظَافَةُ الثَّوْبِ وَمَا حَوَاهُ
وَحَسَنُ الْوَجْهِ وَحُسْنُ الصَّوْتِ	مُرَاعِيًا بِدِينِهِ فِي الْوَقْتِ
مُكْمَلُ الْأَعْضَاءِ خَالٍ مِنْ شَلَلٍ	وَمِنْ عُرُوجَةٍ وَمِنْ كُلِّ الْخَلَلِ
وَيَبْقَى فِيهِ جَمِيعُ الْعَاهَةِ	لَأَنَّهُ الْمَوْصُوفُ بِالشَّفَاعَةِ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَيَكْرَهُ الْأَغْلَفُ ، وَالْأَقْطَعُ ، وَالْأَشْلُ ، وَالْأَعْمَى ،
وَالْمُتَمَيِّمُ لِلْمُتَوَضِّئِينَ ، وَذُو سَاسٍ ، وَالْجُرْحُ السَّائِلِ لِلْأَصْحَاءِ ، وَبَدَوِيٌّ لِلْحَاضِرِينَ
وَمُسَافِرٌ لِلْمَقِيمِينَ ﴾ يعنى أخبر المصنف أن إمامة هؤلاء مكروهة وهم تسعة ، لكن إمامة
بعض منهم لا كراهة فيها كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى (الأول) إمامة الأغلف ، هو
رجل مكلف لكنه غير مختتن . قال الصاوى فتكره إمامته مطلقاً راتباً أولاً ، خلافاً لما
مشى عليه خليل من تخصيصه بالراتب اهـ . وفى شرح العشماوية لابن تركى ، والأغلف وهو
من ترك الختان لغير ضرورة . قال الصنفى : بل ولو تركه لضرورة على المعتمد كما نقله التتائى

عن ابن هرون أنه سواء تركه لعذر أم لا على المعتمد اه (الثاني والثالث) الأقطع والأشل .
قال الصفطي : هذا ضعيف والمعتمد أنها لا تكره إمامة الأقطع ولا الأشل كما في الحاشية .
ومثله في حاشية الخرشى . قلت قد عد الدرديز في أقرب المسالك أن الاقطع والأشل ممن
تجوز امامتهم بلا كراهة على الراجح . قال خليل : وكراهة أقطع وأشل ، قال عبد السمیع في
الاكلیل : والمعتمد عدم كراهة إمامتهما مطلقاً كما في الجواهر ، ونصه : المأزرى والباحی
وجهور أصحابنا على رواية ابن نافع عن مالك رضى الله تعالى عنه أنه لا بأس بإمامة الأقطع
والأشل لمثلها ولا غير مثلها ، ولو في الجمعة والأعياد ، وسواء كانا يضعان العضو على الأرض
أم لا اه (الرابع) إمامة الأعمى وذلك جائزة فلا كراهة فيها على الراجح كما في الدردير .
وفي المختصر : وجاز اقتداء « بأعمى ومخالف في الفروع ، قال مالك في المدونة . لا بأس أن
يَتَّخِذَ الأعمى إماماً راتباً ، وقد أمَّ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعمى وهو ابن
أم مكتوم . وقال الخرشى : يعنى أن إمامة الأعمى جائزة من غير كراهة لاستنابته عليه
الصلاة والسلام ابن أم مكتوم على المدينة في غزواته بضع عشرة مرة يؤم الناس ، والمراد
بالجواز ما يشمل خلاف الأولى لأن إمامة البصير أفضل على الراجح . قال العدوى في
الحاشية : والمعنى الذى يشمل خلاف الأولى شىء ليس بنكروه اه . فظهر لك أن إمامة
الأقطع والأشل والأعمى جائزة لا كراهة فيها على الراجح كما في الدردير (الخامس) أى ممن
تكره امامته مما ذكره المصنف إمامة المتييم ، يعنى أخبر إنما تكره إمامة المتييم للمتوضئين
فقط . وسئل مالك في المدونة في المتييم يؤم المتوضئين قال يؤمهم المتوضى أحب إلى . وإن أمهم
المتييم رأيت صلاتهم مجزئة عنهم اه . قال الصفطي نقلاً عن العدوى والخرشى : (فائدة)
تكره إمامة المتييم للمتوضى وإمامة ماسح الجبيرة لغيره ، أى إذا كان متوضئاً وضوءاً كاملاً ،
واقْتَدَاء ماسح الخف بماسح الجبيرة ، واقْتَدَاء الماسح بالمتييم ، وأما اقتداء ماسح الجبيرة بماسح
الخف فلا كراهة ، ومثله في عدم الكراهة اقتداء المتوضى بماسح الخف اه (السادس)

والسابع) اى ممن تكره إمامتهم ذو سلس وذو جرح سائل . يعنى أن إمامة ذا سلس من بول أو غيره وذا قروح لمن هو سليم عنها مكروهة . قال خليل . وذو سلس وقروح لصحيح . وفى جواهر الإكليل : وكره ذو سلس أى بول ونحوه يخرج بغير اختيار فلا يستطيع حبسه ، وذو قروح يسيل منها دم ونحوه ، أى إمامتهما لصحيح أى سليم من السلس والقروح ، وكذا سائر أصحاب المغفوات ، فمن تابس بشيء منها فإمامته للسليم منها مكروهة اهـ (الثامن) أى ممن تكره إمامته البدوى وهو ساكن البادية ، ويعبر عنه بالأعرابي . قال خليل : وأعرابي . قال الخرشي يعنى أنه تكره إمامة الأعرابي للحضرى ولو فى سفر وإن كان أقرأهم خوف الطمن بأنه ليس فيهم من يصلح للإمامة ، أو لترك الجمعة والجماعة لجهله بالسنة كما قيل ، وإلا منعت إمامته اهـ وعبارة صاحب جواهر الإكليل أنه قال : وكره أعرابي منسوب للأعراب أى سكان البادية سواء كانت لغتهم عربية أو عجمية لغيره ، اى تكره إمامته لحضرى سواء بمحضرة أو ببادية ، ولو كانا بمنزل الأعرابي وإن كان الأعرابي أقرأ أى أحكم قراءة من الحضرى لجفائه وغلظته ، فلا يصلح للشفاعة اللازمة للإمامة اهـ (التاسع) أى ممن تكره إمامته المسافر ، فإمامته للمقيمين مكروهة وإن كان كل على سنته ، لكن الكراهة باقية . قال خليل : وإن اقتدى مقيم به فكل على سنته وكره ، كعكسه ، وتأكد وتبعه ولم يعد . الراجح الاعادة . قال الخرشي : يعنى المقيم إذا اقتدى بالمسافر لا ينتقل عن فرضه ويصير كل منهما على سنته فيصلى المسافر فرضه فإذا سلم أتم المقيم ما بقى عليه من صلاته فذاً ، وكره لمخالفته نية إمامه . وقوله كعكسه ، اى كراهة اقتداء المسافر بالمقيم ولو فى المساجد الثلاثة ، أو مع الإمام الأكبر ، إلا أن يكون المقيم ذا سن أو فضل أو رب منزل ، لكن الكراهة هنا أشد من الأولى لمخالفة سنة القصر ، ولزوم الانتقال إلى الإتمام له مع الإمام إن أدرك ركعة مع الإمام وإلا قصر وبني على إحراره صلاة سفر اهـ . انظر الخرشي . وفى جواهر الإكليل : قوله وإن اقتدى مقيم به الخ وكره ، أى اقتداء المقيم بالمسافر لمخالفة المأموم إمامه نية

وفعلًا ، إلا إذا كان المسافر فاضلا أو مستأ في الإسلام كما في سماع ابن القاسم وأشهب .
وذكر ابن رشد أنه اللذهب ، ونقله الخطاب على وجه يقتضى اعتماده . وقوله كعكسه وهو
اقتداء المسافر بالمقيم ، وتأكد ، أى اشتد الكره للزوم مخالفة المسافر سنة القصر التى هى
أوكد من الجماعة عند ابن رشد ، ولا كراهة على قول اللخمى القائل الجماعة أوكد من
القصر . وإذا اقتدى المسافر بالمقيم وجب عليه اتباعه أى يلزم المسافر الإتمام إن أدرك معه
ركعة ولو نوى القصر ، ثم يعيدها فى الوقت مقصورة على الراجح خلاف مامشى عليه الشيخ
خليل من قوله ولم يعد ، وهو ضعيف كما فى الإكليل وغيره ، وأما إن لم يدرك المسافر مع
إمامه المقيم ركعة فإن كان نوى الإتمام أتم وأعادها بوقت ، وإن كان نوى القصر قصرها .
وفى العزبة (فائدة) اقتداء المسافر بالمقيم وبالعكس صحيح ، لكن يكره ، وتأكد الكراهة
فى اقتداء المسافر بالمقيم ، فإن اقتدى به لزمه اتباعه ولا إعادة ، هذا تبع فيه خليل وتقدم أنه
يعيد فى الوقت على الراجح انظره فى جواهر الإكليل . وإن اقتدى المقيم به أى بالمسافر
فكل على سنته ، وهذا لا ينافى الكراهة المذكورة لمخالفة نية إمامه إلا أن هذا لإعادة عليه
بخلاف اقتداء المسافر بالمقيم فيعيد على الراجح كما تقدم ، وإن اقتدى المقيم بالمسافر فيصل
المسافر فرضه فإذا سلم من ركعتين أتى المقيم بما بقى من صلاته اه مع زيادة إيضاح ^٩ قوله
ثم ذكر المصنف من أولى بالتقدم على وجه الاستحقاق فقال رحمه الله تعالى :
﴿ وَلَا يُقَدَّمُ عَلَى الْحَاكِمِ وَرَبُّ الْمَنْزِلِ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا ﴾ وقوله ولا يقدم بالياء انتحائية وفى
نسخة بالناء الفوقانية ، يعنى فالأولى بالتقدم فى الصلاة الحاكم ؛ لأن الإمامة فى الأصل تولى
أمور الناس عموماً من شأن دينهم وديناهم ، ولأن إمام الصلاة نائب عن الإمام الأعظم
ولا ينبغى لأحد من الرعية أن يتقدم على الحاكم إلا بإذنه أو لمانع شرعى ، وإلا أى إن لم
يكن المانع فلا بد من الإذن بأن يكون نائباً عن الإمام الأعظم فى الصلاة وغيرها من أمور
الديانات . وكذا لا ينبغى لأحد أن يتقدم على رب المنزل فى منزله إلا لمانع شرعى . قال

العلامة عبد البارى العشماوى فى مقدمته : ويستحب تقديم السلطان فى الإمامة ، ثم رب المنزل ، ثم الستاجر يقدم على المالك ، ثم الزائد فى الفقه ، ثم الزائد فى الحديث ، ثم الزائد فى القراءة ، ثم الزائد فى العبادة ، ثم المسن فى الاسلام ، ثم ذو النسب ، ثم جميل الخلق ، ثم حسن الخلق ، ثم حسن اللباس . ومن كان له حق فى التقديم فى الامامة ونقص عن درجتها كروب الدار إذا كان عبداً أو امرأة أو غير عالم مثلاً فإنه يستحب له أن يستنيب من هو أعلم منه اهـ . وقوله أو امرأة (قلت) فالاستنابة منها واجبة لأنها لا تتقدم على أحد فى الصلاة وان فى بيتها إذ لاحق لها فى التقدم ؛ لأن الذكورية شرط فى صحة الامامة كما تقدم . وكذا الجاهل لا يتقدم على أهل الفضل ، ومثله العبد لا يتقدم على كسيده

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي اجْتِمَاعِ الْأَهْلِ يُقَدَّمُ الْأَقْبَهُ ﴾ يعنى كفى الرسالة ويؤم الناس أفضاهم وأفقههم ، ولا تؤم المرأة فى فريضة ولا نافلة لارجالا ولا نساء . قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُسْتَوُوا فَأَفْضَلُ بِالسِّنِّ وَالشَّرَفِ وَالصَّبَاحَةِ وَحُسْنِ الْخُلُقِ ، فَإِنْ أُسْتَوُوا فَبِالْقُرْعَةِ ﴾ يعنى أن المستحقين للإمامة إذا استووا فى الدرجات بحيث لم يزد أحد منهم بمرتبة زائدة على غيره فحينئذ تضرب لهم القرعة بأن يكتب فى ورقة (امامة) وفى أخرى (ضدها) بعددهم ويلف ذلك فى كشمع ويلقى بين أيديهم ، ويأخذ كل واحد منهم واحدة ومن أخذ سهم الإمامة فهو الإمام والباقي يسلمون إليه الأمر ، فهذا إذا كان التناقص ليس للدنيا بأن كان للدين ، وأما إذا كان ذلك للدنيا فإنه يقدم الأتقى قولاً واحداً .

ثم ذكر المصنف بعض ما يستحب للإمام فقال رحمه الله تعالى : ﴿ يُحْرَمُ ﴾ أى الإمام ﴿ بَعْدَ اسْتِوَاءِ الصُّفُوفِ ﴾ يعنى أن استواء الصفوف من المندوبات فى الصلاة ، ولا يحرم الإمام إلا بعد استوائها . قال مالك فى الموطأ : إن عمر ابن الخطاب كان يأمر بتسوية الصفوف ، فإذا جاءوه فأخبروه أن قد استوت كثر . وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال « سووا صفوفكم فإن تسوية الصفوف من إقام الصلاة » رواه البخارى وغيره .
وقد ذكر التتائى فائدة فى شرحه على منظومة ابن رشد ، وذكر فيها عشر مسائل تطلب
للإمام ، منها أن لا يكبر حتى يسوى الصفوف أو يوكل من يسويها ، أو يأمرهم
بذلك ، فراجع باقى المسائل إن شئت . وتقدم لنا فى فضائل الصلاة أن اعتدال الصفوف
من كمال الصلاة .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْزَمُهُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ ﴾ يعنى أن الإمام لا يلزمه
نية الإمامة إلا فى أربع مسائل على المشهور . قال العشماوى : ولا يشترط فى حق الإمام
أن ينوى الإمامة إلا فى أربع : فى صلاة الجمعة ، وصلاة الجمع ، وصلاة الخوف ، وصلاة
الاستخلاف ، وزاد بعضهم فضل الجماعة على الخلاف فى ذلك اه . قال الصاوى : تنبيه
لا يتوقف فضل الجماعة للإمام على نية الإمامة فى غير هذه المسائل ، كما اختاره اللخمي
وإن كان خلاف قول الأكثر اه . قال خليل : وشرط الاقتداء نيته بخلاف الإمام ، ولو
بجنازة إلا الجمعة ، وجمعاً ، وخوفاً ، ومستخلفاً ، كفضل الجماعة ، واختار فى الأخير
خلاف الأكثر اه . يعنى أن نية الإمامة فى صلاة الجماعة شرط فى حصول فضلها عند
أكثر العلماء ، وخالفهم فى ذلك اللخمي ، وقال إن نية الإمامة ليست شرطاً فى ذلك ،
بل إنه يحصل فضل الجماعة ولو لم ينوها . قال العدوى وهو المعتمد كما فى جواهر الإكليل .
وقال الصاوى على أقرب المسالك : وكل صلاة كانت الجماعة شرطاً فى صحتها كانت نية
الإمامة فيها شرطاً اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَرْجُو لِمَنْ خَلَفَهُ وَيُشْرِكُهُمْ فِي دُعَائِهِ ﴾ يعنى
ينبغى للإمام أن يشارك مأمومه وغيرهم فى الدعاء ولا يخص نفسه بما يرجوه من الله سبحانه
لما ورد فى الحديث عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا يؤم عبد قوماً فيخص نفسه
بدعوة ، فإن فعل فقد خانهم » قال بعض أهل العلم : هذا الحديث عندى فى الدعاء الذى

يدعو به الإمام لنفسه وللمؤمنين ويشتركون فيه كدعاء القنوت ونحوه . وهذا الحديث رواه أحمد وأصحاب السنن كما في زاد المعاد . قال خليل في المختصر : ودعاء خاص . قال الشارح الخطاب : يحتمل أن يريد بقوله خاص أن الدعاء خاص بنفسه لم يشرك المسلمين فيه ، وهذا خلاف المستحب ويتأكد في حق الإمام ، وقد ورد في الحديث أنه خانهم ذكره صاحب المدخل وغيره ، ويحتمل أن يريد أن المصلي يكره له أن يجعل دعاء مخصوصاً لركوعه ودعاء مخصوصاً لسجود ، وهذا الذي ذكره في التوضيح ، ويحتمل أن يريد ما والله أعلم اه قال العلامة الدردير في أقرب المسالك في مندوبات الصلاة « وتعميمه » ومنه « اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولائمتنا ، ولمن سبقنا بالإيمان مغفرة عزيمة . اللهم اغفر لنا ما قدمنا وما أخرنا وما أسررنا وما أعلنا وما أنت أعلم به منا ، ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْتَظِرُ إِدْرَاكَ الدَّاحِلِ ﴾ يعنى أن الإمام إذا كان راعياً وسمع حس الداخل فلا ينبغي له أن يطيل الركوع لإدراك المأموم الداخل تلك الركعة ، فإن فعل كره له ذلك . قال خليل : ولا يطال ركوع الداخل . وفي أقرب المسالك : وكره للإمام إطالة ركوع الداخل اه أى لأجل داخل معه في الصلاة لإدراك الركعة إلا لضرورة ، قال الصاوى قوله إلا لضرورة ، أى بأن يخاف الضرر من الداخل على نفسه ، أو اعتداده بما فاتة فيفسد صلاته كبعض العوام . قال الدردير في تقريره : ما لم تسكن تلك الركعة هي الأخيرة . فتحصل أن المنفرد يطيل الركوع للدخل والإمام إذا خشي ضرراً من الداخل ، أو فساد صلاته ، أو تقويت الجماعة عليه بأن كانت تلك الركعة هي الأخيرة فلا كراهية فيه . والخوف هنا بما يحصل به الإكراه على الطلاق اه . انظر الخطاب والمواع . وعبارة صاحب الإكليل عند قول الشيخ خليل ولا يطال ركوع الداخل : أى يكره فعل ذلك للإمام إذا لم يخش إضراره ولا اعتداده بما لا يعتد به إن

لم يطل له الركوع ، وهذا خاص بالإمام . وأما المصلي وحده إذا أحس بدخول شخص معه فله أن يطيل له الركوع ، وهو مقتضى تقرير التتائي وتعليل الاخفى والقرافى وتبعه تلامذته وأقرم الرماص والعدوى اه .

ثم ذكر المصنف موقف المأموم مع الإمام سواء كان واحداً أو متعدداً ، ذكرراً كان أو أنثى . فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَوْقِفُ ﴾ الرجل ﴿ الْوَاحِدِ ﴾ أى مع الإمام راتباً أو غيره ﴿ عَنْ يَمِينِهِ ﴾ أى عن يمين الإمام استجباباً ، وندب تأخره عنه قليلاً للتمييز بينه وبين الإمام . وأما الأنثى الواحدة أو النساء المتعددات فإنهن يقفن خلف الإمام . قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَالْوَاحِدَةُ خَلْفَهُ ﴾ أى أن المرأة الواحدة تقف خلف الإمام سواء كانت زوجته أو غيرها . قال فى الرسالة : والرجل الواحد مع الإمام يقوم عن يمينه ، ويقوم الرجلان فأكثر خلفه ، فإن كانت امرأةً معها قامت خلفهما ، وإن كان معهما رجل صلى عن يمين الإمام والمرأة خلفهما ، ومن صلى زوجته قامت خلفه ، والصبي إن صلى مع رجل واحد خلف الإمام قاما خلفه إن كان الصبي يعقل لا يذهب ويدع من يقف معه اه . قوله ومن صلى زوجته قامت خلفه كأن سائلاً سأل بأن قال فما الحكم فيمن قامت المرأة عن يمينه كما يقوم الرجل هل تبطل الصلاة بمخاذاة المرأة أم لا ، فأجاب المصنف رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ وَلَا تَبْطُلُ بِقِيَامِهَا إِلَى جَنْبِهِ ﴾ أى أن وقوف المرأة إلى جنب الإمام لا يبطل الصلاة ، بل صلاة كلٍ منهما صحيحة . قال فى الثمر الدانى : ولا تقف عن يمينه ، أى يكره لها ذلك ، وينبغى أن يشير إليها بالتأخير . ولا تبطل صلاة واحد منهما بالمخاذاة إلا أن يحصل ما يبطل الطهارة اه . وفى العزبة : الأفضل أن يقف الرجل الواحد عن يمين الإمام والإثنان فصاعداً خلفه اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَقِفُ الْإِثْنَانِ فَصَاعِدًا خَلْفَهُ وَالنِّسَاءُ خَلْفَهُمْ ﴾ هذا ظاهر مفهوم لا يحتاج إلى زيادة إيضاح . ثم ذكر المصنف حكم من أجرم ودخل مع

الإمام لكنه وقف خلف الصف ، قال رحمه الله : ﴿ وَيَجُوزُ وَقُوفُ ﴾ الرجل ﴿ الْوَاحِدِ وَرَاءَ الصَّفِّ وَلَا يَجْزِبُ إِلَيْهِ أَحَدًا ﴾ يعني أنه لا ينبغي للمصلي خلف الصف أن يجذب أحداً ولا أن يجذبه أحد ، وفعل ذلك خطأ ، وفي العزيمية : وتجوز الصلاة منفرداً خلف الصف . قال الشيخ العلامة عبد الباقي الزرقاني في شرحه على العزيمية : قوله خلف الصف أى إن عسر عليه وقوفه به ، وتحصل له فضيلته لنيته الدخول فيه لولا التعسر ، وإلا كرهت وتفوت فضيلته حينئذ ، وفضيلة الجماعة حاصلة في قسمي التعسر وعدمه . وكما تجوز الصلاة خلفه لعذر وتكرره لغيره يجوز - كما لابن القاسم - لمن ضاق به الصف في التشهد أن يخرج أمامه أو خلفه ، ويكره فعله لغير عذر ، والمصلي خلف الصف يكره له جذب أحد من الصف أو ممن يريد الدخول فيه ليقف معه خلفه ، ويكره للمجذب مطاوعته وهو خطأ منهما اه . قال المدوني في حاشيته على الخرشي : قال تت ولم يذكروا عين الحكم أى في الجذب أهل الكراهة أو المنع ، قال والظاهر الكراهة كما قيد عن بعض الشيوخ انتهى كلامه . قال خايل في الجائزات : وصلاة منفرد خلف صف ، ولا يجذب أحداً ، وهو خطأ منهما ، يعني أنه يجوز للمنفرد أن يصلي خلف الصف ولا يجذب إليه أحداً من المأمومين ، فإن فعل وأطاعه الآخر فهو خطأ منهما أى من الجاذب لفعله والمجذب لإطاعته . ويقال جبد وجذب لغتان قاله في القاموس . وليست مقبولة ، ووهم الجوهري . وفي قوله ولا يجذب الخ دلائل على أنه لم يحد موضعاً في الصف وإلا كره^(١) وقوله وصلاة منفرد الخ مع حصول فضل الجماعة وفوات فضيلة الصف حيث كره فعله وإلا حصلت له فضيلة الصف أيضاً لأنه كان نائياً الدخول فيه اه خرشي . وفي المواق : قال مالك في الندوة : من صلى خلف الصف وحده أجزأه ، ولا بأس أن يصلي كذلك وهو الشأن ، ولا يجذب إليه أحداً ، فإن جذبه أحد ليقيمه معه فلا يتبعه ، وهذا خطأ من

(١) أى كره له أن يقف وحده خلف الصف مع وجود مكان فيه :

الذى يفعله ومن الذى جبذه . قال ابن رشد : من صلى وحده وترك فرجة بالصف أساء ، قال مالك فى رواية ابن وهب : ويميد أبدأ والمشهور أنه أساء ولا إعادة عليه اه . وقال الخطاب عند قول خليل وصلاة منفرد خلف صف : يريد مع كراهة ذلك من غير ضرورة كما يفهم من قوله : وركع من خشى فوات ركعة دون الصف اه باختصار . وقال الدردير فى أقرب المسالك : وأحرم من خشى فوات ركعة دون الصف إن ظن إدراكه قبل الرفع وإلا تمالى إليه إلا أن تكون الأخيرة ، ودب كالصنفين لآخر فرجة راكعاً أو قائماً فى ثانيته لا جالساً أو ساجداً ، وإن شك فى الإدراك ألغاه وقضاها بعد سلامه ، كأن أدركه فى الركوع وكبر للإحرام فى انحطاطه اه . وإلى ذلك أشار المصنف بقوله ﴿ وَ ﴾ يجوز وقوف الرجل الواحد وراء الصف ﴿ لِإِدْرَاكِ الرَّكْعَةِ ﴾ أى لأجل إدراكه الركوع مع الإمام ، هذا إن لم يجد مدخلاً ، قال بل ﴿ وَإِنْ وَجَدَ مَدْخَلَ إِنْ قُرْب ﴾ يعنى يجوز للمسبوق أن يركع دون الصف لإدراك الركعة قبل أن يرفع الإمام . رأسه ولو كانت بين يديه فرجة حيث يخشى بالذهاب إليها فوات الركعة ، فله أن يركع دون الصف ليدرك الركوع مع الإمام ، ثم يدب ويصل إلى الصف إن قرب بكصنفين . قال العلامة الدردير على أقرب المسالك : يعنى إن وجد الإمام راكعاً وخاف أنه إن استمر للصف رفع الإمام رأسه من الركوع فتفوته الركعة فإنه يحرم ويركع دون الصف ثم يدب فى ركوعه إلى الصف ويرفع برفع الإمام . قال الصاوى إنما أمر بذلك لأن الحافظة على الركعة والصف معاً خير من الحافظة على أحدهما فقط اه .

ثم ذكر المصنف ما يلزم المأموم من النية والتابعة والمساوات فى نفس الصلاة وسائر هيئاتها وغير ذلك مما يتعلق بالاعتداء فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَلْزَمُ الْمَأْمُومَ نِيَّةُ الْإِقْتِدَاءِ ﴾ يعنى أن للاقتداء شروطاً أى التى لا يصح الاقتداء إلا بها قد عدّها بعضهم ثلاثة ، وبعضهم خمسة . قال صاحب العزىة : فصل شروط صحة صلاة المأموم خمسة :

الأول الاقتداء ، وهو أن ينوى أنه مأموم بالإمام ، وأن صلاته تابعة لصلاته ، فإن تابعه من غير نية بطلت صلاته اه . قال العلامة الشيخ عبد الباقي الزرقاني في شرحه على العزية : فإن تابعه من غير نية اقتداء مع عدم إخلال بشيء مما يطلب فيها فتصح ، ويقع ذلك غالباً ممن يعلم في الإمام شيئاً يقدح في صلاته وخشى بصلاته منفرداً عنه الضرر ، أو من أهل البدع الذين يرون عدم صحتها خلف غير معصوم . قال العدوي أي ولا يخلو الزمان عن معصوم عندهم . قال وعندنا لا معصوم إلا الأنبياء والملائكة اه قلتُ وقول الزرقاني فإن تابعه من غير نية الخ هذا في غير الجمعة ، وأما هي فتبطل عليه قولاً واحداً لعدم صحتها للفد فتنبه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَسَاوَاتُهُ فِي عَيْنِ الصَّلَاةِ ﴾ يعني أن الشرط الثاني من شروط صحة الاقتداء المساواة في عين الصلاة في ظهرية أو غيرها من الصلوات الخمس ، فلا يصلى ظهراً خلف عصر ، ولا العكس ، ولا يصلى قسماً خلف من يصلى أداءً ، ولا العكس ، ولا يأتى مفترض بمتنفل بخلاف العكس فيجوز مع الكراهة . ولا بد من إتحاد عين الصلاة وزمنها . قال في أقرب المسالك : فلا يصح صبح بعد شمس بمن أدرك ركعة قبلها ، أى قبل الشمس فافتدى به في الركعة الثانية لأنها للإمام أداء وللأمر قضا . قال الصاوى ، فالبطلان جاء من هذه الحيثية ، ومن حيث اختلافهما في النية اه . وإلى هذا أشار المصنف بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ فَلَا يَأْتُمُّ قَاضٍ بِمُؤَدٍّ وَلَا بِعَكْسِهِ ، وَلَا مُفْتَرَضٌ بِمُتَنَفِّلٍ بِخِلَافِ عَكْسِهِ ﴾ يعني أنه قد تقدم في المسألة قبل هذا أنه يشترط المساواة في عين الصلاة قضاء وأداء . وفي العزية : أى من شروط صحة الاقتداء أن لا يأتى مفترض بمتنفل ، وأن يتحدا في الأداء والقضاء ، فلا يصلى ظهراً قضاء خلف من يصليه أداءً ، ولا العكس اه كما تقدم . وفيها أيضاً الخامس أى من شروط صحة الاقتداء المتابعة في الإحرام والسلام ، فلو أحرم أو سلم قبل الإمام ، أو ساواه فيهما بطلت صلاته . وأما

غيرها فالسبق فيه غير مُبطلٍ لكنه حرام والمساواة فيه مكروه اه . ويجمع ما تقدم ما أشار به العلامة الدردير في أقرب المسالك بقوله : ومساواة في ذات الصلاة وصفتها وزمنها ، إلا نفلاً خلف فرضٍ ، فلا يصح صبحٌ بعد شمس بمن أدرك ركعة قبلها ، ومتابعة في إحرامٍ وسلامٍ ، فالمساواة مبطلَةٌ ، وحرْمٌ سبقه في غيرها ، وكفه مساواته ، وأمرٌ بعوده له إن علم إدراكه اه . هذا كما في الرسالة . ونصها : ولا يرفع أحد رأسه قبل الإمام ، ولا يفعل إلا بعد فعله ، ويفتح بعده ، ويقوم من اثنتين بعد قيامه ، ويسلم بعد سلامه ، وما سوى ذلك فواسعٌ أن يفعله معه وبعده أحسن اه .

ثم ذكر المصنف حكم المسمع وما قيل فيه ، قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالصَّحِيحُ ﴾ أى من الأقوال ﴿ صِحَّةُ صَلَاةِ الْمُسْمِعِ ﴾ في نفسه ﴿ و ﴾ صحة ﴿ الصَّلَاةِ بِ ﴾ أى الاقتداء بالإمام بسبب سماع صوته ، كما يجوز اتخاذه ونصبه لسمع المأمومين برفع صوته بالتكبير فيعلمون فعل الإمام ؛ لأن المسمع عاَمٌ على صلاة الإمام . قال العلامة خليل في الجائزات : ومُسْمَعٌ واقتداء به . أى وجاز اتخاذه ونصبه لسمع المأمومين فيعلمون فعل الإمام ليقْتَدُوا به بسبب سماع صوت المسمع ، والأفضل رفع الإمام صوته حتى يُسْمِعَ المأمومين ويستغنى عن المسمع . قاله في جواهر الإكليل . قال الخرشي : وفي قوله واقتداء به مسامحةٌ لِأَنَّ الاقتداء إنما هو بالإمام ، أى وجاز للمقتدى أن يعتمد في انتقالات الإمام على صوت المسمع اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَوْ قَامَ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ وَأَمَكَنَهُ الْاِقْتِدَاءُ جَازٌ ﴾ يعنى أن المأموم ولو مسمعاً لو وقف بين يدي الإمام أو بجذائه بحيث يمكنه ضبط أحوال إمامه من أقواله وأفعاله جاز له ذلك ، وصح اقتداؤه إذا كان معذوراً في ذلك ، وإن لم يكن له عذر كره له ذلك مع صحة الصلاة . قال في العزبة : تصح صلاة المأموم إذا تقدم على الإمام ، لكنه يكره إذا كان لغير ضرورة اه . قال الصفتي (فائدة) تصح

صلاة المأموم إذا تقدم على الإمام ولا إعادة عليه ، ولو تقدم عليه جميع المأمومين متعمدين لذلك لا إعادة عليهم على العتمد ، كما في حاشية الخرشى ، لكن إن كان التقدم عليه لضرورة فلا كراهة ، وإن كان لغير ضرورة فيكرهه .

ولما أنهى الكلام على ما يتعلق بأحكام الجماعة والإمامة وما يلزم المأمومين انتقل يتكلم في أحكام وأموير شتى وذلك على التفصيل ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فَصْل ﴾

هذا الفصل ملحق بأحكام الصلاة في الجماعة ، عقده المصنف في أمور متفرقة فبدأ بحكم من صلى وحده في بيته ، أو لم يدرك مع الإمام ما يحصل به فضل الجماعة ، فقال رحمه الله تعالى : ﴿ الْمُتَفَرِّدُ بِصَلَاةٍ يُنْدَبُ إِلَى الْإِعَادَةِ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا الْمَغْرِبَ ﴾ يعني أن من صلى وحده يستحب له الإعادة في الجماعة ليحصل فضلها إلا المغرب فلا يعيدها . وقد تقدم لنا الكلام في ذلك في فصل قبل هذا عند قول المصنف الجماعة سنة مؤكدة فراجعه إن شئت .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَعْمِدُ بِنِيَّةِ الْفَرَضِ ﴾ قد تقدم أيضاً أنه يعيد مأموماً مفوضاً أى ناوياً بذلك التفويض فراجعه إن شئت .

ثم ذكر المصنف شيئاً مما يكره فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُكْرَهُ لِغَيْرِ الْإِمَامِ الرَّاتِبِ إِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ بَعْدَهُ ﴾ يعني أنه يكره إعادة الصلاة جماعة مرة ثانية بعد أن صلى الإمام الراتب في المسجد الذى يرتب فيه الصلوات الخمس أو بعضها ، بل لو صلى الراتب منفراً يُكْرَهُ للجماعة ذلك بعده . قال في الرسالة : ويكره في كل مسجد له إمام راتب أن تجمع فيه الصلاة مرتين ، والإمام الراتب إن صلى وحده قام مقام الجماعة ،

أى فى حصول فضيلة الجماعة المتقدمة وفى الحكم ، فلا يعيد فى جماعة أخرى ، ولا تجمع الصلاة فى ذلك المسجد مرة أخرى . ومن صلى وحده يعيد معه ويجمع وحده ليلة المطر كما تقدم لأن المشقة حاصلة فى حقه ، ويقول سمع الله لمن حمده ولا يزيد ربنا ولك الحمد اهـ . أبو الحسن .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَا بِالْعَكْسِ ﴾ يعنى أنه لا يكره للإمام الراتب إن صلى الجماعة فى مسجده قبله أى له أن يصلى بجماعة أخرى ولا كراهة عليه ما لم يؤخر كثيراً وإلا كره . قال العدوى فى حاشيته على أبى الحسن : فإذا لم يؤخر كثيراً فيجوز له الجمع بعد جمع غيره حيث كان بغير إذنه وإلا كره اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ كذلك ﴿ لَا ﴾ يكره ﴿ تَكَرُّرُهَا ﴾ أى تعدد الصلاة جماعة بعد أخرى ﴿ بِمَسْجِدٍ لَّا رَاتِبَ لَهُ ﴾ والمعنى أنه يجوز تكرار الجماعة بلا كراهة فى المسجد الذى لا راتب له . قال العدوى : والكراهة إتمامها فى الذى هو راتب فيه وأمّا ما لا راتب له فلا يكره تعدد الجماعة فيه اهـ . قال خليل فى المكروهات : وإعادة جماعة بعد الراتب وإن أذن ، وله الجمع إن جمع غيره قبله إن لم يؤخر كثيراً وخرجوا إلا بالمساجد الثلاثة فيصلون بها أفذاذاً إن دخلوها اهـ . قال الخرشي : قوله وإعادة جماعة الخ ، يعنى أنه يكره للجماعة أى يجمعوا فى مسجد وما تنزل منزلته من كل مكان جرت العادة بالجمع فيه كسفينة أو دار ، له إمام راتب بعد صلاة إمامه ولو أذن فى ذلك ؛ لأن للشرع غرضاً فى تكرار الجماعات ليصلى الشخص مع مغفور له فذلك أمر بالجماعات وحض عليها ، فإذا علموا بأنها لا تجمع فى المسجد مرتين تاهبوا أول مرة خوفاً من فوات فضيلة الجماعة . ومن فضله شرع الجمعة لأنه قد لا يكون فى الجماعة مغفور له ، ثم شرع العيد لاجتماع أهل البلدان المتقاربة ، ثم شرع الموقف الأعظم إذ يجتمع

فيه أهل الأقطار ، وفيه اعتناء بالعبد . واحتراز بالجماعة من الواحد فإنه لا يكره له أن يصلى قبل جمع الإمام أو بعده ما لم يعلم تعمده مخالفة الامام بتقديم أو تأخير فيمنع . وبقوله إمام راتب احتراز من غيره فإنه لا يكره أن تجمع فيه الصلاة مرتين فأكثر .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَدْرَكَ بَعْضَ الصَّلَاةِ لَمْ يَقُمْ إِلَّا بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ ، فَإِنْ قَامَ قَبْلَهُ لَمْ يَعْتَدَ بِمَافِعَلٍ ، وَعَادَ لِيَقُومَ بَعْدَهُ لِيَقْضِيَ مَا فَاتَهُ عَلَى صِفَتِهِ ﴾ .
يعنى أن المسبوق إذا أدرك شيئاً من صلاة الامام مما يدرك به فضل الجماعة ، كأن يدرك معه ركعة كاملةً فأكثر ، فإنه لا يقوم لقضاء ما فاتته إلا بعد سلام الإمام ، فإن قام قبل سلام إمامه يؤمر بالرجوع ليقوم بعد سلامه ، ولا يعتد بما فعل قبل ذلك . قال فى الرسالة : ومن أدرك ركعة فأكثر فقد أدرك الجماعة فليقض بعد سلام الإمام ما فاتته على نحو ما فعل الإمام فى القراءة ، وأما فى القيام والجلوس ففعله كفعل البانى المصلى وحده اهـ . قال العلامة الزروق فى شرحه على الرسالة عند قول مصنفها فليقض بعد سلام الإمام ما فاتته : يعنى أنه لا يقضى إلا بعد سلام الإمام ، فلو ظنه سلم فقام ثم بان له أنه لم يسلم رجع إليه ولو لم يعرف ذلك إلا بسلامه أو بعده . ومعنى القضاء هنا إتيانه بما بقى عليه من بقية صلاته الذى فاتته مع الإمام وإلا فهو بان فى الأفعال قاض فى الأقوال ، لقوله على نحو ما فعل الإمام . وفى كلامه اشكال من حيث إنه أحال مجهولاً على مجهول وهو فعل البانى المصلى وحده إذ لم يتقدم له ذكر ، والمقصود من ذلك أن من فسد له - وهو فذ - ركعة فأكثر من صلاته بنى على ما صح له منها وعمل على أنه أول صلاته ، وكذلك هذا فى أفعال صلاته لا فى أفوالها ، فالأمر على حدته والغذ على حدته فى بنائه والدرك واسطة بينهما ، فإذا أدرك مثلاً ركعة من العشاء الأخيرة يأتى بركعة بأمر القرآن وسورة جهراً لأن الإمام كذلك فعل ، ثم يجلس بعدها لأنها ثانية بنائه ، ثم بأخرى بأمر القرآن وسورة جهراً أيضاً ثم ركعة بأمر القرآن فقط

وهذه طريقة الأكثر اه . وبقي في المسألة طريقتان انظر شراح الرسالة وغيرها من كتب المذهب

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَتُذْرَكُ الصَّلَاةُ بِرَكْعَةٍ لَا يَدُونِهَا ، لَكِنَّهُ يَنْبَغِي عَلَى إِحْرَامِهِ ﴾ . يعني أخبر المصنف رحمه الله تعالى أن المسبوق يدرك الصلاة - بمعنى فضل الجماعة - بإدراك ركعة كاملة بسجديتها لا بأقل منها ، لكن إن أدرك أقل من ركعة فإنه يبنى على نيته بأن يتم صلاته منفرداً لأنه بمجرد الإحرام لزمه إتمامها . قال العلامة ابن جزى في القوانين الفقهية في الباب الثامن عشر : فروع ثلاثة . الفرع الأول من ركع فمكن يديه من ركبتيه قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع فقد أدرك الركعة عند الأربعة ، فإن شك هل رفع الإمام رأسه أم لا لم يعتد بتلك الركعة ولا يعتد بإدراك السجود . الفرع الثاني إذا لم يدرك المسبوق ركوع الركعة الأخيرة فدخل في السجود أو الجلوس فقد فاتته الصلاة كلها ، فيقوم فيصليها كاملة ، فإن جرى له ذلك في الجمعة صلاها ظهراً أربعاً . وقال أبو حنيفة ركعتين جهراً . الفرع الثالث إذا قام المسبوق بعد سلام الإمام قام بتكبير إن كان جلوسه مع الإمام موضع جلوس له ، وذلك بأن يصلي معه ركعتين ، وإلا قام بغير تكبير وذلك إذا صلى معه ركعة أو ثلاثاً . وقيل بتكبير اه . قال العلامة أبو الضياء السيد خليل : وإما يحصل فضلها بركعة ، أى بإدراك ركعة فأكثر مع الإمام بأن يدركه قبل أن يرفع من الركوع وإن لم يطمئن إلا بعده بأن ينحني قبل رفع الإمام من الركوع . ونقل ابن عرفة عن ابن يونس وابن رشد أن فضلها يحصل ويدرك بجزء قبل سلام الإمام ، وأما حكمها فلا يثبت إلا بركعة لا بأقل منها ، وحكمها أن لا يقتدى به ولا يعيد في جماعة ، ويترتب عليه سجود سهو إمامه وتسليمه عليه وعلى من على يساره وصحة استخلاف اه . جواهر الإكليل

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَدْرَكَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا كَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ

لِلْهُوِيِّ وَ﴿إِنْ أَدْرَكَ حَالُ كَوْنِهِ﴾ قَائِمًا ﴿كَبِيرٌ﴾ لِلْإِحْرَامِ قَطُّ ﴿هَذَا ظَاهِرٌ. قَالَ ابْنُ عَاصِرٍ
فِي مَرَشِدِ الْمُعِينِ عَلَى الضَّرُورِيِّ مِنْ عُلُومِ الدِّينِ .

وَأَحْرَمَ الْمَسْبُوقُ قَوْزًا وَدَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ كَيْفَمَا كَانَ الْعَمَلُ
مُكَبِّرًا إِنْ سَاجِدًا أَوْ رَاكِعًا أَلْفَاهُ لَا فِي جَلْسَةٍ وَتَابَعًا

يعنى أن المسبوق إذا دخل فوجد الإمام يصلى فإنه يكبر تكبيرة الإحرام فوراً أى بنفس
دخوله ويدخل مع الإمام كيفما وجده قائماً أو راکعاً أو ساجداً أو جالساً ، ثم إن كان
قد وجده راکعاً أو ساجداً كبر تكبيرة أخرى للركوع أو السجود ، فإن كان إنما وجده
فى الجلوس وأخرى فى القيام فلا يكبر إلا تكبيرة الإحرام فقط كما قال المصنف ، انظره فى
ميارة . قال الشيخ خليل : وكبر المسبوق لركوع أو سجود بلا تأخير ، لا للجلوس

قضاء الفوائت

ولما أنهى الكلام على هذا الفصل انتقل يتكلم على حكم قضاء الفوائت وترتيبها وما
يتعلق بها من اشتراط الذكر والقدرة على الوجه الذى تبرا به الذمة ، فقال رحمه
الله تعالى :

﴿فصل﴾

اعلم أن هذا الفصل مما ينبغى أن يعتنى به الانسان أى المكلف ليتدارك ما فاته من
فرائض الأعيان من الصلوات وغيرها ، فالمراد تداركها وقضاؤها وترتيبها على هيئتها التى
فاتت عنها من كونها فى الحضر أو السفر ، ولذا قال رحمه الله تعالى : ﴿يَجِبُ تَرْتِيبُ
الْفَوَائِتِ مَعَ الذِّكْرِ ، خَمْسٌ فَمَا دُونَهَا ، يُقَدَّمُ عَلَى الْخَاضِرَةِ﴾ يعنى أنه يجب على
المكلف أن يجمع همته ويبدل جهده فى تحايض نفسه بإدراك ما فاتته مما أوجب الله عليه .
قال صاحب العزبة : يجب على المكلف قضاء ما فاتته من الصلوات المفروضة مرتبة فى أى
وقت كان ، ويجب ترتيب الحاضرتين المشتركتين فى الوقت ، فإن خالف أعاد الثانية أبداً .

ويجب تقديم الفوائت على الحاضرة وإن خرج وقت الحاضرة مالم تزد على خمس صلوات ، فإن زادت عليها على أحد القولين المشهورين ، أو على الأربع على المشهور الآخر قدمت الحاضرة إذا ضاق وقتها اه . وفي الرسالة : ومن عليه صلوات كثيرة صلاحها في كل وقت من ليل أو نهار ، وعند طلوع الشمس وعند غروبها ، وكيفما تيسر له ، وإن كانت يسيرة أقل من صلاة يوم . وليلة بدأ بهن وإن فات وقت ما هو في وقته ، وإن كثرت بدأ بما يخاف فوات وقته اه . وفي الأخرى : يجب قضاء ما في الذمة من الصلوات ، ولا يحل التفريط فيها ، ومن صلى كل يوم خمسة أيام فليس بمفطر ، ويقضيها على نحو ما فاتته ، إن كانت حضرية قضاها حضرية وإن كانت سفرية قضاها سفرية سواء كان حين القضاء في حضر أو سفر . والترتيب بين الحاضرتين وبين يسير الفوائت مع الحاضرة واجب مع الذكر . واليسير أربع صلوات فأدنى . ومن كانت عليه أربع صلوات فأقل صلاحها قبل الحاضرة ولو خرج وقتها أى وقت الحاضرة ويجوز القضاء في كل قت ، ولا يتنفل من عليه القضاء ولا يصلى الضحى ولا قيام رمضان ، ولا يجوز له إلا الشفع والوتر والفجر والعيذان والخسوف والاستسقاء . ويجوز لمن عليهم القضاء أن يصلوا جماعة إذا استوت صلواتهم . ومن نسي عدد ما عليه من القضاء صلى عدداً لا يبقى معه شك . اه اعلم يا أخى وفقنا الله تعالى لما يجب ويرضى إذا ذكر المصلى صلاة وهو في الصلاة التى تليها كأن ذكر الظهر في العصر مثلاً فالتى هو فيها وهى العصر تبطل واليه أشار رحمه الله بقوله : ﴿ وَتَبْطُلُ بِذِكْرِهَا فِيهَا ﴾ أى بمجرد ذكرها إن كانتا حاضرتين ، وأما لو كانت المذكورة فائتة بأن خرج وقتها لم تنفسد بمجرد الذكر إلا أن يفسدها ، وظاهر ما في الرسالة فسادها بمجرد الذكر ، ونصها : ومن ذكر صلاة في صلاة فسدت هذه عليه اه . وفي العزية : ومن ذكر فائتة في وقتية يجب ترتيبها معها فإن كان فذا قطع مالم يعقد ركعة بوضع يديه على ركبتيه ، فإن عقدها ضم إليها أخرى وخرج عن شفع ، وإن كان إماماً قطع ولا يستخلف ، ويسرى ذلك لصلاة المأمومين ،

وإن كان مأموماً تبادى مع إمامه ، فإذا فرغ صلى مانسى ثم يعيد ماصلى مع الإمام فى الوقت ، فإذا كانت جمعة صلاها ظهرأ اه

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَبَعْدَهَا يُعِيدُهَا فِي الْوَقْتِ ﴾ أى أنه إذا تذكر المنسية بعد أن سلم من الثانية فَإِنَّهُ يُعِيدُهَا فِي الْوَقْتِ استحباباً بعد أن يأتى بالمنسية التى هى الأولى لتقدم وقتها قبل هذه المعادة التى هى الثانية . انظره فى الفواكه عند قول صاحب الرسالة : ومن ذكر صلاة فى صلاة الخ قال ابن جزى : المسئلة الرابعة ترتيب الفوائت مع المفعولات مثل أن يصلى الظهر ثم يذكر فوائت ، فإن فرغ منها قبل خروج الوقت الضرورى أعاد الظهر استحباباً لأن ترتيب المفعولات مستحب فى الوقت اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَيَأْتِ بِدَدٍّ مَا يُبْرِئُهُ ﴾ قال ابن جزى : فيجب أن يأتى بما تبرأ به ذمته بيقين ، كمن شك هل ترك واحدة أو اثنتين صلى اثنتين اه

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فِي نَهَارِيَّةٍ مَجْهُولَةٍ يُصَلِّي النَّهَارِيَّاتِ ﴾ يعنى إن جهل عين الصلاة المتروكة لكنه يتيقن أنها نهارية فيجب عليه أن يأتى بما تبرأ به ذمته بيقين بأن يصلى الصبح والظهر والعصر . قال رحمه الله : ﴿ وَ ﴾ إن جهل عين الصلاة المتروكة ﴿ فِي لَيْلِيَّةٍ كَذَلِكَ ﴾ يعنى أنه يصلى صلاتين ليليتين وهما ^(١) ﴿ الْعِشَاءَيْنِ ﴾ أى المغرب والعشاء ولا تبرأ الذمة إلا بهما . هذا إذا يتيقن فى ذلك أن المتروكة صلاة واحدة وعلم أنها نهارية أو ليلية ، وأما إن جهل كونها ليلية أو نهارية بأن كانت واحدة وجعل عين الوقت ، وسيأتى إن شاء الله بيان ذلك . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي ﴾ نسيان الصلاة أو تركها ولو عمداً مع ﴿ جَهْلِهِ مِنْ أُيْهَمَا ﴾ كانت المنسية أو المتروكة أهى ليلية أو نهارية فإنه يصلى الصلوات ﴿ الْخَمْسَ ﴾ إذ الذمة لا تبرأ إلا بذلك . قال خايل : وإن جهل عين منسية مطاقاً صلى خمساً ، وإن علمها دون يومها صلاها نواياه اه قال ابن جزى : الثانى

(١) لادامى لقوله وهما ، لأنه لا يتفق مع إعراب التى

الشك في تعيينها فيجب أن يأتي بما تبرأ به ذمته بيقين ، كمن نسي صلاة لا يدرى أى الخمس هي صلى خمساً ، فإن نسي نهائية صلى صباحاً وظهراً وعصراً ، أو ليلية صلى مغرباً وعشاء اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي ﴾ جهل عين وقت صلاتين ﴿ أَتْلَتَيْنِ ﴾ منسيتي وقتهما مع علم عينهما إلا أنه ﴿ لَا يَذَرِي السَّابِقَةَ ﴾ منهما فإنه يصلى ﴿ ثَلَاثًا يُعِيدُ الْمَبْدُوءَ بِهَا ﴾ يعني أنه إن نسي ترتيب صلاتين معينتين من يومين لا يدرى السابقة منهما بأن لم يعلم عين اليومين ، أو لم يعلم السابق منهما فإنه يصلى ثلاثاً بأن يصلى صلاتين ثم يعيد المبدوء بها . قال الشيخ خليل : وفي صلاتين من يومين معينتين لا يدرى السابقة صلاتهما وأعاد المبتدأ اهـ . وقال ابن جزى : (الثالث) الشك في ترتيبهما مع علم عددهما ، كمن نسي ظهراً وعصراً إحداهما للسبت والأخرى للأحد ولا يدرى أيهما للسبت ولا للأحد فالمشهور مراعاة الترتيب ، فيصلّى ثلاث صلوات ظهراً بين عصرين أو عصراً بين ظهرين ليحصل الترتيب بيقين . قال والقانون في ذلك أن تضرب عدد الصلوات في أقل منهما بواحد وتزيد على المجموع واحداً ، فلو نسي ثلاثاً صلى سبعاً ، وإن نسي أربعاً صلى ثلاث عشرة ، وإن نسي خمساً صلى إحدى وعشرين ، وأى صلاة بدأ بها ختم بها اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ في نسيان صلاتين ﴿ مُتَوَالِيَتَيْنِ مَجْهُولَتَيِ الْعَيْنِ وَالسَّبْقِ ﴾ صلى وجوباً ﴿ سِتًّا كَذَلِكَ ﴾ أى مثل ذلك الحكم المتقدم من إعادة المبدوء بها للترتيب ، وهذا الحكم من كونه يصلى ستاً هو المشهور يؤيد ما قاله قول الشيخ خليل ، خلافاً لما في الدردير على أقرب المسالك ، ونصه . وفي جهل صلاة وثانيتها ، كأن يعلم أن عليه صلاتين الثانية منهما تلى الأولى ولم يدر أى الظهر مع العصر ، أو العصر مع المغرب ، أو المغرب مع العشاء ، أو العشاء مع الصبح ، صلى خمساً فقط لا ستاً ، فإذا بدأ بالظهر ختم بالصبح . قال الصاوى في حاشيته عليه : الحاصل أن ما قاله للمصنف - يعنى به الدردير - مبنى

على المعتمد من أن ترتيب الفوائت في أنفسها واجب غير شرط . وقول خليل في هذه المسئلة وما بعدها صلى ستاً مبني على أن الترتيب واجب شرطاً ، يبدأ بالظهر ويختم بها على هذا القول . وقد صورنا ذلك عند قول المصنف لكن في عمله يثنى بياقي المنسي ، انظره مع باقي الكلام في كلا الكتابين اهـ بزيادة إيضاح .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ في جهل عين ﴿ ثَلَاث ﴾ من الصلوات كظهر وعصر ومغرب من ثلاثة أيام معينة أم لا ولم يذكر السابقة منها قال صلى ﴿ سَبْعاً ﴾ لتبرأ ذمته بأن يصليها مرتبة أى متوالية ، ويعيدها كذلك ، ويعيد التي ابتداء بها . قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ في جهل عين ﴿ أَرْبَع ﴾ من الصلوات الفوائت المتوالية من يوم وليلة ، ولا يدري سبق الليل النهار ، ولا عكسه ، وهي الصلاة وثانيتها وثالثتها ورابعتها قال صلى ﴿ ثَمَانِيَا ﴾ .
الخمس مرتبة ويعيد الأولى والثانية والثالثة للترتيب

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ في جهل عين ﴿ خَمْس ﴾ من الصلوات كذلك أى متوالية لا يدري السابقة منها قال صلى ﴿ تِسْعاً ﴾ قال الشيخ خليل في هذه المسائل الثلاث وصلى في ثلاث مرتبة من يوم لا يعلم الأولى سبعم وأربعاً ثمانياً وخمساً تسعاً . قال الخرشى : لما قدم أن من جهل عين منسية يصلى خمساً ، ومنسية وثانيتها يصلى ستاً ، وكان الضابط لذلك أنه كلما زاد واحدة زادها على الخمس الثابتة للواحدة ، فإذا نسي ثلاث صلوات مرتبة ، أى متوالية من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فإنه يصلى سبع صلوات مرتبة لأن للواحدة المجهولة من الثلاث خمساً ، فيبدأ بالظهر ويختم بالعصر . وإذا نسي أربع صلوات مرتبة أى متوالية من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فإنه يصلى ثمان صلوات مرتبة ، لأن للواحدة المجهولة من الأربع خمساً ، وإذا نسي خمس صلوات متوالية من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فإنه يصلى تسع صلوات ، لأن للواحدة المجهولة من الخمس خمساً . فقوله هنا من يوم أى ليلة ، ولا بد أن لا يعلم سبق الليل لليوم وعكسه . وفهم من قوله لا يعلم الأولى أنه لا

يعلم أعيان الصلوات اه . وفي جواهر الإكليل : وإن علم تقدم الليل صلى خمسا مبتدئاً بالمغرب ، وإن علم تقدم النهار صلى خمساً أيضاً لكن يبدأ بالصبح ، ولكنه في هذين القسمين عالم بالعين والترتيب اه

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَا لَا يُحْصِيهِنَّ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ بَرَاءَتُهُ ﴾ لأن غالب الظن كاليقين ، فالمدار أن يتحقق براءة ذمته ولو بغلبة الظن . قال الأخضري : ومن نسي عدد ماعليه من القضاء صلى عدداً حتى لا يبقى معه شك . وقال ابن جزى في القوانين : فيجب أن يأتي بما تبرأ به ذمته بيقين ، كمن شك هل ترك واحدة أو اثنتين صلى اثنتين . وفي الرسالة : ومن عليه صلوات كثيرة صلاها في كل وقت من ليل ونهار . فراجعه إن شئت

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يُمْنَعُ الْقَضَاءُ فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ وَلَا فِي غَيْرِهِ ﴾ يعني أنه يجوز القضاء في كل وقت سواء عند طلوع الشمس ، أو عند غروبها ، أو وقت الكراهة كبعد العصر ، والمطلوب براءة الذمة مما عليه . قال مالك في المدونة : ومن نسي صلوات كثيرة أو ترك صلوات كثيرة فليصل على قدر طاقته ، وليذهب إلى حوائجه فإذا فرغ من حوائجه صلى أيضاً ما بقى عليه حتى يأتي على جميع مانسى أو ترك ، ويقم لكل صلاة ، ويصلي صلاة النهار بالليل ويسر ، ويصلي صلاة الليل بالنهار ويحجر بصلاة الليل في النهار اه

حكم تارك الصلاة

ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى حكم تارك الصلاة ، وهو على قسمين : إما أن يكون التارك تهاوناً وكسلاً وهو مقر بوجوبها ، وإما أن يكون التارك جحداً وهو غير مقر بوجوبها ، وأشار المصنف إلى الأول بقوله : ﴿ وَتَارَكَ الصَّلَاةَ تَهَاوُنًا لِيُخْرِجَ وَقْتُهَا الضَّرُورِيُّ ﴾

يُضْرَبُ وَيُهْدَدُ بَعْدَ أَمْرِهِ ثَلَاثًا ﴿ وفي نسخة لخروج وقتها الضروري وهما صيحتان أى لأجل أن يخرج أو إلى خروج وقتها الضروري من غير مبالاة ولا اكتراث فحكمه أنه يؤمر بها ، ثم يهدد ، ثم يضرب . وقوله بعد أمره ثلاثا أى مرة بعد مرة في وقت واحد بقدر اتساع وقت تلك الصلاة إلى أن يبقى من وقتها الضروري مقدار ركعة كاملة بسجديتها ، ولا يقدر فيها طمأنينة ولا اعتدال صونا للدماء ما أمكن ، فإن صلى فله الحد ، وإن لم يصل قتل بالسيف حداً ، ويصلى عليه غير أهل الفضل والصلاح ، ويدفن في مقابر المسلمين ، ولا يطمس قبره ، ولا يقتل بالفائتة . قال ابو الضياء سيدي خليل : ومن ترك فرضاً آخر لبقاء ركعة بسجديتها من الضروري ، وقتل بالسيف حداً . ولو قال أنا أفعل ، وصلى عليه غير فاضل ، ولا يطمس قبره ، لافائتة على الاصح اهـ . قوله ولو قال أنا أفعل هذا ما لم يفعل وإلا فلا يقتل

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ فَعَلَ أَوْ وَعَدَ ﴾ ترك وانتظر ، فإن فعل فله الحد ﴿ وَإِلَّا ﴾ أى وإن لم يصل حتى خرج وقتها الضروري قال ﴿ قُتِلَ ﴾ بالسيف ﴿ حَدًّا ﴾ لا كفرأ لأنه أقرب وجوبها إلا أنه امتنع من فعلها وماله لورثته . وأما من ترك الصلاة جحدأ وعناداً فقد أجمع أهل العلم على كفره . قال المصنف عاطفا على قوله تهاونا . ﴿ وَجَحَدًا ﴾ كُفْرًا ﴿ قال العلامة خليل : والجاحد كافر ، أى مرتد عن دين الإسلام يستتاب ثلاثة أيام ، فإن تمت ولم يتب يقتل بالسيف كفرأ فلا يفسل ، ولا يصلى عليه ، ولا يدفن في مقابر المسلمين ، ولا يورث ماله فهو في لمصالح المسلمين . وكذا كل من جحد حكماً شرعياً مجعاً عليه معلوماً العامة الناس كالصوم والزكاة وغيرها بلا عذر شرعى . قاله الأبي في جواهر الإكليل مع إيضاح اهـ

قال العلامة ابن رشد في المقدمات : فمن جحد الصلاة فهو كافر يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل ، وكان ماله للمسلمين كالمرتد إذا قتل على رده ياجماع من أهل العلم لا اختلاف

بيهم فيه ، وأما من أقر بفرضها وتركها عمداً من غير عذر فاختلف أهل العلم فيه على ثلاثة أقوال : أحدها أنه كافر ينتظر به إلى آخر وقت الصلاة فإن صلى وإلا قتل وكان ماله لجميع المسلمين كالمرتد ، روى هذا عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وأبي الدرداء ، وهو ظاهر قول عمر بن الخطاب : ولاحظ في الإسلام لمن ترك الصلاة ، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه أن من ترك صلاة واحدة متمعداً حتى يخرج وقتها فهو كافر حلال الدم إن لم يقب ، فإن تاب وإلا قتل ، وكان ماله لجميع المسلمين ، كالمرتد إذا قتل على ردة اه . قال ابن جزى : تارك الصلاة إن جحد وجوبها فهو كافر بإجماع ، وإن أقر بوجوبها وامتنع من فعلها فيقتل حداً لا كفراً وفقاً للشافعي . وقال ابن حبيب وابن حنبل : يقتل كفراً . وقال أبو حنيفة يضرب ويسجن حتى يموت أو يرجع اه . وقد تقدم لنا الكلام في هذه المسألة في أول كتاب الصلاة من هذا الكتاب فراجع إن شئت .

ثم شرح المصنف يذكر المواضع التي تترك فيها الصلاة بقوله رحمه الله تعالى ﴿ وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي مَتَعَبَاتِ الْكُفَّارِ ﴾ أى كالكنائس ، والبيع ، وبيت النار . قال خليل : وكرهت بكنيسة ولم تعد . ولا فرق في الكراهة بين العامة والخربة ، ولا بين أن يصلى على فراشها أو غيره حيث صلى فيها اختياراً . وأما الإعادة فمشرطة بأن يصلى بها اختياراً وكانت عامرة وصلى على فرشها فيعيد في الوقت بمنزلة من صلى على نجاسة ناسياً . انظر الفواكه اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَرْبَلَةُ ﴾ يعنى تركه الصلاة في الموضع الذي تطرح فيه الزباله إن لم يتيقن طهارته وإلا فلا كراهة .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَجْزَرَةُ ﴾ أى وتركه الصلاة في الموضع الذي يعد للتذكية ما لم يتيقن منه الطهارة وإن تيقن الطهارة منه فلا كراهة .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَقَارِعَةُ الطَّرِيقِ ﴾ قال العلامة النفراوى فى الفواكه ومحل الكراهة فى المزبلة والحجرة وقارعة الطريق عند الشك فى الطهارة ، وتعاد الصلاة فى الوقت ولو صلى عامداً أنظره اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَقْبَرَةُ الْقَدِيمَةُ وَقِيلَ مُطْلَقًا ﴾ يعنى أنه تكره الصلاة فى المحل الذى يدفن فيه الناس عادة ، سواء فى مقابر المشركين أو مقابر المسلمين ، سواء عامرة أو دارسة . قال النفراوى : والنهى للكراهة حيث شك فى طهارتها ، وأما لو تحققت نجاستها فتمنع الصلاة فيها . وتجوز عند الأمن من نجاستها ، ولذلك شهر العلامة خليل جواز الصلاة فى المحجة والمقبرة والمزبلة إن أمنت تلك البقاع من النجس ، ولا فرق بين مقبرة مسلم وكافر . ولفظ خليل : وجازت بمرىض بقر أو غنم . كقبرة ولو لمشرك ، ومزبلة ، ومحجة ومجزرة إن أمنت من النجس ، وإلا فلا إعادة - أى أبدية - على الأحسن . إن لم تتحقق ، فلم منه أن محل النهى فى الجميع إن لم توقن طهارة تلك البقاع .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْحَمَامُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَوْضِعًا طَاهِرًا مَسْتَوْرًا ﴾ يعنى أى وتكره الصلاة فى المحل الذى يعد للاستحمام ، أى للاغتسال بالماء الحميم ^(١) أى ناسخناً إلا أن يكون طاهراً متيقناً بعدم النجاسة فيه فلا كراهة إذا ، كخارجه وهو موضع نزع الثياب فتجوز الصلاة فيه بدون توقف حيث لم يتيقن نجاسته ، لأن الغالب على خارجه الطهارة .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالذَّارِ الْمَقْصُوبَةُ ﴾ يعنى وتكره الصلاة فى الدار التى أخذها الظالم قهراً وعجز صاحبها عن تخليصها منه ، فالصلاة فيها مكروهة . قال النفراوى فى الفواكه : لكن لا إعادة معها على المشهور .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْحَجَرُ ﴾ بكسر الحاء ، أى حجر اسماعيل عليه السلام ، وهو بناء مقوس حول الكعبة ، فالصلاة فيه تارة قد تكون ممنوعة وتارة قد تكون مطلوبة وتارة قد تكون مكروهة على التفصيل كما يأتي عن قريب إن شاء الله تعالى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ يمنع الفرض في ﴿ الْكُعْبَةِ وَعَلَى ظَهْرِهَا أَشَدُّ ﴾ يعنى أن الصلاة المفروضة ممنوعة في الكعبة والحجر ، وتأكد المنع في إيقاع الصلاة المفروضة على ظهرها . قال العلامة الشيخ أحمد النفراوي في الفواكه : وحاصل ما يتعلق بالصلاة داخل الكعبة أو خارجها ، أن الصلاة داخلها على ثلاثة أقسام : إن كانت مندوبة تستحب ، وإن كانت رغبة أو سنة تمنع ابتداء وتصح بعد الوقوع ولا تعاد ، وإن كانت مفروضة تمنع وتعاد في الوقت الاختياري ، وأوّل بالنسيان ، وبالإطلاق . قال خليل : وجازت سنة فيها وفي الحجر لأى جهة ، لا فرض فيعاد في الوقت ، وأوّل بالنسيان ، وبالإطلاق . قال المحققون من شراحه معنى جازت : سنة مضت ، وأمّا الصلاة خارجها فإن كانت تحتها فهي باطلة ولو نافلة ولو كان بين يديه جميع جدارها ، والفرض والنفل سواء ، وإن كان فوقها فالفرض باطل ، وأمّا صلاة النفل على ظهرها ففيها قولان بالصحة وعدمها . والدليل على ذلك الكتاب والسنة والعمل اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَقِيلَ بِإِبَاحَةِ النَّافِلَةِ فِيهَا دُونَ الْفَرِيضَةِ ﴾ وفي نسخة بإسقاط لفظ فيها ، والصواب إثباته ، والضمير في فيها يعود إلى الكعبة . قال خليل : وجازت سنة فيها وفي الحجر لأى جهة الخ فراجعه إن شئت . وقال العلامة الشيخ أحمد الزروق في شرح الرسالة : المشهور جواز النفل في الكعبة ، لا الفرض ولا الوتر ولا ركعتي الفجر . وقال أشهب بجواز جميع ذلك اهـ مع إيضاح . وقال ابن جزى في القوانين : وتكره في المذهب الصلاة على غير الأرض وما تنبتة اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُشْتَرَطُ طَهَارَةُ مَوْضِعِهَا كَالثَّوْبِ ﴾ وكان المصنف رحمه الله تعالى يرجع إلى إتمام ما فاتته في باب الطهارة من ذكر بعض شروط الصلاة وهو موضع طاهر ، كما أن طهارة الثوب والبدن من شروطها مع الذكر والقدرة ، وتسمى بطهارة الخبث كما تقدم لنا بيان ذلك في أوّل كتاب الطهارة . قال في الرسالة : وطهارة البقعة للصلاة واجبة وكذلك طهارة الثوب ، ف قيل إن ذلك فيهما واجب وجوب الفرائض ، وقيل وجوب السنن المؤكدة انظر آخر فصل ستر العورة من هذا الكتاب عند قول المصنف وإزالة النجاسة الخ تجد هناك ما يشفي العليل إن شاء الله تعالى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ سَتَرَ النِّجَاسَةَ يَمَّا لَا يُحَرِّكُهَا صَحَّتْ كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي طَرَفٍ بِسَاطٍ وَصَلَّى عَلَى الْآخِرِ ﴾ يعني أن المصلي على محل النجس له أن يحمل شيئاً كثيفاً سائراً ويصلي عليها إذا كانت لا تتحرك بحركاته ، سواء كان مريضاً أو صحيحاً . قال خليل : ولريض ستر نجس بطاهر ليصلي عليه ، كالصحيح على الأرجح اهـ قال المواق من المدونة قال مالك : لا بأس أن يصلي المريض على فراش نجس إذا بسط عليه ثوباً طاهراً كثيفاً ؛ وقال ابن يونس . قال بعض شيوخنا إنما رخص في هذا للمريض خاصة ، وقال بعضهم بل ذلك جائز للصحيح ، لأن بينه وبين النجاسة حائلاً طاهراً ، كالخصير إذا كان بموضعه نجاسة ، والسقف إذا صلى بموضع طاهر وتحرك منه موضع النجس أن ذلك لا يضره لأن ماصلي عليه طاهر فكذلك هذا . قال ابن يونس . وهو الصواب اهـ . وعليه مشى صاحب العزّة بقوله : وإذا كان المكان نجساً وجعل عليه سائراً طاهراً كثيفاً — بمثابة — أى ثخيناً جازت الصلاة عليه مطلقاً ، أعني للمريض والصحيح على ما رجّحه ابن يونس اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ لَا تُطَهَّرُ ﴾ يعني أن الشمس ليست

من المطهرات للنجاسة . هذا مذهب جمهور أهل العلم ، خلافاً لأبي حنيفة . قال العلامة الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني الشافعي في كتاب « رحمة الأمة في اختلاف الأئمة » فصل ليس للنار والشمس في إزالة النجاسة تأثير إلا عند أبي حنيفة ، حتى إن جلد الميتة إذا جف في الشمس طهر عنده بلا دبح ، وكذلك إذا كان على الأرض نجاسة خفت في الشمس طهر موضعها ، وجازت الصلاة عليه ، لا التيمم به ، وكذلك النار تزيل النجاسة عنده اه انظر مبحث فيما تزال به النجاسة في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة تجد فيه كلام الحنيفة في نفس المسألة .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُعْنَى عَنْ يَسِيرٍ مَا عَدَا الْأَخْبَثَيْنِ ﴾ هما البول والغائط وما عداهما قال : ﴿ وَهُوَ قَدَرُ الدَّرْهِمِ فَدُونَهُ ﴾ من كل مستقذر ، يعني أن الشريعة السمحاء قد خففت عن العباد بعض النجاسة التي يشق عليهم غسلها بالماء تالفاً من الله سبحانه وتساهلاً في الدين . قال العلامة النفراوي في الفواكه : خاتمة ذكر العلامة خليل ضابطاً كلياً لما يعنى عنه مما هو محقق النجاسة أو مظنونها بقوله : وعنى عما يعسر كحدث مستنكح ، وبأل بأسور في يد أو ثوب إن كثر الرد ، وثوب مرضعة تجتهد ، ودون درهم من دم مطلقاً ، وقبيح وصديد ، وبول فرس لغاز بأرض حرب ، وأثر ذباب من عذرة ، وموضع حجامه مسح ، كطين مطرو إن اختلطت العذرة بالمصيب ولم تغلب ، وذيل امرأة مطال للستر ، ورجل بليت يمران بنجس ييس يطهران بما بعده ، وخفّ ونعل من روث دواب وأبوالها إن دلكا بغير الماء ، لأن الخف والنعل والقدم والمخرجين وموضع الحجامه والسيوف الصقيل يجرى فيها زوال النجاسة بغير الماء اه . وفي العزية : فصل يعنى عن يسير الدم مطلقاً ، أعنى سواء كان دم حيض أو نفاس أو ميتة رآه في الصلاة أو خارجها من جسده أو غيره ، ويسير القيح والصدید ، واليسير مادون الدرهم ، والمراد بالدرهم البغلى الدائرة التي تكون بباطن الذراع من البغل ، وعن أثر الدمل

إذا لم ينك ، أى لم يعصر ، وعن دم البزغيث ، وطين المطر وإن كانت العذرة فيه إلا أن تكون النجاسة غالبية أو يكون لها عين قائمة اه . والله در القائل :

وكل ماشق فَعَنهُ يَمْنَى لعسره والدين يسرهُ لُطْفَاً
كثوب قَصَابٍ وثوب المرضعه وبلل الباسور أو ماضارعه
ومثله طين الرشاش والمطر أو حدث مستنكح أو كالأثر
من دُمِّلَ لم ينك أو ذباب إن طار عن نجس على الثياب
أو خُرَّ يُرْعَوُث ودون الدرهم من عين قبيح أو صديد أو دم
أو ماعلى المجتاز مما سالا وَصُدَّقَ المسلم فيما قالا

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَطْهَرُ الْمَحَلُّ بِإِنْفِصَالِ الْفُسَالَةِ غَيْرِ مُتَغَيِّرَةٍ ﴾

قال خليل : والفسالة المتغيرة نجسة . الخطاب : الفسالة هى الماء الذى غسلت به النجاسة ، ولا شك فى نجاستها إذا كانت متغيرة ، وسواء كان تغيرها بالطعم أو اللون أو الريح اه
يعنى كما فى عبارة الخرشى أن الحل النجس يطهر بفصله بالماء الطهور بشرط أن ينفصل الماء عن الحل طهوراً بآقياً على صفته ، ولا يضر التغير بالأوساخ والصبغ الطاهر على المعتمد ، وأما لو انفصل متغيراً كالثوب الأزرق المتنجس وانفصل الماء متغيراً على صفتها فإن الانفصل منه نجس ، وإن انفصل الماء عن الحل طهوراً فالفسالة طاهرة ولا يلزم عصره لأن القرض أن الماء انفصل طهوراً ، والباقي فى الحل كالمنفصل والمنفصل طاهر اه مع التقديم والتأخير .

سجود السهو

ولما أنهى الكلام على حكم البقاع وما يتعلق بذلك انتقل يتكلم على أحكام

السهو فقال :

﴿ فصل ﴾

أى أن المصنف عقد هذا الفصل في بيان أحكام سجود السهو وصفته ومحلّه . والسهو بمعنى الذهول عن الشيء سواء تقدم ذكره أم لا ؛ لأنه أعم من النسيان . وحكمه - أى سجود السهو - أنه سنة على المشهور كما في المختصر ، وهو مذهب المصنف ، ولذا قال رحمه الله تعالى ﴿ سَجُودُ السَّهْوِ يَجْزِي عَنْ تَرْكِ السَّنَنِ ﴾ وأنه عبر بالإجزاء إشارة لما في حكمه من الخلاف حتى في المذهب . قال ابن جزى في القوانين : سجود السهو واجب وفقاً لأبي حنيفة . وقيل سنة وفقاً للشافعي . وقيل بوجوب القبلي خاصة له وفي الطراز : وجوب البعدي قاله التتائي ، وقد علمت أن المشهور سنته كما تقدم . قال ابو البركة الشيخ أحمد الدردير في أقرب المسالك : يسن لساه عن سنة مؤكدة أو سنتين خفيفتين ، أو مع زيادة ولو شكا سجدة قبل السلام ، ولو تكرّر المخ . ولا فرق في سنّة سجود السهو بين الفرض والنافلة ، كما لا فرق في ذلك بين القبلي والبعدي . وقول المصنف (يجزى عن ترك السنن) يشعر بأن غير السنّة كالفرض لا يجبر بالسجود ، وهذا أيضاً إشارة إلى أن محل السجود ترك السنّة المؤكدة كما تقدم بيان ذلك . قال العلامة الشيخ صالح عبد السمیع في هداية الناسك : ليس كل نقص يجبر بالسجود ، إذ من النقص ما لا يجبر إلا بالإتيان به ، مثل ما لو ترك ركناً من الصلاة كالركوع مثلاً ، ومنه ما لا يطالب له سجود مثل ما لو ترك فضيلة أو سنة خفيفة ، بل السجود للفضيلة مبطل للصلاة ، وإنما الذي يجبر بالسجود السنن المؤكدة وهي ثمانية . قراءة مازاد على أم القرآن ، والسر والجهر في الفريضة كل في محله ، والتكبير سوى تكبيرة الإحرام ، وقول سمع الله من حمده ، والتشهد الأول ، والجلوس له ، والتشهد الأخير . ولا يسجد لغير هذه الثمانية ، فمن ترك شيئاً من هذه الثمانية سجد سجدة قبل السلام وبعد أن يتم تشهد الأول والثاني ثم يتشهد ويسلم ، إذ من سنة السلام أن يعقب تشهداً ، وهو

اختيار ابن القاسم . وقيل لا يعيد التشهد وهو مروي عن مالك أيضاً ، واختياره عبد الملك لأن سنة الجلوس الواحد لا يتكرر فيه التشهد مرتين اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَهُوَ لِلزِّيَادَةِ ﴾ في الصلاة يسجد لذلك ﴿ بَعْدَ السَّلَامِ ﴾ يعني أن المصلي يسجد سجدين بعد أن يسلم ، ولا يقرأ لهما شيئاً ، وذلك لأجل الزيادة كما قال العلامة عبد الرحمن الأخرى : وللزيادة سجدتان بعد السلام ، يتشهد بعدها ويسلم تسليمه أخرى اهـ قال ابن جزى في صفة السجود : يكبر للسجدين في ابتدائهما وفي الرفع منهما ، واختلف هل يفترق البعدي إلى نية الإحرام أم لا (قُلْتُ) والصحيح أن البعدي يفترق إلى النية : كما يأتي عن المصنف ويتشهد ^{البعدي} ويسلم ، وأما القبلي فإن السلام من الصلاة يجزئ عنه ، وفي التشهد له روايتان اهـ . وفي الرسالة : وكل سهو في الصلاة بزيادة فليسجد له سجدتين بعد السلام يتشهد لهما ويسلم منهما ، وكل سهو بنقص فليسجد له قبل السلام إذا تم تشهد ثم يتشهد ويسلم . وقيل لا يعيد التشهد . قال في أقرب المسالك : وأعاد تشهده بلا دعاء . (قُلْتُ) إعادة التشهد هو المشهور كما في الشارح . وقال الصاوي في حاشيته عليه : قوله وأعاد تشهده أى استئنافاً على المشهور خلافاً لمن قال بعدم الإعادة ، وخلافاً لمن قال بالندب اهـ وفي العزبة : ويعيد التشهد في القبلي ثم يسلم اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلِلنَّقْصِ أَوْ أُجْتِمَاعِهِمَا قِيلُهُ ﴾ يعني أن المصلي يسن له أن يسجد سجدتين قبل السلام ان نقص سنة أو سنتين أو أكثر غير خفيفة بل مؤكدة ، أو نقص مع زيادة . قال العلامة الشيخ عبد الباري في مقدمته : وان نقص وزاد سجد قبل سلامه لأنه يغلب جانب النقص على جانب الزيادة . وفي العزبة : ومحل سجود السهو مختلف ، فالزيادة فقط يسجد لها بعد السلام ، والنقص فقط أو النقص والزيادة يسجد لهما قبل السلام اهـ . كما نص عليه في الرسالة فراجعه إن شئت

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِهِ ﴾ أى أن سجود السهو

لا يتكرر ولو تكرر السهو ، أى بمعنى موجب السجود ، أى وكان التكرار قبل السجود ، أمّا إن كان التكرار بعده فإنَّ السجود يتكرر ، كما إذا سجد المسبوق مع إمامه القبلى ثم سها فى قضائه بنقص أو زيادة فإنه يسجد لسهوه ولا يجزى بسجوده السابق مع الإمام ، وإليه أشار الأخرى : وإذا سها المسبوق بعد سلام الإمام فهو كالمصلى وحده ، أو تكلم المصلى بعد سجوده فى القبلى وقبل سلامه فإنه يسجد بعد السلام أيضاً ، وكذا إذا زاد سجدة فى القبلى فإنه يسجد بعد السلام . وقيل لاشئ عليه ، كما لاشئ عليه أصلاً لو زاد سجدة فى البعدى نقله الصاوى عن الدسوقي اه باختصار .

ثم بين المصنف صفة السجود بقوله : ﴿ وَيُحْرَمُ لِلَّتَيْنِ بَعْدَ السَّلَامِ ﴾ هذا تصريح من المصنف على أن البعدى يفتقر إلى نية كإقرارناه سابقاً ، وعلى أنهما سجدتان لا أكثر ولا أقل ويسجدها وهو جالس ﴿ وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ ﴾ منهما تسليمة أخرى كما تقدم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ سَهَا عَنْهُمَا فَعَلَهُمَا مَتَى ذَكَرَ ﴾ يعنى أن من ترك سجدة السهو سواء كان الترك سهواً أو عمداً أو غيرها فإنه يطالب بإتيانها ولو بعد طول الزمان لأن السجود البعدى ترغيم للشيطان فناسب أن يسجده وإن طال الزمان ، بخلاف القبلى فإنه جابر لنقص الصلاة فلذا طاب وقوعه فيها أو عقيبها مع القرب . قال فى الرسالة : ومن نسى أن يسجد بعد السلام فليسجد متى ما ذكره وإن طال ذلك ، وإن كان قبل السلام سجد إن كان قريباً ، وإن بعد ابتداء صلاته إلا أن يكون ذلك من نقص شئ خفيف كالسورة مع أم القرآن أو تكبيرتين ، أو التشهدين وشبه ذلك فلا شئ عليه اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلْ يَتَشَهَّدُ لِلَّتَيْنِ قَبْلَهُ قَوْلَانِ ﴾ وتقدم أن

المشهور من القولين إعادة التشهد في القبلي استثنائاً . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ سَهَا عَنْهُمَا فَعَلَاهُمَا بَعْدَهُ ﴾ يعني إن سها المصلي عن السجود القبلي ولم يتذكر حتى سلم فإنه يسجدهما . قال الأخضري : ومن نسي السجود القبلي حتى سلم سجد إن كان قريباً ، وإن طال أو خرج من المسجد بطل السجود وتبطل الصلاة معه إن كان على ثلاث سنن أو أكثر من ذلك ، وإلا فلا تبطل . ومن نسي السجود البعدي سجد ولو بعد عام اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ أَوْ انْقَضَتْ طَهَارَتُهُ فَقِيلَ تَبْطُلُ ، وَقِيلَ لَا إِلَّا أَنْ يَتْرَكَ فِعْلاً كَالْجُلُوسِ الْأَوَّلِ ﴾ يعني أن من نسي السجود القبلي ولم يتذكر إلا بعد أن سلم وطال هل يبطل السجود فقط مع صحة صلاته ، أو بطلت الصلاة ؟ فأجاب العلامة الشيخ عبدالرحمن الأخضري بقوله رحمه الله : ومن نسي السجود القبلي حتى سلم سجد إن كان قريباً ، وإن طال أو خرج من المسجد بطل السجود وتبطل الصلاة معه إن كان على ثلاث سنن أو أكثر من ذلك ، وإلا فلا تبطل . قال الشارح يعني أن من نسي السجود القبلي أي الذي يفعل قبل السلام حتى سلم من صلاته فلا يخلو إما أن يكون تذكره له عن قرب من انصرافه من الصلاة وحينئذ يأتي به ولا شيء عليه ، وناب السجود البعدي عن السجود القبلي لعذره بالنسيان ، وإن طال تذكره بأن بعد ما بين تذكره وانصرافه من الصلاة أو خرج من المسجد بطل السجود وتبعه بطلان الصلاة حيث كان مترتباً عن نقص ثلاث سنن . قال التائي كالتحقيق : كنسيان الجلوس الوسط ، أو ثلاث تكبيرات ، أو تحميدات ، وأما إن كان مترتباً عن سنتين خفيفتين كالسورة التي تقرأ بعد أم القرآن ، وكالتحميدتين وطال الأمر فلا سجود عليه ولا بطلان اه هداية المتعبد . وقال ابن جزى : وإن نسي القبلي سجد ما لم يبطل أو يحدث ، فإن طال أو أحدث بطلت الصلاة على المشهور . وقيل إنما تبطل إن كان عن

نقص فعل لا قول ، فإن ذكر البعدى فى صلاة تيمادى وسجد بعدها ، وإن ذكر القبلى فهو كذا كر صلاة فى صلاة اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَرْجِعُ تَارِكُهُ مَا لَمْ يَسْتَقِلَّ عَنِ الْأَرْضِ ، فَإِنْ عَادَ بَعْدَهُ بَطَلَتْ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ سَاهِيًا أَوْ جَاهِلًا ﴾ يعنى أن من سها عن الجلوس الأول يؤمر بالرجوع قبل أن يستقل قائماً ، وإن رجع فلا سجود عليه إلا أن يفارق الأرض بيديه وركبتيه ، فإن رجع بعد مفارقة الأرض فإنه يسجد بعد السلام للزيادة ، وأما بعد الاستقلال فلا يرجع ، فإن رجع بعد استقلاله قائماً بطلت صلاته فى القول الأصح . وقيل لا تبطل . قال فى الرسالة : ومن قام من اثنتين رجع ما لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه ، فإذا فارقتها تيمادى ولم يرجع وسجد قبل السلام اه انظر شراح الرسالة . قال العلامة الشيخ عبد الرحمن الأخصرى : ومن قام من ركعتين قبل الجلوس فإن تذكر قبل أن يفارق الأرض بيديه وركبتيه رجع إلى الجلوس ولا سجود عليه ، وإن فارقتها تيمادى ولم يرجع وسجد قبل السلام ، وإن رجع بعد المفارقة وبعد القيام ساهياً أو عامداً صحت صلاته وسجد بعد السلام اه . يعنى أن حكم من قام من اثنتين من صلاة الفريضة قبل أن يجلس أى ترحل للقيام ثم تذكر قبل أن يفارق الأرض بيديه وركبتيه فإنه يرجع ثم يتشهد ويتم صلاته ولا سجود عليه على المشهور لخفة الأمر فى ذلك ، فإن تيمادى على القيام عامداً بطلت صلاته على المشهور ؛ لأنه ترك ثلاث سنن عامداً . وقيل لا تبطل على الخلاف فى ترك السنة عمداً ، فحكم الرجوع الوجوب على الأول والسنة على الثانى ، وإن تيمادى ناسياً سجد قبل السلام . قوله وإن فارقتها تيمادى ولم يرجع وسجد قبل السلام ، وإن رجع بعد المفارقة وبعد القيام ساهياً أو عامداً صحت صلاته وسجد بعد السلام ، هذا صادق بصورتين : الأولى أن يفارق الأرض بيديه وركبتيه ولم يعتدل قائماً ، ثم تذكر بعد أن فارقت الأرض بيديه وركبتيه ، والثانية أن يفارق الأرض ويعتدل قائماً ، والحكم

فيهما واحد وهو ما ذكره المصنف أنه يتبادى على صلاته ولا يرجع ويسجد قبل السلام لكن عدم الرجوع في الأولى على المشهور وعليه لا تبطل صلاته إن رجع إلى الجلوس عمداً أو سهواً أو جهلاً ويسجد بعد السلام لتحقيق الزيادة ، وفي الثانية متفق عليه ، فإن رجع إلى الجلوس عامداً في التوضيح المشهور الصحة ، وعليه يسجد بعد السلام لتحقيق الزيادة ، وإن رجع جاهلاً في النواذر عن سحنون تفسد صلاته ، وإن رجع ناسياً فلا تبطل صلاته اتفاقاً . قال العلامة الشيخ صالح بن عبد البسيم الآبي الأزهرى في هداية المتعبد ، وفي شرحه على الرسالة المسمى بشمر الداني اهـ . قال خليل في المختصر : ورجع تارك الجلوس الأول إن لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه ولا سجود ، وإلا فلا تبطل إن رجع ولو استقل ، وتبعه مأموه وسجد بدمه اهـ . انظر شرحه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ أَمَّا الْأَزْكَانُ فَلَا يُجْزَى إِلَّا الْإِتْيَانُ بِهَا ﴾ يعني أن من ترك ركناً من أركان الصلاة فلا يجزئه السجود لأن السجود لا يحجر الركن بل الواجب الإتيان به قبل فوته . قال المصنف : ﴿ مَا مَآءٌ يَفْتَحُ لَحْلُ التَّلَافِي ، فَإِنْ قَاتَ بَطَلَتْ الرَّكْعَةُ ﴾ فقط ويطلب إتيانها إن كان بقرب ذلك بأن يرجع ويحرم بنية إتمام الصلاة ويأتي بتلك الركعة المتركبة ويشهد ويسلم ثم يسجد بعد السلام . هذا إن كان الترك من الركعة الأخيرة . قال في الرسالة : ومن انصرف من الصلاة ثم ذكر أنه بقي عليه شيء منها فليرجع إن كان بقرب ذلك ، فيكبر تكبيرة يحرم بها ثم يصلي ما بقي عليه ، وإن تباعد ذلك أو خرج من المسجد ابتداء صلاته ، وكذلك من نسي السلام اهـ . قال خليل : وبني إن قرب ولم يخرج من المسجد بإحرام ولم تبطل بتركه وجلس له على الأظهر ، وأعاد تارك السلام التشهد اهـ . وفي الأخضرى : ومن نقص فريضة فلا يجزيه السجود عنها . قال الشارح لأن جبر الخلل الواقع في الصلاة بالسجود مخصوص بنفي الفرائض . وأما الفرائض فلا تجبر بالسجود اتفاقاً ، بل إن أمكنه تدارك المتروك أتى به وإلا بطلت الصلاة ،

فمن يتيقن أنه ترك ركعة كاملة ، أو شك في الترك حال تشهده وقبل سلامه فلا بد من الإتيان بتلك الركعة ، وكيفية الإتيان بها أنه يأتي بها بانياً على ماسبق من الركعات ، فلو كانت تلك الركعة إحدى الأوليين فإنه يسجد بعد ذلك قبل السلام لا انقلاب الركعات فيتحقق له الزيادة والنقص ، فإن لم تكن من إحدى الأوليين فإنه يسجد بعد الإتيان بتلك الركعة بعد السلام لتحض الزيادة . انظر اختلاف العلماء فيمن سها عن قراءة الفاتحة في ركعة في هداية المتعبد اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ ذَكَرَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ سَجْدَةً لَا يَعْلَمُ مُحَلَّهَا سَجَدَ وَأَتَى بِرُكْعَةٍ ﴾ واحدة ﴿ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ ﴾ بأن يسجد تلك السجدة المتروكة ثم يأتي بركعة ويشهد ويسلم ويسجد بعد السلام ﴿ وَقَالَ أَشْهَبُ بِرُكْعَةٍ فَقَطْ ﴾ أى ولا يأتي بسجدة بل يأتي بركعة فقط بدل السجدة المتروكة ، ولا سجود عليه إلا إذا كانت السجدة المتروكة من الركعة الأخيرة فيسجدها كما قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَفِي كَوْنِهَا مِنَ الْآخِرَةِ يَسْجُدُ لَا غَيْرُ ﴾ وحاصل ما ذكره المصنف وغيره على ما نقله العلامة الشيخ حسين ابن إبراهيم المغربي ثم المسكي أنه ذكر فائدة جلية في فتاويه قال : إذا ترك رُكْعًا من أركان الصلاة سهواً فإن كان من الركعة الأخيرة ولم يسلم فإنه يتداركه ، فإن كان المترك الفاتحة انتصب قائماً فيقرأها ثم يتم ركعته ، وإن كان الركوع رجع قائماً ثم يركع ، وإن كان الرفع منه رجع محدوداً فإذا وصل حد الركوع اطمأن ثم يرفع ويكمل ركعته ، وإن كان سجوداً واحداً سجدته وهو جالس وأعاد التشهد وسلم ، وإن كان سجدين وتذكرهما وهو جالس وقد انحط بنية الجلوس فإنه يرجع قائماً ليأتي بالسجدين منحطاً لهما منه ، فإن لم يفعل وسجدهما من جلوس سهواً فقد نقص الانحطاط للسجدين وهو ليس بواجب ، إذ لو كان واجباً لم ينجبر بسجود السهو فإنه لو انحط أولاً للجلوس ثم سجد السجدين منه فإن صلاته لا تبطل ، لكنه يسكره تعمد ذلك ، فإن سلم من الأخيرة معتقدا الكمال ثم تذكر ترك ركن منها فات التدارك واستأنف ركعة بدلها إن

لم يطل فإن طال بطلت صلاته . ويسجد بعد السلام في جميع ما تقدم للزيادة . وإن كان الركن المتروك من غير الأخيرة تداركه إن لم يعقد ركوع الركعة التي بعدها ، فَإِنْ عَقَدَهُ بَرَفَعَ الرَّأْسَ مِنَ الرُّكُوعِ بطلت ركعة النقص ورجعت الثانية أولى ، فإن كانت ركعة النقص هي الأولى صارت الثانية مكانها ويأتي بركعة بأمّ القرآن وسورة ويشهد ويسجد بعد السلام ، وإن كانت ركعة النقص هي الثانية صارت الثالثة ثانية ، وهي بفاتحة فقط فيتشهد بعدها ويأتي ركعتين بفاتحة فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة من التي صارت ثانية مع زيادة ، وإذا كانت ركعة النقص هي الثالثة صارت الرابعة ثالثة ويسجد بعد السلام ، وإذا تذكر وهو في الجلوس الثاني أنه ترك ركناً من الأولى رجعت الثانية أولى والثالثة ثانية والرابعة ثالثة فيأتي بركعة بالفاتحة فقط سراً ويسجد قبل السلام لنقص السورة والشهد الأول لأنه صار ملغى بوقوعه بعد الأولى والزيادة ظاهرة ، وكذا إن تذكر بعد السلام بقرب يلغى ، فإن طال بطلت اه «قرة العين ، بفتاوى علماء الحرمين » للشيخ حسين إبراهيم مفتي السادة المالكية بمكة المكرمة سابقاً رحمه الله تعالى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ جَهِلَ كَمْ صَلَّى بَنَى عَلَى الْأَقْلِّ ﴾ يعني أن من نسى عدد ما صلى فإنه يبني على اليقين ؛ لأن الذمة لا تبرأ إلا باليقين . قال في الرسالة : ومن لم يدر ما صلى أثلاث ركعات أم أربعاً بنى على اليقين وصلى ما شك فيه وأتى برابعة وسجد بعد سلامه اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ مِنْ رَكْعَةٍ أَجْزَأُهُ السُّجُودُ عَلَى الْأَشْهَرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ ثُنَائِيَّةً فَتَبْطُلُ عَلَى قَوْلِ الْقَاضِي ﴾ يعني أن المصلي إذا ترك الفاتحة في ركعة واحدة اختلف العلماء فقليل يعيد الصلاة ، وقيل يلغى الركعة ويقضيها ، وقيل يسجد للسهو قبل السلام . والقول الأخير هو الذي مشى عليه المصنف بقوله أجزاء السجود على الأشهر الخ . وقوله على قول القاضي يعني به الشيخ أبا محمد عبد الله

ابن أبي زيد القيرواني . قال العلامة الشيخ صالح ابن عبد السميع في هداية المتعبد :
واختلف في السهو عن القراءة في ركعة من غير الصبح كالرباعية أو الثلاثية على ثلاثة
أقوال كلها في المدونة ، فقيل يجزئ عن القراءة في ركعة من غير الصبح سجود السهو
قبل السلام ، واختار هذا القول عبد الملك بناء على أنها فرض في الجل وقيل بلغها
أي الركعة التي ترك منها قراءة الفاتحة ويأتي بركعة بدلها لفوات تداركها ويسجد بعد
السلام حيث جلس بعد ركعتين صحيحتين بحيث قرأ فيهما الفاتحة والسورة ، وإلا سجد
قبل السلام لزيادة الركعة الملقاة ونقص الجلوس والسورة من الثانية التي ظلها ثلاثة ،
واختار هذا القول ابن القاسم ، وهذا يقتضي وجوبها في كل ركعة . وصح ابن الحاجب
القول بوجوبها في كل ركعة . وقال ابن شاس هي الرواية المشهورة . وقيل يسجد قبل السلام
ولا يأتي بركعة بدلها ويعيد الصلاة احتياطاً . قال الأجهوري : وإنما أمر بالاحتياط
لبراءة ذمته مراعاة لمن يقول بوجوبها في كل ركعة وبالإعادة افرقت الرواية الثالثة من
الأولى اهـ . وتقديم لنا الكلام في تارك الفاتحة في الركن الرابع من أركان الصلاة
عند قول المصنف : والمشهور وجوبها الخ فراجعه إلى شئت .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَرَكَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ ابْتِدَاءً ﴾ يعني أن
المصلي إذا ترك تكبيرة الإحرام وجب عليه أن يتدبّر صلواته لبطلانها لعدم الركن
الأول وكأنه لم يدخل الصلاة . قال مالك في الموطأ ، ومثله في المدونة فيمن نسي تكبيرة
الافتتاح أنه يستأنف صلاته . وقال في إمام نسي تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ من
صلاته ، قال أرى أن يعيد ويعيد من خلفه الصلاة ، وإن كان من خلفه قد كبروا فإنهم
يعيدون اهـ . وتقدم لنا الكلام على تكبيرة الإحرام في الركن الثاني من أركان الصلاة
فراجعه إن شئت .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْتَمُّ مُحْرِمٌ وَيُذْرِكُ مَا لَمْ يَرْكَعْ إِمَامُهُ ، وَقِيلَ مَا لَمْ يَرْفَعْ ﴾ . يعنى أن المأموم يحرم ويدرك الإمام ما لم يعقد إمامه ركعة ، فإذا عقدها فاته محل التدارك . واختلف هل عقد الركعة يكون بالركوع أو برفع الرأس منه ، والمشهور عند ابن القاسم أن عقد الركعة يكون برفع الرأس من الركوع إلا في مسائل فيفتقان فيها ، على أن عقدها يحصل بوضع يديه على ركبتيه . وتلك المسائل هي ترك مير أو جهر بموضعهما ، وتقديم السورة على أم القرآن ، وتسكبير عيد ، وسجدة تلاوة ، وذكر بعض صلاة ، وإقامة مغرب عليه وهو بها ، فإن عقد الركعة يحصل في الجميع بالركوع أى بالإحناء ، وبه يفوت محل التدارك . وقول المصنف ما لم يركع ، وقيل ما لم يرفع إشارة إلى القولين . وقال العلامة المحقق مفتى المالكية بمكة سابقاً الشيخ حسين ابن إبراهيم المغربي في « قرة العين » فيمن ترك ركناً من أركان الصلاة أنه يتدارك ما لم يعقد ركوع الركعة التى بعدها إلى أن قال : فإن عقده برفع الرأس من الركوع لأن عقده عند ابن القاسم برفع رأسه مطمئناً معتدلاً ، فمن لم يعتدل تدارك ما فاته . قال : وكذا المسبوق إذا كبر للإحرام وانحنى بعد رفع الإمام رأسه وقبل اعتداله فقد أدرك الركعة معه إلا في مسائل فعقد الركوع فيها بالإحناء عند ابن القاسم ، وهى كما تقدم ترك الركوع من ركعة فيفوت لجرد الانحناء من التى تليها ، وتقوم هذه الركعة مقام ما قبلها ، أو ترك سر الفاتحة ، أو سورة فيفوت تداركها بالإحناء ، فإن خالف وعاد للقراءة على سنتها بطلت صلاته أو ترك جهر كذلك ، أو ترك تسكبير عيد كلاً أو بعضاً حتى انحنى فكذلك ، أو ترك سورة بعد فاتحة ، أو ترك سجدة تلاوة في فرض أو نفل حتى انحنى ساهياً عنها ، أو ذكر بعضاً من صلاة أخرى قبل التى هو فيها ، والمراد بالبعض المتروك ما يشمل البعض حقيقة أو حكماً كالسجود القبلى المترتب عن ثلاث سنن في الانحناء

يفوت التدارك وتبطل الصلاة التي ترك منها البعض الحقيقي أو الحكى للطول بالركوع .
ثم قال : هذا حاصل ما في أقرب المسالك مع زيادة من حاشية الخرشى اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَدْرَكَهُ رَاكِعًا فَأَمَكَنَهُ أَنْ يُحْرِمَ وَيُذْرِكَهُ قَبْلَ رَفْعِهِ صَحَّتْ ، وَبِمَدِّ رَفْعِهِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَبْتَدِئُ ، وَقِيلَ إِنْ كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ مَضَى وَأَعَادَ إِجْبَابًا . وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ اسْتِحْبَابًا ﴾ . يعنى أن المسبوق الذى أدرك الإمام راكمًا فإن أمكنه أن يكبر وهو قائم قبل اعتدال الإمام قائمًا فعل ولحقه وقد حصلت له تلك الركعة وصحت . وإن تحقق أنه ما حصل له الركوع إلا من بعد رفع رأسه واعتداله قائمًا فالصحيح أنه لا يعتد بتلك الركعة ، فإن اعتدَّ بها بطلت صلاته ووجب عليه الإعادة . وقيل إن كبر للركوع مضى مع إمامه وأعاد صلاته إيجابًا . وقال ابن الماجشون يعيدها استحبابًا ، ولعل وجه قول ابن الماجشون ما رواه مالك رحمه الله فى الموطأ من أنه قال : ولو سها مع الإمام عن تكبيرة الافتتاح وكبر فى الركوع الأول رأيت ذلك مجزيًا عنه إذا نوى بها تكبيرة الافتتاح اه . قال العلامة ابن رشد فى المقدمات فى الكلام على تكبيرة الإحرام : فإذا نسي المأموم تكبيرة الإحرام وكبر للركوع ولم ينوبها تكبيرة الإحرام تمادى مع الإمام وأعاد ، وإن نوى بها تكبيرة الإحرام أجزأته صلاته وحمل عنه الإمام القراءة اه . وتقدم لنا الكلام فى المسبوق الذى أدرك بعض صلاة الإمام فراجع إن شئت فى فصل المنفرد بصلاة من هذا الكتاب .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَسْجُدُ الْمُؤْتَمُّ لِسَهْوِ إِمَامِهِ ﴾ . يعنى أن المأموم غير المسبوق يسجد مع إمامه مطلقا قبلًا أو بعدًا ، أى يلزمه أن يتابعه فى سجود سهوه مهما كان .

قال رحمه الله : ﴿ فَأَمَّا الْمَسْبُوقُ إِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ قَبْلَ سَلَامِهِ سَجَدَ مَعَهُ ﴾ على المشهور ، وأما إن كان سجوده بعدياً فلا يسجد معه حتى يأتي بقضاء ما عليه ثم يسجد بعدى إمامه ، فإن قدمه على القضاء أو سجد مع الإمام عمداً ، أو كان تقدمه ذلك عمداً أو جهلاً بطلت صلاته ، لا إن كان ذلك سهواً فيسجد بعد السلام ، وكذلك تبطل صلاته إن سجد القبلي مع الإمام إن لم يدرك معه ركعة ، ثم إن المأموم مطالب بالسجود إن تركه الإمام ، فإن كان السجود مترتباً عن ثلاث سنن وتركه الإمام ولم يسجد له وسجده المأموم بطلت صلاة الإمام دون صلاة المأموم ، وتزاد هذه على قولهم كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه اهـ شارح العزمية .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَقَامَ ﴾ أى المسبوق ﴿ لِلْقَضَاءِ بَعْدَ سَلَامِهِ ﴾ الضمير عائد للإمام ، يعنى أن المسبوق إذا سلم الإمام قام ليقضى ما فاتته من الصلاة . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِنْ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ لَمْ يَسْجُدْ مَعَهُ ﴾ يعنى أن المسبوق إذا ترتب على إمامه السجود البعدى فلا يسجد معه كما تقدم قال الأخضري : والمسبوق إن أدرك مع الإمام أقل من ركعة فلا يسجد معه لا قبلياً ولا بعدياً ، فإن سجد معه بطلت صلاته ، وإن أدرك ركعة كاملة أو أكثر سجد معه القبلي وآخر البعدى حتى يتم صلاته فيسجد بعد سلامه ، فإن سجد مع الإمام عمداً بطلت صلاته ، وإن كان ساهياً سجد بعد السلام ، وإذا سلمها المسبوق بعد سلام الإمام فهو كالصلي وحده ، وإذا ترتب على المسبوق بعدى من جهة إمامه وقبل من جهة نفسه أجره القبلي اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلْ يَقُومُ ﴾ المسبوق ﴿ لِلْقَضَاءِ بَعْدَ سَلَامِهِ مِنْ الصَّلَاةِ أَوْ مِنَ السُّجُودِ ؟ قَوْلَانِ ﴾ يعنى اختلف أهل المذهب في المسبوق بعد سلام الإمام

هل يقوم لقضاء ما فاتته من الصلاة قبل فراغ إمامه من السجود البعدى ، أو ينتظره حتى يسلم منه ، قال ابن جزى فى القوانين : المسألة الخامسة المسبوق إن سهى بعد سلام الإمام سجد وأما سهو إمامه فإن كان قبلياً سجد معه وإن كان بعدياً أخره حتى يفرغ من قضائه . وقال أبو حنيفة وابن حنبل يسجد معه مطلقاً . وقال إسحاق يسجد بعد فراغه من قضائه مطلقاً . وقال الشافعى يسجد معه ثم يسجد بعد فراغه . وعلى المذهب فاختلف هل يقوم لقضائه إذا سلم الإمام أو ينتظره حتى يفرغ من سجوده اهـ (قُلْتُ) المشهور أن المسبوق لا يقوم لذلك إلا بعد سلام الإمام . والله الموفق للصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَسْجُدُ الْمُؤْتِمُّ بَعْدَ قَضَائِهِ ﴾ يعنى أن المسبوق يسجد بعد السلام بعد إتيانه بما عليه مما فاتته مع الإمام ، كما إذا زاد إمامه وسجد لسهوه فإنه يسجد بعد اتمام صلاته كما تقدم . قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَالْإِمَامُ يَحْمِلُ سَهْوَ الْمُؤْتِمِّ ﴾ يعنى أن الإمام يحمل سهو المؤمن ، ما لم يترك ركناً من أركان الصلاة ، فإذا ترك المؤتم ركناً من أركان الصلاة فإن الإمام لا يحمله عنه إلا إذا كان الركن المتروك فاتحة فيحملها عنه الإمام ، بل إنه يكره للأمام قراءتها خلف الإمام فى الصلاة الجهرية عند المالكية . وقول المصنف : والإمام يحمل سهو المؤتم ، قال العلامة الصاوى فى حاشيته على أقرب المسالك : لا مفهوم السهو بل إذا تعد ترك جميع السنن فإن الإمام يحملها عنه اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي تَعَمُّدِ تَرْكِ سُنَّةٍ قَوْلَانِ بِالسُّجُودِ وَعَدَمِهِ ﴾ يعنى اختلف فى ترك سنة واحدة عمداً من سنن الصلاة بالسجود قبل السلام وعدمه . وقيل تبطل به الصلاة . وفى العزنية قال بعضهم : لو ترك الجهر عامداً فقل يستغفر الله ولا شىء عليه . وقيل تبطل صلاته لأن هذا من التهاون بالسنن كما يتهاون بالفريضة . قال شارحها : ولا مفهوم للجهر بل كل سنة تركت عمداً فى الصلاة فيها هذان القولان اهـ . وقال ابن جزى فى

مبطلات الصلاة : وكذلك ترك سنة من سننها المذكورة عمداً يفسدها عند بعضهم اه .
وفي المكروهات : وكره ترك سنة خفيفة عمداً من سننها كتكبيره وتسميعة . وحرّم ترك المؤكدة ، قاله الدردير . وقال الصاوى فى حاشيته : قوله وحرّم ترك المؤكدة ، أى وفيها قولان بالبطلان وعدمه والراجح يستغفر الله ولاشئ عليه . قال والجزم بالحرمة مشكل غاية الإشكال حيث كان متفقاً على سنتيها ، ولم يكن فيها قول بالفريضة اه (قلت) الحاصل أن الراجح فيمن ترك سنة واحدة عمداً أن يستغفر الله ولاشئ عليه . والله اعلم

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا سُجُودَ نَتْرَكٍ فَضِيلَةٍ ﴾ يعنى أن الفضائل لا سجود لها ، بل نصوا على أن من سجد قبل السلام لنقص فضيلة أعاد صلاته أبدأ . مثال ذلك ما لو ترك القنوت فى الصباح فظن أنه يجبر بالسجود فسجد له قبل السلام بطلت صلاته ووجب عليه الإعادة أبدأ اه . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَعَمْدُ الْكَلَامِ لَا لِإِصْلَاحِهَا مُبْطِل وَإِنْ قَلَّ لَا سَهْوُهُ إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ ﴾ يعنى أن من تكلم فى الصلاة متعمداً بطلت صلاته ، إلا لإصلاحها فلا تبطل بقليله بل بكثيره . وقال فى المدونة : من تكلم فى صلاته ناسياً بنى على صلاته ثم سجد بعد السلام ، وإن كان مع الإمام فإن الإمام يحمل ذلك عنه . وفيها أيضاً عن مالك بإسناده عن أبى هريرة يقول « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فسلم فى ركعتين ، فقام ذواليدنين فقال أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن ، فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله ، فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال : أصدق ذواليدنين ؟ فقالوا نعم ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى من الصلاة ثم سجد ^{بدين} يدين بعد السلام وهو جالس » اه قال العلامة الشيخ عبد اللطيف المرادسى فى عمدة البيان : أن من تكلم ساهياً وكان قليلاً فإنه يجزئه عن ذلك سجود السهو بعد السلام ، لأن الكلام إذا كان سهواً وكان قليلاً فنجبر ، وأما الكثير ولو كان سهواً فمبطل لكون المصلى يخرج بسبه عن معنى الصلاة . وأما من تكلم عامداً

لغير إصلاح الصلاة بطلت صلاته سواء كان الكلام قليلاً أو كثيراً ، حراماً كان أو واجباً .
وأما لإصلاح الصلاة فالمشهور لا تبطل صلاته . وقال ابن كنانة تبطل . وأما الجاهل قيل
حكمه كحكم الساهى . وقيل حكمه كحكم العامد . وأما المكروه على الكلام فقال ابن شاس
تبطل صلاته اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَسُعَالَ وَعُطَّاسٌ وَغَلْبَةٌ بُكَاءٌ ﴾ يعنى أن المصلى
إذا عرضت له هذه الأشياء فلا سجود عليه ولا تبطل صلاته إلا إذا كانت شديدة ومنعته
من الإتيان بشئ من الفرائض فتبطل صلاته وإلا فجميعها مفتقر . قال الأخضرى : وبكاء
الخاشع فى الصلاة مفتقر . وقال ابن جزى فى القوانين : المسألة الثالثة فيما يشبه القول فالنفخ
غير مبطل . وقيل يبطل عمدته ويسجد لسهوه ، والبكاء خشوعاً حسن وإلا فهو كالسكلام .
والأنين كالسكلام إلا أن يضطر إليه . والقهقهة تبطل مطلقاً . وقيل فى العمد . والتبسم
مفتقر . وقيل يسجد له بعد السلام لأنه زيادة . وقيل قبل السلام لنقص الخشوع . والتنحنح
لضرورة لا يبطل ، ودونها فيه قولان . وقراءة كتاب إن حرك به لسانه كالسكلام ، وإلا
فمفتقر إلا أن يطول اهـ . وفى المدونة عن مالك فىمن عطس وهو فى الصلاة أنه لا يحمد الله ،
فإن فعل فى نفسه . قال ابن القاسم : ورأيت أنه يرى أن ترك ذلك خير له اهـ . ولذا قال بعضهم :
ومن عطس فى صلاته فلا يشتغل بالحمد ، أى لا يقل الحمد لله ، فإن فعل أى فإن قالها فلا
شئ عليه ، ولا ينبغى تسميت العاطس فى حال الصلاة ، فإن شتمه أحد فلا يرد عليه لأنه
فى مناجات مولاه . ومن تئاءب فى الصلاة سدفاه ، أى فليضع يده على فيه ، ولا ينفث
إلا فى ثوبه من غير إخراج حروف . قال ابن القاسم : ورأيت مالكا إذا أصابه
التثاؤب يضع يده على فيه وينفث فى غير صلاة . قال ولا أدرى ما فعله فى الصلاة
اهـ مدونة

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَيُبْطِلُهَا سَهْوٌ أَحْدَثٌ وَغَلْبَتُهُ ﴾ يعنى أن الصلاة تبطل

بالحدث مطلقاً سواء كان عمداً أو سهواً أو غابة . قال الدردير في مبطلات الصلاة: وبَطْرُؤ ناقض ، أى ناقض لوضوئه من حدث أو سبب أو تذكرة ، ولا يسرى البطلان للمأموم بحصول ذلك للإمام إلا بتعمده لا بالغلبة والنسيان . قاله الصاوى . وعبارة الشيخ صالح فى الإكليل عند قول الشيخ خليل وبحدث : أى بطلت أى الصلاة بحصول ناقض فيها غلبة أو نسياناً لفظاً أو مأموم ، أو إمام . ولا يسرى البطلان لصلاة مأموميه ، فيستخلف من يتم بهم ، فإن لم يستخلف وكل بهم ، أو عمل عملاً بعد حدثه واتباعه فيه بطلت عليهم ، كتعمده الناقض اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْقَهْقَرَةُ ﴾ وهى تقلص الشفتين مع التكشر عن الأسنان عند الإعجاب مع الصوت ، وإلا فهو الضحك ، والتبسم دونه . وقيل هر أول الضحك كما فى الخرشى . والمعنى أن القهقهة من مبطلات الصلاة ، لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى ذات يوم مع أصحابه وبين يديه حفرة فأقبل رجل للصلاة وفى عينيه شيء فسقط فى تلك الحفرة فضحك بعض أصحابه ، فلما سلم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال (من ضحك منكم فليعد الصلاة) اهـ قاله الليث بن سعد كما فى المدونة . قال العلامة عبد الرحمن الاخرى : ومن ضحك فى صلاته بطلت صلاته سواء كان عامداً أو ساهياً ، ولا يضحك فى صلاته إلا غافل متلاعب ، والمؤمن إذا قام للصلاة أعرض بقلبه عن كل ماسوى الله تعالى ، ويترك الدنيا وما فيها حتى يحضر بقلبه جلال الله تعالى وعظمته ، ويرتعد قلبه وترهب نفسه من هبة الله جل جلاله ، فهذه صلاة المتقين اهـ . قال الشيخ خليل فى المختصر : وبطلت بقهقهة ، وتماذى المأموم إن لم يقدر على الترك اهـ انظر الخرشى . قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ لَا التَّبَسُّمُ ﴾ أى لا تبطل به الصلاة . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلْ يَسْجُدُ لَهُ قَوْلَانِ ﴾ يعنى هل يسجد المنصلى سجود السهو إذا تبسم ام لا سجود عليه؟ قال الخرشى وغيره إنه لا يسجد عليه سواء كان عمداً أو سهواً ، غير أن العبد مكروه لأن

التبسم حركة الشفتين فهو كحركة الأجفان والقدمين ، وعرفه بعضهم بأنه انبساط الوجه واتساعه مع ظهور البشري من غير صوت اه وفي الرسالة : ومن ضحك في الصلاة أعادها ولم يعد الوضوء ، وان كان مع إمام تمادى وأعاد ، ولا شئ عليه في التبسم . والنفخ في الصلاة كالكلام ، والعامد لذلك مفسد لصلاته اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿وَالْتَنَحُّحُ إِنْ ظَهَرَ مِنْهُ مَقَاطِعُ الْحُرُوفِ فَكَالْكَلَامِ وَإِلَّا فَلَا﴾ يعني أن التنحح في الصلاة لا شئ فيه إلا إذا ظهر منه خروج الحروف فيكون حكمه كحكم الكلام . قال العلامة ابن جزى في القوانين الفقهية : والتنحح لضرورة لا يبطل ، ودونها فيه قولان وقال الأخضري : والتنحح للضرورة مفتقر ، وللإفهام منكر ولا تبطل الصلاة به . وقال الشارح : حاصل الكلام في التنحح أنه إن كان لضرورة لا تبطل : الصلاة ولا سجود فيه اتفاقاً ، ولغير ضرورة قولان للمالك أحدهما يفرق بين العمد والسهو ، والآخر لا يبطل مطلقاً وبه أخذ ابن القاسم ، واختاره الأبهري واللعنمي لخفة الأمر اه . وقال الدردير : ولا تبطل بتنحح ولو لغير حاجة اه .

أحكام الرعاف

ولما أنهى الكلام عن السهو وما يتعلق به انتقل يتكلم في أحكام الرعاف فقال :

﴿فَصَلِّ﴾

أى في الكلام على الرعاف وأحكامه قال رحمه الله : ﴿الرَّعَافُ﴾ يعني به خروج الدم من الأنف بلا سبب ، وليس من نواقض الوضوء عند مالك رحمه الله . قال المصنف :

﴿إِنْ كَانَ قَبْلَ عَقْدِ رَكْعَةٍ وَأَمَّا التَّمَادِي مَعَهُ مَفْزِي فِي صَلَاتِهِ ، وَإِلَّا قَطَعَ وَغَسَلَ الدَّمَ﴾ يعني كما في القوانين . قال : ومن رعف وعلم أن الدم لا ينقطع صلى على حاله ، وإن رجي إنقطاعه فإن أصابه قبل الصلاة انتظر حتى ينقطع ، فإن لم ينقطع إلى آخر الوقت صلى ، وإن أصابه في الصلاة فتله بأصابعه وتماذى ، فإن قطر أو سال خرج لفعله ، وجاز له أن يقطع الصلاة بسلام أو كلام ثم يفسله ويبتدئ ، وأن يبنى على صلاته بعد غسل الدم . والقطع اختيار ابن القاسم ، والبناء اختيار مالك . ولا يجوز البناء في غير المذهب ، وإنما يجوز البناء في المذهب بخمسة شروط وهي : أن لا يتكلم ، ولا يمشي على نجاسة ، ولا يصيب الدم جسده ولا ثيابه ، وأن يفسل الدم في أقرب المواضع ، وأن يكون قد عقد ركعة بسجديتها على خلاف في هذا . والبناء جائز في المذهب للإمام والمأموم . واختلف في المنفرد . وإذا رعف المسبوق فأراد البناء فاختلف هل يبتدئ بالبناء أو بالقضاء اه . قال الدردير في أقرب المسالك : فإن اجتمع له قضاء وبناء قدم البناء وجلس في أخيرة الإمام ولو لم تكن ثانيته ، وفي ثانيته كمن أدرك الوسطيين أو أحدهما . فظهر على ذلك الخلاف أنه يقدم البناء على القضاء وهو المشهور

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ بَعْدَ عَقْدِ رَكْعَةٍ بَنَى﴾ يعني أن الراعي يبنى على صلاته بعد غسل الدم إن كان إماماً أو مأموماً ، وأما الفذ ففيه خلاف كما قال خليل في المختصر : وفي بناء الفذ خلاف . وقول للمصنف وبني ، هو كذلك بشرط عقد الركعة فأكثر قبل أن يصيبه الرعاف وإلا فلا يبنى . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَ إِمَامًا أَسْتَحِبَّ أَنْ يَسْتَخْلِفَ﴾ يعني أنه إذا أصاب الإمام رعاف ، واضطر إلى الخروج ليفسل الدم يستحب له استخلاف غيره من المأمومين الذين أدركوا معه ركعة ليكمل بهم الصلاة لعذر قائم به . وشبه في استحباب استخلافه لذلك فقال : ﴿كَغَلْبَةِ الْحَدَثِ﴾ أي كما يستحب له الاستخلاف عند غلبة الحدث لبطلان صلاته . قال المصنف رحمه الله تعالى :

﴿ قَلُوا أَمْتُوا فَرَادَى جَاَزًا إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ فَيَجِبُ الْإِسْتِخْلَافُ ﴾ قال الأبي في جواهر الإكليل : فإن ترك الاستخلاف وحب عليهم في الجمعة وندب في غيرها اه . وقال في المختصر : إن كان جماعة واستخلف الإمام وفي بناء الفذ خلاف اه قال الخرشي : يعني أن البناء إنما يكون لمن صلى مع جماعة إماماً كان أو مأموماً لكن إن كان إماماً يستخلف استحباباً وإلا استخلفوا إن شاءوا وإن شاءوا صلوا أفذاذاً غير الجمعة وإلا وجب الإستخلاف عليهم . وأما الفذ فهل له البناء وهو قول مالك وظاهر المدونة عند جماعة ، أو ليس له البناء فيقطع وهو قول ابن حبيب وشهره الباجي ، خلاف منشؤه هل رخصة البناء لحزمة الصلاة لمنع من ابطال العمل أو لتحصيل فضل الجماعة فينبى على الأول دون الثانى اه

قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْتَمُّ يُخْرَجُ وَعَلَيْهِ حُرْمَةُ الصَّلَاةِ فَيُغْسَلُ الدَّمُ فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ إِلَيْهِ ﴾ يعني ان المأموم إذا خرج إلى غسل الدم مازال في حرمة الصلاة ولا يفعل شيئاً يخالفها إلا ما خرج لأجله بشرط أن لا يجوز مكاناً يمكنه أن يغسل الدم منه ، فإن جاوزة بطلت صلاته . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنْ ظَنَّ ﴾ أى إن ظن المؤتم الذى حصل منه الرعف ﴿ إِذْرَاكَ الْبَقِيَّةَ مِنَ الصَّلَاةِ رَجَعَ ﴾ الحاصل ان المأموم الذى رعف مع الإمام إذا غسل الدم وظن أن يدرك بقية الصلاة مع إمامه وجب عليه الرجوع ليتم معه الصلاة ، وإن لم يظن الإدراك معه فله أن يبنى في الحل الذى هو فيه إن أمكن ، وإلا فأقرب مكان ممكن

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَبَنَى ﴾ على صلاته التى أدرك مع الإمام منها ركعة فأكثر لا أقل . قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ بِشَرَطِ عَدَمِ الْكَلَامِ ﴾ يعني يشترط عليه عدم الكلام حين خروجه لغسل الدم فلا يتكلم ، فإن تكلم ولو سهواً بطلت صلاته كما تقدم . قال رحمه الله . ﴿ وَ ﴾ بشرط عدم ﴿ وَطْنِهِ نَجَاسَةً ﴾ كذلك ﴿ وَ ﴾ بشرط عدم ﴿ تَجَاوُزِهِ الْمَوْضِعَ الْأَقْرَبَ ﴾ أى كذلك يشترط عليه أن لا يتجاوز الموضع الذى أمكنه غسل الدم (١٩ - أسهل المدارك - ١)

فيه إلى أبد منه ، فإن جاوزه بطلت كما تقدم . قال رحمه الله تعالى ﴿ وَ ﴾ بشرط عدم ﴿ حَدِّثِهِ ﴾ يعنى فإن أحدث قبل بنائه أو خالف شرطاً من الشروط المتقدمة ، بطلت صلاته ، كما تبطل باستدباره بلا عذر . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِلَّا أَتَمَّ مَكَانَهُ ﴾ يعنى وإن لم يظن إدراك بقية الصلاة مع الإمام بأن تحقق أن الإمام سلم فإنه يتم فى مكانه الذى هو فيه إن أمكن كما تقدم . قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ فَيَرْجِعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ﴾ يعنى إذا كان ذلك فى صلاة الجمعة وجب عليه الرجوع إلى الجامع الذى صلى فيه إمامه . قال أبو محمد فى الرسالة : ومن رعى بعد سلام الإمام سلم وانصرف ، وإن رعى قبل سلامه انصرف وغسل الدم ثم رجع فجلس وسلم . وللراعى أن يبنى فى منزله إذا رئس أن يدرك بقية صلاة الإمام إلا فى الجمعة فلا يبنى إلا فى الجامع اه يعنى ولو ظن فراغ إمامه لأن الجامع شرط فى صحة الجمعة ، لكن لا يكلف بموضعه الذى صلى فيه مع الإمام ، بل بكفيه أى موضع منه لأن ذلك يؤدى إلى كثرة الفعل وكثرته مبطله لها ، ولو أتم فى جامع غير الذى صلى فيه أولاً لبطلت صلاته وإن كان أقرب منه ، قاله التتائى والأجهورى اه قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْإِمَامَ ﴾ أى الذى استخلف غيره ﴿ إِذَا رَجَعَ لَيْسَ لَهُ إِخْرَاجُ الْمُسْتَخْلَفِ لَيْتِمَ هُوَ ﴾ يعنى أن الإمام إذا رجع بعد زوال عذره ليس له إخراج المستخلف . قال العلامة الشيخ خليل مشبهاً فى عدم صحة الصلاة كعود الإمام لإتمامها ، أى لیتم لهم الصلاة إماماً كما كان قبل العذر فتبطل عليهم إن اقتدوا به سواء استخلف حال خروجه أم لا ، فعلموا فعلاً قبل عوده لهم أم لا ، هذا هو المشهور . قاله فى جواهر الإكليل اه وأما عبارة الخرشي أنه قال : أى كما تبطل الصلاة إذا عاد الإمام بعد زوال عذره لإتمامها بهم سواء كان خرج ولم يستخلف ولم يفعلوا لأنفسهم شيئاً إلى أن عاد ، أو استخلف عليهم ثم عاد فأخرج المستخلف وأتم بهم . وظاهر كلام المؤلف كغيره بطلان الصلاة كان العذر حدثاً أو رعافاً ، استخلف الإمام أم لا ، عملوا عملاً بعده أم لا ، وليس كذلك بل البطلان محمول على ما

إذا كان في حدث أو رعا فبناء واستخلف الإمام ، أو لم يستخلف وعملوا عملاً بعده . وأما
للم يستخلف ولم يعملوا عملاً بعده فلا تبطل اهـ

ولما أنهى الكلام عن الرعا وما يتعلق به انتقل يتكلم في ذكر الأوقات التي تندب
فيها النافلة والأوقات التي تجوز فيها ، فقال رحمه الله :

﴿ فصل ﴾

أى في بيان أوقات النوافل ، وكيفيتها ، وأنواعها نيلاً أو نهراً ، حضراً أو سفراً ، براً
أو بحراً ، قال رحمه الله تعالى : ﴿ يُبَاحُ التَّنْفُلُ فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ ﴾ يعنى أنه يجوز صلاة النافلة
في كل وقت من الليل والنهار إلا في وقت التحريم أو الكراهة ، وإليه أشار المصنف فقال :
﴿ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ﴾ فتكره النافلة ﴿ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ ﴾ يعنى تكره صلاة النافلة
بعد صلاة الصبح إلى أن ترتفع الشمس قيد رمح - بكسر القاف وفتح الدال - أى قدر
رمح من الرماح التي قدرها اثنا عشر شبراً بالشبر المتوسط . قال المصنف رحمه الله تعالى :
﴿ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ ﴾ يعنى أنه يكره التنفل بعد فرض العصر حتى تغرب الشمس ،
لما رواه الإمام في الموطأ بإسناده عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هبى عن
الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس »
اهـ . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِيهِ ﴾ أى إباحة النوافل وعدمها ﴿ عِنْدَ الزَّوَالِ
خِلَافٌ ﴾ يعنى أن الأئمة اختلفوا في إباحة النافلة وعدم الإباحة عند استواء الشمس وقبل
زوالها عن كبد السماء ، فكرهها الأئمة الثلاثة ، لحديث عبد الله الصنابحي ، وأجازها الإمام
مالك رحمه الله لما جرى به عمل أهل المدينة ، قال ما أدركت أهل الفضل إلا وهم يجتهدون
ويصلون نصف النهار ، وفي المدونة في جامع الصلاة ، قال مالك : لا أكره الصلاة نصف
النهار إذا استوت الشمس في وسط السماء ، لاقى يوم الجمعة ولا في غيره . قال : ولا أعرف

هذا النهى ، وما أدركت أهل الفضل والعباد إلا وهم بهجرون ويصلون فى نصف النهار فى تلك الساعة ، ما يتقون شيئاً فى تلك الساعة اه . وقال السلامة الشيخ أبو الحسن فى العزبة : يحرم عليه ، أى على المكلف صلاة النفل عند طلوع الشمس ، وعند غروبها ، وعند خطبة الجمعة ، وعند ضيق الوقت ، أو بعد خروجه لمن عليه فرض ويكره بعد طلوع الفجر إلى أن ترتفع الشمس فيد رمح ، وبعد فرض العصر إلى أن تصلى المغرب ، وعند أذان الجمعة للجالس ، وبعد فرض الجمعة فى مصلاتها . ولا تكره عند وقت الاستواء اه

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ مَعَ الصَّلَوَاتِ رَوَاتِبٌ مَحْدُودَةٌ ﴾ يعنى أى ليس شيء محدود من النوافل بعد المفروضات ، بل يصلى ما شاء منها مثنى مثنى ، فإن زاد على الوارد فله ذلك ، وإن نقص عنه فلا حرج عليه . ومعنى الوارد ما ورد فى الحديث نحوه قوله عليه الصلاة والسلام « من يحافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار » وفى الطبرانى (من صلى أربع ركعات قبل العصر حرم الله بدنه على النار) وفى رواية لأبى داود والترمذى (رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً) قال العلماء : ودعاؤه صلى الله عليه وسلم مقبول . وقالوا أيضاً : والأعداد الواردة فى الأحاديث ليست للتحديد حتى لا يتعداه ولا ينقص عنه بل للترغيب فقط . قال العلامة عبد الوهاب الشعرانى فى الميزان : اتفق الأئمة الأربعة على أن النوافل الراجعة سنة ، وهى ركعتان قبل الفجر ، وركعتان قبل الظهر ، وركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء اه . وقال ابن الحاج فى المدخل فى آدب طالب العلم : ينبغى له أن يشد يده على مداومته على فعل السنن والرواتب وما كان منها تبعاً للفرض قبله أو بعده ، فإظهارها فى المسجد أفضل من فعلها فى بيته كما كان عليه الصلاة والسلام يفعل ، عدا موضعين كان لا يفعلهما إلا فى بيته بعد الجمعة وبعد المغرب أما بعد الجمعة فلتلا يكون ذريعة لأهل البدع الذين لا يرون صحة الجمعة إلا خلف إمام معصوم ، وأما بعد المغرب فشقة على الأهل لأن الشخص قد يكون صائماً فينتظره أهله وأولاده للعشاء

ويتشوفون إلى مجيئه فلا يطول عليهم اه . انظره في الخطاب . وقال العدوى في حاشيته
على الحرشي : (تنبيه) إنما تطلب الرواتب القبلية ممن ينتظر جماعة ، لامن الفذ ، ولا ممن
لا ينتظرها ، ولا تطلب إلا مع اتساع الوقت . ولا خلاف في منعها إن ضاق اه
قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَهِيَ ﴾ أى الرواتب المذكورة ، أو مطلق النوافل
﴿ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى ﴾ يعنى أن نوافل الليل والنهار كلها ركعتان ركعتان . وعن
مالك في الموطأ أنه بلغه أن عبد الله بن عمر رضى الله عنه كان يقول : صلاة الليل والنهار مثنى
مثنى يسلم من كل ركعتين . قال مالك : وهو الأمر عندنا اه . قال النفراوى : ويكره أن
يصلى أربعاً من غير فصل بسلام . قال الأجهورى : وإذا نوى شخص النفل أربعاً خلف
من يصلى الظهر ودخل معه في الأخيرة فهل له الاقتصار على ركعتين ويسلم مع الإمام أم لا ،
والأول هو المنقول بل يفيد النقل أنه مأمور بالإقتصار على ركعتين . قال اللخمي : اختلف
الناس في عدد ركعات النفل ، فذهب مالك أنه مثنى مثنى ليل أو نهار ، فإن صلى ثلاثاً
أتم أربعاً لا يزيد على ذلك ، وسواء على أصله نواه أربعاً ابتداءً أم لا فإنه مأمور بالسلام
من ركعتين ، وإن دخل على نية ركعتين فصلى ثلاثاً فإنه يؤمر أن يتم أربعاً اه . وما قرره
خلافاً لما مشى عليه أهل الكوفة في إجازتهم عشر ركعات ، وثمانيا ، وستاً ، وأربعاً بغير
سلام اه قاله الزرقاني على الموطأ . وقد عقد العلامة محمد بن عبد الرحمن الدمشقي فصلاً في
كتابه « رحمة الأمة » فقال : والسنة في تطوع الليل والنهار أن يسلم من كل ركعتين ،
فإن سلم من كل ركعة جاز عند مالك . والشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة لا يجوز . وقال
في صلاة الليل : إن شاء صلى ركعتين أو أربعاً أو ستاً أو ثمانى ركعات بتسليمة واحدة ،
وبالنهار يسلم من كل أربع اه .

قال المصنف : ﴿ وَالْأَفْضَلُ الْجَهْرُ فِي اللَّيْلِ وَالسِّرُّ فِي النَّهَارِ ﴾ يعنى كما في الرسالة
يستحب في نوافل الليل الإجهار وفي نوافل النهار الإسرار ، وإن جهر في النهار في تنفله

فذلك واسع اه . وقوله واسع أى جائز أى خلاف الأولى لأنه جائز مستوى الطرفين .
وحكى ابن الحاجب فى كراهته قولين اه الثمر الدانى ، قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ و ﴾
الأفضل ﴿ تَكْثِيرُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ﴾ اعلم أن تكثير الركوع والسجود أفضل
عند المصنف من تطويل القراءة مع قلة الركعات . قال خليل فى المختصر : وهل الأفضل
كثرة السجود أو طول القيام ، قولان . رجح المصنف الأول لما فيه من كثرة الفرائض ،
وما تشتمل عليه من تسبيح وتحميد وتهليل وصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم ، ولخبر
« عليك بكثرة السجود فإنك لن تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة وحط بهائتك
خطيئة » اه . وقيل الأفضل طول القيام بالقراءة مع قلة الركعات لخبر « أفضل الصلاة
القنوت » أى القيام ، ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم حتى تورمت قدماءه ولم يزد على
إحدى عشرة ركعة فى رمضان ولا فى غيره . وقال الدردير فى شرحه على المختصر : ولعل
الأظهر الأول . وقال الخطاب : استظهر ابن رشد القول الثانى فى رسم المحرم من سماع
ابن القاسم من كتاب الصلاة . ونصه : اختلف أهل العلم فى الأفضل من طول القيام أو
كثرة الركوع والسجود مع استواء من الصلاة ، فمن أهل العلم من ذهب إلى أن كثرة
الركوع والسجود أفضل ، لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من ركع ركعة
وسجد سجدة رفعه الله بها درجة وحط عنه بها خطيئة » وممن من ذهب إلى أن طول القيام
أفضل لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أى الصلوات أفضل ؟ قال « طول
القنوت » وفى بعض الآثار « طول القيام » وهذا القول أظهر ، إذ ليس فى الحديث الأول
ما يعارض هذا الحديث اه . انظر الخطاب إن شئت .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ و ﴾ الأفضل ﴿ فِعْلُهُمْ خُلُوةً وَفِي نِصْفِ اللَّيْلِ الْآخِرِ ﴾
يعنى أن فعل النوافل فى الخلوات والبيوت أفضل ، وفى نصف الليل أو ثلثه أو سدسه
أفضل وأستر وأبعد من الرياء ، ولخبر « اجعلوا من صلاتكم فى بيوتكم إلا المكتوبة » اه

وقال أبو محمد في الرسالة بعد أن ذكر فضل الصلاة في مسجده صلى الله عليه وسلم : وهذا كله في الفرائض ، وأما النوافل ففي البيوت أفضل ، ولذا قال بعضهم رحمه الله تعالى في نظمه :

وَفِي الْبُيُوتِ لِلنِّسَاءِ أَوْلَى وَلِلرِّجَالِ مَنْ يُرِيدُ نَفْلًا

وفي الحديث « أفضل الصلوات بعد الفريضة الصلاة في جوف الليل » وفي الخبر أيضاً « عليكم بقيام الليل فإنه مَرَضَةٌ لربكم وذاب الصالحين قبلكم » وفي الرسالة : وأفضل الليل آخره في القيام ، فمن أحر تنفله ووتره إلى آخره فذلك أفضل ، إلا من الغالب عليه أن لا ينتبه فليقدم وتره مع ما يريد من التنفل أوّل الليل ، ثم إن شاء إذا استيقظ في آخره تنفل ماشاء منها مثني مثني ، ولا يفيد الوتر اه وما ذكر صاحب الرسالة من التنفل ليس فيه شيء محدود ، بل الأمر في ذلك بحسب ما تيسر منه ، فإن تيسرت الركعات الواردة في السنة أغنى العدد الذي كان يوتر بعده صلى الله عليه وسلم فهو الأولى ، وإن زاد على ذلك فهو خير ، وإن نقص بحسب الطاقة فقد أتى بالمطلوب . وقد جاء في الخبر « قم من الليل ولو قدر حلب شاة » نسأل الله أن يوفقنا للعمل بالسنة آمين .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَجُوزُ الْجُلُوسُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ ﴾ يعني أنه يجوز للتنفل أن يفتح صلاته جالساً مع القدرة على القيام ، أو يفتحها قائماً ويجلس كذلك . قال الأخضري . وأما النافلة فيجوز للمأدبر على القيام أن يصليها جالساً وله نصف أجر القائم ، ويجوز أن يدخلها جالساً ويقوم بعد ذلك ، أو يدخلها قائماً ويجلس بعد ذلك ، إلا أن يدخلها بنية القيام فيها فيمتنع جلوسه بعد ذلك اه قال الشارح : يعني أن القيام في الصلاة على جهة الوجوب والشرطية إنما هو في صلاة الفرض ، وأما النفل فلا يشترط فيه

القيام ولو للقادر عليه ، فله أن يصليه من جلوس ابتداء بأن يحرم به وهو جالس ويتممه كذلك ، وله أن يحرم به من جلوس ثم يأتي به من قيام ، وله أن يحرم به من قيام ثم يأتي به من جلوس ، وله أن يأتي بركعة من قيام وركعة من جلوس ، كل ذلك جائز إلا إذا نوى أن يأتي بالنافلة من قيام فلا يجوز له بعد ذلك أن يأتي بها من جلوس . فجميع الأحوال التي تقدمت من حيث الجواز والصحة ، وأما من حيث الثواب فليس له إلا النصف من الثواب لنقص بعض ما يحصل به التواضع وهو القيام ، لأن الجزء من جنس العمل اه قاله الشيخ صالح عبد السميع في هداية المنعبد .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَ ﴾ تجوز صلاة النافلة ﴿ عَلَى الرَّاحِلَةِ ﴾ أى على الدابة ﴿ فِي شَقَرِ الْقَصْرِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ ﴾ يعنى يجوز أن يصلي النافلة على الدابة في حالة لسفر حيثما توجهت به دابته بشرط أن يكون السفر يجوره أن يقصر فيه الصلاة كما تقدم ذلك في الكلام على استقبال القبلة فراحه إن شئت . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي السَّفِينَةِ يَسْتَدِيرُ ﴾ يعنى أنه قد تقدم فيما نقلناه من كلام ابن جزى أنه قال . ويصلى في السفينة إلى القبلة فإن دارت استدار . روى ابن حبيب أنه يتنفل حيث سارت به كاللداية والمشهور الأول اه . وفي المختصر : لا سفينة فيدور معها إن أمكن . قال الخرشي : أى إن راكب السفينة يمنع تنفله صوب سفره كالقصر لتيسر استقامته بدورانه لجهة القبلة إذا دارت عنها مع إمكانه وإلا صلى فيها حيث توجهت كاللداية بجامع المشقة ، لكن لا يصلى إيماء ، والفرض والنفل في هذا سواء اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمُفْتَنَحُهَا جَالِسًا يُسْتَحَبُّ إِذَا قَارَبَ الرَّكْعَةَ قَامَ فَقَرَأَ مَا تيسَّرَ وَرَكَعَ وَلَهُ إِيْتَامُهَا جَالِسًا وَبِالْعَكْسِ ﴾ اعلم أنه أشار بما روى عن عائشة من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى جالساً فقراً وهو جالس ، فإذا بقى من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية قام فقراً وهو قائم ، ثم ركع وسجد

ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك . وفي رواية « أنها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قاعداً قط حتى أَسَنَّ فكان يقرأ قاعداً حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع » اهـ رواه البخارى والموطأ واللفظ له . وأما قول المصنف وله إتمامها جالساً الخ . تقدم بيانه آنفاً عند قوله : ويجوز الجلوس مع القدرة فراجعهم إن شئت .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالشُّرُوعُ مُلْزِمٌ فِي سَائِرِ النَّوَافِلِ ، فَإِنْ أَبْطَلَهَا قَضَاءً لَا إِنْ بَطَلَتْ ﴾ يعني أن الشروع في سائر العبادات يوجب إتمامها كاملة سواء كانت صلاة أو غيرها ، فمن أحرم بصلاة مثلاً يلزمه أن يصليها ، ولا يجوز قطعها إلا لموجب ، لأنها بالشروع صارت واجبة عليه ، فإن أبطلها عمداً وجب عليه قضاؤها ، وأما إن فسدت فلا يلزمه قضاؤها ، والأصل في ذلك قوله تعالى « وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ » وقال العلامة الصاوى في حاشيته على الجلالين : والحاصل أن الأصل في النوافل أنها لا تلزم بالشروع عند جميع الأئمة ، واستثنى مالك وأبو حنيفة سبعاً منها تلزم بالشروع ، نظمها ابن عرفة من المسالك بقوله رحمه الله تعالى :

صلاةٌ وصومٌ ثم حجٌّ وعُمْرةٌ طوافٌ عكوفٌ وإتمامٌ تماماً
وفي غيرها كالوقوفِ والطَّهْرِ خَيْرُنْ فمن شاء فليقطعْ ومن شاء تماماً

ولابن كمال باشا من الحنفية :

من النوافل سبعٌ تلزمُ الشارعُ أخذاً لذلك مما قاله الشارعُ
صومٌ صلاةٌ عكوفٌ حجٌّ الرابعُ طوافه عُمْرةٌ أحرأه السابعُ

ونظمها أيضاً بعضهم بقوله :

صلاةٌ وصومٌ ثم حجٌّ وعُمْرةٌ يليها طوافٌ واعتكافٌ وإتمامٌ

يُعيدُهُمْ مَنْ كَانَ لِلْقِطْعِ عَامِداً لِمَوَدِّهِمْ فَرْضاً عَلَيْهِ وَإِلْزامُ

وقال العلامة الشيخ عبد الرحمن الأخرى : ومن قطع النافلة عامداً ، أو ترك منها ركعة ، أو سجدة عامداً ، أعادها أبداً هـ . قال الشارح : بناء على أن النوافل تلزم بالشروع ، فمن شرع فيها لزمته ، فإذا أفسدها بإخلال ركن منها عمداً أو تعمداً قطعها لزمه أن يأتي ببدلها لوجوبها عليه وجوب الفرائض بمجرد الشروع فيها ، لأنه ألزم نفسه بها ، ولا تبرأ ذمته إلا بفعلها صحيحة هـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَدَاخِلُ الْمَسْجِدِ فِي غَيْرِ وَقْتِ كَرَاهَةٍ يُحْيِيهِ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ جُلُوسِهِ ﴾ يعنى أن من دخل مسجداً وقت الإباحة متوضئاً يستحب له أن يصلى ركعتين تحية المسجد قبل أن يجلس ، ولا يفوتان بالجلوس . وقال صاحب الرسالة : ومن دخل المسجد على وضوء فلا يجلس حتى يصلى ركعتين إن كان وقت يجوز فيه الركوع هـ . قال شارحها : فالخاصل أن تحية المسجد لها ثلاثة شروط : أن يدخل على طهارة ، وأن يكون مراده الجلوس فى المسجد ، وأن يكون الوقت وقت جواز ، والأصل فى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين » هـ رواه مسلم . وفى رواية له وللبخارى « إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس » وورد أيضاً « أعطوا المساجد حقها ، قالوا وما حقها يا رسول الله ؟ قال صلاة ركعتين قبل الجلوس » هـ . اعلم أنه لا فرق فى الأمر بتحية المسجد بين مسجد الجمعة وغيره ، إلا مسجد مكة فإنه يبدأ فيه بالطواف لأن تحية مسجد مكة الطواف للقادم بحج أو عمرة أو أفاضة أو المقيم الذى يريد الطواف ، وأما من دخل للصلاة أو للمشاهدة فتحيته ركعتان كغيره . ومسجد المصطفى صلى الله عليه وسلم كذلك أيضاً يبدأ بالتحية قبل السلام عليه صلى الله عليه وسلم ، وأما المائر ، أو الداخل على غير وضوء ، أو فى وقت نهى فيستحب

له أن يقول أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، لأن التحية بمعنى الصلاة وإن سقطت لا يسقط بدلها اه نقرأوى مع حذف ، وكذا في الخرشى .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمِنْهَا ﴾ أى من النوافل المرغوبة ﴿ التَّوَاتُحْ ﴾ وتسمى بقيام الليل ، وقيام رمضان . قال المصنف : وهى ﴿ ثَمَانِي عَشْرَةَ تَسْلِيمَةً ﴾ يعنى ستة وثلاثين ركعة ، هذا إشارة إلى ما كان يقومون به فى زمن عمر بن عبد العزيز .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَقِيلَ عَشْرًا مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْوَتْرِ ﴾ يعنى عشرون ركعة بين العشاء والوتر ، هذا ما اتفق عليه العلماء من الأئمة الأربعة . قال العلامة ابن جزى فى القوانين الفقهية : ويستحب قيام فيه بستة وثلاثين ركعة سوى الشفع والوتر . وقيل بعشرين وفقاً لهم اه . أى وفقاً للشافعية والحنفية والحنابلة . وقال أبو محمد عبد الله ابن أبى زيد : وكان السلف الصالح ، أى هم الصحابة رضى الله تعالى عنهم يقومون فيه فى المساجد بعشرين ركعة ، ثم يوترون بثلاث ، ويفصلون بين الشفع والوتر بسلام ، ثم صلّوا بعد ذلك - أى فى زمن عمر بن عبد العزيز - ستاً وثلاثين ركعة غير الشفع والوتر ، وكل ذلك واسع ، ويسلم من كل ركعتين . وقالت عائشة رضى الله عنها : ما زاد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان ولا فى غيره على اثنتى عشرة ركعة بعدها الوتر اه .

والأصل فى ذلك كما فى الموطأ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرغب فى قيام رمضان من غير أن يأمر بعزيمة ، فيقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » قال ابن شهاب : فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك ، ثم كان الأمر على ذلك فى خلافة أبى بكر وصدرأ من خلافة عمر بن الخطاب اه . وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فى المسجد ذات ليلة فضلى بصلاته ناس ، ثم صلى الليلة القابلة

فكثر الناس ، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما أصبح قال « قد رأيت الذي صنعتم ، ولم يمنعني الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تفرض عليكم » وذلك في رمضان اه . رواه مالك في الموطأ ، ثم في خلافة عمر بن الخطاب رأى أن يجمع الناس على قارى واحد كما في الموطأ من رواية عبدالرحمن بن القارى أنه قال « خرجت مع عمر بن الخطاب في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون ، يصلى الرجل لنفسه ، ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط ، فقال عمرو الله إنى لأراني لو جمعت هؤلاء على قارى واحد لكان أمثل ، فجمعهم على أبي بن كعب ، قال ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم فقال عمر : نعمت البدعة هذه ، والتي تنامون عنها أفضل من التي تقومون ، يعنى آخر الليل . وكان الناس يقومون أوله اه . وروى البيهقي عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال : « أنا والله حرصت عمر على القيام في شهر رمضان ، قيل وكيف ذلك يا أمير المؤمنين قال : أخبرته أن في السماء السابعة حظيرة يقال لها حظيرة القدس فيها ملائكة يقال لهم الروح ، وفي لفظ ، الروحانيون ، فإذا كان ليلة القدر استأذنوا ربهم في النزول إلى الدنيا فيأذن لهم ، فلا يمر على مسجد يصلى فيه ، ولا يستقبلون أحداً في طريق إلا دعوا له فأصابه بمنهم بركة ، فقال له عمر يا أبا الحسن فنحرض الناس على الصلاة حتى تصيبهم البركة ، فأمر الناس بالقيام اه الدر المنثور . وفي رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن لله تبارك وتعالى عن يمين العرش موضعاً يسمى حظيرة القدس وهو من نور ، فيها ملائكة لا يحصى عددهم إلا الله تعالى يعبدون الله عبادة لا يفترقون ساعة ، فإذا كان أول ليلة من شهر رمضان استأذنوا ربهم أن ينزلوا إلى الأرض فيصلون مع جماعة المؤمنين ، فيأذن لهم ربهم تبارك وتعالى فينزلون كل ليلة إلى الأرض ، فكل من مسهم أو مسوه سعد سعادة لا يشقى بعدها أبداً » اه وقال صاحب الرسالة : ومن قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه . وإن قمت فيه بما تيسر فذلك مرجو فضله وتكفير الذنوب

به ، والقيام فيه في مساجد الجماعات بإمام ، ومن شاء قام في بيته وهو أحسن لمن قويت نيته وحده اه . قال الصاوي : حاصله أن ندب فعلها في البيوت مشروط بشروط ثلاثة : أن لا تعطل المساجد ، وأن ينشط لفعالها في بيته ، وأن يكون غير آفاقي بالحرمين ، فإن تخلف من ذلك كان فعلها في المسجد أفضل ، كما أنه يستحب أن يحتم القرآن في التراويح بأن يقرأ كل ليلة جزءا يفرقه على العشرين ركعة اه مع إيضاح . والحاصل أن صلاة التراويح لها أصل في الشرع . وقول عمر فيها نعمت البدعة هذه ليس راجعا لأصلها ، وإنما أراد بقوله نعمت البدعة جمعهم على إمام على سبيل المواظبة في المسجد لأنهم حين امتنع المصطفى صلى الله عليه وسلم من الخروج صاروا يصلونها فرادى في بيوتهم ، ثم بعد سنتين حصل الأمن من خشية فرضيتها لعدم تجديد الأحكام بعد موت المصطفى عليه الصلاة والسلام أمرهم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بفعلها جماعة ، ولعله قصد بذلك إشهارها والمداومة عليها وإحياء المساجد بفعلها لأن إخفاءها ذريعة لإهمالها وتضييعها انظر النفاوى اه

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا بَأْسَ بِالتَّنْفُلِ فِي جَلَسَاتِ الْإِمَامِ بَيْنَ الْأَشْفَاعِ ﴾ يعني يجوز التنفل بين جلسات الإمام في صلاة التراويح لأنهم كانوا في الزمن الأول يطولون القيام فيها ثم يجلسون بعد كل تسليمتين للاستراحة . وفي المدونة : سئل مالك عن التنفل فيما بين الترويعتين ؟ فقال لا بأس بذلك إذا كان يركع ويسجد ويسلم . وقال في موضع آخر : ولا أرى به بأساً ، وما علمت أن أحداً كرهه اه . قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمُذْرِكُ النَّاسِ فِيهَا لَا يُصَلِّي الْعِشَاءَ مَعَهُمْ ﴾ يعني من دخل المسجد فوجد الناس يصلون التراويح ولم يصل العشاء فلا يصلها معهم ، بل إنه يخرج إلى محل آخر لأداء العشاء . ثم يدخل معهم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْوُتْرُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، رَكْعَةٌ عَقِبَ شَفْعٍ مُنْفَصِلٍ بِسَلَامٍ ، يَدْخُلُ وَقْتُهِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي وَقْتِهَا الْمُخْتَارِ ﴾ يعني أن الوتر سنة مؤكدة ،

وهو أوكد من صلاة العيد والكسوف والإستسقاء ، ويدخل وقته الاختيارى بعد العشاء الصحيحة والشفق إلى طلوع الفجر الصادق ، ثم الضرورى إلى صلاة الصبح ، وهو ركعة واحدة يندب : أن يكون بعد الشفع ، لكرهه الاقتصار على ركعة ، كما يكره تأخيرها إلى ضروريته . وقال العلامة خليل : والوتر سنة آكد ، ثم كسوف ، ثم استسقاء . ووقته بعد عشاء صحيحة وشفع للفجر ، وضروريته للصبح ، وندب قطعها له لَفَذٍ ، لا مؤتم ، وفي الإمام روايتان اه وفي الرسالة : ثم يصلى الشفع والوتر جهراً . وقال أيضاً : وأقل الشفع ركعتان . ويستحب أن يقرأ في الأولى بأمّ القرآن وسبح اسم ربك الأعلى ، وفي الثانية بأمّ القرآن وقل يا أيها الكافرون ، ويشهد ويسلم ، ثم يصلى الوتر ركعة يقرأ فيها بأمّ القرآن ، وقل هو الله أحد ، والمعوذتين . وإن زاد من الأشفاع جعل آخر ذلك الوتر كما يأتى عن قريب عن المصنف اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْأَفْضَلُ لِذِي الْوَرْدِ تَأْخِيرُهُ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ ، وَغَيْرُهُ لَا يَنَامُ إِلَّا عَنْ وَتْرٍ ﴾ ولفظ الوتر مثلث ، والمعنى أن الأفضل لمن كان له ورد أى حزب معتاد يقوم به فى كل ليلة تأخيرها إلى آخر الليل للأحاديث الواردة فى ذلك ، وتقدم لنا بعضها فى هذا الفصل عند قول المصنف وفعلها خلوة ، وفى نصف الليل الأخير فراجعهم إن شئت . قال الصفتى : ويستحب فعله - أى الوتر - آخر الليل لمن الغالب عليه الانتباه آخر الليل ، فإن غلب على ظنه عدم الانتباه فالأفضل تقديمه . وكان الصديق يوتر أول الليل ، وعمر كان يوتر آخر الليل ، فقال صلى الله عليه وسلم « إن الأول أخذ بالحزم والثانى أخذ بالعزم » انتهى فإن استوى الأمران عنده فالأفضل تأخيرها كما فى الرسالة ، واعتمده الشيخ - أى العدوى - فى حاشية الخرشى خلافاً للمختصر اه . ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يَقْرَأُ فِي ﴾ ركعتين من ﴿ الشَّفْعِ بِسَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَالْكَافِرُونَ ﴾ يعنى يستحب قراءة سورة الأعلى بعد أمّ القرآن فى الركعة الأولى من الشفع . ويقرأ

سورة الكافرون بعد أم القرآن في الركعة الثانية منه . ثم يجلس ويتشهد ويسلم . ويكره وصل الشفع بالوتر من غير سلام بينهما ثم يقوم ويصلي الوتر . قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿و﴾ يقرأ بعد أم القرآن ﴿فِي﴾ ركعة ﴿الْوَتْرِ بِالْإِخْلَاصِ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ﴾ لما ورد في الحديث من « أن عائشة رضى الله عنها سئلت بأى شئ كان يوتر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قالت يقرأ في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى ، وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون ، وفي الثالثة بقل هو الله أحد والمعوذتين » اهـ رواه أبو داود والترمذى . واتفق الأئمة على أن قراءة تلك السور المذكورة مستحبة في الشفع والوتر ولولم يكن له حزب كما في النفاوى . وهنا (فروع) تتعلق بالشفع أحدها إذا سهى المصلى ولم يذر أهو في الوتر أو في ثانية الشفع فإنه يجعلها ثانية الشفع ويسجد بعد السلام ، كمن شك أصلي واحدة أو اثنتين فإنه يبنى على الأقل ويأتى بما شك فيه ويسجد بعد السلام ثم يوتر بواحدة بعد ذلك ، ثانيها إن شك أهو في ثانية الشفع أو أولاه أو في الوتر جعلها أولى الشفع ، وأتى بواحدة ، ويسجد بعد السلام ، ثم يصلي الوتر بعد ذلك . ثالثها من زاد ركعة في الوتر سهواً سجد بعد السلام . رابعها من ذكر في تشهد وتره أنه نسي سجدة من شفعه فإنه يشفع وتره بنية الشفع ، ولا يضر إحداث هذه النية ، ثم يسجد لزيادة الجلوس الذى كان يسلم بعده ثم يوتر . خامسها إذا شك هل شفع وتره فقال ابن المواز قيل يسلم ويسجد للسهو ويجزيه . وقيل يسجد ويأتى بوتر آخر وهو أحب إلى . قاله النفاوى اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿وَلَا قُنُوتَ فِيهِ عَلَى الْمَشْهُورِ﴾ . يعنى أن الوتر لا قنوت فيه على المشهور في المذهب . قال ابن جزى في القوانين : لا يقنوت في الوتر خلافاً للشافعى وابن حنبل ، وابن نافع في وتر النصف الآخر من رمضان ولأبى حنيفة في وتر المنة اهـ . وقال خليل في المختصر : وقنوت سرّاً بصبح فقط ، وكذا في العزمية ، الخرشى : والظاهر أن حكم القنوت في غير الصبح الكراهة اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَرَكَعَتَا الْفَجْرِ سُنَّةٌ ﴾ يعني أن ركعتي الفجر سنة من السنن لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليهما . وقيل من الرغائب لقوله عليه الصلاة والسلام « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » قال خليل : وهى رغبة تفتقر لنية تخصها . هذا قول الأكثر من أهل العلم . قال فى الرسالة : ورَكَعَتَا الْفَجْرِ من الرغائب وقيل من السنن اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَقِيلَ نَافِلَةٌ ﴾ يعنى قد اختلف فى الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح قيل لهما سنة . وقيل رغبة . وقيل نافلة كسائر النوافل ، لقول عائشة رضى الله عنها : « لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشدَّ تعاهداً منه على ركعتي الفجر » رواه البخارى ومسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَوَقْتُهَا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ﴾ ولو عبرنا بالثنية فى قوله ووقتها كما عبر أولاً لكان أولى . أى ووقتهما بعد طلوع الفجر ، فإن تقدمتا عليه لم يجزىا . وندب إيقاعهما فى المسجد ، ونابتا عن التحية ويحصل له بهما ثوابهما أى ركعتي الفجر وتحية المسجد إن نوى ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ فِيهِ أَقِيمَتَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ يَرْكَعُ خَارِجَهُ ثُمَّ يَذُرْكَهُ ﴾ قال فى الرسالة : ومن دخل المسجد ولم يركع الفجر أجزأه لذلك ركعتا الفجر اهـ . وقال غيره : ومن دخل المسجد فوجد الإمام يصلى الصبح تركهما ودخل معه ، وإن أقيمت عليه الصلاة وهو خارج المسجد أنه يركعهما خارجه ما لم يخف فوات ركعة من الصبح ، فإن خاف ذلك تركهما ودخل مع الإمام على طريق السنية لتحصيل فضيلة الجماعة ، ثم يقضيها بعد ارتفاع الشمس قدر رمح للزوال . ويستحب أن يقرأ فيهما بأمّ القرآن فقط اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ وَالنَّائِمُ عَنْ وَرْدِهِ إِنْ تَصَبَّحَ ﴾ أى إن استيقظ أول الصبح ودخل المسجد ﴿ لَا نَتَظَّارِ الْجَمَاعَةَ صَلَاةً ﴾ الضمير عائد إلى الورد . وفي نسخة صلاها ، وكلاهما صواب . يعنى أن من نام عن ورده غلبه ثم انتبه من أول الفجر وجاء المسجد ينتظر الجماعة فله أن يصلى ورده حينئذ قبل أن تقام الصبح . قال فى الرسالة : ومن غابته عيناه عن حربه فله أن يُصَلِّيَهُ ما بينه وبين طلوع الفجر وأول الإسفار ، ثم يوتر ويصلى الصبح اه . وكان الصعابة يصلون أورادهم حيث يغلبهم النوم ، ثم يدركون الصلاة معه عليه الصلاة والسلام ، وهو يقرأ بالسنتين إلى المائة ، ويسلم والنجوم بادية مشتبكة اه . قاله الزروق على الرسالة .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِلَّا بَادَرَ إِلَى فَرَضِهِ ﴾ يعنى إن لم يستيقظ فى أول الوقت بأن ضاق عليه ولم يبق لطلوع الشمس إلّا مقدار ما يسع ركعة أو ركعتين فإنه يبادر لأداء الصبح وجوباً . قال المصنف رحمه الله تعالى :

﴿ وَ ﴾ النائم ﴿ عَنِ الْوُتْرِ فَقَبِي سَعَةِ الْوَقْتِ يُصَلِّيَ الْجَمِيعَ ﴾ يعنى أن من نام عن الوتر ثم استيقظ وقد اتسع الوقت لسبع ركعات فأكثر قبل طلوع الشمس فإنه يصلى الجميع الشفع والوتر والفجر والصبح .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي ضَيْقِهِ يَقْتَصِرُ عَلَى الْوُتْرِ ﴾ يعنى إذا ضاق الوقت عن النائم ولم يبق بين انتباهه وبين طلوع الشمس إلّا مقدار ما يصلى ثلاث ركعات فإنه يصلى الوتر ثم الصبح .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُصَلِّي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ﴾ يعنى إذا ضاق الوقت ولم يتسع إلّا لمقدار ما يصلى ركعة أو ركعتين فإنه يبادر إلى فرضه كما تقدم ، ويترك الشفع والوتر لسقوطهما ، ويصلى الصبح ، ثم يقضى الفجر بعد ارتفاع الشمس

قيد رُمح إلى الزوال . قال خليل : ولا يُقضى غيرُ فرضٍ إلّا هي فللزوال . وحاصل ما في العزّة : ومن نسي الوتر أو نام عنه ثم يستيقظ وقد بقي لطلوع الشمس مقدار ركعة أو ركعتين فإنه يترك الوتر ويصلي الصبح . وإن اتسع الوقت لثلاث ركعات أو أربع فإنه يصلي الوتر ثم الصبح . وإن اتسع لخمس ركعات صلى الشفع والوتر والصبح وترك الفجر . وإن اتسع لسبع ركعات صلى الشفع والوتر والفجر والصبح اهـ .

سجود التلاوة

ولما أنهى الكلام عن النوافل وأوقاتها وما يتعلق بها من أنواعها وأوصافها ، ناسب أن يعقبها بذكر سجود التلاوة وبيان حكمه لما فيه من شروط الصلاة وبعض أركانها ، وإن كان ليس في سجود التلاوة إحرام ولا ركوع ولا سلام . فقال المصنف رحمه الله تعالى :

﴿ فَضْلٌ ﴾

أى فى بيان سجود التلاوة ، وهو سنة على الراجح ، وقيل مستحب . وكذا اختلفوا فى عدد مواضع السجود فى القرآن . والمشهور فى المذهب أنها كما قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ عَزَائِمُ السَّجَدَاتِ إِحْدَى عَشْرَةَ ﴾ يعنى بالعزائم الأوامر ، بمعنى المأمور بالسجود عند قراءتها ، ويكره تركها إذا توقّرت للقارئ شروطها ، وهى إحدى عشرة موضعاً فى القرآن على المشهور .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ مِنْهَا آيَاتٌ ﴾ أى سورة الأعراف عند قوله : « وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ » وهو آخرها ، أى آخر سورة الأعراف . وثانيها فى سورة الرعد عند قوله تعالى « وَظِلَالُهُم بِالْغَدُوِّ وَالْآصَالِ » . وثالثها فى سورة النحل عند قوله

تعالى « يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ » . ورابعها في سورة بنى إسرائيل عند قوله تعالى « وَيَخْرُجُونَ لِلْآذِقَانِ يَسْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا » وخامسها في سورة مريم عند قوله تعالى « إِذَا تَنَتَّلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًا » . وسادسها في سورة الحج عند قوله تعالى « وَمَنْ يُهِنِ اللَّهَ فَإِنَّهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ » .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ لَا آخِرَةَ الْحَجِّ ﴾ يعني لا يسجد في آخرة الحج على المشهور ، خلافاً للشافعي القائل إن فيها سجدين أولها وآخرها . وقد قال ابن عباس والنخعي : « ليس في الحج إلا سجدة واحدة » رواه ابن القاسم في المدونة . وما في الموطأ من أن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله يسجد كل منهما سجدين في سورة الحج ما أخذ به مالك . وسابعها في سورة الفرقان عند قوله تعالى « أَنَسْجُدْ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا » . وثامنها في سورة الهدهد عند قوله تعالى « اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ » . وتسعها في سورة السجدة ألم تنزيل عند قوله تعالى « وَسَبِّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ » . وعاشرها في سورة ص عند قوله تعالى « فَاسْتَغْفِرْ رَبِّهِ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ » هذا هو المشهور . وقيل عند قوله « لَزُلْفَى وَحَسَنَ مَثَابٍ » . وحادي عشرها في سورة فصلت عند قوله تعالى « وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُمْ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ » . وهو كذلك على المشهور . وقيل عند قوله « وَهُمْ لَا يَسْتَمُونَ » . وفي المدونة : قال سحنون : قال عبد الرحمن بن القاسم : قال مالك بن أنس : سجود القرآن إحدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء ، المص ، والزرعد ، والنحل ، وبنى إسرائيل ، ومريم ، والحج أولها ، والفرقان ، والهدهد ، وآلم تنزيل السجدة ، وص ، وحم تنزيل . اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ فِي الْمَفْصَلِ مِنْهَا شَيْءٌ ﴾ يعني ليس شيء

من العزائم في الفصل . ولا يسجد القارىء إذا قرأ شيئاً من الفصل . قال النفراوى :
والمراد بالفصل ما كثر تفصيله بالبسملة لقصر سورة . وأوله على الراجح من الحجرات
إلى آخر القرآن ، فلا يسجد لقراءة النجم ، والانشقاق ، والقلم . قال خليل : لا ثانية
الحج والانشقاق والقلم اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَأُثْبِتَ ابْنُ وَهْبٍ الْجَمِيعَ ﴾ يعنى أى جميع العزائم ،
وهى خمسة عشر موضعاً على الخلاف فى بعضها . قال العلامة ابن جزى فى القوانين الفقهية :
فالعشرة باجماع ، أى اجتمع عليها الأئمة الأربعة ، وأسقط الشافعى التى فى ص وزاد هو
وابن حنبل وابن وهب التى فى آخر الحج ، وفى النجم ، وفى الانشقاق ، وفى اقرأ ، ومواقعها
من الآيات معروف ، إلا أنه اختلف فى التى هى فى ص هل هى عند قوله وأناب ، أو
وحسن مآب . واختلف فى فصلت هل هى عند قوله تعبدون ؛ أو وهم لا يستمرون . وفى
الانشقاق هل هى عند قوله لا يسجدون ، أو هى فى آخرها اه . وقال النفراوى فى شرح
الرسالة : وما روى من السجود لغير هذه الإحدى عشرة فهو محمول على النسخ عند مالك .
والذى استمر عليه عمل المصطفى عليه الصلاة والسلام الإحدى عشرة المذكورة ، وإن صح
أنه عليه الصلاة والسلام سجد عند قوله تعالى فى النجم فاسجدوا لله واعبدوا . وأنها أول
سجدة أعلن بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحرم وسجد معه المؤمنون والمشركون
من الإنس والجن سوى أبى لهب فإنه رفع حفنة من تراب إلى جبهته وقال : يكفى هذا
فإنه نسخ ، بدليل إجماع فقهاء المدينة وقراءتها على ترك السجود فيها مع تكرار القراءة فيها
ليلاً ونهاراً . ولا يجمعون على ترك السنة مع أنهم أدرى بها وأحرص الناس باتباعها اه
مع إيضاح

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَشُرُوطُهَا كَالصَّلَاةِ ﴾ يعنى يشترط فى سجدة
التلاوة شروط كالصلاة ؛ كما قال خليل : سجد بشرط الصلاة الخ . وفى المواق قال ابن

بشير : أجمعت الأمة على أن سجود التلاوة مشروع على الجملة ، وهو جزء من الصلاة يشترط فيه ما يشترط في الصلاة من طهارة الحدث والخبث وستر العورة واستقبال القبلة اهـ . قال في الرسالة : ولا يسجد السجدة في التلاوة إلا على وضوء . وقال شارحها : أو بدله مع بقية شروط الصلاة ، لأنها من جملة الصلاة والطهارة شرط في صحة مطلق الصلاة ، وتبطل بدونها ولومع المعجز أو النسيان اهـ

قال للمصنف رحمه الله تعالى : ﴿ يُكَبِّرُ لَخَفِضِهَا وَرَفِعِهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ ﴾ يعني أن القارئ يكبر عند سجدة التلاوة ، وعند رفعه منها ، ولا يرفع يديه ، ولا يحرم ، وأما النية وتكبير الخفض فلا بد منهما ، وكذلك لا يتشهد ، ولا يسلم . قال في الرسالة : ويكبر لها ولا يسلم منها . وفي التكبير في الرفع منها سعة ، وإن كبر فهو أحب إلينا اهـ . قال ابن جزى في القوانين : ويؤمر به القارئ والمستمع لا السامع ، ويكبر له في الانحطاط والرفع ، ويفتقر إلى شروط الصلاة ، ولا إحرام ولا تسليم عند الأربعة اهـ . وقال ابن ناجي في شرح الرسالة : لا خلاف في المذهب أنه يكبر خفضاً ورفعاً إذا كان في الصلاة ، واختلف إن سجد في غير الصلاة . فقل يكبر خفضاً ورفعاً . وقيل لا يكبر ، والقولان للمالك ، وخير ابن القاسم فيها ، وكلها في المدونة اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَتَجَاوَزُهَا وَقْتَ الْكَرَاهَةِ ﴾ يعني أن من قرأ السجدة وقت الكراهة فإنه يجاوزها ، وذلك كبعد الإسفار والاصفرار . وأما قبلهما فحائز أن يسجدها . قال في الرسالة : ويسجدها من قرأها بعد الصبح مالم يسفر وبعد العصر مالم تصفر الشمس قال خليل : وجاز جنازة وسجود تلاوة قبل إسفار وإصفرار . وفي المدونة : يسجدها بعد الصبح والعصر مالم يحصل إسفار واصفرار لأنها سنة مؤكدة ، ففارقت النوافل المحضة . ومثلها الجنائزة . انظر كلام الفاكهاني في النفراوى . ثم قال المصنف عاطفاً على وقت الكراهة : ﴿ وَالْحَدَّثِ وَيَتْلُو مَا بَعْدَهَا وَلَا يَسْجُدُ ﴾ يعني أن

من قرأ السجدة وهو محدث فلا يسجد لها بل يتجاوزها . قال النفراوى فى الفواكه :
فإن قرأ سورة السجدة فى وقت نهى أو على غير وضوء فهل يحذف - أى يجاوز - موضع
السجود خاصة ، كيشاء فى الحج ، وكالمظيم فى النمل ، أو يحذف الآية جملة ؟ تأويلان .
أشار إليهما خليل بقوله : وإلا فهل يجاوز محلها أو الآية ؟ تأويلان وفهم من عبارة
الدردير فى أقرب المسالك أنه رجح الثانى بقوله ، وكره لحصل الشرط وقت الجواز
تركها وإلا ترك الآية التى فيها السجود برمتها على التحقيق ، لا المحل فقط ، أى فمثل قوله
تعالى : « إنما يؤمن بآياتنا » يترك الآية برمتها لا خصوص « وهم لا يستكبرون » وفى
المجموعه : وينبغى ملاحظة المتجاوز بقلبه لنظام التلاوة ، بل لا بأس أن يأتى بالباقيات
الصالحات كفى تحية السجد . وإنما أمر بمجاوزة الآية كلها لئلا يغير المعنى لو اقتصر على
مجاوزة محل السجود . والمراد أن الاختصار على مجازوته مظنة تغير المعنى ،
فلا ينافى أن مجاوزة محل السجود فقط فى بعض المواضع لا يغير المعنى اهـ مع طرف من حاشية
الصاوى عليه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمُسْتَمِعُ كَالْقَارِئِ لَا السَّامِعُ ﴾ يعنى أن المستمع الذى
جلس ليتعلم من القارئ فهو كالقارئ فى توجيه الأمر إليه بالسجود فيسجد ولو ترك القارئ
السجود إذا كان إنما جلس عنده ليتعلم منه الحروف أو الأحكام أو غير ذلك من أنواع التعليم ،
سواء كان المستمع ذكراً أو أنثى ، فإنه إن سجد القارئ يسجد معه إن كان القارئ يصلح
للإمامة بأن كان ذكراً محققاً بالغاً عاقلاً متواضعا وإلا فلا يسجد المستمع ، بل على القارئ
الذى كملت لديه شروط الصلاة وحده كما تقدم . وإذا كان إنما جالس السامع لمجرد ثواب فإن
لم يسجد القارئ لم يسجد اتفاقاً ، وإن سجد قليل يسجد معه وقيل لا يسجد ، وكذا حكم
السامع دون جلوس لاستماعه ، فالأكثر على عدم السجود . وإذا كان القارئ إماماً
وقراها ولم يسجد ، فإن المأموم يتركها ، وإن سجدها المأموم دون إمامه ، فإن كان عمداً

أو جهلاً بطلت صلاته ، وأما سهواً فلا تبطل ، كما أنه لا تبطل صلاة المأموم بترك السجود خلف إمامه الساجد لها ولو عمداً في الإحدى عشرة المشهورة ، ولكنه أساء بعدم تبعية الإمام . قاله النفراوى اه .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُكْرَهُ تَعَمُّدُهَا فِي الصَّلَاةِ ، فَإِنْ تَلَّاهَا سَجَدَ ﴾^(١) يعني أنه يكره للقارىء^(١) قراءة سجدة في الصلاة على المشهور في المذهب ، فإن قرأها فليسجد سواء في الفرض أو النفل . قال في الرسالة : ويسجدها من قرأها في الفريضة والناقلة اه . وفي المدونة عن مالك : لا أحب للإمام أن يقرأ في الفريضة بسورة فيها سجدة لأنه يخلط على الناس صلاتهم . وقال أيضاً : أكره للإمام أن يتعمد سورة فيها سجدة فيمروها لأنه يخلط على الناس صلاتهم ، فإذا قرأ سورة فيها سجدة سجدتها اه . قال خليل عاطفاً في المكروهات : وتعمدها بفريضة أو خطبة لا نفل مطلقاً . وإن قرأها في فرض سجد لا خطبة . قال الحرشي : يعني أنه يكره تعمدها قراءة السجدة في الفريضة لإمام وقد لأنه إن لم يسجد دخل في الوعيد ، وإن سجد زاد في أعداد سجودها ، وكذا يكره تعمدها في الخطبة لإخلاله بنظامها . ولا يكره تعمدها في النفل فذاً أو في جماعة ؛ جهرًا أو سرًا ، في حضر أو سفر ، في ليل أو نهار ، متأكداً أو غير متأكد ، خشياً على من خلفه التخليط أم لا اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِهَا فِي السَّرِّيَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ يعني أنه إذا قرأ الإمام بأحد مواضع السجود المتقدمة ، وهو في صلاة السرية كالظهر مثلاً فإنه يجهر بمحل السجود ليعلم مأمومه بذلك . قال خليل : وجهر إمام السرية وإلا أتبع . اعلم أن جهر الإمام بها فعل مستحب ، أمّا اتباع المأمومين فيها فواجب غير شرط ، وترك

(١) حق العبارة : يكره للمصلي تعمدها قراءة سجدة في الصلاة ، ليتفق مع ما في المتن ، ومع عبارة الحرشي الآتية .

الواجب الذي ليس بشرط لا يقتضى البطلان ، وفي الخطاب فإن لم يتبعوه صحّت صلاحهم نقله ابن عرفة . ومن مسائل ابن قداح : إذا صلى الإمام بسورة السجدة وسجد ولم يتبعه الجماعة فقد أساءوا والصلاة صحيحة اهـ . وفي الحديث عن ابن عمر « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ السورة التي فيها السجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجد أحداً مكاناً لموضع جبهته » رواه البخارى ومسلم وأبو داود . وفي رواية « وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن ، فإذا مرّ بالسجدة كبرّ وسجد وسجدنا معه » رواه أبو داود والحاكم اهـ . وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي ، يقول يا وَيْلَهُ ، وفي رواية يا وَيْلِي أُمِرَ ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة ، وأُمِرْتُ بالسجود فأبيتُ فَنِلِي النار » رواه مسلم .

﴿ خاتمة ﴾ نذكر فيها ماورد فيما يقوله الساجد في سجود القرآن تيمناً للفائدة . قد روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن بالليل في السجدة مراراً « سجدَ وجهي للذي خلقه وشقّ سمعه وبصره يُجَوِّلهِ وقوّته » رواه أصحاب السنن اهـ وقال ابن جزى في القوانين : ويسبح في السجدة أو يدعو . ثم قال وورد في الحديث « اللهم اكتب لي بها عندك أجراً ، وضع عني بها وزراً ، واجعلها لي عندك ذخراً ، وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود » اهـ عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم . والحمد لله رب العالمين .

ولما أنهى الكلام عن سجدة التلاوة وما يتعلق بها انتقل يتكلم على صلاة السفر فقال رحمه الله تعالى وأدام نفعنا بعلومه في الدارين آمين :

﴿ كتاب صلاة السفر ﴾

وفي نسخة كتاب السفر ، أى فى بيان قصر صلاة المسافر والأحكام المتعلقة بها . وعطف عليها خمسة أشياء من أنواع الصلاة بقوله : ﴿ وَأَتْلُوفِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ وَالْكُسُوفِ ﴾ أى اشتمل هذا الكتاب على ستة أشياء من أنواع الصلاة المطلوبة من المكلف شرعاً ، إما على وجه الوجوب وإما على وجه السنية . ولكل واحدة منها أحكام ستأتى فى محلها إن شاء الله تعالى . وبدأ بما صدر به وهو أحكام القصر فقال : ﴿ مَسَافَةُ الْقَصْرِ سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا ﴾ وهى مسافة أربعة برد . قال العلامة الدردير على أقرب المسالك : والبريد أربعة فراسخ . والفرسخ ثلاثة أميال ، فمسافة القصر ستة عشر فرسَخاً ، ثمانية وأربعون ميلاً ، والميل ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة على الصحيح . وقيل ألفا ذراع . وهى باعتبار الزمن مرحلتان ، أى سير يومين معتدلين ، أو يوم وليلة يسير الإبل المنقلة بالأحمال على المعتاد من سير وحط وترحال وأكل وشرب وصلاة معتبرة اهـ . وقال العلامة محمد المراکشى فى « سبيل السعادة » وليس على المسافر أن يسير كل اليوم من الفجر إلى الليل ، بل إلى الزوال سيراً وسطاً بسير الأقدام والإبل فى البرية ، وباعتدال الريح فى البحر مع مُراعاة الاستراحات المعتادة كالأكل والشرب والوضوء والصلاة ونحوها . ولو قطع المسافر تلك المسافة فى بضع ساعات بواسطة مركب بخارى أو طيارة أو أتوموبيل - أى سيارة - قصر صلاته أيضاً . ومسافة القصر تعادل ثمانية وثمانين كيلو متراً اهـ . وفى الموطن عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يقصر الصلاة فى مثل ما بين مكة والطائف ، وفى مثل ما بين مكة وعُسفان ، وفى مثل ما بين مكة وجُدَّة . قال مالك وذلك أربعة برد ، وذلك أحب ما تقصر إلى فيه الصلاة .

قال رحمه الله : ﴿ غَيْرَ مُلَفَّقَةٍ ﴾ والتلفيق أن يحسب ذهابه وإيابه ، والمطلوب أن يكون السفر وجهاً واحداً ذهاباً أو إياباً ، حتى يقطع مسافة أربعة برد فلا يحسب مع ذلك الرجوع ، بل يعتبر الرجوع وحده .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فِي الْبَحْرِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ﴾ يعنى أن العبدة في سیر البحر بالزمن يوم وليلة مطلقاً . وقيل فيه تفصيل ولذا قال رحمه الله : ﴿ وَقِيلَ إِنْ سَارَ مَعَ السَّاحِلِ فَكَالْبَرِّ ﴾ وفي نسخة فكالبده بالدال وبعدة همزة ، وفي أخرى أيضاً بإسقاط الواو في قوله ﴿ فِي اللَّجَّةِ بِالزَّمانِ ﴾ والصواب إثبات الواو . قال الدردير في أقرب المسالك : سن لمسافر سفراً جائزاً أربعة برد ذهاباً ولو يبحر أو نوتياً بأهله قصر رباعية ، قال الصاوى عليه : قوله ولو يبحر أشار بهذا إلى أن العبدة في التحديد بالمسافة ، خلافاً لمن قال العبدة في البحر بالزمان مطلقاً ، ولمن قال العبدة فيه بالزمان إن سافر فيه لاجانب البر ، وإن سافر فيه بجانبه فالعبدة بالأربعة برد . وأما أصل القصر في البحر فلا خلاف فيه اه . قال الخرشي : ولا بد من مسافة أربعة برد ولو كان السفر يبحر مع الساحل أو اللجة على المشهور . وقيل يعتبر في البحر سیر يوم وليلة دون المسافة . وقيل يعتبر في اللجة بالزمان ومع الساحل بالمسافة اه . فالخاصل أن من سافر مسافة أربعة برد يقصر الصلاة سواء كان سفره برّاً أو بحراً ، أو كان بعض المسافة في البر وبعضها في البحر سواء مع الساحل أو في اللجة على المشهور . بدون تفصيل .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ مَرَّ فِي أَثْنَائِهَا بِأَهْلٍ فَالْعَبْدَةُ بِمَا وَرَاءَهُمْ ﴾ هذا شروع فيما يُقطع به حكم القصر . قال العلامة خليل : وقطعه دخول وطنه أو مكان زوجة دخل بها قطط . قال الخرشي : قوله أو مكان زوجة دخل بها ، أى وقطعه دخول مكان زوجته التي دخل بها فيه ولو لم يتخذها وطناً . وقال العلامة الصاوى على أقرب المسالك : وأما مجرد المرور بالوطن أو مكان الزوجة فلا يقطع حكم السفر « لو حاذاه ، ولذا

قال في التوضيح : إنما يمنع المرور بشرط دخوله أو نية دخوله لا إن اجتاز . والمراد بمكان الزوجة البلد التي هي به لا خصوص المنزل الذي هي به . ولا يكون محل الزوجة قاطماً إلا إذا كانت غير ناشزة ، ففي المجموع : إن الزوجة الناشزة لا عبرة بها . ومثل الزوجة أم الولد والسرية اهـ . وقوله فالعبرة بما وراءهم ، يعني بعد ارتحاله من المحل الذي به زوجته . يعتبر إن كان باقي سفره أربعة برد قصر وإلا أتم .

ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ وَالْمَشْهُورُ ﴾ من الأقوال في المذهب ﴿ أَنَّ الْقَصْرَ سُنَّةٌ فِي الرِّبَاعِيَّةِ ﴾ قال العلامة ابن جزى : وفيه خمسة أقوال في المذهب : واجب وفاقاً لأبي حنيفة ، وسنة وهو المشهور ، ومستحب ، ومباح ، ورخصة أقل فضلاً من الإتمام وفاقاً للشافعي اهـ . وأما قوله في الرباعية يشعر بأن الثنائية والثلاثية ولها الصبح والمغرب لا يقصران اتفاقاً . ثم ذكر شرطاً من شروط القصر وهو الشروع في السفر بقوله : ﴿ فَيَقْصُرُ إِذَا جَاوَزَ بَسَاتِينَ الْمِصْرِ غَيْرَ مُنْتَظِرٍ رُقَّةً ، وَفِي الْعُمُودِ إِلَى حَيْثُ ابْتَدَأَ ﴾ قال مالك في الموطأ : لا يقصر الذي يريد السفر الصلاة حتى يخرج من بيوت القرية ، ولا يتم حتى يدخل أول بيوت القرية أو يقارب ذلك اهـ . كذا في الرسالة ، ونصها : ولا يقصر حتى يجاوز بيوت المصر وتصير خلفه ليس بين يديه ولا بجذائه منها شيء ، ثم لا يتم حتى يرجع إليها أو يقاربها بأقل من الميل اهـ . وقوله غير منتظر رفته ، قال الصاوي : حمله أنه إذا خرج من البلد عازماً على السفر ثم أقام قبل مسافته ينتظر رفته لاحقاً له ، فإن جزم أنه لا يسافر دونها ولم يعلم وقت مجيئها فإنه لا يقصر ، بل يتم مدة انتظاره ، فإن نوى انتظارها أقل من أربعة أيام فإن لم تأت سافر دونها أو جزم بمجيئها قبل أربعة أيام قصر مدة انتظاره لها اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَجْمَعَ إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ أَتَمَّ ﴾ يعني أن المسافر إذا نوى الإقامة أربعة أيام بمحل أتم الصلاة . قال في الرسالة : وإن نوى المسافر إقامة أربعة

أيام بموضع أو ما يصل في عشرين صلاة أتم الصلاة حتى يظن من مكانه اهـ . قال رحمه الله تعالى : ﴿ لَا ﴾ يقصر المسافر ﴿ فِي قَصْدِ قَضَاءِ حَوَائِجِهِ ﴾ يعني من خرج لحاجته ولم يدبر محلها على اليقين ، تارة يجدها عن قريب وأخرى عن بعد فإنه لا يقصر الصلاة ، وذلك كطالب المرعى لنحو إبل أو بقر أو غنم يرنع حيث يجده الكلاء ، ومثله طالب الآبق أو البعير الشارد ، وكذا الهائم وهو متجرد عن الأهل والوطن سائح في البلاد ، أى بلد يتيسر له فيه القوت أقام به ماشاء ؛ لأنه لم يقصد سفر أربعة برد . وكذلك لا يقصر عادل عن طريق قصير دون أربعة برد إلى طريق طويل فيه أربعة برد إذا لم يكن له عذر ؛ لأنه لاه بسفره . قال في التوضيح : هذا مبني على أن اللاه بصيد وشبهه لا يقصر وهو المشهور ، قاله صاحب الإكليل وكذا في الخطاب اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَلَوْ عَزَمَ عَلَيْهَا بَعْدَ صَلَاتِهِ فَلَا إِعَادَةَ . وَفِي أَثْنَائِهَا يَجْعَلُهَا نَافِلَةً ﴾ يعني أن من عزم إقامة أربعة أيام بموضع بعد أداء السفرية فلا إعادة عليه ؛ لأنه أتى بها كما أمر على سنتها . هذا - والله أعلم - أوضح مما مشى عليه الشيخ خليل القائل بأنه يعيد في الوقت انظره . أمّا لو نوى الإقامة المذكورة وهو في أثناء الصلاة ، فإن صلى ركعة كاملة بسجديتها فليشفع وصارت نافلة ، وإن لم يصل ركعة فالمطلوب منه أن يقطعها . قال العلامة خليل في المختصر : وإن نواها بصلاة شفع لم تجز حضرية ولا سفرية ، وبعدها أعاد في الوقت أى المختار . وما ذكره خليل من إعادتها في الوقت نص المدونة والله أعلم اهـ .

ثم انتقل يتكلم على جمع الصلاتين المشتركتين في الوقت فقال رحمه الله : ﴿ وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ بَيْنَ وَالْعِشَاءِ بَيْنَ لِحَدِّ السَّيْرِ لَا لِمُجَرَّدِ التَّرَخُّصِ ﴾ وفي نسخة لا بمجرد الرخص ، وكلاهما صحيح . وقد تقدمت أحكام الجمع بين العشاءين ليلة المطر ، والآن أراد أن يبين حكم الجمع بين الصلاتين المشتركتين في الوقت وهى الظهر والعصر والمغرب

والعشاء ، وحكمه الجواز . قال مالك في المدونة : لا يجمع الرجل بين الصلاتين في السفر إلا أن يجد به السير فإذا جده السير جمع الظهر والعصر ، ويؤخر الظهر حتى يكون في آخر وقتها ثم يصليها ، ثم يصلي العصر في أول وقتها ، ويؤخر المغرب حتى تكون في آخر وقتها قبل مغيب الشفق ، ثم يصليها في آخر وقتها قبل مغيب الشفق ، ثم يصلي العشاء في أول وقتها بعد مغيب الشفق اه . ومثله في الرسالة ، ونصها : وإذا جدَّ السير بالمسافر فله أن يجمع بين الصلاتين في آخر وقت الظهر وأول وقت العصر وكذلك المغرب والعشاء ، وإذا ارتحل في وقت الصلاة الأولى جمع حينئذ اه قال العدوى : قوله فيجمع في الحج .. هذا جمع صوري لا حقيقي ؛ لأن الحقيقي هو الذي تقدم فيه إحدى الصلاتين عن وقتها المعروف أو تؤخر عنه ، وهذا صليت فيه كل صلاة في وقتها اه .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ تَهْجِيلُ الْإِبَابِ إِلَى أَهْلِهِ وَدُخُولُهُ صَدْرَ النَّهَارِ لَا طُرُقَهُمْ لَيْلاً ﴾ أى يندب للمسافر أن يعجل الرجوع إلى وطنه بعد قضاء أوطاره ومهمته ، ويستحب له أن يدخل ضحى ، وأن لا يطرق عليهم ليلاً . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر يبدأ بالمسجد فيركع ركعتين قبل دخول المنزل ، ويستحب للمسافر أيضاً أن يصحب معه هدية يقسمها بين الأقارب والأحباب لإدخال السرور عليهم سواء كان رجوعه من سفر التجارة أو الحج والزيارة . قال ابن عاشر رحمه الله تعالى :

وَادْخُلْ ضُحًى وَاصْحَبْ هَدِيَّةَ السَّرُورِ إِلَى الْأَقَارِبِ وَمِنْ بَيْتِكَ يَدُورُ
قال بعض الشراح لهذا البيت : وإذا رجعت من سفرك هذا أو غيره من الأسفار فالحكم عام ووصلت بلدك فلا تطرق أهلك ليلاً إلا إذا كان عندهم علم بقدمكم فلا بأس ، وإذا لم يكن عندهم علم فادخل عليهم ضحى بعد دخولكم لمسجد بلدك والصلاة فيه لتقدم حق بيت الرب على بيتك . وقبل رجوعك من سفرك اصحب هدية بقدر حالك

ينشأ عنها السرور للأقارب ومن يدور بك من الأحباب . وقد تم سرورك بنيل غرضك ورجوعك سالماً ، ولسرورهم بك وبهديتك . وهى نعمة عظيمة من الله عليك فقابلها بالشكر والثناء ، ولا تقابلها بكفران النعم بأن تجعل عند قدومك آلات اللهو والطرب والرقص بالعود والمزمار ونحو ذلك من المغنيات والمحرمات مما لا ينبغي أن يذكر فى الكتب ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . هل جزاء الإحسان إلا الإحسان . اللهم وفقنا وإخواننا المسلمين للعمل بشريعة سيد الأنبياء والمرسلين آمين اه .

ومما أحدثه بعض الحجاج الجهال عدم دخول المنزل حين وصولهم بلدانهم ، بل يبيتون خارج المنزل ثلاثة أيام أو سبعا لزوماً وهى من البدعة المحرمة التى هى خلاف السنة . وتقدم أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا رجع من السفر يبدأ بالمسجد يصلى فيه ركعتين ويسلم عليه الناس ، ولا يبيت إلا فى منزله . وخير الهدى هدى محمد ، وشرُّ الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة . الحديث . والسلام على من اتبع الهدى .

ولما انتهى الكلام عن صلاة السفر انتقل يتكلم على صلاة الخوف ، وتسمى صلاة المسابقة فقال المصنف رحمه الله تعالى :

﴿ فِضْل ﴾

﴿ فِي حُكْمِ صَلَاةِ الْخَوْفِ ﴾

وحكمها الرخصة . واقتصر عليه الشيخ خليل فى المختصر . وقيل واجبة ، وهو الذى مشى عليه صاحب الرسالة فى باب الجمل . وقيل سنة ، ومشى عليه العلامة الدردير

في أقرب المسالك . والأصل في مشروعيتها قوله تعالى في سورة النساء : « وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك ، وليأخذوا حذرهم واسلحتهم » الآية . وفي الموطأ عن مالك بإسناده « أن صلاة الخوف أن يقوم الإمام ومعه طائفة من أصحابه وطائفة مواجهة العدو فيركع الإمام ركعة ويسجد بالذين معه ثم يقوم ، فإذا استوى قائماً ثبت وتموا لأنفسهم الركعة الباقية ، ثم يسلمون وينصرفون ، والإمام قائم فيكونون وجاه العدو ، ثم يقبل الآخرون الذين لم يصلوا فيكبرون وراء الإمام ، فيركع بهم الركعة ويسجد ثم يسلم فيقومون فيركعون لأنفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون . اهـ ومثله في الرسالة مع زيادة البيان ، ونصها : وصلاة الخوف في السفر إذا اخافوا العدو أن يتقدم الإمام بطائفة ويدع طائفة مواجهة العدو فيصلّي الإمام بطائفة ركعة ثم يثبت قائماً ، ويصلون لأنفسهم ركعة ثم يسلمون ، فيقفون مكان أصحابهم ، ثم يأتي أصحابهم فيحرمون خلف الإمام فيصلّي بهم الركعة الثانية ، ثم يتشهد ويسلم ، ثم يقصون الركعة التي فاتتهم وينصرفون . هكذا يفعل في صلاة الفرائض كلها إلا المغرب فإنه يصلّي بالطائفة الأولى ركعتين ، وبالثانية ركعة ، وإن صلى بهم في الحضر لشدة خوف صلى في الظهر والعصر والعشاء بكل طائفة ركعتين ، ولكل صلاة أذان وإقامة . وإذا اشتد الخوف عن ذلك صلوا وحداناً بقدر طاقتهم مشاة أو ركباناً ، ماشين أو ساعين مستقبل القبلة وغير مستقبلها اهـ .

وأشار المصنف إلى جميع ذلك بقوله : ﴿ يَقْرَأُ الْإِمَامُ مِنْ مَعَهُ فِرْقَتَيْنِ فِرْقَةٌ تَحْرُسُ ﴾ أي تحفظ المصلين وتتوجه العدو ﴿ وَفِرْقَةٌ تُصَلِّي مَعَهُ ﴾ أي مع الإمام مستقبلة القبلة في آخر المختار على المشهور . وقيل في الضروري .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَنِي الثَّانِيَّةِ يُصَلِّي بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَةً ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا أَشَارَ قَائِمًا إِلَيْهِمْ فَأَتَوْهُا وَأَنْصَرَفُوا يَحْرُسُونَ ﴾ أى فإذا صلوا ركعة واحدة مع الإمام أشار لهم بإتمام الركعة الثانية لأنفسهم ليرجعوا إلى مكان الطائفة التي لم تصل . قال : ﴿ وَتَأْتِي الْأُخْرَى فَيُصَلِّي بِهِمُ الْأُخْرَى ﴾ أى يصلى بهم الركعة الأخرى التي هي ثانية الإمام . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلْ يُسَلِّمُ ﴾ الإمام بعد تمام ثانيته مع الطائفة الثانية أَوْ يَنْتَظِرُ إِمَامَهُمْ لِيُسَلِّمَ بِهِمْ قَوْلَانِ المشهور أن الإمام يسلم بمجرد إتمام صلاته ولا ينتظر شيئاً بعد الإتمام كما هو معلوم بالنصوص في المذهب . وقيل ينتظروهم حتى يتموا وهو مذهب الشافعي ذكره ابن جزى في القوانين الفقهية .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي غَيْرِهَا ﴾ أى غير الثانية وهي الرابعة والثلاثية ﴿ يُصَلِّي بِالْأُولَى رَكْعَتَيْنِ فَإِذَا تَشَهَّدَ أَشَارَ إِلَيْهِمْ جَالِسًا فَأَتَوْهُا وَأَنْصَرَفُوا يَحْرُسُونَ ﴾ يعنى إذا كانت الصلاة غير الثانية بأن كانت ظهراً أو عصرًا أو مغرباً أو عشاءً فإن الإمام يصلى بالطائفة الأولى ركعتين فيجلس ويتشهد ثم يشير لأمومييه الذين صلوا معه بأن يتموا لأنفسهم الركعتين الباقيتين وهو جالس ، فإذا آموا وسلموا رجعوا إلى مكان أصحابهم الذين لم يصلوا . قال رحمه الله : ﴿ ثُمَّ تَأْتِي الْأُخْرَى ﴾ أى ثم تأتى الطائفة الثانية التي لم تصل فتحرم خلف الإمام . ولذا قال رحمه الله ﴿ فَيُصَلِّي بِهِمْ مَا بَقِيَ ﴾ وهو ركعتان أخيرتان بالنسبة للإمام

قال رحمه الله : ﴿ وَفِي تَسْلِيمِهِ وَانْتِظَارِهِمْ قَوْلَانِ ﴾ فالمشهور كما تقدم : في الطائفة الأولى من أن الإمام . لا ينتظر إتمامهم على المشهور . فإذا سلم قضا ما فاتهم ، فتقضى الطائفة الأولى ركعة في الثانية أو ركعتين في الرابعة ، أو ركعة كذلك في الثلاثية مطلقاً بفاتحة وسورة ، جهرًا في الجهرية وسراً في السرية . فإذا سها الإمام مع الأولى سجدت الأولى بعد إكمالها صلاتها القبلى قبل سلامها والبعدي بعده ، وسجدت الطائفة الثانية السجود القبلى مع الإمام

فإذا سلم قامت لقضاء ما عليها ، وسجدت البعدى بعد القضاء هكذا يفعل الامام والمأموم في صلاة الخوف إن أمكن تقسيم الجيش . وأما إن لم يمكن ذلك فبقدر الإمكان . وإليه أشار رحمه الله بقوله . ﴿ وَإِنْ اشْتَدَّ الضُّبُّ ﴾ بأن لا يمكن تقسيم الجيش ولا ترك القتال لبعض القوم ﴿ صَلُّوا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ مُشَاتًا أَوْ رُكْبَانًا ، أَوْ إِيْمَاءَ طَارِدِينَ ، أَوْ مُسَافِقِينَ ، أَوْ مُسَافِقِينَ حَيْثُمَا تَوَجَّهُوا وَلَا يَلْزَمُهُمْ طَرَحُ مَا تَلَطَّخَ بِالْأَمِّ ﴾ فالمنى أنهم يلزمهم أداء الصلاة بقدر الإمكان ، سواء ماشين أو ساعين ، راجلين أو راكبين ، بل ولو في حالة المضاربة والمسايفة ، متوجهين إلى القبلة أو غير متوجهين إليها . قال العلامة خليل في المختصر : وإن لم يمكن أخروا الآخر الاختيارى وصلوا إيماء ، كأن دهمهم عدو بها أى هجم عليهم . وحل للضرورة مشى وركض وطمع وعدم توجه ، وكلام وامساك ملطخ اه . وقول خليل وحل الخ وكذلك حل رمى بنبل وغيرها ، وكلام لغير إصلاحها ولو كثران احتيج إليه فيما يتعلق بهم ، كتحذير غيره ممن يريد أومه بقتله ، وكتشجيع وافتخار عند الرمي ، ورجز إن ترتب على ذلك توهين العدو اه قاله العدوى على أبى الحسن ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَمِنُوا فِي أَنْفُسِهِمْ أَنْتَوُهَا صَلَاةً أَمْنٍ ﴾ أى إذا حصل الأمن وزال عنهم الخوف في الصلاة أتموها كصلاة أمن بركوع وسجود تامتين

صلاة الجمعة

ولما أنهى الكلام عن صلاة الخوف وما يتعلق بها انتقل يتكلم على أحكام صلاة الجمعة ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فصل ﴾

أى فى بيان ما يتعلق بصلاة الجمعة وشروطها ، وآدابها ، ومكروهاتها ، وموانعها ، وبعض (٢١ - أسهل المداك - ١)

فضائلها . وقد ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب : فقوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » الخ السورة . وأما السنة فما أخرجه ابن ماجه في حديث طويل عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « واعلموا أن الله افترض عليكم الجمعة في مقامى هذا في يومى هذا في شهرى هذا فى عامى هذا إلى يوم القيامة ، فريضة مكتوبة » الحديث . وقال صلى الله عليه وسلم « من ترك الجمعة ثلاثاً من غير عذر طبع الله على قلبه » اهـ رواه الإمام أحمد وأصحاب السنن . وقد انعقد الإجماع سلفاً وخلفاً على فرضية صلاة الجمعة . وهى فرض عين عند الجمهور كما فى القوانين لابن جزى . وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله ﴿ تَلْزَمُ الْجُمُعَةُ كُلُّ مُسْلِمٍ حُرٍّ ذَكَرٍ مُكَلَّفٍ مُسْتَوْطِنٍ ﴾ يعنى أن الجمعة تلزم كل مسلم حر ذكر مكلف مستوطن . قد ذكر رحمه الله لوجوب الجمعة أربعة شروط كغيره . قال العلامة الدردير فى أقرب المسالك : الجمعة فرض عين على الذكر الحر غير المعذور المقيم ببلدها أو بقرية نائية عنها بكفرسخ من المنار ، وإن غير مستوطن ، أى بأن كان مقيماً ببلدها المجاورة أو تجارة أو غير ذلك إقامة تقطع حكم السفر ، وإن لم تعتقد به ، فلا تجب على مسافر إذا لم ينو إقامة أربعة أيام صحاح . فعلم أن شروط وجوبها أربعة : الإسلام ، والذكورية ، والحرية ، والسلامة من الأعذار المسقطه لها اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهِيَ رَكْعَتَانِ يَجْهَرُ فِيهِمَا ﴾ يعنى أن صلاة الجمعة ركعتان يجهر الإمام فيهما بالقراءة . قال فى الرسالة : ويصلى الإمام ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ، يقرأ فى الأولى بالجمعة ونحوها وفى الثانية بهل أتاك حديث الفاشية ونحوها اهـ . قال رحمه الله تعالى : ﴿ يَخْطُبُ قَبْلَهُمَا خُطْبَتَيْنِ قَائِمًا مَتَوَكِّئًا ﴾ يعنى يجب على الإمام أن يخطب خطبتين قبل الصلاة بأن يجلس قايلاً ثم يقوم متوكئاً على شئ كالسيف . قال فى الرسالة :

والخطبة فيها واجبة قبل الصلاة ، ويتوكل الامام على قوس أو عصا ، ويجلس في أولها وفي وسطها وتقام الصلاة عند فراغها اهـ

قال رحمه الله مشيراً لجميع ذلك : ﴿ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا مَجْلِسَةٌ خَفِيفَةٌ ﴾ أى مقدار الجلوس بين السجدين . وقيل قدر ما يقرأ قل هو الله أحد . قال العلامة الشيخ الزروق في شرح الرسالة : يعنى أنه يجلس بين الخطبة الأولى والثانية وقبل القيام للخطبة للسنة . وقال أبو الحسن : والاصل فيما ذكر استمرار العمل على ذلك فى جميع الأمصار والأعصار منذ زمانه صلى الله عليه وسلم إلى هلم ^(١) . وأخذ من قوله اهـ . ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ يَخْتِمُ الْأُولَى بِآيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَالثَّانِيَةَ بِذِكْرِكُمْ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ﴾ يعنى أنه يستحب ختم الخطبة الأولى بالآيات ، كذلك يستحب بدؤها بالحمد لله وختمها بالاستغفار ، وكذلك تخفيفها لحديث مسلم « طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه » والثانية أقصر . وقال بعضهم : ويكتفى فى الخطبة أن يقول الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد فأوصيكم بتقوى الله ، وأحذركم عن عصيانه ومخالفته اهـ قال النفاوى : وتصح من محض قرآن مشتمل على تحذير وتبشير وبعض مواعظ كسورة ق اهـ . وفى الخرشي : وأول من قرأ فى الخطبة إن الله يأمر بالعدل والاحسان الآية عمر بن عبد العزيز . وأول من قرأ فى الخطبة إن الله وملائكته يصلون على النبي المهدى العباسى اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَقْلَبُهَا ثَنَاءً عَلَى اللَّهِ ، وَصَلَاةً عَلَى رَسُولِهِ ، وَتَحْذِيرٌ وَتَبَشِيرٌ ﴾ قال الخطاب : جزم ابن العربى أن أقلاها حمد الله والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم وتحذير وتبشير ، ويقرأ شيئاً من القرآن اهـ . قال الدسوقي عند قول خليل ما تسميه العرب خطبة . قال بعض الحققين : الخطبة عند العرب تطلق على ما يقال فى المحافل من الكلام المنبى به على أمر مهم لديهم ، والمرشد لمصلحة تعود عليهم حالية أو مالية ، وإن لم يكن فيه موعظة أصلاً فضلاً عن تحذير أو تبشير أو قرآن يتلى . وقول ابن العربى أقل الخطبة

(١) قوله إلى هلم : أى إلى الآن وبعد الآن . كما يقولون : وهلم جرا . يقصدون التابع .

حمد الله والصلاة والسلام على نبيه صلى الله عليه وسلم وتحذير وتبشير وقرآن ،مقابل للمشهور كما في ابن الحاجب وعلى المشهور فكل من الحمد والصلاة على النبي والقرآن مستحب اه
بناني . زاد العلامة صالح عبد السميع وقال : ولا يشترط كونها سجدة فلو نظمها أو نثرها سحت نعم تندب إعادتها إن لم يصل فإن صلى فلا تعاد . والدعاء فيها للسلطان بدعة منكروها اه .
انظر جواب ابن عرفة في الخطاب

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلْ يُشْتَرَطُ الطَّهَّارَةُ قَوْلَانِ ﴾ قال العلامة العدوى على كفاية الطالب : قوله قولان مشهوران ، المشهور منها أنه لا يشترط فيهما الطهارة ، غاية أنه يكره أن يخطب غير متطهر اه . قال عبد الباري العشماوي : ويستحب فيهما الطهارة . قال شارحه : فلو خطب محدثاً أجزأه . وفي حاشية الصفي عليه : ويكره تركها لأن الطهارة ليست من شروط الخطبة ، وإن كان يحرم عليه في الكبرى من حيث المكث بالجناية في المسجد اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَجَبُ الْإِنْصَاتُ لَهَا وَالْبَعِيدُ يَتَحَرَّى وَقْتُهَا وَيُنْصِتُ ﴾ يعني أن الإنصات وقت الخطبة واجب كما قرره العلماء بالأدلة . قال أبو الحسن في كفاية الطالب عند قول صاحب الرسالة : وينصت للإمام في خطبته أى الأولى والثانية ، وفي الجلوس بينهما مطلقاً سمع الخطبة أو لم يسمعها ، سب الإمام من لا يجوز سبه أو مدح من لا يجوز مدحه . وقال ابن حبيب : يجوز الكلام إذا تكلم الإمام بما لا يجوز ، وصوبه اللخمى ، واقتصر عليه صاحب المختصر . ولا يشمت عاطساً ، وإذا عطس هو حمد الله سرّاً في نفسه ، ولا يسلم ، ولا يرد سلاماً ، ولا يحصب من تكلم ولا يشرب الماء والأصل فيما ذكر قوله تعالى « وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا » على أحد التفسير أنها نزلت في الخطبة . وقوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين « إِذَا قُلْتُ لَصَاحِبِكَ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يُخْطَبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَدْ لَفَوْتُ » سمي

الأمر بالمعروف لنوعاً فغيره أولى . واللغو : الكلام الذى لا خير فيه . وظاهر كلام الشيخ أن الكلام بعد الفراغ من الخطبة بين النزول من المنبر والصلاة جائز ، وهو مذهب المدونة . ويجوز الكلام حال الخطبة فى مسائل منها الذكر القليل عند سببه ، والتأمين عند سماع الخطيب لمغفرة أو نجاة من النار ، والتعوذ عند سماع ذكر النار والشيطان ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره ، كل ذلك سراً على الصحيح اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالِدَاخِلُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ لَا يُحَيِّى الْمَسْجِدَ وَلَا يُسَلِّمُ ﴾ يعنى أن الداخل فى المسجد حال الخطبة لا يصلى تحية المسجد على المشهور فى المذهب ، خلافاً للسيورى القائل بجواز النافلة للداخل حال الخطبة ، وهو من أهل المذهب^(١) ، وما ذهب إليه السورى لم يصحبه عمل ، فهو منسوخ كما فى الإكليل . وقال ابن جزى : ولا يصلى التحية إذا خرج الإمام ، خلافاً للسيورى والشافعى وابن حنبل . وقال فى التوضيح : وهو مذهب الشافعى لحديث سليك الغطفانى ، وفيه « أنه عليه الصلاة والسلام قال له لما جلس إذا جاء أحدكم للجمعة والإمام يخطب فليصل ركعتين خفيفتين ثم يجلس » وتأوله ابن العربى على أن سايكاً كان صعلوكاً ودخل ليطلب شيئاً ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأن يصلى لأجل أن يتقطن له فيتصدقوا عليه . اهـ دسوق نقلا عن البنائى . وقول المصنف : ولا يسلم أى يحرم على الداخل السلام والإمام يخطب . قال فى حاشية الخرشى : أى لا يجوز لمن كان يسمع الخطبة أن يسلم أو يرداه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلْيَوْمَ الْخَاطِبُ ، فَإِنْ أَمَّ غَيْرُهُ فَالْمَشْهُورُ بِطَلَانِهَا ﴾

(١) أى والحديث الذى أخذ به منسوخ اهـ شارحه .

قال العلامة عبد الباري العشماوى : ويشترط أن يكون المصلى بالجماعة هو المخاطب إلا لعذر يمنعه من ذلك من مرض أو جنون أو نحو ذلك ، ويجب انتظاره للعذر القريب على الأصح اه . وقال أبو الحسن : والمطلوب أن يكون الذى خطب هو الإمام ، فإن طرأ ما يمنع إمامته كحدث أو رعا فإن كان الماء بعيداً فإنه يستخلف اتفاقاً ، وإن قرب فكذلك عند مالك ، وحيث يستخلف فى المدونة يستخلف من حضر الخطبة ، وإذا ذكر منسية بعد ما خطب صلاحها ثم صلى الجمعة ولا شيء عليه اه . وقال مالك فى المدونة فى الإمام يحدث يوم الجمعة ، فيخرج ولم يستخلف ، فيتقدم رجل من عند نفسه بالقوم ولم يقدموه هم ولا إمامهم : إن ذلك مجزئ عنهم ، وهو بمنزلة من قدمه الإمام أو من خلفه . والجمعة فى هذا وغيرها سواء اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ لَهَا الطَّيِّبُ وَالتَّجَمُّلُ وَالْفُسْلُ مُتَّصِلًا بِالْعُدُوِّ ، وَالْمَسْنَى وَالتَّهَجِيرُ بِهِ ﴾ يعنى أن الشخص يستحب له التطيب^(١) والتجمل بالثياب فى يوم الجمعة . وفى الرسالة : وليتطيب لها ويابس أحسن ثيابه . وقال قبل ذلك : والفسل لها واجب ، أى وجوب السنن ، والتهجير حسن وليس ذلك فى أول النهار اه بتصرف . قال مالك فى الموطأ : ومن اغتسل يوم الجمعة معجلاً أو مؤخراً وهو ينوى بذلك الجمعة فأصابه ما ينقض وضوءه فليس عليه إلا الوضوء وغسله ذلك مجزئ عنه اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَلَزَمُ مَنْ مَنَزَلُهُ عَلَى دُونَ ثَلَاثَةِ أُمِّيَالٍ لَوْ قَتِ يَدْرِكُهَا ، وَالْأَعْمَى يُمْكِنُهُ إِنْيَائُهَا وَلَوْ بِقَائِدٍ ﴾ يعنى أن من كان منزله قريباً من الجامع على ثلاثة أميال أو دونها لزمه السعى إلى الجمعة . وفى ابن حديد على الميارة عند قول الناظم قريب بكفرسخ . قال : قرره ميأره على أن الكاف استقصائية ، وقرره بعضهم على أنها غير استقصائية ،

(١) هذا الغير النساء ، وأما من فسكروه فى حقهن اه شارحه .

فيدخل ربع الليل أو ثلثه ، وهما قولان مبنيان على التحديد أو التقريب . وظاهر الرسالة الأول ، فلا تجب على من زاد عليه ولو قلت الزيادة ، وهو رواية أشهب ، ومذهب ابن القاسم أنه تقرب فتجب في الزيادة اليسيرة . ومثل من كان على كفرسخ من كان مسكنه خارجه وأخذه الوقت داخل الفرسخ إن كان مقيماً ، وأما إن كان مجتازاً فلا يجب عليه السعي كما ذكره الجزولي وغيره . وعلى هذا فالمرأى شخصه لا مسكنه اه . والتحديد المذكور إنما هو في حق الخارج عن بلد الجمعة . وأما من هو فيها فتجب عليه ولو كان من المسجد على ستة أميال . وأما قوله رحمه الله : والأعمى الخ أبى وتلزم الجمعة الأعمى إن كان يمكنه الإتيان إليها ولو بقائد . وقال العلامة عبد الباري في الأعذار المانعة للجمعة : ومن ذلك الأعمى الذي لا قائد له ، أما لو كان له قائد ، أو كان ممن يهتدى للجامع بلا قائد فلا يجوز له التخلف عنها اه .

ثم ذكر الأعذار التي تسقط بها الجمعة فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَسْقُطُ عَنِ التَّعَرُّضِ وَالْمَرَضِ ، وَبِالْمَطَرِ ، وَكَثْرَةِ الْوَحْلِ ، وَخَوْفِ ظَالِمٍ أَوْ لَيْسٍ ، لَا خَوْفَ حَسْبٍ فِي حَقِّ وَهُوَ مَلِيٌّ بِهِ ، وَلَا بِشَهُودِ الْعِيْدِ ﴾ قوله لا خوف حبس الخ لقوله عليه السلام « مطل الغنى ظلم » والظالم لا رخصة له في التخلف عنها . وقوله ولا بشهود العيد ، قال في المدونة : ما قول مالك إذا اجتمع الأضحى والجمعة أو الفطر والجمعة فصلى رجل من أهل الحضر العيد مع الإمام ، ثم أراد أن لا يشهد الجمعة هل يضع ذلك عنه شهوده صلاة العيد ما وجب عليه من إتيان الجمعة ؟ قال لا : وكان مالك يقول : لا يضع ذلك عنه ما وجب عليه من إتيان الجمعة اه وقال صاحب العزّة : ويسقط فرض الجمعة بمرض يتعذر معه الإتيان ، أو لا يقدر إلا بمشقة شديدة ، وبتمريض قريب ، وبخوف ظالم يؤذيه في ماله أو نفسه ، أو خوف نار أو سارق أو حبس الغرماء له وهو معسر ، وبالوحد الكثير ، والمطر الشديد ، وأكل الثوم ، والعري أى ليس عنده ما يستر به عورته اه .

ثم ذكر شروط صحة الجمعة بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ وَشُرُوطُ صِحَّتِهَا إِمَامٌ ، وَمَسْجِدٌ وَخُطْبَةٌ ، وَمَوْضِعُ الْاِسْتِطَانِ ، وَجَمَاعَةٌ يُمْكِنُهُمُ الْمَثْوَى بِهِ مِنْ غَيْرِ عَدَدٍ مَحْصُورٍ ﴾ .
يعنى أن الجمعة لها شروط صحة ويعبر عنها بشروط الأداء كما أن لها شروط وجوب ، وبوتقدم أن شروط وجوبها أربعة وهى الإسلام ، والحرية ، والذكورية ، والاستيطان ببلدها أو قريبا منها بكفر سنخ . وأما شروط صحتها فأربعة أيضاً الإمام ، والمسجد ، والخطبة ، وحضور الجماعة التى تنعقد بهم . وقال صاحب العزيمية : ولأدائها أربعة شروط الأول الإمام المقيم ، فلا تصح أفذاذا ، ولا بإمام مسافر ، الثانى الجماعة وهى غير محدودة بعدد مخصوص ، ولكن لا تجزئ منها الثلاثة ولا الأربعة وما فى معنى ذلك ، بل لا بُدَّ أن يكونوا عدداً تقربى بهم قرية مستغنيين عن غيرهم آمنين على أنفسهم . وهذا العدد شرط فى الإبتداء لا فى الدوام ، فإن انفصوا من خلف الإمام وبقي منهم اثنا عشر لسلامه صحت وإلا فلا . الثالث الجامع ، وهو شرط لها ، فلا تصح فى غيره ، ولا على سطحه ، ولا فى بيت قناديله ، وتصح فى صحن المسجد ورحابه والطرق المتصلة به ، إلا فى حق الإمام فلا تصح له إلا فى للمسجد ولو ضاق ، فإن وقع ونزل بأرض صلى الإمام على السطح أو فى بيت القناديل أو فى رحاب المسجد أو الطريق ولو اتصلت الصفوف به بطلت عليه وعليهم . الرابع الخطبة قبل الصلاة ، ولا تصح الخطبة إلا بحضور الجماعة التى تنعقد بهم الجمعة اه مع إيصال . وقد تقدم الكلام على الخطبة فراجعه إن شئت .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَهَا أَذَانَانِ الْأَوَّلُ عَلَى الْمَنَارَةِ ، وَالْآخِرُ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ إِذَا جَلَسَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَإِذَا قَرَعُوا أَخَذَ فِي الْخُطْبَةِ ﴾ قال أبو محمد فى الرسالة : والسنة المتقدمة أن يصعدوا حينئذ على المنار فيؤذنون ، ويحرم حينئذ البيع ، وكل ما يشغل عن السعى إليها ، وهذا الأذان الثانى أحدثه بنو أمية اه . وقوله بنو أمية يعنى عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وهو أول أمراء بنى أمية اه . قال النفرأوى : قال ابن حبيب كان النبى

صلى الله عليه وسلم إذا دخل المسجد رقى المنبر فجلس ثم يؤذن المؤذنون ، وكانوا ثلاثة يؤذنون على المنار واحداً بعد واحد ، فإذا فرغ الثالث قام النبي صلى الله عليه وسلم بخطب وكذا في زمن أبي بكر وعمر ، ثم لما كثرت الناس أمر عثمان بإحداث أذان سابق على الذى كان يفعل على المنار وأمرهم بفعله بالزوال ، وهو موضع بالسوق ليجتمع الناس ويرتفعوا من السوق ، فإذا خرج وجلس على المنبر أذن المؤذنون على المنار . ثم إن هشام بن عبد الملك في زمن إمارته على المدينة أمر بنقل الأذان الذى كان على المنار بأن يفعل بين يديه عند جلوسه على المنبر ، فصار ، الأمر إذا خرج هشام وجلس على المنبر أذن المؤذنون كلهم بين يديه ، فإذا فرغوا خطب ، ولهذا قال الجلاب : ولها أذانان ، أحدها عند الزوال والآخر عند جلوس الإمام على المنبر ، والثانى منهما أكد من الأول ، وعندده يحرم البيع والشراء . هذا هو الصحيح الذى عاينه مالك وابن القاسم وابن حبيب وعبد البر وغيرهم من الأئمة المحققين . انظر الفواكه وفيه مقابل الصحيح وتأمل .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَدْرَكَ مِنْهَا رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَهَا ، فَإِنْ أَدْرَكَ دُونَهَا صَلَّى ظَهْرًا ، وَهَلْ يَبْنِي عَلَى إِحْرَامِهِ قَوْلَانِ ﴾ المشهور من القولين أنه لا يبنى على إحرامه بل يقطع ويصلى الظهر بإحرام جديد . قال خايل في من رعى مع الإمام وإن لم يتم ركعة في الجمعة ابتداءً ظهراً بإحرام اه . قال الدردير عليه : ولا يبنى على إحرامه الأول . الدسوقي قوله ولا يبنى على إحرامه : أى بناء على عدم إحراز نية الجمعة عن الظهر . وقال ابن القاسم : يبنى على إحرامه ويصلى أربعاً بناء على إحراز نية الجمعة عن الظهر . والقول بعدم البناء على إحرامه هو المشهور ، وعليه فلو بنى على إحرامه وصلى أربعاً فالظاهر الصحة كما قاله الخطاب اه قال العلامة ابن جزى في القوانين : إذا لم يدرك المسبوق ركوع الركعة الأخيرة فدخل في السجود أو الجلوس فقد فاتته الصلاة

كلها ، فيقوم فيصليها كاملة ، فإن جرى له ذلك في الجمعة صلاها ظهراً أربعاً وقال أبو حنيفة ركعتين جهراً اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ لَوْ قَدْ يُدْرِكُ مِنْهَا رَكْعَةً فَهِيَ بَاطِلَةٌ ﴾ هذه الجملة ساقطة في بعض النسخ ، والصواب إثباتها . قال خليل في المختصر : وغير المذخور إن صلى الظهر مدركاً لركعة لم يجزه . وعبارة صاحب أقرب المسالك : وغير المذخور إن صلاه مدركاً لركعة لو سعى لم يجزه كعمدور زَالَ عذره أو صبي بلغ اهـ . وقال الحرشي : يعني أن غير المذخور ممن تلزمه الجمعة إذا أحرم بالظهر وكان بحيث لو سعى إلى الجمعة لأدرك منها ركعة فإن الظهر لا تجزئه على الأصح^(١) وهو قول ابن القاسم وأشهب وعبد الملك لأن الواجب عليه جمعة ولم يأت بها ويعيد ظهراً إن لم يتمكن جمعة ، وسواء أحرم بالظهر مجمعا على أنه لا يصلي الجمعة أم لا ، عمداً أو سهواً ، وإن لم يكن وقت إحرامه مدركاً بركعة من الجمعة لو سعى إليها أجزأته ظهره . وظاهر قوله لم تجزه سواء كانت تجب عليه وتنعقد به ، أو تجب عليه ولا تنعقد به كالمسافر الذي أقام في محل الجمعة إقامة تقطع حكم السفر . وأما من لا تجب عليه أصلاً فإنه من المذخورين أو غير مكلف فتجزئه صلاة الظهر ولو كان يدرك صلاة الجمعة اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَا تَلْزَمُهُ تَنْوُبٌ عَنْ ظَهْرِهِ ﴾ يعني أن من لا تلزمه الجمعة كالعبد والمسافر إذا حضرها وصلاها تجزئه عن الظهر ولا يطالب بها وفي الحديث « الجمعة على كل مسلم إلا على أربعة العبد والمرأة والصبي والمريض إذا كان لا يقدر على السعي » اهـ وفي الرسالة : ولا تجب على مسافر ، ولا على أهل منى ، ولا على عبد ، ولا امرأة ، ولا صبي ، وإن حضرها عبد أو امرأة فليصليها وتكون النساء

(١) قوله على الأصح ، عبارة ابن جزى : من ترك الجمعة لغير عذر وصلى ظهرها أربعاً فإن كان بعد صلاة الجمعة أجزأه مع عصابته ، وإن كان قبلها وجبت عليه الجمعة اهـ .

خلف صفوف الرجال ، ولا تخرج إليها الشابة اه . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَارِكُهَا لِغَيْرِ عَذْرِ لَا يُصَلِّي الظُّهْرَ جَمَاعَةً ﴾ يعني أن من ترك الحضور إلى الجمعة بغير عذر لا يصلي الظهر جماعة . قال خليل : ولا يُجْمَعُ الظهر إلا ذو عذر اه قال الخرشى : يعني لا يصلي الظهر جماعة من غير كراهة من فاته الجمعة إلا ذو عذر لا يمكن معه حضورها من سفر ومرض وسجن فليطلب منه الجمع اه .

(تنبيه) تكره صلاة الظهر جماعة يوم الجمعة لغیر أرباب الأعذار الكثيرة الوقوع وأما أرباب الأعذار الكثيرة الوقوع فالأولى لهم الجمع . ويندب صبرهم إلى فراغ صلاة الجمعة وإخفاء جماعتهم لئلا يهتموا بالرغبة عن الجمعة . واحترزنا بكثرة الوقوع عن نادرة الوقوع كخوف بيعة الأمير الظالم ، فإنه يكره للخائف الجمع ، وإذا جمعوا لم يعيدوا على الأظهر خلافاً لمن قال بإعادتهم إذا جمعوا . وقد وقعت هذه المسئلة بالأسكندرية ، فتخلف ابن وهب وابن القاسم عن الجمعة فلم يجمع ابن القاسم ، ورأى أن ذلك نادر ، وجمع ابن وهب بالقوم وقامها على المسافر ، ثم قدما على مالك فسألاه فقال : لا تجمعوا ولا يجمع إلا أهل السجن والمرضى والمسافر اه صاوى على أقرب المسالك .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَقُدُومُ الْمَسَافِرِ وَالْعِتْقُ وَالْبُلُوغُ وَالْإِفَاقَةُ لَوْ قَتِ يَدْرِكُهَا يُوجِبُ إِتْيَانَهَا ﴾ يعني أن قدوم المسافر لبلده أو المحل الذي نوى فيه الإقامة تقطع حكم السفر بحيث لو سعى إلى الجمعة يدرك منها ركعة يوجب عليه إتيانها . قال خليل : أو صلى الظهر ثم قدم اه . قال الخرشى : عطف على أدرك ، يريد أن المسافر إذا صلى الظهر قبل قدومه من السفر في جماعة أو فذاً أو صلاها مع العصر كذلك ثم قدم وطنه أو غيره ناوياً إقامة تقطع السفر فيجد الناس لم يصلوا الجمعة فإنه يلزمه أن يصلها معهم عند مالك لتبين استعجاله اه . ونقل عن أبي محمد : إن صلى صبي ثم احتلم قبل الغروب بخمس ركعات أعاد ظهراً ، وفي من سقطت عنه جمعة قولان . وعن ابن رشد إن برأ مريض

أو عتق عبد لإدراكه ركعة منها بعد أن صلاها ظهراً ففي لزومها قولان . قال ابن شاس :
وتلزم من أدركها زوال عذره ولو صلى كالبلوغ . فتحصل من تلك النصوص أن من زال
عذره من مرض أو سجن أو قدوم من السفر ، أو بلغ الصبي أو عتق العبد ، أو أفاق
المجنون ، أو انتبه النائم ، أو تذكر الساهى لمقدار ما يدرك أحدهم ركعة من الجمعة لزمه
إتيانها ولو صلاها ظهراً مطلقاً صلاها فذاً أو جماعة ، حضراً أو سفرراً . وقيل يعيد الظهر
استحياباً إن صلاها قبل زوال العذر اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ زَالَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَهُوَ يُرِيدُ سَفَرًا لَزِمَتْهُ ﴾
يعنى أن من أراد أن يسافر في يوم الجمعة ولم يخرج حتى زالت عليه الشمس لزمته صلاة
الجمعة ، إلا أن يعلم ويتحقق أنه يدركها في البلد الذى أراد أن يسافر إليه . قال ابن
جزى في القوانين : الفرع الثالث يجوز السفر يوم الجمعة قبل الزوال ، وقيل يكره
وفقاً للشافعى وابن حنبل ، ويمنع بعد الزوال وقبل الصلاة اتفاقاً اه . قال عبد البارى :
ويحرم السفر عند الزوال من يوم الجمعة على من تجب عليه الجمعة اه ، يعنى لا يجوز السفر
بعد الزوال لتعلق الخطاب به . ومحل الحرمة ما لم يحصل له ضرر بعدم السفر عند الزوال
من ذهاب ماله ونحوه ، كذهاب رقعة فإنه يباح له السفر حينئذ . ومحل الحرمة أيضاً ما لم
يتحقق إدراك الجمعة ، أما إن تحقق إدراكها بقرية جمعة أخرى قبل إقامتها فيها فيجوز
سواء كان قصده مجرد المرور بتلك القرية أو الإقامة فيها ولو لم ينو إقامة أربعة أيام ، أفاده
الصفى نقلاً عن العدوى اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يُقَامُ فِي مِصْرٍ جُمُعَتَانِ ﴾ هذا هو المشهور كما نص
عليه المتقدمون . قال خليل في المختصر : ويجمع مبنى متحد ، والجمعة للعتيق وإن تأخر
أداء اه . قال المواقى نقلاً عن الجلاب : لا تصلى الجمعة في مصر واحد في مسجدين ، فإن
فعلوا فالصلاة صلاة أهل المسجد العتيق . وقال أبو محمد : إن كان في البلد جامعان فالجمعة

لمن صلى في الأقدم ، صلى فيه الإمام أو في الأحدث اه . وقال النفراوى فى الفواكه :
وإن تعدّد فالجمعة للعتيق إلا أن يكون البلد كبيراً بحيث يعسر اجتماعهم فى محل ،
ولا طريق بجواره تمسكن الصلاة فيها فيجوز حينئذ تعدده بحسب الحاجة ، كما ارتضاه
بعض شيوخ المذهب . ثم قال : وينبغى أن يلحق بذلك وجود العداوة المانعة من اجتماع
الجميع فى محل واحد ، بل لو قيل إن هذا أولى لجواز التعدد لما بعد اه . وفى بعض تقييدات
هذا المحل لبعض الأفاضل أنه قال . ورجح المتأخرون جواز تعدد الجمعة وعليه العمل عندنا
بالمغرب ، وهو الصواب إلى آخر ما قال اه .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ﴿ وَوَقْتُهَا كَالظُّهْرِ ﴾ يعنى أن وقت صلاة الجمعة
كوقت صلاة الظهر ، أوّلُهُ زوال الشمس عن كبد السماء ممتداً للغروب على المشهور .
وقيل إلى الاصفرار . وقيل إلى القامة . وقال الخرشي : وهذا إذا أخرها الإمام والناس
لعذر . وفى المدونة : قال ابن القاسم : إن أخر الإمام صلاة الجمعة حتى دخل وقت العصر
فيصلى الجمعة بهم ما لم تغب الشمس وإن كان لا يدرك بعض العصر إلا بعد الغروب اه .
وإذا ذهبنا على المشهور من أن وقت الجمعة ممتد للغروب فهل هو مقيد بأن يخطب ويصلى
وبيقى من الوقت ما يدرك ركعة من العصر قبل الغروب ، أو لا يعتبر بقاء ما يدرك فيه
ركعة من العصر فيصلى الجمعة ولو علم أنه لا يدرك العصر إلا بعد الغروب قولان اه
انظر الخطاب .

﴿ صلاة العيدين ﴾

ولما أنهى الكلام عن الجمعة انتقل يتكلم على بيان صلاة العيدين فقال رحمه الله تعالى .

﴿ فضل ﴾

أى فى بيان أحكام صلاة العيدين ، وهما عيد الفطر وعيد الأضحى . قال رحمه الله تعالى : ﴿ صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ سُنَّةٌ ﴾ أى مؤكدة تلى الوتر فى التأكيـد ، وليس أحدهما أوكد من الآخر . قاله الدردير . وفى الرسالة : وصلاة العيدين سنة واجبة أى مؤكدة على الأعيان . قال النفراوى : والدليل على سنّيتها مواظبته صلى الله عليه وسلم عليها إلى أن فارق الدنيا هـ . وقال زروق على الرسالة : يعنى تجب إقامتها لأنها من السنن المؤكدة المظهرة لشعائر الإسلام . قال ابن دقيق العيد : لاخلاف أنها من الشعائر المطلوبة شرعاً . وقد تواتر بها النقل الذى يقطع العذر ويعفى عن أخبار الآحاد . والمشهور ما ذكر الشيخ من السنية فيهما هـ .

ثم ذكر كيفيتها بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ وَهِيَ رَكْعَتَانِ بِغَيْرِ أَذَانٍ ﴾ وفى الرسالة : ليس فيها أذان ولا إقامة ، فيصلّى بهم ركعتين . وعن جابر « صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم العيد بلا أذان ولا إقامة » قال ابن عبد البر : وهذا مما لا خلاف فيه بين المسلمين هـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ يَفْتَتِحُ الْأَوَّلَى بِسَمْعِ تَكْبِيرَاتٍ مَعَ الْإِحْرَامِ ، وَالثَّانِيَةَ بِسَمْعِ الْقِيَامِ ﴾ يعنى أن المصلّى صلاة العيدين يفتتحهما بتكبيرات ، يكبر فى الركعة الأولى سبع تكبيرات ولأى إلاً قدر تكبير المؤتم ، يعد منها تكبيرة الإحرام ، وفى

الركعة الثانية يكبر سِتًّا مع تكبيرة القيام . وعبارة خليل : وافتتح بسبع تكبيرات بالإحرام ، ثم بخمس غير القيام اه وفي العدوى على الخرشي : ولا يتبع الإمام إن زاد على السبع أو الخمس لأنه غير صواب ، والخطأ لا يتبع فيه ، سواء زاد عمداً أو سهواً . ولا يتبع أيضاً في نقص ، بل يكمل المأموم ، هذا إذا كان الإمام مَالِكِيًّا ، وأما لو كلن ممن يرى الزيادة على السبع ففي شرح الشبر خيتي : الظاهر أنه يزيد ، وليس كتكبير الجنائز لأن تكبير الجنائز انمقد عليه الإجماع اه مع إيضاح .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ يَخْطُبُ بِمَدِّهَا خُطْبَتَيْنِ ، يَفْتَتِحُ كُلًّا بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ نَسَقًا ، وَفِي أَثْنَائِهَا ، وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ ﴾ وقوله بتسع تكبيرات ، هذا ولم يحدد مالك التكبير في أول الخطبتين ولا خلاهما لعدم وروده . قال خليل في المختصر : واستفتاح بتكبير وتحللها به بلا حد اه . قال الخرشي : أى وندب استفتاح الخطبتين وتحليلها بالتكبير بلا حد في الاستفتاح بسبع ، والتحليل بثلاث ، بخلاف خطبة الجمعة فإن أفتتاحها وتحليلها بالتحميد . وسيأتى أن خطبة الاستسقاء تكون باستغفار اه . وقال النفراوى : ثم بعد السلام يرقى المنبر ويخطب تدبياً خطبتين كخطبتي الجمعة ، في كونهما باللفظ العربى وجبراً لكن خطبة العيد يفتتحها بالتكبير وخطبة الجمعة بالحمد والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم . وينبغى أن تكون الخطبة الثانية مشتملة على بيان ما يتعلق بصدقة الفطر في عيد الفطر مع بيان من يطالب بإخراجها ، والقدر المخرج والنوع المخرج منه ، وزمن إخراجها ، وفي عيد الفجر على بيان ما يتعلق بالضحية ، ومن يؤمر بها ، وما تكون منه ، والسَّنُّ الجزئى منها وزمن تذكيتها اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمُسْتَحَبَّاتُهَا كَالْجُمُعَةِ ﴾ منها الزينة بالثياب الجديدة للقادر عليه ولو أسود ، ومنها الغسل والنظافة ، ومس الطيب ، وقص الشارب ، وتقليم

الأظافر ، والسواك ، وإحياء ليلته بالعبادة . فلو اتفق أن يوم الجمعة يوم عيد تزين في كل وقت بما يناسبه . ومن المستحب ما أشار به رحمه الله بقوله : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ الْأَكْلُ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ ، وَيَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الرَّجُوعِ ﴾ وذلك لخبر الدارقطني « أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يفطر يوم الفطر حتى يرجع ليأكل من كبد أضحيته » اهـ . وورد أيضاً أن أول ما يأكل أهل الجنة عند دخولها كبد الحوت الذي عليه الأرض اهـ . قال خليل في المندوبات : وفطرته قبله في الفطر ، وتأخيرها في النحر اهـ . قال الخطاب : وفي مختصر الوقار : يستحب للمرأة أن تطعم يوم الفطر بعد صلاة الصبح شيئاً من الحلو إن أمكن قبل صعوده المصلي اهـ . قال في التوضيح : قال الباجي : ويستحب أن يكون فطره على تمرات ، لما رواه الترمذي وحسنه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل تمرات » زاد البنوي فيه « ويأكلهن وتراً » اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَوَقْتُهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ ﴾ قال مالك في المدونة : وأحب للامام في الأضحى والفطر أن يخرج بقدر ما إذا بلغ إلى المصلي حلت الصلاة اهـ وفي الرسالة : يخرج لها الإمام والناس ضحوة بقدر ما إذا وصل حانت الصلاة ، أي حلت اهـ . وقال خليل : من حلّ النافلة للزوال . يعني أن وقت صلاة العيدين من حلّ النافلة إلى زوال الشمس ، فإن لم يظهر الأمر ولم يتحقق بأن اليوم يوم العيد إلا بعد الزوال لا يصلون العيد في بقية اليوم ولا في غيره ، هذا في قول مالك . وفي الحديث أنهم يفطرون ويخرجون من العدي ، وبه أخذ اللخمي اهـ موافق .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِعْلُهَا فِي الْمُصَلَّى أَفْضَلُ ﴾ يعني ينبغي أن يكون إيقاع صلاة العيدين في المصلي ، إلا من كان بمكة فإيقاعها في المسجد الحرام أفضل . قال خليل : وإيقاعها به — أي المصلي — إلا بمكة فيندب في مسجدها . وقال الخرشي : أي يستحب إيقاع العيد بالمصلي ولو بالمدينة . والمراد بالمصلي القضاء والصحراء . وصلاتها

بالمسجد من غير ضرورة داعية بدعة لم يفعله عليه السلام ولا الخلفاء بعده . هذا في غير مكة . وأما من في مكة فالأفضل أن توقع في المسجد ، لا للقطع بالقبلة ، بل لمشاهدة الكعبة ، وهي عبادة مفقودة في غيرها ، ولخبر « ينزل على هذا البيت في كل يوم مائة وعشرون رحمة ، ستون للطائفين ، وأربعون المصلين ، وعشرون للناظرين » اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَتَنَفَّلُ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا ﴾ بل ينصرف من غير تنفل . قال النفراوى : لأنه لا يتنفل قبلها ولا بعدها إذا فعلها في الصحراء . قال خليل : وكره لمصلي العيد تنفل بمصلي قبلها وبعدها ، لا بمسجد فيهما ، لما في الصحيحين « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم الأضحى فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدها » وأما إن أوقعهما في المسجد فلا يكره لإمام ولا مأموم تنفل قبلها ولا بعدها ؛ لأن الحديث إنما كان في الصحراء اهـ انظره في شراح خليل .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ يَخْرُجُونَ مُكَبِّرِينَ بِطَرِيقٍ وَيَرْجِعُونَ بِغَيْرِهَا ﴾ يعني أنهم يخرجون مكبرين في ذهابهم إلى المصلى ، ويرجعون من طريق غير الأولى . وفي المدونة عن مالك « عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى العيد من طريق ويرجع من طريق أخرى » اهـ . وفي الرسالة : ويستحب أن يرجع من طريق غير الطريق التي أتى منها والناس كذلك ، إلى قوله : وليذكر الله في خروجه من بيته في الفطر والأضحى جهراً حتى يأتي المصلى ، الإمام والناس كذلك ، فإذا دخل الإمام للصلاة قطعوا ذلك اهـ . وفي المدونة عن ابن عمر أنه كان يحجر بالتكبير يوم الفطر إذا غدا إلى المصلى حتى يخرج الإمام فيكبر بتكبيره اهـ . وقال مالك : والتكبير إذا خرج لصلاة العيد يكبر حتى يخرج إلى المصلى ، وذلك عند طلوع الشمس ، فيكبر

﴿فَصْلٌ﴾

أى فى بيان الاستسقاء ، وهو طلب السقى من الله تعالى عند القحط على وجه مخصوص . والاستسقاء بالدعاء مشروع مأمور به فى كل الأحوال إن احتيج إليه . ولا خلاف بين الأمة فى جوازه ، قاله ابن بشير اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ نَسْنُ الصَّلَاةَ لِطَلَبِ الْغَيْثِ ﴾ يعنى يسئ لمن أصابهم القحط أن يصلوا لطلب المطر لزرع أو شرب أو غيره . وحكمها السنة المؤكدة إلا أن العيد أوكد منها .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ تَقَدُّمُهَا بِصِيَامٍ وَصَدَقَةٍ وَتَحْوِ ذَٰلِكَ ﴾ يعنى يندب قبل الخروج إلى المصلى أن يصوموا ثلاثة أيام ، ويتصدقوا . وفى أقرب المسالك : وصيام ثلاثة أيام قبلها ، وصدقة ، وأمر الإمام بهما ، كالتوبة ورد التبعات اهـ . وأما قول خليل : ولا يأمر بهما الإمام ضعيف ، كما فى البنائى والإكلىل .

ثم ذكر كيفيتها بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ وَهِيَ رَكْعَتَانِ بِالْمُصَلَّى يَخْرُجُونَ ضَحْوَةَ مُتَبَدِّلِينَ مُتَخَاشِعِينَ يُظْهِرُونَ النَّدَمَ وَالتَّوْبَةَ ﴾ وفى نسخة يخرجون ضحى متدللين متخشعين . وفى الرسالة : وصلاة الاستسقاء سنة تقام ، يخرج لها الامام كما يخرج للعيدين ضحوة ، فيصلى بالناس ركعتين يحهر فيهما بالقراءة ، يقرأ بسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ، وفى كل ركعة سجدتان وركعة واحدة ، ويتشهد ويسلم اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُصَلَّى فِيهِمْ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، وَيُكْثَرُونَ الْأَسْتِغْفَارَ حَالَ الْخُطْبَةِ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُخْطَبَ بِالْأَرْضِ ﴾ يعنى لا بد أن تكون الصلاة قبل الخطبة . وقوله يكثرون الاستغفار يعنى ينبغى أن يكثروا الامام والناس الاستغفار فى حال الخطبة

بذل التكبير في العيدين . قال خليل وبدل التكبير بالاستغفار اه . قال الخرشي : يعني أنه يخطب خطبتين كخطبتي العيد ، وبدل التكبير هناك بالاستغفار هنا والناس معه ، لقوله تعالى « قُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً » فجعل المطر جزاء الاستغفار اه . ومفهوم قوله أن يخطب بالأرض أنه لا يرق منبراً ولا غيره ، بل الأفضل للإمام هنا أن يخطب وهو قائم على الأرض . قال في المدونة : أخبرنا مالك أنه لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم منبر يخرج به إلى صلاة العيدين ، ولا لأبي بكر ، ولا لعمر ، وأول من أحدث له في العيدين منبر من طين عثمان بن عفان . أحدثه له كثير بن الصلت اه قال خليل : وندب خطبة بالأرض ، وصيام ثلاثة أيام قبله وصدقة . وتقدم بيان ذلك .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِذَا فَرَغَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَحَوْلَ رِدَائِهِ وَحَوَّلُوا أَرْدِيَتَهُمْ مَا عَلَى الْيَمِينِ عَلَى الْبَسَارِ وَيَسْأَلُونَ اللَّهَ تَعَالَى ﴾ يعني إذا سلم الإمام توجه إلى الناس بوجهه . وفي الرسالة : ثم يستقبل الناس بوجهه فيجلس جلسة ، فإذا اطمان الناس قام متوكلئاً على قوس أو عصاً فخطب ، ثم جلس ، ثم قام فخطب ، فإذا فرغ استقبل القبلة فحول رداءه ، يجعل ما على منكبيه الأيمن على الأيسر ، وما على الأيسر على الأيمن ، ولا يقلب ذلك ، وليفعل الناس مثله وهو قائم وهم قعود اه . قلت هذا نحو ما قاله مالك في المدونة في صلاة الاستسقاء أنه قال : يخرج الإمام ، فإذا بلغ المصلّى صلى بالناس ركعتين ، يقرأ فيهما بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم يخطب عليهما خطبتين ، يفصل بينهما بجلوس ، فإذا فرغ من خطبته استقبل القبلة مكانه ، وحول رداءه قائماً ، يجعل الذي على يمينه على شماله ، والذي على شماله على يمينه مكانه حين يستقبل القبلة ، ولا يقلبه فيجعل الأسفل الأعلى والأعلى الأسفل ، ويحول الناس

أردبتهم كما يحول الامام فيجعلون الذي على أيمانهم على أيسارهم والذي على أيسارهم على أيمانهم ، ثم يدعو الامام قائماً ويدعون وهم قعود ، فإذا قرغ من الدعاء انصرف وانصرفوا هـ .

ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ وَالْمُسْتَحَبُّ ﴾ الذي ينبغي أن يدعو به في الاستسقاء من الأدعية دعاؤه عليه الصلاة والسلام وهو ﴿ اللَّهُمَّ اسْقِنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ مَا تُنْبِتُ لَنَا بِهِ الزَّرْعَ ، وَتُدْرِ لَنَا بِهِ الضَّرْعَ ، وَتَدْفَعُ عَنَّا بِهِ الْجَهْدَ ، وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَوِيمِ الْقَانِطِينَ . اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَبَهِيمَتَكَ وَأَنْشُرْ رَحْمَتَكَ وَأَخِي بَلَدَكَ الْمَيِّتَ ﴾ روى بمضه أبو داود . وفي زاد المعاد للعلامة ابن القيم . قال روى عن سالم ابن عبد الله عن أبي مرفوعاً « أنه كان إذا استسقى قال : اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريعاً غداً مجللاً عاماً طباقاً سحاً دائماً ، اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين ، اللهم إن بالعباد والبلاد والبهائم والخلق من اللأواء والجهد والضعف مالا نشكوه إلا إليك ، اللهم أنبت لنا الزرع ، وأدر لنا الضرع ، واسقنا من بركات السماء ، وأنبت لنا من بركات الأرض ، اللهم ارفع عنا الجهد ، والجوع ، والعري ، واكشف عنا من البلاء مالا يكشفه غيرك ، اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفاراً فأرسل السماء علينا مدراراً » . قال الشافعي رضي الله عنه : وأحب أن يدعو الإمام بهذا هـ .

ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ فَإِنْ أُجِيبُوا وَإِلَّا عَادُوا وَلَوْ مِرَاراً ﴾ يعني فإن أجاب الله لهم فله الحمد والشكر ، وإلا فلا بأس بتكررها مرة بعد أخرى حتى يستجاب لهم . وفي أقرب المسالك : وكررت إن تأخر ، أي يجوز تكرارها إن تأخر السقي بأن لم يحصل ، أو حصل دون الكفاية هـ . قال الزروق في شرحه على الرسالة : ابن شاس ولا بأس بتكررها إذا تأخرت الإجابة . ابن حبيب : ولا بأس بأيام متوالية ، ويستسقى في إبطاء

النيل. أصبح : فعل بمصر خمسة وعشرين يوماً متوالية على سنة الاستسقاء . وحضر ابن القاسم وابن وهب ورجال صالحون فلم ينكروه اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا بَأْسَ بِخُرُوجِ الْأَطْفَالِ وَالْبَهَائِمِ وَالْقَوَاعِدِ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ مُنْفَرِدِينَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ لَا مُنْفَرِدِينَ بِيَوْمٍ ﴾ . قوله ولا بأس بخروج الأطفال والبهائم فيه خلاف ، نقل الخرشى عن الجزولى فى شرحه على الرسالة قال : الذين يخرجون للاستسقاء ثلاثة أقسام : قسم يخرجون باتفاق وهم الرجال والصبيان الذين يعقلون الصلاة والعبيد والمتجالات من النساء ، وقسم لا يخرجون باتفاق وهن النساء فى حال حيضهن ونفاسهن ، وكذلك الشابة الناعمة لأن خروجها يناق الخشوع ، وقسم اختلف فيهم وهم البهائم ، والصبي الذى لا يعقل ، والشابة التى ليست بناعمة ، وأهل الكتاب . انتهى .

ابن شاس : والمشهور أن إخراج الصبيان والبهائم غير مشروع ، وكذلك الشابة التى لا يخشى منها الفتنة . وعبارة النفراوى أنه قال : وقسم اختلف فيه وهو من لا يعقل بالقرية ، والشابات غير المحشيات ، والبهائم . والذى اقتصر عليه خليل عدم خروجهم ، فإنه قال : لا من لا يعقل منهم ، وبهيمة . وأما أهل الذمة فأباح فى المدونة خروجهم مع الناس ، ولكن يقفون على جهة ولا ينفردون بيوم آخر . قال خليل : ولا يمنع ذمى ، وانفرد لا بيوم آخر اه . وإذا علمت ذلك تعرف أن إطلاق المصنف فيه تقييد وتفصيل فتأمل اه .

﴿صلاة الكسوف﴾

ولما أنهى الكلام عن الاستسقاء وما يتعلق به انتقل يتكلم على بيان صلاة الكسوف فقال رحمه الله تعالى :

﴿فصل﴾

أى فى بيان أحكام الكسوف وما يتعلق به . وفى شرح الرسالة للشيخ زروق :
الخشوف لغة التغيير ، ولأهل اللغة كلام فى الخسوف والكسوف يطول ذكره . ابن
بشير : الخسوف عبارة عن ظلمة أحد النيرين الشمس والقمر أو بعضهما . وفى سبب ذلك
ومادته ما يطول ذكره فانظره إن شئت اه . قال رحمه الله تعالى : ﴿ صَلَاةُ كُسُوفِ
الشَّمْسِ رَكْعَتَانِ ﴾ بدأ المصنف بكيفيتها ولم يذكر حكمها ، وهى سنة مؤكدة يخاطب
بها كل من يؤمر بالصلاة ولو ندباً ، فتخاطب بها النساء ، والعبيد ، والصبيان الذين عقلوا
القربة ، والمسافر والحاضر فى ذلك سواء . وتصليها المرأة فى بيتها لأن الجماعة غير شرط
فيها ، بل مستحبة للرجال فى المساجد . وهى مشروعة كتاباً وسنة وإجماعاً . وقد بدأ
صاحب الرسالة بذكر حكمها بقوله : وصلاة الخسوف سنة واجبة ، إذا خسفت الشمس
خرج الإمام إلى المسجد فافتتح الصلاة بالناس من غير أذان ولا إقامة الخ كما قال رحمه الله :
﴿ يُجْمَعُ لَهَا بِالْمَسْجِدِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا خُطْبَةٍ ﴾ يعنى يستحب أن تكون فى المسجد
لا الصحراء ، لا أذان فيها ولا إقامة ، وكذا لا خطبة فيها خلافاً للشافعى . وفى الرسالة :
وليس فى أثر صلاة خسوف خطبة مرتبة ، ولا بأس أن يعظ الناس ويذكّرهم كما سيأتى
عن المصنف .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعَانِ وَقِرَاءَتَانِ ، يُطِيلُ الْقِرَاءَةَ سِرّاً

وَالرُّكُوعَ نَحْوَهَا) أى يطيل القراءة سرا ، ويكون الركوع نحو القراءة . قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَرْفَعُ وَيَقْرَأُ دُونَ الْأُولَى ﴾ أى دون قراءته الأولى . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَرْكَعُ نَحْوَهَا ﴾ يعنى يركع ركوعاً طويلاً نحو قراءته الثانية . وفى المدونة عن مالك بإسناده إلى عبد الله بن عباس رضى الله عنه قال : « خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه ، فقام قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع رأسه فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع رأسه فسجد ثم انصرف وقد تجلت الشمس » اهـ . ومثله فى الموطأ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلْ يُطِيلُ السُّجُودَ ؟ قَوْلَانِ ﴾ المشهور منهما التطويل نحو الركوع الثانى استحباباً . قال الدردير : والسجود كالركوع فى الطول ندباً ، يسبح فيه ويدعو بما شاء . وأما الجلسة بين السجدين فعلى العادة ولا تطويل فيها اتفاقاً اهـ قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلْ يَفْتَتِحُ كُلَّ قِرَاءَةٍ بِالْفَاتِحَةِ ، أَوْ يَخْتَصُّ بِالْأُولَى وَالثَّانِيَةِ ؟ قَوْلَانِ ﴾ المشهور منهما أنه يفتتح كل قراءة بالفاتحة . قال النفراوى فى الفواكه : ظاهر كلام المصنف أن الفاتحة تكرر فى كل قيام ، وهو كذلك على مشهور المذهب اهـ . قال الشيخ زروق : وستحب فى الأولى بعد الفاتحة سورة البقرة ، وثانياً بالفاتحة وآل عمران ، وثالثاً النساء ورابعاً المائدة بعد الفاتحة . وأى سورة قرأ أجزاء . والمشهور بإعاد الفاتحة فى القيامين الزائدين خلافاً لابن مسلمة . ويطيل الركوع نحو القراءة كالسجود على المشهور اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِذَا سَلَّمَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَوَعَّظَهُمْ وَذَكَرَهُمْ ﴾ قال
 للمواق : روى ابن عبد الحكم يستقبل الإمامُ الناسَ بعد سلامه فيذكرهم ويخوفهم
 ويأمرهم أن يدعوا الله ويكبروا ويتصدقوا . قال ابن يونس : ولا خطبة مرتبة فيها اهـ .
 وتقدم قول صاحب الرسالة : وليس في أثر صلاة خسوف الشمس خطبة مرتبة ، ولا بأس
 أن يعظ الناس ويذكرهم . قال خليل عاطفاً على المندوب : ووعظ بعده ، لأن الوعظ إذا
 ورد بعد الآيات يرجى تأثيره . وكما يستحب للإمام وعظ الناس يستحب له تحريضهم
 وحشهم على بذل الصدقات والعق والصيام . والأصل في ذلك ما في الحديث « إن الشمس
 والقمر آيتان من آيات الله يُخَوِّفُ الله بهما عباده لا يُخسِفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا
 رأيتم ذلك فاذكروا الله » وأما ما يفعله الناس من نقر النحاس عند الخسوف فهو بدعة
 من عمل فرعون اهـ فتراوى .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَذَرُكَ بِرُكُوعِهَا الرَّابِعَ وَيَقْضِي الرُّكْعَةَ الْأُولَى
 دُونَ الْقِيَامِ الثَّلَاثِ ﴾ وفي المختصر : وتترك بالركوع الثاني . قال الدسوقي : وحينئذ فمن
 أدرك مع الإمام الركوع الثاني من الأولى لم يقض شيئاً ، وإن أدرك الركوع الثاني من
 الركعة الثانية قضى الركعة الأولى بقيامها فقط ولا يقضى القيام الثالث اهـ قال الخرشي :
 وتترك الركعة من كل من ركعتيها بالركوع الثاني من الركوعين لأنه الواجب . وقال
 العلامة العدوي في حاشيته عليه : قوله لأنه الواجب أي فلا يقضى من أدرك الركعة الأولى
 شيئاً ، ويقضى من أدرك الركوع الثاني من الركعة الثانية الركعة الأولى فقط بقيامها ،
 ولا يقضى القيام الثالث اهـ . وقال أيضاً في حاشيته على ابن الحسن : فتترك ركعتيها
 بالركوع الثاني من الركوعين فمن دخل مع الإمام في الركوع الثاني من الركعة الأخيرة
 فقد أدرك الصلاة مع الإمام ، ويقضى الأولى بركوعين وقيامين اهـ . وقال في حاشية
 الخرشي : ومثل فرضية الركوع الثاني القيام الذي قبله . والركوع الأول سنة كما في الشيخ

سالم ، كالقيام الذى قبله . وظاهر أن الفاتحة كذلك سنة فى الأولى وفرض فى الثانية ، وظاهر المواق وابن ناجى فرضيتها قطعاً فى أول كل قيام من الركعتين انظره اهـ .

ثم شرع يتكلم على كسوف القمر فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَصَلَاةُ كُسُوفِ الْقَمَرِ كَالنَّوَافِلِ وَلَا يَجْمَعُ لَهَا ﴾ يعنى صنفها كسائر النوافل ركعتين ركعتين ، أى يسلم من كل اثنتين بدون تطويل ، بركوع واحد وقيام واحد ، والقراءة فيهما خيراً لأنها صلاة ليلية . ويكره أن يصلحها جماعة . والأفضل كونها فى البيوت . والله موفق للصواب .

وهنا تم ما احتواه كتاب السفر وما عطف عليه من الفصول الستة ، وما يتعاقب بجميع ذلك . ثم انتقل الآن يتكلم فيما يتعلق بالجنائز وأحكامها . فقال رحمه الله تعالى :

كتاب الجنائز

وينبغي للعاقل أن يتذكر ويتفكر ، ولا يتغافل عن الموت وما بعده لأنه يأتي لا محالة . وعن أبي هرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أَكْثَرُ مَا ذَكَرَ هَازِمُ اللَّذَاتِ الْمَوْتَ » رواه الترمذى والنسائى وابن حبان ، وفى رساله : وَالْفِكْرَةُ فى أمر الله مفتاح العبادة ، فاستعن بذكر الموت والفكرة فيما بعده ، وقد أوضح المصنف فى هذا الكتاب كيفية ما يفعل بالميّت من إغماضه إذا قضى بنزع روحه ، وغسله ، وتكفينه ، وتحنيطه ، وحمله إلى قبره بعد الصلاة عليه ، ودفنه هناك ، وما يتعلق به من مؤنّ التجهيز فقال رحمه الله تعالى : ﴿ يُوَجَّهُ الْمُحْتَضَرُ إِلَى الْقَبْلَةِ ﴾ المحتضر من حضره الموت . قال النفراوى : لأن القبلة أفضل الجهات . وفيه التفاؤل بأنه من أهلها ، ولمّا روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال لابنه : إذا حضرتنى الوفاة فاصرفنى إلى القبلة . ومثله عن على رضى الله عنه .. والمستحب فى صفة الاستقبال أن يجعل على جنبه الأيمن وصدّره إلى القبلة ، كما يستحب أن يوضع فى قبره على جنبه الأيمن مستقبلاً . وهذا بخلاف وضعه للغسل ، فاستحب وضعه على جنبه الأيسر ليبدأ بغسل الجنب الأيمن .

ومقدمات الموت إحداث بصره ، وشخصه إلى السماء . قال خليل عاطفاً على المندوب : وتقبيله عند إحداثه على أيمن ثم ظهر ، ويكره أن يستقبل به القبلة قبل ظهور علامات الموت كما يفعله العوام ، فإنّ ذلك يؤذى المريض اه . قال رحمه الله تعالى ﴿ وَيُلَقَّنُ الشَّهَادَتَيْنِ وَيُقْرَأُ عِنْدَهُ يَس ﴾ يعنى يستحب أن يلقن المحتضر بأن يقول الجالس عنده : لا إله إلا الله محمد رسول الله . قال النفراوى ولو لم يقل أشهد ، ولا بدّ من جمع محمد رسول الله مع لا إله إلا الله ، إذ العبد لا يكون مسلماً إلا بهما . والأصل فى ذلك قوله

صلى الله عليه وسلم : « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله ليكون ذلك آخر كلامه » - فإن قالها مرة ثم تكلم بغيرها أعيدت ، فإن لم يتكلم ترك . قاله زروق اه قوله ويقرأ عنده يس ، والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « اقرأوا على موتاكم يس » رواه أبو داود والنسائي . وفي الرسالة : وأرخص بعض العلماء في القراءة عند رأسه بسورة يس ولم يكن ذلك عند مالك أمراً معمولاً به . قُلْتُ والأفضل قراءتها للمحتضر عند رؤية علامة الموت ، لخبر « إذا قرئت عليه سورة يس بعث الله ملكاً لملك الموت أن هوّن على عبدي الموت » وحديث أبي الدرداء « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما من ميت تُقرأ عنده سورة يس إلا هوّن الله عليه » اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَضَىٰ أَعْمُسَ وَشَدَّ لِحْيَاهُ وَسَجَّىٰ ﴾ يعني إذا مات يستحب إغلاق عينيه برفق ، بأن يأخذ الماء ويمسح به على عيني الميت ، ويستحب أن يتولى ذلك من هو أحب وأرقق به من أوليائه . ويستحب شد لحية بعصاة ويربطهما من فوق رأسه لينطبق فاه ؛ لأنّ عدم إغماضه وشد لحية يقبح منظره اه . قال ابن جزي : فإذا قضى غمض عيناه ، ووجب له أربعة حقوق : أن يفسل ، ويسكن ، ويصلى عليه ، ويدفن . قوله : وسجّى أى غطى بثوب زيادة على ما عليه حال الموت ، ويستحب تليين مفاصله برفق عقب الموت فيرد ذراعيه لمعضديه ونخذه لبطنه تسهيلاً على الفاسل اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُؤْخَذُ فِي غُسْلِهِ فَيَرْفَعُ عَلَىٰ سَرِيرٍ وَيُجَرَّدُ الرَّجُلُ وَتُسْتَرْ عَوْرَتُهُ ﴾ يعني ثم يشرع في الغسل بأن يوضع على شيء مرتفع كسرير ويستر عورته وجوباً . قال خليل : وستر الفاسل من سرته ركبته عنه وعن غيره من الأجانب عند تجريده للغسل . ومحل الوجوب إذا كان الفاسل غير سيد وغير زوج وإلاّ ندب فقط . والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا ينظر لفخذ حي ولا ميت » وصفة سترها

أن يلف خرقة ويضعها على قبله ، ثم يجعل ثوباً آخر بدبره . وأما غسل المرأة للمرأة فإنها تستر من سرتها إلى ركبتيها . ولا يطلع على المفسول غير غاسله والمعين له ، قاله النفراوى اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَوْضَأُ وَيُغْسِلُ كَالْجَنْبِ ، يَكْرَرُ وَتَرَأً إِحْدَاهُنَّ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ ، وَيُجْعَلُ فِي بَعْضِهِنَّ سِدْرٌ إِنْ احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ ، وَفِي الْأَخِيرَةِ كَافُورٌ ، وَلَا تُبَاشَرُ عَوْرَتُهُ إِلَّا لِضُرُورَةٍ وَيُعَصَّرُ بَطْنُهُ بِرَفْقٍ ، وَلَا يُؤْخَذُ لَهُ ظَفَرٌ وَلَا شَعْرٌ ، وَلَا يُخَضَّرُ إِلَّا مَنْ يُسَاعِدُ فِي غُسْلِهِ ﴾ . يعنى يستحب أن يوضأ الميت قبل الشروع فى تفصيله . قال فى الرسالة : وإن وُضِئَ وضوء الصلاة فحسن ، وليس بواجب اه . . قوله كالجنب ، أى كفصل الجنبه سواء ، إلا أن هذا لا يحتاج إلى نية بخلاف الجنبه . قوله يكرر وترأ أى يستحب أن يغسل الميت وتراً ثلاثاً أو خمساً أو سبع غسلات . قال مالك : وليس لغسل الميت عندنا شيء موصوف ، وليس لذلك صفة معلومة ، ولكن يغسل فيطهر . قاله فى الموطأ . ومثله فى الرسالة . ونصها : وليس فى غسل الميت حد ولكن ينقى ويغسل وترأ بماء وسدر ، ويجعل فى الأخيرة كافور كما ذكره المصنف . وقوله بالماء القراح بفتح القاف الذى لا يشوبه شيء كما مرّ فى الماء المطاق . والمراد بالغسل أن ينقى بالماء الطاهر ولو ماء زمزم فإنه يجوز أن يغسل الميت به على المشهور ، لما يرحى فيه من البركة للميت . والمشهور أن الغسل تعبدى . وقوله ويعصر بطنه برفق الخ وفى الرسالة : ولا تقلم أظفاره ، ولا يحلق شعره ، ويعصر بطنه عصراً رقيقاً إلى أن قال : ويُقلب جنبه فى الغسل أحسن ، وإن أجلس فذلك واسع اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ يَتَوَلَّى ذَلِكَ الْغُسْلَ فِي الرَّجُلِ الرَّجُلُ وَفِي الْمَرْأَةِ النِّسَاءُ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَأَلْمَحَارِمُ وَرَاءَ ثَوْبٍ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَمْتَهُ أَجَنَبِيَّةٌ إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ وَيُمِمْهَا إِلَى السُّمُوعَيْنِ ﴾ . يعنى يتولى غسل الميت الرجال إن كان رجلاً ، ويتولى ذلك النساء إن

كانت امرأة . قال مالك في المدونة . في الرجل يموت في السفر وليس معه إلا نساء أمه أو أخته أو عته أو خالته أو ذات رحم محرم منه فإنهن يغسلنه ويسترنه . قال وكذلك المرأة تموت في السفر مع الرجال ومعها ذو رحم محرم منها يغسلها من فوق الثوب . وهذا إذا لم يكن نساء ، وفي المسئلة الأولى إذا لم يكن رجال . وقال مالك : إذا مات الرجل مع النساء وليس معهن رجل ولا منهن ذات محرم منه تغسله يُيمِّمَنه بالصعيد ، فيمسحن بوجهه ويديه إلى المرققين ، يضربن بأ كفهن الأرض ثم يمسحن بأ كفهن على وجه الميت ، ثم يضربن بأ كفهن الأرض ، ثم يمسحن بأ كفهن على يدي الميت إلى المرققين . قال وكذلك المرأة تموت مع الرجال إلا أن الرجال لا ييممون المرأة إلا إلى الكوعين فقط ولا يبلغون بها المرققين اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِبَاحَةُ الْأَسْتِمْتَاعِ إِلَى حِينِ الْمَوْتِ يُبِيحُ الْغُسْلَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، فَلَوْ مَاتَ فَوَضَعَتْ جَازِلَهَا غَسَلَهُ ، وَلَوْ أَبَانَهَا فَمَاتَ لَا مَمْتَنَعَ . وَفِي الرَّجْعِيَّةِ خِلَافٌ ﴾ يعني أن إباحة الاستمتاع إلى حين الموت تبيح الغسل لأحد الجانبين . قال الدردير : وقدم الزوجان بالقضاء إن صح النكاح ولو بالقنوت . وإباحة الوطء برق تبيح الغسل بلا قضاء اهـ . وفي الرسالة : ولا بأس بغسل أحد الزوجين صاحبه من غير ضرورة . قال النفراوى : والمعنى أن الحى من أحد الزوجين يقدم في تفصيل صاحبه بالقضاء على أقارب الميتة وعلى من أوصته أيضاً . ويندب له القيام بأخذ حقه . والدليل على ما ذكر أن أسماء بنت عميس غسلت زوجها أبا بكر وهو خليفة ، وأن أبا موسى الأشعري غسلته زوجته . وأوصت فاطمة علياً أن يغسلها ، فكان يصب الماء على أسماء المذكورة وهى تغسلها ، وما هذا إلا لثبوت حق الحى في التفصيل . قال في التوضيح : وفى حكم الزوجين السيد مع أمته وأموالده . قال خليل : وإباحة الوطء للموت برق تبيح الغسل من الجانبين ، بخلاف المكاتب والمبعضة ، والمعققة لأجل والمشاركة ، فلا يحل للحى منهما تفصيله لحرمة الاستمتاع بهن . وتقديم السيد على أولياء

الأمة بالقضاء ، بخلاف الأمة فلا يقضى لها بالتدويم على أولياء سيدها اه . قوله ولو أبانها الخ أما البائنة فلا يجوز للبائن تفسيلها ولا هي له كالرجعية ، ولا تفسيل لواحد منهما على الآخر . قال الخرشي : وهو مذهب المدونة اه

ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ فَإِذَا فَرَغَ نَشَفَ بَحْرَقَةً وَأَدْرَجَ فِي أَكْفَانِهِ ﴾ والمعنى أنه يندب بعد الفراغ من الغسل تنشيف الميت بحرقه نظيفة قبل إدراجه في الكفن بدون تأخير كما سيأتي صفة تحنيطه وإدراجه على وجه الاستحباب . قال رحمه الله تعالى . ﴿ وَكَفَنَهُ وَمُؤَنَّتُهُ وَاجِبَانِ فِي مَالِهِ وَسَطًا بِالْمَعْرُوفِ مُقَدَّمًا عَلَى الدُّيُونِ وَأَنُوصَايَا ، فَإِنْ كَانَ عَدِيمًا فَفِي بَيْتِ الْمَالِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ ﴾ يعنى قد بين مخرج الكفن بقوله وكفنه ومؤنته إلى آخره . وفي المدونة : وكذلك تكفينه أيضاً واجب ، ويتعين في ماله من رأس المال إن كان له مال ، ثم على من يلزمه ذلك من سيد إن كان عبداً باتفاق ، أو زوج أو أب أو ابن على اختلاف ، وهو مذکور مسطور في الأمهات . ثم على جميع المسلمين على الكفاية . والذي يتعين منه تعين الفرض بستر العورة . وما زاد على ذلك فهو سنة ، فإن تشاح الأولياء فيما يكفونونه به قضى عليهم أن يكفونوه في نحو ما كان يلبسه في الجمع والأعياد ، إلا أن يوصى بأقل من ذلك فتنبع وصيته ، وإن أوصى أن يكفن بسرف فقيل إنه يبطل الزائد . وقيل إنه يكون في الثلث . وما يستحب في صفة الكفن وما يتقى منه مذکور في الأمهات فلامعنى لذكره اه مدونة . وفي أقرب المسالك : وهو من مال الميت كمؤن التجيز تقدم على دين غير المرتهن ، فعلى المنفق بقراءة أوراق لازوجية ، فمن بيت المال ، فعلى المسلمين . والواجب بستر العورة والباقي سنة . ومثله في المختصر اه . وفي الرسالة آخر باب النفقة : وعليه أن ينفق على عبيده ويكفنهم إذا ماتوا . واختلف في كفن الزوجة فقال ابن القاسم في مالها . وقال عبد الملك في مال الزوج . وقال سحنون إن كانت مليئة في مالها ، وإن كانت فقيرة في مال الزوج اه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَقْلَهُ ثَوْبٌ يُدْرَجُ فِيهِ ﴾ قال النفراوى : قال خليل : هل الواجب ثوب يستره ، أو ستر العورة والباقي سنة ؟ خلاف . والراجح الأول ، وهو ستر جميع الجسد . والخلاف فى الذكر . وأما المرأة فيجب ستر جميع جسدها . وأما التكفين وهو إدراج الميت فى الكفن فواجب اتفاقاً ، كواراته فى التراب اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَكْمَلُهُ لِلرَّجُلِ خَمْسَةٌ : قَمِيصٌ ، وَإِزَارٌ ، وَعِمَامَةٌ ، وَلِفَافَتَانِ . وَالْمَرْأَةُ سَبْعَةٌ : حَقْوٌ ، وَقَمِيصٌ ، وَخِثَارٌ ، وَأَرْبَعُ لِفَافٍ ﴾ قال النفراوى : واختلف العلماء فى قول عائشة : كفن النبي صلى الله عليه وسلم فى ثلاثة أثواب الخ ليس فيها قميص ولا عمامة ، فحمله الشافعى على أن ذلك ليس بموجود فى الكفن . وقال : فيسن للرجل ثلاثة أثواب خاصة ليس فيها قميص ولا عمامة . وحمله أبو حنيفة ومالك على أنه ليس بمعدود بل يحتمل أن تكون الثلاثة الأثواب زيادة على القميص والعمامة ، فنقل عنهما استحباب زيادة القميص والعمامة اه . قال فى الرسالة : ويستحب أن يكفن الميت فى وتر : ثلاثة أثواب ، أو خمسة ، أو سبعة . وما جعل له من أزرة وقميص وعمامة فذلك محسوب فى عدد الأثواب الوتر اه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهُوَ تَابِعٌ لِلنَّفَقَةِ وَفِي الزَّوْجَةِ الْمُوسِرَةِ قَوْلَانِ . قِيلَ عَلَيْهَا وَقِيلَ عَلَيْهِ ﴾ وتقدم قول أئمة المذهب واختلافهم فى هذه المسألة كما نقله صاحب الرسالة فراجع إن شئت .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ تَجْمِيرُهُ وَيُدْرَأُ الْخَنُوطُ عَلَى كُلِّ لِفَافَةٍ وَعَلَى مَقَاصِلِهِ وَمَسَاجِدِهِ ، وَيُلَصَّقُ عَلَى مَنْأَفِهِ قُطْنٌ مُحْنَطٌ ، فَإِذَا أُدْرِجَ شُدَّ عِنْدَ رَأْسِهِ وَوَسَطَهُ وَرِجْلَيْهِ ﴾ قوله تجميره بالجيم المعجمة أى تبخيره بالعود وغيره . قال فى الرسالة : وينبغى أن يحنط ويحعل الخنوط بين أكفانه وفى جسده ومواضع السجود اه . النفراوى : وصفة الإدراج أن تبسط الرافية أولاً ويجعل عليها الخنوط أى الطيب ،

ثم تجعل التي تايها في القصر عليها ويجعل عليها الحنوط ، ثم يوضع الميت عليها بعد تجفيفه بمخرقة نظيفة ، ثم يلف عليه الكفن ويربط من عند رأسه ورجليه ويحل عند الدفن اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى نَعْشِهِ إِلَى الْمُصَلَّى ، وَالْمَشْيُ أَمَامَهُ أَفْضَلُ ﴾ يعني ثم بعد إدراجه في أكفانه وشد ما ذكر فيحمل على السرير إلى موضع الصلاة الذي كانوا يصلون فيه على الجنائزة عادة ، كالمصلي كما قال المصنف رحمه الله تعالى . وقال صاحب الرسالة : والمشى أمام الجنائزة أفضل . قال الشارح لما روى من « أنه صلى الله عليه وسلم كان يمشى أمام الجنائزة والخلفاء بعده » ولأنه شافع وحق الشافع أن يتقدم ، فالمشى أمامها محصل لفصيلتين المشى والتقدم . ويكره الركوب إلا لعذر أو بعد الدفن فلا بأس به حينئذ . وهذا في حق الرجال للماشين . وأما في حق النساء والراكبة فالمندوب في حقهم التأخر . قال خليل : ومشى مشيع ، وإسراع ، وتقديمه ، وتأخر راكب وامرأة . وإنما استحب الإسراع بالجنائزة لخبر « أسرعوا بجنائزكم فإنما هو خير تقدمونهم إليه أو شر تضعونه عن رقابكم » . ثم إذا وصلوا به المصلى وضعوه هناك وصلوا عليه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَهِيَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ ﴾ أى على المشهور . قال في الرسالة : والصلاة على موتى المسلمين فريضة يحملها من قام بها ، وكذلك مواراتهم بالدفن ، وغسلهم سنة واجبة اه . وقال المواق : وأما الخلاف في الصلاة عليه فقال عياض : الصلاة على الجنائز من فروض الكفاية ، وقيل سنة وروى الجلاب عن مالك هي فرض كفاية . وقال الخرشي : وكذلك اختلف هل الصلاة عليه واجبة وجوب الكفاية ؟ وعليه الأكثر ، وشهره الفقهاء غيره ، أو سنة . وأما دفن الميت أى مواراته وكفنه ففرض كفاية من غير خلاف إلا ابن يونس فإنه حكى سنية كفنه ، ولذا قدم المؤلف ذكر الدفن

على الكفن وإن كان متأخراً عنه في الوجود اه . وفي أقرب المسالك كما في المختصر :
غسل الميت المسلم المستقر الحياة غير شهيد المعتك بمطلق كالجنابة ، والصلاة عليه فرضا
كفاية ، ككفنه ودفنه اه . وقال ابن رشد في المقدمات : وأما الصلاة عليه فقليل إنها
فرض على الكفاية ، كالجهاد يحمله من قام به ، وهو قول ابن عبد الحكم إلى أن
قال : قد اختلف في وجوب القول به . وقيل إنها سنة على الكفاية وهو قول
أصنع اه

ثم ذكر رحمه الله كيفية الصلاة عليه بقوله : ﴿ يُكَبِّرُ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ لَيْسَ فِيهَا
قِرَاءَةٌ ، بَلْ يُبْنِي عَلَى اللَّهِ تَعَالَى عَقِيبَ الْأُولَى ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ عَقِيبَ الثَّانِيَةِ ، وَيَدْعُو عَقِيبَ الثَّالِثَةِ ﴾ قال في الفقه على المذاهب الأربعة
في صفة الصلاة على الميت في مذهب المالكية قالوا صفتها أن يقوم المصلي عند وسط الميت
إن كان رجلا ، وعند منكبيها إن كانت امرأة ، ثم ينوي الصلاة على من حضر من أموات
المسلمين ، ثم يكبر تكبيرة الإحرام مع رفع يديه عندها كما في الصلاة ، ثم يدعو أى
يثنى على الله كما تقدم ، ثم يكبر تكبيرة ثانية بدون رفع يديه ، ثم يدعو أيضاً أى يصلى
على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر ثلاثة بدون رفع يديه ، ثم يدعو ، ثم يكبر رابعة بدون
رفع يديه ثم يدعو ، ثم يسلم تسليمه واحدة على يمينه يقصد بها الخروج من الصلاة كما
تقدم في الصلاة . ولا يسلم غيرها ولو كان مأموماً ، ويندب الإسرار بكل أقوالها إلا الإمام
فيجهر بالتسليم والتكبير ليسمع المأمومين كما تقدم . ويلاحظ في كل دعاء أن يكون
مبدؤاً بحمد الله تعالى وصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام اه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمُسْتَحَبُّ ﴾ أى المختار من الأدعية ﴿ اللَّهُمَّ
إِنَّهُ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمْنِكَ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ
لَا شَرِيكَ لَكَ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ

مُحْسِنًا فَرَدُّ فِي إِحْسَانِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْ سَيِّئَاتِهِ ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَقْتُلْنَا بَعْدَهُ . وَفِي الْمَرْأَةِ اللَّهُمَّ إِنَّهَا أَمْتُكَ . وَفِي الطِّفْلِ اللَّهُمَّ أَجَلُهُ سَلَفًا وَفِرطًا وَذُخْرًا وَشَفِيعًا لَوَالِدَيْهِ وَلِمَنْ شِئْتَهُ وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهِ وَالْحَقُّهُ بِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَيُسَلِّمُ عَقِيبَ الرَّابِعَةِ هَذَا الدُّعَاءُ مِنَ الْمُسْتَحْسِنَاتِ .

والذي في الرسالة أشمل منه وأحسن وهو : الحمد لله الذي أَمَاتَ وَأَحْيَا والحمد لله الذي يَحْيِي المَوْتَى ؛ له العظمة والكبرياء ، والملك والقدرة والسناء ، وهو على كل شيء قدير . اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إِنَّكَ حميد مجيد . اللهم إِنَّهُ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمْتِكَ ، أَنْتَ خلَقْتَهُ ورزقته وَأَنْتَ أُمُّهُ وَأَنْتَ تَحْيِيهِ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهِ وَعَلَانِيَتِهِ جَنَّاتِكَ شَفَعَاءُ لَهُ فَشَفَعْنَا فِيهِ . اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَجِيرُ بِجَبَلِ جَوَارِكَ لَهُ إِنَّكَ ذُو وَفَاءٍ وَذِمَّةٍ ، اللَّهُمَّ قِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ .

اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بماء وتلج وبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته . اللهم إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ . اللَّهُمَّ إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ ؛ فَقِيرٌ إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ . اللَّهُمَّ ثَبِّتْ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقَهُ وَلَا تَبْتَلِيهِ فِي قَبْرِهِ بِمَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ . اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَقْتُلْنَا بَعْدَهُ . تقول هذا بِإِثْرِ كُلِّ تَسْكِينَةٍ . وتقول بعد الرَّابِعَةِ : اللهم اغفر لحينا وميتنا وحاضرنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا إِنَّكَ تعلم مقبلينا ومثوانا ، ولو الدينار ولمن سبقنا بالإيمان والمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات .

اللهم من أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَأَسْعِدْنَا بِأَقْبَابِكَ وَطِينِنَا لِمَوْتِ وَطِينِهِ لَنَا ، وَاجْعَلْ فِيهِ رَاحَتَنَا وَمَسْرَتَنَا . ثُمَّ تَسْلِمُ . وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً قُلْتَ :

اللهم إِنَّهَا أَمْتُكَ ، ثُمَّ تَتِمَادِي بِذِكْرِهَا عَلَى التَّائِيثِ اه . قَالَ النَّفَرَاوِيُّ : وَهَذَا الدُّعَاءُ اخْتَارَهُ

المصنف ، يعنى صاحب الرسالة لما قيل من أن بعضه مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعضه عن بعض الصحابة والتابعين ، فلا ينافى أنه غير متعين ، بل الأفضل دعاء أبي هريرة كما قدمنا ، وإن كان يكفى مطلق دعاء ، بل لو قال المصلى على الجنازة : اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه لكفى وإن صغيرا اه . قلت كما فى الثمر الدانى ؛ لأن الأدعية المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم والمروية عن أصحابه رضى الله تعالى عنهم فى ذلك مختلفة ، منها ما اختاره مالك فى الموطأ وهى التى ذكرها المصنف هنا ، لأنها حازت فضيلة الاختصار لمن اقتصر عليها ، لأنها سهلة على المصلى . وذلك كله واسع . نسأل الله حسن القبول

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يُصَلَّى عَلَى سَقَطٍ لَمْ يَسْتَهْلْ صَارِحًا ﴾ قال مالك فى المدونة : لا يصلى على الصبي ، ولا يرث ولا يورث ، ولا يسمى ، ولا يفسل ولا يحنط حتى يستهل صارحًا . وهو بمنزلة من خرج ميتًا . وفيها أيضًا عن ابن شهاب لا يصلى على السقط ، ولا بأس أن يدفن مع أمه ، وفى الرسالة ولا يصلى على من لم يستهل صارحًا . قال النفراوى : بأن نزل من بطن أمه ميتًا . وقال خليل عاطفًا على المكروه : ولا سقط لم يستهل ، ولو تحرك ، أو عطس ، أو بال ، أو رضع إلا أن تتحقق الحياة ، وغسل دمه ، ولف بخرقة ووروى . وحكم غسل الدم النذب . وحكم المواراة واللف بخرقة الوجوب . ولا يسأل ، ولا يبعث ، ولا يشفع إن لم تنفخ فيه الروح . والنهى عن الصلاة فيه نهى الكراهة ، وأما القتل فى سبيل الله فالنهى فيه نهى التحريم . وكذا الغسل . قال مالك فى المدونة : الشهيد فى المعتك لا يفسل ، ولا يكفن ، ولا يحنط ، ولا يصلى عليه ، ويدفن بشيابه لقوله صلى الله عليه وسلم « زملوهم بكلومهم فإنهم يبعثون يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك » ولذلك قال رحمه الله تعالى : عاطفًا على سقط .

﴿ وَلَا قَتِيلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يُفْسَلُ ﴾ قد تقدم الكلام فيه آنفا فراجعه

إن شئت. قال رحمه الله تعالى ﴿ وَلَا عَلَى قَبْرِ ﴾ أى لا يصلى على قبر الميت إذا دفن بدون صلاة بعد الغسل خلافاً لما فى الرسالة ، ونصها : ومن دفن ولم يصلّ عليه ووورى فإنه يصلى على قبره . قال شارحها قال خليل : ولا يصلى على قبر إلا أن يدفن بغيرها فيصلى على القبر ، ظاهره ولو كان عدم الصلاة عمداً ، كما أن ظاهره أن مجرد تمام الدفن مجوز للصلاة على القبر ، وليس كذلك ، بل يجب إخراجه ولو تم دفنه إلا أن يخشى تغييره . قال ابن رشد : والقوات الذى يمنع إخراج الميت من قبره للصلاة عليه خشية تغييره . قاله ابن القاسم وسحنون وعيسى . ومحل طلب الصلاة على القبر عند خشية تغييره إذا ظن بقاؤه أو شك فيه . وأما لو يتقن ذهابه ولو بأكل سبع ، فإنه لا يصلى عليه . وقولنا بعد الغسل للاحتراز عما لو دفن قبل غسله فإنه لا يصلى على قبره ويجب إخراجه للغسل إلا أن يخشى تغييره فيسقطان لتلازمهما . قال العلامة الأجهورى فى شرح خليل : المفهوم من كلام ابن رشد أن المدفون من غير غسل أو من غير صلاة يخرج ما لم يخف تغييره اهـ . ثم قال رحمه الله تعالى عاطفاً على سقط : ﴿ وَلَا عَلَى غَائِبٍ وَلَا تُسَكَّرُ ﴾ أى تكره الصلاة على شخص غائب من غريق وأكيل سبع ، وميت فى محل أو بلد آخر . وصلاته عليه الصلاة والسلام على النجاشى من خصوصياته على المشهور . قال ابن جزى فى الشرط الخامس فى الصلاة على الميت أن يكون حاضراً ، فلا يصلى على غائب عند الجمهور ، يعنى جمهور أهل المذهب . انظر شراح خليل عند قوله ولا غائب . وقوله ولا تكرر أى لا تكرر الصلاة على الميت مرتين أو أكثر إذا صلت عليه جماعة على المشهور . قال فى الرسالة : ولا يصلى على من قد صلى عليه ، أى على جهة الكرامة . قال النفراوى : وأما لو صلى عليه منفرداً لندب صلاة الجماعة عليه . وفى الفقه على المذاهب الأربعة : يكره تكرار الصلاة على الجنائز ، فلا يصلى عليها إلا مرة واحدة حيث كانت الصلاة الأولى جماعة ، فإن صلى عليها أو لا بدون جماعة أعيدت ندباً فى جماعة ما لم تدفن ، خلافاً للشافعية

والحنابلة القائلين بجواز تكرار الصلاة لمن لم يصل أولاً ولو بعد الدفن، انظر قولهما إن شئت اهـ .
ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُكْرَهُ الصَّلَاةُ لِأَهْلِ الْفَضْلِ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ ، أَوْ مَقْتُولٍ فِي حَدٍّ ﴾ قال في المدونة : لا يصلى على المبتدعة ، ولا يُعَاد مرضاهم ، ولا تشهد جنازتهم أدباً لهم ، فإن خيف ضيعتهم غسلوا وكفنوا وصلى عليهم غير أهل الفضل . قال خليل عاطفاً على المكروه : وصلاة فاضل على بدعى أو مظهر كبيرة ، والإمام على من حده القتل بحدٍّ أو قتل وإن تولاه الناس دونه ، وإن مات قبله فتردد . فالخلاص أنه يكره صلاة الفاضل والصالح على البدعى ونحوه ، كما كره صلاة الإمام على المقتول بحدٍّ أو قود . وإن مات قبل تنفيذ ذلك عليه خوفاً من القتل ، قال الاخصى لا يصلى عليه وقال أبو عمران يصلى عليه . قال المواق : والأول أظهر بناء على أن سبب عدم الصلاة عليه . حكم الإمام بقتله ، فبكرهية الصلاة عليه باقية ولو مات قبل تنفيذ حدٍّ أو قود . وأما أصلي الصلاة عليه فهي فرض كفاية إلا أنه لا يُصَلَّى عليه الإمام وكما لا يصلى أهل الفضل على البدعى . والدليل أى فى الصلاة عليهم للحكم بإسلام الجميع ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « صلوا على من قال لا إله إلا الله » أى ومحمد رسول الله . وفى الرسالة : ويصلى على قاتل نفسه . ويصلى على من قتله الإمام فى حدٍّ أو قود ، ولا يصلى عليه الإمام . قال النفراوى : وأشار إلى أن الذى يباشر الصلاة على أرباب المعاصى غير أهل الفضل والصالح . والمراد يكره لهم ذلك اهـ مع إيضاح .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُصَلَّى عَلَى أَكْثَرِ الْجَسَدِ ، وَفِي أَقَلِّهِ خِلَافٌ ﴾ يعنى اتفق أهل المذهب على أكثر الجسد كالثلاثين ، واختلفوا فى أقله ، والصحيح عدم الصلاة عليه . وقال فى الرسالة : ويصلى على أكثر الجسد ، واختلف فى الصلاة على مثل اليد والرجل قال أبو الحسن : ولا يصلى على نصف الجسد عند ابن القاسم . قال العدوى : هذا هو المعتمد . وقال الصاوى على أقرب المسالك : ولا تجب الصلاة عليه إلا

إذا وجد الثلثان فأكثر ، وتلغى الرأس ، فالعبرة بثلثي الجسد كان معهما رأس أم لا ، فإن وجد أقل من الثلثين ولو معه الرأس كره تفسيله والصلاة عليه اه . وقال ابن جزى في الشرط الثالث : أن يوجد جسده أو أكثره ، فلا يصلى على عضو ، خلافاً للشافعى اه . ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتُكْرَهُ عِنْدَ الطَّلُوعِ وَالْغُرُوبِ إِلَّا أَنْ يُخَافَ تَغْيَرُهُ ﴾ .
يعنى أن صلاة الجنائزة مكروهة عند طلوع الشمس وعند غروبها إلا أن يخاف تغيرها فتجوز . قال مالك في المدونة : لا بأس بالصلاة على الجنائزة بعد العصر ما لم تصفر الشمس ، فإذا اصفرت الشمس فلا يصلى على الجنائزة إلا أن يكونوا يخافون عليه . وقال مالك : لا بأس بالصلاة على الجنائزة بعد الصبح ما لم يسفر ، فإذا أسفر فلا يصلى عليها إلا أن يخافوا عليها فلا بأس إن خافوا عليها أن يصلوا عليها بعد الإسفار . وعنه في الموطأ أن عبد الله ابن عمر قال : يصلى على الجنائزة بعد العصر وبعد الصبح إذا صُلِّيَتَا لوقتتهما . قال الباجي أى لوقت الصلاتين المختار ، وهو في العصر إلى الاصفرار وفي الصبح إلى الإسفار اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ دُفِنَ بِغَيْرِ صَلَاةٍ أَخْرَجَ لَهَا مَا لَمْ يُظَنَّ تَغْيَرُهُ ﴾ وتقدم الكلام على هذه الجملة عند قوله ولا على قبر . انظر قول ابن رشد هناك . ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُقَدَّمُ الْوَصِيُّ إِلَيْهِ رَجَاءُ دُعَائِهِ ، ثُمَّ أَحْلَا كَيْمُ ، ثُمَّ أَلَمَصَبَةُ ، وَأَوَّلَاهُمْ أَقْوَاهُمْ تَعْصِيَةً ، فَإِنْ اجْتَمَعُوا وَتَشَاحُّوا فَبِالْقُرْعَةِ ﴾ . والمعنى أن الوصى مقدم بالصلاة على الميت رجاء بركة دعائه كما قال المصنف ، وإن لم يكن ، أو قام به عذر فالخليفة ، ثم أقرب العصبة ، فيقدم ابن فابنه ، ثم أب فأخ فابنه ، فجد فعم فابنه . وقدم الشقيق على غيره . وقدم الأفضل عند التساوى وإن كان ولى امرأة كما لو اجتمع ميتان ذكر وأنثى لكل منهما ولى وكان ولى المرأة أفضل من ولى الرجل فيقدم ولى المرأة الأفضل إذا صلى عليهما معاً صلاة واحدة اه . دردير مع طرف من الدسوقي . وإن اجتمع الأولياء وتساووا في الفضل فالقرعة . هذا إذا تشاحوا وتنافسوا في الصلاة عليه . وأما الزوج فهو

مؤخر . قال مالك في المدونة : العصبية أولى بالصلاة على الميتة من زوجها ، وزوجها أولى بالدخول بها في قبرها من عصبها . وأهل الفضل لا يرون لزوج المرأة إذا توفيت حقاً أن يصلى عليها وثم أحد من أقاربها اه . وتقدم أن الزوج مقدم على أوليائها بالقضاء في تفسيلها إذا طلب ذلك . فتأمل

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِذَا اجْتَمَعَ جَنَائِزُ فِي صَلَاةٍ جُعِلَ الرَّجُلُ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ ، ثُمَّ الصَّبِيُّ ، ثُمَّ الْخَفْنَى ، ثُمَّ الْحُرَّةُ ، ثُمَّ الْعَبْدُ ، ثُمَّ الْأَمَةُ ﴾ يعني يجوز جمع الجنائز في صلاة بلا ضرورة ، بل هو أفضل من إفراد كل واحد بصلاة لرجاء عود بركة بعضهم على بعض . قال خليل : يلي الإمام رجل ، فعبد نخصى ، خفنى كذلك وفي الصنف أيضاً الصف . قال الخرشي : ذكر المؤلف اثنتي عشرة مرتبة ، فيلي الإمام الأحرار الذكور البالغون ، ثم أحرار الذكور الصغار ، ثم العبيد البالغون ، ثم العبيد الصغار ، ثم الخصى الحر البالغ ، ثم الخصى الحر الصغير ، ثم الخصى العبد الكبير ، ثم الخصى العبد الصغير ، ثم الخفنائى الأحرار البالغون ، ثم الخفنائى الأحرار الصغار ، ثم الخفنائى العبيد الكبار ، ثم الخفنائى العبيد الصغار ، ولم يذكر مراتب النساء الأربع للعلم بتأخرهن عن الجميع ، وهى حرة بالغة ، فصغيرة ، فامة بالغة ، فصغيرة . وزاد ابن محرز بعد الخصى وقبل انثنى أربعاً للمحبوبين فقال : حر رجل ، فطفل ، فعبد رجل ، فطفل . وعلى هذا فالمراتب عشرون : حر كبير ، ثم حر صغير ، ثم عبد كبير ، ثم عبد صغير ، ثم خصى حر كبير ، ثم خصى حر صغير ، ثم [خصى] ^(١) عبد كبير ، ثم [خصى] ^(١) عبد صغير ، ثم محبوب حر كبير ، ثم محبوب حر صغير ، ثم [محبوب حر] ^(١) صغير ، ثم [محبوب] ^(١) عبد كبير ، ثم [محبوب] ^(١) عبد صغير ، ثم خفنى حر كبير ، ثم [خفنى] ^(١) حر صغير ، ثم [خفنى] ^(١) عبد كبير ، ثم [خفنى] ^(١)

(١) هذه الزيادات لا بد منها . ولا تتم المراتب العشرون إلا بها . وهى وإن كانت مقدرة ، واسكن الفارى قد لا يهتدى إليها . فذكرها أولى

عبد صغير ، ثم حرة كبيرة ؛ ثم حرة صغيرة ، ثم أمة كبيرة ، ثم أمة صغيرة ، قال ابن رشد : فإن تفاضلوا في العلم والفضل والسن قدم إلى الأمام أعلمهم ، ثم أفضلهم ، ثم أسنهم ، فمعنى قوله كذلك حر بالغ ثم صغير ، ثم عبد كبير ، ثم صغير في كل من الخصى والخنثى . ثم إن هذا الترتيب مستحب ، فإن حصل تساو من كل وجه أفرع إلا أن يتراضى الأولياء على أمر اه انظر مراتب قول خليل وفي الصنف أيضاً الصنف

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَدْرَكَ بَعْضَ الصَّلَاةِ فَإِنْ تَرَكْتَ لَهُ الْجَنَازَةَ أَتَمَّهَا ، وَإِلَّا كَبَّرَ نَسَقًا وَسَلَّم ﴾ قال في أقرب المسالك كما في المختصر : وصبر المسبوق للتكبير ، فإن كبر صحت ولا يعتد بها ؛ ودعا إن تركت وإلا وإلى اه . قال الخرشي : يعني أن المسبوق إذا سلم الإمام فإنه يدعو بين تكبيرات قضائه إن تركت الجنازة ، ويخفف في الدعاء . إلا أن يؤخر رفعها فيتمهل في دعائه ، وإن رفعت فوراً فإنه يوالى بين التكبير ولا يدعو لثلاث تصير صلاة على غائب . وما ذكره خليل من التفصيل وجيه لنفع الميت بالدعاء . وأيده البنانى . قال الدسوقي ؛ خلافاً لما في حاشية العدوى على الخرشي ؛ لأنه قال : تنبيه ما ذكره المصنف من التفصيل مخالف لمذهب المدونة الذى هو المعتمد كما يفيدته ابن عرفة من أنه يوالى به مطلقاً ، أى سواء تركت أو رفعت فوراً اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُحْمَلُ إِلَى الْقَبْرِ فَيُذْفَنُ فِي حُفْرَةٍ تَكْتُمُ رَاحَتَهُ وَتَمْنَعُهُ مِنَ السَّبَاعِ ﴾ يعنى بعد تفسيله والصلاة عليه يحمل إلى القبر ، وليس لحمل الميت عندنا كيفية معينة ، ولا عدد الحاملين ، بل يجوز أن يحمله أربعة أشخاص فأكثر أو أقل . ويستحب حمل الصغير على أيدي الناس ، ولا يتعين البدء بناحية من نواحي النعش ، والتعيين من البدع . قال خليل عاطفاً على الجائزات : وحمل غير أربعة ، وبدء بأى ناحية والمعين مبتدع . وينبغى أن يكون القبر متوسطاً بقدر ما يحرس الميت من السباع ويمنع الرأثحة . قال مالك : أحب إلى أن تكون الحفرة مقصودة لا عميقة جداً ولا قريبة من أعلى

الأرض جداً اهـ . ثم إذا وضع على شفير الحفرة يدخل فيه برفق ، وإليه أشار رحمه الله بقوله : ﴿ وَيُسَلِّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ ﴾ أى يدخل القبر منه خلافاً لعبد الله بن يزيد الكوفي من أنه أدخل الميت من قبل رجليه ، وقال هذا من السنة ، وهو خلاف عمل أهل المدينة من الصحابة والتابعين

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَيُوضَعُ فِي اللَّحْدِ أَفْضَلُ مِنْ الشَّقِّ ﴾ يعنى أن اللحد أفضل من الشق إذا كانت الأرض صلبة ، وهو أى اللحد أن يحفر في أسفل القبر من جهة القبلة حفرة تسع الميت . وفى الرسالة : واللحد أحب إلى أهل العلم من الشق ، وهو أن يحفر للميت تحت الجرف في حائط قبلة القبر ، وذلك إذا كانت تربة صلبة لا تهيل ولا تنقطع اهـ . وفى الحديث عن سعد بن أبى وقاص قال « ألدوا لي لحداً ، وانصبوا على اللبّن نصيباً كما صنّع برسول الله على الله عليه وسلم » رواه مسلم : وأما الشق ، وهو أن يحفر له حفرة كالنهر ويبنى جانباً باللبّن أو غيره ويجعل بينهما شق يوضع الميت فيه ويسقف عايه ، ويرفع السقف قليلاً بحيث لا يمس الميت ، ويجعل في شقوقه قطع اللبّن ، ويوضع عليه التراب . قاله أبو الحسن اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُحَلُّ شَدُّ رَأْسِهِ وَوَسْطِهِ وَرِجْلَيْهِ ﴾ قال الصاوى : يعنى إذا وضع في القبر يحل عقد كفته ، ويمد يديه اليمنى على جسده ويعدل رأسه بالتراب ورجلاه برفق ، ويجعل التراب خلفه وأمامه لئلا ينعاب ، فإن لم يتمكن من جعله على شقه الأيمن فعلى ظهره مستقبلاً للقبلة بوجهه ، فإن لم يتمكن فعلى حسب الإمكان . وهذه الصفة هى التى أشار بها الدردير فى التندوبات قال : ووضعه على أيمن مُقْبِلاً وقول واضعه بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اللهم تقبله بأحسن قبول اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُطْبَقُ بِاللَّبَنِ ، وَشَدُّ خَلْأِهِ بِالطِّينِ ، وَيُهَالُ عَلَيْهِ التُّرَابُ ، وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ دَنَا مِنْهُ أَنْ يَحْثُو فِيهِ ثَلَاثَ حَثَوَاتٍ ﴾ يعنى بعد حل ربطات الكفن

يطبق على الميت ويسد الخلل بالطين أو غيره سداً محكما لئلا يظهر منه رائحة كما تقدم ، ثم يهال عليه التراب ، ويندب لمن قرب منه أن يحنو ثلاث حثوات من التراب لخبر « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على عثمان بن مظعون ، وآتى القبر فحنى عليه ثلاث حثيات وهو قائم » اهـ رواه الدارقطني عن عامر بن ربيعة .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُكْرَهُ بِنَاؤُهُ وَتَجْصِصُهُ ﴾ يعنى أنه يكره البناء على القبر كما يكره تبييضه . قال فى الرسالة : ويكره البناء على القبر وتجصيصه اهـ وقال مالك فى المدونة : أكره تجصيص القبور والبناء عليها . وهذه الحجارة التى تُبنى عليها . والدليل على كراهية ذلك نهيه عليه الصلاة والسلام عن تجصيص القبور والبناء عليها . وورد أيضاً أن الملائكة تكون على القبر تستغفر لصاحبه ما لم يخص ، فإن جُصِّص تركوا الاستغفار . وقال خليل عاطفاً على المكروهات : أو تبييضه وبناء عليه ، انظر شرحه إن شئت .

وقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَحْرُمُ النِّيَاحَةُ وَإِظْهَارُ الْجَزَعِ وَاللَّعْنُ وَالشَّقُّ ﴾ أخبر رحمه الله أن هذه الأشياء كلها محرمة ، وهو كذلك . وفى الرسالة : وينهى عن الصراخ والنياحة . قال الشارح : وسائر الأقوال القبيحة . فالنهي للتحريم حيث استلزم أمراً محرماً ، لخبر « ليس منا من ضرب الحدود ولا من شق الجيوب » وروى « أنا بريء ممن حلق وصلق وخرق » والصلق : الصياح فى البكاء وقبح القول . وروى أن النائحة إذا لم تنب قبل موتها تقام يوم القيامة . وعليها سربال من قطران ودرع من حرب . واعلم أن البكاء على ثلاثة أقسام : جائز مطلقاً ، وهو ما كان بمجرد إرسال الدموع من غير صوت ، وحرام مطلقاً وهو ما كان بالصوت والأقوال القبيحة ، وجائز عند الموت لا بعده وهو ما كان بالصوت من غير قول قبيح معه ، قاله الفرأوى فى الفواكه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ النَّعْزِيَةُ فَيَقَالُ : أَحْسَنَ اللَّهُ عَزَاءَكَ ، وَأَلْهَمَكَ الصَّبْرَ ، وَغَفَرَ لِمَيْتِكَ ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَحْضُرُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ قال العلامة أحمد

النفراوى : ﴿ خاتمة ﴾ مشتملة على ما يندب فعله مع أهل الميت : منها تعزيتهم وحملهم على الصبر وعلى الرضى بمصيبتهم لما فيه من البر وإظهار الحبة لأهل الميت ، حتى قال ابن رشد : إن التعزية سنة وقد جاء فيها ثواب كثير ، فقد روى « أن الله يلبس الذى عزى مصاباً لباس التقوى » وجاء « من عزى مصاباً فله أجر مثل أجره » وصحبها أن يقول المعزى للمصاب : أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لميتك . وعزى صلى الله عليه وسلم امرأة فى أبيها فقال : « إنَّ الله ما أخذ وله ما أبقي ، ولكلِّ أجلٌ مُسمًى وكلُّ إليه راجعون » واحتسبى وأصبرى فإن الصبر عند أوّل صدمة « وتكون التعزية قبل الدفن وبعده ، وعند القبر ، وكونها فى المنزل وبعد الدفن أحسن . ولا فرق فى الميت بين الصغير والكبير ، ولا بين الحر والعبد ، ولا فى المعزى - بفتح الزاى - بين كونه ذكراً أو أنثى ، مسلماً أو كافراً حيث كان جازاً ، فيعزى الكافر بالكافر لحقّ الجوار ، ويقال له : ألهمك الله الصبر ، وعوضك خيراً منه . إلّا الشابة والذى لا يميز فلا يعزيان . ويعزى الشخصُ فى كل من يتأثر بفقده أمّا أو غيرها على المعتمد . وتنتهى التعزية إلى ثلاثة أيام ، إلّا أن يكون المعزى أو المعزى غائباً . ومنها أنه يستحب أن يُصنع لهم طعامٌ ويبحث إلى محلهم لاشتغالهم بميتهم ، فقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأهله حين جاء نعى جعفر بن أبى طالب « اصنعوا لآل جعفر طعاماً وابعثوا به إليهم فقد جاءهم ما يشغلهم » لما فيه من إظهار الحبة والاعتناء . وأما ما يصنعه أقارب الميت من الطعام وجمع الناس عليه ، فإن كان لقراءة قرآن ونحوها مما يرجى خيره للميت فلا بأس به ، وأما لنير ذلك فيكره ، ولا ينبغى لأحد الأكل منه إلّا أن يكون الذى صنعه من الورثة بالغاً رشيداً فلا حرج فى الأكل منه . وأما لو كان الميت أوصى بفعله عند موته فإنه يكون فى ثلثه ، ويجب تنفيذه عملاً بفرضه . وأما عقر البهائم ، وذبحها على القبر ، وحمل الخبز ويسمونه بعشاء القبر فإنه من البدع المكروهة ومن فعل الجاهلية لقوله صلى الله عليه وسلم « لا عقر

في الإسلام» ولأدائه إلى الرياء والسمعة . والمطلوب في فعل القرب الإخفاء . والصواب في فعل هذا التصديق به في المنزل حيث سلم من قصد المباهاة .

هذا ملخص كلام المصنف في شرح خليل هـ .

تم كتاب الجفائز بحمد الله تعالى ، وبتمامه يتم ما تعلق بالصلاة المفروضة والمستنونة والمرغوبة والنوافل . ثم انتقل يتكلم على الزكاة وبيان أحكامها فقال رحمه الله تعالى :

كتاب الزكاة

أى هذا كتاب الزكاة التى هى أحد أركان الإسلام الخمسة . « شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان » رواه الشيخان عن عبد الله بن عمر . وفرضت فى السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر . دل على فرضيتها الكتاب والسنة والإجماع : أما الكتاب فأيات كثيرة منها قوله تعالى « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » وأما السنة فحديث الصحيحين المتقدم وغيره مما ورد فى وجوب الزكاة ، وأما الإجماع فقال القرافى : اتفقوا على وجوبها ، فمن جحدّها فهو كافر ، إلا أن يكون حديث عهد بالإسلام . وأما من أقر بوجوبها وامتنع من أدائها فإنها تؤخذ منه كرها وإن بقتال وتجزئه . ولوجوبها شروط خمسة : الملك التام ، والنصاب ، ومرار الحول فى غير المعدن والحراث والركاز ، ومجئ الساعى إن كان فى الماشية ، وعدم الدين فى العين . وأما الإسلام فشرط صحة فقط على المشهور ، بناء على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ، ولكن لا تصح لهم إلا بالإسلام اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ نِصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالًا وَالْوَرَقِ مِائَتًا دِرْهَمًا ، فَيَجِبُ رُبْعُ عَشْرِهِ وَالزَّائِدُ بِحِسَابِهِ ﴾ قال فى الرسالة : ولا زكاة من الذهب فى أقل من عشرين ديناراً ، فإذا بلغت عشرين ديناراً ففيها نصف دينار ربع العشر ، فما زاد فبحسب ذلك وإن قل ، ولا زكاة من الفضة فى أقل من مائتى درهم . وذلك خمس أواق والأوقية أربعون درهماً من وزن سبعة ، أعنى أن السبعة دنانير وزنها عشرة دراهم ، فإذا بلغت هذه الدراهم مائتى درهم ففيها ربع عشرها خمسة دراهم ، فما زاد فبحسب ذلك اهـ . وقول المصنف عشرون مثقالاً أى ديناراً ، وكل دينار وزنه اثنتان وسبعون حبة من الشعير المتوسط .

قال خليل : وفي مائتي درهم شرعى ، أو عشرين ديناراً فأكثر ، أو جمع منهما بالجزء ربع العشر . قال الخرشي : أى والواجب ربع العشر في مائتي درهم شرعى . وقد مر قدر الدرهم وهو المكى خمسون وخمسة حبة من مطلق الشعير ، أو عشرون ديناراً شرعياً وقدر الدينار اثنتان وسبعون حبة من مطلق الشعير ، وما زاد على ذلك أخرج واجبه لأنه لا وقص في العين والحبوب اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُلْفَقُ مِنْهُمَا بِالأجزاء لا بالقيمة وَيُخْرَجُ مِنْ كُلِّ حِسَابِهِ ﴾ قال في الرسالة : ويجمع الذهب والفضة في الزكاة ، فمن كان له مائة درهم وعشرة دنانير فليخرج من كل مال ربع عشره . قال خليل : أو جمع منهما بالجزء ربع العشر . وقال الخرشي : قوله أو جمع الخ كعشرة دنانير ومائة درهم ، أو خمسة دنانير ومائة وخمسين درهماً ، أو خمسة عشر ديناراً وخمسين درهماً ؛ لأن كل دينار يقابل عشرة دراهم ، وهو مزادهم بالأجزاء أى لا بالقيمة ، فلا زكاة في مائة درهم وتسعة دنانير قيمتها مائة درهم

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَشُرُوطُ وَجوبها : الحَوْلُ وَالنَّصَابُ فِي مِلْكٍ كَامِلٍ مُتَّحِدٍ ﴾ قد تقدم البيان في شروط وجوبها فراجعها إن شئت . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَكْمَلُ النَّصَابُ بِرَبْحِهِ لِحَوْلِهِ ﴾ قال في الرسالة : وحول ربح المال حول أصله . النقراوى : فإذا استلف قدراً ولو أقل من نصاب واشترى به سلعة ثم باعها بزيادة على ما تسلفه عشرين ديناراً مثلاً بعد حول من يوم السلف وجبت عليه الزكاة ، وكذا لو اشترى سلعة بقدر في ذمته ثم باعها بعد حول بثمان زائد على ثمنها نصاباً فإنه يجب عليه الزكاة اهـ قال خليل : وضم الربح لأصله ، كبغلة مكثرت للتجارة ، ولو ربح دين لا عوض له عنده اهـ وقال الخرشي : ومعنى كلام المؤلف أن من عنده دون النصاب من العين فأجبر فيه فصار نصاباً قبل الحول ولو بيوم فإنه يزكى لتمام حول من يوم ما ملكه كالفتاح على المشهور ، لا من

يوم الشراء ، ولا من يوم حصول الربح ، فلو ملك ديناراً وأقام عنده أحد عشر شهراً ثم اشترى به سلعة باعها بعد شهرين فإنه يزكى الآن اه . ومن ذلك ما قاله ابن القاسم في المدونة لو اشترى إناء مصوغاً فيه عشرة دنانير ، وقيمته بصياغته عشرون ديناراً ولا مال له غيره ، فحال عليه الحال أنه لا زكاة عليه فيه إلا أن يبيعه بما تجب فيه الزكاة ، فإن باعه بما تجب فيه الزكاة وقد حال على الإناء الحال زكاه ساعة يبيعه ؛ لأن هذا عندي بمنزلة من لا تجب فيه الزكاة فحال عليه الحال فرج فيه فباعه بما تجب فيه الزكاة فإنه يزكاه مكانه اه

ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ وَيَجِبُ فِي أَوَانِيهِمَا ، وَحُلِيِّ التَّجَارَةِ ، وَآنِيَةِ مَا لَا يَجُوزُ تَحْلِيَّتُهُ ، وَأُلْتَمَخَذِ ذَخِيرَةٍ ﴾ وفي نسخة في أوانيها بالأفراد ، والأصح بالثنائية يعود الضمير إلى الذهب والورق كما في قوله ويلفق منهما ، والأواني جمع إناء ، يعني أن جميع ما لا يجوز اتخاذه قنية من أواني الذهب والفضة ففيه زكاة ، وذلك مثل السرير والقمقم^(١) والسريرج ، والإكاف ، واللجام للفرس ، والمبخر ، والقدر ، والمدهن ، والمكحلة ، والمروء ، والمعلقة ، والفنجان . وآلة في اليد كالساعة والمشط ، والقفل ، والكأس ، وغيرها مما ورد المنع في اتخاذه ؛ وكلها تجب فيها الزكاة سواء لرجل أو لامرأة ، إلا ما لبوساً للنساء فإنه جائز . قال خليل : إلا محرماً ، أى الذى يحرم اقتناؤه كإناء قد من ققم ومبخر ، ومكحلة ، ومروء ففيه الزكاة ولو لامرأة . قاله الدردير . وفي الدسوقي : كدواة وعدة فرس من لجام وسرج . قال الباجي : وغيره وإن كان لرجل لكرء فإنه يزكاه . وقال ابن رشد : أجمع أهل العلم على العين من الذهب والفضة في عينه الزكاة تبرأ كان ، أر مسكوكاً ، أو مصوغاً صياغة لا يجوز اتخاذه اه مواق . وقال الخرشي : يعني أن الحلى إذا كان محرم اللبس فإنه تجب زكاته بلا خلاف في ذلك ؛ سواء كان لرجل كخاتم ذهب وسوار ؛ أولهما كمكحلة

(١) القمم : آنية المطار . وآنية من نحاس يستعمل فيها الماء

أو مرود ذهب أو فضة أو لاقتناء كالأواني لهما اه وقال النفراوى : والمحرم على المرأة غير الملبوس كالمرود والمكحلة وآلة نمحو الأكل . وعلى الرجل خاتم الذهب ، أو الخنجر أو الركاب ولو كان المحرم معداً للعاقبة ليجعل صداقاً ، أو منوباً به التجارة ففى جميع ذلك الزكاة . وليس من الحلى ما يجعله المرأة على رأسها من القروش ، أو الفضة العديدة ، أو الذهب المسكوك فإن عليها فيه الزكاة ، بخلاف ما صاغته لتلبسه لبنتها إذا كبرت أو وجدت فإنه لازكاة فيه ، بخلاف الرجل يشتري أو يصوغ حلياً لما يحدنه الله له من الأولاد أو الإماء فعليه فيه الزكاة اه . وفى المواقى : قال الكافى : لا يجوز اتخاذ الأواني من الذهب والفضة للرجال ، ولا للنساء اه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ لَا لُبْسَ الْمُبَاحِ ﴾ أى لازكاة فيما أباح الشارع لبسه . قال خليل : وجاز للمرأة الملبوس مطلقاً ولو نعلان لا كسبرير . قال الخرشي : والمعنى أنه يجوز للمرأة اتخاذ ما هو ملبوس لها أو ما يجرى مجراه كقفل الجيب ، وزر الثوب ، ولقائف الشعور من النقدين ومحلى بهما قل أو أكثر ، وهو مراده بالإطلاق ، وإنما بالغ على جواز اتخاذ النعل للنساء ، ومثله القبقاب من النقدين بقوله ولو نعلان لثلا يتوهم حرمة ذلك وأنه ليس من الملبوس . وأما ما ليس من جنس الملبوس كسبرير ومكاحل ومرايا فلا يجوز للنساء اتخاذه من النقدين اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ جَيِّدُ الْجِنْسِ ، وَرَدِيَّةٌ ، وَتَبَرَةٌ ، وَمَضْرُوبَةٌ ، وَصَحِيحَةٌ ، وَمَمْشُوشَةٌ ، وَمَكْسُورَةٌ سِوَا ِ ﴾ يعنى يضم جنس الذهب جيده أى أحسنه ، وأذناه تبره ومضروبه وسبيكة صحيحة ، ومكسوره ، خالصة ومغشوشه ، فإذا بلغ جميع ذلك نصاباً زكاه إن حال عليه الحول ، وكذلك الفضة تضم أجناسها كذلك أى كما تقدم ، فتى كمل نصاباً زكيت إن حال عليها الحول وإلا فلا ، والدليل فى ذلك ما رواه أنس فى الكتاب الذى كتبه له أبو بكر حين وجهه إلى البحرين فى الصدقة التى فرضها رسول الله صلى الله

(٢٤ - أسهل المدارك - ١)

عليه وسلم على المسلمين « وفي الرقة ربع العشر، فإن لم تكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها ». وفي رواية « ليس فيهما دون خمس أواق من الورق صدقة ». وفي أخرى عن علي وساق حديثاً إلى أن قال « فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء حتى تكون لك عشرون ديناراً، فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فما زاد فبحسب ذلك » اهـ رواه أبو داود وصححه البخاري .

(تنبيهان) الأول سكت المصنف عن النحاس اقتصاراً على النقدين لما في النصوص أنه لا تجب الزكاة إلا في الذهب والفضة . قال في المدونة : رأيت لو كانت عند رجل فلوس في قيمتها مائتا درهم ، فحال عليها الحول ما قول مالك في ذلك ؛ قال : لا زكاة عليه فيها . وهذا مما لا اختلاف فيه ، إلا أن يكون ممن يدير فتحل محل العروض اهـ . وقال العلامة الدردير : فلا زكاة في النحاس والرصاص وغيرها من المعادن . ولو سكت كالفلوس الجدد ، الوجوب في الدنانير والدرهم . قال الصاوي في حاشيته عليه : قوله فلا زكاة في النحاس الخ أي ما لم تكن معدة للتجارة وإلا فزكي زكاة العروض ، أي فتقوم كالعروض كما يأتي اهـ . الثاني وسكت أيضاً عن الكلام عن هذه الأوراق الحادثة التي يتعامل بها الناس معاملة النقود ، فقد اختلف فيها العلماء اختلافاً كثيراً ، منهم من أفتى بعدم وجوب الزكاة فيها لاقتصار النصوص على الذهب والفضة لقوله تعالى « والذين يَكْتِزُونَ الذهبَ والفضةَ ولا ينفقونها في سبيل الله » الآية . والحديث المتقدم « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » الخ . ومنهم أي من العلماء من أفتى بوجوب الزكاة فيها أي في الأوراق الحادثة لتعامل الناس بها معاملة النقدين بدون توقف ، لأن من ملكها يعد مالاً كالنقد عرفاً ، ولذا ألحقوها بالنقد ، والنفس تميل إلى هذا القول ، بل والحق الذي نعتقده وندين الله به أن فيها زكاة . مادام الناس يتعاملون بها معاملة النقود إذا بلغ صرفها نصاباً ،

سواء صرفت أم لا كما قرروه في كتبهم . وفي « الحبل المتين شرح مرشد المعين » في مائتي درهم شرعية ، أو عشرين ديناراً شرعية فأكثر ، أر ما يتنزل مراتها من هذه الأوراق الحادثة ، ربع العشر فيهما ، ومازاد على ذلك وإن قل فبحسابه اه وقال العلامة الشيخ منصور على ناصف في غاية للأمول بعد الكلام عن زكاة الذهب والفضة : بقي الكلام على الأوراق البنكنوت فعليها الزكاة لأنها يتعامل بها كالنقدين ، وتقوم مقامهما ، وتصرف بهما ، ولأنها سندات دين فتجب فيها الزكاة إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول . وعليه المالكية والحنفية . وقال الشافعية لا تجب فيها لأنها حوالة على البنك غير صحيحة لعدم الإيجاب والقبول لفظاً بين الطرفين ، إلا إذا صرفت نقداً ومضى عليه الحول . وقال الحنابلة : لا تجب زكاتها إلا إذا صرفت بنقد . والله أعلم اه بحروفه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَلَفُهُ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْأَدَاءِ يُسْقِطُهَا ، وَبَعْدَهُ يُوجِبُ ضَمَانَهَا ﴾ يعني إذا تلف النصاب كله أو بعضه بعد الحول وقيل تمكُّنه من دفعها لأربابها بدون تفريط سقطت . وأما إن فرط في دفعها وتأخر بعد وجوبها فإنه يضمنها لأربابها ، لأنه يعد مفراطاً ، بل ولو لم يفرط . قال الدردير في أقرب المسالك : وإن تلف جزء نصاب ولم يمكن الأداء سقطت ، كعزلها بعد الوجوب فضاعت بلا تفريط ، لا إن ضاع أصلها . أى بعد الوجوب وبقيت هي فلا تسقط ووجب عليه إخراجها فرط أم لا ، ولا إن عزلها قبل الوجوب فضاعت أو تلفت فيضمن أو يعتبر الباقي ، ولا إن عزلها بعده وفرط بأن أمكن الأداء فلم يؤد ، أو وضعها في غير حرزها فيضمن . قال الصاوى : قوله أو وضعها في غير حرزها أى إذا لم يجد قراء يأخذونها فوضعها في غير حرزها فيضمن إن ضاعت ، وأما لو وجد مستحقيها وأخرها عنهم فإنه يضمن إن ضاعت ولو في حرزها . ومن ذلك الذين يكتزون الأموال السنين العديدة ثم تأتيا جائحة فإن زكاة السنين الماضية متعلقة بذمهم لا يخلصون منها إلا بأدائها اه . وفي العزية : إذا عزل الزكاة عند الحول فضاعت لم يضمن ،

وإن عزلها بعد الحول ضمن ، وإن عزلها ثم ضاع أصلها قبل إخراجها فإنه يدفعها لأربابها اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَلَفَ الْبَعْضُ لَزِمَهُ عَنِ الْبَاقِي ﴾ تقدم بيانه عند قول البردبر : أو يعتبر الباقي ، ولا حاجة لإعادته . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَبَعْدَ إِفْرَادِهَا يَلْزَمُهُ دَفْعُهَا ، فَإِنْ أَتْلَفَهَا ضَمِنَ لَا إِنْ تَلَفَتْ ﴾ يعني إذا أخرج الزكاة أى عزلها وأفردتها عن المال عند الحول وجب عليه دفعها لأربابها كما تقدم ، وإن أتلفها أو تسبب في إتلافها ضمنها ، وإن تلفت ببلاتسيه فلا ضمان عليه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالصَّحِيحُ ﴾ أى من أقوال أئمة المذهب ﴿ أَنَّهُ لَا يَخْرِجُهَا قَبْلَ وَجُوبِهَا وَيَنْوِيهَا زَكَاةً ﴾ والفهوم - والله أعلم - أنه إن أخرج الزكاة بنيتها قبل وجوبها لم تجزه كما في سماع أشهب ، وهو مقابل المشهور . قال خليل عاطفًا على الجائزات : أو قدمت بكشهر في عين وماشية ، أى فتجزى مع الكراهة . وقال الخرشي : يعنى أن زكاة العين والماشية إذا لم يكن هناك سعاة إذا قدمت قبل الحول لأربابها أو وكيل فإنها تجزى ، بخلاف الحرث . قال الخطاب : وهذا هو المشهور إذا قدمت قبل الحول ييسر ، وكذا عند ابن هرون . وقال ابن رشد : الأظهر تجزيه إذا أخرجها قبل الحول ييسر لأن الحول توسعة فليس كالصلاة اه . انظر المواق . وقال ابن رشد في المقدمات : اختلف فيمن أخرج زكاة ماله قبل حلول الحول على قولين أحدهما أن ذلك لا تجزئه وهو رواية أشهب عن مالك ، والثانى أنها تجزئه إذا كان بقرب ذلك . انظر اختلافهم في حد القرب في الكتاب المذكور اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَخَذُ الْإِمَامَ الْعَادِلَ يَنْوُبُ عَنْهُ ، وَغَيْرُهُ إِنْ صَرَفَهَا فِي وَجُوهٍ ، أَجْزَأَتْهُ ، وَإِلَّا لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ ﴾ يعنى إذا أخذ الإمام العادل الحق فى العدالة الزكاة أنه ينوب عن صاحب المال لأن الإمام العادل يدفعها لمستحقها . قال مالك فى المدونة :

إذا كان الإمام يعدل لم يسع الرجل أن يفرق زكاة ماله الناض ولا غير ذلك، ولكن يدفع زكاة الناض إلى الإمام ويدفعها الإمام . وأما ما كان من الماشية وما أنبتت الأرض فإن الإمام يبعث في ذلك اه . وقال خليل : ودفعت للإمام العدل وإن عيناً . قال الخرشي : يعني أن صاحب الزكاة يلزمه إذا كان الإمام عدلاً في أخذها وصرفها أن يدفعها له سواء كانت عيناً أو ماشية أو حرثاً طلبها أولاً اه . وأما غيره أى غير العدل فإن صرفها في وجوهها أجزاء وإلا فلا تجزئ ، ويلزمه الإعادة كما نص عليه المصنف . وإليه أشار خليل عاطفاً على عدم الإجزاء بقوله . أو طاع بدفعها لحائز في صرفها . قال ابن الحاجب : وإذا كان الإمام جائراً فيها لم يحزه دفعها إليه . قال في التوضيح : أى جائراً في تفرقتها وصرفها في غير مصارفها لم يحزه دفعها إليه لأنه من باب التعاون على الإثم ، والواجب حينئذ جردها والهروب بها ما أمكن . وأما إذا كان جوراً في أخذها لا في تفرقتها ، بمعنى أنه يأخذ أكثر من الواجب فينبغي أن يحزه ذلك على كراهة دفعها إليه اه نقله الخطاب

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُخْرِجُ الْوَلِيُّ عَنِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ﴾ يعني أن الولي مخاطب بإخراج الزكاة من مال الصبي والمجنون . وفي المدة : قال ابن القاسم : سألت مالكا عن أموال الصبيان والمجانين هل فيها زكاة ؟ فقال في أموالهم الصدقة ، وفي حروثهم ، وفي ناضهم ، وفي ماشيتهم ، وفيما يديرون للتجارة اه . وفي الرسالة : وعلى الأصغر الزكاة في أموالهم في العين والحرث والماشية وزكاة النطر اه . قال زروق : يعني أن الزكاة حق تعلق بعين المال فلا يشترط في وجوبها بلوغ ولا عقل لثبوت الملك لها ، ويخرجها الولي عن الصبي والمجنون وغيرها ممن تحت ولايته ، وإذا أخرجها أشهد عليها فإن لم يشهد فقال ابن حبيب يصدق الولي إن كان مأموناً . قال الشيخ - يعني عبد الله ابن أبي زيد - إنما يركى الولي عن يتيمة إن أمن التعقب وجعل له ذلك وإلا فلا ، كقولهم في التركة يحد فيها خيراً

فانظره اه . وقد أطال الخطاب في هذه المسألة عند قول خليل : وإن لطفل أو مجنون ، فانظره
إن شئت

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُجْزَى أَحَدُ النَّقْدَيْنِ عَنِ الْآخَرِ بِقِيمَتِهِ مَا لَمْ تَنْقُصْ عَنْ قَدْرِ الْوَاجِبِ ﴾ قال مالك في المدونة : وله أن يخرج في زكاة الدنانير دراهم بقيمتها ، ويخرج عن الورق ذهباً بقيمتها اه . وقال خليل : وجاز إخراج ذهب عن ورق وعكسه بصرف وقته مطلقاً بقيمة السكة الخ . قال الخرشي : يعني أنه يجوز إخراج الذهب زكاة عن الورق ، وكذلك عكسه ، أي إخراج الورق زكاة عن الذهب ، إلى أن قال : وأما إخراج الفلوس عن أحد النقدين فالمشهور الإجزاء مع الكراهة . قلت : وهذا أشهر من اشتباه قول ابن عرفة في عدم الإجزاء كما يأتي عن قريب . وقال النفراوى في الفواكه : وأما إخراج الفلوس الجدد عن الذهب أو الفضة فلا يجوز ابتداءً ، ويجزى بعد الوقوع كما قاله المصنف في نوادره اه . وفي الخطاب : قال ابن عرفة : ولا يخرج غيرها عن أحدهما ، فإن وقع فالمشهور لا يجزى . وقال أشهب : إن أعطى عرضاً أجزاءً اه . فالحاصل أن إخراج غير أحد النقدين عن زكاته ممنوع ابتداءً ، ويجزى بعد الوقوع وإن كان ذلك مكروهاً ، ويعتبر في ذلك بصرف الوقت وبما يفي الواجب . قال الخطاب : يعني إذا أخرج ذهباً عن ورق مسكوك ، أو ورقاً عن ذهب مسكوك فإن قيمة السكة معتبرة اتفاقاً . قلت هذا هو المراد بقول المصنف ما لم تنقص عن قدر الواجب . والمقصود أن يكون الواجب وافيًا .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَتَاعَ بِنَصَابٍ بَعْدَ حَوْلِهِ وَقَبِلَ تَرْكِتَهُ فَرَبِحَ زَكَاةً لِلأَوَّلِ وَزَكَاةً لِلْحَوْلِ الثَّانِي ﴾ يعني أن من فرط ولم يخرج الزكاة بعد تمام حول المال ، ثم اشترى بها السلعة فعليه إذا باع السلعة زكاة حول الأول ثم يزكى جميع المال مع الربح في هذا الحول الذي هو الثاني . قال مالك في المدونة : ولو أن رجلاً كانت عنده

عشرون ديناراً فحال عليها الحول ، فابتاع بها سبعة ولم يكن أخرج زكاتها ، فأقامت السلعة بعد الحول عنده حتى حال عليها حول آخر ، ثم باعها بأربعين ديناراً بعد الحول ، فإنه يزكى عشرين ديناراً للسنة الأولى نصف دينار ، ثم يزكى للسنة الثانية تسعة وثلاثين ديناراً ونصف دينار اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ إِلَّا جُزْءٌ زَكَاةِ النَّصَابِ ﴾ يعني كما في المدونة وإن اشترى سبعة بالعشرين ديناراً بعد الحول ولم يكن زكى العشرين حتى مضى الحول ثم باع السلعة بعد ذلك بستة أشهر بثلاثين ديناراً فإنه لازكاة عليه إلا في العشرين الدينار ، ويستقبل بالتسعة والعشرين الدينار والنصف حولا من يوم حال الحول على العشرين اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَرْضٌ يُسَاوِيهِ ﴾ وفيها قال أشهب : وإن كان عنده عرض يكون قيمته نصف دينار أو أكثر زكى الأربعين للسنة الثانية ديناراً ، وزكى الحول الأول نصف دينار لأن التفريط يحسب عليه شبه الدين وله عرض يحتمل دينه اهـ . الضمير في قوله يساويه عائد إلى نصف دينار الذي دفعه المزكى من الحول الأول ، فإذا كان عنده عرض قيمته تنوب مناب نصف الدينار فيكون به تمام أربعين ديناراً فيزكى الأربعين للسنة الثانية كما تقدم

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَضُمُّ أُولَى الْفَائِدَتَيْنِ إِلَى الثَّانِيَةِ كَانَتْ نِصَاباً أَوْ أَكْمَلَتْهُ فَإِنْ كَانَتْ أُولَى أَوْ كُلٌّ نِصَاباً اسْتَقْلَّتْ بِحَوْلِهَا ﴾ يعني كما في الدردير على أقرب المسالك وتضم ناقصة لما بعدها الخ أى ولو تعددت الفائدة حتى يتم النصاب فيتقرر الحول ، فمن استفاد عشرة من الحرم ومثلها في رجب فبدأ الحول رجب فيزكى العشرين في رجب المستقبل ولو استفاد خمسة في الحرم ، ومثلها في ربيع ، ومثلها في رجب ، ومثلها في رمضان ، فبدأ الحول رمضان فيستقبل بها حولاً منه إلا أن تنقص الأولى أى من الفائدةين عن النصاب

بعد مرور الحول عليها وهى كاملة فحينئذ لا تضم لما بعدها لوجوب الزكاة عليها ، كما لا تضم ما بعدها لها بل يزكى كلا فى حولها مادام فى المجموع نصاب : مثاله استفاد عشرين فى المحرم وحال حولها ووجب زكاتها ، ثم نقصت واستفاد فى رجب ما يكمل النصاب فأكثر فكل منهما على حولها ، فإذا جاء المحرم زكى المحرمية ، فإذا جاء رجب زكى الرجبية . وقال الصاوى عليه : قوله وتضم فائدة ناقصة ؛ اعلم أن أقسام الفوائد أربع : إما كاملتان ، أو ناقستان ، أو الأولى كاملة والثانية ناقصة ، أو عكسه ، فالكامل لا يضم ، والناقص الذى بعده كامل يضم إليه ، والناقص بعد الكامل لا يضم لسبقه بالكامل ، والناقص يضم للناقص بعده كما يضم للكامل بعده . وهذا التفصيل مخصوص بفائدة العين كما هو معلوم . وأما للماشية فإن ما حصل من فائدها بعد نصاب الأولى يضم له اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ مَكَثَ دَيْنُهُ أَحْوَالًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ ، أَوْ نَصَابًا مِنْهُ فَيَزَكِّيهِ لِعَامٍ وَاحِدٍ ﴾ . يعنى أن من كان له دين على أحد فلا زكاة عليه فيه حتى يقبضه ولو مكث أعواماً ، أو يقبض منه ما يتم به نصاباً فيزكيه لعام واحد بعد قبضه . قال فى الرسالة : ولا زكاة عليه فى دين حتى يقبضه وإن أقام أعواماً فإنما يزكيه لعام واحد بعد قبضه اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ قَبِضَ دُونَهُ لَمْ يُزَكَّ حَتَّى يَقْبِضَ تَمَامَهُ ، أَوْ أَتْلَفَهُ أَوْ أَتْلَفَهَا كَثْرَتُ عُرُوضِ التَّجَارَةِ ﴾ . والمعنى أنه إن قبض من الدين أقل من النصاب فلا يزكيه حتى يقبض ما يتم به النصاب سواء طال بين الأول والثانى أم لا ، أتلفه أم لا ، الاعتبار حصول تمام النصاب ولو بتكرار المقبوض ، وكذلك عروض التجارة حتى يبيعه ويقبض ثمنه عيناً فيزكيه لعام واحد إن كان نصاباً فأكثر . قال خليل : وإنما يزكى دين إن كان أصله عيناً بيده أو عرض تجارة وقبض عيناً ولو بهبة أو إحالة كل بنفسه ولو تلف

التم الخ . وعبرة الدردير في أقرب المسالك : ويزكى الدين لسنة من يوم ملك أصله ، أو زكاه إن كان عيناً من قرض أو عروض تجارة وقبض عيناً ولو موهوباً له . أو أقال ، وكل نصاباً وإن بفائدة تم حولها ، أو كل جمعدن وحول التمس من التمام ثم زكى المقبوض ولو قل اه . وحاصل ماذكروه أن لزكاة الدين شروطاً أربعا : الأول أن يكون الدين أصله عيناً بيده أو بيد وكيله فيسلفه ، أو عروض تجارة يبيعها بثمن معلوم لأجل . الشرط الثاني أن يقبض الدين حقيقة أو حكماً ، كإحالاته لما عليه بعد حلول الأجل ، أو هبته لغير المدين . الشرط الثالث أن يقبض عيناً لا إن قبض عرضاً فلا زكاة عليه إلا بعد بيعها فيزكيه لسنة من يوم قبضه . الشرط الرابع أن يقبض نصاباً ، أى أن يكون المقبوض من الدين نصاباً كاملاً ولو في مرات كأن يقبض منه عشرة ثم عشرة فيزكيه عند قبض ما به التمام ، أو يقبض بعض نصاب وعنده ما يكمل النصاب وإن بفائدة تم حولها ، كما لو قبض عشرة وعنده عشرة . حال عليها الحول فيزكى العشرين . هذا حكم المحتكر في دين له أو عروض تجارته . وأما الدين الذى استفادته كاهبة فإنه يستقبل به حولاً من يوم قبضه . وإليه أشار رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ وَإِنْ أُسْتَفَادَهُ فَلَا زَكَاةَ حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ بَعْدَ قَبْضِهِ وَيُعْتَبَرُ فِي الْقَبْضِ مَا تَقَدَّمَ ﴾ . يعنى بما تقدم ، أى من الشروط المذكورة المتقدمة في زكاة الدين من تمام النصاب وحلول الحول وغير ذلك مما تقدم

ثم ذكر أحكام المدير أى في التجارة ، وهو الذى لا يستقر بيده عين ولا عرض ، فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُعَيَّنُ الْمُدِيرُ شَهْرًا يُقَوِّمُ فِيهِ عُرُوضَهُ ، وَيَضْمُ دَيْنَهُ وَنَاضَهُ وَلَوْ دِرْهَمًا ، فَإِنْ كَانَ لَا يَبِضُّ لَهُ شَيْءٌ فَلَا زَكَاةَ ﴾ . يعنى أن المدير يجب عليه أن يعين شهراً معلوماً في السنة لتزكية ماله بشرط وجود الشيء من النقود في يده وإن لم يكن شيء من ذلك فلا يجب عليه زكاة حتى يبيع بالنقود . قال مالك في المدونة في رجل يدير ماله في التجارة فكلما باع اشترى ، مثل الحنطين والبرازين والزيتين ، ومثل التجار

الذين يجهزون الأمتعة وغيرها إلى البلدان قال : فليجعلوا زكاتهم من السنة شهراً ، فإذا جاء ذلك الشهر قوتوا ما عندهم مما هو للتجارة ، وما في أيديهم من الناصّ فزكوا ذلك كله . قال : وإن كان له دين على الناس فليزكه مع ما يركى من تجارته يوم يركى تجارته إن كان ديناً يرجى اقتضاؤه وإن كان لا يرجوه لم يقومه وإنما يقوم ما يرجيه من ذلك . ويقوم الحائط إذا اشتراه للتجارة ، هذا إذا كان ممن يدير ماله . وقال ابن القاسم لا يقوم الثمر لأن الثمر فيه زكاة ، وكذلك لا يقوم الأواني والآلات وبهيمة العمل . وقال مالك : إذا كان الرجل يدير ماله في التجارة ولا ينضّ له شيء إنما يبيع العرض بالعرض فهذا لا يقوم ولا شيء عليه ، ولا زكاة ، ولا تقويم حتى ينضّ له بعض ماله . وقال : من باع بالعرض والعين فذلك الذي يقوم اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَرْصَعُ إِنْ عُلِمَ وَزَنُ نَقْدِهِ زَكَاةً ، وَأَنْتَظِرَ بِجَوَاهِرِهِ الْبَيْعُ ، وَإِنْ جَهْلُهُ وَلَمْ يُمَكِّنْ نَزْعُهُ فَأَلْظَهُرُ التَّحَرَّى ، وَقِيلَ الْمَقْصُودُ مِنْهُمَا مَتَّبِعٌ ﴾ قال العدوى في حاشيته على الخرشى : قوله وإن رصع أى ألزق ورصع يصح قراءته بالتشديد والتخفيف ، فقد قال الجوهري : الترصيع : التركيب . وقد يقال رصع بالكسر والترصيع مصدر رصع بالتشديد اه . والمعنى إذا رصع أحد النقيدين على الحلى أو غيره فالعبرة في الزكاة زنته . قال خليل : وإن رصع بجوهر ، وزكى الزنة إن نزع بلا ضرر ، وإلا تحرى^(١) . وقال الدردير في الحلى المحرم : يجب فيه الزكاة وإن رصع بالجواهر ، أو طرز بسلوك الذهب أو الفضة ثياب أو عمام فإنها تركى زنتها إن علمت وأمكن نزعها بلا فساد وإلا تحرى ما فيه من العين وزكى اه . وقال مالك في المدونة فيمن اشترى حلياً للتجارة وهو ممن لا يدير التجارة ، أى اشترى حلياً فيه الذهب والفضة والياقوت والزبرجد واللؤلؤ فحال عليه الحول وهو عنده فإنه ينظر إلى ما فيه من الورق والذهب فيزكيه ،

(١) انظر قوله وإلا تحرى في الخطاب اه

ولا يزكى ما كان فيه من التؤلؤ والزبرجد والياقوت حتى يبيعه ، فإذا باعه زكاة ساعة يبيعه
إن كان قد حال عليه الحول . قال : وإن كان ممن يدير ماله في التجارات إذا باع اشترى
قوم ذلك كله في شهره الذي يقوم فيه ماله فزكى لتؤلؤه وزبرجده وياقوته وجميع ما فيه
إلا التبر الذهب والفضة فإنه يزكى وزنه ولا يقوته اهـ

ثم ذكر المعدن أى معدن النعدين فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَعَادِنِ اتِّصَالُ
النَّيْلِ وَكَمَالُ النَّصَابِ ، لَا الْحَوْلُ ، فَإِنْ أَخْرَجَ دُونَهُ فَلَا زَكَاةَ حَتَّى يُخْرِجَ
تَمَامَهُ أَوْ يَكُونَ عِنْدَهُ مَا يُكْمَلُهُ قَدْ حَالَ حَوْلُهُ ، وَتُضْمُ الْمَعَادِنُ وَإِنْ تَنَاءَتْ
مَحَالِّهَا كَالزَّرْعِ وَغَيْرِهَا بِشَرَطِ اتِّصَالِ النَّيْلِ وَإِلَّا اسْتَقْلَّ كُلُّ بِحْكَمِهِ ﴾ قال
في الرسالة : وفيما يخرج من المعدن من ذهب أو فضة الزكاة إذا بلغ وزن عشرين ديناراً
أو خمس أواق فضة ففي ذلك ربع العشر يوم خروجه . وكذلك فيما يخرج بعد ذلك
متصلاً به وإن قل ، فإن انقطع نيله بيده وابتدأ غيره لم يخرج شيئاً حتى يبلغ ما فيه الزكاة اهـ .
وقال خليل : وإنما يزكى معدن عين وحكمه للإمام ، ولو بأرض معين ، إلا مملوكة
لمصالح فله ، وضم بقية عرقه وإن تراخى العمل ، لامعادن ولا عرق آخر الخ . النفراوى :
وإنما وجبت زكاة الخارج بعد تمام النصاب وإن قل لأنه كالدين يزكى المقبوض منه
بعد النصاب وإن قل اهـ . قال مالك في الموطأ إنه لا يؤخذ من المعادن مما يخرج منها شيء
حتى يبلغ ما يخرج منها قدر عشرين ديناراً عيناً أو مائتي درهم ، فإذا بلغ ذلك ففيه الزكاة
مكانه وما زاد على ذلك أخذ بحساب ذلك مادام في المعدن نيل ، فإذا انقطع عرقه ثم جاء
بعد ذلك نيل فهو مثل الأول يتبدى فيه الزكاة كما ابتدأت في الأول . قال مالك : المعدن
بمنزلة الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع ، يؤخذ منه إذا خرج من المعدن من يومه ذلك
ولا ينتظر به الحول ، كما يؤخذ من الزرع إذا حصد العشر ولا ينتظر أن يحول عليه
الحول اهـ ثم ذلك النذرة بفتح النون وسكون الدال المهملة ، وفي المصباح : النذرة بالفتح .

والضم لغة . ولا يكون ذلك إلا نادراً اه . وهى المال الذى .. يوجد فى الأرض . وحكمها كالكاز من أن فيها الخمس على المشهور . وهو قول ابن القاسم . وقال ابن نافع فيها الزكاة . وعلى القول الأول مشى الشيخ خليل حيث قال : وفى ندرته الخمس كالكاز . ومشى المصنف على أن القول الثانى أظهر له . ولذا قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ النَّدْرَةَ كَغَيْرِهَا . وَقِيلَ بَلْ تُخَمَّسُ ﴾ وأنه رحمه الله حكى القول المشهور بقيل التى تدل على الضعف . قال الخرشي : والمعنى أن ندرة معدن العين تخمس على المشهور . قال العدوى : ومقابلة مارواه ابن نافع عن مالك ليس فيها إلا الزكاة ، وإنما الخمس فى الكاز اه وفى الخطاب : قال فى التوضيح : المعتبر فى تمييز الندرة من غيرها هو التصفية للذهب والتخليص لها دون الحفر والطلب ، فإذا كانت القطعة خالصة لا تحتاج إلى تخليص فى القطعة المشبهة بالكاز وفيها الخمس ، وأما إذا كانت ممزجة للتراب وتحتاج إلى تخليص فى المعدن وتجب فيها الزكاة ، حكاه الباجى عن الشيخ أبى الحسن اه . والحاصل أن فى الندرة قولان أشهرهما التخميس كما تقدم . والله أعلم

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْأَصَحُّ تَخْمِيسُ الْقَلِيلِ الرَّكَازِ وَكَثِيرِهِ وَعَرُوضِهِ ﴾ يعنى أن الركاز .. يخمس قليله وكثيرها لافرق بين التقدين والعروض . قال الخرشي : المشهور أن الركاز يخمس ولو كان دون النصاب ، وسواء كان عرضاً أو عيناً كالجواهر والنحاس والرصاص والعمد والرخام والصخور ما لم تكن مبنية وإلا فحكمها حكم جذرها اه مع إيضاح . وقال زروق فى شرحه على الرسالة : والمشهور تخميس القليل والكثير منه كان عيناً أو لؤلؤاً أو نحاساً أو غيرها ، وإليه رجع مالك عن تخصيصه بالعين ، واختاره ابن القاسم وغيره . وما كثر العمل والنفقة فى تحصيله فليس فيه إلا الزكاة على الأصح اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْبَعَةُ أَخْصَاسِهِ إِنْ كَانَ بِقَيْفَاءٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَلَوْ أَحْدَهُ ﴾

وفى المواق قال مالك فى المدونة : ما وجد فى أرض العرب كأرض اليمن والحجاز وفيا فى الأرض من ركاز ذهب أو فضة فهو لمن وجده ، وعليه فيه الخمس كان قليلاً أو كثيراً ، وإن نقص عن مائتى درهم ، أصابه غنى . أو فقير أو مدين ، ولا يسع الفقير أن يذهب بجميعه لموضع فقره اه . قوله فى الجاهلية ، قال النفراوى : لأن الغالب فى الوجود فى الأرض كونه من دفن الجاهلية . وقوله فلو واجده ، قال وأشعر كلام المصنف أنه ليس حكمه للإمام كالمعدن ، بل الباقى بعد إخراج خمسة لواجده ولو عبداً أو كافراً ، حيث وجده فى أرض لا مالك لها ، كموات أرض الإسلام ، أو فياق العرب التى لم تفتح عنوة ولا أسلم عليها أهلها . وأما لو وجد فى أرض مملوكة فيكون ما فيه لمالك الأرض ولو جيشاً . انظره فى الفواكه اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَمَّا فِي أَرْضِ الصَّلْحِ فَلِلْأَهْلِهَا ، وَأَرْضِ الْعَنُوتِ لِمُفْتَتِحِهَا ﴾ قال مالك فى المدونة : ما وجد من ركاز بأرض الصلح فهو للذين صالحوا على أرضهم ، ولا يخمس ولا يؤخذ منهم شىء . قال سحنون : ويكون لأهل تلك القرية دون الإقليم ، إلا أن يجده رب الدار وهو من أهل الصلح فهو له ، إلا أن يكون رب الدار ليس من أهل الصلح فيكون ذلك لأهل الصلح دونه اه . وعبارة النفراوى فى الفواكه أنه قال يستثنى من الركاز الذى يخمس ما وجد مدفوناً فى أرض الصلح سواء كان من دفنهم أو من دفن غيرهم ، فهذا لا يخمس على المشهور ولا يكون لواجده وإنما هو لأهل الصلح جميعاً إلا أن يجده رب دار منهم بها فإنه يختص به ، فلو لم يكن منهم فهو لهم اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَا عَلِمَ أَنَّهُ لِمُسْلِمٍ فَهُوَ لِقَطْعَةٍ ﴾ يعنى كما قال النفراوى : وأما ما وجد وعليه علامة مسلم أو ذمى فهو لقطة سواء وجد مدفوناً أو على ظهر الأرض يجب على واجده تعريفه سنة ، ما لم يغلب على الظن انقراض مستحقه فيوضع فى بيت المال بلا

تعريف اه . وقال خليل : ودفن مسلم أو ذى لقطة . قال الدردير : كالموجود من مالهما على ظهر الأرض يعرف سنة إذا لم يعلم ربه أو وارثه ، فإن قامت القرائن على توالى الأعصار عليه بحيث يعلم أن ربه لا يتمكن معرفته ولا معرفة وإرثه فى هذا الأوان فهل ينوى تملكه أو يكون محله بيت مال المسلمين لقولهم كل مال جهلت أربابه فمحله بيت المال ، وهو الظاهر بل المتعين اه . وإنما كان مال الذى كالمسلم لأنه محترم بحرمة الإسلام لدخوله تحت حكم المسلمين

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا اسْتَفْرَقَ أَوْ أَبْقَى مَالًا زَكَاةً فِيهِ اسْقَطَهَا عَنْ النِّقْدِ الْخَوَلَى ﴾ يعنى إذا كان عليه دين أكثر مما بيده من النقود . أو يبقى أقل من النصاب بعد وفاء الدين فلا زكاة عليه فى نقده . قال رحمه الله تعالى : ﴿ لَا الْمُعْدِنِ وَالْمَاشِيَةِ وَالْمَعْشَرَاتِ ﴾ يعنى أن الدين لا يسقط زكاة المعدن والماشية . وفى الرسالة ولا يسقط الدين زكاة حب ولا تمر ولا ماشية . وكذا لا يسقط الدين خمس الركاز ، فمن خرج من زرعه خمسة أوسق ، أو وجد فى ماشيته نصاباً وعليه دين يزيد على قيمة ذلك فإنه يجب عليه إخراج الزكاة ويوفى دينه من الباقي : قال خليل : ولا تسقط زكاة حرث ولا ماشية ومعدن بدین ، أو فقد ، أو أسير . وقال القرافي : كان النبی صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان وعمر بن عبد العزيز يبعثون الخراص والسعاة ولا ينقصون شيئاً لأجل الدين من ثمرة ولا من ماشية . وكانوا يسألونهم عن الدين فى العين . قاله النفراوى . قال رحمه الله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَرْضٌ يُسَاوِيهِ وَيُجْعَلُ بِإِزَائِهِ مَا يُبَاعُ عَلَيْهِ فِي فَنَائِهِ كَدَيْنِهِ وَكِتَابَتِهِ وَخِدْمَةِ مُدَبَّرِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ﴾ والمعنى أن من عليه دين وله أى بيده من الذهب أو الفضة فليحسب ما بيده من النقد على ما عليه من الدين ، فإن بقى ما فيه الزكاة بعد الدين زكاة وإلا فلا ، إلا إذا كان عنده شئ يحمل باراء دينه فعليه أن يزكى ما بيده من النقد . قال فى الرسالة : ومن له مال تجب فيه الزكاة وعليه دين مثله أو ينقص عن

مقدار مال الزكاة فلا زكاة عليه إلا أن يكون عنده مما لا يزكى من عروض مقتناة أو رقيق أو حيوان مقتناة أو عقار أو ربيع ما فيه وفاء لدينه فليزك ما بيده من المال ، فإن لم تف عروضه بدينه حسب بقية دينه فيما بيده ، فإن بقي بعد ذلك ما فيه الزكاة زكاه هـ . قال النفراوى مثال ذلك أن يكون عنده ثلاثون ديناراً ، وعليه عشرون ديناراً ، وعنده من العروض التى تباع فى الدين وحال عليها الحول ما يوفى عشرة ، تبقى عشرة من الدين بحسبها ويأخذها من الثلاثين التى عنده ويعطيها لصاحب الدين ، يبقى بعد وفاء الدين عشرون فيزكها . وأما لو بقي أقل من النصاب بعد وفاء دينه فلا تجب عليه الزكاة . مثال ذلك أن يكون عنده عشرون وعليه عشرون ديناراً ، وعنده من العروض ما يفي بعشرة ، يبقى من الدين عشرة يعطيها من العشرين التى عنده يفضل له بعد وفاء الدين عشرة لا زكاة فيها هـ . وما ذكره المصنف من قوله إلا أن يكون له عرض يساويه الظمير فى يساويه عائد إلى الدين ، وليس العرض بمخصوص ، بل جميع ما كان ملكاً له ولو ديناً له على غيره نحو الكتابة وخدمة المدبر له وكل ما يباع على المقاس يجب عليه أن يجعل ذلك مقابلة لما عليه . كما ذكره المصنف اهـ

ولما انتهى الكلام على زكاة النقدين والمعدن وغيرها انتقل يتكلم على زكاة النعم وهى الإبل والبقر والغنم ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فَضْل ﴾

أى فى بيان زكاة الإبل والبقر والغنم . وتسمى زكاة الماشية كما فى عبارة الأكثر من المؤلفين . قال رحمه الله تعالى : ﴿ لَا زَكَاةَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ وَفِيهَا شَاةٌ جَذَعَةٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ ﴾ يعنى أن أول نصاب الإبل خمسة من الإبل ، فإذا بلغت هذا العدد ففيها شاة جذعة أو ثنية وهما ما أوفى سنة ودخل فى الثانية دجولا بينا ، لافرق فى الأجزاء بين الذكر

والأثنى ، وإنما قدم زكاة الإبل اقتداء بما فى الحديث ، ولأنها أشرف النعم ، ولذا سميت جمالا لتحمل بها قال الله تعالى « وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ » ثم اعلم أنه لا فرق عندنا فى الماشية بين أن تكون سائمة أو عاملة ، أو معلوفة ، والإبل زكاتها من غير نوعها إلى أن تبلغ خمسة وعشرين بعيراً كما فى صحيح البخارى « فيما دون خمس وعشرين من الإبل الغنم فى كل خمس ذود شاة » أى جذعة ، وتعطى من جل غنم البلد ، ولا عبرة بغم المزكى ، فإن تساوى الضأن والمزكى من الضأن . وقيل يحير النساعى ، وإن لم يكن من أهل الغنم فيعتبر جل غنم أقرب البلاد إليهم . ويكفى عنها بعير ولو أقل من سنة بشرط أن تكون قيمته تساوى قيمة الجذعة ، وفى العشر جذعتان ، وفى خمسة عشر ثلاث شياه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي الْعِشْرِينَ أَرْبَعٌ ﴾ يعنى إذا بلغت الإبل عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين ، وإذا زادت على الأربع والعشرين زكيت من جنسها لأنه كلما زاد المال تنبغى الزيادة فى القدر الواجب تعظيماً لشكر النعم . ولذا قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ ، فَإِنْ عَدِمَهَا فَأَبْنُ لَبُونٍ ﴾ قال فى الرسالة : ثم فى خمس وعشرين بنت مخاض ، وهى بنت سنتين ، فإن لم تكن فيها فابن لبون ذكر . قال العلامة الصاوى فى حاشيته على الدردير : وليس لنا فى الإبل ما يؤخذ فيه الذكر عن الأثنى إلا ابن اللبون عن بنت المخاض ، وخينذ لا يحزى ابن الحاض عن بنت المخاض ، وابن اللبون عن بنت اللبون اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ﴾ يعنى إذا بلغت الإبل ستاً وثلاثين إبلا ففيها بنت لبون أثنى ، وهى ما أوفت سنتين ودخلت فى الثالثة ، وسميت بذلك لأن أمها ذات لبن ، فلو لم توجد عنده ، أو وجدت معيبة لم يؤخذ عنها حق ، بخلاف ابن اللبون فتقدم أنه يؤخذ عن بنت المخاض كما ذكره . ثم قال رحمه الله تعالى :

﴿ وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةً ﴾ وهي التي أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة. وفي الرسالة: وهي التي يصاح على ظهرها الحمل ويطلقها الفحل ، وهي بنت أربع سنين ، أي أتمت ثلاثاً ودخلت في الرابعة ، ويستمر يدفعها إلى تمام ستين

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً ﴾ يعني ثم إذا زادت واحدة على الستين ففيها جذعة ، وهي التي أوفت أربع سنين ودخلت في الخامسة ، سميت جذعة لأنها تجزع أي تسقط سننها وينبت غيرها ، وهي آخر الأسنان التي تؤخذ في الزكاة من الإبل . وغاية أخذها ينتهي إلى تمام خمس وسبعين ، لأن الوقص في هذه أربعة عشر كالتي قبها .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنَاتِ لَبُونٍ ﴾ تؤخذان ، وسنهما كما تقدم ، ويستمر أخذهما إلى تمام تسعين ، لأن الوقص في هذه أربعة عشر أيضاً ثم إن زادت ففيه ما أشار إليه رحمه الله بقوله ﴿ وَإِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ ﴾ تؤخذان ، وسنهما كما تقدم ، فالوقص أربعة عشر أيضاً وغاية أخذها يستمر إلى تمام عشرين ومائة ، فإن زادت ولو واحدة فالخيار للساعي ، وإليه أشار رحمه الله تعالى بقوله ﴿ وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ يُخَيَّرُ السَّاعِي بَيْنَ حِقَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ بِنَاتِ لَبُونٍ ﴾ يعني إذا تمت إحدى وعشرين ومائة الخيار للساعي في أخذ حقتين أو ثلاث بنات لبون . قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ وَجَدَ إِحْدَاهُمَا تَعَيَّنَتْ ﴾ أي التي وجدها عند رب المال من الحقتين أو ثلاث بنات اللبون تعين أخذها . وما ذكرناه من أن الزيادة الواحدة على مائة وعشرين فالخيار للساعي هو قول ابن شهاب ، وتبعه فيه ابن القاسم . قال العلامة الصاوي في حاشيته على الدردير : اعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن بين ما تقدم من التقادير ، وبين أن في الإحدى والتسعين إلى مائة وعشرين حقتين قال : « ثم ما زاد في كل أربعين بنت لبون وفي كل

(٢٥ - أسهل المدارك ١)

خمسین حقة « ففهم مالك أن الزيادة زيادة عقد أى عشرة وهو الراجح . وفهم ابن القاسم مطلق زيادة ولو حصلت بواحدة ، ففي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون باتفاق . وأما في مائة وإحدى وعشرين إلى تسع الخلاف بينهما ، فعند مالك يخير الساعى بين حقتين وثلاث بنات لبون ، وهو ما مشى عليه الدردير ، وعند ابن القاسم يتعين ثلاث بنات لبون اه . قال النفراوى فى الفواكه : وما ذكره المصنف من أن الواجب يتغير بمطلق الزيادة على المائة والعشرين ولو واحدة هو قول ابن شهاب . قال ابن القاسم . وبه أقول ، فيجب عنده فى المائة وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين ثلاث بنات لبون من غير تخيير للساعى . والذى ارتضاه مالك وهو المشهور كما قاله فى المقدمات أن الزيادة التى يتغير بها الواجب هى زيادة العشرات على المائة والعشرين . وأما زيادة أقل من عشرة على المائة والعشرين فالساعى بالخيار بين أخذ حقتين أو ثلاث بنات لبون ، وجرى عليه العلامة خليل حيث قال : وفى مائة وإحدى وعشرين إلى تسع حقتان أو ثلاث بنات لبون الخيار للساعى ، إلى أن قال : ثم فى كل عشر يتغير الواجب فيتغير فى مائة وثلاثين فى كل أربعين بنت لبون وفى كل خمسین حقة ، انظر حاصله فى الفواكه اه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَا زَادَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً ﴾ يعنى فما زاد على ما تقدم يؤخذ فى كل أربعين بنت لبون وفى كل خمسین حقة ، ففي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون ، وفى مائة وأربعين حقتان وبنات لبون . وفى مائة وخمسين ثلاث حقائق ، وفى مائة وستين أربع بنات لبون . وفى مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون ، وفى مائة وثمانين حقتان وبنات لبون ، وفى مائة وتسعين ثلاث حقائق وبنات لبون . وفى مائتين أربع حقائق أو خمس بنات لبون ، الخيار للساعى أو لرب المال إن لم يكن ساع ، ولا كلام لرب المال مع وجود الساعى .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ أَوْ قَاصُ ﴾ قال فى الرسالة : ولا زكاة

في الأوقاص وهي ما بين الفريضتين من كل الأنعام . وذلك كما بين بنت الخاض وبنت
اللبون في الإبل ، وكما بين التبيع والمسنة في البقر ، وكذا ما بين جذعة من الشاة وشاتين
في الغنم . وهكذا في جميع الأجناس الثلاث إلى آخر الفروض فتأمل .

ولما أنهى الكلام عن زكاة الإبل انتقل يتكلم على زكاة البقر فقال رحمه الله تعالى :
﴿ وَنِصَابُ الْبَقَرِ ثَلَاثُونَ فَفِيهَا تَبِيعٌ ﴾ وفي الحديث عن معاذ بن جبل رضي الله تعالى
عنه قال « بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وأمرني أن آخذ من كل ثلاثين
بقرة تبيعاً أو تبيعاً ، ومن كل أربعين مسنة » . وعنه رضي الله عنه « أمرني رسول الله
صلى الله عليه وسلم ألا آخذ من البقر شيئاً حتى تبلغ ثلاثين ، فإذا بلغت ثلاثين ففيها عجل
تابع جذع أو جذعة حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت ففيها بقرة مسنة » اهـ رواه النسائي وفي
الرسالة ولا زكاة من البقر في أقل من ثلاثين ، فإذا بلغت ففيها تبيع عجل جذع أو في
ستين ، ثم كذلك حتى تبلغ أربعين فيكون فيها مسنة ، ولا تؤخذ إلا أنثى وهي بنت
أربع سنين ، وهي ثنية فما زاد ففي كل أربعين مسنة وفي كل ثلاثين تبيع اهـ . هذا مقصود
المصنف رحمه الله بقوله : ﴿ وَفِي أَرْبَعِينَ مُسَنَّةٌ ﴾ أي إلى تسع وخمسين ، ثم في ستين
تبيعان إلى تسع وستين ، ثم في سبعين مسنة وتبيع ، وفي ثمانين مستتان ، وفي تسعين
ثلاثة أتبعه . وفي مائة مسنة وتبيعان ، وفي مائة وعشر مستتان وتبيع ثم قال رحمه الله تعالى
﴿ وَفِي مِائَةٍ وَعِشْرِينَ يُخَيَّرُ السَّاعِي بَيْنَ ثَلَاثِ مُسِنَّاتٍ وَأَرْبَعَةِ أَتْبَعَةٍ ﴾ وما ذكره
من التخيير إن وجدا معاً وأما إن وجدت منفردة فعينت كما تقدم ذلك . قال العلامة
خليل : ومائة وعشرون كثنى الإبل ، التشبيه في الخيار بين أخذ أربع حقائق أو خمس
بنات لبون هذا في الإبل وإن لم يتقدم ذكر مائتين فإنه مفهوم من قوله ففي كل أربعين
بنت لبون وفي كل خمسين حقة .

ثم ذكر ما يضم بعضه لبعض من نوع البقر وغيرها فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْجَوَامِيسُ

نَوْعُهَا الضمير عائد إلى البقر المذكور في أول النصاب . والجواميس جمع جاموس وهي بقر سود ضخام صغيرة العين طويلة الخراطيم ، مرفوعة الرأس إلى قدام ، بطيئة الحركة وقوية جداً ، لا تسكاد تفارق الماء ، بل ترقد فيه غالب أوقاتها ، يقال إنها إذا فارقت الماء يوماً فأن كثر هزلت ، رأيناها بمصر وأعمالها ، قاله زروق في شرحه على الرسالة اه . والمعنى أن الجاموس من نوع البقر يضم بعضه لبعض في الزكاة ، لأن اسم الجنس جمعهما في قوله عليه الصلاة والسلام « في كل ثلاثين من البقر تبيع » ومثلها باقي الأجناس التي تجمع مع الأخرى ، فمن ملك خمسة عشر بقرة ومثلها جاموساً وحال عليها الحول وجب عليه أن يزيكها . قال ابن جزى في القوانين : تجب الزكاة في الأنعام سواء كانت سائمة أو معلوفة ، إلى أن قال : ويضم المعز إلى الضأن ، والجواميس إلى البقر ، والبخت من الإبل إلى العراب . وقال خليل وضم بخت لعراب ، وجاموس لبقر ، وضأن لمعز ، وخير الساعي ان وجبت واحدة وتساويها ، وإلا فمن الأكثر . قال الشيخ زروق في شرح الرسالة : والبخت إبل ضخمة مائلة إلى القصر لها ستانمان أحدها خلف الآخر ، تأتي من ناحية العراق ، وقد رأيناها بمصر والحجاز مع الأروام في جهنم . فسبحان الخلاق العظيم اه (قلت) نعم ونحن أيضاً رأيناها بمكة أيام الحج سنة ١٣٤٤ هجرية كما وصفها الشيخ . وأما اليوم فلا يأتون بها ، بل ولا يأتون بالعراب إلا نادراً ، وغالب المراكب اليوم السيارات والطيارات كما هو مشاهد . والعراب إبل معروفة ، وكذا الضأن والمعز معروفان . وقال الخرشى : يعنى إذا اجتمع صنفان من ضأن ومعز ، أو من بخت وعراب ، أو من جاموس وبقر وتساويها ، كعشرين ضأنه ومثلها معزاً ، أو خمسة عشر بقراً ومثلها جاموساً ، فإن الساعي يخير في أن يأخذ الواجب من أى الصنفين شاء مع مراعاة الأخط . هذا إذا تساويها وأما إن لم يكونا متساويين كمشرين عراباً أو جاموساً أو ثلاثين ضأناً وعشرة من الصنف الآخر فيأخذ بنت المخاض في الإبل ، والتبيع في البقر ، والشاة في الغنم ، أى يأخذ كذلك من

الأكثر، وهو العشرون من أحد الصنفين الأولين، ويأخذ الشاة من الثلاثين، ولا يأخذ من العشرة شيئاً لأن الحكم للغالب اه مع إيضاح . وإذا زاد الواجب على ذلك فعليك بالمطولات كشرح المختصر وغيره

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُكْمَلُ النَّصَابُ بِالْعَجَائِلِ كَالْفِضْلَانِ ، وَيُؤْخَذُ السَّنُّ الْوَاجِبُ ﴾ قال في الرسالة : ولا تؤخذ في الصدقة السخلة ، وتعد على رب الغنم ، ولا تؤخذ العجايل في البقر ولا الفضلان في الإبل وتعد عليهم . ولا يؤخذ تيس ، ولا همة ، ولا الماخض ، ولا فحل الغنم ، ولا شاة العلف ، ولا التي تربى ولدها ، ولا خيار أموال الناس . ولا يؤخذ في ذلك عرض ولا ثمن ، فإن أجبره المصدق على أخذ الثمن في الأنعام وغيرها أجزأه إن شاء الله اه والحاصل أنه لا يجوز أخذ الشرار مراعاة لحق الفقراء ولا الجياد مراعاة لحق أرباب المواشي . قال القرافي : فإن أعطى واحدة من الخيار طيبة بها نفسه جاز ذلك ، وإن أعطى من الشرار فلا يجزى ، وإن كانت كلها خياراً أو شراراً لزم الوسط على المشهور . فإن امتنع أجبر على ذلك . قاله النفراوى

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَلَوْ مَاتَتِ الْأَمَهَاتُ وَبَقِيَتِ الْأَوْلَادُ نِصَابًا زَكَّيْتُ ﴾ قال مالك في المدونة : إذا كانت عجائيل كلها أو فصلاً كلها ، أو سخلاً كلها ، وفي عدد كل صنف منها ما يجب فيه الصدقة فعلى صاحب الأربعين من السخال أن يأتى بمجذعة أو ثنية من الغنم ، وعلى صاحب الثلاثين من البقر إذا كانت عجولاً كلها أن يأتى ببيع ذكر . وإن كانت فصلاً كلها خمسة وعشرين فعليه أن يأتى بابتة يخاض ، ولا يؤخذ من هذه الصغار شيء اه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَزَكَّى الْعَوَامِلُ وَالْهَوَامِلُ ﴾ يعنى بالعوامل جمع عاملة وهى التى تستعمل في الحرث والحمل أو السقى أو نحو ذلك . والهوامل جمع هاملة أو مهملة وهى التى تسرح وتترك بغير راع ، وتسمى سائمة أيضاً ، وفي العزبة : فصل في زكاة النعم وهى

الإبل والبقر والغنم ، معلوفة أو سائمة ، عاملة أو مهملة . والمعلوفة هي التي يعلفها ربها من عنده ، والسائمة هي التي تأكل من المرعى . وتقدم آنفاً معنى العاملة والمهملة ، قال خليل : وإن معلوفة وعاملة وتناجاً . قال السادة المالكية : والتقيد بالسائمة في حديث « في سائمة الغنم زكاة » لأنه الغالب على مواشى العرب ، فهو خرج مخرج الغالب وليبان الواقع ولذا قالوا لا مفهوم له . انتهى

ولما أنهى الكلام عن زكاة البقر انتقل يتكلم على الغنم فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَنِصَابُ الْغَنَمِ أَرْبَعُونَ وَفِيهَا شَاةٌ كَالَّتِي فِي الْإِبِلِ ﴾ والغنم اسم جنس يطلق على الضأن والمغز ، ولذا تضم مع الأخرى . ولا زكاة من الغنم في أقل من أربعين ، فإذا بلغت ففيها شاة جذعة ، أو ثنية أوفت سنة ودخلت في الثانية . وفي كتاب ابن حزم في صدقة الغنم : ليس في الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين شاة ، فإذا بلغت أربعين شاة ففيها شاة ، إلى عشرين ومائة ، فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها شاتان ، إلى مائتي شاة ، فإذا كانت شاة ومائتي شاة ففيها ثلاث شياه ، إلى ثلاثمائة شاة ، فإزاد ففي كل مائة شاة ، وإليه أشار رحمه الله تعالى فقال : ﴿ وَفِي مِائَةِ وَاحِدَةٍ وَعِشْرِينَ شَاتَانِ ﴾ أي جذعتان ، أو جذعان إلى مائتين . ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي مَائَتَيْنِ وَشَاةٍ ثَلَاثَ ﴾ أي من الشياه إلى ثلاثمائة وتسعة وتسعين ، ثم في أربعمائة أربع من الشياه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ ﴾ أي بعد الأربعمائة فلا يتغير الواجب بعدها إلا بزيادة المائة .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا تُؤْخَذُ هَرِمَةٌ ، وَلَا هَزِيلَةٌ ، وَلَا مَعِيْبَةٌ ، وَلَا فَحْلٌ ، وَلَا كَرِيْمَةُ الضَّأْنِ ﴾ قال في المدونة كما في كتاب ابن حزم : ولا تخرج في الصدقة هرمة ، ولا ذات عوار ، ولا تيس إلا أن يشاء المصدق . وتقدم لنا في شرح قول المصنف ويؤخذ السنن الواجب فراجع إن شئت . قال العلامة الدردير في أقرب المسالك : وتعين أخذ

الوسط ولو انفرد الخيار أو الشرار ، إِلَّا أن يتطوع المزكى أو يرى الساعى أخذ المعيبة أخطأه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَعْرُ جِنْسٌ ﴾ وتقدم أن الغنم اسم جنس يطلق على الضأن والمعر ، كما يشملهما لفظ الشاة . قال مالك في الموطأ في الرجل يكون له الضأن والمعر إنها تجمع عليه في الصدقة ، فإن كان فيها ما يجب فيه الصدقة صدقت . وقال إنما هي غنم كلها اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَحُكْمُ الْأَوْلَادِ مَا تَقَدَّمَ ﴾ أى عند قوله فلو ماتت الأمهات وبقيت الأولاد نصاباً زكيت ، فراجعته إن شئت . ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَزَكَّى السَّائِمَةُ وَالْمَعْلُوفَةُ ﴾ وتقدم الكلام أيضاً في السائمة والمعلوفة عند قوله : وتزكى العوامل والموامل ، فراجعته إن شئت قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمُبْدِلٌ نِصَابًا بِجِنْسِهِ يَبْنِي ، وَخِلَافِهِ الْمَشْهُورُ الْأَسْتِثْنَاءُ إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ فِرَارًا ﴾ والمعنى أن من أبدل ماله بجنسه أى بنوعه - وهو نصاب وقت الإبدال فإنه يبني على حول ماله قبل الإبدال . وأما إن أبدله بغير جنسه فالمشهور أنه يستأنف حولاً من يوم التبديل ، إِلَّا أن يفعله فراراً من الزكاة فتؤخذ منه . قال العلامة الدردير في أقرب المسالك : ومن أبدل أو ذبح ماشيته فراراً أخذت منه ولو قبل الحول إن قرب . وبني في راجعة بعيب أو فلس أو فساد لا إقالة : قال الصاوى في حاشيته عليه : حاصله أن من كان عنده نصاب من الماشية سواء كان للتجارة أو للفقنة ثم أبدله بعد الحول أو قبله بقرب كشهر بماشية أخرى من نوعها أو من غير نوعها ، كانت الأخرى نصاباً أو أقل من نصاب ، أو أبدلها بعرض أو نقد فراراً من الزكاة ، ويُعلم ذلك من إقراره أو من قرائن الأحوال ، فإن ذلك الإبدال لا يسقط عنه زكاة المبدلة ، بل يؤخذ بزكاتها معاملة له بنقيض قصده . ولا يؤخذ بزكاة البذل وإن كانت زكاته أكثر لأن البذل لم تجب فيه زكاة لعدم مرور الحول عليه اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمُسْتَقِيدُ نِصَابٍ أَوْ دُونَهُ مِنْ جِنْسٍ مَاشِيَتِهِ يَبْنِيهِ عَلَى حَوْلِهَا ﴾ أى يبنيه على حول ماشيته بشرط أن يكون فى ماشيته نصاب قبل الفائدة . قال مالك فى الموطأ : ولو كانت لرجل إبل أو بقرة أو غنم تجب فى كل صنف منها الصدقة ، ثم أفاد إليها بعيراً أو بقرة أو شاة صدقها مع ماشيته حين يصدقها . وهذا أحب ما سمعت إلى فى ذلك ، وقال أيضاً فى اللدونة : وإنما تضاف الغنم إلى الغنم ، والبقرة إلى البقرة ، والإبل إلى الإبل ، إذا كان الأصل الذى كان عند زبها قبل أن يفيد هذه الفائدة نصاب ماشية فإنه يضيف ما أفاد من صنفها إليها إذا كان الأصل نصاباً فيزكى جميعها ، وإن لم يفد الفائدة قبل أن يحول الحول إلاّ بيوم زكاه مع النصاب الذى كان له اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْخُلَطَاءُ كَالْمَالِكِ الْوَاحِدِ بِشَرَطِ كَمَالِ النَّصَابِ فِي مِلْكٍ كُلِّ ، وَاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى وَصْفَيْنِ : كَالرَّاعِي وَالْفَحْلِ وَالْدَّلْوِ وَالْمُرَّاحِ وَالْمَيْتِ وَلَبِ الْمَضْلَحَةِ وَلَوْ آخِرُ الْحَوْلِ ﴾ يعنى أن الخلطاء كالمالك الواحد فى الزكاة ، ولا تؤخذ ممن لم تبلغ حصته عدد الزكاة على المشهور ، وسواء كان خليطاً أو غيره . قال الشيخ زروق فى شرح الرسالة : والمذهب أن الخلطاء كالمالك الواحد بشروط ستة : اتحاد النوع ، وقصد الرفق ، وكون ذلك قبل الحول مالم يقرب جداً ، ونية الخلطة ، خلافاً لأشهب ، وملك كل نصاباً على المشهور ، وحلول حول كل نصاب ، واجتماعها فى ملك أو منفعة ، فى الجبل من ماء ، وميت ، وراع ياذنهم ، وفحل لمرق ، ومُراح وهو موضع إقامتها . وقيل موضع الرواح للميت ، فهى ستة يجمع جلها الراعى ، فلذا قيل يكفي وجوده . وقيل يكفي اثنان منها اهـ . وقال ابن ناجى : وشروط الخلطة خمسة الراعى ، والفحل ، والدلو ، والمرّاح ، والميت . ولا خلاف أنه لا يشترط جميعها ، واختلف فى أقل الجزئ منها ، قيل ثلاثة ، وقيل اثنان ، وقيل يكفي الراعى ، ورجح المصنف الاثنان بقوله : واجتماعهم على وصفين كما تقدم . وقال مالك فى الموطأ فى الخليطين : إذا كان الراعى واحداً ، والفحل

واحدًا، والمراح واحدًا والدلو واحدًا ، قال جلان بخليطان، وإن عرف كل واحد منهما ماله من مال صاحبه . قال والذي لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخليط ، إنما هو شريك . قال مالك : ولا تجب الصدقة على الخليطين حتى يكون لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة . وتفسير ذلك أنه إذا كان لأحد الخليطين أربعون شاة فصاعدًا وللآخر أقل من أربعين شاة كانت الصدقة على الذي له الأربعون شاة ولم تكن على الذي له أقل من ذلك صدقة ، فإن كان لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة ، جمعًا في الصدقة ووجبت الصدقة عليهما جميعًا . فإن كان لأحدهما ألف شاة أو أقل من ذلك مما تجب فيه الصدقة ، وللآخر أربعون شاة أو أكثر فهما خليطان يترادان الفضل بينهما بالسوية على قدر عدد أموالهما على الألف بحصتها وعلى الأربعين بحصتها اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرَقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشِيَّةُ الصَّدَقَةِ ﴾ وتفسير لا يجمع بين مفترق أن يكون نفر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة قد وجبت على كل واحد في غنمه الصدقة ، فإذا أظلم المصدق جمعوها لثلاث يكون عليهم فيها إلا شاة واحدة ، فهوا عن ذلك . وتفسير قوله ولا يفرق بين مجتمع أن الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة وشاة ، فيكون عليهما فيها ثلاث شياه ، فإذا أظلم المصدق فرقًا غنمهما فلم يكن على واحد منهما إلا شاة واحدة ، فهي عن ذلك . قاله مالك في الموطأ ، ومثله في المدونة اهـ ثم ذكر أن الافتراق والاجتماع لهما تأثير كما فسر الإمام معناه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَوَثَّرُ التَّخْفِيفُ كَمَا الْكِي مِائَةً وَعِشْرِينَ ﴾ يعني هذا مثل التخفيف . قال الخرشي : كائنين لواحد ثمانون من المعز ، وللآخر أربعون من الضأن فإن عليهما واحدة من المعز على صاحب الثمانين ثلثاها وعلى الآخر ثلث .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ أَوْ التَّثْقِيلُ كَمَا الْكِي مِائَتَيْنِ وَشَاةٍ ﴾ يعني كما يؤثر التخفيف كذلك يؤثر التثقيب يرجع معناها بالتقليل والتكثير في الأخذ . قال المواق نقلاً عن

التلقين : للخلطة في الماشية تأثير في الزكاة ، وتأثيرها أن يكون للاثنتين ثمانون شاة لكل واحد أربعون ، فيأخذ منها الساعى شاتين إذا كانا مفترقين فإن خلطا أخذ عن الثمانين شاة واحدة ، فتأثيرها في هذا الموضع التخيف . وقد تؤثر التثقيب ، وهو أن يكون للاثنتين مائتان وشاة فيؤخذ منها ثلاث شياه اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ ظَهَرَ قَصْدُ الْفِرَارِ أَخَذُوا بِحَالِ الْإِنْفِرَاءِ ، وَيُصَدَّقُونَ فِي قَصْدِ الْمَصَاحَةِ ، فَإِنْ اتَّهَمُوا حُفُّوا ﴾ قوله فإن ظهر قصد الفرار إلخ ومفهومه لو تفرقوا أو اجتمعوا العذر لا حرمة ، ويصدقون في العذر من غير يمين إن كانوا مأمونين ظاهري الصلاح ، وإلا فيمين كما ذكر المصنف اه نفرأوى ومثله في العدوى .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالنَّصَابُ الْمُؤَلَّفُ إِنْ أَخَذَ مِنْهُ مُتَاوِلًا تَرَادُّوا بِحَسَبِ أَمَلِهِمْ ، كَمَا لَوْ زَادَ الْفَرَضُ بِخَطِّ دُونِهِ ، وَإِلَّا فَهِيَ مِنْ مَالِكَيْهَا كَالْمَأْخُوذَةِ مِنْ دُونِ النَّصَابِ ﴾ قال خليل كيتأول الساعى الأخذ من نصاب لهما أو لأحدهما وزاد للخلطة لاغصبا أولم يكمل لهما نصاب اه وفي حاشية العدوى على الدردير : تنبيه يتراجعان بالقيمة لو أخذ الساعى من نصاب لهما متأولا لكل عشرون من الغنم لا يملك غيرها أو لأحدهما نصاب وزاد للخلطة ، كما لو كان لواحد مائة وللثاني أحد وعشرون لا يملك غيرها ، وأخذ الساعى شاتين . وأما لو كان عند الشريكين أقل من نصاب وأخذ الساعى من أحدهما فمصيبه على صاحبها كالنصاب اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا خُلْطَةٌ فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ ، وَلَا زَكَاةٌ فِي حَيَوَانَ غَيْرِهَا ﴾ بمعنى لا خلطة معتبرة شرعا إلا في الماشية ، كما لا تجب الزكاة على ذات غيرها من الحيوان . واسم الماشية لا يطلق إلا على الإبل والبقر والغنم فقط . قال نفرأوى : وهى التى تجب فيها الزكاة ، فلا تجب في خيل وبغال وحير ، وإنما وجبت فيها دون غيرها

لوجود كمال النماء فيها من لبن وصوف ونسل وغير ذلك من أنواع الانتفاع ، بخلاف غيرها من بقية أنواع الحيوان اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا ضَمَانَ لَتَلَفِهَا قَبْلَ حِجْيِ السَّاعِي ﴾ الضمير في تلفها عائد إلى الماشية . وقد تقدم قول المصنف في زكاة العين ، وتلفها قبل تمكنه من الأداء يستقطها ، وبعده يوجب ضمانها ، فراجعه إن شئت . وفي المدونة : لو كانت لرجل ألف شاة فمضى لها خمس سنين لم يأت به المصدق فيها ، وهى ألف شاة على حالها ، فلما كان قبل أن يأت به المصدق بيوم هلكت فلم يبق منها إلا تسع وثلاثون شاة ، قال مالك : ليس عليه فيها شيء اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ نَقَصَهَا فِرَاراً ضَمِنَ ﴾ هذا كقوله سابقاً فإن ظهر قصد الفرار أخذوا بحال الانفراد . والمعنى أن من نقص نصائباً بذبح أو بيع أو غيرهما بقصد الفرار من الزكاة ضمنها ، أى يعامل بنقيض قصده ، كالهارب بماشيته سنين فإنه ضامن ولو ماتت ماشيته ، ولم يضع عنه موتها عما وجب عليه من الزكاة شيئاً ، بخلاف الذى لم يهرب لو هلكت ماشيته وجاءه المصدق بعد هلاكها لم يكن عليه شيء . وسئل ابن القاسم فيمن هرب بماشيته من المصدق وقد حال عليها الحول وقد تموت كلها أيسكون عليه زكاتها لأنه هرب من المصدق ؟ فقال نعم . وهو قول مالك . قاله فى المدونة اهـ .

ولما فرغ من الكلام عن زكاة الماشية انتقل يتكلم على زكاة الحبوب ، وتسمى زكاة الحرث والثمار ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فَصْل ﴾

أي في بيان زكاة الحرث والثمار ، وبيان النصاب والأنواع التي تجب فيها الزكاة ومالا تجب وغير ذلك مما يتعلق بأحكام الزكاة .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ نِصَابُ الْحَبِوبِ وَالْثَمَارِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ ﴾ ابتداء بما في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم « ليس في حب ولا تمر صدقة حتى تبلغ خمسة أوسق » وفي رواية للبخاري كما في النوطا « ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة » وفي الرسالة : ولا زكاة من الحب والتمر في أقل من خمسة أوسق . وذلك ستة أقدرة وربع قفيز . والوسق ستون صاعاً بصاع النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو أربعة أمداد بمده عليه الصلاة والسلام . وقال النفراوى : والمدحفة وهى ملء اليدين المتوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين ، ووزنه رطل وثلث بالبغدادى ، فيكون الصاع خمسة أرطال وثلثاً بالبغدادى ، وحينئذ فالخمس أوسق بالأرطال الشرعية ألف وستمائة رطل ، كل رطل مائة وثمانية وعشرون درهماً بالوزن المكي والرطل اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية أحد عشر درهماً ، ووزن الدرهم خمسون حبة وخمسا حبة من متوسط الشعير ، وأما بالأرطال المصرية فالخمس أوسق - كما قال الأجهورى - ألف رطل وأربعمائة رطل وخمسة وثمانون رطلا . فعمل أن الخمسة أوسق بالصيعان ثلاثمائة صاع ، وبالأمداد ألف مد ومائتا مد . وبما ذكرنا علم قدر النصاب بالكيل الشرعى والمصرى ، وبالوزن الشرعى والمصرى اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهِيَ ثَلَاثُمِائَةِ صَاعٍ بِالْمَدَنِ ﴾ يعنى فالخمس الأوسق تعتبر بالصاع المدنى وهو الذى تقدم وصفه . قال العلامة الدردير : كل صاع أربعة أمداد ، كل مد رطل وثلث ، كل رطل مائة وثمانية وعشرون درهماً مكيّاً ، لأنه ورد « الوزن وزن مكة والكيل كيل المدينة » لأن مكة محل التجارة الموزونة ، والمدينة محل الزروع والنباتين

فيقتنون بالكيل . وكل درهم خمسون حبة وخمسة حبة من وسط الشعير . قال في المجموع .
فيوزن القدر المعلوم من الشعير بوزن الكيل . ثم الضابط مقدار الكيل ، فلا يقال الوزن
يختلف باختلاف الحبوب . وتقريب النصاب بكيل مصر أربعة أراذب وويبة - كيلتين
بالكيل المصرى - وذلك لأن كل ربع مصرى ثلاثة أصع ، فالأربعة أراذب وويبة
ثلاثمائة صاع ، وذلك قدر الحصة الأوسق لأن الجملة ألف مد ومائتان . هذا كيلها . ووزنها
ألف وستمائة رطل اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَيَجِبُ الْعَشْرُ فِيمَا سَقِيَ سَيْحًا أَوْ بَعْلًا ، وَنِصْفُهُ فِيمَا
سَقِيَ نَضْحًا ﴾ . يعنى أن المأخوذ من النصاب يختلف باختلاف السقى . قال النفراوى على
الرسالة : لم يبين المصنف القدر المأخوذ من النصاب ، وهو العشر فيما سقى بغير مشقة ،
فيدخل أرض السيح أى الماء الجارى ، وما سقى من السماء ، وما سقى بقليل ماء كالذرة
الصيفى بأرض مصر فإنه يصب عليه قليل ماء عند وضع حبه فى الأرض ثم لا يسقى بعد
ذلك . ونصف العشر فيما سقى بمشقة كالدواليب ، والدلاء ، والأصل فى ذلك قوله صلى
الله عليه وسلم . فيما سقت السماء والعيون العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر وإن سقى
بهما فعلى حكميهما . حيث تساويا أو تقاربا ، فيؤخذ العشر من ذى السيح ، ونصفه من
ذى الآلة ، وإن سقى بأحدهما أكثر فقليل الحكم للأكثر ويبنى الأقل . وقيل لا تبعية
وتعتبر القسمة . قال خليل : وإن سقى بهما فعلى حكميهما ، وهل يغلب الأكثر ؟ خلاف اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ اجْتَمَعَا وَتَسَاوَيَا فَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ ﴾ . يعنى كفى الفقه على
قول المالكية إن سقى بالآلة وبغيرها نظر للزمن ، فإن تساوت مدة السقين أو تقاربت
أخرج عن النصف العشر وعن النصف الآخر نصف العشر فيخرج عن الجميع ثلاثة أرباع
العشر . قال الدردير : وإن سقى بهما فعلى حكميهما ، أى فالزكاة فى ذلك الزرع تجرى
على حكم السقى بالآلة والسقى بغيرها بأن يقسم الخارج نصفين نصف فيه العشر والآخر

فيه نصف العشر . وظاهره سواء استوى السقى بكل منهما في الزمن أو في عدد السقيات
أم لا ، وهو أحد المشهورين ، والثاني يعتبر الأغلب لأن الحكم للغالب اه
قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَفَاوَتْ فَالْمَشْهُورُ اعْتِبَارُ الْمَأْخُودِ بِهِمَا . وَقِيلَ الْأَقْلُ
تَابِعٌ ﴾ يعني فإن تفاوت إحدى السقيات ينظر لكل ، وأخذ بهما ، فإذا كان السقى في
ثلاثي المدة بدون آلة وفي ثلثها بالآلة أخرج عن ثلثي الخارج العشر ، وعن ثلثه نصف
العشر . وقيل العبرة للأكثر والأقل تابع له ، لأن الحكم للغالب ، وعلى هذا فيخرج
عن السكل العشر . والحاصل أنهما قولان مشهوران .

ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ وَيُضْمُّ إِلَى الْبَرِّ الشَّعِيرُ وَالشَّلْتُ وَالْعَاسُ ﴾ قال أبو محمد
في الرسالة : ويجمع القمح والشعير والسلت في الزكاة . قوله في الزكاة لأنها جنس واحد ،
لأن في البيوع ، فأجناس . وما ذكره المصنف هنا من ضم العاس مع البر قيل به ، لكن
المشهور في المذهب أن العاس لا يضم مع شيء ، كالأرز والدخن والذرة لا يضم واحدة
منها مع الأخرى . والعاس نوع من القمح إلا أنه لا يضم معها ، وتكون الحبتان منه
في قشرة واحدة ، وهو طعام أهل اليمن . قال الدردير في أقرب المسالك : وتضم القطاني
لبعضها كقمح وسلت وشعير ، لا عاس وذرة ودخن وأرز وهي أجناس لا تضم .
والزيتون والسمن وبذر الفجل . والقرطم أجناس . والزبيب جنس التمر جنس اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُخْرَجُ مِنْ كُلِّ بِحْسَابِهِ ﴾ يعني يخرج من البر والشعير
والسلت بقدر كل منها إذا حصل من اثنين أو مجموعها خمسة أوسق حسبما تقدم في السقى
من العشر أو نصفه . قال النفراوى : وتقدم أنه عند الضم يخرج من كل نوع بحسابه ،
وإن أخرجت من بعض الأنواع فقط أجزاً إن كان المخرج منه أعلى من المخرج عنه
اه . والمتبادر أن الإخراج من الأعلى أفضل من المتوسط . قال في النقه : فإن اجتمع
النصاب من جيد ومتوسط ووردى أخرج زكاة الجميع من المتوسط ، فإن أخرجها من

الجيد كان أفضل ، ولا يجزئ الإخراج من الرديء لا عنه ولا عن غيره اه
ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ كَالْقَطَانِي ﴾ جمع القطنية كل ماله غلاف . وهى سبعة :
الحمص ، والعدس ، واللوبيا ، والتمرس ، والفول ، والجلبان ، والبسلة . قال فى الفقه :
القطانى السبعة جنس واحد فى الزكاة ، تضم أنواعه بعضها إلى بعض ، فإذا حصل
من مجموعها نصاب فأكثر وجبت زكاة الجميع ، ويخرج من كل نوع القدر الذى
يخصه اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ بِخِلَافِ الذَّرَّةِ وَالْأَرْزِ وَالِدُّخَنِ ﴾ وينبغى أن يكون العلس
مع هذه الجملة كما تقدم . وفى الفقه أيضاً . وأما الذى لا يضم بعضه إلى بعض : الأرز ، والذرة ،
والعلس ، والتمر ، والزبيب ، والدخن ، فكل واحد منها ينظر إليه وحده ، فإن حصل
منه نصاب وجبت زكاته وإفلا ، فلا يضم أرز لذرة ، ولا تمر لزبيب ، كما لا يضم فول إلى
قمح ، ولا عدس إلى شعير ، مثلاً اه . قال مالك فى المدونة : القمح والشعير والسلت هذه
الثلاثة الأشياء يضم بعضها إلى بعض فى الزكاة . والأرز والذرة والدخن لا يضم إلى الخنطة
ولا إلى الشعير ولا إلى السلت ، ولا يضم بعضها إلى بعض ، ولا يضم الأرز إلى الذرة ،
ولا إلى الدخن ، ولا تضم الذرة أيضاً إلى الأرز ، ولا إلى الدخن ، ولا يضم الدخن إلى
الذرة ، ولا إلى الأرز ، ولا يؤخذ من الأرز ولا من الذرة ، ولا من الدخن زكاة ، حتى يكون
فى كل واحد منها خمسة أوسق . والقمح والسلت والشعير يؤخذ من جميعها إذا بلغ ما فيها
خمسة أوسق ، يؤخذ من كل واحد منها بحساب ما فيه . والقطانى كلها الفول والعدس
والحمص والجلبان واللوبيا وما ثبتت معرفته عند الناس أنه من القطانى فإنه
يضم بعضه إلى بعض ، فإذا بلغ جميعه خمسة أوسق أخذ من كل واحد منها بحصته
من الزكاة اه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَيَجِبُ فِي الْحَبِّ بِبُيُوتِهِ وَفِي الشَّعْرِ بِزَهْوِهِ ﴾ وما ذكره

من وجوب زكاة الحب يبيسه أحد الأقوال الثلاثة : قيل تجب بالحصاد لقوله تعالى « وآتوا حقه يوم حصاده » قال مالك في الموطأ : إن ذلك الزكاة ، وقد سمعت من يقول بذلك . وقيل إن وجوبها بالإفراك ، هذا هو المشهور . وقد ذكر ابن جزى وقت الوجوب في الثمار ، قال الطيب . وقيل الخرص . وقيل الجذاذ . وفي الزرع اليبس في المشهور . وثمره الخلاف إذا مات المالك أو باع أو أخرج الزكاة بعد أحد الأوجه الثلاثة أو قبله اه بتوضيح . قال النفراوى : وقولنا وقت وجوب إخراج الزكاة لأن وقت الوجوب يدخل بمجرد الإفراك . قال خليل : والوجوب بإفراك الحب وطيب الثمر ، فما أكل بعد الإفراك زمن المسغبة من القمح والشعير والبول يجب عليه أن يتحرره ، ويؤدى زكاته من جنسه حباً ناشفاً أو من ثمنه إن باعه ، كما يجب عليه أن يتحرى ما تصدق به أو ما استأجر به . وأما الثمار فوقت الوجوب فيها يوم الطيب . قال مالك : إذا زهت النخل ، وطاب الكرم ، واسود الزيتون أو قارب ، وأفرك الزرع ، واستغنى عن الماء وجب فيه الزكاة اه . واعلم أنه قد بين العلامة الخرشى وجه الجمع بين الإفراك واليبس بقوله : والمراد بالإفراك أن يبلغ حداً يستغنى معه عن السقى وذهاب الرطوبة وعدم النقص وذلك إنما يكون يبيسه . والمراد بطيب الثمر بلوغه الحد الذى يحل بيعه فيه إلخ . قد ظهر أن الإفراك هو يبس الحب عن الرطوبة خلاف ما نقله الصاوى عن التتائى . قال فى حاشيته على الدردير : والحق أن اليبس غير الإفراك كما هو معلوم بالمشاهدة اه . فتحصل فى تعين وقت وجوب زكاة الحب ثلاثة أقوال ، وشهر ابن جزى اليبس . وقيل الحصاد كما فى الآية الكريمة . وشهر الجمهور الإفراك كما لخليل فى المختصر وابن الحجاج وابن شاس كما هو نص المدونة ، وضعفوا ما لابن عرفة من الوجوب باليبس اه . ذكره الصاوى فى الحاشية ، انظر الخطاب

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَوَخَّذْ بَعْدَ التَّصْفِيَةِ وَالْجُذَازِ مِنْ عَيْنِهِ لَا تُجْزَى قِيمَتُهُ ﴾

كَانَ جَيِّدًا أَوْ رَدِيثًا ۖ الْمَعْنَى : تَوْخِذْ زَكَاةَ الْحَبِّ بِمَدِّ الْوُجُوبِ وَالتَّصْنِيفِ عَنِ التَّبَنِ وَالْقَشْرِ الَّذِي لَا يَخْزَنُ بِهِ عَادَةً . وَفِي الْمَوَاقِ قَالَ ابْنُ رَشْدٍ تَجِبُ زَكَاةُ الزَّرْعِ حِينَ مَصْفَى . وَقَالَ الْقِرَافِيُّ الْعَلْسُ يَخْزَنُ فِي قَشْرِهِ كَالْأَرْزِ فَلَا يَزَادُ فِي النَّصَابِ لِأَجْلِ قَشْرِهِ . وَكَذَلِكَ الْأَرْزُ قِيَاسًا عَلَى نَوَى التَّمْرِ وَقَشْرُ الْفُولِ الْأَسْفَلَ خِلَافًا لِلشَّافِعِيَةِ اهـ . وَقَوْلُهُ مِنْ عَيْنِهِ ، أَيْ يَخْرُجُ زَكَاةُ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ نَفْسِهِ لَا مِنْ غَيْرِهِ كَمَا لَا تَوْخِذُ الْقِيَمَةُ . وَتَقْدِمُ لَنَا قَوْلُ صَاحِبِ الرِّسَالَةِ أَنَّهُ قَالَ : وَلَا يَوْخِذُ فِي ذَلِكَ عَرْضٌ وَلَا ثَمَنٌ ، فَإِنْ أَجْبَرَهُ الْمَصْدُقُ عَلَى اخْتِزَانِ الثَّمَنِ فِي الْأَنْعَامِ وَغَيْرِهَا أَجْزَاءُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَقَالَ الشَّارِحُ : وَحَاصِلُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْمَسْئَلَةِ أَنَّ إِخْرَاجَ الْعَيْنِ عَنِ الْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ يَجْزِئُ مَعَ الْكِرَاهَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ . وَإِخْرَاجُ الْعَرْضِ عَنْهُمَا أَوْ عَنِ الْعَيْنِ لَا يَجْزِئُ مِنْ غَيْرِ نِزَاعٍ . وَكَذَا إِخْرَاجُ الْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ عَنِ الْعَيْنِ . وَكَذَا إِخْرَاجُ الْحَرْثِ عَنِ الْمَاشِيَةِ أَوْ عَكْسَهُ اهـ

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ اجْتَمَعَا وَتَسَاوَيَا فِي كُلِّ مِحْسَا بِهِ ۖ ﴾ يَعْنِي فَإِنْ اجْتَمَعَ الْجَيِّدُ وَالرَدِيثُ وَتَسَاوَيَا فَإِنَّهُ يَخْرُجُ الزَّكَاةُ فِي كُلِّ بِقَدْرِ حِسَابِ كُلِّ مَنَّهُمَا . قَالَ خَلِيلٌ : وَأَخَذَ مِنَ الْحَبِّ كَيْفَ كَانَ ، كَالثَّمْرِ نَوْعًا أَوْ نَوْعَيْنِ ، وَإِلَّا فَمِنْ أَوْسَطِهَا . وَفِي أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ : وَأَخَذَ عَنْ أَصْنَافِهِمَا مِنَ الْوَسْطِ بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا فَمِنْ كُلِّ بِحِسْبِهِ اهـ . وَفِي الْحَطَّابِ : يَعْنِي أَنَّ الزَّكَاةَ تَوْخِذُ مِنَ الْحَبِّ كَيْفَ كَانَ ، فَإِنْ كَانَ جَيِّدًا أَخَذْتَ مِنْهُ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ رَدِيثًا أَوْ وَسْطًا ، فَإِنْ كَانَ نَوْعَيْنِ أَوْ أَنْوَاعًا فَإِنَّهُ يَوْخِذُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ عَشْرَةَ أَوْ نِصْفَ عَشْرَةٍ . قَالَ الْأَخْمِيُّ : إِذَا كَانَ الْقَمْحُ مُخْتَلَفًا جَيِّدًا وَرَدِيثًا أَخَذَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ بِقَدْرِهِ ، وَلَمْ يَوْخِذِ الْوَسْطَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا اجْتَمَعَ الْقَمْحُ وَالشَّعِيرُ وَالسَّلْتُ ، أَوْ اجْتَمَعَ أَصْنَافُ الْقَطَانِ أَخَذَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ بِقَدْرِهِ . وَلَمْ يَوْخِذْ مِنَ الْوَسْطِ ، وَكَذَلِكَ أَصْنَافُ الزَّيْبِ . وَاخْتَلَفَ فِي التَّمْرِ ، فَقَالَ مَالِكٌ إِنْ كَانَ جَنْسًا وَاحِدًا أَخَذَ مِنْهُ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِأَفْضَلِ مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ أَجْنَاسًا أَخَذَ مِنَ الْوَسْطِ . وَقَالَ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ : يَوْخِذُ مِنْ كُلِّ صَنْفٍ بِقَدْرِهِ اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَفَاوَتَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَذَلِكَ. وَقِيلَ الْأَقْلُ تَابِعٌ، وَمِنَ الْمُتَنَوِّعِ الْوَسْطُ﴾ يعني وإن تفاوتت الأصناف فالظاهر يخرج من كل صنف بقدره كما تقدم . وقيل يعتبر الأكثر فيخرج الجميع منها إلا إذا كثر الأصناف جداً ففي المتوسط . قال العدوي : فإذا كانت أربعة أعلى ودون ودون ودون كان الوسط صنفين ، إذ الطرفان أعلاها وأدناها ، ويبقى النظر إذا كانت خمسة متفاوتة فهل الوسط الثالث وهو الظاهر ، أو ما بين الطرفين . وإنما خالف التمر غيره لأنه لو أخذ من كل نوع من التمر ما يتوبه نشق ذلك لاختلاف ما في الخائط اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى: ﴿وَيُخْرَصُ النَّخْلُ وَالسَّكْرُ إِذَا أَزْهَيَا بِإِخْلَاصٍ جَافًا، فَإِنْ أَكَلُوا أَوْ بَاعُوا ضَمُّوا﴾ هذا شروع في بيان خرص النخل والعنب . ويخرص ما على النخل من الرطب تمرًا ، ومن السكرم زبيبًا . قال رحمه الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَرَكَوا وَتَبَيَّنَ خَطْوُهُ وَهُوَ عَارِفٌ فَالظَّاهِرُ الْأَخْذُ بِمَا خَرَصَ﴾ يعني أن الخارص إذا خرص النخل ثم ظهر خلاف ما خرص فإنه يؤخذ بهما خرص إذا كان عادلاً عالمًا بذلك . قال الدردير واكتفى بخرص واحد إن كان عدلاً عارفاً . قال الصاوي : أى لأنه حاكم فيجوز أن يكون واحداً . وكان عليه الصلاة والسلام يبعث عبد الله ابن رواحة وحده خارصاً إلى خيبر اهـ قال مالك في الموطأ : الأمر المجتمع عليه عندنا أنه لا يخرص من الثمار إلا النخل والأعناب فإن ذلك يخرص حين يبدو صلاحه ويحل بيعه ، وذلك أن ثمر النخل والأعناب يؤكل رطباً وعنباً فيخرص على أهله للتوسعة على الناس ، ولئلا يكون على أحد في ذلك ضيق فيخرص ذلك عليهم ثم يحل بينهم وبينه يأكلونه كيف شاءوا ثم يؤدون منه الزكاة على ما خرص عليهم اهـ . وفي المدونة : فإن خرص الخارص أربعة أوسق فجذ فيه صاحب النخل خمسة أوسق قال مالك أحب إلى أن يؤدي زكاته ، لأن الخارص اليوم لا يصيبون ، فأحب إلى أن يؤدي زكاته قبل أن يؤكل أول شيء منها . قال

وكذلك في العنب اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِنْ خَرَصَ جَمَاعَةٌ وَاخْتَلَفُوا أَخِذْ بِقَوْلِ أَغْرَفِهِمْ ﴾ قال الصاوى : سواء كان رأى الأقل أو الأكثر . والموضوع أنه وقع التخريس منهم فى زمن واحد ، وأما إذا وقع التخريس فى أزمان فيؤخذ بقول الأول . وأما استواءهم فى المعرفة فيؤخذ من كل واحد جزء على حسب عددهم ، فإن كانوا ثلاثة أخذ من قول كل الثالث ، وأربعة الربع ، وهكذا . وإليه أشار رحمه الله بقوله : ﴿ وَإِنْ اسْتَوَوْا وَرَعَ الْوَاجِبُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِهِمْ ﴾ قال الخرشي : فلو رأى أحدهم مائة وآخر تسعين ، وآخر ثمانين يزكى عن تسعين ، وليس ذلك أخذاً بقول من رأى تسعين ، إنما هو لموافقة ثلث مجموع ما قالوه اهـ

ثم ذكر الجائحة فقال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُجِيعَتْ بَعْدَهُ فَلَا ضَمَانَ ، فَإِنْ بَقِيَ نِصَابٌ لَزِمَ مِنْهُ ﴾ يعنى إن نزلت بها جائحة بعد التخريس بنحو أكل طير أو جراد أو دود أو حيش أو برد أو غير ذلك فإن بقى ما يوجب فيه الزكاة زكاه وإلا فلا . قال مالك فى الموطأ : الأمر المجتمع عليه عندنا أن النخل يخرض على أهلها وثمرها فى رؤوسها إذا طاب وحل بيعه ، ويؤخذ منه صدقته تماًراً عند الجذاذ ، فإن أصابت الثمرة جائحة بعد أن تحرض على أهلها وقبل أن تجذ فأحاطت الجائحة بالثمر كله فليس عليهم صدقة ، فإن بقى من الثمر شيء يبلغ خمسة أوسق فصاعداً بصاع النبي صلى الله عليه وسلم أخذ منهم زكاته ، وليس عليهم فيما أصابت الجائحة زكاة ، وكذلك العمل فى الكرم اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ بَاعَ بَعْدَ الزَّهْوِ ضَمِنَ ، فَإِنْ أَفْلَسَ قَبْلَ أَنْ يُدْبِعَ أَوْ يُؤْخَذُ مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي ؟ قَوْلَانِ ﴾ يعنى كما قال مالك فى الموطأ : ومن باع زرعه وقد صلح ويبس فى أكمامه فعليه زكاته ، وليس على الذى اشتراه زكاة . وقال الزرقانى : لأن وجوبها بطيب الثمر فإذا باعها وقد وجبت زكاتها فقد باع حصته وحصه المساكين ،

فيحمل على أنه ضمن ذلك لهم اهـ . وقوله فإن أفلس الخ قال خليل : والزكاة على البائع بعدها إلا أن يعدم فعلى المشتري ، يعنى إذا افتكر البائع وجب على المشتري أن يدفع الزكاة نيابة عن البائع إن بقى المبيع بيد المشتري أو فوته هو ثم يرجع على البائع بحصة ما أخرجه زكاة من الثمن وهو العشر أو نصفه ، فإن فات المبيع بسماوى أو أتلفه أجنبي فلا يزكيه المشتري ، بل وجب أن يزكيه البائع إن أيسر اهـ . قاله فى الإكليل . ومثله فى الخرشي . وقال الدسوقي : هذا التفصيل الذى ذكره الشارح مثله فى أبى الحسن ، إذ قال : إذا عدم البائع أخذت الزكاة من المشتري إن كان قائماً بعينه أو أتلفه بأكل ونحوه . وإن تلف بسماوى أو أتلفه أجنبي فلا تؤخذ من المشتري وهو موافق لقول ابن القاسم فى الرجوع على المشتري . ففى الأمهات : قال ابن القاسم : فإن لم يكن عند البائع شيء يأخذ منه المصدق ووجد المصدق الطعام بعينه عند المشتري أخذ المصدق منه الصدقة ورجع المشتري على البائع بقدر ذلك من الثمن . وقال سحنون : وقد قال بعض أصحاب مالك : ليس على المشتري شيء مطلقاً كان المبيع قائماً أو تلف بسماوى أو أتلفه هو أو أجنبي ؛ لأن البيع كان له جائزاً ويتبع بها البائع إذا أيسر اهـ فتيين أن الزكاة تؤخذ من البائع أصالة ، وتارة من المشتري نيابة ، ثم يرجع بها على البائع ولا يتبع المشتري فى حال عدمه ، ويتبع البائع وإن فى عدمه ، فتأمل .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَلْ يَرْجِعُ بِقَدْرِ الثَّمَنِ أَوْ يُكَلِّفُ شِرَاءَ الْجَنَسِ ؟ قَوْلَانِ كَالَّذِي لَا يَتَنَاهَى ﴾ يعنى لا تقرر رجوع المشتري على البائع بدفع ما وجب عليه من الزكاة نيابة عنه عند عدمه فهل يرجع بقدر الثمن أو يكلف على البائع بشراء جنس الطعام الذى دفعه المشتري للمصدق قولان . قال الدسوقي : والصواب أنه يرجع على البائع بما ينوبه ما أداه زكاة من الثمن كما هو الواقع فى عبارة ابن رشد اهـ . ومثله فى الخرشي . ونص المدونة صريح فى رجوع المشتري على البائع بقدر ذلك من الثمن وهو قول ابن القاسم .

وقوله كالذى لا يتناهى أى كما يلزم عليه شراء شيء لا ينقطع وجوده كالموز فى بعض الأقطار ، هذا لجرد التشبيه بما يسهل وجوده فى كل وقت لا أن الزكاة تتعلق بالمشبه لأنه من الفواكه التى لا زكاة فيها فتنبه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَا يُعْتَصَرُ يُؤَسَّقُ حَبًّا وَيُؤْخَذُ مِنْ دُهْنِهِ ﴾ المعنى أن الذى يعتصر منه زيت إذا بلغ حبه النصاب تؤخذ زكاته من زيتة . قال فى الرسالة : ويزكى الزيتون إذا بلغ حبه خمسة أوسق أخرج من زيتة ، ويخرج من الجلجلان وحب الفجل من زيتة ، فإن باع ذلك أجزاءه أن يخرج من ثمنه إن شاء الله اه . قال النفراوى : والحاصل أن الزيتون إذا كان له زيت يتعين الإخراج من زيتة ، ولا يجزئ الإخراج من حبه ولا ثمنه إذا باعه ، وإن كان فى بلد لا زيت له فيها كزيتون مصر فيخرج من ثمنه من غير خلاف ، ومثله ما لا يحف من رطب مصر وغنبا وحضها وفولها وفربكها إذا بيعت قبل جفافها ، إلا أن هذه يجوز إخراج زكاتها حبا يابسا كما تقدم فى نحو الجلجلان اه . وفى الدردير : وزيت ماله زيت ، وجاز من حب غير الزيتون ، وثمن ما لا زيت له ، وما لا يحف من غنبا ورطب ولا يجزئ من حبه ، وكقول أخضر ، وجاز من حبه اه . فتحصل أن ذوات الزيوت الأربع وهى الزيتون والسهم والقرطم وحب الفجل الأحمر كلها يجوز الإخراج من حبه وثمرها إذا باع ، إلا الزيتون فقط فإنه لا يجزئ الإخراج من حبه ولا من ثمنه إذا باع ، بل يتعين الإخراج من زيتة على المعتمد ، كما صدر به صاحب الرسالة بقوله : ويزكى الزيتون إلى قوله من زيتة .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا زَكَاةَ فِي شَيْءٍ مِنَ النَّبَاتِ غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا ﴾ يعنى أى لا تجب الزكاة فى شيء من النبات إلا ما تقدم ذكرنا إياه ؛ لأن الأصناف التى تجب فيها الزكاة تنحصر فى عشرين صنفاً كما تقدم ، لا فى تين ورمان وتفاح ، ولا فى بزركتان ولا فى سلجم وهو اللفت ، ولا جوز ولوز ، ولا فى حب الفجل الأبيض والمصفر ، ولا فى

التوابل وهى الفلفل والكزبرة والأنيسون والشار والكمون والحبة السوداء وغير ذلك من مصلحات الطعام وإن كانت ربوية ، وكذلك لا تجب فى الفواكه والخضر كالدياء والباذنجان والبطيخ الأخضر والأصفر ، وكذلك القثاء والخيار والسمش ، ولا فى البقول كالبصل والجزر وما شابهها مما ينبت بنفسه فى الجبال أو يستنبت مما لا يعد منها ولا يخصى ، وكلها لا تتعلق بذاتها الزكاة . وقد قالت عائشة رضى الله عنها : جرت السنة أن لا زكاة فى الخضر على عهده عليه السلام وعهد الخلفاء من بعده . وقال الشيخ زروق فى شرح الرسالة : وعليه عامة الفقهاء ، إلا أبا حنيفة فإنه أثبتها فى جميع النبات حتى ما نبت على الجبال إلا الحشيش والخطب والقصب اه والله أعلم .

ولما أنهى الكلام على زكاة الحرث والثمار انتقل يتكلم على صدقة الفطر فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فَاَصْلُ ﴾

أى فى بيان صدقة الفطر ، أى من آخر رمضان . قال بعض المشايخ كما هو وارد . وإنما وجبت تطهيراً للصائم ورفقاً بالفقير وإغناء له يوم العيد وليلته ؛ لأنه وقت سرور شامل فلا يختص به الغنى دون الفقير . وقال بعضهم : ويقال لها زكاة الفطر . فرضت فى السنة الثانية من الهجرة ، فرضها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما صح فى الحديث . قال العدوى فى حاشية الخرشى : من أنكر مشروعيتها يكفر ، ومن أنكر وجوبها لا يكفر وروى أبو داود عن ابن عباس قال « فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر طيرة للصائم من اللغو والرفث ، طعمة للمساكين ، فمن أداها قبل الصلاة فهى زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة فهى صدقة من الصدقات » اه صححه الحاكم . قال رحمه الله تعالى : ﴿ صَدَقَةُ الْفِطْرِ تَلْزَمُ مَنْ فَضَّلَ عَنْ قُوَّتِهِ وَدِينِهِ وَمُؤَنَةِ

عِيَالِهِ ، عَنْهُ وَعَمَّنْ تَلَزَمُهُ نَفَقَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ۝ وما ذكره من قوله ودينه فيه خلاف : قال النفراوى : (تنبيه) وقع الخلاف فى إسقاط الدين لصدقة الفطر ، وظاهر المذهب عدم إسقاطها بالدين لوجوب تسلف الصاع عنه فى الحال للقادر على وقائه فى المستقبل . واقتصر على هذا القول خليل اه . قال أبو الحسن فى كفاية الطالب : وكذلك لا يسقط الدين زكاة الفطر عند أشهب ، ويسقطها عند عبد الوهاب ، ورجح العدوى فى حاشيته « القول الأول . قال فى الرسالة : وزكاة الفطر سنة واجبة فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل كبير أو صغير ، ذكر أو أنثى ، حرٍّ أو عبد من المسلمين ، صاعاً عن كل نفس بصاع النبي صلى الله عليه وسلم ، وتؤدى من جل عيش أهل ذلك البلد من برٍّ أو شعير أو سلت أو تمر أو أقط أو زبيب أو دخن أو ذرة أو أرز . وقيل إن كان العلس^(١) قوت قوم أخرجت منه ، وهو حب صغير يقرب من خلفة البر ، ويخرج عن العبد سيده والصغير لا مال له يخرج عنه والده . ويخرج الرجل زكاة الفطر عن كل مسلم تلزمه نفقته وعن مكاتبه وإن كان لا ينفق عليه لأنه عبد له بعد اه . وقال الدردير : زكاة الفطر واجبة بغروب آخر رمضان ، أو بفجر شوال على الحر المسلم القادر ، وإن بتسلف لراجى القضاء ، عن نفسه وعن كل مسلم يموه بقرابة أو زوجية أو ورق أو مكاتباً ، والمشارك بقدر الملك كالبعوض ، ولا شىء على العبد وهى صاع فضل عن قوته وقوت عياله يومه ، من أغلب قوت الحل ، من قمح أو شعير أو سلت أو ذرة أو دخن أو أرز أو تمر أو زبيب أو أقط فقط ، إلا أن يقتات غيرها منه اه

ثم بين قدرها كما تقدم بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ قَدَرُهَا وَهُوَ صَاعٌ وَزَنُّهُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ بِالْبَعْدَادِيِّ حَبًّا ۝ وقد تقدم بيان مقدار الصاع عند الكلام فى نصاب الحبوب والثمار ولا حاجة بإعادته هنا فراجع إن شئت .

(١) كما ذهب إليه ابن حبيب

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْأَفْضَلُ مِنْ غَالِبِ قُوْتِ بَلَدِهِ ، وَتُجْزِئُ مِنَ الْبَرِّ وَالشَّعِيرِ وَالثَّلْتِ وَالتَّنْعَرِ وَالزَّيْبِ وَالْأَقِطِ ﴾ وتقدم البيان أيضاً عن هذا كله . والأقط على وزن كنف هو اللبن اليابس الذى أخرج زبده . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَعَنِ الْقَبْدِ الْمَشْتَرَكِ عَنْ كُلِّ بَقْدَرٍ مِنْكِهِ ، كَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ ﴾ . يعنى تلزم زكاة الفطر عن العبد المشترك بين اثنين فأكثر بأن يخرج عنه كل واحد بقدر حظه منه كالنصف والثلث بحسب ذلك ، وليس على البعض شيء فى مقابلة بعضه الثانى لما فيه من شائبة الرقية كما هو معلوم .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَشْهُورُ تَعَلَّقُ الْوَاجِبِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْفِطْرِ ﴾ يعنى أن المشهور من القولين يبتدىء وقت وجوب إخراج زكاة الفطر ودفعها لمستحقها من بعد طلوع الفجر الصادق يوم العيد وقبل صلاتها كما فى الدردير . وقال فى الرسالة : ويستحب إخراجها إذا طلع الفجر من يوم الفطر . هذا قول . وشهر بعضهم الرواية الثانية من أن وجوبها بغروب آخر رمضان وهو المشهور الثانى . قال صاحب العزمية : تجب بأول ليلة عيد الفطر على أحد القولين المشهورين ، والآخر تجب بطول فجر يوم العيد ، وقائدة الخلاف تظهر فيمن مات أو ولد أو أسلم ونحو ذلك اهـ .

قال رحمه الله تعالى . ﴿ وَمَصْرِفُهَا الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ بِالِاجْتِهَادِ ، فَيُدْفَعُ صَاعٌ لِحِمَاةٍ وَآصَعٌ لِوَاحِدٍ ﴾ . يعنى أن زكاة الفطر تصرف للفقراء والمساكين بالاجتهاد من الحاكم إن جمعت عنده ، أو باجتهاد المزكى ، فله دفع صاع لجماعة الفقراء والمساكين ، وآصع لواحد بشرط الإسلام والحرية . قال خليل : وإنما تدفع لحر مسلم فقير . قال مالك فى المدونة : لا يعطى أهل الذمة ولا العبيد من صدقة الفطر شيئاً اهـ . ويجوز دفعها للقرىب الذى لا تلزمه نفقته . وللزوجة دفعها لزوجها الفقير ، لا عكسه ولو فقيرة لوجوب نفقتها عليه : ولم يحرج الخلاف فى دفع الزوجة لزوجها ، وإنما الخلاف فى زكاة المال . وجاز

إخراجها قبل يوم العيد باليومين والثلاثة ، ويستحب لمن زال قمره أوقفه يوم العيد أن يخرجها ، كما يندب للمزكي إخراجها من قوته الأحسن . ولا تسقط بمضي زمنها ، فإن لم يقدر إلا على البعض أخرجها ، وأنتم إن أخر للغروب لتفويته وقت الأداء وهو اليوم كله . ولما أنهى الكلام عن زكاة الفطر انتقل بتكلم على بيان من تصرف له الزكاة فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فصل ﴾

أى فى بيان من يستحق الزكاة . وتدفع لأحد الأصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى فى قوله « إنما الصدقات للفقراء ، والمساكين والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفى الرقاب ، والغارمين ، وفى سبيل الله ، وابن السبيل » وإليه أشار رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ مَصَارِفُ الزَّكَاةِ الْأَصْنَافُ الثَّمَانِيَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى ﴾ وهى إنما الصدقات الآية ، فى سورة التوبة . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَقَدْ سَقَطَ نَصِيبُ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَالْعَامِلِينَ ﴾ يعنى أن هذين الصنفين سقط نصيبهما من الزكاة ، لكن فى ذلك خلاف فى المذهب . قال فى المدونة : سئل ابن شهاب عن قول الله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » الآية ، قال : لا نعلمه نسخ من ذلك شئ ، إنما الصدقات بين من سعى الله فأسعدهم بها أكثرهم عدداً أو أشهدهم حاجة اه . قال خليل : ومؤلف كافر ليسلم أى يعطى منها ليسلم ، وحكمه باق ، قال العلامة الشيخ صالح عبد السميع : قوله ليسلم . وقيل مسلم قريب عهد بالإسلام ، فيعطى منها ليمكن إسلامه . قوله وحكمه باق أى لم ينسخ ، هذا قول لبعض أهل المذهب والمشهور انقطاع سهم هذا الصنف بعزة الإسلام . والأول مبنى على أن المقصود من دفعها له ترغيبه فى الإسلام لإيقاظ مهجته من الخلود فى النار ، والثانى مبنى على أن المقصود من دفعها له ترغيبه فى الإسلام لإعائته لنا على الكفار .

وهذا الخلاف جار على أنه كافر يعطى ليسلم ، وأما على أنه مسلم يعطى للتمكن فحكمه باق باتفاق . اه قال ابن جزى فى القوانين : وأما المؤلفة قلوبهم فالكفار يعطون ترغيباً فى الإسلام ، وقيل هم مسلمون ويعطون ليتمكن إيمانهم . واختلف هل بقى حكمهم أو سقط للاستغناء عنهم اه . قلت ولعل المصنف اعتمد فى إسقاط مؤلفة القلوب بما روى ابن مهدي عن إسرائيل بن يونس عن جابر عن الشعبي قال لم يبق من المؤلفة قلوبهم أحد ، إنما كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما استخلف أبو بكر انقطع الرشا « اه ذكره فى آخر قسم الزكاة من المدونة . وقد جمع ابن عاشر الأصناف الثمانية مع أوصافهم فى بيتين بقوله :

مَصْرَفُهَا الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ غَازٍ وَعَتَقٌ عَامِلٌ مَدِينُ

مَوْلَى الْقَابِ وَمَحْتَاجٌ غَرِيبُ أَحْرَارُ إِسْلَامٍ وَلَمْ يُقْبَلْ مَرِيبُ

وأما قوله رحمه الله تعالى : والعاملين ، هذا ما رأيت من تكلم فى إسقاط العامل على الزكاة ، بل النصوص تشير إلى الابتداء به . قال خليل : وبُذِيَ به ، قال الخرشي : أى بالعامل قبل كل الأصناف لأنه المحصل ، حتى لو حصلت له مشقة وجاء بيسير لا يساوى مقدار أجرته أخذ جميعه . قلت : والعامل يعطى الزكاة ولو كان غنياً ، بل له أن يأخذ بوصفيه إن كان فقيراً . قال خليل : وأخذ الفقير بوصفيه اه . وباقى الأصناف لا خلاف فى دفع الزكاة لهم ، والخلاف فى المؤلفة القلوب فقط كما تقدم .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى صِنْفٍ ، وَإِلَى وَاحِدٍ مِنْهُ بِقَدَرِ كِفَايَتِهِ وَإِنْ زَادَ عَلَى النَّصَابِ ﴾ . يعنى يجوز دفع الزكاة لصنف واحد من الأصناف الثمانية ، ولا يجب تعميمهم ، بل متى دفعها لأى شخص موصوف بكونه منهم كفى لكن يندب إشار المحتاج منهم ، بأن يُخَصَّ بالإعطاء أو يزداد له أكثر مما أعطى غيره ولو كان مجموع ذلك يزيد على النصاب ، إذ المقصود إعطاؤه كفايته وسدَّ خلته . قال مالك فى المدونة : ومن لم يجد إلا صنفًا واحدًا ما ذكر الله تعالى فى كتابه أجزأه أن يجعل زكاته فيهم ،

وإن وجد الأصناف كلها آثر أهل الحاجة منهم ، وليس في ذلك قسم مسمى اه
 قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَشْتَرُطُ عَدَمُ قُدْرَتِهِ عَلَى الْكَسْبِ ، وَلَا تَعَفُّهُ عَنِ
 الْمَسْأَلَةِ ﴾ ، يعنى أن الزكى يجوز دفع زكاته للفقير القادر على الكسب والسائل . قال
 الدردير : وجاز دفعها لقادر على الكسب ، أى إذا كان فقيراً ولو ترك التكسب
 اختياراً اه . وكذلك لا يشترط للفقير التعفف عن المسألة ، لأن السائل تدفع له الزكاة بل هو
 أولى بها ، وسؤاله دليل على احتياجه . قال تعالى في مدح المزكين : « وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ
 حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ » قال المفسرون : المراد بالسائل الذى يسأل الناس ويتكفف عليهم .
 وبالمحرور أى الممنوع الذى يمنع عنه الزكاة لتعففه عن المسألة فيحسب غنياً ، على حد « يحسبهم
 الجاهل أغنياء من التعفف » اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُصَدَّقُ أَنَّهُ مُسْتَحِقٌّ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ خِلَافُهُ ﴾ يعنى كما فى
 الصاوى نقلا عن حاشية العدوى : وإذا ادعى شخص الفقر أو المسكنة ليأخذ من الزكاة
 فإنه يصدق بلا يمين إلا لريبة بأن يكون ظاهره يخالف ما يدعيه فإنه لا يصدق إلا بينة ،
 وهل يكفى الشاهد واليمين ، أو لابد من شاهدين ؟ كما ذكروه فى دعوى المدين المعدم ،
 ودعوى الولد المعدم لأجل نفقة والديه ، وعلى أنه لابد من شاهدين فهل يحلف معهما كفى
 المسألتين المذكورتين ، أو لا يحلف كما فى مسألة دعوى الوالد المعدم لأجل أن ينفق عليه
 ولده فى ذلك خلاف اه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا تُنْقَلُ عَنْ بَلَدِهَا مَعَ وُجُودِ الْمُسْتَحِقِّ فَقَدْ فَعَلَ كَرِهَ
 وَأَجْزَأُهُ ، وَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ ﴾ هذه العبارة ضعفت الخرشى ، والمعتمد عبارة خليل وهى :
 ووجب نيتها وتفرقتها بموضع الوجوب أو قربه إلا لأعدم فأكثرها له بأجر من التى الخ .
 قال العدوى فى حاشية الخرشى : عبارة الإرشاد ولا تنقل عن بلدها مع وجود المستحق
 فإن فعل كره وأجزأت ، والأجرة عليه ، أى لأن عبارته عامة . والحاصل أن المصنف

- يعنى الشيخ خليلًا - فصل بين موضع الوجوب وقربه والبعيد ، وأن موضع الوجوب وقربه حكمهما واحد دون البعيد . وكلام الإرشاد جعل حكم الكل واحداً اه . وقال النواق من المدونة : قال مالك : العمل في الصدقة أن لا يخرج عن موضع جيت منه ، كانت من عين أو حرث أو ماشية ، إلا أن يفضل عنهم فضلة فتجعل في أقرب البلدان إليهم . وإن بلغه عن بعض البلدان أن سنة وحاجة نزلت بهم فينقل إليهم جل تلك الصدقة ، رأيت ذلك صواباً لأن المسلمين أسوة فيما بينهم إذا نزلت الحاجة اه . وعقد صاحب العزية فصلاً قال في أوله : وتجب نية الزكاة وتفرقتها بالموضع الذى وجبت فيه ، ولا يجوز نقلها عنه إلا أن يكون موضع آخر به فقراء أشد إعداماً فإنه يعطى منها في موضع الوجوب ، وينقل أكثرها للأعدم اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا تُصْرَفُ فِي شَيْءٍ مِنْ وُجُوهِ الْبَرِّ غَيْرِ مَصَارِفِهَا ﴾ يعنى أن الزكاة لا تصرف لغير الأصناف الثمانية المذكورة في الآية الكريمة . قال ابن جزى في القوانين : لا تصرف الزكاة في بناء مسجد ، ولا تكفين ميت . قال مالك في المدونة : لا تجزئه أن يعطى من زكاته في كفن ميت ، لأن الصدقة إنما هي للفقراء والمساكين ومن سمي الله ، فليست للأموات ولا لبنيان المساجد اه . قلت وما ذكره ابن جزى مثل نص المدونة ، خلافاً لما قرره الشعراى في الميزان في أول باب قسم الصدقات ، فإنه قال : اتفق الأئمة الأربعة على أنه يجوز إخراج الزكاة لبناء مسجد أو تكفين ميت اه . والأول أصح وأشهر في المذهب انظره

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنُ الْخَطَا يُوجِبُ الْإِعَادَةَ إِلَّا أَنْ يَتَوَلَّاهَا الْإِمَامُ الْعَادِلُ ﴾ فتجزئ . قال الدردير ، كافى خليل : أو دفعت لغير مستحق لها كعبد أو كافر أو هاشمى أو غنى فلا تجزئ . فقال الصاوى : أى إلا الإمام يدفعها باجتهاد فتبين أن الآخذ غير مستحق فتجزئ حيث تعذر ردها ، والوصى ومقدم القاضى كذلك ، فتحصل أن ردها

إذا دفعها لغير مستحقها لا تجزئه مطلقاً ، والإمام ومقدم القاضى والوصى تجزئته إن تعذر ردها ، هذا هو المعول عليه اه . ومثله فى الإكليل . قال ابن جزى فى القوانين : إذا كان الإمام عدلاً وجب دفع الزكاة إليه ، وإن كان غير عدل ، فإن لم يتمكن صرفها عنه دفعت إليه وأجزأت ، وإن تمكن صرفها عنه دفعها صاحبها لمستحقها ، ويستحب أن لا يتولى دفعها بنفسه خوف النشاء اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَخْصُّ بِهَا أَقَارِبَهُ ، فَإِنْ كَانُوا فِي عِيَالِهِ لَمْ يُجْزَوْهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ . يعنى كما فى الدردير فى سياق كلامه على عدم الإجزاء قال : أو دفعت لمن تلزمه نفقته ، ومفهومه أن دفعها لمن لا تلزمه نفقته من الأقارب جائز ، إلا إذا أثره بأن دفعها كلها له فيكره ، كما كره للنائب إثارة أقاربه أو أقارب رب المال . قال الخرشي : وكذلك يكره لرب المال أن يخصص قريبه الذى لا تلزمه نفقته بالزكاة ، فإن أعطاه مثل غيره فلا كراهة . ومفهوم قوله الذى لا تلزمه نفقته أنه لو كان ممن تلزمه نفقته فلا تجزئ كما مر والله أعلم اه بتوضيح

ولما أنهى الكلام عن الزكاة وما يتعلق بها انتقل يتكلم على ركن من أركان الإسلام وهو الصوم فقال رحمه الله تعالى :

كتاب الصيام

أى فى بيان فرائضه وسننه ومندوباته ، وما يجوز فيه وما لا يجوز ، وذكر مبطلاته ومكروهاته .

الصوم لغة : الإمساك والكف عن الشيء ، وشرعاً : الإمساك عن شهوتى البطن والفرج ، وما يقوم مقامهما مخالفة للهوى فى طاعة المولى فى جميع أجزاء النهار ، بنية قبل الفجر أو معه إن أمكن فيما عدا زمن الحيض والنفس وأيام الأعياد . اه صاوى . غن الحرشى .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ صِيَامُ رَمَضَانَ قَرَضُ عَيْنٍ يَلْزَمُ بِرُؤْيَا ظَاهِرَةٍ ، أَوْ شَهَادَةِ عَدَلَيْنِ ، فَإِنْ غُمَّ فَبِكَمَالِ عِدَّةِ شَعْبَانَ ﴾ . يعنى أن صيام رمضان فرض واجب عيناً يلزم المكلف غير المعذور برؤية هلاله ، أو بشهادة عدلين ، فإن غم الهلال أى أخفاه الغيم أو الغبار فبكمال عدة شهر شعبان ثلاثين كما فى الحديث . قال الله عز وجل ﴿ شهرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ، فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ الآية ، أى فمن حضر وقته منكم فليصومه . والضمير فى فليصمه عائد إلى الشهر ، فنية واحدة كافية فى جميع الشهر عند المالكية ، بناء على أن رمضان أى صيامه بمنزلة العبادة الواحدة ، تجب فى العام مرة كالزكاة ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « وإِذَا تَمَّ إِسْكَالُ أَمْرِي أَمَانُي » وهذا قد نوى جميع الشهر ، لكن يندب التبيت كل ليلة مراعاة للخلاف لأن الشافعى يرى النية لكل يوم على انفراده كالصلاة . وفى الحديث عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال « لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فاقدروا له » وفى رواية « إذا

رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا » وفي رواية مُسْلِم « فَاقْدَرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ » وفي أخرى للبخارى « فَأَكْمَلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ » وله من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ « فَأَكْمَلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ » اهـ . قال بعض مشايخنا : وفي الحديث دليل على وجوب صوم رمضان لرؤية هلاله ، وإفطار أول يوم من شوال لرؤيته ، ولا يشترط رؤية جميع أهل البلد للهلال ، فإذا رآه بعضهم وثبت فقد لزم جميعهم . فالحاطب بذلك إنما هو مجموع الأمة لا كل فرد فرد اهـ انظر «إسعاف أهل الإيمان» للعلامة الأستاذ حسن بن محمد المشاط ، وفيه الغنية إن شاء الله . قال أبو البركات الدردير : يجب صوم رمضان على المكلف القادر الحاضر الخالي من حيض ونفاس ، بكامل شعبان أو برؤية عدلين ، فإن لم يُرَ بعد ثلاثين صوماً كُذِّباً ، أو بجماعة مستفيضة ، أو بعدل لمن لا اعتناء لهم به ، ولا يحكمُ به ، فإذا حكم به مخالف لزم على الأظهر ، وعمّ إن يُقِلَّ عن المستفيضة ، أو العدلين بهما ، أو بعدل على الأرجح ، وعلى العدل . وللمرجوّ الرفع للحاكم ، فإن أفطرا فالقضاء والكفارة ؛ لا بقول مُنَجِّمٍ اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَجِبُ لَهُ النِّيَّةُ وَتُجْزَى مِنَ اللَّيْلِ لَا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ﴾ يعني كما في الخطاب أن شرط صحة الصوم مطلقاً - أى فرضاً كان أو نقلاً ، معيناً أو غير معين - أن يكون بنية لقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » وقوله « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » وفي رواية « من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له » رواه أحمد وأصحاب السنن . وفي الدردير : وكفت نية لما يجب تتابعه كرمضان وكفارته وكفارة قتل أو ظهار ، كالنذر المتتابع ، كمن نذر صوم شهر بعينه ، أو عشرة أيام متتابعة وهذا إذا لم ينقطع بكسفر قصر أو حيض أو نفاس أو رفع نية التتابع وإلا وجب إعادتها فيما بقي اهـ بتوضيح . وفي الرسالة : وَبَيَّتُ الصِّيَامَ فِي أَوَّلِهِ ، وليس عليه البيات في بقيته ، ويتم الصيام إلى الليل اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَتْ لِغَيْرِهِ كُلُّ لَيْلَةٍ ﴾ ، يعني يجب أن يبيت النية في كل صوم يجوز له تفريقه كقضاء رمضان وصيامه في السفر ، وكفارة اليمين ، وفدية الأذى ، ونقص الحج فلا تكفي فيه النية الواحدة ، بل لا بد من التبييت في كل ليلة قاله الصاوى اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَلْزَمُ الْمُنْفَرِدَ بِرُؤْيِيهِ ﴾ ، فَإِنْ أَفْطَرَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ، إِلَّا أَنْ يُنْذَرَ بِجَهْلٍ أَوْ تَأْوِيلٍ ﴾ ، يعني أن من رأى هلال رمضان وحده سواء كان عدلاً أو مرجواً أو نحوها فإنه يجب عليه الصوم ، فإن أفطر متعمداً ، أو منتهكاً لحرمه الشهر فعليه القضاء والكفارة ، وإن أفطر متأولاً فظن أنه لا يلزمه الصوم برؤيته منفرداً . وفي وجوب الكفارة تأويلان ، والقول بوجوب الكفارة هو المشهور اهـ .
حطاب . وفي المواق : قال مالك في المدونة : من رأى هلال رمضان وحده فليعلم الإمام لعل غيره رآه معه فتجوز شهادتهما ، وإن لم يره غيره رد الإمام شهادته ولزمه الصوم في نفسه ، فإن أفطر لزمه القضاء والكفارة . وقال أشهب : إلا أن يكون متأولاً اهـ .
وماذكروه من التأويل مردود بناء على أنه تأويل بعيد . قال خليل : كراء ولم يقبل ، كذا في الصاوى على الدردير . قال : وأما لو أفطر من لا اعتناء لهم بأمر الهلال مع ثبوت روية المنفرد له . فعليهم الكفارة اتفاقاً . ولو تأولوا لأن العدل في حقهم كالعدلين اهـ . انظر القوانين لابن جزي .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالشَّائِكُ يُمْسِكُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ ، وَلَا يُجْزِي صَوْمُهُ مَرْتَدّاً ﴾ ، يعني وجب الإمساك للشاك ولا يصوم مع تردد ؛ لأن الجزم بالنية شرط في صحتها قال عبد الباري : والنية قبل ثبوت الشهر باطلة حتى لو نوى قبل الرؤية ثم أصبح لم يأكل ولم يشرب ثم تبين له أن ذلك اليوم من رمضان لم يجزه ، ويمسك عن الأكل والشرب فيه لحرمه الشهر ويقضيه . ولا يصام يوم الشك ليختاط به من رمضان

أو جماع فإنه يكفر إن انتهك الحرمة بعلمه الحكم ، وإن كان غير منتهك بأن تأول جواز الفطر لعدم صحة الصوم فلا كفارة اهـ . قال مالك في الموطأ : إذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون أنه من رمضان ، فجاءهم ثبت أن هلال رمضان قد رى قبل أن يصوموا بيوم ، وأن يومهم ذلك أحد وثلاثون فإنهم يفطرون في ذلك اليوم أية ساعة جاءهم الخبر ، غير أنهم لا يصلون صلاة العيد إن كان ذلك جاءهم بعد زوال الشمس اهـ .

ولما أنهى الكلام عن إثبات الهلال انتقل إلى بعض أحكام الفطر في شهر رمضان وغيره فقال رحمه الله تعالى :

﴿فصل﴾

أى فى بيان حكم من فعل شيئاً مما يأتى عن قريب من المفطرات . ثم اعلم أن الفطر فى رمضان ممنوع ، إلا أنه تارة يكون جائزاً بل فى بعض الأحوال يكون واجباً ، وعلى كل حال فالقضاء واجب على من أفطر فيه إن كان قادراً عليه كما هو معلوم . قال رحمه الله تعالى ﴿يَجِبُ الْقِضَاءُ بِالْفِطْرِ وَلَوْ سَهْوًا ، أَوْ جَهْلًا ، أَوْ مُكْرَهًا ، أَوْ لِمَرَضٍ ، أَوْ حَيْضٍ ، أَوْ سَفَرٍ ، أَوْ نَوَى رَمَضَانَ تَطَوُّعًا ، أَوْ نَذْرًا ، أَوْ قِضَاءً ، أَوْ ظَنًّا بِقَاءِ اللَّيْلِ أَوْ دُخُولِهِ فَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ ، أَوْ ابْتَلَعَ مَا يُمْكِنُهُ طَرَحُهُ ، أَوْ رَمَى إِلَى حَلْقِهِ بِذَوْقٍ ، أَوْ اكْتِحَالَ أَوْ وُضُوءٍ ، أَوْ سَعُوطٍ ، أَوْ تَقْطِيرٍ فِي أُذُنٍ﴾ وقد ذكر رحمه الله تعالى جملة مما يوجب القضاء دون الكفارة : منها الفطر بالأكل أو الشرب أو الجماع سهواً أو جهلاً بحرمة الشهر غير منتهك به ، فمن فعل ذلك فعليه القضاء فقط دون الكفارة . قال الدردير : فإن ظن الإباحة فأفطر فتأويل قريب . ومنها الإكراه فى ذلك ، فمن أكره على فعل شيء من ذلك فى نهار رمضان وجب عليه الإمساك والقضاء بعد زوال الإكراه دون

الكفارة . ومنها المرض فمن أفطر للمرض الذي لم يقدر معه على الصوم بأن خاف على نفسه هلاكاً ، أو شدة ضرر ، أو زيادته ، أو تأخر برء وجب عليه الفطر ، ووجب عليه القضاء دون الكفارة . ومنها عذر مانع لصحة الصوم كحيض ونفاس وجنون ، فطرؤ ذلك يمنع صحة الصوم ووجوبه ، وعليها القضاء دون الكفارة . ومنها السفر الذي يباح فيه الفطر ، فمن أفطر لسفره وجب عليه القضاء دون الكفارة . قال الله تعالى « فَصَنَ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » ومما يوجب القضاء دون الكفارة أن ينوى بصوم رمضان تطوعاً أو نذراً أو قضاء ، فمن صامه كذلك وجب عليه القضاء دون الكفارة . ومنها ظن بقاء الليل أو دخوله فتبين خلاف ذلك بعد فطره وجب عليه القضاء دون الكفارة . ومنها وصول المانع إلى الحلق بغير اختيار الصائم فإنه موجب للقضاء دون الكفارة . وفي حكم المانع البخور الذي تتكيف به النفس ، أو كان بخار قدر لطعام ، قال الدردير : فتى وصل ذلك للحلق أفسد الصوم ووجب القضاء . ومن ذلك الدخان الذي يشرب أى يعمس بنحو قصبه ، بخلاف دخان الحطب ونحوه فلا قضاء في وصوله للحلق ولو تعمد استنشاقه . وأما راحة كالمسك والعنبر والزبد فلا تفطر ، ولو استنشقها لأنها لا جسم لها إنما يكره فقط اه .

ومنها ابتلاع ما أمكن طرحه كقئ أو قلنس وصل إلى الفم فإن لم يمكن طرحه بأن لم يجاوز الحلق فلا شيء فيه . وأما البلغم الممكن طرحه فالمعتمد أن ابتلاعه لا يضروا وصل لطرف اللسان ، خلافاً لما مشى عليه خليل رحمه الله تعالى . ومنها وصول الشيء المفطر إلى المعدة مطلقاً ماأما كان أو جامداً ، عمداً أو سهواً ولا يلزمه إلا القضاء دون الكفارة ، وفي العمد بشرط عدم انتهاك حرمة الشهر كما تقدم ومما يوجب القضاء دون الكفارة تعمد القئ . قال ابن جزى في القوانين : ومن استقاء عامداً فعليه القضاء وجوباً دون الكفارة في المشهور . وعند الجمهور من رجع إلى حاقه قئ أو قلنس بعد ظهوره على لسانه فعليه القضاء اه . ومثله في الرسالة . ومما يوجب القضاء دون الكفارة تقطير شيء

في الأذن أو الأنف ، أو وصل إلى الحلق باكتحال أو غالب المضمضة أو السواك وليس في جميع ذلك إلا القضاء دون الكفارة .

ثم ذكر رحمه الله تعالى الأشياء التي لا توجب القضاء بحصول شيء منها بقوله : ﴿ لَا يَدْخُلُ ذُبَابٌ ، أَوْ غُبَارٌ ، أَوْ حُفْنَةٌ ، أَوْ أُحْتِلَامٌ ، أَوْ تَصَبَّحَ بِغُسْلِ جَنَابَةٍ ، أَوْ حَيْضٍ إِنْ طَهَّرَتْ وَتَوَتَّ قَبْلَ الْفَجْرِ ﴾ يعني أن هذه الأشياء كلها لا توجب القضاء لصحة الصوم ، ولم يقع فيه خلل معها . قال العلامة الشيخ أحمد النفراوى : وما لا قضاء فيه ما غلب من ذباب أو دقيق أو جبس لصانعه أو بائه ، كغبار الطريق يغلب الصائم ، وما لا قضاء فيه الحفنة من الإحليل وهي عين الذكر ولو بمائع ، وأما من الدبر أو فرج المرأة ففيها القضاء . وما لا قضاء فيه أيضاً الجائفة حيث لم تصل محل الطعام أو الشراب ، وكذا المنى والمذى المستنكحان ، ولا في نزع المأكول أو المشروب طلوع الفجر اهـ . وفي الشرنوبى على العزّة : وإذا طلع الفجر وهو يأكل أو يشرب أو يجمع فكف ونزع في الحال فلا قضاء عليه . وأما لو سكت قليلاً متمعداً فعليه القضاء والكفارة اهـ . وفي إسعاف أهل الإيمان للعلامة الشيخ حسن . محمد المشاط المالكي ما نصه : فمن طلع عليه الفجر وفي فمه شيء من طعام أو شراب طرحه حالاً وصح صومه ، فإن لم يطرحه وبلعه بطل صومه ووجب عليه إمساك ذلك اليوم لحزمة الوقت ، وعليه القضاء عند الثلاثة ، وعند الإمام مالك عليه الكفارة مع القضاء اهـ

ثم ذكر بعض مكروهات الصيام فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُكْرَهُ الْفَصْدُ وَالْحِجَامَةُ وَالْقُبْلَةُ وَالْمَلَاعِبَةُ ﴾ يعني أن الفصد والحجامة مكروهان للصائم على ما مشى عليه المصنف ، وجائزان على ما مشى عليه غيره إلا للمريض فيكرهان له . قال في الرسالة ولا تكره له الحجامة . قال النفراوى : ولا الفصادة إلا خيفة التفجير قال لأدائها إلى الفطر . وربما أشعر قوله خيفة التفجير بأن هذا في حق المريض ، وهو كذلك . قال خليل :

وكره ذوق ملح وعلك ثم يمجّه ، ومداواة حفير زمنه إلا لخوف ضرر ، ونذر يوم مكر ، ومقدمة جماع كقبلة وفكر إن علمت السلامة وإلا حرمت ، وحجامة مريض فقط ، قال : وأما الصحيح فلا تكره له إلا إذا شك في السلامة وعدمها ، والذي حرره الأجهورى أن الحجامة والفصادة يحزمان عند علم عدم السلامة حتى على الصحيح ، ويكرهان عند الشك في السلامة ولو للصحيح ، وأما عند اعتقاد السلامة فالكراهة للمريض ، وعدمها للصحيح اه . وقوله : والقبلة والملاعبة ، وفي العزّة : ويكره ذوق الملح ومجّه ، ومقدمات الجماع كالقبلة والمباشرة والفكر والنظر المستدام والملاعبة إن علمت السلامة وإلا فيحرم عليه ذلك . وزاد بعضهم : لكنه إن أمذى من ذلك فعليه القضاء فقط ، وإن أمنى فعليه القضاء والكفارة اه . وعبرة الخرشى : يعنى أنه يكره للشاب والشيخ ، رجلاً أو امرأة أن يقبل زوجته أو أخته وهو صائم ، أو يبشر أو يلعب أو ينظر أو يفكر على المشهور إذا علم من نفسه السلامة من مذى ومنى وإنعاز على قول ابن القاسم اه .

ثم ذكر رحمه الله تعالى ما يوجب الكفارة فقال : ﴿ وَالْكَفَّارَةُ بِتَعَمُّدِ الْفِطْرِ ، أَوِ الْجَمَاعِ ، أَوْ اسْتِدْعَاءِ الْمَنِيِّ بِدَوَامِ نَظَرٍ أَوْ تَذَكُّرٍ أَوْ تَحْرِيكِ دَابَّةٍ عَلَى الْمَشْهُورِ ﴾ يعنى أن الكفارة تجب بتعمد الفطر إلح . قال خليل : وكفر إن تعمد - بلا تأويل قريب وجهل في رمضان فقط - جماعاً أو رفع نية نهاراً ، أو أكلاً أو شرباً بغيره فقط ، وإن باستياك بجوزاء ، أو منياً وإن بإدامة فكر إلا أن يخالف عاداته على المختار . وإن أمنى بتعمد نظر فتأويلان اه . وعبرة الدردير في أقرب المسالك : والكفارة بمرضان فقط إن أفطر منتهاكاً لحرمته بجماع وإخراج منى وإن بإدامة فكر أو نظر إلا أن يخالف عاداته ، أو رفع نية ، أو إيصال مفطر لمعدة من فم فقط ، لابنسيان أو جهل أو غلبة ، إلا إذا تعمد قيتاً أو استياكاً بجوزاء نهاراً اه . قال النفراوى : والحاصل أن شروط الكفارة

خمس: العمد، والاختيار، والانتهاك للحرمة، والعلم بحرمة التوجب الذي فعله وإن جهل وجوب الكفارة، بخلاف جهل رمضان فيسقطها اتفاقاً، وخامس الشروط كون الفطر في رمضان الحاضر اهـ. وعبرة الصاوى في هذه الشروط: فتحصل أن شروط الكفارة للمكلف خمسة كما في الأصل: أولها العمد فلا كفارة على ناس، الثاني الاختيار فلا كفارة على مكروه أو من أفطر غابة، الثالث الانتهاك فلا كفارة على متأول تأويلاً قريباً، الرابع أن يكون عالماً بالحرمة، فجاهلها كحديث عهد بالإسلام ظن أن الصوم لا يحرم معه الجماع فلا كفارة عليه، خامسها أن يكون في رمضان فقط، لا في قضاائه، ولا في كفارة أو غيرها اهـ. ويزاد في الأكل والشرب: أن يكون بالنعم فقط، وأن يصل للعدة. ولا كفارة على ناذر الدهر إن أفطر في غير رمضان على المعتمد اهـ المراد. وقال العلامة الشيخ عبد الله التيدى في أجوبة له: فهل تعرف مواضع القضاء والكفارة؟ قال نعم في اثني عشر موضعاً، ولا تكون الكفارة إلا في أداء رمضان فقط. وهي مغيب الحشفة المعتد به شرعاً، وإخراج منى، ورفع نية نهائياً عمداً أو ليلاً واستمر حتى طلوع الفجر، وإيصال مفطر لعدة من فم فقط، ومن تعمد قيتاً، ومن استاك بجوزاء نهائياً، ومن رأى هلال رمضان ولم تقبل شهادته فأفطر، ومتروك حتى أو حيض ولو جصلاً وأفطر، ومن اغتاب وأفطر، ومن عزم على السفر ولم يسافر وأفطر، والفطر في الكل عمداً فعليهم القضاء والكفارة اهـ. فتحصل يجمع ذلك أن الكفارة لا تكون إلا في رمضان، ولا يكون الانتهاك إلا مع معرفة الحكم بلا تأويل قريب، فجاهل الحكم كحديث عهد بالإسلام لا كفارة عليه. وأما من أفطر بتأويل بعيد فإنه يجب عليه القضاء والكفارة. ومنه من أنزل بتحريك دابة على المشهور اهـ.

ثم انتقل إلى بيان أنواع الكفارة وهي ثلاثة أنواع على التخيير، فقال رحمه الله تعالى: ﴿وَالْمَشْهُورُ تَنْوَعُهَا، وَأَنْبَاءٌ عَلَى التَّخْيِيرِ﴾ واعلم أن في تنوع كفارة الصيام

سبعة أقوال ، مشهورها أنها على ثلاثة أنواع ، وهى العتق ، والصوم ، والإطعام .
واختلف هل هى على التخيير ككفارة اليمين وهو المشهور فى المذهب ، أم هى على الترتيب
ككفارة الظهار وهو مذهب الشافعى وأبى حنيفة . قال ابن جزى فى القوانين الفقهية :
وأما أنواعها فثلاثة : عتق ، وإطعام ، وصيام ، فالعتق تحرير رقبة مؤمنة سليمة من العيوب
ليس فيها عقد من عقود الحرية ، ولا يكون عتقها مستحقا بجهة أخرى . والصيام
[صيام] ^(١) شهرين متتابعين . والإطعام [إطعام] ^(١) ستين مسكينا ، مد لكل مسكين
بمد النبى صلى الله عليه وسلم . وقال أبو حنيفة مدان ، وهى على التخيير ككفارة الأيمان ،
إلا أن أفضلها الإطعام فى المشهور . وقيل على الترتيب ككفارات الظهار وفاقا لما اه
بلفظه . وقد ذكر تلك الأقوال المتقدمة أحمد الزروق وابن ناجى فى شرحيهما على الرسالة
القيروانية فراجعهما إن شئت .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَيَعْتَقُ رَقَبَةً مُّؤْمِنَةً كَامِلَةَ الرِّقِّ غَيْرَ مُعَيَّبَةٍ وَلَا مُسْتَحَقَّةَ
الْعِتْقِ ، أَوْ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَإِنْ قَطَعَ لِعُذْرٍ بَنَى وَإِلَّا اسْتَأْنَفَ ، أَوْ يُطْعِمُ
سِتِّينَ مِسْكِينًا مَدًّا مَدًّا ، وَالْعَدَدُ شَرْطٌ ﴾ قوله والعدد شرط ، قال المواقى نقلًا عن
الباجى : ولا يجزئه أن يطعم ثلاثين مسكينا مدين مدين . وقال أبو الحسن : وله أن
يسترجع ثلاثين مدًا من المساكين ويعطيها غيرهم ، فإن فوتوها لم يكن له عليهم
رجوع .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يُنْفَقُ مِنْ نَوَّعَيْنِ ﴾ يعنى لا يجوز التلقيق من نوعين فى
الكفارات ، لافى كفارة الصيام ، ولا فى اليمين ، ولا فى الظهار . قال خليل فى كفارة
اليمين : ولا تجزئ ملفقة وفى الدردير : ولا تجزئ تلقيق من نوعين ، ولا ناقص . وقال
انخرشى : يعنى أن الكفارة يشترط فيها أن تكون من جنس واحد ، فلا تجزئ ملفقة

(١) هذه الزيادة لابد منها ليتفق مع إعراب الشارح . (الزاوى)

من جنسين اه . وقال خليل أيضاً في الظهار : ولا تركيب صنفين ولو نوى لكل عددًا ، أى لا يجزى تركيب كفارة من صنفين كصيام ثلاثين يوماً وإطعام ثلاثين مسكيناً . قال العلامة صالح عبد السمیع : احترز بصنفين من تركيبها من صنف واحد كفداء وعشاء ثلاثين وتمليك ثلاثين كل واحد مداً وثلاثين فيجزى . قاله في كفارة الظهار اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْأَيَّامِ ﴾ يعني أن الكفارة تتعدد بتعدد موجبها في كل يوم . وفي المدونة : سئل مالك عن السفية بعد أن يحتمل يفطر في سفية في رمضان أياماً ، فقال عليه لكل يوم أفطره كفارة مع القضاء . وفي موضع آخر أنه سئل فيمن جامع امرأته أياماً في رمضان فقال : عليه لكل يوم كفارة ، وعليها مثل ذلك إن كانت طاوخته ، وإن كان أكرهها فعليه أن يكفر عنها وعن نفسه ، وعليها قضاء عدد الأيام التي أفطرتها ، فإن وطئها في يوم واحد مرتين فعليه كفارة واحدة . وفيها أيضاً في رجل جامع امرأته نهاراً في رمضان وطاوخته في ذلك ثم حاضت من يومها ، فقال عليها القضاء والكفارة ، ومثلها من أفطر في رمضان متعمداً ثم مرض من يومه عليه القضاء والكفارة اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ تَعَدُّدِهَا فِي الْيَوْمِ الْوَاحِدِ ﴾ يعني أن الكفارة لا تتعدد بتعدد موجبها في اليوم الواحد على الأظهر . وهو كذلك قال ابن جزى في القوانين : ومن كرر الإفطار في يوم واحد فعليه كفارة واحدة . ومن أفطر فلم يكفر حتى أفطر في يوم ثان فعليه كفارة ثانية خلافاً لأبي حنيفة اه . قال النفراوى : لم يتعرض المصنف لحكم ما إذا تعدد منه موجب الكفارة ، ومحصله أنها لا تتعدد بتعدد الأكالات أو الوطآت ، ولا بأكل ووطء في يوم واحد ، ولو كان أخرج للأول كفارة قبل الثانى ،

وإنما تتعدد بتعدد الأيام . وهذا حكم الكفارة عن نفسه . وأما لو أوجب الكفارة على غيره فتتعدد عليه بتعدد المكفر عنه اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَعَدَمُ وَجُوبِهَا بِالْجَمَاعِ سَهْوًا ﴾ يعني أن الأظهر من الأقوال عدم وجوب الكفارة بالجماع سهواً . قال في الرسالة : ومن أفطر في نهار رمضان ناسياً فعليه القضاء فقط ، سواء كان فطره بالأكل أو بالشرب أو بالجماع على المشهور ، خلافاً لابن الماجشون القائل تجب الكفارة إذا كان فطره بجماع . وفي المدونة : رأيت من أكل أو شرب أو جامع امرأته في رمضان ناسياً أعليه القضاء في قول مالك ؟ قال نعم . ولا كفارة عليه اهـ . وتقدم جملة مما يوجب القضاء دون الكفارة عند قول المصنف يجب القضاء بالفطر ولو سهواً أو جهلاً إلخ فراجع إن شئت .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَرَفْضُ نِيَّةٍ ﴾ يعني والأظهر عدم ترتب الكفارة برفض نية ، بل المشهور القضاء فقط ، وصوب اللخمي سقوط القضاء . وقال إنه غالب الرواية عن مالك . وكذلك في المجموع ، نقله الصاوي وقال : وأما من عزم على الأكل أو الشرب ثم ترك ما عزم عليه فلا شيء عليه لأن هذا ليس رفعا للنية اهـ . انظر الخطاب والمواق .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَعْجِيلُ فِطْرِ لِتَوَقُّعِ مُبِيحٍ ﴾ يعني والأظهر عدم وجوب الكفارة لأجل توقع العلامة الدالة على إباحة الفطر كغروب الشمس ثم تبين خلافه بعد فطره ، ليس عليه إلا القضاء فقط دون الكفارة كما تقدم . وفي المدونة عن مالك بإسناده عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه « أنه أفطر يوماً في رمضان في يوم ذي غيم ، ورأى أنه قد أمسى وقد غربت الشمس ، ثم جاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس ، فقال عمر : الخطب يسير ، وقد اجتهدنا » قال مالك : يريد بالخطب القضاء اهـ . ومثله في الموطأ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَكْرَهَةُ تَلْزَمُ الْمَكْرَهَ عَنْهَا ﴾ يعني أن المرأة المكروهة على

الجماع في نهار رمضان يلزم على مكرهها أن يكفر عنها وعن نفسه ، وعليهما القضاء والإمساك لحرمه الوقت . قال الدردير : وكفر عن أمته إن وطئها ، وعن غيرها إن أكرهها لنفسه نيابة ، بلاصوم وبلاعتق في الأمة ، أى ولو طأعته لأن طوعها إكراه ، مالم تنزين له فتلزمها فتصوم ، مالم يأذن لها في الإطعام . وأما الزوجة وغيرها فإن طأعته في الجماع أو الزنى فعليها القضاء والكفاره ، وإلا فعليه الكفارة نيابة عنها . وعليها القضاء فقط . هذا في إكراهها على نفسه لا إن أكرهها على غيره . قال النفراوى : وأما لو أكره شخص شخصاً على الأكل أو الشرب للزم المكره بالفتح القضاء ويلزم المكره بالكسر الكفارة ، وبخلاف من أكره غيره على جماع امرأة لا تلزمه كفارة . والفرق أن الانتشار معه نوع اختيار ، وإنما لم تلزمه الكفارة لأنه لم يتعمد . فالحاصل أن من أكره^(١) غيره على الجماع لا تلزمه كفارة ولا تلزم المكره بالفتح أيضاً لأن لزوم الكفارة مشروط بالتعمد اهـ . وما تقدم من تكفير المكره عن المكره محله إن كانت بالغة مسلمة عاقلة ، وإلا فلا . قال الصاوى على الدردير : الإكراه يكون بخوف مؤلم كضرب فأعلى ، كما كراه الطلاق ، فقد ذكر الرماضى أن الإكراه في العبادات يكون بما ذكر اهـ .

ولما أنهى الكلام عما يتعلق بثبوت الصيام ووجوبه ولوازم الإفطار من الكفارة وغيرها انتقل يتكلم في بعض ما يستحب للصائم ، وبعض مسائل الصيام ، وبيان ذلك ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فُضِّلَ ﴾

أى في بيان ما يندب فعله للصائم ، وما يلزمه وما يباح له ، وما يكره عليه فعله في رمضان وغيره . فقال رحمه الله تعالى : ﴿ يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ الْقَضَاءِ وَتَتَابُعُهُ ﴾ قال خليل عاطفاً على

(١) انظر الخطاب عند قول خليل وفي تكفير مكره رجل لجامع قولان .

الندوبات : وتمجيل القضاء وتتابعه ، يعنى يستحب لمن عليه قضاء صوم رمضان أو غيره أن يبادر في قضائه لأن المبادرة للطاعة وبراءة الذمة أولى من النافلة ، كما يستحب له أن يتابع ذلك القضاء .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُخِّرَهُ أَوْ بَعْضَهُ لِفَيْحٍ عَذْرٍ مُتَّصِلٍ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخِرُ فَعَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ الْكَفَّارَةُ ﴾ أى الصغرى كما تأتى ، لتفريطه فى القضاء حتى دخل رمضان آخر بغير عذر ، لا إن اتصل عذره . قال الدردير : ووجب إطعام مده عليه الصلاة والسلام لمفرط فى قضاء رمضان لمثله عن كل يوم لمسكين ، إن أمكن القضاء بشعبان ، لا إن اتصل عذره بقدر ما عليه مع القضاء أو بعده اه قوله بشعبان أى إلى تمام شهر شعبان ، فمن عليه خمسة أيام مثلاً وحصل له عذر كمرض ، أو سفر ، أو جنون ، أو حيض قبل رمضان الثانى بخمسة أيام واتصل عذره فلا إطعام عليه ، وإن كان طول عامه خالياً من الأعذار ، وإن حصل العذر له فى يومين فقط وجب عليه إطعام ثلاثة أمداد لأنها أيام التفريط دون أيام العذر اه . قال رحمه الله تعالى : ﴿ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ مِدًّا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ ﴾ يعنى تمليك مد لمسكين فى كل يوم يقضيه من غالب قوت أهل البلد ، وذلك بعدد الأيام .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَلْزَمُ الْمَرْضِعَ تَفْطِيرُ خَوْفًا عَلَى الرَّضِيعِ ، لَا الْخَامِلِ ، وَفِيهَا خِلَافٌ ﴾ والمعنى كما قال عبد البارى : أن الحامل إذا خافت على ما فى بطنها أفطرت ولم تطعم ، وقد قيل تطعم . والمرضع إذا خافت على ولدها ولم تجد من تستأجره له ، أو لم يقبل غيرها أفطرت وأطعمت اه . ومثله فى الرسالة . وما ذكر من الخلاف فى الحامل إن أفطرت فالشهور أنها لا تطعم كالمرضى . قال النفراوى : والحاصل أن كل من جاز له الفطر لمرض أو سفر أو مشقة لا إطعام عليه إلا من يسقط عنه الصوم لكبر أو عطش كما تقدم ، وإلا الحامل والمفرط فى قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر اه .

وأشار رحمه الله تعالى الى حكم العاجز عن الصيام لكبير أو عطش فقال : ﴿ وَ يُسْتَحَبُّ لِلْعَاجِزِ لِكَبِيرٍ أَوْ عَطَشٍ ﴾ بمعنى أن يندب له إطعام مسكين مداً عن كل يوم يمر عليه لمجزئه عن الصوم . قال في الرسالة : ويستحب للشيخ الكبير إذا أفطر أن يطعم ، أى مداً عن كل يوم . وإنما يكتفى بالإطعام إذا كان لا يستطيع الصوم جملة ، وأما لو كان يقدر عليه ولو في غير رمضان لوجب عليه القضاء ولا إطعام عليه . ومثل الشيخ الكبير من لا يستطيع ترك الماء لشدة العطش في جميع الزمن . قال خليل عاطفاً على المندوب : وفدية لهم وعطش . وقول المدونة : ولا فدية على من لم يستطع الصوم ، ومراده عدم الوجوب ، فلا ينافي الندب ، كما قال المصنف اه فراوى .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمَا ﴾ أى على العاجز لكبير أو العاجز لعطش إذا كانا لا يستطيعان الصوم ولو في زمن الشتاء أو في أى زمان من الأزمنة ، وإلا وجب عليهما القضاء كما تقدم . وإنما أبيح لهما الفطر ولا قضاء لقوله تعالى « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » وقوله تعالى « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ يَوْمِهِ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ ، جُنَّ مِنَ اللَّيْلِ ، أَوْ طَوَّأَعْلَيْهِ ، بَلَغَ مَجْنُونًا أَوْ صَحِيحًا ، لَا بِالْيَسِيرِ ﴾ بمعنى كما قال عبد الباري العشماوى ، ومن شروط صحة الصوم العقل ، فمن لا عقل له كالمجنون والمغنى عليه لا يصح منه في تلك الحالة ، ويجب على المجنون إذا عاد إليه عقله ولو بعد سنين كثيرة أن يقضى ما فاتته من الصوم في حال جنونه . ومثله للمغنى عليه إذا أفاق ، أى فإنه يقضى الصوم إذا أغمى عليه يوماً كاملاً ، أو أقله ، ولم يسلم أوله ، ولا يلزمه الإمساك فيما بقى من يومه على المتمد ، كما في الصفتى نقلاً عن العدوى اه . وقال صاحب الرسالة : ومن أغمى عليه ليلاً فأفاق بعد طلوع الفجر فعليه قضاء الصوم ، ولا يقضى من الصلوات إلا ما أفاق في وقته . قال النفراوى : ولو وقت الضرورى . ثم قال : تنبيه كان الأنسب للمصنف أن لو

قال : ولا يطالب المغمى عليه بفعل شيء من الصلوات إلا ما أفاق في وقته ، لأن القضاء عبارة عن الإتيان بما خرج وقته وما أفاق في وقته أداء لا قضاء . وقال قبل ذلك : وأما النائم مغمى عليه أيام وهو نائم بعد تبين النية فلا قضاء عليه أى لصحة صومه بقاء تكلفه ، وإنما الساقط عن النائم الإثم فقط ، حتى لو يت النية بعد ثبوت الشهر ونام جميعه صح صومه وبرئت ذمته ، وليس السكران بحلال كالنائم بل كالجنون فيجب عليه القضاء اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَنْزِمُ الْكَافِرَ إِمْسَاكَ بَقِيَّةِ يَوْمٍ إِسْلَامِهِ ﴾ وما ذكره رحمه الله من لزوم الإمساك قول في المذهب ، لكن المشهور الاستحباب . قال خليل عاطفاً على الندوبات : وإمساك بقية اليوم لمن أسلم اهـ كما يأتي عن قريب إن شاء الله تعالى . قال الخرشي : يريد أن الكافر إذا أسلم في نهار رمضان فإنه يستحب له الإمساك في بقية ذلك اليوم ليظهر عليه صفات الإسلام بسرعة . وإنما يجب عليه الإمساك ترغيباً للإسلام ، ويستحب له أيضاً قضاؤه اهـ . ومثله في الفواكه للنفراوى . أنظر الخطاب ، وفيه زيادة إيضاح لمن يريد أكثر من هذا .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ لِلصَّيِّ بِلُغَةِ الْإِمْسَاكَ ﴾ بمعنى يندب للصبي بلوغه نهاراً في رمضان أن يمسك بقية يومه عن المفطرات لحرمه الشهر ، هذا إذا بلغ الصوم ، وإلا فلا يستحب له ذلك . قال العلامة الخطاب : وإذا بلغ الصبي أو الصبية وهو صائم فإنه يتمادى لأن صومه انعقد نافلاً ظاهراً وباطناً ، فإن كان مفطراً فهو كالحائض أى فلا يستحب له الإمساك ، ولا يجب عليه قضاء ما مضى من رمضان ولا قضاء اليوم الذي بلغ فيه اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ لَا بَقِيَّةَ يَوْمٍ الشَّاءِ وَالطَّهْرِ وَقُدُومِ الْمَسَافِرِ مُفْطَرّاً ﴾ قال في الرسالة : وإذا قدم المسافر مفطراً ، وطهرت الحائض نهاراً فلهما الأكل في بقية يومهما .

قال شارحها . وكللفطر لضرورة جوع أو عطش ، والرضع يموت ولدها نهاراً ، والمريض يقوى ، والصبي يبلغ ، ولم يكن بيت الصوم ، أو بيته وأفطر عدداً قبل بلوغه فلا يجب الإمساك على واحد من هؤلاء بقية يومه ، بخلاف الصبي بيت الصوم ويستمر صائماً حتى بلغ ، أو أفطر ناسياً وأمسك فإنه يجب عليه الإمساك في هاتين الصورتين ، نقله النفراوى عن الأجهورى اه . وقال العلامة الدردير - عاطفاً على اللندوبات - : وإمساك بقية اليوم لمن أسلم وقضاؤه ، بخلاف من زال عذره المبيح له الفطر مع العلم بمرضان ، كصبي بلغ أى فلا يندب له الإمساك ، وهذا عند عدم تبين الصوم ، ومريض صح ، ومسافر قدم فيطأ امرأته كذلك أى التى زال عذرها المبيح لها الفطر مع العلم بمرضان ، بأن قدمت معه من السفر ، أو طهرت من حيض أو نفاس ، أو بلغت نهاراً ، أو أفاقت من جنون اه بتوضيح .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ السَّفَرُ الْمُبِيحُ سَفَرٌ الْقَصْرُ ﴾ يعنى السفر المبيح الفطر فيه هو السفر الذى تقصر فيه الصلاة ، بأن كان سفرأ مباحاً أربعة برد ذهاباً كما تقدم فى صلاة السفر . وإذا كان السفر تقصر فيه الصلاة يجوز الفطر فيه فى رمضان إذا شرع فى السفر . ما لم يبيت الصوم ، فإن بيت الصوم منع الفطر . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ ﴾ يعنى أن الصوم فى السفر أفضل من الفطر فيه لمن قوى على ذلك ، لقوله تعالى « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » الآية . وقال فى الرسالة : ومن سافر سفرأ تقصر فيه الصلاة فله أن يفطر وإن لم تنله ضرورة ، وعليه القضاء ، والصوم أحب إلينا . أى معاشر المالكية .

قال رحمه الله تعالى ﴿ وَإِذَا أَجَّعَ إِقَامَةُ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ لَزِمَهُ ﴾ يعنى إذا نوى المسافر إقامة أربعة أيام بموضع لزمه الصوم كما لزمه إتمام الصلاة . قال النفراوى فى الفواكه : تنبيهات : الأول يقطع جواز الفطر ما يقطع جواز قصر الصلاة المشار إليه بقول خليل :

وقطعه نية إقامة أربعة أيام صحاح ولو بخلاله إلا العسكر بدار الحرب اهـ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمُتَطَوِّعُ إِنْ أَفْطَرَ سَاهِيًا لَزِمَهُ إِمْسَاكُ بَقِيَّةِ يَوْمِهِ لَا قَضَاؤَهُ ﴾ يعني أن الصائم المتطوع إذا أفطر ساهياً فإنه يجب عليه الإمساك إلى الغروب . وفي الموطأ « قال يحيى سمعت مالكا يقول : من أكل أو شرب ساهياً أو ناسياً في صيام تطوع فليس عليه قضاء ، ولَيْتَمَ يَوْمَهُ الَّذِي أَكَلَ فِيهِ أَوْ شَرِبَ وَهُوَ مُتَطَوِّعٌ ، وَلَا يَفْطُرُهُ ، وَلَيْسَ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ أَمْرٌ يَقْطَعُ صِيَامَهُ وَهُوَ مُتَطَوِّعٌ قِضَاءُ إِذَا كَانَ إِنَّمَا أَفْطَرَ مِنْ عَذْرِ غَيْرٍ مُتَعَمِّدٍ لِلْفِطْرِ » الحديث اهـ وقال في الرسالة : ومن أفطر في تطوعه عامداً أو سافر فيه فأفطر لسفره فعليه القضاء ، وإن أفطر ساهياً فلا قضاء عليه ، بخلاف الفريضة اهـ

قال الشارح : قوله فلا قضاء عليه أى لعدم تعمده ، ولكن يجب عليه الإمساك بقية يومه . واختلف في ندب قضائه على قولين . ومثل الناسي المفطر لضرورة كجوع أو عطش ، أو لوجه كأمير شيخه ، أو أحد أبويه ، والمراد شيخه في العلم أو الطريقة اهـ قاله النفراوى .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَحْرُمُ صِيَامُ الْعِيدِ ﴾ يعني أنه لا يجوز صيام يوم العيد سواء عيد الفطر أو الأضحى لما في الحديث الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الأضحى » قال الزرقانى على الموطأ : فصيامهم ما حرام على كل أحد من متطوع ، ونادر ، وقاض فرضاً ، ومتمتع ، وغير ذلك إجماعاً ؛ لأنه معصية فلا يصومهما من نذرهما ، لحديث « من نذر أن يعصى الله فلا يعصه » قال المازرى : ذهب مالك إلى من نذر صوم أحد العيدين لا ينعقد ولا يلزمه قضاؤه ، وخالفه أبو حنيفة .

والحديث رواه مسلم ، وأعاده الإمام في الحج انظرها اهـ . وقال في المدونة : سئل ابن القاسم : أرايت لو أن رجلاً أصبح يوم الأضحى أو يوم الفطر صائماً ، فقيل له إن هذا اليوم لا يصلح فيه الصوم فأفطر أياكون عليه قضاؤه في قول مالك أم لا؟ قال : لا يكون عليه قضاؤه عند مالك اهـ . وفي الرسالة : ولا يجوز صيام يوم الفطر ولا يوم النحر ، ولا يصوم اليومين

اللذين بعد يوم النحر إلا المتمتع الذي لا يجد هدياً ، واليوم الرابع لا يصومه متطوع ،
ويصومه من نذره أو من كان في صيام متتابع قبل ذلك اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُكْرَهُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ إِلَّا لِمَتَّعَ وَنَحْوِهِ ﴾ . يعني أن
أيام التشريق لا يجوز صيامها إلا للمتمتع الذي لم يجد الهدي فله صيامها بلا كراهة . قال
مالك في المدونة : من نذر صيامها أو كان عليه صوم واجب ، أو نذر صيام ذى الحجة
فلا ينبغي له أن يصوم أيام الذبح الثلاثة ، ولا يقضى فيها صياماً واجباً عليه من نذر أو
رمضان ، ولا يصومها أحد إلا المتمتع الذي لم يجد الهدي فذلك يصوم اليومين الآخرين ،
ولا يصوم يوم النحر أحد ، وأما آخر أيام التشريق فيصام إن نذره رجل ، أو نذر
صيام شهر ذى الحجة ، فأما أن يقضى به رمضان أو غيره فلا يفعل اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ أَيَّامِ الْبَيْضِ ﴾ سميت بذلك لبياض
الليالي بالقمر من الغروب إلى الفجر ، وهي الثلاثة عشرة وتالياتها . وما ذكر المصنف
من استحباب صيامها وهو كذلك ، إلا أن الإمام مالكا كره تعيينها فراراً من التحديد
فيما لا يحدده الشارع ، فإن وافق صومها بلا قصد لها فلا كراهة . وفي الحديث عن أبي
ذر أنه قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام : ثلاثة
عشر وأربعة عشر وخمسة عشر » رواه النسائي والترمذي ، وصححه ابن حبان اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ عَرَفَةَ ﴾ يعني ينبغي صيام يوم عرفة لمن لم يحج ،
ويكبه صومه للحاج ، لما في الحديث عن أبي هريرة قال « إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
عن صوم يوم عرفة بعرفة » رواه الخمسة غير الترمذي . ويتأكد فطر من بعرفة ليتقوى
على أداء المناسك ، ويكره له صومه لثلاث يضعفه عن الوقوف ، وأيضاً وفي فطره تأسيماً به
صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه أفطر في حجة الوداع .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَعَاشُورَاءَ ﴾ أي يستحب للمكلف صيام يوم عاشوراء وهو عاشر

الحرم ومثله تاسوعاء وهو تاسع الحرم . قال الخرشي : والمعنى أن صيام يوم عاشوراء ويوم تاسوعاء مستحب وإنما قُدِّمَ عاشوراء لأنه أفضل من تاسوعاء لأنه يكفر سنة ، وقد صامه النبي صلى الله عليه وسلم قبل فرض رمضان . وأما تاسوعاء : فقد تَمَنَّى رسول الله عليه الصلاة والسلام صيامه ، لقوله « لئن بقيت إلى قابل لأصومنَّ التاسع » رواه مسلم . وفي رواية « فإذا كان العام المقبل إن شاء الله صُمنا اليوم التاسع » فلم يأت العام المقبل حتى تَوَفَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال القرطبي في تفسيره : ولم يصم النبي صلى الله عليه وسلم التاسع قط ، بيّنة قوله لئن بقيت إلى قابل الحديث . وقد ذكر العلماء اثني عشر خصلة مستحبة تفعل في يوم عاشوراء انظرها في الخرشي اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْاِثْنَيْسِ ﴾ يعني من الأيام الفاضلة التي يستحب فيها الصوم يوم الاثنين ويوم الخميس . وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الاثنين فقال « ذلك يومٌ ولدتُ فيه وبعثت فيه ونزلَ عليّ القرآن » رواه أبو داود ومسلم . وصامهما رسول الله صلى الله عليه وسلم كما شهد بذلك حديث أبي قتادة . وسئل النبي عن ذلك فقال « إِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ تُعْرَضُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْاِثْنَيْسِ فَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَلَيَّ وَأَنَا صَائِمٌ » اهـ . رواه أصحاب السنن .

ثم انتقل يتكلم على الاعتكاف لما فيه من المناسبة بينه وبين الصوم فقال رحمه الله تعالى :

﴿ باب الاعتكاف ﴾

وفي نسخة ذكر هنا فصل بعد الباب والصواب حذفه . اكتفاء بذكر الباب .
والإعتكاف لغة العكوف وهو اللزوم ، وشرعاً لزوم مسلم مميز مسجداً مباحاً بصوم ليلة ويوماً لعبادة قاصرة بنية ، كافاً عن الجماع ومقدماته اهـ . وعبارة صاحب العزّة :
(٢٨ - أسهل المدارك ١)

وحقيقته اللبث في المسجد للعبادة على وجه مخصوص . وأقله يوم وليلة ، وأكمله عشرة أيام . وهو من نوافل الخير اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ الْاعْتِكَافُ مُلَازِمَةُ الْمَسْجِدِ لَيْلًا وَنَهَارًا مَعَ النِّيَّةِ وَالصَّوْمِ مُشْتَفِلًا بِالْعِبَادَاتِ ﴾ . يعني أن الاعتكاف عبادة مخصوصة ، وهي ملازمة المسجد ، كما قال الله تعالى « وأنتم عاكفون في المساجد مع النية والصوم مشتغلا بالعبادة المخصوصة ، وهي الصلاة ، وتلاوة القرآن وذكر الله تعالى كالهيلة والحمدلة ، والاستغفار ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . وينبغي أن يستغرق أوقاته بذلك ، لأن المقصود تصفية النفس وصرفها عن شهواتها الدنيوية ، كما قال رحمه الله تعالى : ﴿ تَارِكًا لِلْأَسْبَابِ الدُّنْيَوِيَّةِ إِلَّا لِضُرُورَةٍ تَحْصِيلِ طَعَامِهِ ﴾ . يعني كما قال مالك في المدونة ، ومثله في الموطأ : المعتكف مُقْبِلٌ عَلَى شَأْنِهِ لَا يَعْزِضُ لغيره مما يشغل به نفسه من التجارات أو غيرها . وقال : لا بأس أَنْ يَشْتَرِيَ وَيَبِيعَ الشَّيْءَ الْخَفِيفَ لِعَيْشِهِ الَّذِي لَا يَشْغَلُهُ . وأما شراؤه أو بيعه للتجارة داخل المسجد فيكره اه . وفي التفراوى : فالحاصل أنه يكره بيعه أو شراؤه للتجارة مطلقاً أى سواء كان خارج المسجد أو داخله ، ويجوز لغيرها مما لا يستغنى عنه ولو خارجه بحيث لا يجاوز محلاً قريباً يمكن الشراء منه ، ويشترط أى لا يجد من يشتري . له وسئل مالك : أيجلس مجالس العلماء ويكتب العلم ؟ فقال : لا يفعل إلا الأمر الخفيف ، والترك أحب إلى اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَشْرَاطُهُ الْخُرُوجُ مُلْتَمَى ، وَيَبْطُلُ بِالْخُرُوجِ إِلَّا لِحَاجَةٍ الْإِنْسَانِ أَوْ طَعَامِهِ ، وَلَوْ لِعِبَادَةٍ أَوْ صَلَاةٍ جَنَازَةٍ أَوْ جُمُعَةٍ ﴾ . يعني لا شرط في الاعتكاف سواء قبل الدخول أو بعده . قال ابن عرفة : وشرطنا فيه لغو . وقال خليل : وإن شرط سقوط القضاء لم يفده اه . وقال مالك في المدونة : لم أسمع أن أحداً من أهل العلم يذكر أن في الاعتكاف شرطاً لأحد ، وإنما الاعتكاف عمل من الأعمال كهيئة الصلاة والصوم

والحج ، فمن دخل في شيء من ذلك فإنما يعمل فيه بما مضى من السنة في ذلك ، وليس له أن يحدث في ذلك غير ما مضى عليه الأمر بشرط يشترطه أو بأمر يبتدعه ، وإنما الأعمال في هذه الأشياء بما مضى فيها من السنة ، وقد اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرف المسلمون سنة الاعتكاف . اهـ . ومثله في الموطأ . وقوله : ويبطل بالخروج إلخ هذا شروع في ذكر مبطلاته . أى ويبطل الاعتكاف بالخروج عن المعتكف بغير حاجة الإنسان ، ولو لعيادة مريض أو لصلاة الجنائزة ، أو كان خروجه للجمعة كما يأتي عن قريب . ويبطل أيضاً بفعل الكبائر كشرب الخمر . وبالجماع ، أو مقدماته ليلاً أو نهاراً . ولا يصلى على الجنائزة ولو لاصقته ، ولا يعود مريضاً إلا إذا كان بقربه ، ويكره أكله بفناء المسجد . وكذلك فعل غير ذكر وتلاوة وصلاة .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ﴾ قال في الرسالة : وأقل ما هو أحب إلينا من الاعتكاف عشرة أيام . ومن نذر اعتكاف يوم فأكثر لزمه ، وإن نذر ليلة لزمه يوم وليلة . قال خليل : ولزم يوم إن نذر ليلة ، وكذا عكسه ، بخلاف ما لو نذر بعض يوم أو بعض ليلة فلا يلزمه شيء ، إلا أن ينوى الجوار فيلزمه ما نوى اهـ . انظر النفراوى .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَجُوزُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ إِلَّا مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ فَيَتَعَيَّنُ الْجَامِعُ ﴾ . يعنى أن الاعتكاف جائز في كل مسجد من المساجد إلا من تلزمه الجمعة ويتعين من الأيام التي تدركه فيها فيتعين الجامع ، وإلا خرج وبطل بالخروج . قال ابن جزى : فإن نوى اعتكاف مدة يتعين عليه اتیان الجمعة في اثنائها تعين الجامع ، لأنه إن خرج إلى الجمعة بطل اعتكافه ، خلافاً لأبى حنيفة وابن الماجشون اهـ . قال أبو الحسن في العزبة : المسجد من أركان الاعتكاف ، فلا يصح في غيره . قال شارحها : ولا يشترط كون المسجد جامعاً إلا أن يكون المعتكف نوى أو نذر أياماً تأخذه فيها الجمعة وكان ممن تجب عليه

فيجب عليه الاعتكاف في الجامع فيما تصح فيه الجمعة دائماً ، لا برحبته الخارجة عنه . وأما رحبته الداخلة فيه فيصح فيها ، إذ هي عبارة عن صحن الجامع ، فإن اعتكف في غير الجامع زمناً تأخذه فيه الجمعة خرج وبطل اعتكافه ، فإن لم يخرج حرم عليه ولم يبطل اعتكافه ، لأنه لم يرتكب كبيرة بناء على ما ذهب إليه الخطاب في باب الجمعة من أن تركها مرة من غير عذر صغيرة ، ولا يعد مرتكباً كبيرة إلا أن يتركها ثلاث مرات متواليات خلافاً لأصنغ اه قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَدْخُلُ مُعْتَكِفُهُ قَبْلَ الْفَجْرِ ﴾ وما ذكره المصنف من دخول المعتكف في معتكفه قبل الفجر وإن كان جائزاً إلا أنه خلاف المندوب ، فالمندوب الدخول قبل غروب الشمس . قال مالك في الموطأ : يدخل المعتكف المكان الذي يريد أن يعتكف فيه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد أن يعتكف فيها حتى يستقبل باعتكافه أول الليلة التي يريد أن يعتكف فيها اه . انظر شرحه للزرقاني . وقال أبو محمد في الرسالة : وليدخل معتكفه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد أن يبتدئ فيها اعتكافه . قال شارحها : ليستكمل الليلة . وحكم الدخول في ذلك الوقت الوجوب إن كان الاعتكاف مندوراً ، والندب إن لم يكن مندوراً ، وعلى الوجهين لو آخر دخوله ودخل قبل الفجر ، أجزأه قال خليل عاطفاً على المندوبات : ودخوله قبل الغروب . وصح إن دخل قبل الفجر لأنه أدرك محل النية ، بل ولو دخل مع الفجر بناء على صحتها مع الفجر ، لكن مع الإثم على التأخير في الاعتكاف المندور . وإنما أجزأه مع مخالفته الواجب بناء على أن أقله يوم اه . قلت : وما ذكره من هذا البناء مرجوح . انظر حاشية العدوى على الخرشي . قال رحمه الله تعالى ﴿ فَإِنْ دَخَلَ بَعْدَهُ بَطَلَ ﴾ يعني إن دخل المعتكف محل اعتكافه بعد طلوع الفجر بطل اعتكافه . قال ابن جزى في القوانين : وأما زمانه فأقله يوم وليلة والاختيار أن لا ينقص عن عشرة أيام ولا حد لأقله عندهما^(١) . ويستحب أن يدخله قبل

(١). أي عند الشافعي وأبي حنيفة .

غروب الشمس من ليلة اليوم الذى يبدأ فيه ، فإن فعل ذلك أجزأه إتفاقاً ، وإن دخل بعد الفجر لم يحزه ، وإن دخل بين المغرب والعشاء فى الصحة والبطلان قولان اه . وفى الصاوى : قال ابن الحاجب . من دخل قبل الغروب اعتدَّ بيومه ، وبعد الفجر لا يعتدَّ به ، وفيما بينهما قولان المشهور الاعتداد . وقال سحنون : لا يعتد . وحل بعضهم قول سحنون على النذر ، والقولين بالاعتداد على النفل . ولكن المتمد الاعتداد مطلقاً نفلاً أو نذراً اه . وما ذكره ابن جزى وابن الحاجب هو مذهب الجمهور خلافاً للأوزاعى ومن معه القائلين إنما السنة أن يدخل المعتكف اعتكافه بعد صلاة الصبح مستدلين بظاهر حديث عائشة . انظر الزرقانى على الموطأ اه . وقال مالك فى حديث أبى سعيد الخدرى فى الاعتكاف : إن ذلك يعجبنى ، وعلى ذلك رأيت أمر الناس أن يدخل الذى يريد الاعتكاف فى العشر الأواخر حين تغرب الشمس من ليلة إحدى وعشرين ، ويصلى المغرب فيه ثم يقيم . فلا يخرج إلى أهله حتى يفرغ من العيد . وذلك أحب الأمر إلى فيه اه مدونة . وما ذكره الإمام من حديث أبى سعيد من أن المعتكف لا ينصرف إلى أهله حتى يصلى العيد أشار إليه المصنف بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ وَمُعْتَكِفُ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ لَا يَنْصَرِفُ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا بَعْدَ شُهُودِ الْعِيدِ ﴾ قال فى الرسالة : ومن اعتكف أول الشهر أو وسطه خرج من اعتكافه بعد غروب الشمس من آخره . وإن اعتكف بما يتصل فيه اعتكافه بيوم الفطر فليبت ليلة الفطر فى المسجد حتى يغدو منه إلى المصلى . قال مالك : بلغنى أنه عليه الصلاة والسلام كان يفعل ذلك عند اعتكافه العشر الأواخر من رمضان اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ فَلَا يَصِحُّ فِي بَيْتِهَا ﴾ يعنى أن الاعتكاف لا يصح فى البيوت ، بل فى المساجد ولولا امرأة ، فالمسجد شرط فى صحته كما تقدم . قال النفراوى : فلا يصح فى بيت ، ولا فى مسجد محجر ، ولا فى سطح المسجد ، ولا فى بيت

قناديله ولو كان المعتكف امرأة اه . قال الخطاب عند قول خليل ومسجد : أى فى صحته بمطلق مسجد ، أى مسجد مباح . قال ابن رشد : وأما الاعتكاف فى مساجد البيوت فلا يصح عند مالك لرجل ولا امرأة ، خلاف قول أبى حنيفة فى أن المرأة تعتكف فى مسجد بيتها اه . وقال مالك فى الموطأ : الأمر عندنا الذى لا اختلاف فيه أنه لا يكره الاعتكاف فى كل مسجد يجمع فيه ولا أراه كره الاعتكاف فى المساجد التى لا يجمع فيها إلا كراهية أن يخرج المعتكف من مسجده الذى اعتكف فيه إلى الجمعة أو بدعها ، فإن كان مسجداً لا يجمع فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه اتيان الجمعة فى مسجد سواء فإنى لا أرى بأساً بالاعتكاف فيه ، لأن الله تبارك وتعالى قال « وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ » فعم الله المساجد كلها ، ولم يخص شيئاً منها اه . ومثله فى المدونة

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَرَّضَ لَهُ مَا يَمْنَعُهُ إِيْتَامَهُ مِنْ مَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ الْمَقَامَ خَرَجَ وَعَلَيْهِ حُرْمَةُ الْاِعْتِكَافِ ، فَإِذَا زَالَ عُذْرُهُ عَادَ فِي الْقَوْرِ ﴾ . يعنى أن المعتكف إذا عرض له عذر فى أثناء اعتكافه وقبل اتمام ما نواه أو نذره ، فإن كان عذره خفيفاً لا يمنعه المكث فى المسجد فلا يخرج ، وإن كان مما يمنع المكث فيه كالحيض والإسهال والمرض الشديد وجب عليه الخروج إلى منزله ، فإذا زال عنه العذر رجع إلى المسجد وقتئذ وحرمة الاعتكاف معه فى حالة العذر ، وإن تأخر عن المسجد بعد العذر بطل الاعتكاف . فان ر الرسالة . وإن مرض خرج إلى بيته ، فإذا صح بنى على ما تقدم ، وكذلك إن حاضت المعتكفة وحرمة الاعتكاف عليهما فى المرض ، وعلى الحائض فى الحيض ، فإذا طهرت الحائض أو أفاق المريض فى ليل أو نهار رجعا ساعتئذ إلى المسجد اه . قال خليل : وبني بزوال إغماء أو جنون ، كان منع من الصوم لمرض أو حيض أو عيد ، وخروج وعليه حرمة ، فإن أخره بطل إلا ليلة العيد ويومه اه . وقوله إلا ليلة العيد ويومه يعنى لو زال عذره ليلة العيد أو يومه وأخر رجوعه إلى المسجد حتى مضى يوم العيد وتاليه فى عيد الأضحى فإن اعتكافه

لا يبطل ، بخلاف ما لو طهرت الحائض أو صح المريض وأخر كل الرجوع إلى المسجد فإن اعتكافه يبطل لصحة صوم ذلك اليوم لغيرها ، بخلاف يوم العيد فإن صومه لا يضح لأحد اه خرشي

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِنْ شَرَطَ عَدَمَ الْقَضَاءِ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يُفِدْهُ عَلَى الْمَشْهُورِ ﴾ يعني كما قال الخرشي : إن المعتكف إذا اشترط ما ينافي اعتكافه ، بأن قال إن حصل له مانع يوجب القضاء لا أقضى ، فإن شرطه لا يفيد ويصح اعتكافه على مقتضى الاعتكاف المشروع . قال ابن عرفة : وشرط منافي له لغو . وقال صاحب الشامل : فإن شرط سقوط القضاء لحدوث مرض أو غيره لم يفده على المشهور ، وثالثها إن وقع بعد الدخول وإلا بطل اه . وتقدم لنا هذه المسألة عند قول المصنف واشترطه الخروج مانع فراجع اه إن شئت .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ الْأَسْتِمَاعُ كَيْلًا أَوْ نَهَارًا لَا عَقْدُ نِكَاحٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ يعني كما قال مالك في الموطأ : لا بأس بنكاح المعتكف نكاح الملك ، ما لم يكن السيس . والمرأة للمعتكفة أيضاً تنكح نكاح الخطبة ما لم يكن السيس . ويحرم على المعتكف من أهله بالليل ما يحرم عليه منهن بالنهار ، ولا يحل لرجل أن يمس امرأته وهو معتكف لا يتلذذ منها بقبلة ولا غيرها ، ولم أسمع أحداً يكره للمعتكف ولا للمعتكفة أن ينكحها في اعتكافها ما لم يكن السيس فيكره . ولا يكره للصائم أن ينكح في صيامه ، وافر بين نكاح المعتكف ونكاح المحرم ، أن المحرم يأكل ويشرب ويعود المريض ، ويشهد الجنائز ، ولا يتطيب . والمعتكف والمعتكفة يدهنان ويتطيبان ، ويأخذ كل واحد منهما من شعره ، ولا يشهدان الجنائز ، ولا يصليان عليها ، ولا يعودان المريض ، فأمرهما في النكاح مختلف ، وذلك الماضي من السنة في نكاح المحرم والمعتكف والصائم اه . وفي المدونة :

وإن جامع في ليل أو نهار ناسياً ، أو قبل أو باشر أو لامس فسد التكافه وابتدأه اهـ .
انظر الخطاب .

ولما أنهى الكلام على دعائم الإسلام الثلاث ، وهي الصلاة والزكاة والصوم
وما يتعلق بجميع ذلك انتقل يتكلم على الدعامة الرابعة ، وهي الحج فقال رحمه
الله تعالى :

كتاب الحج

وهو لغة القصد ، وعرفاً حضور جزء بعرفة ساعة من ليلة يوم النحر ، وطواف بالبيت سبعاً ، وسعى بين الصفا والمروة سبعاً بإحرام . وقال بعض المبرِّفين : الحج لغة القصد مطلقاً . وفي الشرع قصد البيت الحرام لأداء ما فرض عيناً أو كفائياً أو مانداً . وهو عبادة عظيمة ينبغي أدائها على الوجه الذي قرره الشارع ، وإلا ردت على وجه صاحبها اهـ . واعلم أن الله تعالى أوجب على عباده حج بيته الحرام من استطاع إليه سبيلاً . قال سبحانه وتعالى « **وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ** » وعن أبي هريرة قال « **خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال . رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو قلت نعم لوجبت ، ولما استطعتم** » الحديث ، مسلم والنسائي والترمذي . وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « **العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة** » رواه البخاري ومسلم . ثم اعلم أن للحج أركاناً وواجبات ، وسنناً ، ومندوبات ، وجائزات ، ومكروهات ، ومنوعات ، ومبطلات . وستقف عليها في مواضعها إن شاء الله تعالى . وبدأ رحمه الله تعالى بمن يلزمه الحج فقال : « **يَلْزَمُ كُلَّ مُسْلِمٍ خَيْرٌ مُّكَلَّفٍ مُّسْتَطِيعٍ** » قد أخبر رحمه الله تعالى أن الإسلام شرط في صحة الحج ، فالكافر لا يصح منه حتى يسلم ، وكذا قد أخبر أن الحرية شرط في وجوبه ، فالعبد ومن فيه بقية الرق لا يلزمه الحج وإن وقع منه وقع نفلاً ، وإذا عتق وجب عليه حجة الإسلام ، ومثله الصبي والمجنون إذا أدخلهما وليهما في حرمة الإحرام ، ثم إذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون لزمهما حجة الإسلام^(١) . وقوله مستطيع ، سيأتى معنى الاستطاعة

عن قريب

(١) سيأتى في المصنف فصل مستقل فيما يتعلق بحج الصبي وغيره

قال رحمه الله تعالى : ﴿ عَلَى الْفَوْرِ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ ﴾ . يعنى أن الحج واجب على الفور وجوباً موسعاً ، فى العمر مرة ، وما زاد على المرة مندوب . وينبغى أن ينوى به القيام بفرض الكفاية الذى هو إقامة الموسم فى كل سنة ليحصل له ثواب ذلك . وما ذكره من فورية الحج هو الراجح فى المذهب . وقيل على التراخى . قال فى الدر الثمين للعلامة محمد بن أحمد ميارة : وفى كون وجوبه على الفور أو على التراخى إلى خوف الفوات فيكون حينئذ واجباً على الفور قولان . وخوف الفوات إما بفساد الطريق بعدم أمنها ، أو بذهاب ماله ، أو صحته ، أو ببلوغ المكلف ستين سنة اه . انظر فى الكتاب المذكور أقوال العلماء

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْإِسْطَاعَةُ إِنْ كَانَ الْوُصُولُ مَعَ الْأَمْنِ كَيْفَمَا تَيَسَّرَ ﴾ . يعنى أن الاستطاعة التى هى من شروط وجوب الحج هى إمكان الوصول . قال العلامة الشيخ حسين بن إبراهيم مفتى المالكية بمكة سابقاً فى توضيح المناسك : والاستطاعة هى إمكان الوصول بلا مشقة عظمت ، ولو بلا زاد وراحلة لذى صنعة تقوم به ، ولو بالسؤال إذا كان ذلك عيشه فى بلاده ، وكانت العادة إعطائه ، وقدر على المشى ، وأن يكون آمناً على نفسه وماله ، ويعتبر ما يرجع به إلى محل يمكنه فيه التعيش إن خشى الضياع بالإقامة بمكة اه . وعبارة ميارة فى الدر الثمين أنه قال : والاستطاعة هى إمكان الوصول إلى مكة بلا مشقة عظيمة مع القدرة على أداء الصلاة فى أوقاتها المشروعة لها فى السفر ، وعدم الإخلال بشئ من فرائضها ، ومع الأمن على النفس والمال من لص أو مكاس ، وإلا لم يجب الحج إلا أن يكون للكاس مسلماً يأخذ شيئاً لا يحجف بالشخص ولا ينكث بعد أخذه . ويجب الحج بلا زاد ولا راحلة إذا كان الشخص قادراً على المشى وله صنعة يفتات منها ولو بالسؤال إذا كان ذلك عيشه فى بلده ، وكانت العادة إعطائه ، وإن لم يكن ذلك عيشه فى بلده فلا يجب عليه الحج ، ويكره له الخروج ، ومن قدر على المشى ووجد

من يؤاخره نفسه للخدمة ولا يزرى به ذلك وجب عليه الحج ، ومن عجز عن المشى اعتبر في حقه وجود المركوب بشراء أو كراء . ومن لم تكن له صنعة يفعلها في الطريق يتعيش بها اعتبر في حقه وجود الزاد ، ومن عجز عنهما اعتبرا معاً في حقه اه . وقال الشيخ خليل في مناسكه : وليس من شروط الاستطاعة وجود الناض ، بل يلزمه أن يبيع من عروضه ما يباع على الفلنس اه

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَرْأَةُ مَعَ مَحْرَمٍ أَوْ رُقَّةٍ مَأْمُونَةٍ ﴾ يعني أن الاستطاعة في حق المرأة زيادة على ما تقدم وجود الزوج معها في السفر ، أو المحرم ولو غير بالغ ، ولولم تكن في رفقته لكن حيث يمكنها الوصول إليه بلا مشقة عند الحاجة ، ويقوم مقام المحرم الرقعة المأمنة في سفر الفرض فقط . والأصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَمَّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا أَوْ زَوْجُهَا أَوْ ابْنُهَا أَوْ أَخُوهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا » قال شارح هذا الحديث : وليس على المرأة حج إذا لم تجد محرماً ، كما في دلالة الحديث . وعند مالك لا يجب المحرم في سفر الفريضة ، وتكفي رقعة مأمنة . والمراد بالمحرم من حرم عليه نكاحها على التأييد اه

ثم انتقل رحمه الله تعالى يتكلم على أحكام النيابة بالحج وكيفيتها وتنفيذها فقال : ﴿ وَالْمَيِّتُ الصَّرُورَةُ إِنْ أَوْصَى بِهِ يَلْزَمُهُ فِي ثُلْثِهِ فَلَيْسَتْ أَجْرٌ مَنْ يَحْجُّ عَنْهُ ﴾ يعني أنه إذا أوصى الميت الصرورة وهو من لم يحج الفرض ، أي إذا أوصى بالحج عنه وجب على الموصى له أن ينفذ الوصية ، بأن يستأجر من يحج عنه في ثلث ماله ، وإن كانت الوصية بالحج مكروهة عند مالك ، والأولى الوصية بالصدقة ، وإنما نفذ الوصية به مراعاة لمن يقول بجواز النيابة مطلقاً ، وعندنا لا تصح النيابة عن الحي مطلقاً فرضاً أو نفلاً ، صحيحاً أو مريضاً بأجرة أم لا . قال الرماصي : المعتمد في المذهب أن النيابة عن الحي لا تجوز ولا تصح مطلقاً

إلا عن ميت أوصى به فتصح مع الكراهة اه . وقال ابن جزى : وإذا أوصى الميت أن يحج عنه من ماله وكان ضرورة نفذت الوصية من ثلث ماله ، وإن لم يوص سقط عنه . وقال الشافعى يحج عنه من رأس ماله ، وينوى الأجير الحج لمن حج عنه اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ الْإِجَارَةُ ضَرْبَانِ ﴾ يعنى أن الإجارة لها صورتان : الأولى على البلاغ ، والثانية على الضمان وهى أفضل . قال خليل عاطفاً على الأفضلية : وإجارة ضمان على بلاغ ، أى فضلت إجارة ضمان على إجارة بلاغ لأن إجارة الضمان أحوط للمال ، المعنى أن الاستئجار للحج على وجه الضمان أفضل من الاستئجار على وجه البلاغ . انظر الخطاب . ثم عرف إجارة البلاغ بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ بَلَاغٌ وَهِيَ دَفْعُ مَالٍ بِحَسَبِ كِفَايَتِهِ ، ذَهَابًا وَإِيَابًا فَمَا فَضَّلَ لَزِمَهُ رَدُّهُ ﴾ يعنى أن الإجارة المسماة بالبلاغ هى إعطاء ما ينفقه الأجير فى سفر الحج نيابة عن غيره بدءاً وعوداً بالمعرف ، وإن ضاع منه المال قبل الإحرام رجع ولا شئ عليه فى الضائع وإذا فرغ منه المال قبل إتمام العمل استمر على إنفاق نفسه من ماله ورجع على من استأجره بما أنفقه من عنده أو تسلف ، ويرجع عليه بالسرف ، أى إذا شهد عليه به ، وإذا مات قبل التمام أوصد يرجع للحساب كأجير الضمان اه نفرأوى . قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَلَفَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فَلَهُ التَّرْكُ ، فَإِنْ مَضَى لَمْ يَكُنْ لَهُ رُجُوعٌ بِنَفَقَتِهِ ﴾ قال نفرأوى : . وقدّمنا أنه إن ضاع المال قبل إحرامه يرجع ، فإن لم يرجع واستمر على العمل والإنفاق من عنده فلا شئ له فى الذهاب ولا فى الإياب إلى موضع الضياع ، بخلاف ما لو ضاع بعد الإحرام فإنه يستمر على عمل الحج ويكمل العمل ويجب على المستأجر الإنفاق عليه من مال نفسه لتفريطه بعدم الاستئجار على الضمان الذى هو الأحوط كما قدمنا اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَبَعْدَهُ يَلْزَمُهُ إِتْمَامُهُ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ بِالنَّفَقَةِ ﴾ يعنى إذا

تلف المال بعد الإحرام بالحج لزم الأجير إتمامه ويرجع على المستأجر بما أنفق . قال خليل : وإن ضاعت قبله رجع وإلا فنفقته على آجره إلا أن يوصى بالبلاغ ففي بقية ثلثه ولو قسم . قوله وإلا فنفقته إلخ يعني إذا ضاع المال بعد إحرام الأجير أو قبله ولم يعلم إلا بعده ، أو لم يمكنه الرجوع فإنه يستمر إلى تمام الحج ونفقته على مستأجره ، إلا أن يوصى للميت بالبلاغ ففي بقية ثلثه إن بقي منه شيء ، وإلا فعلى عاقد إجارة البلاغ لتقريبه بالعدول عن إجارة الضمان .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ ﴾ كما تقدم وهو المشهور ﴿ وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي بَقِيَّةِ الثُّلْثِ ﴾ هذا إذا أوصى بالبلاغ . قال ابن حبيب أيضاً : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى الْمُسْتَأْجِرِ ﴾ يعني فتحصل أن نفقة الأجير إذا استمر إلى إتمام الحج وقد ضاع المال بعد الإحرام تكون على المستأجر على المشهور ، إلا إذا أوصى للميت بأن يحج عنه على البلاغ فتكون حينئذ في بقية الثلث إن بقي شيء ، فإن لم يبق من ثلثه شيء فعلى المستأجر . قال الخطاب قال في الطراز : فإن لم يبق للميت ثلث ، فذلك على العاقد من وصى أو غيره اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ الثَّانِي مَضْمُونَةٌ ، وَفِيهَا يَتَعَيَّنُ قَدَرُ الْأَجْرَةِ وَصِفَةُ الْحُجِّ وَمَوْضِعُ الْإِبْتِدَاءِ ﴾ يعني الضرب الثاني من ضربى الإجارة وهى إجارة الضمان التى هى أفضل من غيرها . قال الخرشي : ومعنى الأفضلية ، أن الضمان أحوط للمستأجر لوجوب الحاسبة للأجير فيما إذا لم يتم لصدا أو غيره ، لا بمعنى أنها أكثر ثواباً إلى آخر ما قال ، انظره . وقال العلامة ابن جزى فى القوانين : وهى - أى الإجارة - على وجهين : إجارة بأجرة معلومة تكون ملكاً للأجير كسائر الإجازات ، فما عجز عن كفايته وفاه من ماله ، وما فضل كان له . والثانى البلاغ وهو أن يدفع إليه المال ليحج عنه فإن احتاج إلى زيادة أخذها من المستأجر ، وإن فضل شيء رده إليه اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمَشْهُورُ اشْتِرَاطُ تَعَيَّنِ السَّنَةِ . وَقِيلَ بَلْ تَعَيَّنِ السَّنَةُ

الْأُولَى بِالْإِطْلَاقِ) يعنى أن المشهور من القولين اشتراط تعيين السنة حين العقد ، فإن لم يعين تتعين السنة الأولى . قال خليل . وصح إن لم يعين العام ، وتعين الأول وعلى عام مطلق . وقال الخطاب : يعنى أن الإجارة تصح وإن لم يعين في العقد العام الذى يحج فيه الأجير . وقيل لا تصح الإجارة للجهالة . قال في التوضيح : والأول أظهر كما في سائر عقود الإجارة إذا وقعت مطلقة فإنها تصح وتحمل على أقرب زمن يمكن وقوع الفعل فيه . ابن شاش : والقولان للتأخرين اهـ . فإذا صححت الإجارة مع عدم تعيين العام الذى يحج فيه الأجير فإنه يتعين عليه أن يحج في أول عام يمكنه الحج فيه ، فإن لم يحج في أول سنة لزمه الحج فيما بعدها . قاله في البيان . ونقله في التوضيح اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ مَافَضَلَ أَوْ أَعْوَزَ فَلَهُ وَعَلَيْهِ ﴾ يعنى إذا دفع الأجرة للأجير بالضمان وفضل منها شيء فهو له ، وإن نقص عنه شيء قبل تمام النسك وجب عليه إتمام الحج على سنته ، ولا يرجع على المستأجر بشيء مما نقص عنه لأن الإجارة وقعت على الضمان . وقال الخطاب نقلاً عن مصنفنا في شرحه على العمدة : الفرق بين البلاغ والضمان أن أجير البلاغ يملك التصرف في المال على وجه مخصوص ، والأجير على الضمان يملك رقبة المال ، ولذلك يكون الفضل له والثاف عليه اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يُسْتَأْجَرُ لَهُ عَبْدٌ أَوْ صَبِيٌّ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يُنْتَمَعَ مِنْ ذَلِكَ ﴾ قوله ولا يستأجر له الضمير في له راجع إلى الميت الصرورة الذى لم يحج حجة الإسلام وأوصى أن يحج عنه بعد موته . وقوله بخلاف غيره الضمير في غيره راجع لغير صرورة وإن لم يتقدم ذكره ، وهو مذكور بالجملة في المعنى ، وهو الذى أوصى بأن يحج عنه تطوعاً بعد حجة الإسلام فيجوز أن يستأجر له من يحج عنه ولو عبداً أو صبيّاً إلا أن ينمعه السيد أو الولي فيرجع المال إلى الورثة . قال خليل : ثم أوجر للصرورة فقط غير عبد وصبي ، وإن امرأة ، ولم يضمن وصى دفع لهما مجتهداً اهـ . قال الخطاب : لا شك

أن قوله ثم أوجر للضرورة فقط من تمام ما قبله .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَلَوْ عَيَّنَ شَخْصًا فَأَبَى عَادَ الْمَالُ مِيرَاثًا ، كَمَا لَوْ عَيَّنَ قَدْرًا فَوُجِدَ مَنْ يَرْضَى بِدُونِهِ إِلَّا أَنْ قَصَدَ دَفْعَهُ إِلَيْهِ ﴾ . يعنى كما فى الخطاب أنه إذا عين الميت شخصاً يحج عنه ولم يسم ما يعطى فإنه إن لم يرض بأجرة مثله زيد عليها قدر ثلثها ، فإن لم يرض بذلك تربص به قليلاً لعله يرضى ، فإن لم يرض فإنه يستأجر للميت من يحج عنه إن كان ضرورة ، وأما إن كان غير ضرورة فإنه لا يحج عنه ويرجع المال ميراثاً . ونص المدونة : ولو كان ضرورة فسمى رجلاً بعينه يحج فأبى ذلك الرجل فليحج عنه غيره بخلاف ، المتطوع الذى قد حج إذا أوصى أن يحج عنه رجل بعينه تطوعاً ، فإن أبى الرجل أن يحج عنه رجعت ميراثاً . قوله كما لو عين قدراً يعنى لو عين الميت قدراً من المال كائنه مثلاً فوجد من يحج عنه بأقل منها أو تطوع أحد رجع باقى المال ميراثاً فى مثال الأول ، أو كلها فى الثانى إلا إذا قصد الميت إعطاءه ما زاد على أجرة مثله فيدفع له جميع المسمى إن كان غير الوارث ، أما إن كان وارثاً فأجرة المثل فقط . قال خليل : ودفع المسمى وإن زاد على أجرته لمعين لا يرث فهم أعطاه . اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَيَّنَ صِفَةً فَأَحْرَمَ بَعْضُهَا لَمْ يُجْزِهِ ﴾ . يعنى إذا شرط للميت صفة من صفات الإحرام وعينها على الأجير وخالفه الأجير بأن أحرم بخلافها لم تجز عن الميت . قال بعضهم : أما لو كان الشرط من الوارث أو من وصى الميت وخالف الأجير تلك الصفة المشروطة من أحدهما فيجزئ الحج : قال خليل : أو خالف إفراداً لغيره إن لم يشترطه الميت ، أى فيجزئ . وإلا فلا . اهـ . قال ابن عبد السلام : والحاصل أنه إذا خالف شرط الميت لم يجزئه ، وتنفسخ الإجارة إذا خالفه إلى القران ، سواء كان العام معيناً أو غير معين ، وإن خالفه إلى تمتع لم تنفسخ وأعاد إن لم يكن العام معيناً ، ونحوه فى التوضيح ، قال خليل ، كتمتع بقران أو عكسه ، أوهما بإفراد . اهـ . قال الخطاب : هذه أربع صور نص سند على عدم الإجزاء

فيها : الأولى أن يشترط عليه التمتع فيأتي بالقران . الثانية عكسها أن بشرط عليه القران فيأتي بالتمتع . الثالثة أن يشترط عليه القران فيفرد . الرابعة أن يشترط عليه التمتع فيفرد اه . وعبرة الخرشى أنه قال : وكذلك لا يجزئ الحج عن الميت إذا شرط على الأجير أن يحج عنه متمتعاً بخالف وحج قارناً ، لأنه أتى بغير المعقود عليه . وكذلك لو شرط عليه القران بخالف وحج متمتعاً لإتيانه بغير المعقود عليه . وكذلك لو شرط عليه أن يحج متمتعاً أو قارناً بخالف الأجير وحج مفرداً ، لأنه أتى بغير المعقود عليه . وسواء كان المشرط لذلك في هذه الأربع هو الميت أو الوصى كما هو مقتضى كلامهم . وزاد سند فيما إذا خالف التمتع الى الأفراد لا يجزئه أن يعتمر بعد الحج . قال لأن الشرط لا يتناول ، فإن قيل الأفراد عندكم أفضل من التمتع ومن القران ، قلنا الأجرة متعلقة بشرط الإجارة ولا ينظر الى غيره ، ألا ترى أنه لو استؤجر على العمرة فحج لم يجزئه ، وإن كان لا يختلف أن الحج أفضل من العمرة اه مع التوضيح

ثم قال رحمه الله تعالى ﴿ فَلَوْ أَحْرَمَ عَنْ نَفْسِهِ انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ ﴾ يعني كما في المواقيع عن ابن شاس : حكم الأجير أن ينوى الحج لمن حج عنه ، وإن نوى لنفسه انفسخت الإجارة ، إلا أن يكون استؤجر على عام لا بعينه اه . وفي الخطاب نقلاً عن الطراز ونصة : إذا أحرم الأجير عن الميت ثم بدا له فصرف إحرامه لنفسه لم يجزه عن حجه عن نفسه ولا عن حج الإجارة ، لأنه قصد بالفعل نفسه دون المستأجر ، فلا يستحق أجرة في عمل لم يقصد به عمل الإجارة اه . وكذا نقل في الذخيرة عن القرافي قال : إذا أحرم الأجير عن الميت ثم صرفه لنفسه لم يجز عن واحد منهما اه . وفي جواهر الإكليل للشيخ صالح الآبي الأزهرى عند قول خليل أو صرفه لنفسه : أى صرف الإحرام لنفسه فلا يجزئ عن الميت ولا عن الأجير ، فتفسخ وترد الأجرة لأنه خلاف شرطه ، ولأن الحج لا ينتقل لغير من وقع له وسواء كان العام معيناً أم لا اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ أَوْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ قَبْلَ فَرَضِهِ كَرِهَ وَوَقَعَ عَلَى مَا نَوَاهُ ﴾ ، يعنى أنه يكره أن يحرم بالحج تطوعاً أو عن غيره قبل أداء حجة الإسلام . قال القاضى عبدالوهاب : وإنما كره أن يحج عن غيره قبل نفسه لقوله صلى الله عليه وسلم للذى سمعه يقول لبيك عن شبرمة ، قال من شبرمة ؟ قال أخ لى ، قال حججت ؟ قال لا ، قال « حج عن نفسك ثم عن شبرمة » قال شيخ مشايخنا محمد على المالكى فى إيضاح المناسك ، فلو نوى الإحرام بناقلة انعقد نافلة وحرم عليه ذلك ولم يجزه عن الفرض . قال وعند الشافعية يقع فرضاً ، ولو نوى النفل فالأسهل تقليدهم بعد الوقوع بلا مراعاة لهم فى شروط الحج ، لجواز التقليد بعد الوقوع ، وجواز للتلفيق كما فى حاشية الحرشى اهـ
ولما أنهى الكلام عن الإجارة والنيابة فى الحج انتقل يتكلم على المواقيت ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فَضْلٌ ﴾

أى فى بيان مواقيت الحج ، وهى جمع ميقات . وأصله أن يجعل للشئ وقت يختص به كوقت الصلاة ، ويطلق على المكان والزمان . قال بعضهم : المواقيت جمع ميقات وهو ما حدد ووقت للعبادة من زمان ومكان . وميقات الحج ينقسم إلى قسمين : ميقات زمانى وميقات مكانى ، وإلى الأول أشار رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ الْمِيقَاتُ زَمَانِيٌّ : شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ ﴾ قال الله تعالى « الحج أشهر معلومات » والأشهر جمع شهر ، وأقل الجمع ثلاثة ، وهى شوال وذو القعدة وذو الحجة ، يعنى أن الوقت الزمانى فى الحج أوله إثبات هلال شهر شوال ، وآخره بالنسبة للإحرام يمتد لقرب طلوع فجر يوم النحر . وفى إيضاح المناسك لشيخ مشايخنا العلامة محمد على بن حسين الأزهرى المكي للتوفى سنة ١٣٦٧ هجرية أنه قال : الوقت الأكمل لإحرام الحج ابتداء شوال الى مقدار ما يسمع الوقوف (٢٩ - أسهل المدارك ١)

من ليلة النحر فيصح الإحرام به قبله مع الكراهة اهـ . وأما آخر وقته بالنسبة لتمام النسك فيمتد لكمال شهر ذى الحجة . ووقت الإحرام بالعمرة في حق غير محرم بحج جميع السنة ، أما في حق الحرم بالحج فبعد أيام التشريق كما يأتي عن المصنف

ثم ذكر القسم الثاني وهو الميقات المكي ، فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَكَاتِي ذُو الْحُلَيْفَةِ ، وَالْجُحْفَةُ ، وَيَلْمَلَمَةُ ، وَقَرْنُ الْمَنَازِلِ ، وَذَاتُ عِرْقٍ ﴾ يعني هذه الخمسة هي للواقيت المكانية للحج والعمرة . وفي الموطأ عن عبد الله بن عمر أنه قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة أن يهلوا من ذى الحليفة ، وأهل الشام من الجحفة ، وأهل نجد من قرن » قال عبد الله بن عمر : أما هؤلاء الثلاثة فسمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ويهل أهل اليمن من يلملم » اهـ ولأحمد وأبي داود والنسائي « وَقَّتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ » اهـ وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلملم وقال : هن لهن ولكل أت أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة ، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة » اهـ . رواه الخمسة . وقال العلامة الدردير : ومكانه له - أى للحج - من مكة مكة . ونذب بالمسجد ، وخروج ذى النفس لميقاته . ولها - أى العمرة - وللقران الحل ، وصح بالحرم وخروج ، وإلا أعاد طوافه وسعيه بعده واقتدى إن حلق قبله . واغیره - أى غير المكي - لها - أى بالنسبة للحج والعمرة - ذو الحليفة للمدني ، والجحفة لكانصري ، ويلملم لليمن والهند ، وقرن لنجد ، وذات عرق للعراق وخزاسان ونحوهما ، ومسكن دونها ، وحيث حاذى واحداً منها أو مرّ به ولو ببحر إلا كعصرى يمر بالحليفة فيندب منها وإن حائضاً ، ومن مر غير قاصد مكة ، أو غير مخاطب به ، أو قصدها متردداً ، أو عادها

من قريب فلا إحرام عليه ، وإلا وجب ، ورجع له وإن دخل مكة ما لم يحرم ، ولا دم إلا
لعدو كخوف فوات فالدّم ، كراجع بعد إحرامه ، إلا أن يفوت فتحلل بعمره اه . وقال
الشيخ حسين بن إبراهيم في التوضيح : وأما الآفاق القادِم إلى مكة برأ فميقاته مختلف :
فميقات أهل مصر والشام والمغرب والتكرور الجحفة ، ومنها رابع على الراجح . وميقات
أهل نجد قرن . وميقات أهل اليمن والهند يلم . وميقات أهل العراق وخراسان ذات عرق .
وميقات أهل المدينة ذو الحليفة ، ويستحب الإحرام من أول الميقات إلا بذى الحليفة
فالأفضل الإحرام من مسجدِها لأنه محل إحرامه صلى الله عليه وسلم . ويجب على كل من مر
بواحد من هذه المواقيت وهو يريد أحد النسكين أن يحرم من الميقات الذى مر به ، أو
محاذيها ولو كان غير ميقاته ، إلا المصرى ومن ذكر معه إذا مروا بذى الحليفة فالأفضل لهم
أن يحرموا منها ، ولهم التأخير للجحفة اه بتوضيح

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَهِيَ لِأَهْلِهَا وَمَنْ مَرَّ بِهَا ﴾ يعنى أن المواقيت المذكورة
هى لأهل الجهات التى كانت بها ، وهى أيضاً ميقات لمن مر بها من غير أهل تلك الجهات ،
لما تقدم فى الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم « هن لمن ولن أتى عليهن من غير أهلن
لمن كان يريد الحج والعمره » الحديث . قال بعضهم فى شرح هذا الحديث : والمراد بأن
هذه الأما كن جعلت ميقاتاً أن كل من يريد الحج لا يتعداها إلا وهو محرم ، والإجماع
على إجزاء الإحرام فى مكان يسبقها حتى يوافيها محرماً اه . (قلت) قد أفتى العلماء
المعتبرون من أهل العصر بوجوب الهدى على من تعدى الميقات على الطائفة وغيرها من
المركوب الحادث ، وعلى تلك الفتوى لو أحرم القادم على الطائفة وغيرها قبل الميقات
المكانى لسقط عنه الدم ، وإن كان الإحرام قبل الميقات مكروهاً ، والكراهة لا تنافى
الجواز ، بل قد قال الحافظ أحمد الطبرى فى كتاب « القرى لقاصد أم القرى » والتقديم
جائز بالإجماع ، وإنما كرهه قوم اه فراجعه إن شئت .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَجَاوَزَهُ حَلَالًا لَزِمَهُ دَمٌ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ غَيْرَ مُحْرِمٍ ﴾
 يعني فمن تجاوز ميقاتاً مكانياً حلالاً وهو ممن يخاطب بالأحرار منه لزمه دمٌ تعدى الميقات.
 قال في التوضيح : المارّ بالميقات إما أن يريد مكة أم لا فإن كان لا يريد مكة ، أو كان
 غير مخاطب بالنسك كالعبد والصبي فلا إحرام عليه ، فإن بداله دخول مكة بعد تعدى
 الميقات فأحرم فلا دم عليه ولو كان ضرورة مستطيماً على تأويل ابن أبي زيد ، وصوبه
 ابن يونس كما في حاشية الخرشي ، وإن كان يريد مكة وجب عليه الإحرام ولو لم يرد
 نسكاً فلو دخلها بغير إحرام وجب عليه أن يرجع إلى الميقات ليحرم منه ، إلا أن يغلب
 على ظنه فوات الحج أو الرقعة التي لا يحد غيرهما فيحرم من مكانه الذي هو به ولا يرجع ،
 ويلزمه هدى ، وإن أحرم بعد تعدى الميقات وجب عليه الهدى ولو لم يرد نسكاً لأن قصد
 مكة كقصد النسك كما في نقل ابن عرفة ، واعتمده ، سواء رجع إلى الميقات بعد الإحرام
 أم لا ، أفسده أم لا لوجوب إتمام المفسد ، لا إن فاته الحج فلا دم عليه حيث تحلل بفعل
 عمرة ، وإن لم يتحلل بفعل عمره وبقي على إحرامه لعام القابل فدم تعدى الميقات باق عليه
 مع دم الفوات ، أما لو تحلل بفعل عمرة فلا يلزمه دم تعدى الميقات لأنه كأنه تعدى
 الميقات غير مرید نسكاً ثم بدا له الإحرام بالعمرة فأحرم بها ، فقد انقلب حجه لعمرة
 ولم يتسبب في فواته ، فقد سقط عنه إتمام العبادة التي قصها بترك الإحرام من الميقات
 وانقلبت لغيرها ، ولا فائدة في جبران عبادة قد عدت من أصلها ، إذ لا بد من قضائها
 على الكمال كما في الخرشي اه بتصرف .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ مَنَزَلَهُ بَعْدَ مَيِّقَاتٍ فَهُوَ مَيِّقَاتُهُ ﴾ يعني أن من كان
 منزله عند الميقات أو وراءه فيقاته منزله ، فإن كان منزله قريباً من الميقات فيستحب له أن
 يذهب إلى الميقات ليحرم منه ، فإن سافر إلى وراء الميقات فله التأخير إلى منزله ، وله أن
 يحرم من الميقات . ومن كان منزله بين ميقتين فيقاته منزله كأهل الصفراء وبدر ، ومن

كان منزله بين مكة والميقات كأهل جدة فميقاتهم منزلم ويخيرون بين بيوتهم ومساجدهم ،
فإن أحرّموا بعد أن تعدوا منازلهم فعليهم الهدى . ومن كان منزله في الحرم فميقاته منزله ،
ويستحب أن يكون إحرامه في المسجد الحرام . قال في توضيح المناسك : أما أهل مكة
والمستوطنون بها فالستحب لهم أن يحرموا من مكة إن أرادوا الإحرام بالحج مفرداً . والأفضل
الإحرام من المسجد الحرام . وإنما كان هذا هو الأفضل لأن مكة ليست من المواقيت ؛
لأن المواقيت أقتت لثلا يدخل الإنسان إلى مكة بغير إحرام ، فمن كان عند البيت فليس
البيت ميقاناً له ، بدليل أن المعتمر لا يحرم منها ، والمواقيت يستوى في الإحرام منها الحج
والعمرة اهـ

قال رحمه الله تعالى ﴿ وَمَكَّةُ مِيقَاتُ أَهْلِهَا ، وَالْمُعْتَمِرُ يُخْرَجُ مِنْهَا إِلَى أَذَى الْحِلِّ ،
وَفِي قِرَآنِ الْمَكِّيِّ مِنْهَا خِلَافٌ ، وَلَا يَدْخُلُ أَفْقِي ^(١) مَكَّةَ إِلَّا مُحْرِمًا ﴾ يعني
كما قال خليل في منسكه . فمن بمكة يحرم منها بالحج لا بالعمرة فلا بد أن يخرج منها إلى أذى
الحل من أى جهة كانت . والأفضل الجعرانة أو التنعيم . ولا يحرم بالقران أيضاً إلا من
الحل على المشهور خلافاً لعبد الملك . وإنما قلنا إنه يخرج في العمرة لأن كل إحرام لا بد فيه
من الجمع بين الحل والحرم اهـ

ولما أنهى الكلام على ما تقدم من بيان المواقيت الزماني والمكاني انتقل يتكلم على
الأركان فقال رحمه الله تعالى .

(فَصَّلٌ)

أى في بيان أركان الحج والأركان جمع ركن وهو مالا يتجبر بالدم ، بل لا بد من
الإتيان به . وأركان الحج أربعة : النية ، والحضور بعرفة في جزء من ليلة عاشر ذي الحجة ،

(١) وفي نسخة آفاقي ، وأصلها بض الحقيقين بقوله أفقي بافراد آفاقي وهو الآتي من نواحي الأضواء

وطواف الإفاضة، والسعى . وأركان العمرة ثلاثة : النية ، والطواف ، والسعى . وإلى ذلك أشار رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ أَرْكَانُ الْحَجِّ أَرْبَعَةٌ : الْإِحْرَامُ ، وَالْوُقُوفُ ، وَالطَّوَافُ ، وَالسَّعْيُ ﴾ . يعني أن أركان الحج عند معاشر المالكية أربعة كما تقدم : الأول الإحرام ، وحقيقته نية الدخول في أحد النسكين مع قول أو فعل يملكان به كالتلبية ، والتوجه على الطريق كما قال خليل في منسكه . وأما حقيقة الوقوف فهو أيضاً كما تقدم حضور بعرفة بإحرام في جزء من ليلة عاشر ذى الحجة ولو ماراً ، علم بأنه بعرفة ونوى . وأما الطواف المراد به هنا طواف الإفاضة الذي يكون بعد رمي جمرة العقبة ، فهو ركن بلا خلاف . وأما السعى فالمشهور أنه ركن خلافاً لأبي حنيفة . قال الصاوى : اعلم أن الركن هو ما لا بد من فعله ولا يجزى عنه دم ولا غيره ، وهو الإحرام والطواف ، والسعى ، والوقوف بعرفة . وهذه الأركان ثلاثة أقسام : قسم يفوت الحج بتركه ولا يؤمر بشيء وهو الإحرام . وقسم يفوت بفواته ويؤمر بالتحلل بعمرة وبالقضاء في العام القابل وهو الوقوف ، وقسم لا يفوت بفواته ولا يتحلل من الإحرام ، ولو وصل لأقصى المشرق أو المغرب رجع لمسكة ليفعله وهو طواف الإفاضة والسعى ، والثلاثة غير السعى متفق على ركنيتها . وأما السعى فقليل بعدم ركنيته وإن كان قولاً ضعيفاً ، وبه قال أبو حنيفة اهـ . انظر بلغة السالك

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَأَلْإِحْرَامُ ثَلَاثَةٌ أُضْرِبُ ﴾ . يعني أن الإحرام له أنواع ثلاثة ، وعبر بها بعضهم بالأقسام ، وبعضهم بالأوجه ، وبعضهم بالأضرب كالمصنف ، وكلها معنى واحد ، وهى الأفراد ، والقران ، والتمتع . وعدها بعضهم خمسة أنواع باعتبار مطلق الإحرام ، وإحرام بما أحرم به والده مثلاً . وأشار رحمه الله تعالى الى النوع الأول فقال : ﴿ إِفْرَادٌ وَهُوَ أَفْضَلُهَا ﴾ . يعني أن الأفراد هو أفضل أوجه الإحرام ، بأن يحرم بالحج وحده . قال في الرسالة : والأفراد بالحج أفضل عندنا من التمتع ومن القران . وفي توضيح المناسك : وأوجهه - أى الإحرام - خمسة : أولها الأفراد ، وهو أفضلها لأنه لا هدى فيه ، ولأنه

صلى الله عليه وسلم حج مفرداً (قلت) بشهادة حديث عائشة أم المؤمنين أنها قالت : إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أفرد الحج كما فى الموطأ . والافراد : هو أن يحرم بالحج بأن ينوى بقلبه الدخول فى حرمة الإحرام بالحج مفرداً ، وهو أفضل عند مالك . وينوى به حج الفرض إن لم يكن حج الفرض ، أو فرض الكفاية ان كان حج الفرض ليثاب عليه ثواب الواجب ، فهو أفضل من كونه ينوى به التطوع اهـ

ثم ذكر النوع الثانى من أنواع الإحرام فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَمَتَّعَ وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ الْأَفْقَ بِالْعُمْرَةِ أَوْ بَعْضِهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ يَحْجُّ مِنْ عَامِهِ قَبْلَ رُجُوعِهِ إِلَى أَقْبَاهِ ، أَوْ مِثْلَ مَسَافَتِهِ ، وَيَلْزِمُهُ بِهِ الْهَدْيُ إِلَّا لِحَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . يعنى أن من حج متمتعاً يلزمه هذى بأربعة شروط . أولها عدم الاستيطان بمكة أو قربها وقت الإحرام ، وأما من قدم محرماً بعمرة فى أشهر الحج ونيتته الاستيطان فإنه يجب عليه هدى . ثانيها أن يحج من عامه ، ثالثها أن لا يرجع بعد اعتماؤه وقبل إحرامه بالحج الى بلده أو مثله ولو بالحجاز ، لا لأقل إلا أن تكون بلده بعيدة كالإفريق فيكفيه فى سقوط الدم رجوعه إلى نحو مصر . رابعها أن يفعل بعض أركان العمرة ولو بعض شوط من السعى فى أشهر الحج ، لا إن حلق للعمرة فى أشهره فلا يكون متمتعاً . ولا يشترط فى التمتع صحة العمرة ، فلو أفسد عمرته ثم حج من عامه بعد تمامها وقبل قضائها فهو متمتع ، وعليه قضاء عمرته اذا حل من حجه وحجه تام ، ولو كرر العمرة فى أشهر الحج فعليه هدى واحد ، ولا يشترط كون الحج والعمرة عن واحد ، فلو حج عن نفسه واعتمر عن غيره لزمه الدم على الراجح . ولو أحرم بعمرة وحل منها فى أشهر الحج ثم بقران فعليه هديان : هدى للتمتع وهدى للقران اهـ

ثم ذكر النوع الثالث من أنواع الإحرام فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَقِرَّانَ : وَهُوَ جَمْعُ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ فِي إِحْرَامٍ مُقَدِّمًا لِلْعُمْرَةِ لَفْظًا أَوْ نِيَّةً أَوْ يُرَدُّ الْحَجُّ عَلَيْهَا فِي أَثْنَائِهَا ﴾

وَيَلْزَمُ بِهِ الْهَدْيُ ﴿﴾ يعنى أن القران يلى الأفراد فى الفضل مع وجوب الهدى، وله صورتان كما فى توضيح المناسك : (الأولى) أن يحرم بعمره وحجة معاً ، فإن رتب فى نيته بأن نوى أحدهما ثم الآخر وجب البدء بالعمره ، وإن لم يرتب بأن أحرم بهما بنية واحدة وقصد القران أو النسكين استحب له أن يقدم العمره (الثانية) أن يردف الحج على العمره بأن يحرم بالعمره أولاً ثم يردف عليها الحج ، ويصح الإرداف بلا كراهة ما لم يكمل طواف العمره فإن أردف فى طوافها كل الطواف تطوعاً للزومه بالشروع ، فلا يسعى بعده واندراج طوافها فى طواف الإفاضة . ويصح مع الكراهة بعد الطواف وقبل تمام الركوع . ولا يصح بعد الركوع وقبل تمام السعى ، فإن أحرم بالحج بعد كمال سعى العمره وقبل الحلق صح إحرامه ، ولم يكن مردفاً وحرّم الحلق ويحب عليه هدى لوجوب تأخير الحلق عليه بسبب إحرامه بالحج ، فإن حلق لم يسقط عنه الهدى ، ولزمته فدية أيضاً لحلقه وهو محرم . ويشترط فى صحة الإرداف أن تكون العمره صحيحة ، فلو أفسدها بجماح مثلاً ثم أردف الحج عليها لم يرتدف على المشهور . قال فى أقرب المسالك : ووجب اتسامها فاسدة ، ثم يقضيها وعليه دم اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَدْخُلُ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ ﴾ وماذ كره المصنف من قوله وتدخّل العمره فى الحج مثله لابن جزى فى القوانين الفقهية خلافاً للمشهور فى المذهب . قال خليل ولما عمره عليه كالثانى فى حجتين أو عمرتين . وقال الخرشي يعنى أن العمره لا ترتدّف على الحج لضعفها وقوته ، كذلك لا ترتدّف العمره على مثلها ، وكذلك لا يرتدّف الحج على مثله لأن المقصود من الثانى حاصل بالأول . وأمّا إرداف الحج على العمره فإنه يصح لقوته وضعفها ؛ ولأنه يحصل منه مالا يحصل منها ، فالقسمة رباعية صح منها المسألة الأخيرة . ومعنى اللغو عدم الانقاد اهـ . وفى الخطاب يعنى أن من أحرم بحج ثم أحرم بعده بعمره فإن العمره لغو ، وكذا إذا أحرم بحجة ثم أحرم بحجة أخرى ، أو

بعمرة ثم أحرم بعمرة أخرى ، فإن الحجة الثانية والعمرة الثانية لنحو ، يريد ويكره له ذلك
 اه . وقال المواق فيها : كره مالك لمن أحرم بالحج أن يضيف إليه عمرة ولا يلزمه
 شيء مما أردف ، ولا قضاء ولا دم قرآن اه . وفي الموطأ عن مالك أنه سمع أهل العلم يقولون .
 من أهل بحج مفرّد ثم بدّله أن يهلّ بعده بعمرة فليس له ذلك : قال مالك : وذلك
 الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَمُرِّدُوا إِخْرَامَكُمْ إِذَا أَتَى الْمِيقَاتَ إِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ
 قَلَدَهُ وَأَشْعَرَهُ ﴾ يعني أن يريد الإحرام إذا وصل إلى الميقات المكاني ، وأراد أن يحرم
 بحج أو عمرة يندب له أن يقلد هديه إن كان معه ، وأن يشعره هناك . قال في توضيح
 المناسك : يسن له أن يقلد هديه إن كان من الإبل أو البقر ، ثم يشعره إن كان من الإبل
 سواء كان لها أسنمة أم لا ، أو من البقر إن كان لها أسنمة ، ولا تقلد الغنم ولا تشعر . والتقليد :
 تعليق شيء في عنق الهدى . والأفضل أن يكون شيئاً مما تنبت الأرض ويجعل فيه نعلين
 ويلقعه في عنق الهدى . والإشعار : أن يشق في الجانب الأيسر من السنام بادئاً من جهة
 الرقبة إلى جهة المؤخر قدر أمتلئين ونحو ذلك قائلاً على جهة الاستحباب بسم الله والله
 أكبر ويستحب أن يكون مستقبل القبلة هو وهديه عند إشعاره ، وأن يجعل الهدى عن
 يمينه ، وأن يمسك خطامه بيساره ، وأن يقدم التقليد على الإشعار . ويستحب أن يحلل
 الهدى إن كان من الإبل بأن يجعل عليه من الثياب بقدر طاقته اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَغْتَسَلْ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ نَافِلَةً اسْتِحْبَاباً ، وَبَتَجَرَّدُ
 عَنْ مُحِيطٍ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ ، ثُمَّ يَنْوِي مَا يُرِيدُ عَقْدَهُ مُكْبِّياً وَمَتَوَجِّهاً ﴾ قوله
 عن محيط بضم الميم وبالحاء المهملة ، وفي نسخة مخيط بالحاء المعجمة كما في الرسالة ، وهما
 روايتان صحيحتان . والمعنى ثم بعد تمام التقليد والإشعار وما يتعلق بذلك يسن الغسل
 للإحرام ، وهذا الغسل سنة من سنن الإحرام ، ثم يتجرد عن المحيط والمحيط ، يلبس

إِذَا رَأَى وَرْدَاءَ وَنَعْلَيْنِ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَكُونَ الْإِزَارُ وَالرِّدَاءُ أُنْيَضَيْنِ نَظِيفَيْنِ . قَالَ فِي تَوْضِيحِ الْمَنَاسِكِ : وَيَسْنُ لَهُ بَعْدَ فِعْلِ مَا تَقْدُمُ أَنْ يَرْكَعَ لِلْإِحْرَامِ رَكَعَتَيْنِ فَأَكْثَرُ إِنْ كَانَ مُتَوَضِّعًا ، وَالْإِبَانُ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَكَانَ مُسَافِرًا ، أَوْ كَانَ مُقِيمًا وَوَجَدَ مَاءً وَلَكِنْ خَافَ بَاسْتِعْمَالِهِ مَرَضًا أَوْ زِيَادَتَهُ تَيْمُمُورَ كَعْمَاهَا ، وَيَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْأُولَى قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، فَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ وَقْتُ نَهْيِ انْتِظَارِ وَقْتِ الْجَوَازِ ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوَاتَ الرَّفْقَةِ أَوْ يَكُونَ مُزَاهِمًا فَيُحْرِمُ بِغَيْرِ صَلَاةٍ ، فَإِنْ أَحْرَمَ فِي وَقْتِ فَرِيضَةٍ فَصَلَاهَا أَغْنَتْهُ عَنْ رَكَعَتَيِ الْإِحْرَامِ ، وَالْأَفْضَلُ تَخْصِيصُهُ بِرَكَعَتَيْنِ ، وَيَدْعُو اللَّهَ عَقِبَ تَنْفُلِهِ بِأَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ الْعَوْنَ عَلَى إِتِمَامِ نَسْكَهَ ، ثُمَّ يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ وَيَنْوِي مَا أَرَادَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ مَا يَبِيحُ مُتَوَجِّهًا كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ . وَالرُّكُوبُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ لِلْإِقْتِدَاءِ بِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ . ثُمَّ بَعْدَ نِيَّةِ الدَّخُولِ فِي الْإِحْرَامِ يَلْبِي .

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ ظَهَرَ ﴾ أَيِ التَّلْبِيَةِ الَّتِي يَنْبَغِي الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهَا هِيَ ﴿ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ ﴾ فَهَذِهِ هِيَ تَلْبِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَيَسْتَحِبُّ لِلْمُكَلَّبِ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهَا ، فَقَالَ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « إِنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ » إلخ . وَمِثْلُهُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « إِنِّي لَا أَعْلَمُ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْبِي لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » اهـ . قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يُعَاوِدُهَا فِي كُلِّ صُعُودٍ وَهُبُوطٍ وَتَلْقَى الرَّفَاقَ وَدُبُرَ الصَّلَوَاتِ ، وَيَلْزَمُ الدَّمَ بِتَرْكِهَا جُمْلَةً ﴾ يَعْنِي كَمَا تَقْدُمُ أَنْ مَرِيدُ أَحَدِ النَّسَكِينَ بَعْدَ أَنْ يُحْرِمَ يَلْبِي حِينَ تَوَجُّهُهُ إِلَى مَكَّةَ . قَالَ فِي الرِّسَالَةِ : وَلَا يَزَالُ يَلْبِي دُبُرَ الصَّلَوَاتِ ، وَعِنْدَ كُلِّ شَرْفٍ ، وَعِنْدَ مَلَاقَةِ الرِّفَاقِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ كَثْرَةُ الْإِلْحَاحِ بِذَلِكَ . فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ حَتَّى يَطُوفَ وَيَسْعَى ثُمَّ يُعَاوِدُهَا حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ

ويروح إلى مصلاتها اه . انظره في الفواكه الدواني . وما ذكره من لزوم الدم بترك التلبية جملة هو كذلك : قال في إيضاح المناسك : فمن تركها من أول الإحرام إلى آخره لزمه هدى ، وكذا من فصل بينها وبين الإحرام بنصف يوم اه بتصرف .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنْ كَانَ الْوَقْتُ وَاسِعًا أَتَى مَكَّةَ لَطَوَافِ الْقُدُومِ ﴾
يعنى إن كان بين إحرامه بالحج وبين الوقوف بعرفة وقت واسع وجب عليه أن يأتي مكة لطواف القدوم ، ومفهوم الشرط أنه إن ضاق الوقت ولم يسع الطواف والسعى بعده وخاف بفعلهما فوات الحج فإنه يترك طواف القدوم ويتوجه إلى عرفة لإدراك الوقوف ولا يلزمه الهدى في ترك القدوم لأنه مراهق ، ويكون السعى بعد الإفاضة .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَيَدْخُلُهَا مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا ﴾ قوله فیدخلها الضمير عائد إلى مكة ، يعنى أن المحرم يدخل مكة من الثنية العليا ، وهى التى يهبط منها على المقبرة المسماة بالمعلى التى بها أم المؤمنين خديجة رضى الله تعالى عنها . قال فى الرسالة : ويستحب أن يدخل مكة من كداء الثنية التى بأعلى مكة ، وإذا خرج خرج من كدأ ، وإن لم يفعل فى الوجهين فلا حرج اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَسْجِدَ فَيَدْخُلَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ ﴾ يعنى كما فى توضيح المناسك يستحب له أن يدخل المسجد من باب بنى شيبة المعروف الآن بباب السلام ، ويدور إليه إن لم يكن على طريقه كما هو ظاهر إطلاقاتهم . ويستحب له أن يقدم رجله اليمنى عند دخوله ، وأز يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم باسم الله اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد ، اللهم اغفرلى ذنوبى وافتح لى أبواب رحمتك وهذا مستحب كلما دخل المسجد الحرام أو غيره من المساجد .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ ﴾ قال العلامة الشيخ محمد على رحمه مولاه فى إيضاح المناسك : وانتهاء التلبية بيوت مكة لمن أحرم بالعمرة أو الحج

أو القران من الحل ، وحدود الحرم لمن أحرم بالعمرة من الميقات ، ومثله من أحرم بحج أو بقران من الميقات وفاته الحج . وأما من أحرم بأحدهما من الميقات ولم يفته الحج فهل يقطعها عند بيوت مكة ، أو إذا ابتدأ الطواف؟ قولان مشهوران . وانتهأوها لمن بمكة إذا أحرم بالحج مفرداً أو قارناً قبل زوال يوم التاسع الأقصى من الرواح للصلى والزوال ، وكذا من عاودها بعد سعى الحج الواقع بعد القدوم . وانتهأوها لمن أحرم بعرفة بعد الزوال جمره العقبة اهـ . ويستحب عند رؤية البيت أن يستحضر ما أمكنه من الخشوع ، وأن يدعو بما أحب من أمر الدنيا والآخرة . وأهمها سؤال المغفرة ، والموت على الإسلام ، وكفاية هول الموقف ، ورضوان الله تعالى ، والنظر إلى وجهه من غير سابقة عذاب . وقال ابن حبيب : يستحب إذا وقع بصره على البيت أن يقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام . وقال رحمه الله تعالى أى عند رؤية البيت ﴿ وَقَالَ اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيقًا وَتَعْظِيمًا وَمَهَابَةً وَتَكْرِيماً ، وَزِدْ مِنْ شَرْقِهِ وَعَظَمِهِ مِمَّنْ حَجَّهْ أَوْ أَعْتَمَرَهُ تَشْرِيقًا وَتَعْظِيمًا وَمَهَابَةً وَتَكْرِيماً ﴾ قال ابن الحاج في مناسكه : ويكبر عند رؤية البيت قبل أن يقول هذا ثلاث تكبيرات . والحاصل أن التكبير والدعاء عند رؤية البيت مستحب ، لأن الدعاء عند رؤية البيت مستجاب فيها الدعاء كما في الحديث .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ قِيَأَنِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فَيُقَبِّلُهُ ﴾ يعنى فإذا دخل المسجد لا يركع تحية المسجد فإن تحيته حينئذ الطواف ، بل يقصد الحجر الأسود ويقبله بفيه إن قدر ، وإلا فبيده ثم يضعها على فيه من غير تقيل ، وإن تعذر ذلك كبر بلا رفع يد على المشهور في المذهب . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ ﴾ أى عند شروعه في الطواف : ﴿ اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ ، وَتَصَدِّيقًا بِكِتَابِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﴾ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

قال رحمه الله تعالى ﴿ وَيَبْتَدِئُ الطَّوْفَ مِنْهُ ﴾ أى من الحجر الأسود لأن الابتداء

منه واجب بل الأولى الاحتياط بالوقوف قبله بقليل ، فمن بدأ من غيره وأتم الحل بدئه
أجزأه الطواف وبعث بهدى إذا خرج من مكة ، وإلا ابتدأه ، انظره في إيضاح المناسك .
قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَيَطُوفُ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ مِنْ وَرَاءِ الْحِجْرِ ^(١) جَاعِلًا الْبَيْتَ
عَنْ يَسَارِهِ ﴾ . يعنى أنه يطوف سبعة أشواط ، وإكمال سبعة أشواط شرط في صحة الطواف ،
فيعيده من بمكة إذا ترك شوطاً أو بعض شوط منه مطلقاً ، ورجع على إحرامه واستأنفه إن
خرج من مكة حيث كان الطواف ركناً ، وبعث بهدى حيث كان واجباً ولا شيء عليه
حيث كان نفلاً . ويبنى الشاك غير المستنكح على الأقل ويأتى بما شك فيه كالصلاة ، فإن
لم يبن كان كمن ترك شوطاً أو بعضه ، ويعمل بخبر من كان معه في الطواف ولو واحداً
وقوله من وراء الحجر بالكسرى من وراء حجر إسماعيل ، وأصله من البيت ، فلو طاف
الإنسان ماسحاً بيده على جدار الحجر لم يصح طوافه إلا أنه إذا بعد عن مكة ينبغى أن
لا يلزم بالرجوع بل يبعث بهدى مراعاة لمن يقول إن الحجر ليس من البيت . وقوله
جاعلاً البيت إلخ ، وأيضاً كون البيت عن يسار الطائف شرط في صحة الطواف ، فمن
طاف والبيت عن يمينه أو وجهه أو ظهره للبيت لم يحزه . قال خليل : وجعل البيت عن
يساره . قال الخرشى : يعنى أن الطائف يجب عليه في طوافه أن يجعل البيت في دورانه
عن يساره دائراً من جهة بابه ليصح طوافه ، فلو جعله عن يمينه أو قبالة وجهه أو وراء
ظهره فكأنه لم يطف ورجع إليه ولو من بلده إن كان ذلك الطواف ركناً ، وهذا هو
المشهور لطوافه عليه الصلاة والسلام هكذا ، وقوله « خذوا عني مناسككم » وفي الصاوى
على أقرب المسالك : المراد عن يساره وهو ماش مستقيماً جهة أمامه ، فلو جعله عن يساره
إلا أنه رجع القهقرى من الأسود إلى اليماني لم يحزه . قال الخطاب : حكمة جعل البيت

(١) لأن الله أمر بالطواف به لا بالطواف فيه .

عن يساره ليكون قلبه إلى جهة البيت ووجهه إلى وجه البيت ؛ إذ باب البيت هو وجهه ،
فلو جعل الطائف البيت عن يمينه لأعرض عن باب البيت الذي هو وجهه ولا يليق
بالأدب الأعراض عن وجوه الأمثال اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ حَبِيبًا ، كَمَا مَرَّ بِالْحَجَرِ قَبْلَهُ وَبَلَّرَهُ كُنْ
الْيَمَانِي لَمَسَهُ بِيَدِهِ ﴾ . يعني أنه يطوف بالبيت سبعة أشواط ثلاثة خبياً وأربعة مشياً كما في
الحديث ، ويسن استلام الحجر الأسود في أول شوط ، ويندب في كل شوط ، وكذلك
اليمنى لكنه باليد فقط . وعبر رحمه الله بالخبب وعبر غيره بالرمل وها لفظان متقاربان في
المعنى وكلاهما واردان . وفي الحديث الصحيح « كان عليه السلام إذا طاف بالبيت الطواف
الأول خب ثلاثاً ومشى أربعاً ، وكان يسعى بيطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة »
اهـ أخرجه الشيخان عن ابن عمر . وفي الموطأ عن نافع « أن عبد الله بن عمر كان يرمل
من الحجر الأسود ثلاثة أطواف ، ويمشي أربعة أطواف » اهـ وفيه عن جابر بن عبد الله
أنه قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الأسود حتى انتهى إليه
ثلاثة أطواف » قال مالك : وذلك الأمر الذي لم يزل عاياه أهل العلم يبلدنا اهـ . وفي الرسالة :
سبعة أطواف ثلاثة خبياً وأربعة مشياً . وقال خليل عاطفاً على الندبات : ورمل رجل في
الثلاثة الأول ولو مريضاً وصيباً حملاً اهـ . وما ذكرناه من الخبب والرمل من أنهما لفظان
متقاربان في المعنى هو كذلك ؛ لأن الخبب فوق الرمل ودون الجرى . والرمل فوق المشى
مع هز المنكبين . قال العلامة الدردير على أقرب المسالك : والرمل الإسراع في المشى دون
الخبب اهـ . وأما قوله كلما مر بالحجر قبله إلخ قد روينا عن جابر بن عبد الله في صفة حج النبي
صلى الله عليه وسلم قال « حتى إذا أتينا البيت استلم الركن فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً ، ثم أتى
مقام إبراهيم فصلى ورجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفا » . وفي الحديث
« إن مسح الركن اليمنى والركن الأسود يحط الخطايا حطاً » اهـ . أخرجه النسائي .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَاسْتِيفَاءُ الْعَدَدِ شَرْطٌ كَالطَّهَّارَةِ ﴾ ، يعني كما تقدم أن إكمال سبعة أشواط شرط في صحة الطواف فراجعه إن شئت عند قول المصنف فيطوف سبعة أشواط إلخ . وكما أن استيفاء العدد شرط في صحة الطواف كذلك الطهارة شرط في صحته . قال في إيضاح المناسك : الثاني أي من شروط صحة الطواف طهارة الحدث الأكبر والأصغر في ابتداء الطواف ودوامه على الذاكر القادر وغيره ، فلا يصح طواف الحدث ولو غلبة أو سهواً أو نسياناً . ولا يجوز له البناء على ماضى بعد تطهره ولو بالقرب . وكذا يشترط في صحة الطواف طهارة الخبث على الذاكر القادر في ابتداء الطواف فقط ، فلا إعادة على من لم يعلم بها إلا بعد فراغه . ولا يبطل طواف من علم بها في أثناءه ، بل يبني على ما فعله بعد طرحها أو غسلها كمن رجع في أثناءه بشرط أن لا يمشی على نجاسة ، وأن لا يبعد المكان جداً ، وأن لا يتعدى موضعاً قريباً اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِذَا فَرَغَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وَالْأَفْضَلُ وَرَاءَ الْمَقَامِ ﴾ ، يعني فإذا انقضى الطواف بأب تم سبعة أشواط صلى ركعتين في أى موضع تيسر له ذلك من المسجد ، لكن الأفضل أن يصليهما خلف مقام إبراهيم امثالاً لقوله تعالى « واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى » قال في توضيح المناسك : ثم يصلى ركعتي الطواف ، ويستحب له أن يقرأ في الركعة الأولى قل يا أيها الكافرون ، وفي الثانية قل هو الله أحد ، وإن اقتصر على الفاتحة أجزأه ، ويستحب أن يركعهما بالمسجد وأن يكون خلف المقام إن لم يؤد إلى مروره بين يدي المصلين أو مرورهم بين يديه . وأما صحتهما في أى مكان حتى لو طاف بعد العصر أو بعد الصبح وآخر الركعتين فإنه يصليهما حيث كان ولو في الخلل ، ما لم ينتقض وضوءه ، وإلا فراجع حكم موالاة الطواف وركعتيه اهـ .

قال رحمه الله تعالى ﴿ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّغَا فَيَرْقِي عَلَيْهَا حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ فَيَتَوَجَّهُ

وَيُكَبِّرُ وَيَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُخَيِّ
وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
لَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴿ هَذَا الدُّعَاءُ مِنَ الْوَارِدَاتِ . وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَفْعَلُ كَمَا
فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ
الْأَسْوَدَ بِرُكْعَتَيِ الطَّوَافِ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى السَّعْيِ مِنْ بَابِ الصَّفَا . قَالَ بَعْضُهُمْ فِي مَنْسُكِهِ:
فَلَمَّا دَنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الصَّفَا قَرَأَ « إِنْ الصَّفَا وَالْمَرْوَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ » الْآيَةَ ثُمَّ قَالَ:
« أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ » وَفِي رِوَايَةٍ « اِبْدَأُوا » ثُمَّ رَقِيَ عَلَيْهِ حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ فَاسْتَقْبَلَهُ فَوَحَّدَ
اللَّهُ وَكَبَّرَهُ وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ أَنْجَزَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ » ثُمَّ دَعَا ، وَقَالَ هَذَا
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَدْعُو بَيْنَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَنْزِلُ إِلَى الْمَرْوَةِ يَمْشِي فَلَمَّا انْصَبَتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي
سَعَى حَتَّى إِذَا جَاوَزَ الْوَادِي وَأَصْعَدَ مَشَى . هَذَا الَّذِي صَحَّ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ
وُجُودِ اللَّيْلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ . وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا وَصَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ رَقِيَ عَلَيْهَا
وَاسْتَقْبَلَ الْبَيْتَ وَكَبَّرَ اللَّهَ وَوَحَّدَهُ وَفَعَلَ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا حَتَّى خَتَمَ السَّابِعَ
عَلَى الْمَرْوَةِ اهـ

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَسْتَمِي حَتَّى يُجَاوِزَ الْمَيْلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ ، ثُمَّ
يَمْشِي حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ ، فَيَفْعَلُ عَلَيْهَا كَالصَّفَا ، وَذَلِكَ شَوْطٌ ، ثُمَّ يَأْتِي بِتَمَامِ
سَبْعَةِ أَشْوَاطٍ كَذَلِكَ ﴾ وَمَا ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِثْلَهُ فِي الرِّسَالَةِ ، وَنَصَحَا : فَإِذَا تِمَّ طَوَافُهُ
رَكَعَ عِنْدَ الْمَقَامِ رُكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ إِنْ قَدَرَ ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا فَيَقِفُ عَلَيْهِ لِلدُّعَاءِ ،
ثُمَّ يَسْعَى إِلَى الْمَرْوَةِ وَيَخْبُ فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ ، فَإِذَا آتَى الْمَرْوَةَ وَقَفَ عَلَيْهَا لِلدُّعَاءِ ، ثُمَّ يَسْعَى إِلَى
الصَّفَا ، يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ فَيَقِفُ بِذَلِكَ أَرْبَعَ وَقَفَاتٍ عَلَى الصَّفَا وَأَرْبَعًا عَلَى الْمَرْوَةِ اهـ قَالَ
ابْنُ عَاشِرٍ فِي الْمُرْشِدِ الْمَعِينِ :

وَاخْرُجْ إِلَى الصَّافِقِفِ مُسْتَقِيلاً عَلَيْهِ ثُمَّ كَبِّرْ وَهَيْلاً
وَأَسْعَ لِمَرْوَةِ قَفِيفٍ مِثْلَ الصَّافَا وَخُبِّ فِي بَطْنِ السَّيْلِ ذَا أَقْفَا
أَرْبَعُ وَقَفَاتٍ بِكُلِّ مِنْهُمَا تَقِفُ وَالْأَشْوَاطُ سَبْعاً تَمِثُهَا
وَادْعُ بِمَا شِئْتَ بِسَعْيٍ وَطَوَافٍ وَبِالصَّافَا وَمَرْوَةٍ مَعَ اعْتِرَافٍ

وقول الناظم وادع بما شئت بسعي وطواف ، إشارة إلى أن ليس في السعي والطواف دعاء مخصوص ، بل يندب أن يدعو الطائف والساعي بما أحب من خيرى الدنيا والآخرة . وكان عبد الله بن عمر رضى الله عنه بدعو وهو على الصفا يقول . اللهم إنك قات ادعوى أستجب لكم ، وإنك لا تخلف الميعاد ، وإنى أسألك كإلهي للإسلام أن لا تنزع منى حتى تتوفانى وأنا مسلم اه . رواء مالك فى الموطأ . ومما يقال فى الطواف « اللهم إنى أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الأخلاق » اه . أخرجه البزار . ولابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وكل بالركن اليماني سبعون ملكاً ، فمن قال اللهم إنى أسألك العفو والعافية فى الدنيا والآخرة ، ربنا آتئنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قالوا آمين » وعنه أيضاً « من طاف بالبيت سبعاً ولا يتكلم إلا سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله محييت عنه عشر سيئات ، وكتبت له عشر حسنات ، ورفع له بها عشر درجات » اه . ويستحب القيام على الصفا والمروة للدعاء ، وأن يطيل الوقوف . وكذلك يستحب أن يكثر قول لا إله إلا الله مع الصلاة على النبي فى السعى بين الصفا والمروة وغير ذلك من أنواع الذكر بلا تخصيص بدعاء معين على ما اتفق عليه الأئمة ؛ لأن الطواف والسعى ليس لهما دعاء مخصوص كما تقدم

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهَذَا السَّعْيُ هُوَ الرُّكْنُ ﴾ أى هو ركن من أركان الحج

كما أنه ركن من أركان العمرة . وتقدم أن أركان الحج أربعة . الإحرام . والوقوف ، والطواف ، والسعى ، فراجعه في أول الفصل إن شئت

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِطَوَافِ الْقُدُومِ ، أَوْ آخَرَهُ عَنْهُ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ ﴾ . يعنى أن الحرم بالحج إن لم يطف طواف القدوم ، بأن كان مرهقا وآخر السعى إلى بعد النزول من عرفة ، فإنه يسعى بعد طواف الإفاضة . هذا إن كان تأخير السعى لعذر كما وصفنا ، وإلا فعليه الهدى لوجوب تقديم السعى على الوقوف . وأما لو أحرم بحج من مكة كالتمتع ، أو كان من أهلها فإنه يجب عليه تأخير السعى إلى بعد الوقوف ، فإن قدمه بأن طاف وسعى قبل ذلك وجب عليه إعادته بعد الإفاضة مادام بمكة ، فإن لم يعاوده حتى سافر إلى بلده وجب عليه أن يرسل بهدى لإيقاعه السعى بعد طواف التطوع ؛ لأن طوافه قبل الوقوف تطوعا ، ولا يلزم عليه الرجوع . بخلاف من لم يسع أصلا فإنه يرجع له وجوبا ولو وصل إلى أقصى المشرق أو المغرب ؛ لأن السعى ركن على المشهور ، خلافاً لأبي حنيفة القائل إنه واجب يجبر بالدم . وروى ابن القصار عن الإمام أن السعى واجب يجب بدم وليس بركن ، فحينئذ إن رجع إلى بلده يرسل بهدى فقط ، لكن المشهور الذى عليه الجمهور الأول ، فتنبه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ عَقِيبَ طَوَافٍ ﴾ . يعنى أن شرط صحة السعى أن يكون بعد تقديم طواف صحيح مطلقاً . قال فى توضيح المناسك : وشرط صحته فى الحج والعمرة أن يتقدمه طواف تام صحيح سواء كان فرضاً أو واجباً أو تطوعاً ، فلو سعى من غير طواف لم يجزه ، فإن كان محرماً بعمرة وجب أن يكون إثر طواف العمرة وإن كان محرماً بحج أو بقران من الحل وجب عليه تقديم السعى أيضاً إثر طواف القدوم قبل رواحه إلى عرفة ، فإن لم يقدمه فحكمه حكم من ترك طواف القدوم . وتركهما معا كترك أحدهما من حيث لزوم الدم ، فإن أحرم بالحج من مكة ، أو أردف الحج بالحرم فلا

يطوف ولا يسمى حتى يرجع من عرفة ، وكذا يرخص للمراهق في تأخيرها وهو من قدم في اليوم الثامن ومعه أهل أو في التاسع وإن لم يكن معه أهل ، فإن أوقعه مطلقاً سواء كان من حج أو عمره بعد طواف تطوع أعاده مادام مكة ، فإن لم يعاوده حتى بعد عن مكة لزمه الهدى اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَخْرُجُ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ إِلَى مَنًى وَيُعَاوِدُ التَّلْبِيَةَ ﴾
يعنى كما في الرسالة : ثم يخرج يوم التروية أى يوم الثامن من ذى الحجة متوجهاً إلى منى فيصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ، ثم يمضى إلى عرفات ولا يدع التلبية في هذا كله حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصيلاًها اهـ . وتقدم لنا عند قول المصنف ويعاودها في كل صعود وهبوط فراجع إن شئت . قال في توضيح المناسك : ويكره التقديم إلى منى بقصد النسك قبل اليوم الثامن ولو بتقديم الأتقال . وإلى عرفات بقصد النسك قبل التاسع والتهامى في مكة إلى آخر النهار من ذلك اليوم من غير عذر ، فإذا وصل إلى منى نزل بها حيناً تيسر له النزول .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُسْتَحَبُّ الْمَيْتُ بِهَا فَإِذَا صَلَّى الصُّبْحَ دَفَعَ إِلَى عَرَفَةَ فَيَنْزِلُ بِهَا ﴾
يعنى كما في توضيح المناسك ، ويسن المبيت بها وأن يصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، كل صلاة في وقتها قصر إلا المغرب ، وهذه الليلة يطلب أحيائها ، فليكثر فيها من الصلاة والدعاء والذكر ، والسنة أن لا يخرج من منى حتى تطلع الشمس على ثبير ، وإنما كان القصر سنة مع قصر المسافة لأجل السنة ، والقصر لجميع الحاج سواء المكي وغيره سنة في ذهابه للحج وفي رجوعه لبلده أيضاً ، حيث بقى عليه عمل من النسك بغيرها ، وإلا أتم حال رجوعه ، كمنوى راجع من مكة بعد الإضافة لمنى ، فإنه لا يقصر لأن رمى الجمار الباقية عليه إنما هو في محله بخلاف المكي فإنه يقصر في رجوعه لأنه وإن كان رجوعه لوطنه إلا أن عليه النزول بالمحصب وهو بغير وطنه اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ قَطَعَ التَّحْدِيَةَ وَجَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ثُمَّ وَقَفَ ، وَعَرَفَهُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةٍ ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ دَفَعَ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ ﴾ والمعنى كما ذكرنا في الرسالة المختصرة في صفة الحج ، فإذا زالت الشمس من يوم التاسع وأنت بعرفة فاغتسل بإمرار اليد من غير إزالت الوسخ وصل الظهر والعصر مجموعتين جمع تقديم ، ولا تصل النفل بينهما ، ثم تذهب إلى موقف عرفة ، وعرفة كلها موقف ما عدا بطن عرنة ، ويستحب لك أن تقف موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت جبل الرحمة ، وأن تستقبل القبلة وأنت متوضي* مشغلاً بالدعاء والذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتضرع وسؤال العافية في الدنيا والآخرة وطلب المغفرة لنفسك ولوالديك وللمن أوصاك بالدعاء لجميع المسلمين والمسلمات ، ولا تزال مشغلاً مجتهداً بذلك إلى غروب الشمس ، وبعد الغروب تقف قليلاً وتنوي الوقوف الركن ولو بقدر سبحان الله ، لأن الوقوف نهائياً واجب ينجز بدم ، والوقوف الركن لا يكون إلا عند تحقق الغروب عند المالكية ، ولذا أشار رحمه الله بقوله : ﴿ وَمَنْ خَرَجَ مِنْ عُرْفَةٍ قَبْلَ تَوَارِيهَا بَطَلَ حَجُّهُ إِلَّا أَنْ يَعُودَ فَيَقِفَ جُزْءاً مِنَ اللَّيْلِ ، وَمَنْ تَرَكَهُ نَهَارًا مُتِمِّكِنًا فَعَيْنِهِ دَمٌ ﴾ قال مالك : إن عبد الله بن عمر كان يقول : من لم يقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج ، ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة من قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج اهـ . قال في الموطأ : وتقرر لنا في دماء الحج أن نية الخروج من عرفة قبل الغروب من موجبات الهدى ، فمن نوى الخروج من عرفة قبل الغروب ولم يخرج إلا بعد الغروب وجب عليه الهدى فإن خرج فعلاً والحال أنه لم تغرب الشمس فقد فاته الحج إن لم يرجع قبل طلوع الفجر ، وندب له التحلل بفعل عمرة ، ووجب عليه القضاء والهدى في العام القابل اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَتَى الْمَزْدَلِفَةَ جَمَعَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَنْزِلْهَا

لَزِمَهُ الدَّمُ ، وَالْأَفْضَلُ الْمَيْتُ وَيَلْتَقِطُ مِنْهَا حَصَى الْجِمَارِ ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ أَتَى
 الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَصَلَّى الصُّبْحَ وَوَقَّفَ ذَاكِرًا ۝ يعني كما في صفة الحج إذا تحقق غروب
 الشمس من يوم عرفة تدفع بوقار وسكينة قبل صلاة المغرب حتى تصل إلى مزدلفة فتجتمع
 بها المغرب والعشاء وتقصرها دون المغرب ، ويسمى هذا الجمع جمع التأخير بأذان واحد
 وإقامتين ، ولا تصل النفل بينهما . وأما الجمع بعرفة فإنه بأذنين وإقامتين لكل من الظهر
 والعصر على المشهور ، ويسمى جمع التقديم . والنزول بالمزدلفة واجب ، ويلزم في تركه الدم
 كما قال المصنف ، ويستحب المبيت بها وأن يصلي الصبح في أول وقها ، وأن تقف عند المشعر
 الحرام مستقبل القبلة ، وأن تكثر من الذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 إلى الإسفار ، وأن تلتقط سبع حصيات لرمي جرة العقبة . ومما ينبغي أحياء تلك الليلة
 بكثرة العبادة من الذكر والصلاة وغيرها ، لما رواه الطبراني في الكبير عن عبادة بن الصامت
 مرفوعاً « من أحيى ليلة الفطر وليلة الأضحى لم يمت قلبه يوم تموت القلوب » اهـ . قال
 ابن جزى : إذا غربت الشمس يوم عرفة دفع الإمام والناس معه إلى المزدلفة ، وهي ما بين
 منى وعرفة ، وينصرفون على طريق المأزمين فيجمعون بالمزدلفة بين المغرب والعشاء
 مقصورة بعد مغيب الشفق ، ويبيتون بها تلك الليلة ، ومن صلى قبلها من غير علة أعاد إذا
 أتاها ، ولا ينزل ببعض المياه لعشاء أو استراحة ، فإذا طلع الفجر صلوا الصبح بفلس ثم
 نهضوا إلى المشعر الحرام وهو آخر أرض المزدلفة فيقفون للتضرع والدعاء إلى الأسفار ،
 ثم يدفعون منها قبل طلوع الشمس إلى منى ويحُبُّ في وادي محسرا ۝^١
 قال رحمه الله تعالى : « ثُمَّ يَذْفَعُ قَبْلَ الطُّلُوعِ إِلَى مَنَى فَيَرْمِي بِهَا جَرَّةَ الْعَقَبَةِ بَعْدَ
 الطُّلُوعِ بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ ۝ قال في توضيح المناسك : يستحب له إذا وصل إلى منى أن
 يرمي جرة العقبة حين وصوله إلى هيئته ماشياً أو زاحياً إلا أن يكون في اتيانه كذلك أذى
 للناس ، فيحط رحله ويأتي إليها ماشياً . وأصل رميها واجب ، ويندب المشي في غيرها ،

وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا بَطْلُوعُ الْفَجْرِ أَى فِي يَوْمِ النَّحْرِ ، وَيَمْتَدُّ وَقْتُ أَدَائِهَا إِلَى الْغُرُوبِ ، وَأَفْضَلُهُ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ ، وَاللَّيْلِ وَقْتُ قَضَائِهَا ، فَإِنْ أَخَّرَ إِلَيْهِ لَزَمَهُ دَمٌ ، وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَسْتَقْبِلَهَا حَالَةَ الرَّمْيِ وَمَنْعِي عَنْ يَمِينِهِ وَطَرِيقَ مَكَّةَ عَنْ يَسَارِهِ ثُمَّ يَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ ، فَإِنْ رَمَاهَا مِنْ فَوْقِهَا مِنَ الطَّرِيقِ الْعُلْيَا فِي أَصْلِ الرَّمْيِ مِنْ تِلْكَ الْجِهَةِ أَجْرَاهُ وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ . وَلَا يَرْمِي يَوْمَ النَّحْرِ إِلَّا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُنْزِلُ فَيَحْلِقُ أَوْ يُقَصِّرُ وَيَنْحَرُ هَدْيَهُ ﴾ يعني إذا تم رمي جمرَةِ الْعَقَبَةِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ فَإِنَّهُ يَبَادِرُ إِلَى الْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ ، وَيَنْحَرُ هَدْيَهُ إِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ ، لَكِنْ يَسْتَحِبُّ تَقْدِيمَ النَّحْرِ عَلَى الْحَلْقِ وَأَنْ يَفْعَلَهُمَا قَبْلَ الزَّوَالِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ ، لِقَوْلِ خَلِيلٍ فِي التَّوْضِيحِ : تَأْخِيرُ الْحَلْقِ إِلَى بَعْدِ الزَّوَالِ بِإِلْغَاؤِ مَكْرُوهٍ ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ بَعْدَهُ مَكْرُوهٌ ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْحَلْقِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى « وَلَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ » وَأَوَّلُ مَا يَفْعَلُ فِي يَوْمِ النَّحْرِ الرَّمْيَ وَيَجِبُ تَأْخِيرُ الْحَلْقِ وَالطَّوَافِ ، فَتَقْدِيمُ الطَّوَافِ قَبْلَ الرَّمْيِ يَجِبُ هَدْيًا ، وَتَقْدِيمُ الْحَلْقِ يَجِبُ فَدْيَةً ، وَتَقْدِيمُهُمَا مَعًا يَجِبُ هَدْيًا وَفَدْيَةً . وَأَمَّا تَأْخِيرُ الذَّبْحِ عَنِ الرَّمْيِ وَتَأْخِيرُ الْحَلْقِ عَنِ الذَّبْحِ فَسَيَحْتَاجُ كِتَابَ تَأْخِيرِ الْإِفَاضَةِ عَنْ الذَّبْحِ

وَحَاصِلُ مَا يَطْلُبُ فِي يَوْمِ النَّحْرِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ وَهِيَ : الرَّمْيُ ، وَالذَّبْحُ ، ثُمَّ الْحَلْقُ ، ثُمَّ الطَّوَافُ ، وَالْيَا أَسْأَلُكُمْ عَنْ بَعْضِهِمْ يَقُولُهُ ﴿ رَمَحْتُ ﴾ الرَّاءُ لِلرَّمْيِ ، وَالنُّونُ لِلنَّحْرِ ، وَالْهَاءُ لِلْحَلْقِ ، وَالطَّاءُ لَطَّوَّافِ الْإِفَاضَةِ اهـ . وَيَجِبُ اسْتِعْيَابُ جَمِيعِ الرُّؤُوسِ بِالْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ ، وَالْحَلْقُ أَفْضَلُ ، وَإِنْ أَخَّرَهُ حَتَّى رَجَعَ لِبَلَدِهِ لَزِمَهُ الْهَدْيُ وَلَوْ قَرِيبًا . وَفِي الْمَدُونَةِ : وَالْحَلْقُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنْعِي أَحَبُّ إِلَيَّ وَأَفْضَلُ ، فَإِنْ حَلَقَ بِمَكَّةَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ أَوْ بَعْدَهَا ، أَوْ حَلَقَ فِي الْحُلِّ فِي أَيَّامِ مَنْعِي فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ اهـ . قَالَ الْحَطَّابُ : لَعَلَّه مُقَيَّدٌ بِأَنَّهُ رَحَلَ وَلَمْ يَرْجِعْ لِبَلَدِهِ لِيُوَافِقَ مَا فِي الْمَدُونَةِ وَهُوَ قَوْلُهَا : وَإِنْ أَخَّرَهُ حَتَّى رَجَعَ لِبَلَدِهِ لَزِمَهُ الْهَدْيُ ، وَلَوْ قَرِيبًا كَمَا تَقَدَّمَ اهـ . فَتَقَرَّرَ أَنَّ تَأْخِيرَ

الحلق إلى بلده يوجب الهدى ، وكذلك الطول ، كبعد خمسة أيام بعد أيام التشريق .
ويكره الجمع بين الحاق والتقصير لغير ضرورة . ويتعين الحلق في الشعر القصير جدًّا ، وفي
عديم الشعر كالأقرع فيجر موسى على رأسه ، ويستحب استقبال القبلة حالة الحلق أو التقصير
والبدء بالأيمن ، وأن يذكر الله ويدعوه لأن الرحمة تنبش الحاج عند حلاقه ، وكذلك
يستحب إيقاع الحلاق بمنى من غير إيجاب ، وأن يكون عند جرة العقبة . ويتعين التقصير
في حق الأثني ولو بنت تسع ، ويحرم عليها الحلق ، لأنه مثله في حقها ، والحرمة في حق
الصغيرة متعلقة بوليها ، وأما بنت أقل من تسع فيخير فيها بين الحلق والتقصير . والتقصير
أن تأخذ المرأة قدر أملة أو أقل أو أكثر ، وتأخذ الرجل في تقصيره من قرب أصله
استحباً بآه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ فَيَطُوفَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَهَذَا هُوَ
الرُّكْنُ ﴾ يعني إذا رمى جرة العقبة وفعل ما ذكر بعدها من النحر والحلق فإنه يستحب
له أن يأتي مكة لطواف الإفاضة ليحصل له التحلل الأكبر ، لأن التحلل الأصغر قد حصل
برمى جرة العقبة كما يحصل بخروج وقت أدائها ولو لم يرسها ، وبرميتها يحل له كل شيء
إلا الجماع ومقدماته ، وعقد النكاح ، والصيد لحرماتها باقية حتى يطوف طواف الإفاضة .
ويكره الطيب ، فلا فدية ، وطواف الإفاضة به يحصل التحلل الأكبر وهو الركن الرابع من
أركان الحج في حق من قدم السعى إثر طواف القدوم . وهو آخر أركانه . قال النفراوى
في الفواكه : اعلم أنه قد تقرر أن للحج تحللين أصغر وأكبر ، فالأكبر طواف الإفاضة
لأنه يحل به كل ما كان محرماً على الحرم ، والأصغر رمى جرة العقبة لأنه إنما يحل به غير
النساء والصيد ، ويكره معه مس الطيب ، ومثل رميتها بالفعل فوات وقت أدائها وهو
من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، لأن الليل قضاءه . وفي توضيح المناسك : ويستحب
له أن يأتي مكة لطواف الإفاضة إثر الحلق في يوم النحر ، وأن يدخلها طاهراً ليبادر بفعله ،

وأن يطوف في ثوبى إحرامه ، ثم يصلى ركعتى الطواف وجوباً ، ثم يسعى سبعة أشواط إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم كما تقدم . ويدخل وقت طواف الإفاضة بطولوع الفجر من يوم النحر ويستحب الرَّمْلُ في الثلاثة الأشواط الأول منه للرجال فقط . ولا رمل في طواف لا سعى بعده اهـ . وفي صفة الحج : ثم توجه إلى مكة فتطوف بالبيت سبعة أشواط طواف الإفاضة وهو ركن من أركان الحج ، وتسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط كذلك إن لم تقدم السعى بعد طواف القدوم ، ثم ترجع إلى منى من يومك لأجل البيت والزمنى بعد زوال كل يوم ثلاث جمرات ، كل جمرة بسبع حصيات ، تبدأ بالجمرة الأولى التى تلى مسجد الخيف ، ثم الجمرة الوسطى ، ثم الكبرى ، تفعل ذلك ثلاثة أيام إن لم تعجل ، أو يومين إن تعجلت ثم تدفع إلى مكة اهـ . ومثله في الرسالة ، ونصها : فإذا وصل إلى منى رمى جمرة العقبة بسبع حصيات مثل حصى الخذف ، ويكبر مع كل حصاة ، ثم ينحر إن كان معه هدى ، ثم يخلق . ثم يأتي البيت فيفيض ويطوف سبعا ويركع ، ثم يقيم عني ثلاثة أيام ، فإذا زالت الشمس من كل يوم منها رمى الجمرة التى تلى منى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يرمى الجمرتين كل جمرة بمثل ذلك ، ويكبر مع كل حصاة ، ويقف للدعاء بإثر الرمي في الجمرة الأولى والثانية ، ولا يقف عند جمرة العقبة ولينصرف ، فإذا رمى في اليوم الثالث وهو رابع يوم النحر انصرف إلى مكة وقد تم حجه وإن شاء تعجل في يومين من أيام منى فرمى وانصرف اهـ

وإلى جميع ذلك أشار رحمه الله تعالى فقال : ﴿ ثُمَّ يَعُودُ إِلَىٰ مِنًى فَيَبِيتُ بِهَا لَيْلًا لِتَشْرِيقِ لِرَمَى الْجَمَارِ ، فَيَرْمِي الْأَيَّامَ الثَّلَاثَةَ كُلَّ يَوْمٍ بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَلَا يُجْزِئُ قَبْلَهُ وَلَا لَيْلًا ، يَبْدَأُ بِالْجَمْرَةِ الثُّلَاثِيَةِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ رَمِيًّا لَا وُضْعًا ، وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَيَتَقَدَّمُ أَمَامَهَا فَيَتَوَجَّهُ الْعَقَبَةَ وَيَبْتَهِلُ بِالدَّعَاءِ ، ثُمَّ يَأْتِي الْوُسْطَىٰ فَيَفْعَلُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ يَأْتِي الْعُلْيَا وَهِيَ الْعَقَبَةُ فَيَرْمِيهَا ﴾ يعنى إذا تم طواف

الإفاضة وجب عليه الرجوع الى منى للمبيت والرمى ، فالمبيت بمنى أيام التشريق واجب وتركه يوجب الهدى ، إلا من رخص لهم وهم رعاة الإبل ومن ولى السقاية بمكة . قال فى توضيح المناسك : يسقط المبيت عن الرعاة ، فإذا رما جرة العقبة يوم النحر فلهن أن يذهبوا ويرخص لهم فى تأخير رمى جمار اليوم الثانى ، فيأتوا فى الثالث فيرموا لليوم الثانى ثم للثالث ولادم عليهم . قال ويسقط المبيت أيضاً عن ولى السقاية بمكة ، فيرمى الجمارنهارا فى كل يوم ثم يعود لمكة لأجل المبيت ، ومن ترك المبيت بمنى ليلة كاملة أو جملها أو جميع الليالى لزمه الدم ، ويشترط فى المبيت بها أن يكون فوق جرة العقبة وجرمة العقبة من منى كما فى المجموع . فمن بات دونها جهة مكة لم يبت بمنى اه

وأما الرمى فله شروط الصحة وشروط الكمال ، فشروط صحته عشرة الأول أن يكون فى اليوم الأول من أيام النحر بعد الفجر وفى اليوم الثانى والثالث والرابع بعد الزوال . الثانى أن يكون بحجر . الثالث أن يكون رمياً . الرابع أن يكون بيده . الخامس أن يكون على الجمرة وهى البناء وما تحته من موضع الحصا المجتمع أو السائل فيه . السادس الترتيب بين رمى الجمار الثلاث فى اليوم الثانى والثالث والرابع من أيام النحر . السابع أن تكون الحصاة قدر حصى الخذف ، واستحب مالك أن يكون أكبر منه قليلا . الثامن أن يكون الرمى لكل جمرة سبعا من المرات يقيناً ولو بحصاة واحدة . التاسع أن لا ينوى بواحدة من المرات السبع نفسه وغيره والا لم تجز عن واحد منهما . العاشر عدم صرف الرمى بالنية لغير النسك اه

وأما شروط الكمال وتسمى آداب الرمى فكثيرة ، منها أن يكون بالأصابع لا بالقبضة ، وباليدين لا بالسرى إلا إذا كان أعسر . ومنها تطهير الحصى إن كان متنجساً ، وأن يلقطه بنفسه ، وأن يكون غير مرمى به ، ولو فى عام مضى . ومنها أن يرمى الأولى والوسطى من جهة مسجد الخيف حال كونه مستقبلاً طريق مكة ، وأن يستقبل جرة العقبة حال رميها ومنى عن يمينه وطريق مكة عن يساره ، وأن ينصرف بعد رميها من وراءها . ومنها أن يكبر

مع كل حصاة في جميع الجمار ، ويفوت المندوب بمفارقة الحصاة ليده قبل النطق به ولو قبل وصولها لمحلها . ومنها أن يوالى بين رمى الحصيات في جميع الجمار ، وأن يوالى بين رمى الجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث والرابع . ومنها أن يتقدم بعد رمى الجمرة الأولى والوسطى في الثاني والثالث والرابع أمام الجمرة فيقف مستقبل القبلة ثم يدعو قدر قراءة سورة البقرة بإسراع ، ولا يقف للدعاء عند جمرة العقبة لضيق موضعها . ومنها أن يذهب إذا تحقق زوال الشمس من اليوم الثاني أو الثالث أو الرابع لرمى الجمار الثلاث قبل صلاة الظهر ماشياً متوضئاً ، وأن يذهب في يوم النحر لرمى جمرة العقبة حين وصوله من المزدلفة إلى منى بعد طلوع الشمس على هيئته ماشياً أو راكباً ما لم يؤذ أحداً وإلا حط رحله وأتى إليها ماشياً ، قاله في الإيضاح اهـ .

وأشار رحمه الله لبعض ما تقدم من شروط صحة الرمي بقوله : ﴿ وَالتَّرْتِيبُ شَرْطٌ فَإِنْ نَكَسَ أَعَادَ مَا نَكَسَ ﴾ يعني أن ترتيب الجمار الثلاث شرط في صحة الرمي ، فلا يصح رمى الجمرة الثانية حتى يكمل رمى الجمرة الأولى ، ولا يصح رمى الثالثة حتى يكمل رمى الثانية ، فلزم الإبتداء بالجمرة الأولى التي تلي مسجد منى ، ثم يرمى الوسطى ، ثم يرمى جمرة العقبة ، وإن نكس أعادها نكس بأن ابتداء بالعقبة أو الوسطى في اليوم الثاني أو الثالث أو الرابع . قال الدردير : وصحته بترتيبهن لا إن نكس بأن قدم العقبة أو الوسطى أو ترك بعضاً ولو سهواً . قال خليل في المختصر : وبترتيبهن وأعاد ما حضر بعد المنسية وما بعدها في يومها فقط ، وندب تنابعه . قال في توضيح المناسك : مثال ذلك لو نسي الجمرة الأولى من ثاني النحر ، ثم رمى ثالث النحر بتمامه ، ثم رمى رابع النحر بتمامه ، ثم ذكر فإنه يرمى الجمرة المنسية وما بعدها وجوباً ، وهي الجمرة الوسطى ، ثم جمرة العقبة لأنه رمى باطلا لعدم الترتيب ، ثم يرمى اليوم الرابع بتمامه استحباباً وهو مراده بقوله : ما حضر وقته وإنما أعاد الرابع لأجل استدراك فضيلة الترتيب ؛ لأن الترتيب بين المنسى وما حضر وقته واجب

مع الذكر لامع النسيان فلذا استحب إعادته ، بخلاف ترتيب المنسيات في اليوم الواحد فإنه واجب ولو مع النسيان . وأما اليوم الثالث فإن رميه صحيح وقد خرج وقته . ومثاله في الصلاة لو نسي الصبح وصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ثم ذكر فإنه يصلى الصبح والمغرب والعشاء لبقاء وقتها ولا يعيد الظهر والعصر لخروج وقتها اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَرْمِي بِمَا قَدْ رُمِيَ بِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ أَلْمِيَّتَ . وَلَوْ لَيْلَةً أَوْ الرَّمَى وَلَوْ حَصَاةً لَزِمَهُ الدَّمُ ﴾ قد تقدم البيان لهذا في جملة ما ذكرناه ولا حاجة في تكراره . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَوْ فَضَّلَ فِي يَدِهِ حَصَاةً لَا يَدْرِي مِنْ أَيِّهِنَّ ، يَرْمِي فِي كُلِّ جَمْرَةٍ حَصَاةً عَلَى التَّرْتِيبِ ^(١) ﴾ يعني كما قال خليل : وإن لم يدر موضع حصاة اعتدّ بستٍ من الأولى . وقال الصاوي : حاصله أنه إذا رمى الجمار الثلاث ثم يتيقن أنه ترك حصاة من واحدة منها ولم يدر من أيها تركها ، أو شك في تركه حصاة ولم يدر من أيها فإنه يعتدّ بستٍ من الجمرة الأولى لاحتمال كونها منها فيكفيها بحصاة ، ثم يرمي الثانية والثالثة بسبع سبع ، ولا دم عليه إن كمل الأولى وفعل الثانية والثالثة في يومه ، فإن رمى الجمار الثلاث في يومين وحصل الشك في ترك حصاة ولم يدر من أي الجمار ، وهل هي من اليوم الأول أو الثاني فإنه يعتدّ بستٍ من الأولى في كلا اليومين ويكمل عليها ويعيد ما بعدها ، ويلزمه دم التأخير رمي اليوم الأول لوقت القضاء اهـ وفي جواهر الإكليل فإن تحقق إتمام سبع الأولى وشك في الثانية اعتدّ بستٍ منها ورمها بحصاة ورمى الثالثة بسبع وإن شك في الثالثة رمها بحصاة فقط اهـ .

(١) ظاهر المتن أنه يرمي في كل جمرة حصاة ويصح الرمي وهذا لا يتفق مع ما نقله الشارح عن خليل ، والصاوي .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَدْفَعُ إِلَى مَكَّةَ لَطَوَافِ الْوَدَاعِ وَهُوَ آخِرُ الْمَنَاسِكِ ﴾
يعنى إذا تَمَّ أيام التشريق وتسمى الأيام المعدادات فإنه يتوجه إلى مكة لطواف الوداع
الذى هو آخر أعمال الحج وهو مندوب . قال فى الرسالة : فإذا رمى فى اليوم الثالث وهو
رابع يوم النحر انصرف إلى مكة وقد تم حجه ، إلى أن قال : فإذا خرج من مكة طاف
للوداع وركع وانصرف اه .

قال خليل عاطفاً على المندوب : وطواف الوداع إن خرج لك الجحفة لا كالتمتع
وإن صغيراً الخ . قال التفرأوى وغيره : ولا ينصرف من المسجد بعد الركعتين حتى يقبل
الحجر ، ولا يرجع القهقرى ، وإذا فعل الطواف وأقام بمكة ولو بعض يوم أعاده إلا
لشغل خف . والدليل على ندب طواف الوداع قوله صلى الله عليه وسلم « لا يفرن أحدكم حتى
يكون آخر عهده بالبيت الطواف » . قال مالك : ولو أن رجلاً جهل أن يكون آخر عهده
الطواف بالبيت حتى صدر لم أر عليه شيئاً إلا أن يكون قريباً فيرجع فيطوف بالبيت ثم
ينصرف إذا كان قد أفاض اه . وفى الرسالة وغيرها : ويستحب لمن انصرف من مكة
من حج أو عمرة أن يقول : آتبون تائبون عابدون لربنا حامدون ، صدق الله وعده ،
ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده اه . وقد تقدم أن طواف الوداع هو آخر أعمال
الحج ، وبعده لم يبق إلا الارتحال . قال أبو الحسن الشاذلى صاحب العزبة فى آخر باب
الحج : خاتمة ، إذا خرج الإنسان من مكة فلتكن نيته وعزمته زيارة النبى صلى الله عليه
وسلم ، إذ زيارته صلى الله عليه وسلم سنة مجمع عليها ، وفضيلة مرغّب فيها إلى آخر كلامه
رضى الله عنه . وسنذكرها فى الخاتمة إن شاء الله وقد نظم بعض الصالحين قصيدة فى
المناسك ونقلنا منها أبياتاً لما تضمنت من الفوائد العظيمة وهى هذه كما ترى قال
رحمه مولاه :

وَمَا زَالَ وَفَدُ اللَّهُ يَقْصِدُ مَكَّةَ إِلَى أَنْ بَدَا الْبَيْتُ الْعَتِيقُ وَرُكْنَاهُ

فَضَحَّتْ ضُيُوفُ اللَّهِ بِالذِّكْرِ وَالِدُّعَا
وَقَدْ كَادَتْ الْأَرْوَاحُ تُزْهَقُ فَرَحَةً
فَطَفْنَا بِهِ سَبْعًا رَمَلْنَا ثَلَاثَةً
كَذَلِكَ طَافَ الْهَاشِمِيُّ مُحَمَّدٌ
وَسَالَتْ دُمُوعٌ مِنْ غَمَامٍ جُفُونِنَا
وَنَحْنُ ضُيُوفُ اللَّهِ جِئْنَا لَبِيتِهِ
فَنَادَى بِنَا أَهْلًا ضُيُوفِي تَبَاشَرُوا
فِيَا مَرْحَبًا بِالْقَادِمِينَ لَبِيتُنَا
عَلَى أُلْجَزَا مِنِّي الثَّمُوبَةُ وَالرُّضَى
فَطِيبُوا سُرُورًا وَافْرَحُوا وَتَبَاشَرُوا
وَلَا ذَنْبَ إِلَّا قَدْ غَفَرْنَا عَنْكُمْ
وَمِنْ بَعْدِ مَا طَفْنَا دَخَلْنَا دَخْلَةً
وَنَلْنَا أَمَانَ اللَّهِ عِنْدَ دُخُولِهِ
فَهَذَا الَّذِي نَلْنَا يَوْمَ قُدُومِنَا
وَصَلَّى بَارُكَانِ الْمَقَامِ حَاجِجُنَا
وَفِيهِ الشُّفَا فِيهِ بُلُوغُ مُرَادِنَا
وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْعَرُوةِ الْوَفْدُ قَدْ سَعَى
فَسَبْعًا سَعَاهَا سَيِّدُ الرُّسُلِ قَبْلَنَا
نَهْرُولُ فِي أَثْنَائِهَا كُلَّ مَرَّةٍ
كَذَلِكَ مَا زِلْنَا نُحَاوِلُ سِيرَنَا
إِلَى أَنْ بَدَأَ إِحْدَى الْمَعَالِمِ مِنْ مِنَى

وَكَبَّرْتَ الْحَجَّاجُ حِينَ رَأَيْنَاهُ
لَمَّا نَحْنُ مِنْ عُظْمِ الشُّرُورِ وَجَدْنَاهُ
وَأَرْبَعَةً مَشِينًا كَمَا قَدْ أَمِرْنَاهُ
طَوَافَ قُدُومٍ مِثْلَ مَا طَافَ طَفْنَاهُ
عَلَى مَا مَضَى مِنْ عُظْمِ ذَنْبِ كَسْبِنَاهُ
نُرِيدُ الْقِرَى نَبْعِي مِنَ اللَّهِ حُسْنَاهُ
وَقَرُّوا عِيُونًا فَالْحَجِيجُ قَبْلِنَاهُ
إِلَى حَجَجْتُمْ لَا لَيْتَ بَيْنِنَاهُ
ثَوَابَكُمْ يَوْمَ أُلْجَزَا أَتَوَلَّاهُ
وَتَبَهُوا وَهَيِّمُوا بَابُنَا قَدْ فَتَحْنَاهُ
وَمَا كَانَ مِنْ عَيْبٍ عَلَيْكُمْ سَتَرْنَاهُ
كَأَنَّا دَخَلْنَا أُلْخَلَدَ حِينَ دَخَلْنَاهُ
كَذَا أَخْبَرَ الْقُرْآنُ فِيمَا قَرَأْنَاهُ
وَأَوَّلَ ضَيْقٍ لِلصُّدُورِ شَرَحْنَاهُ
وَفِي زَمْزَمِ مَاءٍ طَهُورًا وَرَدْنَاهُ
لَمَّا نَحْنُ نَنْوِيهِ إِذَا مَا شَرِبْنَاهُ
فَإِنَّ تَمَامَ الْحُجَّ تَكْمِيلُ مَسْعَاهُ
وَنَحْنُ تَبِعْنَاهُ فَسَبْعًا سَعَيْنَاهُ
فَهَذَاكَ مِنْ فِئْلِ الرُّسُولِ فَعَلْنَاهُ
نَهَارًا وَلَيْلًا عِيسَانَا مَا أَرْخَاهُ
وَهَبَّ نَسِيمٌ بِالرِّصَالِ نَشَقْنَاهُ

وَفَادَىٰ بِنَا حَادِيَ الْبِشَارَةِ وَالْهَنَا
وَبِنَا بِأَقْطَارِ الشَّيْرِ مُلْبِيَا
وَفِي صُبْحِنَا سِرْنَا إِلَى الْجَبَلِ الَّذِي
فَلَا حَجَّ إِلَّا أَنْ نَكُونَ بِأَرْضِهِ
إِلَيْهِ ابْتَدَرْنَا قَاصِدِينَ إِلَيْنَا
وَسِرْنَا إِلَيْهِ قَاصِدِينَ وَقُوفُنَا
وَبَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ كَانَ وَقُوفُنَا
فَكَمْ خَاضِعٍ كَمْ خَاشِعٍ مُتَذَلِّلٍ
وَكَمْ حَامِدٍ كَمْ ذَاكِرٍ وَمُسَبِّحٍ
وَرَبِّ دَعَانَا نَاطِرٍ لِحُضُوعِنَا
وَلَمَّا رَأَىٰ تِلْكَ الدُّمُوعَ الَّتِي جَرَتْ
تَجَلَّىٰ عَلَيْنَا بِالْمَتَابِ وَبِالرَّضَىٰ
وَقَالَ انظُرُوا شُعْنَا وَغَبْرًا جُسُومُهُمْ
وَقَدْ هَجَرُوا أَمْوَالَهُمْ وَدِيَارَهُمْ
أَلَا فَاشْهَدُوا أَنِّي غَفَرْتُ ذُنُوبَهُمْ
فِيَا صَاحِبِي مَنْ مِثْلُنَا فِي مَقَامِنَا
عَلَىٰ عَرَافَاتٍ قَدْ وَقَفْنَا بِمَوْقِفٍ
وَقَدْ أَقْبَلَ الْبَارِئُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ
وَقَدْ كَانَ جَمْعُ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ سُنَّةً
وَوَلَّ إِلَى وَقْتِ الْغُرُوبِ وَقُوفُنَا
أَفِيضُوا وَأَنْتُمْ حَامِدُونَ إِلَهُكُمْ

فَهَذَا الْحَمَىٰ هَذَا ثَرَاهُ عَشِينَاهُ
فِيَا طِيبَ لَيْلٍ مِنْ مَنَىٰ قَدْ أَبْتَنَاهُ
مِنْ الْبُعْدِ جِئْنَاهُ لِحَجٍّ وَصَلْنَاهُ
وَقُوفًا وَهَذَا فِي الصَّحِيحِ رَوَيْنَاهُ
فَلَوْلَاهُ مَا كُنَّا لِحَجٍّ سَلَكْنَاهُ
عَلَيْهِ وَمِنْ كُلِّ أَلْجَاهَاتٍ أَتَيْنَاهُ
إِلَى اللَّيْلِ نَبْكِي وَالْدُّعَاءُ إِطْلَنَاهُ
وَكَمْ سَائِلٍ مُدَّتْ إِلَى اللَّهِ كَفَّاهُ
وَكَمْ مُذْنِبٍ يَشْكُو لِمَوْلَاهُ بَلَوَاهُ
خَيْرٌ عَلِيمٌ بِالَّذِي قَدْ أَرَدْنَاهُ
وَطَوَّلَ خُشُوعٍ فِي خُضُوعٍ خَضَعْنَاهُ
وَبَاهَىٰ بِنَا الْأَمْلاكَ حِينَ وَقَفْنَاهُ
وَقَدْ وَقَدُوا وَالْكُلُّ يَطْلُبُ مَوْلَاهُ
وَأَوْلَادُهُمْ وَالْكُلُّ يَرْفَعُ شَكْوَاهُ
أَلَا فَانْسَخُوا مَا كَانَ عَنْهُمْ نَسَخْنَاهُ
وَمَنْ ذَا الَّذِي قَدْ نَالَ مَا نَحْنُ نِلْنَاهُ
بِهِ الذَّنْبُ مَغْفُورٌ وَفِيهِ مَحُونَاهُ
وَقَالَ ابْشِرُوا فَالْعَفْوُ فِيكُمْ نَشَرْنَاهُ
لَدَىٰ عَرَافَاتٍ ذَاكَ جَمْعٌ فَعَلْنَاهُ
وَقِيلَ ادْفَعُوا فَالْكُلُّ مِنْكُمْ قَبِلْنَاهُ
إِلَى مَشْرِعِ جَاءَ الْكِتَابُ بِذِكْرَاهُ

وَسِيرُوا إِلَيْهِ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَهُ
 وَفِيهِ جَمَعْنَا مَغْرِبًا وَعِشَاءَهَا
 وَبَدَنًا بِهِ حَتَّى لَقَطْنَا حَصَاتِنَا
 وَمِنْهُ أَفْضْنَا حَيْثُمَا النَّاسُ قَبِلْنَا
 وَنَحْوُ مِثْقَالِ مِلْنَا لِلشَّهَدِ نَفَعْنَا
 وَبِالْجُمُورَةِ الْقُصُوفِ بَدَأْنَا وَعِنْدَهَا
 وَلَمَّا حَلَقْنَا حَلَّ لُبْسُ نَحِيطِنَا
 وَمِنْ بَعْدِهَا يَوْمَانِ لِلرَّمْيِ عَاجِلًا
 وَإِيَّاهُ أَبْرَضِينَا بِرَمَى جِهَارِنَا
 وَرُدَّتْ إِلَى أَلْيَتِ الْحَرَامِ وَفُودُنَا
 وَطَفْنَا طَوَافًا لِلْإِفَاضَةِ حَوْلَهُ
 نَطُوفُ بِهِ وَاللَّهُ يُحْصِي طَوَافِنَا
 وَبِالْحَجَرِ الْمِيمُونِ عُجْنَا فَإِنَّهُ
 نَقَبْلُهُ مِنْ حُبِّنَا لِلْإِهْنَا
 وَكَمْ مَوْقِفٍ فِيهِ يُحَابُّ لَنَا الدُّعَا
 وَبَعْدَ تَمَامِ الْحُجِّ وَالنَّسْكِ كُلِّهَا
 فَمَنْ شَاءَ وَافَى الصَّيْدَ وَالطَّيِّبَ وَالنَّسَا
 وَلَمَّا قَضَيْنَا لِلَّهِ مَنَاسِكَا
 فَمِنْ طَالِبِ حَظًّا بِدُنْيَا فَمَا لَهُ
 وَمِنْ طَالِبِ حُسْنًا بِدُنْيَا لِدِينِهِ
 وَآخِرُ لَا يَبْغِي مِنَ اللَّهِ حَاجَةً

فَسِرْنَا فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ نَزَلْنَاهُ
 تَرَى عَائِدًا جَمْعًا لِيَجْمَعَ جَمْعُنَاهُ
 هُنَاكَ شَكَرْنَا رَبَّنَا وَدَعَوْنَاهُ
 أَفَاضُوا وَغُفِرَانَ إِلَهِ طَلَبِنَاهُ
 وَنَلْنَا بِهَا مَا الْقَلْبُ كَانَ يَمْنَاهُ
 حَلَقْنَا وَقَصَّرْنَا لِشَعْرِ حَضْرَانَاهُ
 فَيَا حَلَقَةً مِنْهَا الْمَخِيطُ لِبِسْنَاهُ
 فَفِيهَا رَمَيْنَا وَالْإِلَهِ دَعَوْنَاهُ
 وَشَيْطَانَنَا الْمَرْجُومَ ثُمَّ رَجَعْنَاهُ
 نَحْنُ لَهُ كَالطُّبْرِ حَنْ لِمَاؤَاهُ
 وَفَرْنَا بِهِ بَعْدَ الْجِهَارِ وَزُرْنَاهُ
 لِيُسْقِطَ عَنَّا مَا نَسِينَا وَأَخْصَاهُ
 يَمِينُ لَرَّبِّ الْخَلْقِ فِي الْأَرْضِ صَقَحْنَاهُ
 وَكَمْ لَثْمَةً طَى الطَّوَافِ لَثْمَانَاهُ
 دَعَوْنَا بِهِ وَالْقَصْدَ فِيهِ نَوَيْنَاهُ
 حَلَلْنَا وَبَاقِي عَيْسِنَا قَدْ أَتَحْنَاهُ
 فَقَدْ تَمَّ حُجٌّ لِلَّهِ حَجَجْنَاهُ
 ذَكَرْنَاهُ وَالْمَطْلُوبَ مِنْهُ سَأَلْنَاهُ
 خَلَاقٌ بِأَخْرَاهُ إِذَا اللَّهُ لَاقَاهُ
 وَحُسْنًا بِأَخْرَاهُ وَذَاكَ يُوفَاهُ
 سِوَى نَظَرَةٍ فِي وَجْهِهِ يَوْمَ عُقْبَاهُ

نَطُوفٌ وَدَاعَا لِرَّحِيلِ بِلَادِنَا وَأَعْيُنُنَا كَالسَّيْلِ إِذْ سَالَ تَجْرَاهُ
تَدَاعَتْ رِفَاقًا بِالرَّحِيلِ فَمَا تَرَى سِوَى دَمْعٍ عَيْنٍ بِالْأَمَاءِ مَزَجْنَاهُ
وَوَدَّعَتْ الْحُجَّاجُ بَيْتَ إِلَهِيَا وَكُلُّهُمْ تَجْرِي مِنَ الْفَرْجِ عَيْنَاهُ
لِفُرْقَةٍ بَيْتِ اللَّهِ وَالْحَجَرِ الَّذِي نُقَبِّلُهُ اللَّهُ نَطْلُبُ رُحْمَاهُ
وَبَاتَ حَجِيجُ اللَّهِ بِالْبَيْتِ مُحَدِّقًا وَرَحْمَةُ رَبِّ الْعَرْشِ نَمَّةً تَفْشَاهُ
وَمِنْ بَعْدِ مَا طَفْنَا طَوَافَ وَدَاعِنَا رَحَلْنَا لِمَعْنَى الْمُصْطَفَى وَمُصَلَّاهُ
وَكَمْ يَا أَخِي فِي الْحُجِّ مِنْ حِكْمَةٍ بَدَتْ فَدُونَكَ مِنْهَا بَعْضَ مَا قَدْ بَسَطْنَاهُ
ولنسك العنان عن هذا الميدان . انتهى ما أردنا نقله من تلك القصيدة اليمونة مع
تقديم وتأخير وتصحيح بعض المعنى ، الله درُ ناظمها رحمه مولاه آمين .
ولنرجع إلى ما نحن بصدده . ولما تم للناسك وكيفية الحج انتقل يتكلم في محرمات
الإحرام مما يوجب الجزاء وغيره فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فَضْلٌ ﴾

أى فى بيان الفدية ، وما يترتب فيها ، وما يجزئ منها ، وما لا يجزئ وكيفيتها ،
 وأنواعها وما يجوز لبسه للمحرم ، وما لا يجوز . وسيأتى تفصيلاً فى ذلك إن شاء الله تعالى
قال رحمه الله تعالى : ﴿ يَلْزَمُ الْمُحْرِمَ الْفِدْيَةُ بِلِبْسِ الْمُخِيطِ لِبَسًا مُعْتَادًا وَلَوْ
بِإِدْخَالِ كِتْفَيْهِ الْقُبَاءِ ﴾ . يعنى أن المحرم ممنوع من لبس الخيط سواء كان محيطاً بالجسد
كالقميص ، أو بالعضو كالخاتم . قال خليل عاطفاً فى تحريم لبس الخيط : وعلى الرجل
محيطاً بعضو وإن بنسج أو زر أو عقد كخاتم وقباء وإن لم يدخل كُماً . قال الخرشى :
يعنى وكذلك يحرم على الرجل بسبب الإحرام أن يلبس الخيط ، فلو ارتدى بثوب محيط ،
أو بثوب مرقع برقاع أو يزار كذلك فلا شيء عليه وهو جائز لأنه لم يلبسه . ولا فرق فى

حرمة لبس المحيط بين أن يكون محيطاً بكل البدن أو ببعضه، ولا فرق بين ما أحاط بنسج أو زر يقفله عليه أو عقد يربطه أو يخلله بعود. والمراد بالرجل الذكور حراً كان أو عبداً بالغاً كان أو غير بالغ، وعلى وليمه أن يحنبه المحيط محيطاً أو غيره اهـ. قال المواقف: قلنا عن الكافي: لا يلبس المحرم قميصاً، ولا مخيطاً، ولا عمامة، ولا سراويل، ولا خفين، ولا بأس أن يأتزر، كما له أن يرتدى إلا أنه يكره له أن يستنفر بالمتنزع عند ركوبه، ولا يشد فوق متنزعه تسكة ولا خيطاً، ولا بأس بلبس المميين على البشرة، ونحوه المنطقة والحزام اهـ بتصرف. وقال في توضيح المناسك: والمحرم ضربان رجل وأنتى، فأما الرجل فأحرامه في وجهه ورأسه فيحرم عليه سترهما بما يعد ساتراً من عمامة وقانسوة وخزقة وعصابة وطين؛ ومثله من جعل على وجهه دقيقاً ونحوه كحيز لأنه جسم ويعد ساتراً عرفاً. وأما بقية بدنه فلا يحرم ستره بالإزار والرداء ونحوهما، وإنما يحرم ستره بالملبوس المعمول على قدر البدن أو عضو منه إذا لبسه باعتبار ما خيط له، وذلك كالقميص والسراويل والجبة والقباء - أى القفطان - سواء أخرج يديه من كمي الجبة أو القفطان أم لا، لأن ذلك في معنى الملبوس، فلو نكس القفطان مثلاً بأن جعل أسفله على منكبيه فلا فدية عليه إذا لم يدخل رجله في كمي ولا افتدى. وفي معنى الخياطة التزير، والذسج، والتلييد، والتخليل، والمصق بعضه على بعض، ودرع الحديد اهـ.

قال رحمه الله تعالى: ﴿ وَلَبَسَ الْخُفَّ إِلَّا أَنْ يَقْطَعَهُ أَصْفَلُ مِنَ الْكَعْبِ ﴾ يعني ويلزم المحرم الفدية بسبب لبس الخف إلا أن يقطع الخف أسفل من الكعب، لما في الموطأ عن عبد الله بن عمر « أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تلبسوا القمص، ولا العائم، ولا السراويلات، ولا البرانس، ولا الخفاف إلا أحداً لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما.

أسفل من الكعبين ، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران أو
الورس » اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالتَّرْفَةُ بِحَلْقِ شَعْرٍ وَتَقْلِيمِ ظُفْرِ وَإِزَالَةِ شَعَثٍ وَتَطْيِيبٍ ﴾
قوله والترفة معطوف على المحيط ، يعنى ويلزم المحرم الفدية بسبب الترفة أى النعم بحلق الشعر ،
وتقليم الظفر ، وإزالة الشعث ، أى الوسخ والتطيب ، ومنه التدهن بدهن مطيب أو غيره
كما يأتى مفصلاً شاء الله . وهذا كله يستوى فيه الرجل والمرأة أى فى تحريمها ذكر ولزوم
الفدية بذلك . قوله بحلق شعر يعنى ترفه بحلق شعره بأن حلقه بعد الإحرام ، أو أزال أكثر من
عشر شعرات فى موضع الحجامة أو غيرها ولو لضرورة فتلزم الفدية بذلك . قال فى الإيضاح :
فى الشعر تلزم الفدية بإبانة أكثر من اثنى عشر ولو لغير إماطة الأذى ، وإبانة اثنتى عشرة
فاقل إن كان لإماطة الأذى ، وإلا فحفنة من الطعام لمسكين ، و الحفنة هنا ملء يد واحدة
متوسطة اهـ . ومن الترفة قلم الأظفار . ومن قلم ظفراً واحداً أو أظافر لإماطة الأذى وجبت
عليه الفدية . قال فى الإيضاح : وفى قلم الأظفار تلزم الفدية ، وفى قلم ظفرين مطلقاً ان لم يخرج
للاول ما يترتب عليه . وفى قلم ظفر واحد لإماطة الأذى كأن يقاقمه طوله أو يريد مداواة
جرح تحته ، لا ان انكسر فقط قطع المكسور بتقدير ما يزول به الألم فإنه يجوز ولا فدية ،
وفى قلم الظفر الواحد لا لإماطة أذى ولا لكسر أو لكسر بلا ألم حفنة تطعم لمسكين اهـ .
ومن الترفة إزالة الوسخ بأن يغسل بدنه بقصد إزالة شعته فتلزم عليه الفدية ، وأما غسل يديه
بالاشنان والصابون ونحوهما وانقاء ماتحت الأظفار من الوسخ فجائز اهـ . قاله فى الإيضاح
ومن الترفة مس الطيب كالمسك والعنبر وسائر العطريات ففيه الفدية إذا مسه ، ومنه الحناء
فمن اختضب بالحناء وكانت كالدرهم البغلى لزمه الفدية وإلا فلا ، كجعل الحناء فى فم جرح
أو شربها أو حشو شقوق الرجلين بها كثرت أو قلت اهـ . ومن الترفة التدهن بدهن مطيب .
قال فى توضيح المناسك : يحرم على المحرم الرجل والمرأة دهن : اللحية والرأس ، ودهن

الجسد أو بعضه لغير ضرورة أما لضرورة فيجوز الإدهان . وأما الفدية ففيها تفصيل . وحاصله أنه إذا ادهن بدهن مطيب ففيه الفدية في أربع صور ، وهى ما إذا ادهن لعله أو لغير علة ، وفى كل إما أن يكون دهن الجسد كله أو باطن كف يده ورجله فهذه أربع صور ، فإذا ادهن بغير مطيب لغير علة ففيه الفدية أيضاً مطلقاً سواء دهن الجسد كله أو باطن الكف والرجل ، وهاتان صورتان ، وإذا ادهن بغير مطيب لعله فى باطن الكف والرجل كستحوق فلا فدية عليه ولا حرمة اتفاقاً ، وإذا ادهن بغير مطيب لعله فى بقية الجسد ولو ظاهر يده ورجله فى الفدية قولان ، فالصور ثمانية ويجوز له أكل السمن والزيت وسائر الأدهان التى لا طيب فيها وتقطيرها فى الأذن اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَغْطِيَةُ الرَّجُلِ رَأْسَهُ أَوْ وَجْهَهُ ﴾ يعنى من الترفة تغطية الرجل رأسه أو وجهه بما يعد ساتراً . قال فى العزىة : وأحرام الرجل فى وجهه ورأسه فيحرم عليه سترها بما يُعدُّ ساتراً كالعمامة والخرقه وكل ما ينتفع به من الحر والبرد . ويحرم عليه لبس الخاتم اهـ قال فى توضيح المناسك : خاتمة تجب الفدية فى جميع ما تقدم من اللباس الممنوع فى حق الرجل والمرأة بشرط حصول الانتفاع من حر أو برد أو طول كالיום ، وما قارب اليوم كالיום ، وإلا فلا فدية عليه ، وذلك كما لو لبس قميصاً ونحوه لقياس ونحوه دون اليوم ولم ينتفع به ثم نزعها فلا فدية ، وأما ما لا يقع إلا منتفعاً به كحاق الشعر وما عطف عليه فالفدية فيه من غير تفصيل اهـ بتوضيح . ثم اعلم أن التجرد من المحيط واجب ، فمن تركه لزمه الفدية ولو مع ضرورة ، وإن كان لغير ضرورة فعليه الفدية والإثم معاً .

ثم ذكر رحمه الله تعالى أحرام المرأة فقال : ﴿ وَالْمَرْأَةُ وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا ﴾ يعنى كما قال الدردير : يحرم على الأنثى بالإحرام لبس محيط بكف أو إصبع إلا الخاتم وستر وجهها ، أى يحرم سترها إلا لفتنة بلا غرز وربط ، وإلا ففدية اهـ . ومثله فى المختصر ، ونصه :

حرم بالإحرام على المرأة لبس قفازٍ وستر وجهه إلا لستر بلا غرز وربط ، وإلا ففدية اه
قال رحمه الله تعالى . ﴿ وَاکْتَحَالِهَا لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ ﴾ يعني مما يوجب الفدية اكتحالُ
المحرم للزينة ولو مع الضرورة . قال في توضيح المناسك : خاتمة في السكحل والخناء وإن
اكتحل المحرم بمطيب وكان لضرورة جاز وفيه الفدية على الرجل والمرأة ، وإن كان
بغير مطيب فإن كان لضرورة حر أو برد فاللندوب جوازه لها ولا تجب عليهما الفدية على
ما في المجموع وغيره . وقيل تجب عليهما ، وقيل تجب على المرأة دون الرجل ، وإن كان
لغير ضرورة بأن كان للزينة فلا يجوز وفيه الفدية ، وإن اكتحل بغير المطيب لقصد الدواء
والزينة فقال ابن القاسم : عليه الفدية تغليبا لقصد الزينة اه . ومثله في إيضاح المناسك .
ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَهَا لُبْسُ الْمُخِيطِ وَالْخُفِّ وَتَوْبٌ عَلَى وَجْهِهَا غَيْرِ
مَرْبُوطٍ خَوْفَ فِتْنَتِهَا ﴾ يعني أن المرأة لها أن تلبس المحيط بالجسد كالقميص ، أو بالعضو
كالخف والخاتم ، ولا فدية عليها ، ولا يجوز لها أن تلبس القفاز ، كما يحرم عليها تغطية
وجهها لكن لها أن تسدل الثوب على وجهها من غير ربط ولا غرز وإلا افتدت . قال
في توضيح المناسك : وأما المرأة فأحرامها في وجهها وكفيها ، فيحرم عليها ستر وجهها
بنقاب وهو ما يصل للعيون ، أو لثام على الفم أو برقع إلا أن تكون مخشية الفتنة فيجب
عليها ستره بلا غرز وربط ، بل تسدل شيئا عليه ، فإن سترته غير مخشية الفتنة افتدت ولولم
تغرز أو تربطه . وفي البناني : لها أن تسدل على وجهها شيئا ولولم تكن مخشية الفتنة ولا
فدية عليها ، ولو لمصق بوجهها حيث قصدت الستر عن أعين الناس إذا كان بلا غرز ولا
ربط ، وإلا افتدت قطعاً اه

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَلْفُ خِرْقَةٍ عَلَى ذَكَرِهِ ، وَشَدُّ تَعْوِذٍ عَلَى عَضُدِهِ وَتَسْكَةٍ
أَوْ خَيْطٍ فَوْقَ إِزَارِهِ ﴾ يعني من موجبات الفدية على المحرم الرجل فقط لبس المحيط
ببعض الأعضاء كلف الخرقه على ذكره ، أو شد التعويذ على عضده ، أو ربط تسكة أو حبل

أو خيط أو غيرها على وسطه ، فإذا لبس ذلك فوق الإزار لغير ضرورة عليه الإثم والفدية ، وإن كان لضرورة عليه الفدية فقط كما تقدم . ثم ذكر الأشياء التي لا توجب الفدية بفعلها فقال رحمه الله تعالى : ﴿ لَا يَحْمِلُ مَتَاعَهُ لِلضَّرُورَةِ ، وَشَدَّ نَفَقَتَهُ تَحْتَ إِزَارِهِ ، وَتَسَاقَطَ شَعْرٌ بِحِكَّةٍ أَوْ رِكَابٍ أَوْ تَخْلِيلٍ وَضُوءٍ ﴾ يعني كما في توضيح للناسك قال : ويجوز له أن يحمل متاعه على رأسه إن كان محتاحاً بأن لا يجد ما يحمل خرجه لا بأجرة ولا بغيرها ، وهذا لا فدية عليه . وكذا إذا كان فقيراً كان يحمل حزمة حطب أو غيره ليتعيش بشمها ، أو يحمل شيئاً لغيره بأجرة كذلك فلا بأس بذلك . وأما لو كان غنياً وحمل بخلاً بالأجرة فلا يجوز ذلك وعليه الفدية ، وإن حمل لكسر نفسه في عبد الباقي ينبنى المنع ، وكلام أبي الحسن يفيد أنه لا شيء عليه كما في حاشية الخرشى اه . وقوله وشد نفقته إلخ قال في التوضيح أيضاً : وله أن يشد نفقته في وسطه على لحيه بأن يضعها في كمر أو نوار أو غير ذلك ، سواء كان من جلد أو قماش ويدخل خيوط ما ذكر في الأثقاب ، أو الكلاب ، أو الإبريم مثلاً . وأما لو عقدها على جلده فإنه يفتدى . وله أن يضيف نفقة غيره إلى نفقته ، فإذا ذهبت نفقة نفسه وأمكته رد نفقة غيره وجب الرد ، وإلا افتدى . وإن ذهب صاحبها وهو عالم افتدى ، وإن لم يعلم أبقاها معه ولا شيء عليه اه . وقوله وتساقط شعر إلخ قال في التوضيح أيضاً : تنبيه لا شيء عليه فيما تساقط من شعر رأسه ولحيته عند وضوئه وغسله ولو كان للتبرد ، ولا شيء عليه أيضاً إذا جريده على لحيته أو حمل متاعه على رأسه لحاجة أو فقر فتساقط شعر ، ولا شيء عليه إذا أدخل أصبعه في أنفه لحاجة ينزعها فتساقط شعر ، وكذلك إذا تساقط بالركاب أو السرج ، وله أن يحك جسده ولو يدميه إن تحقق عدم الهوام في محل الحك ، وأن يحاق للحلال إن تحقق نفي القمل اه بإيضاح .

ثم أراد رحمه الله بيان حقيقة الفدية وأنواعها فقال : ﴿ وَهِيَ إِطْعَامُ سِتَّةٍ مَسَاكِينَ مُدَيْنِينَ مُدَيْنٍ ، أَوْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ نُسْكَ شَاةٍ فَمَا فَوْقَهَا غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِمَكَانٍ ﴾

ولا بزمان . يعنى أن أنواع الفدية ثلاثة: إما إطعام ستة مساكين مدين مدين ، أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام منى أو ذبح شاة تجزئ أضحية وهى على التخيير ، أى ولك أن تختار واحداً من أنواعها الثلاثة ، ولا تختص الفدية بسائر أنواعها بمكان أو زمان إلا أن ينوى بالذبح الهدى فحله حينئذ مكة أو منى بشروطها . قال العلامة الدسوقي : فيجوز الصوم فى أى زمان ، كما يجوز فى أى مكان ، وكذا يجوز الإطعام فى أى زمان وفى أى مكان ، وكذا يجوز له ذبح الشاة وإعطائها للفقراء فى أى زمان وفى أى مكان اهـ

وهل الأفضل طيب اللحم كالضحايا أو كثرته كالهدايا ؟ الراجح الثانى . ولا يجوز أكل الفدية ، وإن أكل فعليه بدلها ، ولو نوى بها الهدى على المشهور . قال العلامة الشيخ خليل فى منسكه : تنبيه إذا فعل ما يوجب الفدية فإن كان لضرورة فالفدية واجبة ولا إثم ، وإن كان لغير ضرورة فالفدية والإثم ، وربما ارتكب بعض العامة شيئاً من المحرم وقال أنا أفندى ، متوها أنه بالفدية يتخلص من الإثم ، وذلك خطأ صريح وجهل قبيح وهو بمن قال أشرب الخمر والحد يطهرنى اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَعَدَّدَتْ بِتَعَدُّدٍ مُوَجِّهٍ لَا يَفْعَلُهَا فِي فَوْزٍ أَوْ مَرَضٍ وَاحِدٍ ﴾ وفى نسخة بإسقاط أو مرض ، والمعنى أن الفدية تتعدد بتعدد موجبها إلا أن يفعل موجبها فى فوز واحد أو فى مرض واحد . قال خليل : واتحدت إن ظن الإباحة أو تعدد موجبها بفوز ، أو نوى التكرار ، أو قدم الثوب على السراويل اهـ . ومثله فى أقرب المسالك . وفى توضيح المناسك : فإن فعل موجبات الفدية بأن لبس وتطيّب وحلق وقلم وأزال الوسخ وقتل القمل ، فإن كان ذلك فى وقت واحد أو متقارب ففدية واحدة ، وإن كان ذلك فى أوقات متباعدة تعددت الفدية . ويقال مثل ذلك فى الحفنة . وكذلك تتحد الفدية وإن تراخى الثانى عن الأول إن ظن الإباحة كالذى يطوف على غير وضوء فى عمرته ناسياً ثم يسعى ، ثم بعد أن تحلل من عمرته تبين فساد طوافه فاعتقد أنه خرج

من إحرامه ففعل سائر المنوعات التي توجب الفدية فلا يلزمه إلا فدية واحدة ، وأما إن ظن الإباحة جهلاً محضاً فإن الفدية تتعدد ، وكذا يلزمه فدية واحدة إن اعتقد أن الإحرام يرتفع ويباح له فعل المنوعات فرفضه ، وفعل جميع ما يوجب الفدية ، ومنه من أفسد إحرامه بالوطء ثم فعل موجبات الفدية متأولاً أن الإحرام تسقط حرمة بالفساد وكذا تتحد الفدية إذا كانت نيته أن يفعل جميع ما يحتاج إليه من موجبات الفدية ولم يخرج للأول قبل فعل الثاني وإلا تعددت ، وكذا تتحد الفدية إذا نوى التكبرار وهو أن يلبس لعذر مثلاً ثم يزول فيخلع ما لبسه وينوى عند خلعه أنه إن عاد إليه العذر عاد إلى اللبس أو يتداوى بدواء فيه طيب ينوى أنه كلما احتاج إلى الدواء فعله ، ومحل النية من حين لبسه لأجل العذر إلى حين نزع . وأما من لبس ثوباً ثم نزع ليلبس غيره ، أو نزع ثوبه عند النوم ليلبسه إذا استيقظ فقال سند هذا فعل واحد متصل في العرف ولا تضره تفرقه في الحسن اهـ

ثم انتقل يتكلم في تحريم الصيد فقال رحمه الله تعالى :

﴿فَصَلِّ﴾

أى في بيان أحكام صيد الحرم ، ومن في الحرم ولو لم يكن محرماً ، وما يتعلق بذلك من تحريم أكل ذبحه ، ووجوب جزائه إن قتله . قال الله تعالى في سورة المائدة « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ » الآية فهي دالة على منع الصيد مطلقاً للمحرم ومن بالحرم ، ثم خصصت الآية الثانية تحريم صيد البر دون البحر كما يأتي عن قريب . ولذا قال رحمه الله تعالى : ﴿ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ اضْطِیَادُ جَمِيعِ الْبَرِّ طَائِراً كَانَ أَوْ غَيْرَهُ ﴾ والبرى بفتح الباء نسبة للبر ضد البحر ، ويحل صيد البحر . قال تبارك وتعالى في سورة المائدة ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ

وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حُرماً ۞ يعني يجوز صيد البحري للحرم وغيره ولو في الحرم ، ويحرم صيد البر في الحرم ولولا للحلال . وأما إذا خرج الحلال المقيم بالحرم إلى الحل وأتى بصيد لنفسه أو للحلال فإنه يجوز له وللحرم أكله . وحاصل ما في المقام : أن الحلال إذا خرج للحل وأتى بصيده منه وأدخله الحرم فيجوز له تملكه وذبحه ، فإن كان من أهل الآفاق وجب عليه إرساله ولو أقام بمكة إقامة تقطع حكم السفر ، فإن ذبحه حرم عليه سواء ذبحه وهو بمكة أو خرج به عن الحرم ، وإن أكله ولو بعد خروجه من الحرم دفع جزاءه سواء كان محرماً أو حلالاً . أما الحرم فواضح ، وأما الحلال فلا أنه لما أدخله الحرم صار من صيد الحرم . وإن كان من أهل مكة جاز له ذبحه وأكله ولو اشتراه من آفاق صاده في الحل . وفي حاشية الخرشى : أنه يجوز للحلال المقيم بالحرم ذبحه في الحرم ، ويباح أكله ولو كان الصائد له محرماً قد تعدى ووهبه للحل في الحرم . وأما ما صيد بالحرم فلا يجوز ذبحه لساكن الحرم ولو كان الصائد حلالاً اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَقَتْلُهُ وَأَكْلُهُ ﴾ معطوف على يحرم ، يعني يحرم على الحرم ومن بالحرم قتل الصيد البري ، وبقتله يلزمه جزاؤه ، ولا يجوز أكله لأنه ميتة . وحاصل المسألة أن من قتل الحيوان البري لزمه الجزاء مثل ما قتل من النعم مطلقاً باشر قتله بنفسه أو أمر غلامه أو غيره بقتله ، سواء قتله عمداً أو خطأ أو نسياناً ، كان الصيد طائراً أو غيره ، ما كولا أو غير ما كولا ، وحشياً أو متأنساً ، مملوكاً لغيره أو مباحاً ، قتله الحرم في الحل أو في الحرم ، وهو ميتة لا يحل لأحد أكله اهـ وفي أقرب المسالك : وما صاده محرم أو صيده له ، أو ذبحه ، أو أمر بذبحه ، أو ضيده أو دل عليه فميتة كبيضه اهـ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ لَا مَا صَادَهُ حَلَالٌ لِغَيْرِ مُحْرِمٍ ﴾ فيجوز أكله كما تقدم . قال الدردير وجاز أكل ما صاده حل لحل كإدخاله الحرم وذبحه به إن كان من ساكنيه ، أي أنه

يجوز لسكان الحرم أن يخرجوا للحل فيصطادوا ويدخلوا بالصيد الحرم فيذبحوه به وهو يجوز أكله لكل أحد ، بخلاف غيرهم إذا اصطادوا بالحل صيداً ودخلوا به الحرم فيجب عليهم إرساله ، فإن ذبحوه به فميتة اه ومثله في الخرشى . وسئل مالك عما يوجد من لحوم الصيد على الطريق هل يبتاعه المحرم ؟ فقال : أما ما كان من ذلك يعترض به الحاج ومن أجلهم صيد فإني أكرهه وأنها عنه ، فأما أن يكون عند رجل لم يرد به المحرمين فوجده محرم فابتاعه فلا بأس به اه . وفي الحديث عن البهزي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد مكة وهو محرم ، حتى إذا كان بالروحاء إذا حمار وحشى عقير ، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعوه فإنه يوشك أن يأتي صاحبه ، فجاء البهزي وهو صاحبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقسمه بين الرفاق » الحديث رواه مالك في الموطأ اه . قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ صَادَهُ أَوْ أَحْرَمَ وَهُوَ مَعَهُ لَزِمَهُ إِرْسَالُهُ ﴾ يعني فإن صاد مريد الأحرام صيداً وأحرم بأحد النسكين ، أو أحرم والصيد معه لزمه إرساله . والمشهور أن ملكه يزول عنه بنفس الإحرام ، وأنه يجب عليه إرساله فلو أرسله صاحبه فأخذه غيره قبل لحوقه بالوحش ولم يزل بيده حتى حل صاحبه ليس له أخذه ممن أخذه ، وهو لأخذه ، فلو لم يرسله صاحبه بل أبقاه بيده حتى حل لوجب عليه أن يرسله ، فلو لم يرفع صاحبه يده عنه حتى مات فإنه يلزمه جزاؤه ، وكذلك يلزمه جزاؤه إذا أبقاه بيده حتى حل ثم ذبحه قاله الخرشى اه . وقال الدردير : وزال به — أى بالإحرام — ملكه عنه فيرسله ان كان معه لا يبيته ولو أحرم منه أى من بيته ، فلا يلزمه إرساله بإحرامه من بيته على المقتمد . قال الصاوى : والفرق بين البيت والقفص أن القفص حامل له وينتقل بانتقاله ، والبيت مرتحل عنه وغير مصاحب له اه . ومثله في الخرشى

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَطِبَ لَزِمَهُ جَزَاؤُهُ كَمَا لَوْ نَفَرَهُ ، أَوْ تَعَلَّقَ

بِحِبَالَتِهِ ، أَوْ سَقَطَ فِي بئرٍ اخْتَفَرَهَا لِسَبْعٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ۝ يعني أنه إذا مات الصيد بأي سبب من الأسباب الذي تسبب المحرم في موته كتناولة سوط ، أو إشارة ، أو أفزعه فوقه في حفرة وهلك ، أو نصب له شركاً ومات به ، أو جرحه ، أو ثف ريشه ولم يتحقق سلامته فعليه الجزاء في كل واحدة من ذلك ، فإن برى ناقصاً فلا جزاء عليه على المشهور . وما ذكره من لزوم الجزاء بسبب هو المذهب . قال خليل : وبسبب ولو اتفق كفرعه فمات ، أي فيلزم الجزاء بذلك عند ابن القاسم كما في الحرشي . ونصه : المشهور - وهو قول ابن القاسم في اللبونة - أن الجزاء يلزم المحرم بالتسبب الإتفاقي ، ومعناه أن المحرم لم يقصد قتل الصيد بوجهه ، وإنما اتفق أن الصيد رآه ففرغ منه فغطب فمات فإنه يلزمه جزاؤه ؛ لأنه نفر من رؤيته ، وكذلك يلزمه الجزاء إذا ركز رحماً فغطب فيه صيد اه .

قال رحمه الله تعالى ﴿ فَإِنْ أَكَلَهُ فَجَزَاءٌ وَاحِدٌ ۝ ﴾ يعني إذا أكل المحرم أو من بالحرم شيئاً مما حرم عليه أكله فلا يتكرر عليه الجزاء بأكله بل عليه جزاء واحد ، وغاية أمره أنه يستغفر الله بأكله الميتة إن كان ذلك اختياراً ، وإن كان لمحمصة فلا جناح عليه في ذلك . وفي المواق : ومأصده المحرم فكالميتة لا يأكله حلال ولا حرام ، ولو وداه ثم أكل من لحمه فلا جزاء عليه لما أكل كأكله الميتة . وفيها : مأصده المحرم فأدى جزاءه فلا يأكله ، فإن أكل منه لم يكن عليه جزاء آخر لأنه لم يميتة وما لا يحل اه . واليه أشار خليل بقوله : لا في أكلها . قال الحرشي : والمعنى أن المحرم إذا أكل من لحم صيد صاده ، أو صيده فأخرج جزاءه فإنه لا يلزمه جزاؤه ثانياً إذا أكل منه ثانياً لأنه ميتة ولا يلزمه شيء لأكل الميتة على المشهور اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَسَرَهُ وَتَرَكَهُ نَحْوًا لَزِمَهُ جَزَاؤُهُ ۝ ﴾ وتقدم أنه إذا تسبب

في إيقاعه في المهالك بأى سبب كان ولم يتحقق سلامته لزوم عليه الجزاء ، فراجعه ان شئت

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَلَفَ فَجَزَاءُ إِنْ لَا إِنْ بَرِيءٌ وَلِحَقِّ بِالصَّيْدِ ﴾ يعني إذا جرح الحرم الصيد ، أو تنف ريشه ، أو ضربه ضرباً وجيعاً مثلاً وتركه مخوفاً وشك في سلامته ودفع جزاءه ثم تحقق موته فإنه يلزم عليه جزاء آخر إن تحقق تقدم الجزاء قبل موته ، وإلا فلا يتكرر ، كما لا جزاء إن برئ ولحق بالوحش . قال خليل : وكرر إن أخرج لشك ثم تحقق موته . وقال الخرشي : قد علمت أن الجزاء لا يجب إلا بعد تحقق موت الصيد ، فإذا جرح الصيد وغاب عنه ولم يعلم هل مات أم لا فأخرج جزاءه على شك من موته ثم تحقق أنه مات بعد الإخراج فإنه يلزمه أن يخرج جزاءه ثانياً ولو كانت الرمية أنفذت مقاتله لأنه أخرج قبل الوجوب اهـ

ثم ذكر رحمه الله تعالى كيفية الجزاء وأنواعه فقال : ﴿ ثُمَّ الْجَزَاءُ مِثْلُ الصَّيْدِ مِنَ الْأَنْعَامِ أَوْ مَا يُقَارِبُهُ خِلْقَةً ﴾ يعني أن جزاء الصيد أحد الثلاثة على التخيير : إما مثل ماقتل من النعم وهو الإبل والبقر والغنم ، أو ما يقارب الصيد خلقه ، أو قيمته طعاماً ، أو عدل ذلك صيماً

ثم فسر الجزاء بقوله رحمه الله تعالى : ﴿ فِي النَّعَامَةِ بَدَنَةً ﴾ أى في قتل النعامة تلزمه بدنة تجزى في الأضحية وإن عن صغيرة أو مريضة . وكذلك إذا قتل الزرافة تلزمه البدنة . قال رحمه الله تعالى ﴿ وَفِي الظَّبْيِ شَاةٌ كَعَمَامِ الْحَرَمِ ﴾ يعني تلزم في قتل الظبي والضبع والثعلب شاة ، كما تلزم شاة تجزى في الأضحية بقتل حمام الحرم . قال الدردير : وفي الضبع والثعلب شاة ، كحمام مكة والحرم ويمامه بلا حكم اهـ . قوله بلا حكم راجع إلى ما بعد الكاف . وأما الظبي والثعلب فلا بد لهما من الحكم . وقد ورد في الموطأ أن عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما حكما على رجل أصاب ظيباً بعنز . وأما ما لا مثل له كضب وأرنب

ويربوع وحمام الحل ويمامه وسائر الطيور فحكومة بأن يحكم على القاتل بإطعام أو صيام كإتاني
عن المصنف

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي حَمَامِ الْحَلِّ حُكُومَةٌ ﴾ وتقدم أن حمام الحرم فيه شاة .
وأما حمام الحل ويمامه ففيه حكومة . قال في إيضاح المناسك : وأما صيد الحمام واليما بالحرم
فلا تخيير في جزائه ، بل يجب على الصائد في الواحدة شاة كالهدي بلا حكم فإن لم يجدها صام
عشرة أيام . وإنما خرج حمام الحرم عن الحكومة التي هي الأصل في الجزاء لقضاء سيدنا عثمان
فيه بالشاة

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ كَالْإِبِلِ ﴾ يعني وفي قتل حمار الوحش
وبقره بقرة إنسية ، وتقدم أن في قتل الزرافة بدنة . والزرافة هي إبل الوحش . وفي توضيح
المناسك : فأما جزاء الصيد فهو على التخيير ، وصفة التخيير أن يحكم القاتل حكمين عدلين
فقيهمين فيخيرانه بين أنواع الجزاء الثلاثة : إما أن يخرج مثل ما قتل من الصيد أو ما قاربه ،
فمثل بقر الوحش وحماره بقرة ، والنعام بدنة ، والفيل بدنة خراسانية ذات سنمين لقرب
الفيل من خلقها ، والضبع والثعلب شاة . وأما ما صيد بمكة والحرم من الحمام واليما وإن
لم يتولد فيهما فإن قتل شيئاً من ذلك والحال أنه بالحرم لزمه في كل واحدة شاة بلا حكم ،
فإن لم يجدها صام عشرة أيام . وأما إن كان بالحل فإنه يخير بين قيمته طعاماً والصوم ، كبقية
الطير مطلقاً سواء كان في الحل أو الحرم فإنه يخير بين الإطعام والصوم . ويخير أيضاً بين
الإطعام والصوم في الضب والأرنب واليربوع اهـ هذا كالتلخيص لما تقدم

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ أَوْ قِيَمَةُ الصَّيْدِ حَيًّا طَعَامًا يُطْعَمُهُ الْمَسَاكِينُ مُدًّا مُدًّا ،
وَالْكَسْرُ مِشْكِينًا وَلَا يَلْزَمُهُ تَكْمِيلُهُ - بل يندب - أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ أَوْ
كَثْرِهِ يَوْمًا يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ ﴾ يعني كما في توضيح المناسك : وإما أن يخرج قيمة الصيد
طعاماً وذلك بأن يقال كم يساوى هذا الصيد من الطعام بمحل تلفه ، فيقال كذا وكذا كائنه

مد فتدفع لفقراء محل التلف ، فإن لم يكن للصيد قيمة في محل تلفه قوم بأقرب مكان له قيمة فيه ، وكذا إن لم يكن بمحل التلف فقراء فإن الطعام المقوم به يدفع إلى فقراء أقرب مكان إلى موضع التلف ، لكل مسكين مد بمد صلى الله عليه وسلم ، ولا يجزئ التقويم ولا الإطعام بغير محل التلف أو القريب منه ، ولا يجزئ زائد ولا ناقص عن مد لمسكين ، وإما أن يصوم أياماً بعدد الأمداد ، وكل لكسر المد يوماً كاملاً وجوباً لأن الصيام لا يتبعض . أما إذا اختار الإطعام فإنه يندب له تكميل المنكسر . وبعد أن يخيره الحنكآن بين هذه الأنواع الثلاثة ، فإذا اختار أحدها حكماً عليه به ، ثم بعد ذلك له أن ينتقل عما حكماً به عليه إلى غيره من الأنواع إلا أن يلتزم ما حكماً به عليه فقولان ، والراجح أن له الانتقال ، وإن عرف ما حكماً به والتزمه اه . قال مالك رحمه الله : أحسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه في أن يقوم الصيد الذي أصاب فينظر كم منه من الطعام فيطعم كل مسكين مداً ، أو يصوم مكان كل مد يوماً ، وينظر كم عدة المساكين فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام ، وإن كانوا عشرين مسكيناً صام عشرين يوماً عددهم ما كانوا وإن كانوا أكثر من ستين مسكيناً اه موطأ

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِيْمَا لَا مِثْلَ لَهُ إِطْعَامٌ أَوْ صِيَامٌ ، وَصَغِيرُ الصَّيْدِ كَكَبِيرِهِ ﴾ وقد تقدم الكلام فيما لا مثل له من الصيد كضرب وأرنب وقنفذو وبربوع وغيرها فراجعه إن شئت . وأما الصيد الذي له المثل الصغير منه والكبير والمعيب والسليم المأكول وغيره سواء في لزوم الجزاء في ذلك كالدية . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي الْبَيْضَةِ عَشْرُ مَا فِي أُمِّهَا ﴾ يعني كما في توضيح المناسك قال : إن كسر بيض الصيد ، أو أنزله ناقصاً ، أو ضرب صيداً فألقى جنباً ميتاً ، ففي كل واحدة من البيض والجنين عشر دية الأم ، والمراد بدية الأم قيمتها من الطعام أو عدله صياماً ، أي خير بين عشر قيمة أمه من الطعام وبين عدل ذلك صياماً ، بأن يصوم مكان كل مد يوماً ، وذلك فيما في جزاء أمه طعام ، وهو غير حمام

الحرم ويأمنه كما تقدم ، وأما إن لم يكن في جزاء أمه طعام كاللحم واليافا إذا صيد بالحرم فإنه يلزم في جنينها ويضهما عشر قيمة الشاة طعاماً ، وهذا هو المراد بـ « الأم » هنا ، فإن عجز عن عشر قيمة الشاة صام يوماً . والمراد بالبيض غير المذر ، وأما هو فلا شيء في كسره . وما ذكر في الجنين محله إن لم يستهل ، فإن استهل فجزاؤه كأمه ، ويندرج في أمه إن ألقته ميتاً وهي ميتة . والاستهلال هنا كناية عن تحقق الحياة . وظاهر قول الشيخ خليل : والبيض أن فيه العشر من غير حكومة ، كان بيض حمام أو غيره . وذكر سند أنه لا بد من حكم عدلين في البيض ولو كان بيض حمام الحرم . قال لأنه من باب الصيد والصيد لا بد فيه من حكمين اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى مخبراً بما استثناه الشارع ، أى ما يباح قتله شرعاً في الحل والحرم بقوله : ﴿ وَيَجُوزُ قَتْلُ مَا يَخَافُ كَالسَّبَاعِ ، وَالْحَيَّةِ ، وَالْعَقْرَبِ ، وَالزُّنْبُورِ ، وَالْفَأْرَةِ ، وَالْخِدَاةِ ، وَالْأَبْقَعِ ، وَدَقْعُ الصَّائِلِ ﴾ يعنى أنه يستثنى مما حرم قتله من الصيد ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلهن جناح : الغراب والخذأة والعقرب والفأرة والكلب العقور » اهـ رواه مسلم كافي الموطأ . قال شارحه : فنبه بالخمس على خمسة أنواع من الفسق : فنبه بالغراب على ما يجانس من سباع الطير ، وكذا بالخذأة ، وبالعقرب على كل ما يلسع كالحية والزنبور ، وبالفأرة على ما يجانسها من هوام المنزل المؤذية ، وبالكلب العقور على كل مفترس اهـ . وقال العلامة المحقق الشيخ حسين بن ابراهيم في توضيح المناسك : ويستثنى من ذلك أيضاً الغراب والخذأة إن كبرا ، وفي صغيرهما خلاف ، والفأرة والعقرب والحية وابن عرس فيقتلن الحرم والحلال في الحل والحرم وإن لم تبدأ بالأذى ، وصغيرها ككبيرها ، وكذا عادى السباع كالأسد والتمر والذئب ونحوها إن كبرت ، ويكره قتل صغارها ، فإن قتلت فلا جزاء في قتلها ، وأما الكلب الإنسى فيجوز قتله في الاحرام وغيره ولا شيء في قتله .

وفي حاشية الخرشى : بل يندب قتله على المشهور . وكذا لا يجوز للحلال في الحرم قتل الوزغ ، ويكره قتله للمحرم وعليه جزاؤه وهو إطعام حفنة . وفي حاشية الخرشى : المراد بالكراهة الحرمة . وفي الدسوقي : وقد يقال الإطعام في قتله على جهة الندب فلا ينافي أن الكراهة على بابها للتنزيه . ومثله في المجموع . ولا يقتل سباع الطير إلا أن تبدأ بالأذى . ويجوز قتل الزنبور وهو ذكر النحل ، وإذا رأى الصيد معرّضاً للتلف فلا يجب عليه تخليصه . ويجوز للمحرم في الحل وفي الحرم ذبح ستة للأكل : الإبل ، والبقر ، والغنم ومن الطير البط والأوز ، والدجاج اه . قوله والأبقع لأنه مذكور في الحديث وهو الغراب الذى فيه بياض وسواد . وقوله ودفع الصائل يعنى مما يجوز قتله في الحل والحرم ، بل يجب قتل كل مؤذ . والصائل هو الذى يصول ويعدو على الإنسان سواء آدمياً كالحارب ، أو غيره كالكلب العقور ، وهو كل ما يعقر الناس ويعدوا عليهم كالأسد ونحوه كما فى الموطأ .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ صَيْدُ الْحَرَمِ إِحْلَالٍ وَلَا لِيُجْرِمَ وَلَوْ رَمَاهُ مِنْ الْحِلِّ ﴾ يعنى لا يجوز لأحد من المسلمين أن يقتل الصيد فى الحرم لا لحرم ولا لحلال ، كما لا يجوز أكله وعليه جزاؤه ، ولو كان الصائد من الحل والصيد فى الحرم لقوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ » الآية ، كما تقدم .

ثم ذكر مسألة من المسائل التى فيها اختلاف كمسألة الدلالة على الصيد وتفزيعة ، أو سقوطه فى بئر حفرها لئاء فغطب فيها الصيد ، ومنها هذه . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَفِي الْمَعْكَسِ خِلَافٌ كَفَرَجَ شَجَرَةَ الْحِلِّ فِي الْحَرَمِ وَبِالْمَعْكَسِ ﴾ يعنى إذا كان الصائد بالحرم ورمى الصيد فى الحل ففيه خلاف ، وأما لو كان الصائد بالحل ورمى الصيد فى الحرم فلا خلاف فى تحريمه ووجوب جزائه . وإن رماه على الفصن والأصل فى أحدهما هل عليه الجزاء ولا يؤكل ؟ أم يؤكل ولا جزاء ؟ أم الجزاء على المحرم دون الحلال فى الحل ؟ فى ذلك

خلاف ، فقال أبو البركات الشيخ أحمد الدردير في أقرب المسالك : والجزاء بقتله مطلقاً ولو برمي من الحرم ، أو له أو مرور سهم بالحرم ، أو كلب تعين طريقه ، أو إرساله بقربه فأدخله وقتله خارجة ، أو على كسبع أو نصب شرك له اه . قال خليل : ورمي منه أو له . وقال الخرشي : أى من رمى من الحرم صيداً في الحل فقتله فعليه الجزاء ولا يؤكل على المشهور نظراً لابتداء الرمية ، وكذلك لا يؤكل الصيد اتفاقاً وعليه الجزاء فيما لو رمى شخص من الحل صيداً في الحرم لأنه يصدق عليه أنه قتل صيداً في الحرم ولو أصابه في الحل فلا شيء عليه سواء قرب من الحرم أو بعد على المشهور اه . وقال النواق نقلاً عن المدونة : ومن رمى صيداً في الحرم من النخل ، أو في الجبل من الحرم فقتله فعليه الجزاء . وقال الباجي عند قول خليل كسهم مرّ بالحرم : أى من رمى من الحل صيداً في الحل إلا أن سهمه يمرّ على الحرم ، فقال ابن القاسم : لا يأكله وعليه جزاؤه اه . هذه المسألة من المسائل ذوات الخلاف كما تقدم . قال خليل : ورميه على فرع أصله بالحرم ، أو بخل وتحامل فمات به إن أنفذ مقتله ، وكذا إن لم يُنفذ على المختار اه . وقال الخرشي : المشهور أيضاً أنه لا جزاء في هذه الصورة ، وهي شجرة ثابتة أصلها بالحرم ومنها فرع في الحل وعليه طائر فرماه الحلال بسهمه فقتله ، لأنه في الحل وهو مذهب المدونة . وقال الأبي : إذا كان الفرع خارجاً عن حد الحرم يؤكل ولا جزاء . قال العدوي في الحاشية : أى وهو خارج عن جدار الحرم ويؤكل . وأما لو كان الفرع مسامتاً لجدار الحرم والطير فوقه فالظاهر أن فيه الجزاء كما لو كان الطير على الجدار نفسه ، أو على غصن بالحرم وأصله في الحل ، وأولى في الحرمة والجزاء وعدم الأكل إذا كان الغصن والأصل في الحرم اه . انظر شراح خليل والله أعلم (تنبيه) اعلم أنه لم يذكر المصنف رحمه الله حكم قتل الحرم الجراد إلا عموم قوله يحرم على الحرم اصطيد جميع الصيد البري طائراً كان أو غيره . ونحن نذكر شيئاً من ذلك فأقول كما قال الدردير : ولا شيء في الجراد إن عم واجتهد ، وإلا فقيمته طعاماً بالاجتهاد إن كثر ، وفي الواحدة لعشرة حفنة ، كتقريد البعير

والدود والنمل ونحوها قبضة من طعام من غير تفصيل بين قليله وكثيره اه . قال في توضيح المناسك : ولا شيء في جراد عمّ وتحرز من إصابته ، وأما إذا لم يعمّ أو عمّ ولم يتحرز من إصابته ففي الواحدة منه إلى العشرة حفنة ، وفيما زاد على العشرة قيمته طعاماً سواء قتله عمداً أو نسياناً أو انقلب عليه في نوم ، ومتى قلنا بجواز قتل الحرم لحيوان يرى فشرط الجواز أن ينوى بقتله دفع أذيته أو لانية له ولا يجوز له أن يقتله بنية تذكيته فإن وقع ونزل حرم عايه ذلك ، وفي الجزء نظر ، الأظهر عدمه اه .

ثم انتقل إلى بيان حكم قطع الشجر فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَجُوزُ قَطْعُ شَجَرِهِ ﴾ أي لا يجوز للحرم وغيره قطع شجر الحرم أو نباته الذي شأنه أن ينبت بنفسه إلا ما استثنى منها الضرورة كما يأتي عن قريب . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَكَرِهَ الْأَحْتِشَاشُ ﴾ أي في الحرم ، وهو قول مالك في المدونة وغيرها أنه كره الاحتشاش في الحرم للحرم أو خلال خيفة قتل الدواب ، وكذلك للحرم في الحال قال - أي الإمام - فإن سلموا من قتل الدواب فلا شيء عليهم ، وأكره لهم ذلك . حمل أبو الحسن وسند الكراهة على بابها ، وحمل ابن عبد السلام الكراهة في هذا على التحريم . قال أبو الحسن : أما لو تيقن قتل الدواب في الاحتشاش لمنع اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ بِخِلَافِ الرَّعْيِ وَقَطْعِ الْأَذْخِرِ وَالسَّنَا وَمَا غَرَسَ ﴾ يعني قد استثنوا من حرمة قطع الشجر أشياء مما ذكره حاجة الناس إليه . قال في توضيح المناسك : وحرم قطع ما ينبت في الحرم بنفسه ولو استنبت إلا الإذخر والسنا والسواك والعصا ، وقطع الشجر للبناء والسكنى بموضعه ، وقطعه لإصلاح الحوائط والبساتين ، والهنس وهو تحريك الشجر بالحجن ليقع الورق ولا يخبط ولا يكسر ، ويجوز قطع ما شأنه أن يستنبت وإن نبت بنفسه كخس وحنطة وبطيخ ، ويجوز أن يرعى دوابه في الحرمين الشريفين في الشجر والحشيش اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ الْمَدِينَةَ كَحَرِّمْ مَكَّةَ ، وَفِي جَزَاءِ صَيْدِهِ خِلَافٌ ﴾ . يعنى أن حرم المدينة المنورة بأنوار ساكنها عليه أفضل الصلاة والسلام كحرم مكة المكرمة ، إلا أن صيدها اختلف فيه هل فيه الجزاء أم لا . المشهور فى المذهب عدم الجزاء . وفى إيضاح المناسك نقلا عن توضيحها (وحد الحرم المدينى) الذى يحرم فيه الصيد ما بين الحرار الأربع ، والمدينة داخلة فى حريم الصيد ، ولا جزاء فى صيد المدينة على مشهور المذهب . (وأما حرماها) الذى يحرم فيه قطع الشجر فهو يريد ^(١) من كل جهة مبدؤه من سورها الآن الذى هو طرف بيوتها القديمة التى كانت فى زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، فما كان خارجا عن سورها من البيوت يحرم قطع ما ينبت به ، (ولا يحرم) قطع الأشجار التى بالمدينة ، (ويحرم) نقل أجزاء الحرميين ، فإن وقع فى وجوب رده إلى موضعه خلاف اه . قوله ويحرم نقل أجزاء الحرميين أى من الأحجار والأشجار والأغصان والكيزان المعمولة من ترابهما والأباريق ونحوها . كذا فى كبير الخرشي اه .

وحد الحرم المكي الذى يحرم فيه الصيد وقطع الأشجار من جهة المدينة أربعة أميال ، والمبدأ من الكعبة والانهاء للتنعيم المسمى الآن بمساجد عائشة ، والعوام يسمونه عمرة ، ومن جهة العراق ثمانية أميال للقطع وهو اسم مكان ، ومن جهة عرفة تسعة أميال إلى حد عرنة ، ومن جهة الجعرانة تسعة أميال أيضاً إلى موضع سماه التادلى شعب آل عبد الله بن خالد ، ومن جهة جدة عشرة أميال لآخر الحديبية ، فهى داخلة ، بخلاف الغايات السابقة ، ومن جهة اليمن سبعة أميال بتقديم السين إلى أضاء على وزن بواه اه . قاله فى توضيح المناسك . وقال ابن مؤلفها العلامة محمد عابد فى حاشيته نقلا عن حاشية الخرشي : أول من نصب الحدود للحرم سيدنا إبراهيم عليه السلام ، ثم قصى ، وقيل إسماعيل ، ثم قصى ثم قريش بعد قلعهم لها ، ثم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عام الفتح ، ثم عمر بن الخطاب ، ثم

(١) والبريد أربعة فراسخ ، والفرسخ ثلاثة أميال .

عثمان بن عفان ، ثم معاوية ، ثم عبد الملك بن مروان ، ثم المهدي العباسي . وهؤلاء أظهروا ما حدده سيدنا إبراهيم بعد درسه لأنهم أحدثوا حدوداً من عند أنفسهم اه مع زيادة من الخطاب على منسك خليل . ثم اعلم أنه لا جزاء عندنا في قطع شجر الحرم ، بل يجب على من قطعه الاستغفار كعقد النكاح . قال مالك في الموطأ : ليس على الحرم فيما قطع من الشجر في الحرم شيء ، ولم يبلغنا أن أحداً حكم عليه فيه بشيء وبئس ما صنع اه وقال ابن جزى في القوانين : ولا يقطع شيئاً من شجر الحرم بيس أم لا ، فإن فعل استغفر الله ولا شيء عليه . وقال الشافعي : في الشجرة الكبيرة بقرة ، وفي الصغيرة شاة اه .

ثم انتقل يتكلم على دماء الحج فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فصل ﴾

أى في بيان أحكام دماء الحج والعمرة أو غيرهما كالنذر ، أما دماء الحج فهي على ثلاثة أنواع : الهدى والفدية وجزاء الصيد . قال رحمه الله تعالى : ﴿ دِمَاءُ الْحَجِّ كُلُّهَا هَدْيٌ إِلَّا نُسُكُ الْأَذَى ﴾ يعنى أن دماء الحج كلها تسمى هدياً إلا ما استثنى منها فهي فدية الأذى وجزاء الصيد ، فكل منهما يختص بأحكام وشروط تأتى بمحايها إن شاء الله تعالى . قال خليل : وغير الفدية والصيد مرتب هدى ، ثم ذكر مراتب الدماء فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَأَعْلَاهُ بَدَنَةٌ وَأَدْنَاهُ شَاةٌ ﴾ يعنى الأفضل ما يهدى به من الأنعام البدنة لكثرة لحمها . قال الصاوى : لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أكثر هداياه الإبل ، نحر في حجة الوداع مائة باشر منها ثلاثاً وستين ، ونحر على سبعمائة وثلاثين . ويؤخذ من هذا الحديث أن مباشرة النحر بيده أفضل إلا للضرورة فيستنيب المسلم ، لأن الكافر لا مدخل له في القرب ، عكس الضحايا فإن الأفضل فيها الضأن لأنه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين اه : قال خليل

ونذب إبل فقير ، قال الحرثي : قد علمت أن الهدى على الترتيب فإذا وجب فالأفضل فيه أن يكون من الإبل لأن النبي عليه السلام كان أكثر هداياه الإبل . وضحي بكبشين ، ثم البقر ، ثم الغنم لأن الأفضل في باب الهدايا كثرة اللحم ، عكس باب الضحايا اه . وفي الرسالة : وأما في الهدايا فالإبل أفضل ، ثم البقر ، ثم الضأن ، ثم المعز . وفي توضيح المناسك : ويستحب في الهدى واجبا كان أو تطوعا كونه من الإبل . ثم من البقر ، ثم من الضأن ، ثم من المعز ، وكونه ذكرا وفحلا إن لم يكن الخصى أسمن ، وكونه سميتا وأبيض وأقرن اه . وسيأتي في الضحايا أنه عليه السلام « ضحي بكبش أقرن يطأ في سواد ، وبيرك في سواد ، وينظر في سواد . زاد النسائي : وبأكل في سواد » رواد مسلم وغيره اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَتَقْلِيدُهُ تَعْلِيقُ نَعْلٍ فِي عُنُقِهِ ، وَإِشْعَارُهُ شَقُّ صَفْحَةِ سَنَامِهِ الْيُسْرَى ﴾ وفي الموطأ عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر : أنه كان إذا أهدي هديا من المدينة قلده وأشعره بذى الخليفة ، يقاده قبل أن يشعره ، وذلك في مكان واحد وهو متوجه إلى القبلة ، يقاده بنعلين ، ويشعره من الشق الأيسر ثم يساق معه حتى يقف به مع الناس بعرفة ، ثم يدفع به معهم إذا دفعوا ، فإذا قدم منى غداة النحر نحره قبل أن يحلق أو يقصر ، وكان هو ينحر هديه بيده يصفن قياما ويوجهن إلى القبلة ثم يأكل ويطعم اه . وقد تقدم الكلام في التقليد والإشعار في فصل أركان الحج عند قوله « فمن يريد الإحرام إذا أتى الميقات إن كان معه هدى قلده وأشعره » فراجع اه إن شئت .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَهُوَ فِي السَّلَامَةِ وَالسَّنِّ كَالْأَضْحِيَّةِ ﴾ يعني كما قال خليل : وسن الجميع وعيبه كالضحية . والمعتبر حين وجوبه وتقليده قال الشارح : والمعنى أن سن جميع دماء الحج من إبل وبقر وغنم : نسك ، أو جزاء ، أو هدى عن نقص ، أو نذر ، أو تطوع . وعيبه مما يجزى معه وما لا يجزى كالأضحية الآتية في بابها . والمعتبر في مساواة الدماء بالضحايا في السن والعيب إنما هو من حين وجوبه وتقليده ، لا يوم نحره

على المشهور اه . قال في توضيح المناسك : ويشترط فيه - أى في الهدى - سواء كان واجباً أو تطوعاً من السن والسلامة من العيب ما يشترط في الأضحية . فالسن إن كان من الإبل أن يكون ابن خمس سنين ودخل في السادسة ، وإن كان من البقر أن يكون ابن ثلاث سنين ودخل في الرابعة ، وإن كان من الضأن أن يكون ابن سنة ودخل في الثانية أى دخول ، فلو ولد الضأن يوم عرفة في العام الماضي كفى ذبحه يوم النحر ، وإن كان من المعز أن يكون ابن سنة ودخل في الثانية دخولاً بيناً كشهر . والسلامة من العيوب أن لا يكون مكسور القرن يدمى ، وأما إن يرى فيجزئ ، وأن لا يكون دائماً الجنون بأن كان لا يهتدى معه لما ينفعه ولا يتجنب ما يضره ، وأن لا يكون بين المرض والجرب والبشم والمزال والعرج والعمور ، وأما خفيف ما ذكر فيجزئ . والمراد بالبشم التخمعة . والمراد بيبين العمور ذاهبُ بصر إحدى العينين ، ولو كانت صورة العين قائمة . وكذا ذاهب أكثره ، فإن كان بالعين بياض لا يمنع البصر أجراً . وأن لا يكون أبتر لا ذنب له ولا أبكم أى فاقد الصوت ، ولا أبخر ولا يابس الضرع جميعه ، فإن أرضعت الشاة ببعضه فلا يضر . ولا مشقوق أكثر من ثلث الأذن . ولا مكسور أكثر من سن إن كان لغير إثنار أو كبر ، والواحدة لا تمنع الإجزاء على الأصح . ولا ذاهب ثلث الذنب ولا نصف الأذن . ولا ناقص شيء من الأعضاء إلا إن كانت الخصية سنفر . وأن لا يكون صغير الأذنين صغيراً فاحشاً : وأن لا تكون أمه وحشية وأبوه من الأنعام باتفاق . وكذلك إن كان أبوه وحشياً وأمّه من الأنعام على المعتمد . والمعتبر في سلامته من العيوب المذكورة وقت التقليد والإشمار والتعيين ، فلو كان سالماً وقت تعيينه ثم طرأ عليه عيب أجراً سواء كان واجباً أو تطوعاً على المذهب . ولو عين الهدى وهو معيب ثم سلم لم يجزه اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَيُوقَفُهُ بِعَرَفَةَ وَيَنْحَرُهُ بِمِنًى وَمَا لَمْ يُوقَفْ مَنَحَرُهُ مَكَّةَ ، وَسَبِيلُ وَلَدِهَا سَبِيلُهَا ﴾ . يعنى يجب أن يقف به بعرفة وينحره بمنى إن ساقه

في الحج ، وإن لم يوقف بعرفة فحل ذبحه مكة . قال في الرسالة : فمن قرن أو تمتع من غير أهل مكة فعليه هدى يذبحه أو ينحره بمنى إن أوقفه بعرفة ، وإن لم يوقفه بعرفة فلينحره بمكة بالمروة بعد أن يدخل به من الحل ، فإن لم يجد هدياً فصيام ثلاثة أيام في الحج ، يعني من وقت أن يحرم إلى يوم عرفة فإن فاتته ذلك صام أيام منى وسبعة إذا رجع ماه . وقال خليل عاطفاً على المندوبات : ووقوفه به للمواقف ، والنحر بمنى إن كان في حج ووقف به هو أو نائبه ، كهو بأيامها وإلا فمكة . قال الخطاب : الاستحباب راجع لإيقافه جميع المواقف ، وليس المراد أن إيقافه في كل موقف مستحب لأن إيقافه بعرفة شرط في ذبحه بمنى . وقال ابن هارون نقلاً عن التوضيح : وأما اشتراط كون الوقوف بالهدى ليلاً فلا أعلم في ذلك خلافاً . لأن كل من اشتراط الوقوف بعرفة جعل حكمه حكم ربه فيما يجزى من الوقوف اه . قال في توضيح الناسك : ويستحب إحضار الهدى المشاعر كالشعر الحرام ومنى وعرفة إلا منحوراً منى فأحضاره عرفة واجب . ثم قال : أعلم أن الهدى مطلقاً كان لنقص في حج أو عمرة ، أو تطوعاً لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم ؛ فلا يجزئ ما اشترى بمنى وذبح بها لأن منى من الحرم . وكل هدى استوفى شروطاً ثلاثاً يجب ذبحه بمنى على الراجح . وقيل يندب ، والوجوب ليس شرطاً فيصح ذبحه بمكة مع الشروط : الشرط الأول أن يساق الهدى في إحرام حج ، الثاني أن يقف به هو أو نائبه جزءاً من الليل بعرفة ، فلا يكفي وقوف التجار به ، إلا إذا اشتراه منهم ووكلمهم في الوقوف به ، الثالث أن يكون ذبح الهدى أو نحره في يوم النحر أو تاليه ، فإن فقدت هذه الشروط أو بعضها وجب ذبحه بمكة ، والأفضل بمكة المروة ، ومكة كلها منحر ، ولا يجزئ ذبحه بمنى حينئذ ، والأفضل بمنى عند جرة العقبة ، ولا يجوز النحر دونها مما يلي مكة لأنه ليس من منى اه مع طرف من الدسوق . قوله (وسبيل ولداها سبيلها) يعني إذا ولدت الهدى ولداً فسبيل ولداها سبيل الأم يجب نحره معها حيث نحرت ، هذا إذا ولدته بعد التقليد

والإشعار ، وأما لو ولدته قبل ذلك فحمله ونحره معها مندوب إن أمكن ، وإلا فحكمه كهدى التطوع إذا عطيت قبل محلها من أنها تنحر ويترك بينها وبين الناس يأكلون ، ولا يأكل هو ، فإن أكل منها شيئاً ضمن بدله . قال خليل : وحمل الولد على غير الح . قال الخرشي : يعنى أن الإنسان إذا أهدى بدنة وقلدها وأشهرها ثم ولدت فإنه يلزمه أن يحمل ولدها وجوباً معها إلى مكة ، إذ لا محل له دون البيت ، فإن لم يجد غيرها يحمله عليه فإنه يحمله على أمه إن كان فيها قوة ، وإن نحره دون البيت وهو قادر على تبليغه بوجه فعليته هدى بدله ، فإن لم يمكن حمله عليها لعجزها عن ذلك إما لضعفها أو لخوف موتها فإنه يتركه عند من يحفظه حتى يشتد ، فإن لم يمكن تركه عند من يحفظه بأن كان في فلاة من الأرض مثلاً فإنه يصير حكمه كهدى التطوع ، وإن كانت من الهدى الواجب . قاله عبد الملك اه .

ثم انتقل في بيان ما تقدم من الترتيب في الهدى بعد العجز عن الذبح فقال رحمه الله تعالى : ﴿ فَمَنْ عَدِمَهُ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ ﴾ تلك عشرة كاملة كافي الآية . في المدونة : إنما يجوز الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج إن لم يجد هدياً صام قبل يوم النحر ثلاثة أيام وسبعة إذا رجع ، فإن لم يصمها قبل يوم النحر صامها أيام التشريق يفطر يوم النحر الأول ويصومها فيما بعد يوم النحر ، فإن لم يصمها في أيام التشريق فليصمها بعد ذلك إذا كان معسراً اه . وإلى ما تقدم أشار رحمه الله تعالى بقوله : ﴿ وَيَجُوزُ قَبْلَ رُجُوعِهِ ﴾ يعنى يجوز لمن عدم الهدى وفاته صيام الثلاثة قبل الوقوف أن يصوم ثلاثة أيام بمنى ، أو بمكة قبل رجوعه إلى مكة أو إلى بلده ، ويصوم السبعة حيث شاء . هذا إذا حصل موجب الهدى قبل الوقوف . أما إذا حصل بعد الوقوف بعرفة فإنه إذا لم يجد هدياً صام عشرة أيام حيث شاء ، ويستحب تتابعها . وإن قدر على الهدى قبل أن يصوم وجب الرجوع إلى الأصل وهو الهدى ، فلا يجزئه الصيام حينئذ فتأمل . وقال في توضيح المناسك :

وما ذكر من صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع محله إذا تقدم النقص على وقوفه بعرفة كدم التمتع ، والقران ، وترك التائبه ، وتعدي الميقات . وتأخير الثلاثة أو بعضها تغير عذر إلى أيام منى مكروه على المعتمد ، فيصوم الأيام الثلاثة التي بعد يوم النحر ، وهي أيام التشريق ، وإن حرم صوم ثاني الحروثاثة في غير هذا . وكره صوم رابعه تطوعاً . فإن لم يصمها وأخرها ولو عمداً صامها متى شاء ، وصلها بالسبعة أولاً . وأما إذا تأخر النقص عن الوقوف بعرفة كترك النزول بالمزدلفة ، وترك رمي الجمار أو المبيت بمنى ، فإنه يصوم العشرة متى شاء اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمُعْتَمِرُ يَتَطَوَّعُ بِهِ ، ثُمَّ يَصِيرُ قَارِئًا يَلْزِمُهُ آخِرُ لِقَرَانِهِ ﴾ وما ذكره من إلزامه هدياً آخر خلافاً لما في خليل ونصه : وإن أردف لخوف فوات أو لحيض أجزأ التطوع لقرائه . قال الخرشي : المشهور أن الهدى يجب بالتقليد أو الإشعار ، فإذا أحرم الإنسان بعمره وساق معه هدياً تطوعاً وقد قلده أو أشعره ثم خاف إن تشاغل بعمل العمرة فاته الحج ، أو حاضت وخافت فوات الحج فإنهما يردفان الحج على العمرة ويصير كل منهما قارئاً ويجزئه هذا الهدى الذي قلده أو أشعره قبل الإرداف عن دم القران . وهدي التطوع هو ما سيق لغير شيء واجب أو يجب في المستقبل اهـ . وقال في توضيح المناسك : إن ساق هدى التطوع في إحرام العمرة ثم أردف عليها الحج ، أو حج متمتعاً أجزأ عن القران والتمتع ، ولو وجب بالتقاييد والإشعار اهـ خلافاً لما قال المصنف من أنه يلزمه هدى آخر لقرائه . لكن في الخطاب ما يؤيده . والله أعلم بالصواب اهـ ثم انتقل يشكلم في بيان ما يتعلق بجواز الأكل وما لا يجوز أكله ، فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَجُوزُ الْأَكْلُ كُلُّ مِنْهُ ﴾ أي من كل هدى ترتب عن نقص ، أي بترك الواجب في حج وعمره ونحو ذلك ، كهدي الفساد ، أو الفوات ، أو المذبي ، أو التمتع والقران ، وكهدي التطوع بلغ الحل . قال في توضيح المناسك : تنبيه يجوز لرب هدى التمتع والقران .

ونحوها الأكل منه قبل الحل لأنه يلزمه بدله ، ويجوز له الأكل بعده ، والتزود وإطعام
الغنى والقريب ، والتصدق والإهداء بالكل والبعض بلا حد . وكره أكله كله .

ثم ذكر ما استثنى عن أكله فقال رحمه الله تعالى : ﴿ إِلَّا جَزَاءَ الصَّيْدِ ، وَفِدْيَةَ
الْأَذَى ، وَنَذْرَ الْمَسَاكِينِ ، وَهَذَى التَّطَوُّعِ يَعْطَبُ قَبْلَ مَحَلِّهِ ﴾ . يعنى يحرم عليه أكل
ما استثنى من جزاء الصيد وما عطف عليه . قال فى الرسالة : ولا يأكل من فدية الأذى ،
وجزاء الصيد ، ونذر المساكين ، وما عطف من هدى التطوع قبل محله . ويأكل مما
سوى ذلك إن شاء الله . وقال الدردير فى أقرب المسالك : ولا يؤكل من نذر مساكين
عين ولو لم يبلغ المحل كهدى تطوع نواه لهم وفدية ، كندر لم يعين وجزاء صيد ، وفدية
نوى بها الهدى بعد الحل ، وهدى تطوع عطف قبله ، ويأكل مما سوى ذلك مطاقاً وله
إطعام الغنى والقريب . ورسوله كهو . والخطام والجلال كاللحم فإن أكل ربه من ممنوع ،
أو أمر غير مستحق ضمن بدله إلا نذر مساكين عين فقد أكله الله

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَكَلَ مِمَّا لَيْسَ لَهُ أَكَلُهُ ضَمِنَ . وَهَلْ لَحْمًا أَوْ
قِيَمَةً قَوْلَانِ ﴾ قال العلامة الصاوى فى حاشيته على الدردير : الحاصل أن رب الهدى
الممنوع من الأكل منه إن أكل لزمه هدى كامل إلا فى نذر المساكين المعين ، إذا أكل
منه فقولان فى قدر اللازم له ، وإن أمر أحداً بالأكل فإن أمر غنياً لزمه هدى كامل
إلا فى نذر المساكين المعين فلا يلزمه إلا قدر أكله فقط . ويحتمل أن يجرى فيه القولان
الجاريان فى أكله هو . وأما الرسول فإن أمر غير مستحق أو أكل وهو غير مستحق
فإنه يضمن قدر ما أمر به أو أكله فقط فى جميع الممنوع منه ، وإلا فلا ضمان . هذا هو الصواب
قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَرْكَبُ وَلَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ إِلَّا اضْرُورَةً فَإِذَا زَالَتْ
بَادَرَ إِلَى التَّزْوُلِ وَالْخَطِّ عَنْهُ ﴾ . يعنى أن المطلوب فى الهدى عدم ركوبها إلا اضرة .
قال خليل : ونذب عدم ركوبها بلا عذر . قال الخرشي : يعنى أن الهدى يندب لصاحبه

عدم ركوبه إذا كان لا عذره ولا يحمل عليها زاده ولا شيئاً يتعبها ، وأما مع العذر فإنه يجوز له أن يركبها ، فلو تلفت في هذه الحالة فإنه لا شيء عليه ، وإذا ركبها الغير عذر وتلفت ضمنها . وقال ابن عبد السلام : ركوب الهدى لضرورة جائز ، ولغير ضرورة المشهور كراهته ، والقول الثاني جوازه ما لم يكن ركوباً فادحاً اه حطاب . والدليل على جواز ركوبها ما في الحديث عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة مقادة فقال : اركبها ، فقال يا رسول الله إنها بدنة ، فقال : اركبها » وفي رواية لمسلم « وبلغك اركبها ، وبلغك اركبها » وفي أخرى للبخاري أى من رواية عكرمة قال الراوي « فلقد رأيته راكبها يسائر النبي صلى الله عليه وسلم والنعل في عنقه » اه وعن مالك : لا يلزمه النزول بعد الراحة ، وإذا نزل حاجة أو ليل لم يركبها أيضاً حتى يحتاج إلى ذلك كأول مرة اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا تَجُوزُ الشَّرِكَةُ فِي الْهَدْيِ ﴾ يعنى كما في الموطأ عن مالك أنه سمع بعض أهل العلم يقول : لا يشترك الرجل وامرأته في بدنة واحدة ، لينحصر كل منهما بدنة بدنة اه وقال في المدونة : لا يجوز أن يشترك في شيء من الهدى إلا في تطوعه ، ولا في واجبه ، ولا في هدى نذر ، ولا في هدى نسك ، ولا جزاء الصيد اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَفْسُدُ الْحُجُّ بِالْوَطْءِ وَأَسْتِدْعَاءُ الْعَمِيِّ مَا بَيْنَ الْإِحْرَامِ وَرَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَيَلْزَمُهُ إِتِمَامُهُ وَالْقَضَاءُ ، وَالْهَدْيُ يَسُوقُهُ فِي حَجَّةِ الْقَضَاءِ ﴾ يعنى كما في الدردير عاطفاً على ما يحرم على المحرم . قال والجماع ومقدماته : وأفسد مطلقاً ، كاستدعاء منى وإن بنظر أو فكر إن وقع قبل يوم النحر أو فيه قبل رمى عقبة وإفاضة ، أو قبل تمام سعى العمرة وإلا فهدى ، كإزالة بمجرد نظر أو فكر ، وإمداؤه وقبله بقم ، ووجب إتمام المفسد إن لم يفته الوقوف ، وإلا تحلل بعمرة ، فإن لم يتمه فهو باق على إحرامه ، فإن أحرم فلعن . وقضاؤه ، أى ووجب قضاؤه ، وفوريته ، وقضاء القضاء ،

وهدى له ، وتأخيرهُ للقضاء ، وأجزأ إن قدم واتحد ، أى هدى الفساد وإن تكرر . وجبه
بنساء اه . وقال فى توضيح المناسك : يحرم على المحرم مغيب الحشفة أو مثلها من مقطوعها
فى القبل والدبر من آدمى أو غيره ، وإن لم ينزل ، ناسياً أو عامداً ، مكرهاً أو طائعاً ،
فاعلاً أو مفعولاً . ويفسد بذلك الحج ولو من صبي ، أو فى غير مطيعة ، أو كان على
الحشفة ساتر كثيف ، أو غابت فى هوى الفرج ، كذا لعبد الباقى ، وبخصه البنائى بموجب
الفصل . ويفسد أيضاً باخراج المنى بقبلة أو جسة أو غير ذلك ولو لم يستدم ، وباستدامة
نظر أو فكر ، فإن أنزل بمجرد النظر أو بمجرد الفكر من غير استدامة لم يفسد ، ولكن
يجب الهدى بذلك . وفساد الحج بما ذكر إن وقع قبل التحللين : الأصغر وهو رمى جمرة
العقبة كما تقدم ، والأكبر وهو طواف الإفاضة ، وقبل مضى يوم النحر . وحيث فسد
الحج فيجب إتمامه إن أدرك الوقوف ، فإن لم يدركه لصد ونحوه وجب تحلله منه بفعل
عمرة . ولا يجوز له البقاء على إحرامه لقابل ؛ لأن فيه التمداد على الفاسد مع إمكان التخلص
منه . ويجب القضاء على الفور فى قابل سواء كان ما أفسده واجباً أو تطوعاً . ويجب
الهدى وينجره فى حجة القضاء ، وإن قدمه أجزأه . وكذلك يجب إتمام العمرة وقضاؤها
على الفور إن فسدت . ولا يتكرر الهدى بتكرار الوطء سواء كان فى امرأة واحدة أو أكثر ،
فإن لم يُتم حجه الفاسد ، وأحرم بقضائه فى السنة الثانية فهو باقٍ على إحرامه الفاسد ،
ويكمله فى السنة الثانية ، ولا يكون ذلك قضاء عما أفسده ، ويقضيه فى السنة الثالثة . وإن
أفسد القضاء لزمه قضاء القضاء أيضاً ، وأما إن وقع ذلك المفسد بعد رمى جمرة العقبة وقبل
طواف الإفاضة ، أو وقع قبلهما بعد يوم النحر ، أو وقع بعد الطواف وقبل ركعتيه ، أو وقع بعد
الطواف بركعتيه وقبل السعى ، فيجب عليه هدى وعمرة فى هذه الصور الأربع . وإنما طوِّب
بالعمرة لىأتى بطواف وسعى لا خلل فيهما . وأما إن وقع منه ذلك بعد طواف الإفاضة
وركعتيه وبعد السعى وقبل رمى جمرة العقبة أو وقع بعد ما ذكر وقبل الخلق فيجب عليه
هدى فقط ولم يطلب بالعمرة فى هاتين الصورتين لسلامة الطواف والسعى من الخلل اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيُبَارِقُ الْمَوْطُوءَةَ فِيهَا مِنْ حَيْنِ إِحْرَامِهِ إِلَى التَّحَلُّلِ ، وَيَقْضِي عَلَى صِفَةٍ مَا أَفْسَدَ ﴾ قال العلامة الصاوي ، نقل عن الدسوقي : ويجب عليه مفارقة من أفسد معها من حين إحرامه بالقضاء لتحلله خوفاً من عوده لمثل ما مضى ، ولا يراعى في القضاء زمن إحرامه بالمفسد ، فلن أحرم في المفسد من شوال أن يحرم بالقضاء من ذي الحجة بخلاف الميقات المكناني إن شرع فإنه يراعى ، فمن أحرم بالمفسد من الجحفة مثلاً تعين إحرامه بالقضاء منها ، بخلاف ما إذا لم يشرع بأن أحرم في العمام الأول قبل المواقيت فلا يجب الإحرام في القضاء إلاّ منها ، فإن تعدى الميقات للشروع الذي أحرم منه أولاً قدم ولو تعداه بوجه جائز ، كما لو استمر بعد الفساد بمكة إلى قابل وأحرم بالقضاء منها . وأما لو تعداه في عام الفساد فلا يتعداه في عام القضاء اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ حَتَّى يَحِلَّ . وَيَحِلُّ بِالْإِفَاضَةِ جَمِيعُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ﴾ قوله حتى يحل ، وفي نسخة حتى يتحلل بلامين . وفي الموطأ عن عثمان بن عفان كان يقول : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يَنْكِحُ الْحَرَمُ وَلَا يُنْكَحُ ، ولا يَخْطُبُ » اهـ . وقد ورد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ردّ نكاح الحرم كما في الموطأ اهـ بمعناه . قال ابن جزى في القوانين الفقهية : فلا يجوز للحرم أن يقرب امرأة بوطء ولا تقبيل ولا لمس ، ولا يَنْكِحُ وَلَا يُنْكَحُ ، ولا يخطبها لنفسه ولا لغيره . ويفسخ نكاحه وإنكاحه قبل البناء وبعده ، خلافاً لِأبي حنيفة في العقد والخطبة . ويجوز له ارتجاع المطلقة الرجعية ما دامت في عدتها . ويجوز له شراء الجوارى من غير وطء اهـ . قال في توضيح المناسك : يحرم على الحرم أن يعقد نكاحاً لنفسه أو لغيره . وكل نكاح كان الولي فيه محرماً أو الزوج أو الزوجة فهو باطل ، يفسخ قبل البناء وبعده بطلاق ، ولو ولدت الأولاد ولا يتأبد تحريمها ، لكن إن كان الفسخ قبل الدخول فلا شيء لها ، وإن كان بعده فلها الصداق ، لأن كل مدخول بها لها الصداق . ويستمر التحريم

حتى يفرغ من حجه أو عمرته . فإن حصل العقد بعد السعي وطواف الإفاضة وصلاة ركعتي الطواف كان عقداً صحيحاً وإن لم يكن رمى جرة العقبة . وأما إن حصل بعد السعي والطواف وقبل الركعتين فيفسخ إن قرب ، لا إن بعد . وهذا في الحج . وأما في العمرة فيصح بعد تمام سعيها ، ويستحب تأخيرها حتى يحلق ، ولا يكون واسطة بين الرجل والمرأة في أمر النكاح ، ولا يحضر العقد بين الزوجين لكن لا يفسخ النكاح بذلك . ويكره له محادثة النساء وتقليب الجوارى . ويجوز له شراؤهن وبيعهن ، ومراجعة زوجته والفتوى في أمور النساء ، وأن يرى شعر امرأته اهـ .

ثم انتقل يتكلم في أحكام حج الصبي والعبد والمرأة والسفيه والمجنون ، فقال رحمه الله تعالى :

﴿ فَصْل ﴾

أى في بيان ما يتعلق بحج الصبي والعبد والمرأة وغيرهم ، وما يطرأ عليهم من بلوغ الصبي أو عتق العبد ، أو إذن لأحد المذكورين قبل الإحرام أو بعده ، وحكم المحصر وغيره . وبدأ بما يتعلق بحج الصبي والعبد اهتماماً بشأنهما فقال رحمه الله تعالى : ﴿ حَجُّ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ نَافِلَةٌ وَإِنْ أُعْتِقَ أَوْ بَلَغَ فِي أَثْنَائِهَا ﴾ يعنى أن العبد والصبي إذا حجاً وقع حجهم نفلًا وإن طرأ على الصبي بلوغ أو على العبد عتق بعد الإحرام ، فلا يتقلب حج أحدهما فرضاً ، بل يتمادى على إحرامه حتى يتمه تطوعاً ، وهو مذهب الجمهور لما رواه الشافعى والطيالسى كما في القرى والحاكم والبيهقى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى ، وأيما عبد حج ثم عتق فعليه حجة أخرى » اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ لَهُ الْإِحْرَامُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَهُ تَحْلِيلُهُ كَلِزَوْجَةٍ فِي التَّطَوُّعِ ﴾ يعنى أن العبد إذا لم يأذن له سيده في الإحرام فله أن يحلله ، ويجب عليه

القضاء إذا عتق أو أذن له السيد على المشهور اه . قاله الخطاب . وقال خليل : ولولى منع سفيه ، كزوجة في تطوع ، وإن لم يأذن فله التحلل وعليها القضاء كعبد . قوله كزوجة الخ . قال الخرشي : يعني أن المرأة إذا أحرمت بالحج التطوع بغير إذن زوجها فله أن يحللها ، لأنها من جملة المحاجير كآتفيه وتحلل كالمحصر ، وهذا ما لم يكن الزوج محرماً وإلا فلا يحللها لأنها لم تقوت عليه الاستمتاع . وأما حجة الإسلام فليس لزوجها منعها من الخروج لها إن قلنا إن الحج على الفور ، وكذا على القول بالتراخي اه . وقول خليل : وعليها القضاء كعبد هو المشهور ، ومقابله ما ذكره الخطاب نقلاً عن شارح العمدة ، ونصه : فإن أحرمت المرأة بغير إذن زوجها فله أن يحللها ولا قضاء عليها على الأصح لأنها التزمت شيئاً بعينه فنفعت من إتمامه إجباراً كالمحصر اه . قال الخرشي يلزم العبد القضاء عن ذلك إذا أذن له سيده أو عتق ، ويقدمه على الفرض ، فإن قدم حج الفرض صح . ومثل العبد في وجوب القضاء لما حلّله منه المرأة إذا حلّ لها زوجها مما أحرمت به من غير إذنه اه .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّ قَوْيًّا يَتَعَقَّلُ بَأْسَرَ الْأَفْعَالِ وَإِلَّا أَحْرَمَ وَطَافَ وَسَعَى بِهِ وَلِيُّهُ ﴾ . يعني كتابي توضيح المناسك : أن الولي يأمر بحجوره بما يطيقه ، ومنه إحضاره المشاهد كعرفة ومزدلفة ومنى والمشعر الحرام وجوباً بعرفة ، وندباً بغيرها . وأما ما لا يطيقه فما أمكن فعله به فعله معه ، فيطوف به بعد أن يطوف عن نفسه . وأما إن قصد بطوافه نفسه ومحمله فلم يجز عن واحد منهما لأن الطواف كالصلاة ، بخلاف السعي فيسعى به وإن حاملاً له وأجزأ عنهما إن قصد ذلك لخفة أمر السعي اه . وفي إيضاح المناسك : ويحرم المميز من أول الميقات إن قارب البلوغ وإلا فقرب الحرم . ويندب إحرام الولي عن الصبي غير المميز بقرب مكة لا من الميقات للشقة بأن ينوي إدخاله في النسك ، لما ورد أن له أجراً ، ولا يحجّده إن خاف عليه الضرر فيفقدى اه .

قال رحمه الله تعالى . ﴿ فَإِنْ كَانَ وَصِيًّا وَخَافَ عَلَيْهِ ضَيْعَةً فَنَفَقَتُهُ مِنْ مَالِهِ ، وَإِلَّا ضَمِنَ الزَّائِدَ عَلَى نَفَقَةِ الْحَضَرِ ﴾ قال الخرشي : إن الولي أو الوصي إذا أخذ الصبي الذي في حجره إلى الحجاز فإن نفقة الصبي تكون في ماله ، فإن كانت نفقة السفر مثل الحضر فلا كلام ، أي لاله ولا عليه ، وإن زادت نفقة السفر على الحضر فالزائد في مال الصبي إن كان يخشى الولي على الصبي الضياع لو تركه ؛ لأن النفقة حينئذ من مصالحه ، فإن كان لا يخشى عليه الضياع إذا سافر وليه وتركه فزيادة نفقة الصبي حينئذ على الولي لأنه أدخله في ذلك من غير ضرورة اه . وعبارة الصاوي على الدزدير أنه قال : تنبيه ، كل ما ترتب على الصبي بالاحرام من هدى وفدية وجزاء صيد فعلي وليه مطلقا خشي عليه الضيعة ، أم لا ، إذ لا ضرورة في إدخاله في الاحرام ، كزيادة نفقة السفر وجزاء صيد صاده في الحرم إن كان غير محرم إن لم يخف ضياعه بعدم سفره معه ، فإن خاف ضياعه فزيادة النفقة في السفر وجزاء صيد الحرم في مال الصبي كأصل النفقة المساوي لنفقة الحضر فإنه في مال الصبي مطلقا اه . ومثله في هداية الناسك . وقال في إيضاح الناسك : المسألة الرابعة تجرى في المجنون المطبق مثل ما ذكر في الصبي من تأخير إحرامه وتجريده قرب مكة وإدخاله في حرمة الاحرام وغير ذلك . والمطبق ما لا يفهم الخطاب ولا يحسن رد الجواب ولو ميز بين الانسان والفرس ، ولا يجزئه عن الفرض ، فلو أفاق بعد إدخاله في الاحرام فليس له رفضه وانتظار المجنون الذي يفيق أحيانا كالمنعم عليه ، ولا ينعقد عليهما إحرام غيرهما إلا أن المجنون الذي يفيق أحيانا يدخله وليه في حرمة الاحرام إذا خاف فوات الحج عليه بخلاف المنعم عليه لأن الإغماء مظنة عدم الطول ، ثم إن أفاق في زمن يدرك الوقوف فيه أحرم وأدركه ولا دم عليه في عدم إحرامه من الميقات اه .

فقال رحمه الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَسْلَمَ أَوْ أَعْتَقَ أَوْ بَلَغَ يَوْمَ عَرَفَةَ فَأَحْرَمَ وَوَقَفَ سَقَطَ

فَرَضُهُ ﴿ يعني - كما تقدم - أن الإسلام شرط في صحة الحج والعمرة على المشهور ، وحينئذ فإذا أسلم الكافر بعرفة قبل طلوع الفجر يوم النحر ونوى ، أى أحرم ووقف ولو بقدر سبحان الله قبل الفجر فقد أدرك الحج أى فحجه صحيح . وعن عطاء أنه سُئِلَ عن الرجل إذا أسلم بعرفات فوقف مسلماً فقال أجزاء الحج اه . أخرجه سعيد بن منصور ، كذا في « القرى لقاصد أم القرى » ومثل الذى أسلم بعرفة العبد إذا اعتق يوم عرفة وأدرك الوقوف فحجه صحيح أيضاً كالمرأى بلغ يوم عرفة ونوى بأن أحرم ووقف قبل طلوع فجر يوم النحر . فالحاصل أن كلاً من الثلاث وقع حجه فرضاً بزوال المانع الذى تعلق به قبل ذلك . ومما يلحق بهؤلاء ما لو أحرم الصبي المراهق بغير إذن وليه ولم يعلم الولي بذلك حتى بلغ فللولي تحمله من هذا الإحرام النفل ليحرم بفريضة الحج ، هذا إن بلغ سفياً ، لا إن بلغ رشيداً على الظاهر من كلامهم وليس العبد كذلك بل هو يتأدى على حجة النفل ولو أذن له سيده لا يكون حجه فرضاً بل عليه حجة الإسلام إذا اعتق كما تقدم .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَرُّ بِعَدُوٍّ يَتَحَلَّلُ مَسْكَانَهُ وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا يَسْقُطُ فَرَضُهُ ﴾ يعني أن المحصر بعد ويتحلل في الموضع الذى أحصر منه ، ولا يجب عليه قضاء ما تحلل عنه من حج أو عمرة ، لكن لا تسقط عنه حجة الإسلام بذلك إن كان ضرورة ، وكذا لا يسقط عنه سنية العمرة بذلك اه . وقد قال العلامة خليل في منسكه : من موانع الحج العدو والفتنة بين المسلمين ، وهو مبيح للتحلل ونحو الهدى حيث كان إذا طرأ ذلك بعد الإحرام ، أو كان قبله ولم يعلم ، أو ظن أنهم لا يصدونه ، وأما إن علم منهم فلا يجوز له الإحلال ، نقله ابن الموارن عن مالك . ثم إن حصر العدو على ثلاثة أقسام : الأول أن يحصر عن البيت وعن عرفة وحكمه ما تقدم ، الثانى أن يحصر عن عرفة فقط فلا يخل إلا بأفعال العمرة . الثالث أن يحصر عن البيت فقط ، ففي المدونة : تم حجه ولا يخله إلا الإفاضة ، وعليه لجميع ما فاته من الرمي والمبيت بمنى أو مزدلفة هدى كما لو نسي

الجميع . وقيل لا هدى عليه . قلت والصحيح الأول اه بحذف وزيادة إيضاح . وقال في المختصر : وإن منعه عدو أو فتنة أو حبس لا يحق بحج أو عمرة فله التحلل إن لم يعلم به وأيسر من زواله قبل فوته ولا دم اه . قال الأبي : وقول خليل : ولا دم ، أى إن تحلل فلا دم عليه لقوات الحج يحصر العدو على المشهور ، وأوجب عليه أشهب لقوله تعالى : « فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » وتأوله ابن القاسم على المحصر بمرض . ورده اللخمي بنزول الآية في قضية الحديدية وكان حصرها بعدو ، وبقوله تعالى « فَإِذَا أُمِيتُمْ » وهو إنما يكون من عدو . وأجاب التونسي وابن يونس بأن الهدى فيها لم يكن لأجل الحصر ، وإما كان بعضهم ساقه تطوعاً فأمرُوا بتذكيته ، ورد قول أشهب بقوله تعالى « وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ » والمحصر بعدو يخلق أين كان ، وهو رد قوى ظاهر اه . وقال ابن جزى في القوانين الفقهية : الإحصار بعدو بعد الإحرام وهو مبيح للتحلل إجماعاً ، فالحصر بعدو أو فتنة في حج أو عمرة يترتب مارجى كشف ذلك ، فإذا يئس تحال بموضعه حيث كان من الحرم وغيره ولا هدى عليه ، أى على المشهور في المذهب . وإن كان معه هدى نحره . وقال الشافعى وأشهب عليه الهدى ويخلق أو يقصر ولا قضاء عليه ولا عمرة إلا إن كان ضرورة فعليه حجة الإسلام اه . وقال خليل في منسكه : المانع الثانى - أى من موانع الحج - حبس السلطان شخصاً أو شذمة في دم أو دين ، فذهب المدونة وغيرها أنه كالحصر بالمرض لا يحلله إلا البيت ، ونقل عن المتأخرين أنه كحصر العدو ، ونقل عن مالك إن حبسوا بحج فكالمرض وإلا فكالعدو ، ولم يعده صاحب البيان خلافاً ، وعده ابن الحاجب خلافاً اه .

قال رحمه الله تعالى ﴿ وَالْمُحْصَرُ بِمَرَضٍ لَا يُحَلُّهُ إِلَّا الْبَيْتُ ﴾ يعنى - كما قال ابن

جزى - : من أصابه المرض بعد الإحرام لزمه أن يقيم على إحرامه حتى يبرأ وإن طال ذلك خلافاً لأبي حنيفة فإنه عنده كالمحصر بالعدو ، فإذا برأ اعتمر وحل من إحرامه بعمرته وليس عليه عمل ما بقى من المناسك ، فإذا كان العام القابل قضى حجته فرضاً كان أو تطوعاً وأهدى هدياً بقدر استطاعته، فإن لم يجد هدياً صام صيام المتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ، فإن تمالى به المرض حتى دخلت عليه أشهر الحج من قابل وهو محرم أقام على إحرامه حتى يقضى حجه ولا عمرة عليه ، وعليه الهدى استحباً . وحكم المحبوس بعد إحرامه ، والضال عن الطريق ، والغالط في حساب الأيام ، والجاهل بأيام الحج حتى فاتته كحكم المريض في كل ما ذكرناه . وإلى جميع ما تقدم أشار خليل بقوله : وإن حصر عن الإفاضة أو فاتته الوقوف بغير كمرض أو خطأ عدد أو حبس بحق لم يحل إلا بعمل عمرة بلا إحرام بالحج . راجع ما قاله الأجهوري عند قول خليل أو حبس بحق ، انظره في حاشية المدوى على الخرشي اه .

ولما أنهى الكلام فيما يتعلق بحج الصبي ومن عطف عليه انتقل يتكلم على بيان العمرة وأحكامها . فقال رحمه الله تعالى :

(فصل)

أى في بيان فضل العمرة وأحكامها . وفي الحديث عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أتى هذا البيت فلم يرفُث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه » وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما . والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » اه . رواها البخارى ومسلم كلاهما عن مالك . وفيهما أيضاً عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عمرة في رمضان تعدل حجة معي » اه . والأحاديث في فضلها كثيرة . وبدأ بحكمها فقال رحمه الله تعالى :

﴿الْعُمْرَةُ سُنَّةٌ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ﴾ وهي في اللغة الزيارة ، وفي الشرع : عبادة يلزم المحرم بها الطواف بالبيت سبعاً والسعى بين الصفا والمروة كذلك . يعني أن العمرة سنة مؤكدة مرة في العمر . قال مالك : العمرة سنة ، ولا نعلم أحداً من المسلمين أرخص في تركها ، قال : ولا أرى لأحد أن يعتزم في السنة مراراً . قاله في الموطأ اه . وقال خليل في منسكه : وهي سنة على المشهور ، وفي توضيح المناسك : وتستحب في كل عام مرة ، ويكره تكرارها في العام الواحد على المشهور ، وأجاز تكرارها مُطَرِّف وابن الماجشون . وقال ابن حبيب : لا بأس بالعمرة في كل شهر مرة ، ويستثنى من كراهة تكرارها في العام الواحد من تكرار دخوله إلى مكة من مواضع يجب عليه الإحرام منها اه . قال ابن جزى : وحكمها في الاستطاعة والنيابة والإجارة كحكم الحج .

قال رحمه الله تعالى : ﴿وَمَنْظُورَاتُهَا كَالْحَجِّ﴾ يعني أن ممنوعات العمرة كممنوعات الحج ، وما كان ممنوعاً في الحج فهو ممنوع في العمرة . قال في الرسالة : ويحتنب في حجه وعمرته النساء والطيب ونحيط الثياب والصيد وقتل الدواب وإلقاء النفض ولا يغطي رأسه في الإحرام ، ولا يحلقه إلا من ضرورة ثم يفتدى اه .

ثم قال رحمه الله تعالى : ﴿وَأَرْكَانُهَا الْإِحْرَامُ وَالطَّوْفُ وَالسَّعْيُ﴾ يعني أن أركان العمرة كأركان الحج سوى الوقوف بعرفة جزءاً من ليلة النحر . قال في توضيح المناسك : وأركانها ثلاثة : الإحرام ، والطواف ، والسعى . فإذا آتم سعيه كره له أن يفعل شيئاً من ممنوعات الإحرام غير الوطء قبل الحلاق ، فإن فعلها أو شيئاً منها فلا شيء عليه ، ومن ذلك أن يفسل رأسه بفأسول ونحوه كما قال ابن القاسم . وإن حصل منه مذئ فلا هدى عليه ، وإن وطئ أو أنزل وجب عليه الهدى . وهذا ما عليه الأجهوري . وقال

السنهوى : إن كل ما أوجب هدياً في الحج يوجب هدياً في العمرة ، فإن حصل منه مذى مثلاً قبل الحلاق وجب عليه هدى ، كذا في المجموع وغيره اهـ .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَحِلُّ بِالْحِلَاقِ أَوْ التَّقْصِيرِ ﴾ يعنى إذا أتم سعى العمرة فإنه يخلق رأسه أو يقصره . قال في الرسالة : ثم يخلق رأسه وقد تمت عمرته . والحلاق أفضل في الحج والعمرة . والتقشير يجزئ . وليقصر من جميع شعره . وسنة المرأة التقصير اهـ كما تقدم في الحج .

قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَيَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِهَا فِي جَمِيعِ السَّنَةِ إِلَّا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ ﴾ قال ابن جزى في القوانين الفقهية : وتجوز في جميع السنة إلا في أيام الحج لمن كان مشغولاً بأعمال الحج . وأفضلها في رمضان . وقال أبو حنيفة تكره للحاج وغيره في خمسة أيام متوالية . عرفة ، والنحر ، وأيام التشريق اهـ . وفي توضيح المناسك وللعمرة ميقاتان . زماني ومكاني (فالزمانى) جميع السنة ولو يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق لمن لم يحرم بحج ، فيعمل عمل العمرة والناس في الموقف بعرفة لأمر عمر رضى الله عنه لابن أبيب الأنصارى وهبار بن الأسود حين قدما عليه يوم النحر ، وقد فاتهما الحج ، أن يتحللاً بفعل عمرة من إحرامهما بالحج ويقضياه قابلاً ويهديا كما في الموطأ . وأما من كان محرماً بحج مفرداً أو قارناً فإنه يتمتع بإحرامه بها حتى يكمل حجه وتمضى أيام التشريق ، فإن أحرم بها قبل الزوال من اليوم الرابع من أيام منى لم تنمقد ، وإن أحرم بها بعد الزوال منه وكان قد طاف وسعى لحجه وأكمل رمى الجمار انعقد إحرامه بها مع الكراهة ، إلا أنه لا يفعل فعلاً من أفعالها إلا بعد الغروب من ذلك اليوم ، وإن طاف وسعى قبل الغروب فهما كالعدم ، وإن خرج إلى الحل فلا يدخل الحرم حتى تغرب الشمس لأن دخول الحرم بسبب العمرة عمل لها ، وهو ممنوع من عملها ، فإذا دخل قبل الغروب لأجلها أعاده (والمكانى) يختلف باختلاف الناس ، فالواصل إلى مكة من الآفاق

إذا أراد الإحرام بالعمرة ميقاته أحد مواقيت الحج الخمسة المتقدمة ، ويستمر يلبي حتى يصل إلى حدود الحرم فيقطعها حينئذ كما مر ، وإن كان منزله من دون المواقيت فيمقاته منزله على ما تقدم ، وإن كان من أهل مكة أو مقيماً بها فيمقاته الحل من أى جهة ، والأفضل أن يبعد عن طرف الحل ، وأفضل جهات الحد الجعرانة ، ثم التنعيم . قال النووي : ثم الحديبية ، فإذا أحرم بها من الحل فيستمر يلبي إلى بيوت مكة ، فإذا وصل البيوت قطع التلبية حينئذ ، ولا يجوز الإحرام بها من مكة أو الحرم ، فإن أحرم بها منهما فالمعروف من المذهب انعقادها ولا دم عليه على المعروف ، ويؤمر بالخروج إلى الحل قبل أن يطوف ويسعى لها ، فإن طاف وسعى لها قبل خروجه إلى الحل فطوافه وسعيه كالمعدم ، وإن حلق رأسه لزمته الفدية ، ويؤمر بإعادة الطواف والسعى والحلاق بعد الخروج إلى الحل اهـ .

وإلى ما تقدم أشار رحمه الله تعالى فقال : ﴿ وَمَنْ أَحْرَمَ مِنْ أَلَمِيقَاتِ قَطْعِ التَّلْبِيَةِ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ ، وَمِنْ الْجِعْرَانَةِ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ ، وَمِنْ التَّنْعِيمِ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ ﴾ . يعنى كما قال خليل فى منسكه : الحرم بها من المواقيت يقطع إذا دخل الحرم لطول زمانه بالتلبية والحرم بها أيضاً من الجعرانة أو التنعيم يقطع إذا دخل بيوت مكة ، هذا مذهب المدونة ، وفى الجلاب : لا يقطع فى التنعيم إلا إذا رأى البيت اهـ . وتقدم الكلام فى قطع التلبية عند قول المصنف فإذا رأى البيت قطع التلبية فراجع إن شئت . قال رحمه الله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَاضَتْ الْمُعْتَمِرَةُ قَبْلَ طَوَافِهَا انْتَهَرَتْ الطُّهْرَ ، فَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ أُرْدِفَتْ الْحُجَّ وَسَقَطَ عَمَلُ الْمُعْتَمِرَةِ ﴾ قال مالك فى المرأة التى تهل بالعمرة ثم تدخل مكة مؤافية للحج وهى حائض لا تستطيع الطواف بالبيت : إنها إذا خشيت القوات أهلت بالحج وأهدت وكانت مثل من قرن الحج والعمرة وأجزأ عنها طواف واحد كما فى الموطأ اهـ . قال الباجى : قوله إنها إذا خشيت القوات أهلت

بالحج وأهدت يريد لقراءتها، قال وكانت مثل من قرن الحج والعمرة، يريد أنها في أحكامها مثل التي قرنت الحج والعمرة إلا أن التي أحرمت بهما من ميقاتها يلزمها طواف الورد ، وهذه التي أردفت الحج بمكة لا يلزمها ذلك لأنها أحرمت بالحج من الحرم ولا يلزمها للحج طواف الورد ، والمعتبر لا يلزمه ذلك أيضاً، وإنما يطوف عند ورود طواف عمرته اهـ . وعن ابن عباس مرفوعاً « أن النفساء والحائض تغسل وتحرّم وتقضى الناسك كلها غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهر » اهـ أخرجه الترمذى .

قال رحمه الله تعالى ﴿ وَالْمُسْتَحَاضَةُ تَغْتَسِلُ وَتَحْرِمُ وَتَقِفُ وَتَنْتَظِرُ الطَّهْرَ لِلطَّوَافِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ وفي الحديث عن عائشة رضى الله عنها « أن فاطمة بنت أبي حبيش سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إني أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ فقال لا إن ذلك عرق وليس بالحیضة ، ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيض فيها ثم اغتسلي وصلي » اهـ . فعلنا أن دم الاستحاضة ليس بالحیض ، ولا يمنع شيئاً من العبادة . والمعنى أن المستحاضة تغسل للإحرام لأنه سنة لكل من يريد الإحرام ولو حائضاً أو نفساء ، لما في الموطأ عن أسماء بنت عيسى أنها ولدت محمد بن أبي بكر بالبلاء وذَكَرَ ذلك أبو بكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : مُرَّهَا فَلتَغْتَسِلْ ثُمَّ لَتَهْلِ » اهـ والاستحاضة لا تمنع شيئاً مما يمنع الحيض ، لكن يستحب لها أن تتوضأ لكل صلاة كما يسن لها الغسل عند الإحرام بحج أو عمرة ، وكذلك إذا انقطع عنها الدم إن ميزت به . قال ابن جزى : وأمّا دم الاستحاضة فهو الخارج من الفرج على وجه المرض فلا تنتقل للمستحاضة إلى حكم الحائض إلا بثلاثة شروط : أحدها أن يمضي لها من الأيام في الاستحاضة مقدار أقل الطهر . ثانيها أن يتغير الدم عن صفة الاستحاضة إلى الحيض فإن دم الحيض أسود غليظ ودم الاستحاضة أحمر رقيق والصفرة والكدرية حيض . ثالثها أن تكون المرأة مميزة ولا تمنع الاستحاضة شيئاً مما يمنع منه الحيض ، ويستحب للمستحاضة

أن تتوضأ لكل صلاة وأوجه الشافعي اه . وقوله وتقف وتنظر الطهر للطواف ، يعنى أن المستحاضة يجوز لها أن تقف بعرفة . وتؤدي جميع المناسك مثل الحائض إلا أن الحائض تمكث حتى تطهر لا بد منه أو يمضى من الزمان قدر ما يحبس النساء الدم فإذا مضى ذلك ولم ينقطع صارت مستحاضة بعد أيام الاستظهار . قال مالك فى المرأة حاضت بمنى قبل أن تفيض فإن كريها يحبس عليها أكثر مما يحبس النساء الدم . قال الشارح أبو الوليد الباجي : أى يحبس عليها بقدر ما يحكم للمرأة بأنها حائض ، فإذا حكم لها بالاستحاضة اغتسلت ، وطافت ورجعت اه . قال الحطاب : فإن مضى قدر حيضها والاستظهار ولم ينقطع الدم فظاهر للدونة أنها تطوف لأنها مستحاضة اه . وقال الدردير فى المستحاضة : لكن يندب إذا انقطع أن تغتسل . وقال الصاوى أى لأجل النظافة وتطيب النفس كما يندب غسل المفوات إذا تفاش ذلك والاستحاضة من جلتها اه والله أعلم .

ولما كان المصنف لم يذكر زيارة النبي صلى الله عليه وسلم فى إرشاده معتمداً لشهرتها أو لفرض آخر أتيت هنا بذكر شيء منها ، وختمت بها هذا الجزء تبركاً ، كما ختم بذكرها بعض الصالحين مناسكهم ، فقلت مُستعيناً بالله تعالى .

خاتمة

في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم .

وزيارته عليه الصلاة والسلام سنة مجمع عليها وفضيلة مرغب فيها قاله القاضي عياض في الشفا . وقال بعض مشايخنا زيارة النبي صلى الله عليه وسلم سنة لكل أحد حتى النساء اتفاقاً ولو لغير حاج ومعتزم ، ويسن أن ينوي الزائر مع زيارته صلى الله عليه وسلم التقرب بالسفر إلى مسجدة صلى الله عليه وسلم والصلاة والاعتكاف فيه وأن يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه ، فإذا رأى حرم المدينة وأشجارها زاد في ذلك اهـ . وينبغي للذكر التقادر أن ينزل خارج المدينة ويغتسل ويتوضأ إن وجد ماءً وإلا تيمم ، وأن يلبس أنظف ثيابه ويقدم البياض على الأغلى ، ويتطيب ويتصدق ولو بقليل ، ويدخل المسجد ماشياً حافياً بسكينة ووقار . ويستحب أن يقدم رجله اليمنى قائلاً أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد ، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك . وأما عند الخروج فيقدم رجله اليسرى ويقول ذلك إلا أنه يقول : وافتح لي أبواب فضلك . ثم يقول : اللهم إن هذا حرمك وحرم رسولك فاجعله لي وقاية من النار وأماناً من العذاب وسوء الحساب ، وارزقني في زيارته ما رزقته أوليائك وأهل طاعتك . ثم يقصد الروضة ويصلي ركعتين تحية المسجد إن كان وقت تجوز فيه الدافلة وإلا بدأ بالقبر الشريف ، ويندب ركوعهما في محراب النبي صلى الله عليه وسلم إن قدر ، وإلا ففي الروضة أو غيرها . ثم يتقدم - إلى القبر الشريف مستقبلاً له مستدبراً للقبلة ، يقف قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم ويكون متصفاً بكثرة الذل والسكينة والانكسار ، ويعلم أنه واقف بين يديه صلى الله عليه وسلم إذ لا فرق بين نموته وحياته . ويطيل في السلام

عليه . ومن أكمل ما يسلم المسلم عليه أن يقول : السلام عليك يا خاتم النبيئين . السلام عليك يا شفيع المذنبين . السلام عليك يا طه . السلام عليك يا إمام المتقين . السلام عليك يا قائد الغر المحجلين . السلام عليك يا رسول رب العالمين . السلام عليك يا منة الله على المؤمنين ، وعلى أزواجك الطيبات الطاهرات أمهات المؤمنين . السلام عليك وعلى أصحابك أجمعين ورحمة الله وبركاته . جزاك الله يا رسول الله أفضل الجزاء . وصلى عليك أفضل الصلوات . فقد بلغت الرسالة ، وأديت الأمانة ، وعبدت ربك ، وجاهدت في سبيله ، ونصحت لعباده صابراً محتسباً حتى أتاك اليقين . صلى الله تعالى عليك أفضل الصلوات وأتمها وأطيبها وأزكاها . صلى الله تعالى عليك يا نبي الله ورسوله وخيرته من عباده ، القائل بالحق والصادق بالوعد ، والنافذ لله بالأمر الذي أقام به شرائع دينه ، وأوضح به سبيله ، وختم به أنبياءه ورسله ، وأمر بالصلاة عليه وقال تعالى « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم . واجز عنا سلفنا ومن تبعهم بإحسان مُرَاقِقَةَ نَبِيِّكَ وَالْحُلُولَ فِي أَعْلَى دَرَجِ جَنَّتِكَ . وألحقنا بهم ، واسلك بنا سبيلهم ، واقفُ بنا آثارهم إنك على كل شيء قدير .

✓ صلاة ربنا ورحمته وبركاته على ملائكته ورسله وأنبيائه . ويسن للزائر إذا وصاه أحد بالسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول : السلام عليك يا رسول الله من فلان ابن فلان ، بل يتعين إذا استؤجر لذلك لجواز الإجارة على الزيارة كما قرره . ثم ينتحى - إلى يمينه نحو ذراع فيقول : السلام عليك يا أبا بكر الصديق ورحمة الله وبركاته ، صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وثانيه في الغار ، أشهد أنك جاهدت في الله حق جهاده جزاك الله عن أمة سيدنا محمد خيراً رضى الله تعالى عنك وأرضاك وجعل الجنة مقامك ومثواك . ورضى الله تعالى عن كل الصحابة أجمعين . ثم ينتحى - إلى يمينه نحو ذراع أيضاً ثم يقول : السلام عليك يا أبا حفص عمر الفاروق السلام عليك يا صاحب رسول الله ،

السلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته أشهد أنك جاهدت في الله حق جهاده ،
جرأك الله تعالى عن أمة سيدنا محمد خيراً ، رضى الله تعالى عنك وأرضاك وجعل الجنة مثقبك
ومثواك . ورضى الله تعالى عن كل الصحابة أجمعين (ثم يرجع) إلى موقفه الأول
يستقبل القبلة ويدعو بما شاء لنفسه وللمسلمين . قاله بعض مشايخنا في منسكه . ويستحب
أن يزور البقيع والقبور المشهورة فيه فيسلم على أهله مثل ما مرّ في السلام على الصاحبين ،
وينبغي أن ينحس للمشهورين بالسلام كسيدنا عثمان بن عفان ومن كان معروف القبر هناك
كسيدنا عباس عم النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يعم بأن يقول السلام عليكم أيها الشهداء ،
السلام عليكم يا سعداء ، السلام عليكم يا نجباء يا ثقباء يا أهل الصدق والوفاء . السلام
عليكم يا مجاهدون في سبيل الله حق جهاده ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى
الدَّارِ ﴾ ثم يزور شهداء أحد كسيدنا حمزة عم النبي صلى الله عليه وسلم وغيره من الشهداء .
وينبغي أن يزور المساجد المشهورة كمسجد قباء لما صححه الترمذى عنه عليه الصلاة والسلام
قال : « صلاة في مسجد قباء كعمرة » وأن يتوضأ من الآبار المباركة كبئر أريس وبئر
عثمان ، وأن يشرب منها . قال خليل في منسكه : وهذا إنما هو فيمن كثرت إقامته
بالمدينة المنورة والآل فال مقام عنده صلى الله عليه وسلم أحسن ليفتتم مشاهدته عليه الصلاة
والسلام (ويسن) أن يقيم في الروضة فيكثر فيها من الصلاة والدعاء ، بل إن أمكن أن
لا يجعل صلاته مدة إقامته بالمدينة المنورة الآل فيها ليفعل ، ويتحرى الوقوف والدعاء عند
النبر تأسياً به صلى الله عليه وسلم (وينبغي) للزائر أن يصاحب أحداً من سُكَّان المدينة
ليدله على الآثار والمزارات المذكورة ليفوز بزيارتها كلها ، ثم إذا أراد الخروج وعزم
الرجوع إلى بلده ووطنه (ينبغي) له أن يودّع رسول الله عليه الصلاة والسلام بأن
يقف عند القبر الشريف ويقول : السلام عليك يا رسول الله . السلام عليك يا نبي الله .
الوداع يا خير خلق الله . الرجال يا شفيق المذنبين . لا جعله الله آخر العهد لا منك ولا من

زيارتك . ثم يخرج من المسجد وقلبه مملوء شوقاً له عليه الصلاة والسلام ولأهل المدينة ونية
العود إليها .

(فتحفظ) على هذه الآداب فإن من فعلها مع الشوق وفراغ القلب من الأغيار بلغ
كل ما يتمنى إن شاء الله تعالى ، وأعظمه حسن الختام . ختم الله لنا بخاتمة السعادة ، وبلغنا
الحسنى وزيادة ، آمين . وفي هذا القدر كفاية .

تم الجزء الأول من كتاب « أسهل المدارك »
ويليه الجزء الثانى وأوله « كتاب الجهاد »

فَهْرَس

الجزء الأول من شرح ابن عسكر المسمى بأسهل المدارك على إرشاد السالك
في فقه إمام الأئمة مالك رحمه الله تعالى

صفحة	صفحة
٩٠ فضائل الوضوء	٣ خطبة الكتاب وترجمة المصنف
٩٣ مكروهات الوضوء وشروط صحته ووجوبه	٥ ترجمة الإمام مالك بن أنس رحمه الله
٩٤ فصل في بيان نواقض الوضوء	٨ الكلام على البسمة والحمدلة
١٠١ فصل في بيان موجبات الغسل	١١ خطبة المصنف وسبب تصنيفه الأصل
وأنواعه وصفته	٢٩ بنية الترجمة للإمام رحمه الله تعالى
١٠٧ فرائض الغسل	٣٤ كتاب الطهارة وفيه مباحث ما يرفع به
١١٠ إحكام الغسل وسننه وفضائله	الحدث والخبث وما يتعلق بذلك .
١١٤ تنبيهات مهمة في مسائل الغسل	٤٦ فصل في أحكام الميتات وأجزائها
١١٤ تنمة فيها بيان مكروهات الغسل	والمسكرات وغيرها
١١٥ فصل في بيان المسح على الجبيرة	٥٥ تنبيه : لا يظهر الجلد عندنا بالدبغ
١١٩ فصل في بيان المسح على الخفين	٥٦ مباحث الطاهرات والنجاسات
١٢٣ فصل في بيان التيمم وما يتعلق به من	والمكروهات
وجوب طلب الماء وغير ذلك	٦٨ فصل في بيان أحكام قضاء الحاجة
١٣٩ فصل في بيان أحكام الحيض	وما يتعلق بذلك
وما يتعلق به من علامة الطهر وغيرها	٧٥ فصل في بيان فرائض الوضوء
١٤٦ تنبيه فيه مسئلتان تتعلق بالوطء	٨٥ سنن الوضوء

صفحة

١٤٨ فصل في بيان أحكام دم النفاس

١٥١ كتاب الصلاة

١٥١ أوقات الصلاة المفروضة والوقت

الاختياري والضروري

١٦٤ فصل في بيان الأذان وما يتعلق به

١٧٤ تنبيه فيمن يغلط في الأذان أو الإقامة

١٧٥ فصل في بيان شروط الصلاة

١٨١ فصل في ستر العورة في الصلاة وخارجها

١٩٣ فصل في بيان أركان الصلاة

٢٠٦ مباحث في سنن الصلاة

٢١٥ فصل في بيان فضائل الصلاة

٢٢٣ المواضع التي يجوز فيها الدعاء في

الصلاة وخارجها وفيها فائدتان

عظيمنتان

٢٢٦ أحكام السترة : فصل في بيان حكم

المرآة بين يدي المصلي

٢٣٠ فصل في بيان أحكام من لا يقدر

على القيام للصلاة

٢٣٥ فصل في بيان حكم الجمع بين المغرب

والعشاء ليلة المطر

٢٣٩ فصل في بيان أحكام الجماعة

٢٤٠ أحكام الإمامة

صفحة

٢٥٤ فصل في من يلحق بأحكام الجماعة

٢٥٨ فصل في بيان قضاء الفوائت من

الصلوات المفروضة

٢٦٣ حكم تارك الصلاة

٢٦٥ الأماكن التي تكره فيها الصلاة

٢٦٩ ما يعفى عنه من يسير الدم وغيره

ماعداء الأخبثين

٢٧٠ فصل في بيان أحكام سجود السهو

٢٨٠ حكم المؤتم والمسبق

٢٨٧ فصل في بيان أحكام الرعاف

وما يتعلق به

٢٩١ فصل في بيان النوافل وأوقاتها

وكيفيةها إلخ

٢٩٩ صلاة التراويح

٣٠١ الوتر سنة مؤكدة

٣٠٦ سجود التلاوة

٣١٢ خاتمة فيما يقوله الساجد من الدعاء

٣١٣ كتاب صلاة السفر وما احتوى

عليه من الأحكام

٣١٨ فصل في حكم صلاة الخوف وكيفيةها

٣٢١ فصل في صلاة الجمعة وما يتعلق بها

وفيمن تلزمه الجمعة

صفحة	صفحة
٤٠٦ فصل في زكاة الفطر ومن تلزمه	٣٣٤ فصل في صلاة العيدين وأحكامهما
٤٠٩ فصل فيمن تصرف له الزكاة	٣٣٩ فصل في صلاة الاستسقاء وكيفيةها
٤١٤ ﴿ كتاب الصيام وما يتعلق به من الأحكام كثبوت رمضان ﴾	٣٤٣ فصل في صلاة الكسوف وكيفيةها
٤١٨ فصل فيمن يلزمه القضاء دون الكفارة	٣٤٧ ﴿ كتاب الجنائز وما يفعل بالمتحضر إلى أن يدفن ﴾
٤٢٢ بحث في وجوب الكفارة وأنواعها	٣٦٤ خاتمة فيما يندب فعله مع أهل الميت من التعزية وغيرها
٤٢٦ فصل فيما يندب فعله للصائم	٣٦٦ ﴿ كتاب الزكاة وما يتعلق بها من الأحكام ﴾
٤٣٣ باب الاعتكاف وما يتعلق به من الأحكام	٣٦٦ فصل في زكاة الذهب والفضة
٤٤١ ﴿ كتاب الحج وما احتوى عليه من الأحكام ﴾	٣٧٠ تنبيهان في زكاة النحاس والأوراق الحادثة
٤٤٤ بحث في إجارة الحج نيابة عن من يحج عنه وشروطه	٣٨٣ فصل في زكاة الماشية وهى الإبل والبقر والغنم
٤٤٩ فصل في مواقيت الحج والعمرة	٣٨٣ زكاة الإبل
٤٥٣ فصل في أركان الحج وكيفية الإحرام	٣٨٧ زكاة البقر
٤٦٧ بحث في الخروج والوقوف بعرفة والنزول بمزدلفة	٣٩٠ زكاة الغنم
٤٧٢ الرجوع إلى منى في يوم النحر وأيام التشريق للرعى والمبيت	٣٩٢ زكاة الخلطة
	٣٩٦ فصل في زكاة الحرث والثمار وما يتعلق بهما من الأحكام

صفحة	صفحة
٤٧٦ قصيدة مفيدة في الحج لبعض الصالحين	٥٠٩ المهدى وغيره مما يحزى ومالا يحزى
٤٨٠ فصل في الفدية وما يتعلق بها من الأحكام	٥١٤ فصل فيما يتعلق بحج الصبي والمبد والمرأة وغيرهم
٤٨٧ فصل في الصيد وما يترتب فيه من الجزاء وعدمه	٥٢٠ فصل في العمرة وأحكامها خاتمة في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم
٤٩٩ فصل في دماء الحج مطلقاً وسن	